



1890  
SIA







کتاب الفوائد

احمد بن البشاری علی طبع الحاشیئین علی شرح الکافیة للملا جامی عفی عنہ

ملا بحر

ملا عبد الرحمن

بامر المولوی محمد خادم حسین اعظم آبادی اوامہ الشرف والا یادی

دونی طبع لعلی بیہما و تحبجان الی







توین یون

احمد سید الباری علی طبع السامی شیتین علی شرح الکافیة للملا جامی عینی شفا

ملاجم سال

ملاجم الحرم

بامر المولوی محمد خادم حسین اعظم آبادی اودامہ السید ذوالایادی

و فی المطبع لعاوی بیتم علی خشیان لکنو







[illegible]

الحمد لله المخرج شانه المنصوب بهاته المحرور وسلطانه والصلوة على نبيه المحرور والآخرة خلافة ما نفي في الدنيا عيانه وعلى الآل والصحاب المحرور  
فصلهم عن حامل عذاب الله ونائبه هو نيرانه رضي الله تعالى عنهم جميعا ما رفع من اسم الدين والعجز فيقول العبد المنقذ الى الله المتقرب  
القدير العبد المنكسر البال جمال بن نصير الشرح الكافية لمولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي قاس سره السامي لما كان له اسفل  
غريب جامع لغزائه الفخيم جلما بل كلما وكان قابلا لان يستخرج عنه قوامه اللاني والغزاهون قد استخرجوا من بحار اساليبه الفرائد بحيث لم يتركوا  
حاجة الى الغير الا اني قد تبعت مواقع القاسم الفوائد فوجرت شيئا من البقية وجمعة من ذكره تمنني للاصحاب ونعمة لا ولى الا الباب والشهد  
دلى التوفيق واليه المرجع والالب وقد كان تاريخ الفراع من الهجرة النبوية يسلي الله تعالى وسلم على صاحبها الف سنة وتسعة عشر سنة علم  
ان الله قد سره جميع بين التسمية والحمد فقال اسم الله الرحمن الرحيم اه افتدأ بالكتاب الفخرية عملا بما عليه العلماء واتشلا بالحديثي الا مبتدأ لان ظاهر  
الحديثين يقتضي اثبات كل منهما على اذ ترتيب التابرية والاطعية على ترك التسمية والحمد يوزن بان كان انفكاك كل منهما عن الآخر وهو يشهد  
بعدم حصول احدهما في الآخر فعني الحمد وان يوجب في التسمية الا ان ذلك ليس بمعتبر عند الشارع والالم يكن لحديث الحمد فائدة لعدم تصوره  
انفكاك الحمد عن التسمية الا ان يقال الفائدة حينئذ لانها لا بد من قصد الانفكاك فيه فكذلك والالم يكن معتبرا وان كان موجودا هذا والتعارض التوهم  
بينهما فروع كحل الابتدائي احدهما على تحقيق وفي الآخر على الاضافي او كحل الابتدائي على العرفي المنته الى حين الشرح في المقصود وكحل احدهما  
على القاسم والآخر على الساسي والكفتي وقيل للبابية في الحديثين يعني التقديم قال في المنزلة بأب الشئ اذا قدمه فعني الحديثين كل امر ذي  
بال لم يقدم عليه اسم الله فواتر وكل امر ذي بال لم يقدم عليه الحمد فواتر فلو جزم فلا وجه له ثم التعارض بينهما اذ من الظاهرين ان الاستحالة في  
التقديم شديدين او اشياء أحلى امر واحد كسرت البيا والكان جهما الفتح كونهما من الحروف الثلاثة لا يوم الحرفية والحروف كسراه الامم اما فائدة مع انها  
ليست لازمتين الحرفية والحرف لا يلتصقا بلام الابتدائي ففتح واو القسم وتامه مع كونها ملزمتين له لان الزوم للحرف لهما ليس لنفسهما بل لنيابتهما  
عن الباء وكافة التثنية الواو واللام في باب الاصناف انما انباعت لعدم لزوم الحرفية في الاول وعدم لزوم الحرف في الثاني كذا في شرح  
باجل التسمية بمب زفيق في الاية والتميم والار شلا اسم الله ابتداء او اقراؤه كحل والبالا استغناء عن ابدا و اقراؤه كحل شلا استغناء

[illegible]



بسم الله وتبركاً به والمقصود تحصيل التيسر والتبرك في مفاعيل الأفعال لا يقع عليه ومنه نظر ان الباب في هذه هي الامة الاستعانة  
فقط فسطحاً توهم لتعارضه اذ البتة ارجح على ذلك التقدير الامر المشعر في التبرك بسبب الحروف التسمية وانما قدّر العامل هو خواص ان تحتمل  
افادة المحرور على المشتركين حيث كانوا يقولون باسم اللات والغري فقبل كذا فيجوزون افعالهم من ذكرها اتخذوه مبدءاً وتفسيراً  
بالتقديم فوجب على الواحد ان يقتضيه ذلك في اسم الله تعالى فانه التحقيق بذلك واشتعاراً بان اسم الله اسم الاشياء عند المؤمنين ونصبه  
واستحضاراً بقرآنهم ربك اجاب الزمخشري بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقرآن فيها اهم قال السيد السند قدس سره  
في حواشي المثلث يعني من الامر باختصاص القرآنة اذ لا يناسب المقام فلا يريد ما يتوهم من كون غير اسم الله اسم الله انتهي وانما فهم  
بان التبادر من الامة الالهية بالقياس الى اسم الله تعالى اذ الكلام فيه لا بالقياس الى ما ذكره على: لا حاجة اليه لما ذكره قدس سره  
في حواشي شرح المتشاعر من ان اسم الله تم وان كان اهم عند المؤمنين ونصبه عليه ان الله اذا وقع في التبرك بربا بوجه  
في الكلام لوجوه ما يقتضي تقديم غيره وذلك لا يتناهي في الامة الثابتة في نفسه واجاب السكاكي بتقديره: بامتناعه بقرآنه انما في غيره  
بعض البصريين بانه يابزم الفصل بين الموكد وتاكيد المعرول الموكد وهذا هو منه اذ لا تأكيد من اجل امداد لا يابزم بالقرآنة وثانياً بقرآنة  
مقيدة في نظره قوله تم الذي خلق الانسان من علق وهذا هو الذي لا يسيء اليه تأكيد ثم في الاشكال لادم على قوله ان الاله  
متعلقة بقرآن الاول لان تقديم الثاني اذ لم يمنع من كونه تأكيداً فكلما اقترب الاول ولو سلم ففصل الموصوف من صفته بمول  
الصفة جازماً بالتفات كمررت برجل عمرو وضارب فدا في التوكيد وقد جاز الفصل بين الموكد والموكد في: له اياه واليه ان وتيز  
بما آتيتهم كل من سبناهم فخران والكل اجل للفصل واليقاعاً للموافقة بين الاسم والمسمى فكلما ان ذاته تعالى بتمتة على الموجودات  
ينبغي ان يكون اسمه مقدماً في الذكر على الافعال المشروعة فيها تسليطه في المعنى حجة البسطة ان قدراً ابتدأني باسم الله فانه  
وهو قول البصريين او ابتداء باسم الله فعلية به يقول الكنديين وهو المشهور في التسمية وكتبه الما حاريب ولم يذكر الزمخشري غيره  
والاسم عند البصريين من الاسماء التي حذف اعجازها لكثرة استعماله ادبياً او علمياً على الالف ان وادخل عليها ما يتب يا بامتناعه الو  
وليشهد له تصرفه على اسما وتسمى حيث يدل ان على ان اصله سمو كما قال البصريون ولو كان من التسمية كما قال الكنديون لكان جموع  
او سماً وقصيره وسماً وليس كذلك فاصالة عند البصريين بتجوز كات السبعين حذف آخره كما في يديروم فيبقى حرفان او اهما  
متحرك والثاني ساكن فالحرك الساكن اسكن المتحرك لما عتدال واكثر جمعة الوصل وقيل لما اراه: ان الحذف لكثرة الاستعمال  
حذفوا آخره ولم يكونوا ان يحذفوا له لثاقوا ياحس الاحاجات فحذف حركته واجلست همزة الوصل وقيل اصله امر من سمي سميون  
سيمي سيمي مثل ادع وارفع فحذفوا منه واصبغت اسما وادخلوا عليه وجوه الاعراب واخرجوا من هذا الفعل من التسمية كوني كوني  
وسم حذف الواو وعوضت عنها همزة الوصل ورد بان همزة لم تعد داخل على ما حذف صدره في كلامهم وقيل لما حذف: لا تعويض وانما  
قلت الواو همزة كالتا في اشراج واعانتم لكثرة الاستعمال فوالتة حاملة همزة الوصل وقاعدة اختلاف هي ان من قال باستعانة من  
يقول انه تعالى لم ينزل موصوفاً قبل وجوده والخلق وبعدهم وعندنا منهم لاثباتهم في اسما وصفاته وهو قول اهل السنة القائلين  
بان الواضع هو الله تعالى ومن قال باستعانة من الوسم يعني العنائة يقول كان الله في الازل بلا اسم وصفة فلما خلق خلقه جعلوا  
للسما وصفاته وهو قول المعتزلة وانما قيل بسم الله ولم يقل الله لان التبرك والاستعانة بذكر اسم الله او لفريق بين الصيغ والصيغين او لان

فان قيل قد يكون في ذلك تعارضاً على ذلك التقدير الامر المشعر في التبرك بسبب الحروف التسمية وانما قدّر العامل هو خواص ان تحتمل  
افادة المحرور على المشتركين حيث كانوا يقولون باسم اللات والغري فقبل كذا فيجوزون افعالهم من ذكرها اتخذوه مبدءاً وتفسيراً  
بالتقديم فوجب على الواحد ان يقتضيه ذلك في اسم الله تعالى فانه التحقيق بذلك واشتعاراً بان اسم الله اسم الاشياء عند المؤمنين ونصبه  
واستحضاراً بقرآنهم ربك اجاب الزمخشري بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقرآن فيها اهم قال السيد السند قدس سره  
في حواشي المثلث يعني من الامر باختصاص القرآنة اذ لا يناسب المقام فلا يريد ما يتوهم من كون غير اسم الله اسم الله انتهي وانما فهم  
بان التبادر من الامة الالهية بالقياس الى اسم الله تعالى اذ الكلام فيه لا بالقياس الى ما ذكره على: لا حاجة اليه لما ذكره قدس سره  
في حواشي شرح المتشاعر من ان اسم الله تم وان كان اهم عند المؤمنين ونصبه عليه ان الله اذا وقع في التبرك بربا بوجه  
في الكلام لوجوه ما يقتضي تقديم غيره وذلك لا يتناهي في الامة الثابتة في نفسه واجاب السكاكي بتقديره: بامتناعه بقرآنه انما في غيره  
بعض البصريين بانه يابزم الفصل بين الموكد وتاكيد المعرول الموكد وهذا هو منه اذ لا تأكيد من اجل امداد لا يابزم بالقرآنة وثانياً بقرآنة  
مقيدة في نظره قوله تم الذي خلق الانسان من علق وهذا هو الذي لا يسيء اليه تأكيد ثم في الاشكال لادم على قوله ان الاله  
متعلقة بقرآن الاول لان تقديم الثاني اذ لم يمنع من كونه تأكيداً فكلما اقترب الاول ولو سلم ففصل الموصوف من صفته بمول  
الصفة جازماً بالتفات كمررت برجل عمرو وضارب فدا في التوكيد وقد جاز الفصل بين الموكد والموكد في: له اياه واليه ان وتيز  
بما آتيتهم كل من سبناهم فخران والكل اجل للفصل واليقاعاً للموافقة بين الاسم والمسمى فكلما ان ذاته تعالى بتمتة على الموجودات  
ينبغي ان يكون اسمه مقدماً في الذكر على الافعال المشروعة فيها تسليطه في المعنى حجة البسطة ان قدراً ابتدأني باسم الله فانه  
وهو قول البصريين او ابتداء باسم الله فعلية به يقول الكنديين وهو المشهور في التسمية وكتبه الما حاريب ولم يذكر الزمخشري غيره  
والاسم عند البصريين من الاسماء التي حذف اعجازها لكثرة استعماله ادبياً او علمياً على الالف ان وادخل عليها ما يتب يا بامتناعه الو  
وليشهد له تصرفه على اسما وتسمى حيث يدل ان على ان اصله سمو كما قال البصريون ولو كان من التسمية كما قال الكنديون لكان جموع  
او سماً وقصيره وسماً وليس كذلك فاصالة عند البصريين بتجوز كات السبعين حذف آخره كما في يديروم فيبقى حرفان او اهما  
متحرك والثاني ساكن فالحرك الساكن اسكن المتحرك لما عتدال واكثر جمعة الوصل وقيل لما اراه: ان الحذف لكثرة الاستعمال  
حذفوا آخره ولم يكونوا ان يحذفوا له لثاقوا ياحس الاحاجات فحذف حركته واجلست همزة الوصل وقيل اصله امر من سمي سميون  
سيمي سيمي مثل ادع وارفع فحذفوا منه واصبغت اسما وادخلوا عليه وجوه الاعراب واخرجوا من هذا الفعل من التسمية كوني كوني  
وسم حذف الواو وعوضت عنها همزة الوصل ورد بان همزة لم تعد داخل على ما حذف صدره في كلامهم وقيل لما حذف: لا تعويض وانما  
قلت الواو همزة كالتا في اشراج واعانتم لكثرة الاستعمال فوالتة حاملة همزة الوصل وقاعدة اختلاف هي ان من قال باستعانة من  
يقول انه تعالى لم ينزل موصوفاً قبل وجوده والخلق وبعدهم وعندنا منهم لاثباتهم في اسما وصفاته وهو قول اهل السنة القائلين  
بان الواضع هو الله تعالى ومن قال باستعانة من الوسم يعني العنائة يقول كان الله في الازل بلا اسم وصفة فلما خلق خلقه جعلوا  
للسما وصفاته وهو قول المعتزلة وانما قيل بسم الله ولم يقل الله لان التبرك والاستعانة بذكر اسم الله او لفريق بين الصيغ والصيغين او لان

فان قيل قد يكون في ذلك تعارضاً على ذلك التقدير الامر المشعر في التبرك بسبب الحروف التسمية وانما قدّر العامل هو خواص ان تحتمل  
افادة المحرور على المشتركين حيث كانوا يقولون باسم اللات والغري فقبل كذا فيجوزون افعالهم من ذكرها اتخذوه مبدءاً وتفسيراً  
بالتقديم فوجب على الواحد ان يقتضيه ذلك في اسم الله تعالى فانه التحقيق بذلك واشتعاراً بان اسم الله اسم الاشياء عند المؤمنين ونصبه  
واستحضاراً بقرآنهم ربك اجاب الزمخشري بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقرآن فيها اهم قال السيد السند قدس سره  
في حواشي المثلث يعني من الامر باختصاص القرآنة اذ لا يناسب المقام فلا يريد ما يتوهم من كون غير اسم الله اسم الله انتهي وانما فهم  
بان التبادر من الامة الالهية بالقياس الى اسم الله تعالى اذ الكلام فيه لا بالقياس الى ما ذكره على: لا حاجة اليه لما ذكره قدس سره  
في حواشي شرح المتشاعر من ان اسم الله تم وان كان اهم عند المؤمنين ونصبه عليه ان الله اذا وقع في التبرك بربا بوجه  
في الكلام لوجوه ما يقتضي تقديم غيره وذلك لا يتناهي في الامة الثابتة في نفسه واجاب السكاكي بتقديره: بامتناعه بقرآنه انما في غيره  
بعض البصريين بانه يابزم الفصل بين الموكد وتاكيد المعرول الموكد وهذا هو منه اذ لا تأكيد من اجل امداد لا يابزم بالقرآنة وثانياً بقرآنة  
مقيدة في نظره قوله تم الذي خلق الانسان من علق وهذا هو الذي لا يسيء اليه تأكيد ثم في الاشكال لادم على قوله ان الاله  
متعلقة بقرآن الاول لان تقديم الثاني اذ لم يمنع من كونه تأكيداً فكلما اقترب الاول ولو سلم ففصل الموصوف من صفته بمول  
الصفة جازماً بالتفات كمررت برجل عمرو وضارب فدا في التوكيد وقد جاز الفصل بين الموكد والموكد في: له اياه واليه ان وتيز  
بما آتيتهم كل من سبناهم فخران والكل اجل للفصل واليقاعاً للموافقة بين الاسم والمسمى فكلما ان ذاته تعالى بتمتة على الموجودات  
ينبغي ان يكون اسمه مقدماً في الذكر على الافعال المشروعة فيها تسليطه في المعنى حجة البسطة ان قدراً ابتدأني باسم الله فانه  
وهو قول البصريين او ابتداء باسم الله فعلية به يقول الكنديين وهو المشهور في التسمية وكتبه الما حاريب ولم يذكر الزمخشري غيره  
والاسم عند البصريين من الاسماء التي حذف اعجازها لكثرة استعماله ادبياً او علمياً على الالف ان وادخل عليها ما يتب يا بامتناعه الو  
وليشهد له تصرفه على اسما وتسمى حيث يدل ان على ان اصله سمو كما قال البصريون ولو كان من التسمية كما قال الكنديون لكان جموع  
او سماً وقصيره وسماً وليس كذلك فاصالة عند البصريين بتجوز كات السبعين حذف آخره كما في يديروم فيبقى حرفان او اهما  
متحرك والثاني ساكن فالحرك الساكن اسكن المتحرك لما عتدال واكثر جمعة الوصل وقيل لما اراه: ان الحذف لكثرة الاستعمال  
حذفوا آخره ولم يكونوا ان يحذفوا له لثاقوا ياحس الاحاجات فحذف حركته واجلست همزة الوصل وقيل اصله امر من سمي سميون  
سيمي سيمي مثل ادع وارفع فحذفوا منه واصبغت اسما وادخلوا عليه وجوه الاعراب واخرجوا من هذا الفعل من التسمية كوني كوني  
وسم حذف الواو وعوضت عنها همزة الوصل ورد بان همزة لم تعد داخل على ما حذف صدره في كلامهم وقيل لما حذف: لا تعويض وانما  
قلت الواو همزة كالتا في اشراج واعانتم لكثرة الاستعمال فوالتة حاملة همزة الوصل وقاعدة اختلاف هي ان من قال باستعانة من  
يقول انه تعالى لم ينزل موصوفاً قبل وجوده والخلق وبعدهم وعندنا منهم لاثباتهم في اسما وصفاته وهو قول اهل السنة القائلين  
بان الواضع هو الله تعالى ومن قال باستعانة من الوسم يعني العنائة يقول كان الله في الازل بلا اسم وصفة فلما خلق خلقه جعلوا  
للسما وصفاته وهو قول المعتزلة وانما قيل بسم الله ولم يقل الله لان التبرك والاستعانة بذكر اسم الله او لفريق بين الصيغ والصيغين او لان











[illegible]



[illegible]







[illegible][illegible]



[illegible]

قيل الاول ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج للفقيرتين عن المساواة انتهى وفيه بحث لانه شعر بحصول المساواة بترك الجمع  
 انه ليس لك والى ان يضاف اليه الاخراج الى الجميع غير متعين بل دائرة بين الجمع والتأليف بل المناسب ان ينسب الى التأليف وتأليف  
 في رده لا يشترط المساواة في الفقرتين ولم يذكر او دلوتها فيه بحث اذ قد قيل حسن الجمع ما ساوت قرينا وثم ما كانت الثانية  
 الطول من الاول ولو لا ما يخرج عن حد الاعتدال كثيرا والافلاك فيها كقولهم قلنا انما الرمح ولد القدر منهم شيئا اذا تكاد السموات  
 تقطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال بانها ان الاول ثمانى لفظات والثانية تسع قوله وسائر البتة كمن اى باقى قوله وما توفيقي  
 الا بالله اى وما كوني موقعا ماصلا باستعانة شئ من الاشياء الا باستعانة امرته وحسن توفيقه قوله وهو حسبي اى حسبي وكافى و  
 نعم الوكيل قال العلامة التستاري في الطول عطف ا على مبتدئ محسب والمخصوص محذوف كافي قوله نعم العبد فيكون من عطف الجملة  
 الفعلية الانشائية على الاسمية الاجبارية واما على حسبي اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضميمة المتقدمة كما صرح بها صاحبنا  
 وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان سمى باعتبار تضمن المفرد معنى الفصل لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار  
 بهذا الكلام وظاهره انه اعترض لاعتقيد المقام كاعتقاده في الحاشية ولذا قال السيد بهند قدس سره استعصبا الشارح العلامة  
 بهذا العطف والامر بين الانشاء والاعتقود على مجموع جملة وهو حسبي لانه لا يقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا اى وهو  
 نعم الوكيل ومعناه على ما هو المشهور وهو موقوف في ثمانية نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية تتعلق خبرا بجملة فعلية انشائية ولا شبهة  
 في صحة عطفها على الجملة الاسمية السابقة ونحو انما انه معلوف على حسبي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى محسب فان الجمل التي لها محل  
 من الاعراب واقعة موقع المفردات يجوز عطفها على المفردات ومكسرة اما قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فجوابة  
 ان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب نعم عليه العلامة في سورة نوح وشبهه بقوله قال زيد نوحى بالصلوة وصل  
 في المسجد وكفاك حجة قاطعة على جواز قوله وقالوا سبحنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لامن المحكي وليس هذا الجواب  
 مختصا بالجملة المحكية بعد القول اذ لا يشك من بساطة في حسن قوله زيد ابو صالح وما استقر وعمر ابو نوحى وما جوده انتهى قال  
 في شرح المحتاج والشرح في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليس النسب التي بين اجزائها مقصورة  
 بالذات فلذا التفات الى اختلاف تلك النسب بالجزية والطلبية وقال في الحاشية معللا بقوله دون المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الاول  
 بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقع تقديره وتعلقا بنعم الوكيل وقد رده بعض الافاضل بان هذا انما يتم لو لم يكن في الآية الكريمة خبر  
 البعيد وليس كذلك فيحتمل ان يكون الواو في الآية من المحكي بتقدير المبتدئ في المعطوف او بقطعة على الخبر المتقدم ولا بعد في هذا التاويل  
 فلا يكون الآية حجة قاطعة على الجواز قيل ان تقدير المبتدئ على الوجه المذكور بتاويل بعيد او المشهور ان تقدير المخصوص بالمدح موحدا كقولنا  
 حينما الله ونعم الوكيل الله وكافي قوله نعم نعم العبد اى نعم العبد ابو بعللى هذا يكون من قبيل عطف الانشاء على الاخبار واما قوله وهو حسبي  
 وهو نعم الوكيل فليس فيه تاويل بعيد فان تقدير المبتدئ بانك ظاهر قريب بقرينة ذكره اولنا في المعطوف عليه حال كونه مبتدأ مستقرا على الخبر  
 بخلاف نحو سبحنا الله اذ لم يذكر فيه اسم امر متبدا مقدما او المبتدئ هنا هو سبحنا دون اسم الله ثم كان نعم حيث قال او بقطعة على الخبر المتقدم  
 انتهى اقول وفيه بحث لان وجه البعد انما ان مخالفة المشهور بلزم ان يكون التاويل في قوله حسبي ونعم الوكيل ايضا مخالفا لاصح قوله ان  
 تقدير المبتدئ في قوله قريب وان كان عدم ذكر المبتدئ في المعطوف عليه فوجوده في الآية ثم كيف والمبتدئ في الآية اسم الله وسبحنا خبرا لاجزئنا

[illegible][illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]



هذا هو الكتاب الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى في حق عباده...  
الكتاب الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى في حق عباده...  
الكتاب الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى في حق عباده...

اتفقا على ثلاث أمور فانه قد اتفقوا فيه على ما صرح به بعض الافاضل فاقبل ما قيل من ان كتاب  
من حيث ان كتابه ليس ككتب السلف وانما كان في نفسه عظيم الشأن واما بالقرآن الكريم فليس له استقلال  
كما بدأ السلف به فحيث كانت اراءه غير ما ذكره الساج بجصول العمل بالحدوث في هذا الوجه بالحدوث المشتمل عليه التسمية فالتسمية معنوية  
كيف وقول الشريفة اريانة بالحدوث من غير ان يحلله برؤس كتابه عام شمل الحد المشتمل عليه التسمية لا عرفت وان اراد انه غير بجصول متابعه  
السلف فيه فليس بسببه ان الكلام ليس في المسابقة المطلقة في المسابقة الخاصة وبالجملة فقول ليس بوجه آخر كما ذكره عمل ليس بوجه وانما  
من وجهه ثم قال فان قيل التمجيد من العبادات وترك العبادات من شتموات النفس فكيف يجوز ان يكون التمجيد والثناء في عبادة في  
نفسه الا انه من حيث يتبدأ به او غير ذي بال ليس بعبادة لان ابتداءه بتحقير كالتصوفة في ارض العزلة من حيث انه صلوة عبادة لا  
من حيث انه عصب حرام انتهى وفيه بحث لانه لا دور في هذه السوال على ترك العمل بالحدوث من مذكوره الله قدس سره ولو سلم فالحمد لله  
الامر واما بال في الحديث هو كونه ذابا في نفس الامر لا من حيث الانساب ولا شك ان الكتاب ذوبا في نفس الامر كما اعترف به في الحديث  
ايضا وانما ليس ذوبا بال بالتحليل فكيف لا يكون ابتداءه بعبادة وكيف يكون تحقير اول هذا الاتفاق وان حصل مورد السوال ترك كتابه  
السلف اذ جعل ذكر السوال والجواب تقريرا وانما ذكر الغاي في منه فاجوب ليس على ما ينبغي لا عرفت ولان كونه غير ذي بال على الا  
كم كيف وكونه ليس ككتب السلف لا يلزم كونه غير ذي بال كما اعترف به هذا القائل ايضا ثم قال وهذا توجيه غريب في غاية الغرابة وهو  
ان الظاهر ان كتابه هذا اول كتب حقه فاقترى باول سورة نزلت وهو اقرا حيث لم يبدأ بالحد مطلقا اعم من ان يحلله خبرا ولا لان الغي  
صلى الله عليه وسلم نزلت ولم يبدأ بالحد لله ولا باسم الله على ما رواه البخاري في صحيحه انتهى وفيه بحث لان قوله ان الظاهر ان كتابه هذا اول كتب حقه  
دليل ولو سلم فذلك لا يدفع الاخر من الوارد على ترك العمل بالحد حيث لان ذلك كان في بدء النبوة والحد حيث صدر منه صلوات الله  
ولو سلم فالتسمية انزلت في اول اقرا وكذا في اول كل سورة غير سورة اوله لم يكن منسلة لما اثبتها السلف كيف وقد بان في خبره بالقرآن  
عالم ليس منه حتى لم يكتب آيتين في المعاصف المفصل بين السور والترك بالابتداء بها عند الحقيقة وجوز من كل سورة عند الشافعية  
فصل النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء بها ولو سلم فقد ابتداء بقوله تعالى باسم الذي خلق خلق الانسان من علق وهو شتميل الحد والتسمية اذ الحمد لله  
حمد الله تعالى على لفظ الحمد بل كل ما يدل على عظيم الذات والصفات فهو حمد والمقصود من التسمية هو الاسم المضاف الى اسم الله  
وتقديم العاقل لالتأني في العاقل والعمل بعبادة واحدة ولو سلم فالابتداء بالواقع في الحديث اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا قوله  
نتي لم يعرف من المعرفة والمعرفة المطلقة لا تحصل الا في ضمن فرد خاص فاختار احد عالمنا محمد بن المفضل والمقصود من التسمية هو الاسم المضاف الى اسم الله  
في ذلك حصول من خبره ايضا اذ لما ان نيتا رايان شامخ الاستواء في تحصيل المقصود قوله لكون افراد بايز كزير ومحمد وشاكران من  
زيد وذو هب محمد قوله ومعهما اي الكلمة الجسمية على الاستخدام بجزء من مفهوم الكلام الجوزي كزيد شامخ مقبولة بجزء من مفهوم  
زيد قائم وليس مفهوم الكلمة الكلية ولا الجسمية بجزء من مفهوم الكلام الكلية قوله لم يشقان من الكلام قال الرضي هذا اشتقاق بعيد واشنا  
اليه الله قدس سره بقوله قيل وذلك لان هذا الاشتقاق لو كان كان من الاشتقاق الاصغر والمعبر فيه ان يدخل معنى مشتق منه  
في المشتق وليس معنى الكلام يسكون الامام واخل في مفهوم الكلمة والكلام وكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر كما يعبر في الصغير وال  
وهو ليس منهما اذ المعبر في الاصغر موافقة الحروف والاصول مع الترتيب والموافقة في المعنى بان يكون فيه معنى الاصل المعبر في الصغير

هذا هو الكتاب الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى في حق عباده...  
الكتاب الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى في حق عباده...  
الكتاب الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى في حق عباده...

هذا هو الكتاب الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى في حق عباده...  
الكتاب الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى في حق عباده...  
الكتاب الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى في حق عباده...



[illegible][illegible]







[illegible][illegible]







عبدالمزاد بن محمد بن مسلم الدين

[illegible]



هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثاني ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثالث ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...

يقوله وضع على تفسير تخصيص شئ بشئ ايضاً ليس بوجه وان كان من وجبه لانه ان اراد انه في عبارة المعنيين كجى بالياء واللام فهو  
الوجه الاخر ان اللفظ قدس سره وورده بالياء وان اراد انه كجى وفي عبارة المعنيين بالياء اصلاً فهو كجى والشارح  
قدس سره من المعنيين وقد جاني عبارة بالياء واللفظ في عبارة العلامة القناري قدس سره في التلويح المخصص به غير مرة على ما نقلنا  
عنه فقولوا لم يبق للمخصص به في غير المبلغ وقوله فيظهر التعلق بقوله وضع على تفسير تخصيص شئ بشئ لا معنى له فبال قول له والطلاق الحرف  
بلا ضمنية غير صحيح اي لا يصح اطلاق الحرف استعماله في معناه بلا ضمنية اصلاً بجملة ما اذا لم يستعمل في معناه ولم يبق حرفاً بل يصح استعماله  
اطلاقاً من بلا ضمنية غير صحيح فانه يصح بلا ضمنية بل لا وجه للضميمة حينئذ لانه اسم فاندفع ما قيل فيه نظراً لانه اذا قيل اطلاقاً من بدون ضمنية  
غير صحيح فلا شك في صحة مع انه لا يفهم معنى من ح فلا بد من اعتبار امر آخر في التعريف قوله ولا يسجد والحق حينئذ متى اطلق الشئ اطلاقاً  
صحيحاً او يستعمله اللفظ في محاوراتهم فهم منه الشئ الثاني بسبب تخصيصه على ما هو الظاهر المتبادر فالجواب غير داخل فيه كيف وفهم  
منه بواسطة القرينة لا بسبب تخصيصه والقيمين صرح به العلامة القناري في التلويح حيث قال كل لفظ معين الدلالة على معنى بنفسه  
فهو من القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لا يتعلق بذلك تعلقاً مفصلاً وادال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة  
الضميمة حتى لو لم يثبت من الواضح جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان دلالة عليه ففهم منه عن قيام القرينة بما لها فلا يرد  
ما قيل من ان اللفظ لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع  
وان كان من افراد الوضع بالمعنى العام الذي هو تعيين اللفظ المعنى مطلقاً سواء كان بنفسه او مع قرينته ثم اجاب هذا القائل عن اصل  
السؤال فقال العوالب ان قيمة المراد يفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه ثم من الفهم اجمالاً او تفصيلاً وعند سماع الحرف  
يفهم معناه اجمالاً انتهى وفيه بحث لان الامر الاجمالي ليس معنى الحرف كيف ومعناه الامر المخصوص متعلق بشئ مخصص متعلق بتجاه  
والامر الاجمالي معنى مستقل ولو سلم ففهم منها ليس كونه اداة عليه عند الافراد وتعامل كونه معنواً منها عند التركيب متعلق بالذين  
منه اليه وانه يكتفه السبب عند قدس سره في حاشي شرح الاصول فان قيل فعلى ما ذكره يخرج المشترك عن التعريف اذ لا يفهم  
منه بلا قرينة فلما لم يفهم منه لانه اذا اطلق بلا قرينة يفهم منه جميع معانيه عند العلم بالوضع وان لم يفهم المراد منه والدلالة فهم المعنى  
من اللفظ لا يفهم المراد منه قال الفاضل الا يبرى في شرح الاصول نعم يحتاج الى القرينة عند الدلالة على احد المعاني لرفع الغمزة  
لان لا يكون الدلالة بواسطة قال الشريف قدس سره في حاشي المطول فان قيل على تقدير المزمنة لا دلالة له على احد المعاني  
فيكون له فيها المتقاة من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعاً فهو بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قطعاً المقضي للدلالة عليه  
بنفسه كان حاصلها ومزمنة الغير كانت مانعة عنها وحينئذ انقضت المزمنة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقضي الذي اقتضاها  
وليس عدم المانع من تمتع المقضي واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي لا لتحقيق اقتضا الدلالة الالباهض  
من تمتع المقضي وبذلك تتفصح الفرق بين قرينتي المشترك والمجاز ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه وان المجاز لا يدل  
على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة انتهى قال بعض الفضلاء لكن ذكر في موضع آخر منها ان من فسر الدلالة لانه يكون اللفظ بحيث  
متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعلق الخارج عن تعلق المعنى ولم يجعل كثيراً

هذا هو الوجه الذي لا يمكن ان يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثاني ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثالث ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الرابع ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الخامس ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه السادس ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه السابع ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثامن ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه التاسع ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه العاشر ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الحادي عشر ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثاني عشر ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثالث عشر ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الرابع عشر ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الخامس عشر ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه السادس عشر ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه السابع عشر ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثامن عشر ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه التاسع عشر ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه العشرون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الحادي والعشرون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثلاثون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الرابعون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الخامسون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه السادسون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه السبعون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثمانون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه التسعون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الحادي والتسعون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثلاثون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الرابعون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الخامسون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه السادسون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه السابعون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الثمانون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه التسعون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...  
والوجه الحادي والتسعون ان اللفظ لا يكون له معنى في نفسه بل هو متعلق بالمعنى الذي هو في اللفظ...



من الجازات والكليات وانه على تلك المعاني بل الدال عليها هذه المجموع المركب منها ومن قرأنا الحالة او المعالية ومن  
فيكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاول نسب  
بقواعد المعقول هذا كلامه قتال انتهى اقول لعل الغرض من الاستدراك والامر بالتأمل هو الاشارة الى ان بين كلامية تافيا  
حيث يفهم من الاول ان الدال هو المجموع المركب من الجاز والقرينة كما هو النظم من كون القرينة من تحت مقتضى عند اهل العربية  
لان ما ذكره توجيه تعريفهم الوضع ومن الثاني ان الدال عند الفریق الثاني الذي هو اهل العربية كما هو النظم قوله وهذا هو المناسب  
بقواعد العربية الجاز لا المجموع بل شرح بذلك في حواشي شرح اسمية واخرى بعض الافاضل بان الدال على المعنى الجازي اذ  
اللفظ مع القرينة لم يكن الجاز في نحو رأيت اسدا في الجام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجازا في المفرد اصلا وهو خلاف ما هو جواب اقول  
وقية بحث لان قوله لم يوجد مجازا في المفرد ثم كيف والقائل بان الدال هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة قال القرينة اعم من  
ان يكون حالية او معالية وعلى هذا لا يلزم كون الجاز مركبا اذا كانت فعلية واما اذا كانت معنوية فلا اذا الجاز المركب هو اللفظ  
المركب المستعمل في غير ما وضع له وعلى تقدير كون القرينة معنوية اللفظ مفردا لا غير وايضا القرينة المانعة من ارادة الموضوع له قد  
يكون فعلية وقد يكون معنوية صرح به صاحب التوضيح ان القرينة كبرى مثلا اذا كانت مانعة من ارادة المعنى الموضوع له  
اللفظ المفرد وهو الاسد مثلا لم يكن الجاز مركبا اذ المفردات في مجاز المركب يكون على ما كانت عليه قبل هذا التوجيه من كونها حقيقة  
او مجازا ولا يمكن ان يكون في المجموع المركب ليس كذلك الجاز انما هو في المفرد لان لفظا آخر قرينة على كون ذلك المفرد مستعلا في  
غير ما وضع له واخرى البعض ايضا على كون الدال هو المجموع بان الدال هو المجموع اما بقرينة او لا والاول يستلزم التسلسل والثاني  
يستلزم تحقق الدلالة بدون القرينة انتهى وفيه ايضا بحث لان المجموع اذا كان عبارة عن اللفظ مع القرينة المانعة من ارادة الموضوع  
له يكون الدال هو اللفظ مع القرينة فكيف يحتاج الى قرينة اخرى حتى يلزم التسلسل وكيف يلزم تحقق الدلالة بدون القرينة  
على تقدير عدم الاحتياج الى قرينة اخرى ولو فسر الوضع بتعيين اللفظ بنفسه المعنى فعدم الورد وظهر فان تعيينه لم يبين نفسه  
بل بقرينة وكذا لو فسر بتعيين اللفظ للدلالة على نفسه فان تعيين المجاز لا يتعلق بالموضوع له ليس للدلالة فانه يفهم منه بواسطة  
القرينة لا بواسطة تعيين حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان انضمام المعنى والدلالة عليه كالحاصل ما هو وحلي هذا  
فالمجاز خارج بقوله للدلالة وقد يحل فيه نفسه اذ من الجاز لان المراد بالدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فيها ولا يشترط  
الى قرينة والمجاز ليس كذلك فان العلم بالتعيين لا يتعلق بالموضوع في غير كاف في الدلالة على معناه والمجازي بل لابد من قرينة مانعة من ارادة  
الموضوع له ليكون اللفظ مستعلا في المعنى المجازي ودالا عليه بجملة ما اذا لم يوجد القرينة فان اللفظ مستعمل في المعنى الحقيقي وجوبا  
على ما هو الاصل وحي وان لم يرد من تصور المعنى الحقيقي تصور اللازم البين بالمعنى الاخص وتيقن منه لا انتفاع الانفكاك واستلزام تصور  
تصوره لكن اللفظ بالنسبة اليه ليس مجازا لعدم استعماله فيه فضلا عن ان يكون دلالة عليه بنفسه فاقال بعض الافاضل في شرح الوضعية  
لا يخرج بتعيينه جميع المجازات فان ما يكون معناه لازما لا وضع له غير متفك عنه في التصور دلالة عليه بنفسه بالمعنى المذكور اللهم الا  
ان يعبر المراد بالدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هي الدلالة المعبرة عند اهل العرف وارباب البلاغة فانها توقيف على القرينة او المراد  
بكونها بنفسه ان لا يكون فهمه بواسطة شيء آخر وفهم اللازم بواسطة فهم اللازم ثم نأمل ثم الوضع بالمعنى المذكور هو المعبر عنه بالمجموع

انما قصد على المعنى  
المركب من الجاز والقرينة  
والاول نسب بقواعد  
المعقول هذا كلامه  
قتال انتهى اقول لعل  
الغرض من الاستدراك  
والامر بالتأمل هو  
الاشارة الى ان بين  
كلامية تافيا حيث  
يفهم من الاول ان  
الدال هو المجموع  
المركب من الجاز  
والقرينة كما هو  
النظم من كون  
القرينة من تحت  
مقتضى عند اهل  
العربية لان ما  
ذكره توجيه  
تعريفهم الوضع  
ومن الثاني ان  
الدال عند الفریق  
الثاني الذي هو  
اهل العربية كما  
هو النظم قوله  
وهذا هو المناسب  
بقواعد العربية  
الجاز لا المجموع  
بل شرح بذلك  
في حواشي شرح  
اسمية واخرى  
بعض الافاضل  
بان الدال على  
المعنى الجازي  
اذ اللفظ مع  
القرينة لم يكن  
الجاز في نحو  
رأيت اسدا في  
الجام مجازا في  
المفرد بل لم  
يوجد مجازا في  
المفرد اصلا  
وهو خلاف ما  
هو جواب اقول  
وقية بحث لان  
قوله لم يوجد  
مجازا في المفرد  
ثم كيف والقائل  
بان الدال هو  
المجموع المركب  
من اللفظ والقرينة  
قال القرينة اعم  
من ان يكون  
حالية او معالية  
وعلى هذا لا  
يلزم كون الجاز  
مركبا اذا كانت  
فعلية واما اذا  
كانت معنوية  
فلا اذا الجاز  
المركب هو اللفظ  
المركب المستعمل  
في غير ما وضع  
له وعلى تقدير  
كون القرينة  
معنوية اللفظ  
مفردا لا غير  
وايضا القرينة  
المانعة من  
ارادة الموضوع  
له قد يكون  
فعلية وقد  
يكون معنوية  
صرح به صاحب  
التوضيح ان  
القرينة كبرى  
مثلا اذا كانت  
مانعة من ارادة  
المعنى الموضوع  
له يكون اللفظ  
مع القرينة  
الدال هو اللفظ  
مع القرينة  
فكيف يحتاج  
الى قرينة اخرى  
حتى يلزم  
التسلسل وكيف  
يلزم تحقق  
الدلالة بدون  
القرينة على  
تقدير عدم  
الاحتياج الى  
قرينة اخرى  
ولو فسر الوضع  
بتعيين اللفظ  
بنفسه المعنى  
فعدم الورد  
وظهر فان  
تعيينه لم يبين  
نفسه بل بقرينة  
وكذا لو فسر  
بتعيين اللفظ  
للدلالة على  
نفسه فان  
تعيين المجاز  
لا يتعلق  
بالموضوع له  
ليس للدلالة  
فانه يفهم  
منه بواسطة  
القرينة لا  
بواسطة  
تعيين حتى لو  
لم يثبت من  
الواضع هذا  
التعيين لكان  
انضمام  
المعنى والدلالة  
عليه كالحاصل  
ما هو وحلي  
هذا فالمجاز  
خارج بقوله  
للدلالة وقد  
يحل فيه نفسه  
اذ من الجاز  
لان المراد  
بالدلالة  
بنفسه ان  
يكون العلم  
بالتعيين  
كافيا فيها  
ولا يشترط  
الى قرينة  
والمجاز ليس  
كذلك فان  
العلم  
بالتعيين  
لا يتعلق  
بالموضوع  
في غير كاف  
في الدلالة  
على معناه  
والمجازي  
بل لابد من  
قرينة مانعة  
من ارادة  
الموضوع  
له ليكون  
اللفظ  
مستعلا في  
المعنى  
المجازي  
ودالا عليه  
بجملة ما  
اذا لم يوجد  
القرينة فان  
اللفظ  
مستعمل في  
المعنى  
الحقيقي  
وجوبا على  
ما هو الاصل  
وحي وان لم  
يرد من تصور  
المعنى الحقيقي  
تصور اللازم  
البين بالمعنى  
الاخص وتيقن  
منه لا انتفاع  
الانفكاك  
واستلزام  
تصوره لكن  
اللفظ بالنسبة  
اليه ليس  
مجازا لعدم  
استعماله فيه  
فضلا عن ان  
يكون دلالة  
عليه بنفسه  
فاقال بعض  
الافاضل في  
شرح الوضعية  
لا يخرج  
بتعيينه  
جميع  
المجازات  
فان ما  
يكون  
معناه  
لازما لا  
وضع له  
غير متفك  
عنه في  
التصور  
دلالة  
عليه  
بنفسه  
بالمعنى  
المذكور  
لهم الا  
ان يعبر  
المراد  
بالدلالة  
عليه من  
حيث انه  
مراد فانها  
هي الدلالة  
المعبرة  
عند اهل  
العرف وارباب  
البلاغة  
فانها  
توقيف على  
القرينة  
او المراد  
بكونها  
بنفسه ان  
لا يكون  
فهمه  
بواسطة  
شيء آخر  
وفهم  
اللازم  
بواسطة  
فهم  
اللازم  
ثم نأمل  
ثم الوضع  
بالمعنى  
المذكور  
هو المعبر  
عنه  
بالمجموع



[illegible]

وهو المراد بلفظ الوضع عند الإطلاق ولفظ الوضع المأخوذ في تعريف الكمية وتعرف الحقيقة والمجاز فظهر أن ليس للمجاز وضع تحضري ولا  
نوعي يكون سببا لنعم المعنى المجازي بل النعم بواسطة القرينة وما ذكر في بعض كتب الأصول أن المجاز موضوع بارز المعنى المجازي  
وصانعه عياض بن علي أن الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير أن يعتبر معه قيد بنفسه كذا ذكر السيد في حواشي المطول وقال  
العلامة القفطازي في التلويح أن الوضع النعوي قد يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون كيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على  
معنى مخصوص ما يتم منه بواسطة تبيينه وشأن الحكم بأن كل اسم آخره الفاء مفتوح متبها ونون مكسورة فهو لفرد من مدلول ما نحن  
تحدثه هذه العبارات وكل اسم غير في بحر جارية من نون وسلمات فهو نوع من مسميات ذوات الاسم وكل جمع حرف باللام فهو جمع تلك المسميات  
التي خير ذوات مثل بد من باب الحقيقة لثبوت الموضوعات الشخصية باعتبارها بل الترتيبات من هذا القبيل كالشئ والجموع والمصغرو المنسوبة  
وعامة الأفعال والمشتقات والمركبات وبأجملة كل ما يكون دلالة على المعنى بالبيات وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ متعين  
للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة من إرادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى أنه يعبر عنه بواسطة  
القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الوضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي كانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة  
بما لها ومثله مجاز فالوضع عند الإطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بأن يعرف اللفظ بعينه كـ  
أو يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز وشأن الوضع الشخصي والقسم الأول من النوع  
هذا الكلام فظهر أن ما قيل من أنه إن أريد بالوضع في تعريف الكمية الوضع الشخصي يخرج عن تعريف الكمية ما فيه وضع نوعي من بعض الكلام  
وإن أريد الأعم من النوعي والشخصي يدخل المجاز في التعريف ليس بشئ قوله ونخفف معنى بحرف الياء وأبدال الألف في كثير من الاستعمال وقيل  
بحرف الحاق وقيل هذا الأبدال اصطلاح وقيل هذا الوجه مبنى على أن لفظا معنى بكسر النون كذا قال بعض العقلاء قوله لم يبنى على تجريره عنه ولا  
لم يتصور تعلق قوله وضع بقوله معنى فإن قلت كما لم يتصور تعلق قوله وضع بدون التجريد عن المعنى بقوله المعنى كذا لم يتصور استناد وضع  
إلى ضمير راجع إلى اللفظ بدون التجريد عن اللفظ فلم يتصور له الشق س سره قلنا أحاله على المقابلة فإن قلت فلم لم يعكس قلنا ليس  
مقصوده بيان التجريد المحض بل المقصود جعل قوله المعنى قيدا احترازا لمتعرض التجريد له دخل في ذلك وأحال على المقابلة ليس له  
دخل في ذلك فإن قلت التجريد خلاف الأصل وهو لا يترك بدون النكتة فما النكتة فيه قلنا كثيرة الفائدة وهو جعل قوله مفردة اللفظ  
والمعنى قوله لم يخرج به السمات لالم يصح المقابلة بينها وبين الدال بالعقل فقط وصح بينها وبين الدال بالطبع على وجه لم يذكر الدال بالعقل بل  
أكثر من ذلك السمات وذكر الدال بالطبع لوجوه ونوع الاختيار فذكر الدال بالعقل وترك الدال بالطبع بعدد الأفعال الفاضل المندى ليس  
على ما ينبغي قوله ولقيت أي داخلا في وضع بمعنى يخص اللفظ أو حروف الباء ونخصت وعينت لغرض التركيب قوله وهو جوب بقوله المعنى  
كذا في الحواشي السنية فتدبره الشاسح يجعل قوله المعنى قيدا يخرج على ما توهم بعض الأفاضل حيث قال لم يقصد إلى بيان التجريد  
لأنه لا يبره كل منظر فاضل وقاصر بل قصد إليه ليتوصل به إلى أمر يدعي تفريده بعد إجماع المناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيداً  
لأبواب الواقع ليس على ما ينبغي قوله فإن قلت إن قلت كيف يجوز وهذا السؤال مع تفسير المعنى بقوله المعنى ما يقصد بشئ فإن كلمة  
ما قام شامل للفظ والمعنى قلنا حمل السائل كلمة ما على المعنى فقط أعني ما شتهر من أن اللفظ مقابل للمعنى قوله بعض الأفاضل أراد باللفظ  
الكلمات بقرينة أن المقصود من السؤال بيان فساد التعريف بعدم كونه جامعا لبعض أفراد المحدث وقوله المعنى ما يتعلق به المقصد

[illegible]



اللام فيه الهدى المعنى ما يتعلق به المقصد المعبود والمذكور الى المقصد من شئ فيقول الى ما يقصد من شئ والافلا يلزم من كون ما يتعلق  
بالمقصد عام من اللفظ وغيره كون المعنى ايضا عاما لكونه عام من المعنى قوله فان قلت لما كان مودود السؤال هو السؤال الاول  
وقد اتى في الدخ او رده بعده والافلا يشاء قوله مفرد قوله بعض الكلمات صرح بالكلمات وان كان السؤال قرينة على ارادة الكلام  
من الالفاظ وفتحها لتعريفهم عموم الالفاظ في السؤال الاول واكد بقوله المفردة وفتحها لارادة الالفاظ من الكلمات اجمالا السؤال  
على طريقة السؤال السابق الذي يتوهم فيه عموم الالفاظ قوله فلما حصل الجواب ان هذه الالفاظ من حيث انها معاني كلمات  
مفردة ومن حيث انها الالفاظ من مركبة قوله ولا يخفى عليك كلام على السند لكنه مساو قوله منقوض بحكم عليه بالطلان  
وليس المراد من النقص المصطلح لال المناظرة قوله وان كان عاما مع كون الوضع عاما ان الوضع تصور امور مخصوصة باعتبار امر  
مشترك بينها وبين اللفظ باز تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما بين لفظنا لكل تكلم واحد ولفظنا نحن له مع غيره ولفظنا هذا لكل شئ  
مفرد ذكر الى غير ذلك فالمعبر في الوضع مفهوم عام وهذا معني كونه عاما والموضوع له خصوصيات اخرا وذلك مفهوم العام قوله  
لكن الموضوع له خاص هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الاموقع لكن نخو زيد وان كان غنيا الا ان يخل ولا ولكن ليسا بجزين  
بل ما الاستدراك ولكنهما اتقان موقع الجزاء الجزاء بحسب ما يقتضيه المقام فيقدر في المثال المذكور زيد وان كان غنيا لافلا  
عنده وانما كان محله غنا لو لم يكن غنيا لكنه يخل ويقدري في الكتاب فان الوضع فيها وان كان عاما لا ينفق لم ينجب وانما يفقه لو لم  
يكن الموضوع له خاصا لكن الموضوع له خاص قوله فليس هناك اى في مقام اشارة الضمير والمثال من الموصولات والمعرف  
بلام المصدر الخارج الى الالفاظ مخصوصة ومركبة قوله مفهوم كل هو الموضوع له هذا اما فاده بعض المتأخرين وانما عند المتقدمين  
والموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام المصدر الخارج هو موضوع مفهوم كل ليس متعلق في جزئية كذا ذكر السيد السند قدس سره  
في حواشي شرح المحقق المذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون قوله لا يدل على جزئية على جزئية على جزئية على جزئية لان الكلام في المعنى الذي  
وضع بازائه اللفظ لا لانه لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد كما قيل اذ هو في جزئ المنع كيف وقد قال السيد السند قدس  
سرده في حواشي المتوسط الدوال الاربع مشاركة الكلمة في كونها موضوعة للمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يتعدا جزؤه من جزئ لا يدل  
عليه وقال الشيخ الرضي الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون لفظا كالدوال الاربع وكذا ما قال هذا القائل من انه لم  
يوصف الدوال بالطبع والعقل بالافراد ناظرا في التعريف لا في الاختلاف في غير المنع كيف وقد صرح الرضي بان لا ح وال على  
معنى مفرد بالطبع وهو السحال والشيخ ابن الحبيب في الايضاح باننا لو سمعنا لفظ ونيز من وراى الجدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة  
قامت بذاته في لفظه دلت على معنى مفرد بالعقل وتوصيف المعنى بالافراد فرع توصيف اللفظة وبه نظر ان ما ذكره هذا القائل في  
تقديم وضع على مفروا لوقد مفرد كان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع ايضا في جزئ المنع قوله وفيما يوجبهم لانه  
وصف بما هو حقيقة في الحال ويجازي في الاستقبال فدل على انه متصف بالافراد وحال تعلق الوضع به لا بعده وانما قال يوجبهم لفظا  
قوله فان تصان المعنى اى المعنى الذي يدل عليه اللفظ وصفا قوله لانه هو بعد الوضع لانه انما يكون بعد اعتبار الدلالة الوضعية  
والدلالة الوضعية انما يكون بعد الوضع قوله او مرفوع على انه صفة اللفظ قال الشريف قدس سرده في حواشي الرضي وبما يتوهم  
ان مفردا في حيازة المعرف فرع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى كما اشير اليه وفيه ان ذلك التأخير يوجب الالتباس

والمعنى ما يتعلق به المقصد المعبود والمذكور الى المقصد من شئ فيقول الى ما يقصد من شئ والافلا يلزم من كون ما يتعلق  
بالمقصد عام من اللفظ وغيره كون المعنى ايضا عاما لكونه عام من المعنى قوله فان قلت لما كان مودود السؤال هو السؤال الاول  
وقد اتى في الدخ او رده بعده والافلا يشاء قوله مفرد قوله بعض الكلمات صرح بالكلمات وان كان السؤال قرينة على ارادة الكلام  
من الالفاظ وفتحها لتعريفهم عموم الالفاظ في السؤال الاول واكد بقوله المفردة وفتحها لارادة الالفاظ من الكلمات اجمالا السؤال  
على طريقة السؤال السابق الذي يتوهم فيه عموم الالفاظ قوله فلما حصل الجواب ان هذه الالفاظ من حيث انها معاني كلمات  
مفردة ومن حيث انها الالفاظ من مركبة قوله ولا يخفى عليك كلام على السند لكنه مساو قوله منقوض بحكم عليه بالطلان  
وليس المراد من النقص المصطلح لال المناظرة قوله وان كان عاما مع كون الوضع عاما ان الوضع تصور امور مخصوصة باعتبار امر  
مشترك بينها وبين اللفظ باز تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما بين لفظنا لكل تكلم واحد ولفظنا نحن له مع غيره ولفظنا هذا لكل شئ  
مفرد ذكر الى غير ذلك فالمعبر في الوضع مفهوم عام وهذا معني كونه عاما والموضوع له خصوصيات اخرا وذلك مفهوم العام قوله  
لكن الموضوع له خاص هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الاموقع لكن نخو زيد وان كان غنيا الا ان يخل ولا ولكن ليسا بجزين  
بل ما الاستدراك ولكنهما اتقان موقع الجزاء الجزاء بحسب ما يقتضيه المقام فيقدر في المثال المذكور زيد وان كان غنيا لافلا  
عنده وانما كان محله غنا لو لم يكن غنيا لكنه يخل ويقدري في الكتاب فان الوضع فيها وان كان عاما لا ينفق لم ينجب وانما يفقه لو لم  
يكن الموضوع له خاصا لكن الموضوع له خاص قوله فليس هناك اى في مقام اشارة الضمير والمثال من الموصولات والمعرف  
بلام المصدر الخارج الى الالفاظ مخصوصة ومركبة قوله مفهوم كل هو الموضوع له هذا اما فاده بعض المتأخرين وانما عند المتقدمين  
والموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام المصدر الخارج هو موضوع مفهوم كل ليس متعلق في جزئية كذا ذكر السيد السند قدس سره  
في حواشي شرح المحقق المذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون قوله لا يدل على جزئية على جزئية على جزئية على جزئية لان الكلام في المعنى الذي  
وضع بازائه اللفظ لا لانه لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد كما قيل اذ هو في جزئ المنع كيف وقد قال السيد السند قدس  
سرده في حواشي المتوسط الدوال الاربع مشاركة الكلمة في كونها موضوعة للمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يتعدا جزؤه من جزئ لا يدل  
عليه وقال الشيخ الرضي الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون لفظا كالدوال الاربع وكذا ما قال هذا القائل من انه لم  
يوصف الدوال بالطبع والعقل بالافراد ناظرا في التعريف لا في الاختلاف في غير المنع كيف وقد صرح الرضي بان لا ح وال على  
معنى مفرد بالطبع وهو السحال والشيخ ابن الحبيب في الايضاح باننا لو سمعنا لفظ ونيز من وراى الجدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة  
قامت بذاته في لفظه دلت على معنى مفرد بالعقل وتوصيف المعنى بالافراد فرع توصيف اللفظة وبه نظر ان ما ذكره هذا القائل في  
تقديم وضع على مفروا لوقد مفرد كان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع ايضا في جزئ المنع قوله وفيما يوجبهم لانه  
وصف بما هو حقيقة في الحال ويجازي في الاستقبال فدل على انه متصف بالافراد وحال تعلق الوضع به لا بعده وانما قال يوجبهم لفظا  
قوله فان تصان المعنى اى المعنى الذي يدل عليه اللفظ وصفا قوله لانه هو بعد الوضع لانه انما يكون بعد اعتبار الدلالة الوضعية  
والدلالة الوضعية انما يكون بعد الوضع قوله او مرفوع على انه صفة اللفظ قال الشريف قدس سرده في حواشي الرضي وبما يتوهم  
ان مفردا في حيازة المعرف فرع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى كما اشير اليه وفيه ان ذلك التأخير يوجب الالتباس

في حواشي شرح المحقق المذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون



[illegible]



[illegible]

بجس الخمان ان اريد ان زمان الوضع واتصاف المعنى بالافراد وتحد فوسنات لقوله فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما  
يعبر عنه الوضع الا ان يقع البعدية وتأتيه فيه ان خلاف الظن والسباق وان اراد ان جعل الحاصل بعده كالحاصل منه فغيره  
لكن يستطاع ما هو على قوله وهذا القدر كاف من انه لا دخل للمعنى الذاتية في المالمية ولا يتفاوت بالمال قوله فخرج من هذا الكلمة  
قسمان من المركبات الغير الكلامية احدهما ما يجب خروجه عالم يجعل للجوهر اعراب واحد على كل منها ما يستحق من الاعراب والبناء  
مثل الرجل ورجل بالتثنية فان كل واحد منهما كلمتان لا كلمة واحدة وثانيهما ما كان ينبغي ان لا يخرج مما يطلق عليه لشدة الامتزاج  
لفظة واحدة ولم يسطع الكل من الجزئين بالاستحقاق بل جعل للجوهر اعراب واحد يجعل الثاني محلا لاداء اعراب بحيث لا يداخل كلمة به وتامة  
بصري قوله واما لما بالرفع عطف على تامة المسطوف على مثل الرجل لا الرجل والالفاظ المتماثلة اي امثال قائمة ولما كان امثاله واما  
بصري متحدة في الحكم المتقيد بذكر امثاله او امثال قائمة وبصري يجعل كلمة واحدة لا تحذف جاني الحكم وبهذا التوجيه الذي ليس فيه كثير من  
لظواهر ظهران ما قيل وكذا رجل لان التثنية كالاسم كلمة فمثل كلمتان عدما كلمة واحدة لشدة الامتزاج فوية بلامية متحدة وان اراد  
انفسا واحدا بعد واحد على التثنية سره ماوردوه السيد هند قدس سره على الرضى وعلى قوله هذا في نحو بصري وقائمة جلي وحرظا هر لان  
الاعراب في آخر المركب على جزا لا يستحق اصلا واما المصنوع فالتثنية فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي الثاني والمجموع ان جعل  
العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فاعراب المركب بل الجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو الجزء الثاني  
الذي يستحقه المجموع المركب منه ومن الجزء الاول ليس بوار وقوله واعرب باعراب واحد يجعل الثاني محلا لاداء اعراب ادا اعرابا  
فلا ياتى الى ما يستحقه فلو لا الامتزاج التفت الى ما يستحقه وقيل الانسب ان يجعل قوله واحد مضاعفا اليه لاصح فليكون المعنى انه  
اعرب اللفظين باعراب لفظ واحد وفيه ان المفهوم الخالف لولا الامتزاج لاعرب باعراب اللفظين مضاعفا اليه لا ينافي ما لا يجب  
قوله مع انه معربا باعرابين قال السيد هند قدس سره في حواشي التوسط المركب الاضافي اذ جعل حكاك بعد اعراب اعراب على  
جزئية معا فليس هو كلمة واحدة حال العلمية واعربت باعرابين نظر الى اصلها وهو المناسب لما ذكره المصنف في هذا الكلمة وقيل بكونها  
نظرا الى ما هو المناسب لمتحدة الكلمة باللفظة الدالة آه والنسب بقوا بعد العربية ومتناصدا وكذا حال المركب من الوصوف والصفة  
اذ جعل حكاك ان ما طلق قوله بانفرض من علم النحو وهو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام لفظية فالمراد على هذا ما يكون من حيث  
اللفظ مفردا وان كان متناصدا مركبا والمركب ما يكون من حيث اللفظ مركبا وان كان معناه مفردا قوله لو كان الامر بالعكس بان  
يكون قائمة وبصري واما لما واخفا في حد الكلمة وعبدالله واما لما خارجا عنه قوله لكان النسب لانه يكون اللفظ واحدا  
في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد المعنى وكذا يكون خارجا عن نظر الى اللفظ بان يعرب باعرابين وان كان  
على سبيل الحكاية لانه يقتضي التعدد في اللفظ وانت خبير بان تعدد الاعراب على سبيل الحكاية لا ينافي كون اللفظ مفردا واللفظ قوله  
ولو لم يخرج به اي مثل قائمة وبصري قوله لم يتركه اي تبرك قيد الا اذا بان ليق اللفظة الدالة على معنى بالوضع قوله لكان النسب بدخول  
ما كان مفردا من حيث اللفظ في حد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر اليه وفيه انه يدخل في حد الكلمة اضرب لانه لفظية وكذا  
قالوا وقالوا قلت على ما صح به الرضى والسيد هند قدس سره في حواشيه قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يعبر عنه شيء آخر  
وهو ما يحصل بالوضع لانه نسبة بين شيئين يحصل بها الانتقال من احدهما الى الآخر متحققة ليست متحققة هذا وانت خبير بان الوضع



هذا المعنى ليس يتحقق في حروف الهجاء الا لغيره منها فخرس التركيب متى اطلقت او احست والملازم بطا فاللزم مثله فلا يكون واؤه عليه  
ايضا بل المعنى الاحداث والتقدير يعني قوله موضع هذه التركيب محدثة مخلوقة لغرض التركيب فالمراد بوجها ما دخل في الوضع هو بقاءها  
في مجرد لفظ الوضع يعني انها يصدق عليها بانها وضعت ولولبعني آخر لا يعني تعيين اللفظ للمعنى او لا ونفسه ولا يعني تخصيص شئ  
بشيء بحيث آه قوله فيبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة لاستلزامه لها والتجريد عن المعنى كان لدفع الاستدراك لما لا يخلو من  
فان يقع ما قبل جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصلح ان ذكر الوضع يعني عن ذكر الدلالة  
وما قبل في الجواب عنه ويمكن ان يقع كما ان الوضع يتناول حروف الهجاء تلك يتناول الدلالة على ما مر بالاشارة قدس سره حروف الهجاء  
ايضا لان الشئ الآخر يتناول المعنى والغرض معا فبمعنى بحث على ما عرفت قوله لفظا غير اختاره لتعيين دلالة العقل على وجود اللفظ  
قوله من وراء الجدار قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية انما اعتبر هذا التقيد ليلزم دلالة اللفظ على وجود اللفظ  
فان السمع من المشاهدة يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه واما السمع من وراء الجدار فلا يعلم وجود اللفظ الا بدلالة  
اللفظ عليه عقلا كالإمام فاصله ان السمع من المشاهدة لا يعلم وجود اللفظ فيه في الدلالة العقلية فانه يعلم لفظا بالمشاهدة  
ايضا فلا يلزم خلاف السمع من غير المشاهدة فانه لا يعلم وجود اللفظ الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فيظهر دلالة اللفظ وما ذكره في حواشي  
شرح المطالع من قوله وتعيين اللفظ بكونه سموعا من وراء الجدار إشارة الى ان اللفظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما  
لا بدلالة اللفظ وشرح التحصيل من قوله لان وجود اللفظ معلوم بحسب البصر لا بدلالة اللفظ ليس صريحا في نفى دلالة اللفظ كما لا يخفى  
فما قيل في بعض الجوامع لم يظهر دلالة ولم يدل كما قال السيد السند قدس سره سواء كان تعلق قوله كما بالآخر كما هو الظاهر وبالجواب  
ليس على ما ينبغي قوله وان يكون بالطبع اي طبع اللفظ فانه يقتضي التلفظ به عند عرض المعنى له او طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ  
به او طبع السامع هكذا ذكر السيد السند في حواشي شرح المطالع قوله كدلالة اح اخرج العزة وضمها والى الجملة ليقارح الرجل احا  
اذ سئل واما اخرج العزة والى الجملة فدلالة على الوجود هكذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية وذكر في حواشي  
شرح المطالع اخرج العزة وسكون الى الجملة المشددة يدل على الوجود واذا فحقت العزة دلت على التوسر قوله لا بد من ذكر الوجود  
ليخرج عن الكلمة الدال على المعنى المفرد بالطبع او العقل وكون الاخر مستلزما للوضع ثم كيف يوصف الدال بالطبع والعقل وكذا  
بالافراد على ما مر ولو سلم فالانتماء مجرى في التعريفات ولو سلم فالمراد بذكره اعم من ان يكون مطابقة او التزاما فانه في ما قبل يجوز ان  
يذكر بذكر الدلالة لا يستلزم الوضع يستتبعه من ذكر الوضع كما مر في تعريف الفصل فان تعييد المعنى بالافراد يستلزم الوضع لان الاخر  
فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله اي مقسمة إشارة الى انه ليس بيان حكم من احكام ما قبل تقسيم لما على ما هو الغالب من ذلك التقسيم  
بعد التعريف اذ به يكشف شئ زيادة لاكتشاف وتعيين اسماء لانه عبارة عن ضم قيو ونجاسة الى امر كلي هو المقسم فيحصل استقام  
متفاوتة ولاحق من قوله اسم وفعل وحرف الحروف السكوت في معرض البيان بيان قال ونحوه فيما فيكون الدال على وجود  
الاختصاص يتعلق اللام به قوله لاطرف في معنى الشرطية فعل ماضى لفظا او معنى وجوابه كك والمتعارف فيه ترك الفاعل على ما صرح  
السيد السند قدس سره في شرح المسحاح في مباحث الالتفات او جملة اسمية مقرونة باذا او بالفاء قوله والوضع يستلزم الدلالة  
دفع لما يوجب كيف يصح المحرر باعتبار الدلالة وهي غير مأخوذة في تعريف الكلمة قوله منى اما جملة اسمية مقرونة بالفاء جواب لما

في حروف الهجاء... هذا المعنى ليس يتحقق في حروف الهجاء الا لغيره منها فخرس التركيب متى اطلقت او احست والملازم بطا فاللزم مثله فلا يكون واؤه عليه  
ايضا بل المعنى الاحداث والتقدير يعني قوله موضع هذه التركيب محدثة مخلوقة لغرض التركيب فالمراد بوجها ما دخل في الوضع هو بقاءها  
في مجرد لفظ الوضع يعني انها يصدق عليها بانها وضعت ولولبعني آخر لا يعني تعيين اللفظ للمعنى او لا ونفسه ولا يعني تخصيص شئ  
بشيء بحيث آه قوله فيبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة لاستلزامه لها والتجريد عن المعنى كان لدفع الاستدراك لما لا يخلو من  
فان يقع ما قبل جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصلح ان ذكر الوضع يعني عن ذكر الدلالة  
وما قبل في الجواب عنه ويمكن ان يقع كما ان الوضع يتناول حروف الهجاء تلك يتناول الدلالة على ما مر بالاشارة قدس سره حروف الهجاء  
ايضا لان الشئ الآخر يتناول المعنى والغرض معا فبمعنى بحث على ما عرفت قوله لفظا غير اختاره لتعيين دلالة العقل على وجود اللفظ  
قوله من وراء الجدار قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية انما اعتبر هذا التقيد ليلزم دلالة اللفظ على وجود اللفظ  
فان السمع من المشاهدة يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه واما السمع من وراء الجدار فلا يعلم وجود اللفظ الا بدلالة  
اللفظ عليه عقلا كالإمام فاصله ان السمع من المشاهدة لا يعلم وجود اللفظ فيه في الدلالة العقلية فانه يعلم لفظا بالمشاهدة  
ايضا فلا يلزم خلاف السمع من غير المشاهدة فانه لا يعلم وجود اللفظ الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فيظهر دلالة اللفظ وما ذكره في حواشي  
شرح المطالع من قوله وتعيين اللفظ بكونه سموعا من وراء الجدار إشارة الى ان اللفظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما  
لا بدلالة اللفظ وشرح التحصيل من قوله لان وجود اللفظ معلوم بحسب البصر لا بدلالة اللفظ ليس صريحا في نفى دلالة اللفظ كما لا يخفى  
فما قيل في بعض الجوامع لم يظهر دلالة ولم يدل كما قال السيد السند قدس سره سواء كان تعلق قوله كما بالآخر كما هو الظاهر وبالجواب  
ليس على ما ينبغي قوله وان يكون بالطبع اي طبع اللفظ فانه يقتضي التلفظ به عند عرض المعنى له او طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ  
به او طبع السامع هكذا ذكر السيد السند في حواشي شرح المطالع قوله كدلالة اح اخرج العزة وضمها والى الجملة ليقارح الرجل احا  
اذ سئل واما اخرج العزة والى الجملة فدلالة على الوجود هكذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية وذكر في حواشي  
شرح المطالع اخرج العزة وسكون الى الجملة المشددة يدل على الوجود واذا فحقت العزة دلت على التوسر قوله لا بد من ذكر الوجود  
ليخرج عن الكلمة الدال على المعنى المفرد بالطبع او العقل وكون الاخر مستلزما للوضع ثم كيف يوصف الدال بالطبع والعقل وكذا  
بالافراد على ما مر ولو سلم فالانتماء مجرى في التعريفات ولو سلم فالمراد بذكره اعم من ان يكون مطابقة او التزاما فانه في ما قبل يجوز ان  
يذكر بذكر الدلالة لا يستلزم الوضع يستتبعه من ذكر الوضع كما مر في تعريف الفصل فان تعييد المعنى بالافراد يستلزم الوضع لان الاخر  
فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله اي مقسمة إشارة الى انه ليس بيان حكم من احكام ما قبل تقسيم لما على ما هو الغالب من ذلك التقسيم  
بعد التعريف اذ به يكشف شئ زيادة لاكتشاف وتعيين اسماء لانه عبارة عن ضم قيو ونجاسة الى امر كلي هو المقسم فيحصل استقام  
متفاوتة ولاحق من قوله اسم وفعل وحرف الحروف السكوت في معرض البيان بيان قال ونحوه فيما فيكون الدال على وجود  
الاختصاص يتعلق اللام به قوله لاطرف في معنى الشرطية فعل ماضى لفظا او معنى وجوابه كك والمتعارف فيه ترك الفاعل على ما صرح  
السيد السند قدس سره في شرح المسحاح في مباحث الالتفات او جملة اسمية مقرونة باذا او بالفاء قوله والوضع يستلزم الدلالة  
دفع لما يوجب كيف يصح المحرر باعتبار الدلالة وهي غير مأخوذة في تعريف الكلمة قوله منى اما جملة اسمية مقرونة بالفاء جواب لما

هذا المعنى ليس يتحقق في حروف الهجاء الا لغيره منها فخرس التركيب متى اطلقت او احست والملازم بطا فاللزم مثله فلا يكون واؤه عليه  
ايضا بل المعنى الاحداث والتقدير يعني قوله موضع هذه التركيب محدثة مخلوقة لغرض التركيب فالمراد بوجها ما دخل في الوضع هو بقاءها  
في مجرد لفظ الوضع يعني انها يصدق عليها بانها وضعت ولولبعني آخر لا يعني تعيين اللفظ للمعنى او لا ونفسه ولا يعني تخصيص شئ  
بشيء بحيث آه قوله فيبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة لاستلزامه لها والتجريد عن المعنى كان لدفع الاستدراك لما لا يخلو من  
فان يقع ما قبل جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصلح ان ذكر الوضع يعني عن ذكر الدلالة  
وما قبل في الجواب عنه ويمكن ان يقع كما ان الوضع يتناول حروف الهجاء تلك يتناول الدلالة على ما مر بالاشارة قدس سره حروف الهجاء  
ايضا لان الشئ الآخر يتناول المعنى والغرض معا فبمعنى بحث على ما عرفت قوله لفظا غير اختاره لتعيين دلالة العقل على وجود اللفظ  
قوله من وراء الجدار قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية انما اعتبر هذا التقيد ليلزم دلالة اللفظ على وجود اللفظ  
فان السمع من المشاهدة يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه واما السمع من وراء الجدار فلا يعلم وجود اللفظ الا بدلالة  
اللفظ عليه عقلا كالإمام فاصله ان السمع من المشاهدة لا يعلم وجود اللفظ فيه في الدلالة العقلية فانه يعلم لفظا بالمشاهدة  
ايضا فلا يلزم خلاف السمع من غير المشاهدة فانه لا يعلم وجود اللفظ الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فيظهر دلالة اللفظ وما ذكره في حواشي  
شرح المطالع من قوله وتعيين اللفظ بكونه سموعا من وراء الجدار إشارة الى ان اللفظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما  
لا بدلالة اللفظ وشرح التحصيل من قوله لان وجود اللفظ معلوم بحسب البصر لا بدلالة اللفظ ليس صريحا في نفى دلالة اللفظ كما لا يخفى  
فما قيل في بعض الجوامع لم يظهر دلالة ولم يدل كما قال السيد السند قدس سره سواء كان تعلق قوله كما بالآخر كما هو الظاهر وبالجواب  
ليس على ما ينبغي قوله وان يكون بالطبع اي طبع اللفظ فانه يقتضي التلفظ به عند عرض المعنى له او طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ  
به او طبع السامع هكذا ذكر السيد السند في حواشي شرح المطالع قوله كدلالة اح اخرج العزة وضمها والى الجملة ليقارح الرجل احا  
اذ سئل واما اخرج العزة والى الجملة فدلالة على الوجود هكذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية وذكر في حواشي  
شرح المطالع اخرج العزة وسكون الى الجملة المشددة يدل على الوجود واذا فحقت العزة دلت على التوسر قوله لا بد من ذكر الوجود  
ليخرج عن الكلمة الدال على المعنى المفرد بالطبع او العقل وكون الاخر مستلزما للوضع ثم كيف يوصف الدال بالطبع والعقل وكذا  
بالافراد على ما مر ولو سلم فالانتماء مجرى في التعريفات ولو سلم فالمراد بذكره اعم من ان يكون مطابقة او التزاما فانه في ما قبل يجوز ان  
يذكر بذكر الدلالة لا يستلزم الوضع يستتبعه من ذكر الوضع كما مر في تعريف الفصل فان تعييد المعنى بالافراد يستلزم الوضع لان الاخر  
فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله اي مقسمة إشارة الى انه ليس بيان حكم من احكام ما قبل تقسيم لما على ما هو الغالب من ذلك التقسيم  
بعد التعريف اذ به يكشف شئ زيادة لاكتشاف وتعيين اسماء لانه عبارة عن ضم قيو ونجاسة الى امر كلي هو المقسم فيحصل استقام  
متفاوتة ولاحق من قوله اسم وفعل وحرف الحروف السكوت في معرض البيان بيان قال ونحوه فيما فيكون الدال على وجود  
الاختصاص يتعلق اللام به قوله لاطرف في معنى الشرطية فعل ماضى لفظا او معنى وجوابه كك والمتعارف فيه ترك الفاعل على ما صرح  
السيد السند قدس سره في شرح المسحاح في مباحث الالتفات او جملة اسمية مقرونة باذا او بالفاء قوله والوضع يستلزم الدلالة  
دفع لما يوجب كيف يصح المحرر باعتبار الدلالة وهي غير مأخوذة في تعريف الكلمة قوله منى اما جملة اسمية مقرونة بالفاء جواب لما











عبد الصافي مولانا عظیم الدین ۱۲  
مہدی صاحب مولانا عظیم الدین ۱۲

المجلد الثاني

[illegible]



[illegible][illegible][illegible]



۱۵- از مرز جنوب افغانستان تا مرز ایران و افغانستان

جیوگرافی

الحمد لله

[illegible]



[illegible]



[illegible]



قوله المستقلة خبر مجرورها باعتبارها متوقفاً على ما قبلها من انما لم ينفذ في بعض الاماكن بل في بعض الاماكن  
في بعضها من المصادر الاصلية وفي بعضها من المصادر التي كانت في الاصل اصواتاً فانقل في اولها من الاصوات ثم منها الى اسما  
الاضال وفي بعضها من الطرف وفي بعضها من الجار والمجرور وفيه بحث لان اشق منها والمرحل ليس بمترولين عن شئ قوله فليس  
منها الا لا آه بل كل منها وال على شئ مستقل غير مترقن باحد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان المترقن والمرحل ليس  
لما لا وضع فعلي والجار والمجرور كجلبك واليك والطرف المضاف كما لا يك يس اسما بحسب الوضع الاول لكونها مركبين ومنه ظهر  
ضعف ما قيل ان الوضع الاول لها نفس الحدث فقد اعني مستقل موجود في الوضع الاول غير مترقن والمترقن ان عد النجاة اياها اسما  
للامور لفظية قال الرضي والذي علم على ان قالوا ان هذه الكلمات واسما لما ليست بافعال مع ما ديتا معان الافعال اعني  
وهو ان صيرها في الفعل لا فعل واسما لا تصرف تصرفاً وتدخل اللام على بعضها والتتوين على بعض قوله على تقدير اشتراكه  
يشير الى ان كونه حقيقة في احد ما مجازاً في الآخر هو الاصل ثم كونه حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال هو الظاهر او اذ اخذنا من قوله  
لم يحل الا على الحال ولا يعرف الى الاستقبال الاعترافية وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال مجازاً في الحال لخصا  
الحال حتى اختلف المتألفين قال ومن خواصه خبر قدم لانه لا يتم كونه الكلام فيها الا لقصير كاقيل والا لا فادان ودخل اللام  
ما بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاماً من زعم انه كل خواصه وليس فليس قوله وليس التعريفية على ان ما ذكره بعض مناهجهم  
بين على ما ذكرنا في ان يكون ايتاً بسبب آخر كونه خبراً حتى يفهم منه انه لو لم يات بين كان الحكم صحيحاً لكنه عارضه التنبية مع انه غير صحيح  
لان اقل جمع اكثر من عشرة قوله ونافذة شئ ما يختص به ولا يوجد في غيره اعلم ان الاختصاص عبارة عن وجود شئ في شئ بحيث لا يوجد  
في غيره قوله يختص به تمام التعريف انما هو ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره الا ان الشارح يحذر ذكر قوله ولا يوجد في غيره ونفا  
للفقهاء وازالة الاشتباه واظهار ان الباخره داخل على لقصور وان كان المتعارف في الاستعمال ودخل على المقصور ومن قال قوله  
ولا يوجد في غيره تفسير لما يقتضيه من خبره ليس في ان راو به ان يختص بضمين ايجائي وسلي وقوله ما يختص به جزاء ايجائي فقط  
لانه لا مفسر خبره ليس بقوله ولا يوجد في غيره خبره خبره ليس في ان راو به ان يختص بضمين ايجائي وسلي وقوله ما يختص به جزاء ايجائي فقط  
في غيره تفسير لما يختص به وتفسير لبعض معاني الاختصاص وهو عليه ما قيل ان الكثير الشائع في النفي اذا دخل على كلام فيه تبيان يوجب  
القيمة خاصة ويقبى اصل الفعل ثباتاً فيكون معنى قوله ولا يوجد في غيره ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا فان قلت على ما ذكره يلزم الد  
لان معرفة الخاصة موقوفة على ما يختص ومعرفة ما يختص موقوفة على معرفة الخاصة قلت ليس التعريف تحقيقاً يقصد به تحصيل صورة غير  
حاصلة بل هو لفظي يقصد به تفسير مدلول اللفظ والدور من مصدات الاول لا الثاني قوله اي لام التعريف اشارة الى ان اللام  
ينفي عن الاضافة على ما هو مذموب البصرية وعوض عن المضاف اليه على ما هو مذموب الكونية قوله لعدم شهرة او لان الميم ليست  
حرف تعريف علمية بل هو بدل من اللام كما ذكره الله قدس سره في مباحث المعرفة وصرح به الرضي ايضاً حيث قال في لغة غير لغ  
من على بدل الميم من لام التعريف قوله اي اللام وحدها قال الرضي والدليل على ان اللام هي المعرفة قد تخطى العامل الضعيف  
اياها نحو بالرجل وذلك علامة انتم ارجاها بالكلية وصيرها كجزء من معناها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يجزها العا  
الضعيف وانما هو ان لا تفعل فليعلم لخاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة واما هذا وجارحة فان العاقل بين العامل والمفعول

قوله المستقلة خبر مجرورها باعتبارها متوقفاً على ما قبلها من انما لم ينفذ في بعض الاماكن بل في بعض الاماكن  
في بعضها من المصادر الاصلية وفي بعضها من المصادر التي كانت في الاصل اصواتاً فانقل في اولها من الاصوات ثم منها الى اسما  
الاضال وفي بعضها من الطرف وفي بعضها من الجار والمجرور وفيه بحث لان اشق منها والمرحل ليس بمترولين عن شئ قوله فليس  
منها الا لا آه بل كل منها وال على شئ مستقل غير مترقن باحد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان المترقن والمرحل ليس  
لما لا وضع فعلي والجار والمجرور كجلبك واليك والطرف المضاف كما لا يك يس اسما بحسب الوضع الاول لكونها مركبين ومنه ظهر  
ضعف ما قيل ان الوضع الاول لها نفس الحدث فقد اعني مستقل موجود في الوضع الاول غير مترقن والمترقن ان عد النجاة اياها اسما  
للامور لفظية قال الرضي والذي علم على ان قالوا ان هذه الكلمات واسما لما ليست بافعال مع ما ديتا معان الافعال اعني  
وهو ان صيرها في الفعل لا فعل واسما لا تصرف تصرفاً وتدخل اللام على بعضها والتتوين على بعض قوله على تقدير اشتراكه  
يشير الى ان كونه حقيقة في احد ما مجازاً في الآخر هو الاصل ثم كونه حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال هو الظاهر او اذ اخذنا من قوله  
لم يحل الا على الحال ولا يعرف الى الاستقبال الاعترافية وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال مجازاً في الحال لخصا  
الحال حتى اختلف المتألفين قال ومن خواصه خبر قدم لانه لا يتم كونه الكلام فيها الا لقصير كاقيل والا لا فادان ودخل اللام  
ما بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاماً من زعم انه كل خواصه وليس فليس قوله وليس التعريفية على ان ما ذكره بعض مناهجهم  
بين على ما ذكرنا في ان يكون ايتاً بسبب آخر كونه خبراً حتى يفهم منه انه لو لم يات بين كان الحكم صحيحاً لكنه عارضه التنبية مع انه غير صحيح  
لان اقل جمع اكثر من عشرة قوله ونافذة شئ ما يختص به ولا يوجد في غيره اعلم ان الاختصاص عبارة عن وجود شئ في شئ بحيث لا يوجد  
في غيره قوله يختص به تمام التعريف انما هو ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره الا ان الشارح يحذر ذكر قوله ولا يوجد في غيره ونفا  
للفقهاء وازالة الاشتباه واظهار ان الباخره داخل على لقصور وان كان المتعارف في الاستعمال ودخل على المقصور ومن قال قوله  
ولا يوجد في غيره تفسير لما يقتضيه من خبره ليس في ان راو به ان يختص بضمين ايجائي وسلي وقوله ما يختص به جزاء ايجائي فقط  
لانه لا مفسر خبره ليس بقوله ولا يوجد في غيره خبره خبره ليس في ان راو به ان يختص بضمين ايجائي وسلي وقوله ما يختص به جزاء ايجائي فقط  
في غيره تفسير لما يختص به وتفسير لبعض معاني الاختصاص وهو عليه ما قيل ان الكثير الشائع في النفي اذا دخل على كلام فيه تبيان يوجب  
القيمة خاصة ويقبى اصل الفعل ثباتاً فيكون معنى قوله ولا يوجد في غيره ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا فان قلت على ما ذكره يلزم الد  
لان معرفة الخاصة موقوفة على ما يختص ومعرفة ما يختص موقوفة على معرفة الخاصة قلت ليس التعريف تحقيقاً يقصد به تحصيل صورة غير  
حاصلة بل هو لفظي يقصد به تفسير مدلول اللفظ والدور من مصدات الاول لا الثاني قوله اي لام التعريف اشارة الى ان اللام  
ينفي عن الاضافة على ما هو مذموب البصرية وعوض عن المضاف اليه على ما هو مذموب الكونية قوله لعدم شهرة او لان الميم ليست  
حرف تعريف علمية بل هو بدل من اللام كما ذكره الله قدس سره في مباحث المعرفة وصرح به الرضي ايضاً حيث قال في لغة غير لغ  
من على بدل الميم من لام التعريف قوله اي اللام وحدها قال الرضي والدليل على ان اللام هي المعرفة قد تخطى العامل الضعيف  
اياها نحو بالرجل وذلك علامة انتم ارجاها بالكلية وصيرها كجزء من معناها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يجزها العا  
الضعيف وانما هو ان لا تفعل فليعلم لخاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة واما هذا وجارحة فان العاقل بين العامل والمفعول

قوله المستقلة خبر مجرورها باعتبارها متوقفاً على ما قبلها من انما لم ينفذ في بعض الاماكن بل في بعض الاماكن  
في بعضها من المصادر الاصلية وفي بعضها من المصادر التي كانت في الاصل اصواتاً فانقل في اولها من الاصوات ثم منها الى اسما  
الاضال وفي بعضها من الطرف وفي بعضها من الجار والمجرور وفيه بحث لان اشق منها والمرحل ليس بمترولين عن شئ قوله فليس  
منها الا لا آه بل كل منها وال على شئ مستقل غير مترقن باحد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان المترقن والمرحل ليس  
لما لا وضع فعلي والجار والمجرور كجلبك واليك والطرف المضاف كما لا يك يس اسما بحسب الوضع الاول لكونها مركبين ومنه ظهر  
ضعف ما قيل ان الوضع الاول لها نفس الحدث فقد اعني مستقل موجود في الوضع الاول غير مترقن والمترقن ان عد النجاة اياها اسما  
للامور لفظية قال الرضي والذي علم على ان قالوا ان هذه الكلمات واسما لما ليست بافعال مع ما ديتا معان الافعال اعني  
وهو ان صيرها في الفعل لا فعل واسما لا تصرف تصرفاً وتدخل اللام على بعضها والتتوين على بعض قوله على تقدير اشتراكه  
يشير الى ان كونه حقيقة في احد ما مجازاً في الآخر هو الاصل ثم كونه حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال هو الظاهر او اذ اخذنا من قوله  
لم يحل الا على الحال ولا يعرف الى الاستقبال الاعترافية وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال مجازاً في الحال لخصا  
الحال حتى اختلف المتألفين قال ومن خواصه خبر قدم لانه لا يتم كونه الكلام فيها الا لقصير كاقيل والا لا فادان ودخل اللام  
ما بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاماً من زعم انه كل خواصه وليس فليس قوله وليس التعريفية على ان ما ذكره بعض مناهجهم  
بين على ما ذكرنا في ان يكون ايتاً بسبب آخر كونه خبراً حتى يفهم منه انه لو لم يات بين كان الحكم صحيحاً لكنه عارضه التنبية مع انه غير صحيح  
لان اقل جمع اكثر من عشرة قوله ونافذة شئ ما يختص به ولا يوجد في غيره اعلم ان الاختصاص عبارة عن وجود شئ في شئ بحيث لا يوجد  
في غيره قوله يختص به تمام التعريف انما هو ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره الا ان الشارح يحذر ذكر قوله ولا يوجد في غيره ونفا  
للفقهاء وازالة الاشتباه واظهار ان الباخره داخل على لقصور وان كان المتعارف في الاستعمال ودخل على المقصور ومن قال قوله  
ولا يوجد في غيره تفسير لما يقتضيه من خبره ليس في ان راو به ان يختص بضمين ايجائي وسلي وقوله ما يختص به جزاء ايجائي فقط  
لانه لا مفسر خبره ليس بقوله ولا يوجد في غيره خبره خبره ليس في ان راو به ان يختص بضمين ايجائي وسلي وقوله ما يختص به جزاء ايجائي فقط  
في غيره تفسير لما يختص به وتفسير لبعض معاني الاختصاص وهو عليه ما قيل ان الكثير الشائع في النفي اذا دخل على كلام فيه تبيان يوجب  
القيمة خاصة ويقبى اصل الفعل ثباتاً فيكون معنى قوله ولا يوجد في غيره ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا فان قلت على ما ذكره يلزم الد  
لان معرفة الخاصة موقوفة على ما يختص ومعرفة ما يختص موقوفة على معرفة الخاصة قلت ليس التعريف تحقيقاً يقصد به تحصيل صورة غير  
حاصلة بل هو لفظي يقصد به تفسير مدلول اللفظ والدور من مصدات الاول لا الثاني قوله اي لام التعريف اشارة الى ان اللام  
ينفي عن الاضافة على ما هو مذموب البصرية وعوض عن المضاف اليه على ما هو مذموب الكونية قوله لعدم شهرة او لان الميم ليست  
حرف تعريف علمية بل هو بدل من اللام كما ذكره الله قدس سره في مباحث المعرفة وصرح به الرضي ايضاً حيث قال في لغة غير لغ  
من على بدل الميم من لام التعريف قوله اي اللام وحدها قال الرضي والدليل على ان اللام هي المعرفة قد تخطى العامل الضعيف  
اياها نحو بالرجل وذلك علامة انتم ارجاها بالكلية وصيرها كجزء من معناها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يجزها العا  
الضعيف وانما هو ان لا تفعل فليعلم لخاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة واما هذا وجارحة فان العاقل بين العامل والمفعول







[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



[illegible][illegible]



هذا هو المعنى الذي عليه العرب في استعمالهم للاصطلاح على ما ذكرناه من ان الاصطلاح هو اللفظ الذي يسمي به الشيء في لغة معينة...  
والاصطلاح هو اللفظ الذي يسمي به الشيء في لغة معينة...  
والاصطلاح هو اللفظ الذي يسمي به الشيء في لغة معينة...

معروف العرب الاصطلاح على الذي بين يدي على ذلك اعتبار الاستحقاق قوة وفعلنا وانما فعل ذلك لانه لا يتصور جريان الاصطلاح  
لفظا في جميع الاسماء قوله ولذلك اي لاجل عدم اعتبار وجود الاصطلاح لفظا في كون الاسم مع باقيه لمن قال جائز بدون الاصطلاح  
تنبها على خطا لم يقرب الكثير لم يجر عليها الاصطلاح لفظا ايها القائل والحال انها معرفة لا مانع فيها من الاجراء لفظا على ما هو اصطلاحا  
من تعبير الجمل بالجملة الحالية او النظم من الجملة الحالية على ما يشهد به الفطرة السليمة وموارد استعمالها لا تترك على عدم الاجراء لفظا وهو انما يتبر  
اذا كان الاجراء يمكن كزيد وعمر ومثلا لا كفاض وعصا على ما توهم بعض فظهر ان ما قيل لم يوجد على طريقة المعصوم اصطلاحا لم يقرب لانه  
لا يخرج عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد بطلب الاصطلاح بحسب الذات لان ذات الاصطلاح متاخرة عن العرب او اريد بطلب الاصطلاح  
بحسب الظاهر على ما ينبغي قوله من ان العرب ما اختلفت آخذه قال المصريح في اللامعناح اعترض على هذا الجواب بان هذا الشيء بما هو متوقف  
على حقيقة ذلك ان ما اختلفت آخذه فاختلاف العوال متوقف على فهم كونه معيا فاذا توقف اختلفت آخذه على معرفة كونه معيا وتوقف  
معرفة كونه معيا على معرفة اختلفت آخذه كونه عوف حقيقة هو توقف كل واحد منهما على الآخر وحقيقة انك اذا علمت المفردات وكيفية الترتيب  
ثم ركبت فاعلم تعلم ان الاسم من قبيل العرب تعذر عليك ان تكلم باختلفت آخذه وتحقق ان اختلفت الآخرة لاختلفت العوال متوقف  
على فهم كونه معيا فترفع به دور واجاب البعض بانه يجوز ان يعرف الاختلاف بالاستعمال او بالاستدلال فلا دور واجاب عنه  
السيد السدس سره بانه لا يخفى على منصف ان الغرض من تدوين علم النحوان يعرف به احوال الكلمات في التركيب من لم يتبع هذا الغرض  
الى آخذه وحاصله ان الدور وان لم يلزم لوجوه العرب باعريف الجمهور بالقياس الى المتبوع واما بالقياس الى من دون الجمهور  
ليعرف احوال الكلمات منه وهو غير المتبوع فالدور لازم لان مقصوده من معرفة العرب ان يعرف انه ما يختلف آخذه في كلامهم فترفع  
العرب بالنظر اليه مقدمة على معرفة الاختلاف فلو عرف العرب يلزم الدور وهو من معضلات التعريف فالمقصود من قوله قدس سره  
فالمقصود من معرفة العرب مثلا بيان ان معرفة اختلاف الآخرة متوقفة على معرفة العرب بالقياس الى غير المتبوع فظهر ان ما قيل يشير  
بقوله فالمقصود من معرفة العرب آخذه الى ان ليس بنفس التعريف فسادا بل في المقصود من التعريف ليس على ما ينبغي واما المتبوع  
فلا يعرف الاختلافات النورية اذا احوال الكلمات معلومة له بالمتبوع ولو عرف شخص اسمها فليس المقصود من معرفة العرب معرفة  
اختلاف الآخرة فليس كلامه قدس سره ما يدل على ان الكلام ليس مع المتبوع لان كون الغرض من تدوين النحوان يعرف احوال  
الكلمات غير المتبوع لا يتلزم ان لا يعرف اصطلاحا ولو سلم منع ان ليس الكلام مع المتبوع لا يدفع الدور قوله لان الغرض  
اي لعم فالمقصود على معرفة احوال او اخر الكلام هو الغرض المهم لا المطلق فلا بد وان تعريف المبتدأ يقتضيه المعنى الجرمي انه ليس  
او من الغرض معرفة الهيئات التركيبية وتقديمها وتقديمها والتاخير الى غير ذلك لوقيل ان يعرف احوال الكلام كافي عبارة ما بعد  
السند قدس سره لم يدور قوله اي من جملة احكام العرب اشار به الى ان العرب احكاما كثيرة والمذكور واحد منها فيكون اضافته  
الحكم الى العرب لغير الاستعراق قوله واما ما رده المترتبة عليه فيه اشعار بان اضافته الحكم المقدر بالاثروا اثر الشيء هو حاصل  
من الشيء والاختلاف ليس حاصله من العرب بل من العامل انما هو جلالة الترتيب وكونه خاصة له بحيث لا يوجد في البنى قوله  
من حيث هو معرب يعني يكون جهة ترتيبه عليه تصاقه بوجهه الاصطلاح وتتحقق العامل معه قال فيختلف آخذه اي آخر المعنى ج  
باختلاف آخذه من الاستغناء في نحو باني رجل متور ايت رجلا متور به من قول في قوله حقيقة كما اذا كان الاصطلاح

هذا هو المعنى الذي عليه العرب في استعمالهم للاصطلاح على ما ذكرناه من ان الاصطلاح هو اللفظ الذي يسمي به الشيء في لغة معينة...  
والاصطلاح هو اللفظ الذي يسمي به الشيء في لغة معينة...  
والاصطلاح هو اللفظ الذي يسمي به الشيء في لغة معينة...

هذا هو المعنى الذي عليه العرب في استعمالهم للاصطلاح على ما ذكرناه من ان الاصطلاح هو اللفظ الذي يسمي به الشيء في لغة معينة...  
والاصطلاح هو اللفظ الذي يسمي به الشيء في لغة معينة...  
والاصطلاح هو اللفظ الذي يسمي به الشيء في لغة معينة...







[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







الاولى ليدل ما اختلفت وتعلم منه خلية الاختلاف ايضا في الدلالة وتعليل الحكم على مشتق وما في حكمه بوجوب عليه ما ذهبوا اشتقاق نحو كرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجه الكرم كرمه قوله على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان لغير المعاني طائفة ما قاله الرضي النحان في الكلمة معينا او الكثر ليطرأ على الآخر فان كان الطريان لازما للكلمة فاللايق بالحكمة ان يطلب له تحت علامة وشكل هذا المعنى انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلا او مصفا فاليه يحمل علامة الباض حروف الله التي هي اخف الحروف عني الحركات وجعلت في بعض الاسما حروف المد كالاسماء الستة والفتي والمجوع وقال الفاضل الهندي على المفعول ووجهه ان يحل الاسم شتملا على تلك المعاني ومتصفا بها ويؤيده المرفوع ما شتمل على علم الفاعلية قوله على تعيين وهو ان يلاحظ في فعل او صفة معنى فعل او صفة آخر بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعد حيث يكون الاول مقيدا والثاني قيدا على الاغلب قوله والاعراب على صفة اي الاغراب يدل على صفة المسما لا يخفى ان الموصوف كونه فاعلا وكونه مفعولا كونه مضافا اليه اصطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه دل على وصف الاسم والدال على الوصف بعد الموصوف قوله فالانساب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاعراب متاخرا عن الدال عليها اي الموصوف وهو الاسم فجعل الاعراب في الآخر وفي حكمه رعاية للطريق الانساب قوله وهو ما خوذ من اعرابها في الاما الاصطلاح ما خوذ من مصدر اعراب يعني اعرابه وهو الاعراب يعني الاما اراي منقول عنه للعلاقة وهذا التقدير انما خوذ من ما يتوهم من انه يدل على اشتقاق المصدر وهو ليس بذهب البصري بل هو مذهب الكوفي قوله ومن حيث امي او هو ما خوذ من مصدر حيث قوله على ان يكون الهمزة اي هجرة باب الافعال قوله لاسباب سلب الفاعل عن المفعول جعل الفعل وهو مصدر التثنية نحو اشكيتني ازلت شكائيته قوله اي انواع الاعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الجبر مجموع الثلثة لا كل واحد فالعطف مقدم على اللفظ فان قلت اذا كان الجبر مجموع لا كل واحد فاستحق الرفع فهو مجموع فاجزا الرفع على كل واحد من الرفع والنصب والجبر قلت وجه كون كل من الثلثة جبر من حيث اللفظ والنحان في الحقيقة ليس لكب وايضا لم يكن بين الالفاظ الثلثة ارتباطا يكون لبيتين لبعض الاعراب في نفسه وللمجوع اعراب آخر اجري على البعض بل الارتباط بينهما انما وقعت بمسبة الاجامية جبر الما قبلها اجري الاعراب على اثة جذرا من تقييل الاسم المتعل من حيث الصورة من الاعراب وفعال الترتيب بلا مرجح يعني ان عطف نصب وجبر على رفع لا يخلو عن شكل لان فعالين منه بوالى شئ حتى يكون نسبة التابع الى ذلك شئ مع نسبة المتبوع اليه مقصودا بل بالنسبة للمجوع الا ان نسبة اعم من ان يكون حقيقة ومن حيث الصورة والاولى ان يقال ان قوله ثلثة تقديرا للجبر وقوله رفع ونصب وجريان الثلثة قوله حقيقة بالحركات والحروف الاعرابية قال الرضي القاب الاعراب كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا على مذهب المعصم والذي يغلب في ظني ان لهما من لم يصنف الاعراب الاعراب الاعراب الحركات المعنوية ثم انهم يطلقون على الحروف لقيام مقام حركات الاعراب اسما للحركات مجازا قوله بخلاف الصفة والفتحة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق الضم والفتح والكسرة في عبارات البصرية في اللفظ الاعلى حركات غير اعرابية بنائية كانت كصفة حيث او لا كصفة فافعل ومع التقيد تقع على الحركات الاعرابية ايها كقول المعصم بالضم وفتح وقال في بحثه ليني الضم والفتح والكسرة القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات ليني كقولك حيث مني على الضم وحركات المعرب كقولك في زيدا متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذلك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم مفتوح وقال الفاضل الهندي الضمة والفتحة والكسرة بالثا واقعة على نفس الحركة لا يشترط

الاولى ليدل ما اختلفت وتعلم منه خلية الاختلاف ايضا في الدلالة وتعليل الحكم على مشتق وما في حكمه بوجوب عليه ما ذهبوا اشتقاق نحو كرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجه الكرم كرمه قوله على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان لغير المعاني طائفة ما قاله الرضي النحان في الكلمة معينا او الكثر ليطرأ على الآخر فان كان الطريان لازما للكلمة فاللايق بالحكمة ان يطلب له تحت علامة وشكل هذا المعنى انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلا او مصفا فاليه يحمل علامة الباض حروف الله التي هي اخف الحروف عني الحركات وجعلت في بعض الاسما حروف المد كالاسماء الستة والفتي والمجوع وقال الفاضل الهندي على المفعول ووجهه ان يحل الاسم شتملا على تلك المعاني ومتصفا بها ويؤيده المرفوع ما شتمل على علم الفاعلية قوله على تعيين وهو ان يلاحظ في فعل او صفة معنى فعل او صفة آخر بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعد حيث يكون الاول مقيدا والثاني قيدا على الاغلب قوله والاعراب على صفة اي الاغراب يدل على صفة المسما لا يخفى ان الموصوف كونه فاعلا وكونه مفعولا كونه مضافا اليه اصطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه دل على وصف الاسم والدال على الوصف بعد الموصوف قوله فالانساب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاعراب متاخرا عن الدال عليها اي الموصوف وهو الاسم فجعل الاعراب في الآخر وفي حكمه رعاية للطريق الانساب قوله وهو ما خوذ من اعرابها في الاما الاصطلاح ما خوذ من مصدر اعراب يعني اعرابه وهو الاعراب يعني الاما اراي منقول عنه للعلاقة وهذا التقدير انما خوذ من ما يتوهم من انه يدل على اشتقاق المصدر وهو ليس بذهب البصري بل هو مذهب الكوفي قوله ومن حيث امي او هو ما خوذ من مصدر حيث قوله على ان يكون الهمزة اي هجرة باب الافعال قوله لاسباب سلب الفاعل عن المفعول جعل الفعل وهو مصدر التثنية نحو اشكيتني ازلت شكائيته قوله اي انواع الاعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الجبر مجموع الثلثة لا كل واحد فالعطف مقدم على اللفظ فان قلت اذا كان الجبر مجموع لا كل واحد فاستحق الرفع فهو مجموع فاجزا الرفع على كل واحد من الرفع والنصب والجبر قلت وجه كون كل من الثلثة جبر من حيث اللفظ والنحان في الحقيقة ليس لكب وايضا لم يكن بين الالفاظ الثلثة ارتباطا يكون لبيتين لبعض الاعراب في نفسه وللمجوع اعراب آخر اجري على البعض بل الارتباط بينهما انما وقعت بمسبة الاجامية جبر الما قبلها اجري الاعراب على اثة جذرا من تقييل الاسم المتعل من حيث الصورة من الاعراب وفعال الترتيب بلا مرجح يعني ان عطف نصب وجبر على رفع لا يخلو عن شكل لان فعالين منه بوالى شئ حتى يكون نسبة التابع الى ذلك شئ مع نسبة المتبوع اليه مقصودا بل بالنسبة للمجوع الا ان نسبة اعم من ان يكون حقيقة ومن حيث الصورة والاولى ان يقال ان قوله ثلثة تقديرا للجبر وقوله رفع ونصب وجريان الثلثة قوله حقيقة بالحركات والحروف الاعرابية قال الرضي القاب الاعراب كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا على مذهب المعصم والذي يغلب في ظني ان لهما من لم يصنف الاعراب الاعراب الاعراب الحركات المعنوية ثم انهم يطلقون على الحروف لقيام مقام حركات الاعراب اسما للحركات مجازا قوله بخلاف الصفة والفتحة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق الضم والفتح والكسرة في عبارات البصرية في اللفظ الاعلى حركات غير اعرابية بنائية كانت كصفة حيث او لا كصفة فافعل ومع التقيد تقع على الحركات الاعرابية ايها كقول المعصم بالضم وفتح وقال في بحثه ليني الضم والفتح والكسرة القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات ليني كقولك حيث مني على الضم وحركات المعرب كقولك في زيدا متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذلك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم مفتوح وقال الفاضل الهندي الضمة والفتحة والكسرة بالثا واقعة على نفس الحركة لا يشترط

الاولى ليدل ما اختلفت وتعلم منه خلية الاختلاف ايضا في الدلالة وتعليل الحكم على مشتق وما في حكمه بوجوب عليه ما ذهبوا اشتقاق نحو كرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجه الكرم كرمه قوله على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان لغير المعاني طائفة ما قاله الرضي النحان في الكلمة معينا او الكثر ليطرأ على الآخر فان كان الطريان لازما للكلمة فاللايق بالحكمة ان يطلب له تحت علامة وشكل هذا المعنى انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلا او مصفا فاليه يحمل علامة الباض حروف الله التي هي اخف الحروف عني الحركات وجعلت في بعض الاسما حروف المد كالاسماء الستة والفتي والمجوع وقال الفاضل الهندي على المفعول ووجهه ان يحل الاسم شتملا على تلك المعاني ومتصفا بها ويؤيده المرفوع ما شتمل على علم الفاعلية قوله على تعيين وهو ان يلاحظ في فعل او صفة معنى فعل او صفة آخر بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعد حيث يكون الاول مقيدا والثاني قيدا على الاغلب قوله والاعراب على صفة اي الاغراب يدل على صفة المسما لا يخفى ان الموصوف كونه فاعلا وكونه مفعولا كونه مضافا اليه اصطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه دل على وصف الاسم والدال على الوصف بعد الموصوف قوله فالانساب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاعراب متاخرا عن الدال عليها اي الموصوف وهو الاسم فجعل الاعراب في الآخر وفي حكمه رعاية للطريق الانساب قوله وهو ما خوذ من اعرابها في الاما الاصطلاح ما خوذ من مصدر اعراب يعني اعرابه وهو الاعراب يعني الاما اراي منقول عنه للعلاقة وهذا التقدير انما خوذ من ما يتوهم من انه يدل على اشتقاق المصدر وهو ليس بذهب البصري بل هو مذهب الكوفي قوله ومن حيث امي او هو ما خوذ من مصدر حيث قوله على ان يكون الهمزة اي هجرة باب الافعال قوله لاسباب سلب الفاعل عن المفعول جعل الفعل وهو مصدر التثنية نحو اشكيتني ازلت شكائيته قوله اي انواع الاعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الجبر مجموع الثلثة لا كل واحد فالعطف مقدم على اللفظ فان قلت اذا كان الجبر مجموع لا كل واحد فاستحق الرفع فهو مجموع فاجزا الرفع على كل واحد من الرفع والنصب والجبر قلت وجه كون كل من الثلثة جبر من حيث اللفظ والنحان في الحقيقة ليس لكب وايضا لم يكن بين الالفاظ الثلثة ارتباطا يكون لبيتين لبعض الاعراب في نفسه وللمجوع اعراب آخر اجري على البعض بل الارتباط بينهما انما وقعت بمسبة الاجامية جبر الما قبلها اجري الاعراب على اثة جذرا من تقييل الاسم المتعل من حيث الصورة من الاعراب وفعال الترتيب بلا مرجح يعني ان عطف نصب وجبر على رفع لا يخلو عن شكل لان فعالين منه بوالى شئ حتى يكون نسبة التابع الى ذلك شئ مع نسبة المتبوع اليه مقصودا بل بالنسبة للمجوع الا ان نسبة اعم من ان يكون حقيقة ومن حيث الصورة والاولى ان يقال ان قوله ثلثة تقديرا للجبر وقوله رفع ونصب وجريان الثلثة قوله حقيقة بالحركات والحروف الاعرابية قال الرضي القاب الاعراب كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا على مذهب المعصم والذي يغلب في ظني ان لهما من لم يصنف الاعراب الاعراب الاعراب الحركات المعنوية ثم انهم يطلقون على الحروف لقيام مقام حركات الاعراب اسما للحركات مجازا قوله بخلاف الصفة والفتحة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق الضم والفتح والكسرة في عبارات البصرية في اللفظ الاعلى حركات غير اعرابية بنائية كانت كصفة حيث او لا كصفة فافعل ومع التقيد تقع على الحركات الاعرابية ايها كقول المعصم بالضم وفتح وقال في بحثه ليني الضم والفتح والكسرة القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات ليني كقولك حيث مني على الضم وحركات المعرب كقولك في زيدا متحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذلك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم مفتوح وقال الفاضل الهندي الضمة والفتحة والكسرة بالثا واقعة على نفس الحركة لا يشترط







واما انما لم يشك في صدق التورين على كل القديسين بل يراهم الدوام  
 بالامانة والهداية واليقون وروايتهم انما مشاهير  
 مشايخنا في كل زمان يكون المانع في شياها  
 انما هو في العبد المذنب لا في العبد المخلص  
 واما انما لم يشك في صدق التورين على كل القديسين بل يراهم الدوام  
 بالامانة والهداية واليقون وروايتهم انما مشاهير  
 مشايخنا في كل زمان يكون المانع في شياها  
 انما هو في العبد المذنب لا في العبد المخلص

*[The page contains dense handwritten Arabic script, likely a manuscript or legal document. The handwriting is cursive and fills most of the frame. There are some marginal notes visible.]*

هشام بن معاوية هو الفاعل فقال الرضي وليس بجيد لانه قيل الفصل الذي هو الاول بانضمام اليه فلا انفصال غيره  
من الاسماء فله قوله وفي حركته يزيد الباء ما لا يختلف في غلام زيد قيل ان الفاعل الحرف المقدر قيل انضاف قوله  
شئ ولا يجوز ان حقيقة ولا حكاية خرج ما في حكم شئ من الاسماء بسنة وغيره وخرجها بقيد الانعريف كما قيل انما هو ان قيل بالاول  
بين المنصرف وغير المنصرف على طريق المعقول له اي الذي لم يكن في الواحدة في سلاسل متغيرة لا بل الجمع في اوزانه فخرج نحو  
بكره الفاعل ايضاً في سنة الفتح والفاشون بكسر الفاء في سنة نفسها وغير ذلك لان ذلك التعليل في محل التفسير لا في محل  
الجمع سلامة حقيقة بل عوض من الفاعل واللام المحذوفين لسياق فاذن ما قيل نقص بسنين وشبين ونظائر ما كان لا يلزم من دخولها  
في الكسر قولهم ان اغرابها بالحوكات الثالث لخرجها من الفاعل بانه متصرف انتهى على ان في بعض نظائر ما قيل النون مقبب  
الاغراب بنيتها على مخالفة لقياس فيجري فيه الحركات والثبوت قوله ان يكون بالحركة تحفة الحركات ونقل الحروف فكانت  
فروعا للحركات في باب الاغراب قال الفتح نصبا في من باب عطف سمين على مموها على من متعفين لكن الجوز مقدم وهو جاز  
عند المرح قال صاحب المغني اجمعوا على منع لعطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيداً ضارب ابوه لعمرو ولخالد فلان  
بكره او ما معمولاً على عاملين فان لم يكن احد ما جازاً فانه بن مالك هو متع عن اجماع نحو كان اكلاً طعاماً عمر ودمرك بكر وليس كان  
نقل الفارسي الجواز مطلقاً من جملة وقيل ان منهم الاخشش ان كان احد ما جازاً فان كان الجاز موزعاً نحو زيد في الدار والحجرة عمرو  
او عمرو والحجرة فنقل المبدوء ان متع اجماعاً وليس قبله هو جازية عنه من ذكرنا وان كان الجاز مقدماً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو  
فانما شبه عن بويه المنع وبه قال المبرد وابن سراج وهشام وعن الاخشش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج و  
فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي خفض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادول المتعاطفات والافتقار  
زيد وعمرو والحجرة هذا كلامه ومنه يظهر ان ما قيل قوله والفتحة نصبا من قبيل عطف المفعولين على معملين عاملين مختلفين بعاطف واحد  
غير جائز عنه سيدي بيه مطلقاً جازية عند الفراء مطلقاً الجوز على جازية في صورة تقدم الجوز وليس على ما ينبغي قوله ان يكون بالالف التا على عموم  
الجاز فدخل فيه نحو سجلات وخرج نحو ثبوت وقلون وقيل يتقيد باضاف اي صيغة مع المونث وتقدير العطف اي جمع  
المونث السالم وما على صيغة قيل فيه انه لا ينبغي خروج نحو ثبوت وقلون واجيب بانه عطف على وجه التفسير قوله واخره  
الكسر المنصرف المذكور سابقاً فانه قد علم انه حرك بالحوكات الثالث فالعلم مسند الى الكسر باعتبار حركه لا اليه نفسه واما الكسر  
غير المنصرف فنودا على غير المنصرف فانه ما قيل الاخر اذ ليس لانه علم لانه لا يشاء في هذا الحكم على انه لم يعلم الكسر مطلقاً بل المنصرف  
قوله فان نصب فيه تابع الجوز اذ هو معمول له لقوله تابع فان قلت كيف نصبه مع ان شرطه هو اتحاد فاعله وعامله  
منفوق وقالت لبعض فان نصب فيه محكوم عليه بالتبعية اذ انا حفظه فانه ينبغي في مواضع كثيرة على ان بعض التاج لا يشترط  
تشارك في الفاعل قال الرضي وهو الذي يتوهم في كني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول  
امير المؤمنين على رضي الله عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله نعم النظر استحقاقاً للخطبة واستقاماً للمبليية واستحقاقاً للخطبة  
ولم يعطى النظر هو الله نعم ولا يجوز ان يكون استحقاقاً لاسم المفعول لان استقاماً ما ان يكون حالاً من الفاعل وكذا انما البعد  
ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



[illegible]











فما يصحح من ان الشكره خلافه لا في عينه في النكته انما تصحح به صاحب المني قوله وكذا كلفنا على وزن فعل والالف للتانيث  
جبل اعرابا كاللام في كلا والتم لم تحيض للتانيث فلذا جاز توسط ابل فيما رايته منه لكونه مابدا لاسن اللام ولذا لم يفتح ما قبلها ولم  
يأتي الوقف كما ثبت واخذ وعند الجرعي وزنه فضيل قال الرضي ولم يثبت في كلامهم والحق التاج كما مضى قال المونث انصح من تجريد  
والضفاف اليه يجب ان يكون ثني الماعط كما الرجليين او معنى نحو كلاما ولا يجوز تفرق الثني الذي في الشعر نحو كلاما زيدا وعمر وقوله في  
مضارع قال الرضي لما اذا كان مضى الى المضمر فالاعراب كونه جاريا على الثني تأكيد له نحو جاني الرجلان كلاما وجنا كلاما وصوتا  
كلاما وان جاز ان يتناول كلاما جاز ان يتناول بغير ذكر شخصين فلا يكون تأكيد او كلاما كما جئنا وكلاما جئنا اذا كان في الاعراب  
جاريا على الثني وهو موافق لمعنى ونظما فالاولى في جملة موافقا لمقبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما وان لم يفتح الثني العرب نحو  
جئنا كلاما وما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على الثني فولا يفتح جاني احوال كلاما احيك هذا كلامه منه فله ان ما ذكره الفاضل الهندي  
من قوله لما اذا اضيف الى مضمر يكون تأكيد الثني التثنية ليس على ما ينبغي قوله وانما قيد بذلك اي بكونه مضى الى مضمر ولم يطلقه  
او لم يقل مضى الى مضمر قوله اعراب بالحر كات قال الرضي وكنا نرى يعربونه مضى الى المضمر اعراب الثني قوله لان اخوه الف  
يسقط لا دخل في التقدير بل انما ذكرنا بالواقع لانه لا يضاف الا الى الثني المعروف باللام قوله واذا اضيف الى المضمر قال للم فيه  
انسان اقيسها وهي اقنما ان يجري مجرى المقصور في جميع الاحوال فاجريت مجرى عصا ورعى اذا اضيف الى الطول والاخرى وهو  
اكثر ما ان يجري مجرى الثني فيعرب بالحروف ووجهه انه لا يضيف الى شئ ضمير متصل صا كان كلمة واحدة فتسمى امر التثنية فيها  
انظروا معنى فاجريت مجرى الثني في الاعراب وقال اكثر البصريين انه معرب تقديره مطلقا قلبت القنما في النصب  
والجر ياتشبه ما بالالف لدى وعلى في نظمه لزو حمالا صافته ولم تقلب في الرفع لان لدى وعلى لا يقعان  
في الرفع فتثبت على حالهما هو جبهه الا ان ما ذكرنا في لقوة المناسبة المذكورة ولان قلب الالف في لدى وعلى خلاف  
القياس هذا لفظه وقال الرضي كنانة يعربونه مضى الى المضمر اعراب الثني قوله فاذ لك قيدا انطاة لاجابة اليه كما قيل  
لان قوله لان كلاما الى اخوه تليل وتوجيه لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليقه بثنائيا قوله وانما قيد مفردة اذ الثني ما في اخوه مفردة  
الف ونون وما ثبت له وثن قوله لاسم اصطلاحا يعني جميع الذكر السالم في اصطلاح الفخاة اسم لجميع بالواو والنون اعم من  
ان يكون واحد ذكر كالمسلمين او لا كالعبدان وثبون وارضون وغير ذلك فلا حاجة الى حذف المضارف او المحطوف قوله  
اي بظانير اتيه الى ان اطلاق الاخوان على ثلثون وغيره من قبيل الاستحارة لعلها تشابه قوله والاصح اطلاق عشرين  
اي ثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق في الاصل على كل ما فيه سواد ثم غلبت على الحية  
الاسود لكن لم يثبت منهم ذلك فلم يسم بجمع فانه قد قيل لا يذنب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فاقوله ثلثين  
في الاصل غلبت على تلك شدة تغليب الحية على الناحية ثم ما يفيده هو ان يقال الاسود وثلثية من الاحاد حاصلة من  
تكرارها لان تكرارها في الاعداد فلهذا الالفاظ كان اولى في انما لا واحد لهما من لفظا انتقلى قول وفيه بحث لان كونها حاصلة  
من الاعداد لا ينبغي ان يكون واحدا عشرة بمعنى عشرة وحادات فيكون عشرة وعبارة عن ثلثين وحادات واثنتين  
غير ذلك ولا يلزم من ذلك تركيبها بل انما يعلم ان ايراد اللام في مثل هذا التركيب معنى قوله والاصح كثير من تركيب



احسنين وكانهم اجروا كلمة ان جرى بوجهه اذكر السيد قدس سره في حاشي شرح المفتاح قوله وايضا هذه الالفاظ وايضا  
لو كان شرونا واخواتها جميعا لكان جمعا بالواو والنون والجمع بالواو والنون لا يكون الا بعد مذكر مطلق او مصغرات بعد  
عشرة ونظائرهم ليست لك ايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون وامثالها على فوق العشرة وايضا ليس على  
على العشرة فادونها على ما هو الاصل في جميع القلة قوله في آخرها حرف ليصلح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف والواو  
في الآخر مع كون النون بعد ما قلت قال الرضي اما نون التي والجموع فالذي يقيى عندي انه كالنون في الواحد في معنى  
كونه وليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافه قوله فاسب ان يجعل ذلك الحرف للموجو وفي آخرها انجذب قبل الاعراب  
علامة التنقية والجمع وفي المثال ثبت الجذر ثم انقضت اعرابا فالكيفية لمخصوصة في اعرابها من جعل الالف والياء للتنقي والواو  
والياء للجمع تابعة لوجدان الحروف في آخرها لكان وصفا على تلك الحروف فظهر انه ليس في توزيع اصلا فملا عن ان يكون  
التوزيع سببا عن رفع الالتباس بقا احدهما بالاعراب قوله ولا جعل اعرابا للحروف ان ارادوا بحروف الحروف التي  
وجدت في آخرها ووضعت التنقية والجمع عليها فتواه في ان الاعراب ليس على ما ينبغي وان ارادوا بالحروف المجاورة لاداء  
يصح قوله وكان لكن يخالف قوله في آخرها حرف ليصلح للاعراب قوله ولا جعل اعرابا على قوله فوزعت لاجل عن خدشة  
لانه انما يقصور لو كان الحروف مجتمعة للاعراب بعد تمام التنقية وليس لك بل الحروف موجودة فيما قبل الاعراب علامة ليجعل  
ذلك الحرف للموجو وفيها اعرابا كما يدل عليه قوله فاسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابا على هذا فلا معنى لبقوله فلا يجعل  
وقوله ولو خص الالف لعله يريد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام يتا فيه وايضا الاعراب لا يلاحظ عند الوضع  
بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتماها قال الرضي وانما اعرابا هذا الاعراب المعين لان الالف كان حاسب قبل  
الاعراب في التنقي علامة للتنقية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف تنقية لعدد التنقي والواو تنقية لعدد  
عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع التنقي والجمع ثم ارادوا اعرابا فان صوب التنقي والجموع متقدم لاجل ان اعرابا جعلوا الالف  
التنقي والجموع وادوا الجمع علامة الرق فيها ولم يبق من حروف الالف التي هو اولي بالقيام مقام الحركات سوى الياء والجر والضم  
والجراولي بها فقلت الالف والواو ياتيان في الجرح فاتيح الضم بالجر والفتح لكونهما علامتي التنقي اية مترك ثم ما قبل الياء  
في التنقي بقا على الحركة التي قبله قبل الاعراب وكسر ما قبل الياء في الجمع لكونها تنقية لعدد التنقي والواو تنقية لعدد  
والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق تحصل الاعتدال في التنقي لفتح الالف وتقل الكسرة وفي الجمع ثقل الواو  
وضعه لفتحها واما الياء فطارئة للاعراب انتهى قوله فوزعت انظر ترك الفاعل المتعارف في جواب لاهي الفعل الماضي لفظا  
او معنى بدون الفاقوله وجعلوا اعرابا بالياء حال الجر قال الرضي الياء طارئة للاعراب قال الفاضل البهني قدس سره وحيد  
في آخر كل منها وضعا حرفان للدلالة على التنقية والجمع فاخرجنا عما من الترادف تخصيص كل منها المعنى وجعلنا اختلافا اختلا  
الاعراب والبطر بما ذكره الفاضل لان تعريفها يؤيد ما ذكره وما ذكره التقدس سره ليصح ان يجعل على كل منها قوله وكثرة  
التنقية لعدم تقييده بغيره او لوجوده في الجمع بخلاف الجمع فانه مشترك بشرطه الط وغير موجود في التنقية قوله الذي اشير اليه  
تقسيمه اليها فيما سبق اشير الى ان ما سبق من قوله لفظا وتقدير التفصيل للاختلاف الآخر للاختلاف العوال وان اللام في

منه في الالف والواو والنون والجمع بالواو والنون والجمع بالواو والنون لا يكون الا بعد مذكر مطلق او مصغرات بعد  
عشرة ونظائرهم ليست لك ايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون وامثالها على فوق العشرة وايضا ليس على  
على العشرة فادونها على ما هو الاصل في جميع القلة قوله في آخرها حرف ليصلح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف والواو  
في الآخر مع كون النون بعد ما قلت قال الرضي اما نون التي والجموع فالذي يقيى عندي انه كالنون في الواحد في معنى  
كونه وليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافه قوله فاسب ان يجعل ذلك الحرف للموجو وفي آخرها انجذب قبل الاعراب  
علامة التنقية والجمع وفي المثال ثبت الجذر ثم انقضت اعرابا فالكيفية لمخصوصة في اعرابها من جعل الالف والياء للتنقي والواو  
والياء للجمع تابعة لوجدان الحروف في آخرها لكان وصفا على تلك الحروف فظهر انه ليس في توزيع اصلا فملا عن ان يكون  
التوزيع سببا عن رفع الالتباس بقا احدهما بالاعراب قوله ولا جعل اعرابا للحروف ان ارادوا بحروف الحروف التي  
وجدت في آخرها ووضعت التنقية والجمع عليها فتواه في ان الاعراب ليس على ما ينبغي وان ارادوا بالحروف المجاورة لاداء  
يصح قوله وكان لكن يخالف قوله في آخرها حرف ليصلح للاعراب قوله ولا جعل اعرابا على قوله فوزعت لاجل عن خدشة  
لانه انما يقصور لو كان الحروف مجتمعة للاعراب بعد تمام التنقية وليس لك بل الحروف موجودة فيما قبل الاعراب علامة ليجعل  
ذلك الحرف للموجو وفيها اعرابا كما يدل عليه قوله فاسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابا على هذا فلا معنى لبقوله فلا يجعل  
وقوله ولو خص الالف لعله يريد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام يتا فيه وايضا الاعراب لا يلاحظ عند الوضع  
بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتماها قال الرضي وانما اعرابا هذا الاعراب المعين لان الالف كان حاسب قبل  
الاعراب في التنقي علامة للتنقية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف تنقية لعدد التنقي والواو تنقية لعدد  
عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع التنقي والجمع ثم ارادوا اعرابا فان صوب التنقي والجموع متقدم لاجل ان اعرابا جعلوا الالف  
التنقي والجموع وادوا الجمع علامة الرق فيها ولم يبق من حروف الالف التي هو اولي بالقيام مقام الحركات سوى الياء والجر والضم  
والجراولي بها فقلت الالف والواو ياتيان في الجرح فاتيح الضم بالجر والفتح لكونهما علامتي التنقي اية مترك ثم ما قبل الياء  
في التنقي بقا على الحركة التي قبله قبل الاعراب وكسر ما قبل الياء في الجمع لكونها تنقية لعدد التنقي والواو تنقية لعدد  
والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق تحصل الاعتدال في التنقي لفتح الالف وتقل الكسرة وفي الجمع ثقل الواو  
وضعه لفتحها واما الياء فطارئة للاعراب انتهى قوله فوزعت انظر ترك الفاعل المتعارف في جواب لاهي الفعل الماضي لفظا  
او معنى بدون الفاقوله وجعلوا اعرابا بالياء حال الجر قال الرضي الياء طارئة للاعراب قال الفاضل البهني قدس سره وحيد  
في آخر كل منها وضعا حرفان للدلالة على التنقية والجمع فاخرجنا عما من الترادف تخصيص كل منها المعنى وجعلنا اختلافا اختلا  
الاعراب والبطر بما ذكره الفاضل لان تعريفها يؤيد ما ذكره وما ذكره التقدس سره ليصح ان يجعل على كل منها قوله وكثرة  
التنقية لعدم تقييده بغيره او لوجوده في الجمع بخلاف الجمع فانه مشترك بشرطه الط وغير موجود في التنقية قوله الذي اشير اليه  
تقسيمه اليها فيما سبق اشير الى ان ما سبق من قوله لفظا وتقدير التفصيل للاختلاف الآخر للاختلاف العوال وان اللام في

منه في الالف والواو والنون والجمع بالواو والنون والجمع بالواو والنون لا يكون الا بعد مذكر مطلق او مصغرات بعد  
عشرة ونظائرهم ليست لك ايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون وامثالها على فوق العشرة وايضا ليس على  
على العشرة فادونها على ما هو الاصل في جميع القلة قوله في آخرها حرف ليصلح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف والواو  
في الآخر مع كون النون بعد ما قلت قال الرضي اما نون التي والجموع فالذي يقيى عندي انه كالنون في الواحد في معنى  
كونه وليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافه قوله فاسب ان يجعل ذلك الحرف للموجو وفي آخرها انجذب قبل الاعراب  
علامة التنقية والجمع وفي المثال ثبت الجذر ثم انقضت اعرابا فالكيفية لمخصوصة في اعرابها من جعل الالف والياء للتنقي والواو  
والياء للجمع تابعة لوجدان الحروف في آخرها لكان وصفا على تلك الحروف فظهر انه ليس في توزيع اصلا فملا عن ان يكون  
التوزيع سببا عن رفع الالتباس بقا احدهما بالاعراب قوله ولا جعل اعرابا للحروف ان ارادوا بحروف الحروف التي  
وجدت في آخرها ووضعت التنقية والجمع عليها فتواه في ان الاعراب ليس على ما ينبغي وان ارادوا بالحروف المجاورة لاداء  
يصح قوله وكان لكن يخالف قوله في آخرها حرف ليصلح للاعراب قوله ولا جعل اعرابا على قوله فوزعت لاجل عن خدشة  
لانه انما يقصور لو كان الحروف مجتمعة للاعراب بعد تمام التنقية وليس لك بل الحروف موجودة فيما قبل الاعراب علامة ليجعل  
ذلك الحرف للموجو وفيها اعرابا كما يدل عليه قوله فاسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابا على هذا فلا معنى لبقوله فلا يجعل  
وقوله ولو خص الالف لعله يريد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام يتا فيه وايضا الاعراب لا يلاحظ عند الوضع  
بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتماها قال الرضي وانما اعرابا هذا الاعراب المعين لان الالف كان حاسب قبل  
الاعراب في التنقي علامة للتنقية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف تنقية لعدد التنقي والواو تنقية لعدد  
عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع التنقي والجمع ثم ارادوا اعرابا فان صوب التنقي والجموع متقدم لاجل ان اعرابا جعلوا الالف  
التنقي والجموع وادوا الجمع علامة الرق فيها ولم يبق من حروف الالف التي هو اولي بالقيام مقام الحركات سوى الياء والجر والضم  
والجراولي بها فقلت الالف والواو ياتيان في الجرح فاتيح الضم بالجر والفتح لكونهما علامتي التنقي اية مترك ثم ما قبل الياء  
في التنقي بقا على الحركة التي قبله قبل الاعراب وكسر ما قبل الياء في الجمع لكونها تنقية لعدد التنقي والواو تنقية لعدد  
والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق تحصل الاعتدال في التنقي لفتح الالف وتقل الكسرة وفي الجمع ثقل الواو  
وضعه لفتحها واما الياء فطارئة للاعراب انتهى قوله فوزعت انظر ترك الفاعل المتعارف في جواب لاهي الفعل الماضي لفظا  
او معنى بدون الفاقوله وجعلوا اعرابا بالياء حال الجر قال الرضي الياء طارئة للاعراب قال الفاضل البهني قدس سره وحيد  
في آخر كل منها وضعا حرفان للدلالة على التنقية والجمع فاخرجنا عما من الترادف تخصيص كل منها المعنى وجعلنا اختلافا اختلا  
الاعراب والبطر بما ذكره الفاضل لان تعريفها يؤيد ما ذكره وما ذكره التقدس سره ليصح ان يجعل على كل منها قوله وكثرة  
التنقية لعدم تقييده بغيره او لوجوده في الجمع بخلاف الجمع فانه مشترك بشرطه الط وغير موجود في التنقية قوله الذي اشير اليه  
تقسيمه اليها فيما سبق اشير الى ان ما سبق من قوله لفظا وتقدير التفصيل للاختلاف الآخر للاختلاف العوال وان اللام في



حضرت مولانا محمد امجد علی

محمد و محمد فاضل الشافعي حوزة العلماء العظماء

[illegible]







[illegible]

في حقه فتناوذه  
 اسم الفاعل يدل على اخذ  
 المتناوذه للمعرب وطرزها عليه على سبيل  
 غلبه كركب مما وضع الاختلافات في  
 الاختلافات له وما على صيغة اسم الفاعل  
 يدل على اخذ المعربات كركب المعربات على  
 سبيل المتناوذه بين المعربات ونداء التام  
 على طريق ان كركب عليه المتناوذه اخذ  
 المعاني لهما فوضعت المعاني بالاختلاف  
 الى ان يكونوا متضامين للاختلاف  
 اختاروا على المعرب وانما كركبها بالمتناوذه  
 كركب الالاء لانه لا يرفع الا شباها في  
 بعض النواضع مثل احسن زيد وما حسن  
 زيد وما احسن زيد ونحوه من النواضع  
 احسن زيد وما احسن زيد وما احسن  
 كركب انما كان نقيض ما احسن  
 احسن زيد وما احسن زيد وما احسن  
 كركب انما كان نقيض ما احسن



قوله والنون معناه وينح النون الصرف حال كونهما زيادة الف زيادة من قبلها ومعنى قوله زيادة من قبلها ان الالف مقدم  
على النون وسابق عليه في وصف الزيادة وهو ليس بمرمكون النون ايضا زيادة مسبوقا والالف سابقا عليه في هذا الوصف  
قوله وقوله بتدوير هذا القول تعريب بيان له وقوله يعني خبر المبتدأ فان قلت كيف يصح كونه خبرا ولا رابط فيه والجملة اذ وقع  
خبر لا بد فيه من الرابط قلت تعديره يعني به او هو ما دل بالمراد يعني وقوله مفسر بان ذكر العلة آه قوله وقال بعضهم انما ان  
الحكاية في وزن الفعل مع العلية كيزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية يعني كالم يدخل عليها الكسرة والنون  
قبل نقلها من الفعلية الى الاسم كيزيد ويشكر لم يدخل عليها بعد النقل وفيه انه لا يتناول نحو اكرم وافضل صلا الا ان يعتبر الاول اصلا ثم  
حل عليه بالعين فيقول او يعتبر في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وتامتها التركيب في البواقي ولا ينبغي ان اعتبره فيها  
بارد قوله قال بعضهم احد عشر السبعة المذكورة والفت شابه الف الثانية المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان  
علما سو كانت للطاق كاطري او لا كعشري قال الرضي واذا عد الالف والنون سببا لشابه الف الثانية بالامتناع  
الثاني بعد الالف المقصورة لمتنوعة من التناولي لمشايتها لفظا وامتناعا من التناو واما الف اللاحق الممدودة فلم تلحق مع العلية  
بالف الثانية الممدودة وان كانت ايضا متممة من التناول الف الثانية الممدودة لا تجماع شيئين احدهما ضعيف الا يشبه الف  
اللاحق الممدودة اعني العزة في نحو جرا في باب الثانية لكون العزة في الاصل القادون الالف في نحو سكرى والثاني لكون هززة  
اللاحق في مقابلة الحرف الاصل ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكرى ان يشابه الف الثانية الممدودة لان النون ليست  
في مقام حرف اصلي والالف اللاحق المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف الاصل كنها تشبه علامة الثانية الاصلية اي الالف  
للمقصورة لا لتقلبه عن علامتها الثانية ومراعاة الاصل في نحو اكرم قال اقرب لها الى ما هو صواب من المنها بالثالثة اما كثر  
صوابا بالقياس الى الثاني فلان اعتبار الحكاية لا يتناول من حرفة كاعتفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من العلة  
لاما تكلفه من تركيب الجمة مع العلية او كثره في العري لا يعمى وتركيب العدل في نحو عمر لانه بمنزلة ملتين تقديره لان الرفع  
قصدي لتعديه بعامر فدخل عنه حرف اللبس للحمرة وفي نحو شمس فانه بمنزلة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جميعين الى غير ذلك  
واما بالنسبة الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا وجه لعوده على حدة وان الالف المقصورة التي لا تليها  
وان كانت مشابهة بالف الثانية ممدودة وامتناعا لكونه في مقابلة الحرف الاصل فلم يعتبره بالمعتبر به الزائد الذي لم يكن في مقابلة  
الحرف الاصل اصلا ولم يقبل التناول لان شابه الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم عد حدة قوله وفي  
ايراد ترتيب شالا للبرقة وول احمد وخيره بعد طلبة بصفه الترتيب في اليتين اشاره الى ان الثانية الذي هو سبب منع البرق  
تسمان لفظي ومعنى قوله من حيث احتمال افتقاره لان عدم دخول الكسرة والتون ليس مترقا على غير المنصرف الالمنة بجهة  
قوله ان الكسرة فيه تقدير خبر لا والجملة خبر المبتدأ دخلت عن الغمير لكونها في احوال المفرد وتفسير المبتدأ قوله وهو الجوز والنون و  
سائر ما يتيسر بالاسم لان الاسم العرب قلما يخلو عن النون ويكره فاختار المتع لانه يشبه في عامة الاسماء مع الجوز قصدي عنده  
يبقى عند الاكثرين قال الرضي وهو الاقرب وذلك لان الكسرة بعد في حال الضرورة مع النون مع انه لا حاجة واهية الى اجادة  
الكسرة اذا لوزن يستقيم بالنون وحده فلو كان الكسرة حذف لكانت النون لم يعد بالضرورة اليه اوضح الغمير وانه

من نون في قوله والنون معناه وينح النون الصرف حال كونهما زيادة الف زيادة من قبلها ومعنى قوله زيادة من قبلها ان الالف مقدم على النون وسابق عليه في وصف الزيادة وهو ليس بمرمكون النون ايضا زيادة مسبوقا والالف سابقا عليه في هذا الوصف قوله وقوله بتدوير هذا القول تعريب بيان له وقوله يعني خبر المبتدأ فان قلت كيف يصح كونه خبرا ولا رابط فيه والجملة اذ وقع خبر لا بد فيه من الرابط قلت تعديره يعني به او هو ما دل بالمراد يعني وقوله مفسر بان ذكر العلة آه قوله وقال بعضهم انما ان الحكاية في وزن الفعل مع العلية كيزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية يعني كالم يدخل عليها الكسرة والنون قبل نقلها من الفعلية الى الاسم كيزيد ويشكر لم يدخل عليها بعد النقل وفيه انه لا يتناول نحو اكرم وافضل صلا الا ان يعتبر الاول اصلا ثم حل عليه بالعين فيقول او يعتبر في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وتامتها التركيب في البواقي ولا ينبغي ان اعتبره فيها بارد قوله قال بعضهم احد عشر السبعة المذكورة والفت شابه الف الثانية المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان علما سو كانت للطاق كاطري او لا كعشري قال الرضي واذا عد الالف والنون سببا لشابه الف الثانية بالامتناع الثاني بعد الالف المقصورة لمتنوعة من التناولي لمشايتها لفظا وامتناعا من التناو واما الف اللاحق الممدودة فلم تلحق مع العلية بالف الثانية الممدودة وان كانت ايضا متممة من التناول الف الثانية الممدودة لا تجماع شيئين احدهما ضعيف الا يشبه الف اللاحق الممدودة اعني العزة في نحو جرا في باب الثانية لكون العزة في الاصل القادون الالف في نحو سكرى والثاني لكون هززة اللاحق في مقابلة الحرف الاصل ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكرى ان يشابه الف الثانية الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والالف اللاحق المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف الاصل كنها تشبه علامة الثانية الاصلية اي الالف للمقصورة لا لتقلبه عن علامتها الثانية ومراعاة الاصل في نحو اكرم قال اقرب لها الى ما هو صواب من المنها بالثالثة اما كثر صوابا بالقياس الى الثاني فلان اعتبار الحكاية لا يتناول من حرفة كاعتفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من العلة لاما تكلفه من تركيب الجمة مع العلية او كثره في العري لا يعمى وتركيب العدل في نحو عمر لانه بمنزلة ملتين تقديره لان الرفع قصدي لتعديه بعامر فدخل عنه حرف اللبس للحمرة وفي نحو شمس فانه بمنزلة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جميعين الى غير ذلك واما بالنسبة الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا وجه لعوده على حدة وان الالف المقصورة التي لا تليها وان كانت مشابهة بالف الثانية ممدودة وامتناعا لكونه في مقابلة الحرف الاصل فلم يعتبره بالمعتبر به الزائد الذي لم يكن في مقابلة الحرف الاصل اصلا ولم يقبل التناول لان شابه الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم عد حدة قوله وفي ايراد ترتيب شالا للبرقة وول احمد وخيره بعد طلبة بصفه الترتيب في اليتين اشاره الى ان الثانية الذي هو سبب منع البرق تسمان لفظي ومعنى قوله من حيث احتمال افتقاره لان عدم دخول الكسرة والتون ليس مترقا على غير المنصرف الالمنة بجهة قوله ان الكسرة فيه تقدير خبر لا والجملة خبر المبتدأ دخلت عن الغمير لكونها في احوال المفرد وتفسير المبتدأ قوله وهو الجوز والنون وسائر ما يتيسر بالاسم لان الاسم العرب قلما يخلو عن النون ويكره فاختار المتع لانه يشبه في عامة الاسماء مع الجوز قصدي عنده يبقى عند الاكثرين قال الرضي وهو الاقرب وذلك لان الكسرة بعد في حال الضرورة مع النون مع انه لا حاجة واهية الى اجادة الكسرة اذا لوزن يستقيم بالنون وحده فلو كان الكسرة حذف لكانت النون لم يعد بالضرورة اليه اوضح الغمير وانه















في نفسه ان البعض المنع عن احوال اولين بل عن كليهما لا كان تعلقا لكونه غير ذلك ولا تبادرا للجميع كما قالوا لا يتم هو المشهور  
العدل الحقيقي اعتبارا لاعتبار الاخراج من غير منصرف او لا يتم جاست ان منته غير منصرف للعدل مسبب آخر والش قد نفي  
ذلك وقال العدل الحقيقي ايضا اعتبارا لاعتبار المنع في كلام العرب ووجه ان الاشكالية التي اعتبر فيها العدل الحقيقي غير منصرف  
مع انه لم يوجد فيها غير سبب احد فانظر في التشيع النحان اولاني احوال اشكالية وبنا ما نأخذ في ما ذكره الش قدس سره وانحان  
اولاني معرفة الاصل وغيره فالحق ما هو المشهور ان الدلائل على وجود الاصل تدل على اعتبار الاخراج ايضا كما لا يخفى لما لم فيها  
واما اثبات مجرد كون الدلائل دالة على اعتبار الاخراج ايضا فلا يبين ولا يفي من جوع وكذا ارادة الخروج عما هو القياس  
عن الخروج لاعتبار حيث لا يصلح توجيها للمشهور اذ لا يستلزم كون الحكم بالعدل الحقيقي غير المنع على ما هو المشهور او تتبع النجاة اول  
في صرف اشكالية التحقيق وعدم صحتها على ما ذكره الش قدس سره وعلى هذا الدليل على وجود الاصل وان دل على اعتبار الاخراج  
كما يدل عليه قوله حيث لم يستعمل في احد منها علم انه مدلول الا انه لا يثبت ما هو المشهور وهو كون الحكم بالتحقيق غير المنع فكما لا يرد  
نصحه قوله فلا دليل عليه الا منصرف الصنف ثم قوله فجعله غير منصرف للاشعار بان جعل ما راعى غير منصرف ليس متوقفا على تبعية العدل بل الامر  
بالعكس فانه ما قيل الا في تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا محض كون الحكم بعلمية العدل للمضروبة بالعدل قوله  
فوجوده تحقق بلا شك الشك عبارة عن تساوي الطرفين فنعنيه كما يصدق مع اليقين ليعتدق مع انك الذي هو طرف راجع فانه قد  
ما قيل انت تعلم ان وجهه ان دليل غير منصرف على وجود اصل العدل عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لواز كون مقداره نظرية  
قوله في بعضها لا دليل غير منصرف غير انما رده بالذات بقرينة المقابلة فانه قد ما قيل فيه نظريه لواز كون مجموع وجهه ان غير منصرف  
في كلامهم وعدم اسبب في غير العلية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه وعدم وجهه ان صلاحية اعتبار غير العدل وليلا على وجود  
اصل للعدل ولا شك ان هذا المجموع غير منصرف الصنف فكيف يصح قوله في بعضها لا دليل غير منصرف لان هذا المجموع عين  
منع الصنف مستتبعه لا مقابله قوله اما اعتبارا باخراج العدل من ذلك فاصل آه فلا يصلح سببا لانقسام العدل الى الحقيقي  
والقديري كما لم ينع في المشهور لانه مفروض مقدرا فانه قد ما قيل اذا اعتبارا بالاعتبار اخرج الحق لا مقدر فلا يصلح الانقسام اليها سببا  
الاعتبار قوله الى رابع ومرتبة في انهم هذا هو الصحيح ونص عليه الجاهل في كتاب التفسير وقال السيد الشد قدس  
سره في حاشي المتوسط قال لمص في شرحه وبل يقر فيها عاده الى التبعة والاية فيه خلاف اجماعا انه لم يثبت وقد نص الجاهل في حاشية  
على ذلك وقال الرضي وقد افعال من عشرة في قول الكسيت والمبرور والكوفون يقيس على ما الى التبعة نحو خمس مئزر  
ومسند سبب مفعول في السجل على وزن فعال من افعال عشرة في الاربعة نحو خمس سباعي وثماني وتساعي وقال بعض افاضل  
العلماء قال الشيخ ابو جعفر الصفي ان البنائين مسموعان عن احدى عشرة وحكي البنائين ابو عمرو والشيباني وحكي ابو حاتم وابن السكيت من  
احاد الى حشائر انهم وقد جاء سندس في قوله افعال مئزر في قوله الصواب مجيها الصواب في عشرة مئزر مشعر ليس على ما ينبغي قوله  
لان معناه في الاصل اشتد افعال كل فعل معناه الزيادة فمفعول التفصيل فآخر اسم تفصيل واحتمال الجواز والمباغية في  
بالاصل ويكون التبادر بين المعنى الحقيقي وان اصل ليس من صنف المباغية والآولى ما ذكره الرضي حيث قال وهو افضل تفصيل  
بشهادة الصنف نواخر افعال اخرين واخرى افعال اخرات واخرى افعال اخرات واخرى افعال اخرات

هذا القول هو الذي لا ينفك عن قوله في نفسه ان البعض المنع عن احوال اولين بل عن كليهما لا كان تعلقا لكونه غير ذلك ولا تبادرا للجميع كما قالوا لا يتم هو المشهور

في نفسه ان البعض المنع عن احوال اولين بل عن كليهما لا كان تعلقا لكونه غير ذلك ولا تبادرا للجميع كما قالوا لا يتم هو المشهور  
العدل الحقيقي اعتبارا لاعتبار الاخراج من غير منصرف او لا يتم جاست ان منته غير منصرف للعدل مسبب آخر والش قد نفي  
ذلك وقال العدل الحقيقي ايضا اعتبارا لاعتبار المنع في كلام العرب ووجه ان الاشكالية التي اعتبر فيها العدل الحقيقي غير منصرف  
مع انه لم يوجد فيها غير سبب احد فانظر في التشيع النحان اولاني احوال اشكالية وبنا ما نأخذ في ما ذكره الش قدس سره وانحان  
اولاني معرفة الاصل وغيره فالحق ما هو المشهور ان الدلائل على وجود الاصل تدل على اعتبار الاخراج ايضا كما لا يخفى لما لم فيها  
واما اثبات مجرد كون الدلائل دالة على اعتبار الاخراج ايضا فلا يبين ولا يفي من جوع وكذا ارادة الخروج عما هو القياس  
عن الخروج لاعتبار حيث لا يصلح توجيها للمشهور اذ لا يستلزم كون الحكم بالعدل الحقيقي غير المنع على ما هو المشهور او تتبع النجاة اول  
في صرف اشكالية التحقيق وعدم صحتها على ما ذكره الش قدس سره وعلى هذا الدليل على وجود الاصل وان دل على اعتبار الاخراج  
كما يدل عليه قوله حيث لم يستعمل في احد منها علم انه مدلول الا انه لا يثبت ما هو المشهور وهو كون الحكم بالتحقيق غير المنع فكما لا يرد  
نصحه قوله فلا دليل عليه الا منصرف الصنف ثم قوله فجعله غير منصرف للاشعار بان جعل ما راعى غير منصرف ليس متوقفا على تبعية العدل بل الامر  
بالعكس فانه ما قيل الا في تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا محض كون الحكم بعلمية العدل للمضروبة بالعدل قوله  
فوجوده تحقق بلا شك الشك عبارة عن تساوي الطرفين فنعنيه كما يصدق مع اليقين ليعتدق مع انك الذي هو طرف راجع فانه قد  
ما قيل انت تعلم ان وجهه ان دليل غير منصرف على وجود اصل العدل عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لواز كون مقداره نظرية  
قوله في بعضها لا دليل غير منصرف غير انما رده بالذات بقرينة المقابلة فانه قد ما قيل فيه نظريه لواز كون مجموع وجهه ان غير منصرف  
في كلامهم وعدم اسبب في غير العلية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه وعدم وجهه ان صلاحية اعتبار غير العدل وليلا على وجود  
اصل للعدل ولا شك ان هذا المجموع غير منصرف الصنف فكيف يصح قوله في بعضها لا دليل غير منصرف لان هذا المجموع عين  
منع الصنف مستتبعه لا مقابله قوله اما اعتبارا باخراج العدل من ذلك فاصل آه فلا يصلح سببا لانقسام العدل الى الحقيقي  
والقديري كما لم ينع في المشهور لانه مفروض مقدرا فانه قد ما قيل اذا اعتبارا بالاعتبار اخرج الحق لا مقدر فلا يصلح الانقسام اليها سببا  
الاعتبار قوله الى رابع ومرتبة في انهم هذا هو الصحيح ونص عليه الجاهل في كتاب التفسير وقال السيد الشد قدس  
سره في حاشي المتوسط قال لمص في شرحه وبل يقر فيها عاده الى التبعة والاية فيه خلاف اجماعا انه لم يثبت وقد نص الجاهل في حاشية  
على ذلك وقال الرضي وقد افعال من عشرة في قول الكسيت والمبرور والكوفون يقيس على ما الى التبعة نحو خمس مئزر  
ومسند سبب مفعول في السجل على وزن فعال من افعال عشرة في الاربعة نحو خمس سباعي وثماني وتساعي وقال بعض افاضل  
العلماء قال الشيخ ابو جعفر الصفي ان البنائين مسموعان عن احدى عشرة وحكي البنائين ابو عمرو والشيباني وحكي ابو حاتم وابن السكيت من  
احاد الى حشائر انهم وقد جاء سندس في قوله افعال مئزر في قوله الصواب مجيها الصواب في عشرة مئزر مشعر ليس على ما ينبغي قوله  
لان معناه في الاصل اشتد افعال كل فعل معناه الزيادة فمفعول التفصيل فآخر اسم تفصيل واحتمال الجواز والمباغية في  
بالاصل ويكون التبادر بين المعنى الحقيقي وان اصل ليس من صنف المباغية والآولى ما ذكره الرضي حيث قال وهو افضل تفصيل  
بشهادة الصنف نواخر افعال اخرين واخرى افعال اخرات واخرى افعال اخرات واخرى افعال اخرات



[illegible]



من اتي الصفات هو ابن باب احمد حماد من باب الفصل والايحوز ان يكون من باب احمد حماد على اجماع ومجموعه  
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى ثقله الى الاسماء بالثقله فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الثقله ولا بعده باذيقه افضل فعلا  
كالحكي في الاغلب الثاني الاوان والحكي والاولى ان يعبر عنه في الاصل الفعل التفضيل بشهادة اجماع مجمع فكان معنى  
قرأت الكتاب جميع اية اتم جماع في قرأت من كل شيء ثم جعل اجتهاد جميعه وانجي عنه معنى التفضيل فعدل عن لوازم الفعل التفضيل ويرد  
على جعل اجمع من باب الفصل ان موثقه بمعاد وجهه جعي كما خرى والى باب انه لما انجي عنه معنى التفضيل جاز ان يبرز بعض الصفات  
فما يوقيا سده لما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه فعل صار كما هو الذي هو على فعل وهو صفة تجزعا كما جاز لك  
ان تقول حسنا ونحسنا وعليه مع ان ذكرنا هنا حسن وشون عال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن فعل  
انتم قولهم لما بقى فيه معنى الصفة اذا لا يخرج الوصف العام بالثقله عن معنى الوصفية وكيف يخرج معنى الثقله تخصيص  
اللفظ ببعض ما وضع له فلما يخرج عن مطلق الوصف بل لما يخرج عن الوصف العام اى لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج  
الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا يتبع الموصوف لكن المقم في باب ما لا يصف الوصف من حيث المعنى اما من حيث اللفظ  
هذا ما ذكره الرضى وليس المراد انه بقى وصفا عما بالقرينة قوله وهذا قريب لكن بقى وقوله ثم جعل بمعنى جميعه وانجي عنه ولما انجي  
عنه اذا لفظا بسبب الثقله فلما يتصور في المقام عليه كونه بطريق العموم فظن ان اجمع كما هو لفظا ومعنى فاندفع ما قبل وفيه  
بحث لانه قد صار اسما صرح به المص فلما يكون في حكم اجمع معنى ثم قوله والاخر الصفة الاصلية اختيا من الشرح لما هو المختار  
عند المصج فاندفع ما قبل كلام الشرح لانه عن ضعف ادع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون فيه سبب الصفة الاصلية قوله  
وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل في اخر مجمع من قوله وحيث لم يستعمل واحد منها علم انه معدول وقوله فاذا اعتبر  
آه لا يرد على الدليل نقص او ردد الفاضل السدي بالجميع التناذرة قوله واما الايرات التناذرة فمع نقص ما ورد في الفاضل  
السدي على التعريف وعلى هذا فلا يتركز كقيل فاندفع ما قبل الاولى ان يذكره الكلام قبل تقييده العمل الى التحقيق والتقدير  
ويل التحقيق الذي ذكره بقوله واعلم اننا نعظم قوله فلا تنفذ في هذه اجماعية جواب بل ان السفسار في الجواب هو لاضى يتبين  
او منفيات الكلام او بدونه ولا يحكي جوابا جملة اسمية والزمع شري يجوز وقوع الاسمية جوابا لبقوله نعم ولو انهم آمنوا واثقوا بشي  
من عند الله غير عنه خيره جواب لو محذوف والاسمية جواب القسم صرح به الرضى وبالمجدة وقوع الاسمية بالفا جوابا لما نادى بل خيره  
معلوم ولعل الشرح قد سره اطاع على ذلك قوله لما وجدنا غير منصرفين الى قوله اعتبر فيما العدل والا فالعقاس صرفا وحده  
اعتبار العدل وذلك لان فعل الذي هو علم ان حيز شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف فيتم تشبيه قائم  
وعند مضمم قبل العلمية فكلما يكون معدولا عن فاعل جيبا وقطعا بعدم فاعل فعل الجبسي فكلما هو علم من قبل غير منقول عن شي  
وهو معدول واما حملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتبلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف وخطا  
ح الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين كمال كونه في كلامه منصرفا او غير منصرف فعليا ان تقدير العدل فيه ومنه عن  
الفاق الشكوك فيه بالا عاب اما اورد وان جميع الشرطين لكنه سمع في كلامه منصرفا فلا تقدير العدل فيه وان اصل احد الشرطين  
وذلك بان لا يحكي له فاعل قبل العلمية ولا فاعل فهو منصرف لو بان مثل ذلك في كلامه ولا يعرف له مثال وكذا ان جاز فاعل

هذا هو اللفظ الذي لا يخرج عن مطلق الوصف بل لما يخرج عن الوصف العام اى لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج

هذا هو اللفظ الذي لا يخرج عن مطلق الوصف بل لما يخرج عن الوصف العام اى لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج

هذا هو اللفظ الذي لا يخرج عن مطلق الوصف بل لما يخرج عن الوصف العام اى لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج

من اتي الصفات هو ابن باب احمد حماد من باب الفصل والايحوز ان يكون من باب احمد حماد على اجماع ومجموعه  
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى ثقله الى الاسماء بالثقله فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الثقله ولا بعده باذيقه افضل فعلا  
كالحكي في الاغلب الثاني الاوان والحكي والاولى ان يعبر عنه في الاصل الفعل التفضيل بشهادة اجماع مجمع فكان معنى  
قرأت الكتاب جميع اية اتم جماع في قرأت من كل شيء ثم جعل اجتهاد جميعه وانجي عنه معنى التفضيل فعدل عن لوازم الفعل التفضيل ويرد  
على جعل اجمع من باب الفصل ان موثقه بمعاد وجهه جعي كما خرى والى باب انه لما انجي عنه معنى التفضيل جاز ان يبرز بعض الصفات  
فما يوقيا سده لما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه فعل صار كما هو الذي هو على فعل وهو صفة تجزعا كما جاز لك  
ان تقول حسنا ونحسنا وعليه مع ان ذكرنا هنا حسن وشون عال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن فعل  
انتم قولهم لما بقى فيه معنى الصفة اذا لا يخرج الوصف العام بالثقله عن معنى الوصفية وكيف يخرج معنى الثقله تخصيص  
اللفظ ببعض ما وضع له فلما يخرج عن مطلق الوصف بل لما يخرج عن الوصف العام اى لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج  
الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا يتبع الموصوف لكن المقم في باب ما لا يصف الوصف من حيث المعنى اما من حيث اللفظ  
هذا ما ذكره الرضى وليس المراد انه بقى وصفا عما بالقرينة قوله وهذا قريب لكن بقى وقوله ثم جعل بمعنى جميعه وانجي عنه ولما انجي  
عنه اذا لفظا بسبب الثقله فلما يتصور في المقام عليه كونه بطريق العموم فظن ان اجمع كما هو لفظا ومعنى فاندفع ما قبل وفيه  
بحث لانه قد صار اسما صرح به المص فلما يكون في حكم اجمع معنى ثم قوله والاخر الصفة الاصلية اختيا من الشرح لما هو المختار  
عند المصج فاندفع ما قبل كلام الشرح لانه عن ضعف ادع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون فيه سبب الصفة الاصلية قوله  
وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل في اخر مجمع من قوله وحيث لم يستعمل واحد منها علم انه معدول وقوله فاذا اعتبر  
آه لا يرد على الدليل نقص او ردد الفاضل السدي بالجميع التناذرة قوله واما الايرات التناذرة فمع نقص ما ورد في الفاضل  
السدي على التعريف وعلى هذا فلا يتركز كقيل فاندفع ما قبل الاولى ان يذكره الكلام قبل تقييده العمل الى التحقيق والتقدير  
ويل التحقيق الذي ذكره بقوله واعلم اننا نعظم قوله فلا تنفذ في هذه اجماعية جواب بل ان السفسار في الجواب هو لاضى يتبين  
او منفيات الكلام او بدونه ولا يحكي جوابا جملة اسمية والزمع شري يجوز وقوع الاسمية جوابا لبقوله نعم ولو انهم آمنوا واثقوا بشي  
من عند الله غير عنه خيره جواب لو محذوف والاسمية جواب القسم صرح به الرضى وبالمجدة وقوع الاسمية بالفا جوابا لما نادى بل خيره  
معلوم ولعل الشرح قد سره اطاع على ذلك قوله لما وجدنا غير منصرفين الى قوله اعتبر فيما العدل والا فالعقاس صرفا وحده  
اعتبار العدل وذلك لان فعل الذي هو علم ان حيز شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف فيتم تشبيه قائم  
وعند مضمم قبل العلمية فكلما يكون معدولا عن فاعل جيبا وقطعا بعدم فاعل فعل الجبسي فكلما هو علم من قبل غير منقول عن شي  
وهو معدول واما حملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتبلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف وخطا  
ح الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين كمال كونه في كلامه منصرفا او غير منصرف فعليا ان تقدير العدل فيه ومنه عن  
الفاق الشكوك فيه بالا عاب اما اورد وان جميع الشرطين لكنه سمع في كلامه منصرفا فلا تقدير العدل فيه وان اصل احد الشرطين  
وذلك بان لا يحكي له فاعل قبل العلمية ولا فاعل فهو منصرف لو بان مثل ذلك في كلامه ولا يعرف له مثال وكذا ان جاز فاعل



في قوله لا يكون معد ولا من فاعل ولا سبب ان لا يتصل  
في الاعلام اكثر واغلب من العدل وان قيل الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا لالتفوق بحيد وعمره وكما جاء فاعل قبل بعلة  
جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمره وزر السيد هذا ما ذكره الرضوي والمراد من كون المعدول عنه مفروضا غير ثابت في الحال التقدير  
انه لا يدل دليل غير منع الصرف على ذلك الوصف وان كان ثابتا في نفسه من غير ملاحظة الوصف المذكور فالمراد على الوصف  
فيه منع الصرف لا غير ثبوت فاعل في نفسه من غير ملاحظة له لا ينافي ما ذكره الشرح من ان المعدول عنه في العدل التقدير  
غير ثابت فانه ما قيل ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله من ان المعدول عنه في العدل التقدير غير ثابت نعم لو كان ثابتا  
فاعل في نفسه مستلزما لكونه معد ولا عنه لفظ آخر كان منافيا وليس فليس قوله من غير ذوات الرأى العدل التقدير  
عبارة عما قدر منع الصرف او البناء والحل على الاخوات على ما ذكره الفاضل الهندى فالمناسب عدم التقيد به ليكون ذوات  
الرأى اشارة الى الثاني وغير ذوات الرأى الثالث عندني تيمم وان كان عبارة عما قدر منع الصرف فقط كما ذكره الشرح وكان  
الغرض من ذكر باب قطام الاشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحل على الاخوات فالمناسب لتقييده  
كان ما نقل من لم يرد من ضرب الخط عليه وحذفه على ما قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المص ولم يكن  
فيها لفظة قطام فبالت قارى بها عنهما فمعهما المص عند قراءة بعض لم يتغلب عليه عدم مطابقة المقصودين في التوجيهين  
على تقدير صحة قوله مثل حضار قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط اسم كوكب تشبه سميلا وكانه مؤنث سماعي ليندرج  
في اعلام الاعيان المؤنثة في الفصل حضار لاحد المحققين وطرا للكان المرتفع وفي بعض النسخ ديار علم ببقعة مخصصة  
قوله فانها بنيت في بعض النسخ را بنيتان والموضع الاول ليكون موافقا لقوله بعيد هذا فاعبته منها فاما اعتبر  
فيها ما اعتبر فيما عدا ما يعني ان ذوات الرأى بنيت في لغة اكثر من تيمم ونصائحهم ووجه تخصيص البنائذوات الرابع ان تقدير  
الاعراب والبنائذ في جميع الاعلام الشخصية المؤنثة قصد الالامه المسنحة الموجبة لصفة السميلا لئلا يكون كمراد الجمع للامه  
كسرة والرأى لا يصلح الا بالبناء قوله وليس فيما شئ من الاسباب الموجبة للبناء المبني في اول البنائذ قوله الاسباب العلوية  
والثانيه مثل قوله لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصود منه نفى سبب لبنا عنها بالكلية اذ نفى ذلك  
على الاطلاق واشتبه امره لا يتصور كونه موجبا للبناء اشارة بانها ليس فيها شئ الا الاسباب  
منه والمنع وان اريد انه ليس فيها موجب بناء الاسباب فعليه انما ليسا موجب بناء قوله فاعبته فيما العدل تحصيل سبب البناء  
اي تحصيل احد جزئي سبب البناء او اطلاق اسبب على الجزء الاخر اذ لو اکتفى بالوزن لوجب بنا كلام وسلام قوله كون الاسم ذا  
على ذات منه من حرج اسم المكان والزمان واخواته فانه يدل على تعيين الذات باعتبار ما فان قوله لك تمام معناه مكان  
فيه القيام لاشئ او ذات ماضية القيام بخلاف الصفة فان معنى قائم شئ ما او ذات ماله القيام فاقيل لم يقيد بناية الابهام كما  
قيد في ما دل على ذات بهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين اذ لو لم يقيد فيه لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف  
تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة  
لكل الذات ليس على ما ينبغي كيف وقال السيد السند قدس سره تعريف الصفة بادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود في مقتضى اسمها

في قوله لا يكون معد ولا من فاعل ولا سبب ان لا يتصل

في قوله لا يكون معد ولا من فاعل ولا سبب ان لا يتصل

في قوله لا يكون معد ولا من فاعل ولا سبب ان لا يتصل  
في الاعلام اكثر واغلب من العدل وان قيل الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا لالتفوق بحيد وعمره وكما جاء فاعل قبل بعلة  
جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمره وزر السيد هذا ما ذكره الرضوي والمراد من كون المعدول عنه مفروضا غير ثابت في الحال التقدير  
انه لا يدل دليل غير منع الصرف على ذلك الوصف وان كان ثابتا في نفسه من غير ملاحظة الوصف المذكور فالمراد على الوصف  
فيه منع الصرف لا غير ثبوت فاعل في نفسه من غير ملاحظة له لا ينافي ما ذكره الشرح من ان المعدول عنه في العدل التقدير  
غير ثابت فانه ما قيل ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله من ان المعدول عنه في العدل التقدير غير ثابت نعم لو كان ثابتا  
فاعل في نفسه مستلزما لكونه معد ولا عنه لفظ آخر كان منافيا وليس فليس قوله من غير ذوات الرأى العدل التقدير  
عبارة عما قدر منع الصرف او البناء والحل على الاخوات على ما ذكره الفاضل الهندى فالمناسب عدم التقيد به ليكون ذوات  
الرأى اشارة الى الثاني وغير ذوات الرأى الثالث عندني تيمم وان كان عبارة عما قدر منع الصرف فقط كما ذكره الشرح وكان  
الغرض من ذكر باب قطام الاشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحل على الاخوات فالمناسب لتقييده  
كان ما نقل من لم يرد من ضرب الخط عليه وحذفه على ما قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المص ولم يكن  
فيها لفظة قطام فبالت قارى بها عنهما فمعهما المص عند قراءة بعض لم يتغلب عليه عدم مطابقة المقصودين في التوجيهين  
على تقدير صحة قوله مثل حضار قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط اسم كوكب تشبه سميلا وكانه مؤنث سماعي ليندرج  
في اعلام الاعيان المؤنثة في الفصل حضار لاحد المحققين وطرا للكان المرتفع وفي بعض النسخ ديار علم ببقعة مخصصة  
قوله فانها بنيت في بعض النسخ را بنيتان والموضع الاول ليكون موافقا لقوله بعيد هذا فاعبته منها فاما اعتبر  
فيها ما اعتبر فيما عدا ما يعني ان ذوات الرأى بنيت في لغة اكثر من تيمم ونصائحهم ووجه تخصيص البنائذوات الرابع ان تقدير  
الاعراب والبنائذ في جميع الاعلام الشخصية المؤنثة قصد الالامه المسنحة الموجبة لصفة السميلا لئلا يكون كمراد الجمع للامه  
كسرة والرأى لا يصلح الا بالبناء قوله وليس فيما شئ من الاسباب الموجبة للبناء المبني في اول البنائذ قوله الاسباب العلوية  
والثانيه مثل قوله لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصود منه نفى سبب لبنا عنها بالكلية اذ نفى ذلك  
على الاطلاق واشتبه امره لا يتصور كونه موجبا للبناء اشارة بانها ليس فيها شئ الا الاسباب  
منه والمنع وان اريد انه ليس فيها موجب بناء الاسباب فعليه انما ليسا موجب بناء قوله فاعبته فيما العدل تحصيل سبب البناء  
اي تحصيل احد جزئي سبب البناء او اطلاق اسبب على الجزء الاخر اذ لو اکتفى بالوزن لوجب بنا كلام وسلام قوله كون الاسم ذا  
على ذات منه من حرج اسم المكان والزمان واخواته فانه يدل على تعيين الذات باعتبار ما فان قوله لك تمام معناه مكان  
فيه القيام لاشئ او ذات ماضية القيام بخلاف الصفة فان معنى قائم شئ ما او ذات ماله القيام فاقيل لم يقيد بناية الابهام كما  
قيد في ما دل على ذات بهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين اذ لو لم يقيد فيه لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف  
تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة  
لكل الذات ليس على ما ينبغي كيف وقال السيد السند قدس سره تعريف الصفة بادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود في مقتضى اسمها

في قوله لا يكون معد ولا من فاعل ولا سبب ان لا يتصل  
في الاعلام اكثر واغلب من العدل وان قيل الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا لالتفوق بحيد وعمره وكما جاء فاعل قبل بعلة  
جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمره وزر السيد هذا ما ذكره الرضوي والمراد من كون المعدول عنه مفروضا غير ثابت في الحال التقدير  
انه لا يدل دليل غير منع الصرف على ذلك الوصف وان كان ثابتا في نفسه من غير ملاحظة الوصف المذكور فالمراد على الوصف  
فيه منع الصرف لا غير ثبوت فاعل في نفسه من غير ملاحظة له لا ينافي ما ذكره الشرح من ان المعدول عنه في العدل التقدير  
غير ثابت فانه ما قيل ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله من ان المعدول عنه في العدل التقدير غير ثابت نعم لو كان ثابتا  
فاعل في نفسه مستلزما لكونه معد ولا عنه لفظ آخر كان منافيا وليس فليس قوله من غير ذوات الرأى العدل التقدير  
عبارة عما قدر منع الصرف او البناء والحل على الاخوات على ما ذكره الفاضل الهندى فالمناسب عدم التقيد به ليكون ذوات  
الرأى اشارة الى الثاني وغير ذوات الرأى الثالث عندني تيمم وان كان عبارة عما قدر منع الصرف فقط كما ذكره الشرح وكان  
الغرض من ذكر باب قطام الاشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحل على الاخوات فالمناسب لتقييده  
كان ما نقل من لم يرد من ضرب الخط عليه وحذفه على ما قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المص ولم يكن  
فيها لفظة قطام فبالت قارى بها عنهما فمعهما المص عند قراءة بعض لم يتغلب عليه عدم مطابقة المقصودين في التوجيهين  
على تقدير صحة قوله مثل حضار قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط اسم كوكب تشبه سميلا وكانه مؤنث سماعي ليندرج  
في اعلام الاعيان المؤنثة في الفصل حضار لاحد المحققين وطرا للكان المرتفع وفي بعض النسخ ديار علم ببقعة مخصصة  
قوله فانها بنيت في بعض النسخ را بنيتان والموضع الاول ليكون موافقا لقوله بعيد هذا فاعبته منها فاما اعتبر  
فيها ما اعتبر فيما عدا ما يعني ان ذوات الرأى بنيت في لغة اكثر من تيمم ونصائحهم ووجه تخصيص البنائذوات الرابع ان تقدير  
الاعراب والبنائذ في جميع الاعلام الشخصية المؤنثة قصد الالامه المسنحة الموجبة لصفة السميلا لئلا يكون كمراد الجمع للامه  
كسرة والرأى لا يصلح الا بالبناء قوله وليس فيما شئ من الاسباب الموجبة للبناء المبني في اول البنائذ قوله الاسباب العلوية  
والثانيه مثل قوله لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصود منه نفى سبب لبنا عنها بالكلية اذ نفى ذلك  
على الاطلاق واشتبه امره لا يتصور كونه موجبا للبناء اشارة بانها ليس فيها شئ الا الاسباب  
منه والمنع وان اريد انه ليس فيها موجب بناء الاسباب فعليه انما ليسا موجب بناء قوله فاعبته فيما العدل تحصيل سبب البناء  
اي تحصيل احد جزئي سبب البناء او اطلاق اسبب على الجزء الاخر اذ لو اکتفى بالوزن لوجب بنا كلام وسلام قوله كون الاسم ذا  
على ذات منه من حرج اسم المكان والزمان واخواته فانه يدل على تعيين الذات باعتبار ما فان قوله لك تمام معناه مكان  
فيه القيام لاشئ او ذات ماضية القيام بخلاف الصفة فان معنى قائم شئ ما او ذات ماله القيام فاقيل لم يقيد بناية الابهام كما  
قيد في ما دل على ذات بهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين اذ لو لم يقيد فيه لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف  
تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة  
لكل الذات ليس على ما ينبغي كيف وقال السيد السند قدس سره تعريف الصفة بادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود في مقتضى اسمها



مع اننا على مولانا عصام الدين راحة الله عز وجل اننا مع اننا عظام الدنيا شكندى ۱۲ مع اننا على مولانا حافظ الدنيا شكندى ۱۳

[illegible]



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...

بالاربعية لان الوصف العارض له في هذا المثال الاتصاف لا الوصف المدلول عليه لقوله موصوفة اذ النسوة تصنف في نفس  
بالاربعية لانه وصف من اجزاء ان فيها اسما مضافا لمقصود وهو ان المتكلم يصف بالاربعية اي يكون اربعا واشتراك اطلاق  
الموصوف على من قام بالمعنى يعني من شأنه ان يوصف سواء وصفه اخدا ولا لا يدفع الا ولوية بل الصواب ايضا وكذا كون اسبب  
هو الوصف والثابتة اوصاف العارض لا يدفعها على ما قيل فتدبر قوله ومعنى الغلبة اي غلبة الاسمية اختصاصه ببعض افراده  
اذا كان معنى غلبة الاسمية عند الحاجة ما ذكره كان بقا معنى الوصفية في الاوصاف الغالبة من ضروريات هذا المعنى كما قال الرضي  
ولا يخرج الاوصاف بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج من  
مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام فلا يتصور القول بان غلبة الاسمية مشروطة بقا المعنى الوصفية عند بعض دون آخر  
ولان ان ظكلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والتقدير بالصفة ان يجب ان ياول انظ كما اشار اليه الشافعي قدس سره والعزيم  
بقوله الاول للحية السوداء ولغيره معنى الغلبة عنده ليس فاذا ذكر هذا معنى الغلبة مطلقا ان يكون اللفظ في محل الوضع ماما في اشياء  
يصير كثرة الاستعمال في احدية بحيث لا يحتاج لذلك شي الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كبن عباس فانه كان  
عاما في كل واحد من بني العباس ثم صارت شري في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة  
قوله في النجم عن الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل واحد منها اذ قصده من قرينة اما الموصوف نحو  
اسودا وغيره نحو عندي اسود من الرجال قوله فذلك المذكور اشار الى ان المشار اليه شي فالحق في اسم الاشارة التثنية لكون  
اتي بالمعنى بتاويل المذكور قال الرضي ليشار بالواحد الى الاثنين كقوله تم حوان بين ذلك والى الجمع كقوله تم كل ذلك كان سنية  
بتاويل الشيء والجمع بالذكور قوله اربع في قوله تقدير لفظي لم يسم فاعلم قوله اربع اذ مررت بنسوة اربع لا يصح له التاويل المشار اليه العاقل المحشي  
ج بقوله نسب الصنف الى الكل لانه صفة جزئية وكان العرض عليه باه غفل عن ان جعل المنسوب الى الكل لانه صفة جزئية  
اليه هو برئ منه من انه ارا وبكل اصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة فقال واذا منع قال الرضي لبعضهم لم يعتبر الصفة الغالبة نحو  
ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لتقصاها عن سائر الصفات لفظا لعدم جرمها على الموصوف وانما انسخ الوصف باقيا فيها  
قوله الاول للحية السوداء لانه مطلقا لا يشترط عبارة المتن وكيف ومعنى الغلبة عن المعنى ما ذكره الشافعي قدس سره فلا يتصور منه بالشيء  
الذي ذكره كلامه بل انما مضاف عنه تصحى الغلبة وتحقيقها لما فانه ما قيل في كلام المصنف ان الوصفية زالت في الاشياء حيث صار  
اسما للحيات فقط او التقيد فقط مع ذلك فيجب ان الوصف الذي زال عنها بالكلية ولذلك استدل الشيخ الصنف في هذه الاسماء على صحة تدرب  
سيبويه لا يمكن له ان يجعل عدم استعمال المتكلم اجلا وانفي واخبر في معنى الوصفية سببا للعرف ويجزم بطلان منع العرف فيها  
او يجوز ان يكون ذلك شل اسود وارقم على ان سبب العرف عند المصنف عدم تحقق كونها اوصافا في محل الوضع بل توهم انها موضوعة  
للفقهاء لما راوا انها لحيات شديدة من قولهم فوة اسم اي شدة وكذا توهم في الاجل الذي هو الصفة انه موضوع في الال  
لاوصف اي طائر ذو جمل وهو الاحكام وكذا توهم في الاصل ان معناه الاصل طائر ذو جملان ولم ثبت ما توهموه تحقيقا على ما  
ذكره الرضي لعدم استعمال المتكلم في معنى الوصفية قوله اللفظي الحاصل بالتأثير يتعلق بمعرفة المكان المشهور تقدير الفعل او انكاره رجا  
جزالة المعنى اذ لا يمكن جملته لا بناء على جواز انقصها من المبدأ وعلى تاويل لان المقصود بيان شرط التام في التأمل لانه كونه

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه العاشر في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الحادي عشر في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثاني عشر في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث عشر في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع عشر في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخامس عشر في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس عشر في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع عشر في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن عشر في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع عشر في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه العشرون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الحادي والعشرون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثاني والعشرون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث والعشرون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع والعشرون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخامس والعشرون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس والعشرون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع والعشرون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن والعشرون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع والعشرون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثلاثون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الحادي والثلاثون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثاني والثلاثون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث والثلاثون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع والثلاثون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخامس والثلاثون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس والثلاثون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع والثلاثون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن والثلاثون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع والثلاثون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الأربعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الحادي والأربعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثاني والأربعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث والأربعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع والأربعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخامس والأربعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس والأربعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع والأربعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن والأربعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع والأربعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخمسون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الحادي والخمسون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثاني والخمسون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث والخمسون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع والخمسون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخامس والخمسون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس والخمسون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع والخمسون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن والخمسون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع والخمسون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الستون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الحادي والستون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثاني والستون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث والستون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع والستون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخامس والستون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس والستون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع والستون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن والستون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع والستون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السبعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الحادي والسبعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثاني والسبعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث والسبعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع والسبعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخامس والسبعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس والسبعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع والسبعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن والسبعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع والسبعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الحادي والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثاني والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخامس والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الحادي والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثاني والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخامس والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه المائة في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...

هذا هو الوجه الحادي والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثاني والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخامس والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع والثمانون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الحادي والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثاني والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثالث والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الرابع والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الخامس والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السادس والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه السابع والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه الثامن والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه التاسع والتسعون في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...  
هذا هو الوجه المائة في بيان ان الصفات لا توصف بالصفات بل بالادوات...



بحث في المنصرف

والنحان المال واحد فخر اللمعة يقتضي الصفية والصفية تقتضي تقدير العرف فتقدير العرف ليس مالا وليس عليه ولا يلزم حذف  
الموصول مع بعض الصلة لان اسم الفاعل للاستمرار لا للحدوث ولو سلم فذلك بايز عند بعض على ما مر في ان في جملة طرفا نحو  
متعلقا بالتانيث على انه مصدر ليوافق السياق البقية فخر اللمعة واما الالمعنى واما الالمعنى في غير الظرف واما في الظرف  
فكثيرا في ما يكفيه التام على فعل فلهذا لم يذكر اللمعة لاحتلال ما ذكره التوجيهين قوله لان الاعلام اى الاعلام العربية واما  
الاجمعية فربما تصرف فيها بالنقصان لورودها على غير اوزان كلهم الحقيقة وتركيب حروفها المتناسب مع عدم مبالاة التام في  
من اوضحهم ولذلك قالوا اجمعي فالنصب به ما شئت فقالوا في جبريل وميكائيل واسطاطا ليس جبرال وميكال واسطاطا قوله  
مختوطة عن التصرف اى بالنقصان فاما ما يشترط كرا جمع صارت لازمة لا يحذف الا في الريم واما بالزيادة فاما كان الحرف  
الزيادة لا تصبى معنى كالتانيث في نحو بشرى وتا التانيث في نحو غرة والظف الالحاق في نحو معرى لم يخر زيادة لان مثل ذلك  
لا يكون الا حال الوضع وكلاهما فيما يزا على العلم بعد ومنه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يزد الزيادة الا ما افاد العلم  
كما لو عدت ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له او لا لم يجر  
لذوال الوضع العلمي فلما يزد عليه التانيث المعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا جازت  
مطلقا ان لم يخرج بها عن التبيين كيان النسبة واما التصغير فنون الكسوف في طيعة وان خرج بها عن التبيين جازت بشرط ان لا يخرج  
بعلمه كما في الزيدان والزيدون قوله بعد لا مكان واما اذا دعت الى التصرف بالنقصان ضرورة كالتخفيف الداعي الى الترخيم  
فيتصرف فيها قوله اى كالتانيث اللمعة لان اشتراط اللمعة في التصغير لا يخلو من حصول سبب آخر في المعنى فانه يحصل سبب آخر فخطا اذا  
يتصور العوض مع التصغير قوله ان يعارض فعل احد السببين فيهم تانيثه كذا في بعض النسخ الهندية من الجداول والنون من غير المنصرف انما  
لمشابهته من حيث ان فيه فرعين كمان له فرعين بالنسبة الى العلم على ما ذكره الشافعي من سوابقها وهو ان كان كلام الفاعل  
يشير قوله فيما سياتي للالمعنى التانيث لعل احد السببين قول صاحب الفضل لقائه السكون احد السببين في جعل السببين لا يخل في منع الصرف  
حتى يعارضه الخفة بل وجوده وعدمه بيان بالقياس الى المنع ومعارضة الخفة على هذا ان الفرعين دان حصل بهما المشابهة لان  
سكون الوسط مثبت عدم المشابهة حيث لا يوجد جمل ماض ثلثي ساكن الوسط وضعا فبالتام المشابهة من فعل خاص لا مطلقا فاعراض  
احد السببين لا كليهما والنحان من حيث ان في اعتبار كل سبب فرما لا تفرقا بالنسبة الى اسم السببين ذلك فريضة الفعل ثقيل لانه  
على الحدث والزمان والنسبة فيثقل كل السببين لم يدخل في منع الصرف ومعارضة الخفة ظاهرة قوله ويجوز عدم صرفه نظر الى وجوب  
السببين فيه وقد عرفت ان المعبر ليس مطلق السببين بل السببان المستحقان للشرط على ما ذكره الشافعي ومن الشرط عدم وجود  
المعارض وقد وجد المعارض فيه وباجل الاطلاق والتعديد لا يخلو عن مناقشة واما الثاني الساكن الاوسط المنقول عن العلم المذكور  
كزيه علم امرأة فالحليل وسيبويه وابو عمر وليخونه الصرف تماما كاه وجوز ظهور التانيث بالطريان وابو زيد وموسى والجرى كجملونه  
مثل هندی جواز الامرين ويرجمون صرفه على صرف هندی نظرا الى اصله قوله واما استقراء جميع التوجيهين على منع صرفه للام المقدرة وقيام  
تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القاييم مقام التانيث والدليل على قيام حركة الاوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جعل جمل سجدتي  
ولا تقول في جبرمى الجبرمى كالا تقول في جادى الاجادى وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كسندى جواز الامرين نظرا الى ضعف

في قوله لا يخلو عن مناقشة واما الثاني الساكن الاوسط المنقول عن العلم المذكور كزيه علم امرأة فالحليل وسيبويه وابو عمر وليخونه الصرف تماما كاه وجوز ظهور التانيث بالطريان وابو زيد وموسى والجرى كجملونه مثل هندی جواز الامرين ويرجمون صرفه على صرف هندی نظرا الى اصله قوله واما استقراء جميع التوجيهين على منع صرفه للام المقدرة وقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القاييم مقام التانيث والدليل على قيام حركة الاوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جعل جمل سجدتي ولا تقول في جبرمى الجبرمى كالا تقول في جادى الاجادى وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كسندى جواز الامرين نظرا الى ضعف

في قوله لا يخلو عن مناقشة واما الثاني الساكن الاوسط المنقول عن العلم المذكور كزيه علم امرأة فالحليل وسيبويه وابو عمر وليخونه الصرف تماما كاه وجوز ظهور التانيث بالطريان وابو زيد وموسى والجرى كجملونه مثل هندی جواز الامرين ويرجمون صرفه على صرف هندی نظرا الى اصله قوله واما استقراء جميع التوجيهين على منع صرفه للام المقدرة وقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القاييم مقام التانيث والدليل على قيام حركة الاوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جعل جمل سجدتي ولا تقول في جبرمى الجبرمى كالا تقول في جادى الاجادى وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كسندى جواز الامرين نظرا الى ضعف











على شرطتين فانه ما قيل في الكلام يدل على ان وجود الشرط الثاني يستلزم امتناع شرط اولهم وهو غير صحيح لان علمهم  
الانصراف متفرع على تحقق مجموع الشرطين العلمية واحدا من الزيادة وتحرك لا وسطا قوله من انصرف نحو توح مما انتهى  
فيه الشرط الثاني بالكلية وكان يرى في النط انه غير منصرف وكان في الحقيقة الحكم بينهما واما محضا بخلاف تمام فانه ليس بهذه  
المتابعة فلما احتاج الى ذكره بخلاف شرطانه وان كان الحق عند المصنف الحكم بينهما لكن الحكم بصرفه كما ذهب اليه سيدي جلال الدين  
ليس واما محضا حتى يشبه عليه والابل الحق الصرف بالنظر الى الدليل وليس المراد ان التخصيص للثبوت المذكور فانه قد ذكر ان قوله  
ولما تقدم انصرفه لا محالة عليه فانه قد ورد عليه واحد بعد واحد من ان غير تام لان سببه يدركه انما قد ذهبوا الى انصرفه  
شروط الحق عند المصنف عدم انصرفه قوله وفي الحقيقة التي كان او لم يكن الى قوله وسطا ساكن هكذا في الواشي الهندية وقال بعض  
الشراحين لما وفيه بحث حيث يصح قوله بغير ما على هذا التفسير لان ما يكون الما فيه نحو فزانة بعد الفة ثلثة وسطا كما ذكر في  
بقيد صيغة منتى المجموع ويمكن ان يقال ان ذكره تحقيق المقام اولان المراد بالوسطا الالف لثمة تفصيلا حتى يجمع  
بالمفاعل والمفاعيل فيكون ما فيه اليا من قبل الاول قوله وهي التي لا يجمع جمع التاكسيرة اخرى تفسير آخر لصيغة منتى المجموع  
يعلم منه وجه التسمية بمنزلة تفسير الاول فلا يرد عليه النقص بكالات والنقص بصحارى اليا منه دفع لثمة تكون اول الحرفين  
او الحروف بعد الالف فيها كسور الفظ او تقديره الصارى ليس كك وما قيل لم يتجاش من دخول صحارى في التثنية  
لانه لا يلزم من دخوله لا منع صرفه وهو غير منصرف لاحالة لالف التثنية ليس بسبب ان الالف بعد جمل من افراد المعرفة ما يذهب  
اليهم الى كون سبب المنع غير المجموع فيلزم ان يكون الجمعية سببا بدون الشرط قوله ولما الى لاجل ان هذه الصيغة لا  
تجمع جمع التاكسيرة اخرى واعتبار التناسب في التسمية لتزجج الاسم على فيه ويان انه اولي بذلك من غيره وليس حلة  
للاطلاق فلا يصح ان يتحقق له وجود ذلك المعنى في غير المسمى والنقص من جبال بناء على انه يخصصه غير قابل لا تكسيرة مجموع قوله  
صيغة منتى المجموع اى صيغة منى نهاية مجموع التاكسيرة الى المجموع الى ان ينتهى الى هذا الوزن جمعة فنتبع اخرى جمع تكسيرة  
قوله لانما جمعت ليس على مستقلة تسميت لما ان النط ان تقديم قوله بهذا الحصر ولانه اولا قد صل فالنسب في المرتبة الثانية  
المطوف بل هو حلة للعلية استفادة من قوله لندا على ما قيل منى هذا وجه كون هذه الصيغة صيغة منتى المجموع هو لغة والمجموع في بعض  
الصور مرتين او مرارا قوله فانتى تكسيرة ياتى الى ان لانها متفرع على لغة والجمعية قال بغيره منتى عن ثا التثنية  
يستلزم نفي التا بطريق البرهان وكذا التوجيه الثاني يستلزم نفي الباقية له بغيره ما يعلم نفي الحرفين على التوجيهين ثم المراد من  
تا التثنية اعتراف ان يكون حقيقة او حكما كالتسمية بافلاية اثنا عشرة وفزانة رجا رية اذ التا فيها ليست للتثنية بل  
في الاول عوض عن يا النسبة لانه جمع اشقي وفي الثاني للدلالة على ان واحد ما معرب بتي الكلام في ان التا الذي عوون  
من اليا بل يصير باني الوتف ام لا وفي اخذ وبت لا يغير باني الوقف بعد ما جازع صايعانه كان في الاصل للتثنية  
قوله ولا حاجة الى اخراج نحو داني ما كان جعاهم صار ملحا حقة يا النسبة قوله فانه مفرد محض والكلام في جميع يكون  
جمعية حقيقة باقية على حالها وشل هذا المجموع لا يوجد فيه يا النسبة نعم اذ صار ملحا وزال عنه جمعية كخصا جرو مداين فانه علم  
بلد معين جازو حل يا النسبة عليه وح لا يعبر جمعية لاصلية اذ قد صار كالمفرد في الحق يا النسبة وايضا بامتزاج اليا

على ان شرطتين فانه ما قيل في الكلام يدل على ان وجود الشرط الثاني يستلزم امتناع شرط اولهم وهو غير صحيح لان علمهم  
الانصراف متفرع على تحقق مجموع الشرطين العلمية واحدا من الزيادة وتحرك لا وسطا قوله من انصرف نحو توح مما انتهى  
فيه الشرط الثاني بالكلية وكان يرى في النط انه غير منصرف وكان في الحقيقة الحكم بينهما واما محضا بخلاف تمام فانه ليس بهذه  
المتابعة فلما احتاج الى ذكره بخلاف شرطانه وان كان الحق عند المصنف الحكم بينهما لكن الحكم بصرفه كما ذهب اليه سيدي جلال الدين  
ليس واما محضا حتى يشبه عليه والابل الحق الصرف بالنظر الى الدليل وليس المراد ان التخصيص للثبوت المذكور فانه قد ذكر ان قوله  
ولما تقدم انصرفه لا محالة عليه فانه قد ورد عليه واحد بعد واحد من ان غير تام لان سببه يدركه انما قد ذهبوا الى انصرفه  
شروط الحق عند المصنف عدم انصرفه قوله وفي الحقيقة التي كان او لم يكن الى قوله وسطا ساكن هكذا في الواشي الهندية وقال بعض  
الشراحين لما وفيه بحث حيث يصح قوله بغير ما على هذا التفسير لان ما يكون الما فيه نحو فزانة بعد الفة ثلثة وسطا كما ذكر في  
بقيد صيغة منتى المجموع ويمكن ان يقال ان ذكره تحقيق المقام اولان المراد بالوسطا الالف لثمة تفصيلا حتى يجمع  
بالمفاعل والمفاعيل فيكون ما فيه اليا من قبل الاول قوله وهي التي لا يجمع جمع التاكسيرة اخرى تفسير آخر لصيغة منتى المجموع  
يعلم منه وجه التسمية بمنزلة تفسير الاول فلا يرد عليه النقص بكالات والنقص بصحارى اليا منه دفع لثمة تكون اول الحرفين  
او الحروف بعد الالف فيها كسور الفظ او تقديره الصارى ليس كك وما قيل لم يتجاش من دخول صحارى في التثنية  
لانه لا يلزم من دخوله لا منع صرفه وهو غير منصرف لاحالة لالف التثنية ليس بسبب ان الالف بعد جمل من افراد المعرفة ما يذهب  
اليهم الى كون سبب المنع غير المجموع فيلزم ان يكون الجمعية سببا بدون الشرط قوله ولما الى لاجل ان هذه الصيغة لا  
تجمع جمع التاكسيرة اخرى واعتبار التناسب في التسمية لتزجج الاسم على فيه ويان انه اولي بذلك من غيره وليس حلة  
للاطلاق فلا يصح ان يتحقق له وجود ذلك المعنى في غير المسمى والنقص من جبال بناء على انه يخصصه غير قابل لا تكسيرة مجموع قوله  
صيغة منتى المجموع اى صيغة منى نهاية مجموع التاكسيرة الى المجموع الى ان ينتهى الى هذا الوزن جمعة فنتبع اخرى جمع تكسيرة  
قوله لانما جمعت ليس على مستقلة تسميت لما ان النط ان تقديم قوله بهذا الحصر ولانه اولا قد صل فالنسب في المرتبة الثانية  
المطوف بل هو حلة للعلية استفادة من قوله لندا على ما قيل منى هذا وجه كون هذه الصيغة صيغة منتى المجموع هو لغة والمجموع في بعض  
الصور مرتين او مرارا قوله فانتى تكسيرة ياتى الى ان لانها متفرع على لغة والجمعية قال بغيره منتى عن ثا التثنية  
يستلزم نفي التا بطريق البرهان وكذا التوجيه الثاني يستلزم نفي الباقية له بغيره ما يعلم نفي الحرفين على التوجيهين ثم المراد من  
تا التثنية اعتراف ان يكون حقيقة او حكما كالتسمية بافلاية اثنا عشرة وفزانة رجا رية اذ التا فيها ليست للتثنية بل  
في الاول عوض عن يا النسبة لانه جمع اشقي وفي الثاني للدلالة على ان واحد ما معرب بتي الكلام في ان التا الذي عوون  
من اليا بل يصير باني الوتف ام لا وفي اخذ وبت لا يغير باني الوقف بعد ما جازع صايعانه كان في الاصل للتثنية  
قوله ولا حاجة الى اخراج نحو داني ما كان جعاهم صار ملحا حقة يا النسبة قوله فانه مفرد محض والكلام في جميع يكون  
جمعية حقيقة باقية على حالها وشل هذا المجموع لا يوجد فيه يا النسبة نعم اذ صار ملحا وزال عنه جمعية كخصا جرو مداين فانه علم  
بلد معين جازو حل يا النسبة عليه وح لا يعبر جمعية لاصلية اذ قد صار كالمفرد في الحق يا النسبة وايضا بامتزاج اليا

على ان شرطتين فانه ما قيل في الكلام يدل على ان وجود الشرط الثاني يستلزم امتناع شرط اولهم وهو غير صحيح لان علمهم  
الانصراف متفرع على تحقق مجموع الشرطين العلمية واحدا من الزيادة وتحرك لا وسطا قوله من انصرف نحو توح مما انتهى  
فيه الشرط الثاني بالكلية وكان يرى في النط انه غير منصرف وكان في الحقيقة الحكم بينهما واما محضا بخلاف تمام فانه ليس بهذه  
المتابعة فلما احتاج الى ذكره بخلاف شرطانه وان كان الحق عند المصنف الحكم بينهما لكن الحكم بصرفه كما ذهب اليه سيدي جلال الدين  
ليس واما محضا حتى يشبه عليه والابل الحق الصرف بالنظر الى الدليل وليس المراد ان التخصيص للثبوت المذكور فانه قد ذكر ان قوله  
ولما تقدم انصرفه لا محالة عليه فانه قد ورد عليه واحد بعد واحد من ان غير تام لان سببه يدركه انما قد ذهبوا الى انصرفه  
شروط الحق عند المصنف عدم انصرفه قوله وفي الحقيقة التي كان او لم يكن الى قوله وسطا ساكن هكذا في الواشي الهندية وقال بعض  
الشراحين لما وفيه بحث حيث يصح قوله بغير ما على هذا التفسير لان ما يكون الما فيه نحو فزانة بعد الفة ثلثة وسطا كما ذكر في  
بقيد صيغة منتى المجموع ويمكن ان يقال ان ذكره تحقيق المقام اولان المراد بالوسطا الالف لثمة تفصيلا حتى يجمع  
بالمفاعل والمفاعيل فيكون ما فيه اليا من قبل الاول قوله وهي التي لا يجمع جمع التاكسيرة اخرى تفسير آخر لصيغة منتى المجموع  
يعلم منه وجه التسمية بمنزلة تفسير الاول فلا يرد عليه النقص بكالات والنقص بصحارى اليا منه دفع لثمة تكون اول الحرفين  
او الحروف بعد الالف فيها كسور الفظ او تقديره الصارى ليس كك وما قيل لم يتجاش من دخول صحارى في التثنية  
لانه لا يلزم من دخوله لا منع صرفه وهو غير منصرف لاحالة لالف التثنية ليس بسبب ان الالف بعد جمل من افراد المعرفة ما يذهب  
اليهم الى كون سبب المنع غير المجموع فيلزم ان يكون الجمعية سببا بدون الشرط قوله ولما الى لاجل ان هذه الصيغة لا  
تجمع جمع التاكسيرة اخرى واعتبار التناسب في التسمية لتزجج الاسم على فيه ويان انه اولي بذلك من غيره وليس حلة  
للاطلاق فلا يصح ان يتحقق له وجود ذلك المعنى في غير المسمى والنقص من جبال بناء على انه يخصصه غير قابل لا تكسيرة مجموع قوله  
صيغة منتى المجموع اى صيغة منى نهاية مجموع التاكسيرة الى المجموع الى ان ينتهى الى هذا الوزن جمعة فنتبع اخرى جمع تكسيرة  
قوله لانما جمعت ليس على مستقلة تسميت لما ان النط ان تقديم قوله بهذا الحصر ولانه اولا قد صل فالنسب في المرتبة الثانية  
المطوف بل هو حلة للعلية استفادة من قوله لندا على ما قيل منى هذا وجه كون هذه الصيغة صيغة منتى المجموع هو لغة والمجموع في بعض  
الصور مرتين او مرارا قوله فانتى تكسيرة ياتى الى ان لانها متفرع على لغة والجمعية قال بغيره منتى عن ثا التثنية  
يستلزم نفي التا بطريق البرهان وكذا التوجيه الثاني يستلزم نفي الباقية له بغيره ما يعلم نفي الحرفين على التوجيهين ثم المراد من  
تا التثنية اعتراف ان يكون حقيقة او حكما كالتسمية بافلاية اثنا عشرة وفزانة رجا رية اذ التا فيها ليست للتثنية بل  
في الاول عوض عن يا النسبة لانه جمع اشقي وفي الثاني للدلالة على ان واحد ما معرب بتي الكلام في ان التا الذي عوون  
من اليا بل يصير باني الوتف ام لا وفي اخذ وبت لا يغير باني الوقف بعد ما جازع صايعانه كان في الاصل للتثنية  
قوله ولا حاجة الى اخراج نحو داني ما كان جعاهم صار ملحا حقة يا النسبة قوله فانه مفرد محض والكلام في جميع يكون  
جمعية حقيقة باقية على حالها وشل هذا المجموع لا يوجد فيه يا النسبة نعم اذ صار ملحا وزال عنه جمعية كخصا جرو مداين فانه علم  
بلد معين جازو حل يا النسبة عليه وح لا يعبر جمعية لاصلية اذ قد صار كالمفرد في الحق يا النسبة وايضا بامتزاج اليا



خرج عن الصفة لمعبرة هذا اذا لم يكن يا السببة في مفردة اما اذا كانت فيه فلا خلل بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كرسى  
في جميع كرسى هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط ومنه يظهر ان الحكم على مدائني بانه مفرد محض ليس جاعلي الى  
ولا في الاصل على ما في الشرح والحوشي البندية ليس على ما ينبغي الا ان يقع ان الجمعية الاصلية لا لم يعتبر كناية ليس في ال  
وقد احيى بان المراد بالجمع الجمع حصروا فيخرج مدائني لعدم كونه جمعا بجميع حروفه وهو مع انه لا حاجة اليه ان يخرص  
عليه بما امكن ان يجمع بجميع حروفه فصاح قوله بغير ما كان يجوز ان لا يخرصه ليس بجميع الحروف لخروج الناعم من جميع  
وقال بعض الناقضين لفي نظر ان فرادته جمع مع التأويل اذ كان مع التأويل مفردا فلا واسطة لخلاف مدائني فانه مع التأويل مجموع فاقتر  
استحقاقه ان يمتنع من المعترض ان التأليس بداهة في صيغة الجمع لعدم وضع صيغة الجمع عليها كاليا وكونه مع  
جمعا لا يدر فيه لايه لايه لايه لايه من قوله جمع مع التأويل ان التأويل لا يخرصه لاننا نقول قد صرح هذا القائل بجملا فحيث قال ان  
في وزن فعاله انما يكون لازمه اذا كانت المنسوب كاشاعة او اما اذا كانت لا تجي فلا كجوابه في جميع جوب صحة  
ان يقع جوابا وبفرادته لا يجي فلا يكون التأويل لازمه اياه ووجه لزومها في جميع المنسوب وكون الاجمعي ان التأويل في جميع  
المنسوب عوض عن يا السببة فيلزم بخلاف الاجمعي اذا التأويل في ليست يوضع عن شيء فلا يكون لازمه هذا وانت خير بان  
قوله فلا تكون التأويل لازمه اياه انما يقع اذا كانت التأويل في فرادته للدلالة على ان واحده معرب واما اذا كانت عوضا من  
اليا فلا اذا اتاح يكون لازمه قال الرضي في بحث الموش واما فرادته وزنا وقرينة فيجوز ان يكون عوضا من اليا المدة وان  
يكون لتعريف الواحد والتأويل في نحو حاجة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتأويل لازمه مع حذف اليا قوله فرزين او فرزين  
بكر الفار من معرب قوله فاعلم ما سبق اي من قوله بغير ما قوله احدهما يكون بغير ما ثانيا ما يكون بها تقيت الاجمال المقصنة  
للتفصيل فيكون اما بالتفصيل وفيه رد على القاضل البندية حيث قال ليست بالتفصيل لعدم اتعد ولا الاستيناف لسبق كلام  
آخر الا ان يفسر الاستيناف بعدم سبق الاجمال كما في بعض الشرح فيكون الاستيناف قوله فاما ما كان بغير ما او اشارة الى تفصيل  
الجمال وتقديره لالا بد منه في التفصيل من تعدد ما قوله وامثاله مما هي قدرة ليكون موافقا لما في تسمى الاجمال الذي ذكره  
وكان المناسب للسابق ان يقدر واما ما كان بها نحو فرادته منصرف قوله هذا جواب سوال مقدرنا من قوله الجمع اذا المراد منه  
هو كون الاسم جمعا ومعلوم ان الجمعية باعتبار بعض فطرته ان سبب هو الجمعية فتشامنه ان جوبا ليس نية معنى الجمعية فكيف يكون  
غير منصرف فانه في ما قيل شاع هذا البيان في الشرح حتى صار جمعا عليه واما محسن تقدير سوال لو كان ناشيا عما سبق لم يرد  
كذلك قوله ليطبق على الواحد والتأويل لا يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم حسن يعني في انتفاء الجمعية قوله ينبغي ان يكون منصرفا لان  
منه سند على الجمعية ولا جمعية فيه كما عرفت فانه في ما قيل انتفاء الجمعية لا يقتضي الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرف  
انتفاء الاسباب لا ينفع لان السؤال على بيان الجمع لا على تعريف غير المنصرف قوله حال كونه علما للضيق ظني انه حال عن المبدأ  
على تجويز البعض ويجوز ان يكون حاله من ضمير غير منصرف على وجه غير معني لا وعلى التقديرين التقدير اما لان المراد من كونه  
علما ما ينبغي به الجمعية فيشكل التفسير ايضا لان الموجود فيه بالفعل مما ينبغي به الجمعية العلمية والتشكيكية اياه ويرفعها والرد على سعيد  
الاختش حيث قال يصرف نحو حضا جرحا كونه خلاق الاستعمال فانه في ما قيل لا يصح ان يحيل حاله عن قوله حضا جرحا

منه ان يكون في حواشي المتوسط ومنه يظهر ان الحكم على مدائني بانه مفرد محض ليس جاعلي الى  
ولا في الاصل على ما في الشرح والحوشي البندية ليس على ما ينبغي الا ان يقع ان الجمعية الاصلية لا لم يعتبر كناية ليس في ال  
وقد احيى بان المراد بالجمع الجمع حصروا فيخرج مدائني لعدم كونه جمعا بجميع حروفه وهو مع انه لا حاجة اليه ان يخرص  
عليه بما امكن ان يجمع بجميع حروفه فصاح قوله بغير ما كان يجوز ان لا يخرصه ليس بجميع الحروف لخروج الناعم من جميع  
وقال بعض الناقضين لفي نظر ان فرادته جمع مع التأويل اذ كان مع التأويل مفردا فلا واسطة لخلاف مدائني فانه مع التأويل مجموع فاقتر  
استحقاقه ان يمتنع من المعترض ان التأليس بداهة في صيغة الجمع لعدم وضع صيغة الجمع عليها كاليا وكونه مع  
جمعا لا يدر فيه لايه لايه لايه لايه من قوله جمع مع التأويل ان التأويل لا يخرصه لاننا نقول قد صرح هذا القائل بجملا فحيث قال ان  
في وزن فعاله انما يكون لازمه اذا كانت المنسوب كاشاعة او اما اذا كانت لا تجي فلا كجوابه في جميع جوب صحة  
ان يقع جوابا وبفرادته لا يجي فلا يكون التأويل لازمه اياه ووجه لزومها في جميع المنسوب وكون الاجمعي ان التأويل في جميع  
المنسوب عوض عن يا السببة فيلزم بخلاف الاجمعي اذا التأويل في ليست يوضع عن شيء فلا يكون لازمه هذا وانت خير بان  
قوله فلا تكون التأويل لازمه اياه انما يقع اذا كانت التأويل في فرادته للدلالة على ان واحده معرب واما اذا كانت عوضا من  
اليا فلا اذا اتاح يكون لازمه قال الرضي في بحث الموش واما فرادته وزنا وقرينة فيجوز ان يكون عوضا من اليا المدة وان  
يكون لتعريف الواحد والتأويل في نحو حاجة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتأويل لازمه مع حذف اليا قوله فرزين او فرزين  
بكر الفار من معرب قوله فاعلم ما سبق اي من قوله بغير ما قوله احدهما يكون بغير ما ثانيا ما يكون بها تقيت الاجمال المقصنة  
للتفصيل فيكون اما بالتفصيل وفيه رد على القاضل البندية حيث قال ليست بالتفصيل لعدم اتعد ولا الاستيناف لسبق كلام  
آخر الا ان يفسر الاستيناف بعدم سبق الاجمال كما في بعض الشرح فيكون الاستيناف قوله فاما ما كان بغير ما او اشارة الى تفصيل  
الجمال وتقديره لالا بد منه في التفصيل من تعدد ما قوله وامثاله مما هي قدرة ليكون موافقا لما في تسمى الاجمال الذي ذكره  
وكان المناسب للسابق ان يقدر واما ما كان بها نحو فرادته منصرف قوله هذا جواب سوال مقدرنا من قوله الجمع اذا المراد منه  
هو كون الاسم جمعا ومعلوم ان الجمعية باعتبار بعض فطرته ان سبب هو الجمعية فتشامنه ان جوبا ليس نية معنى الجمعية فكيف يكون  
غير منصرف فانه في ما قيل شاع هذا البيان في الشرح حتى صار جمعا عليه واما محسن تقدير سوال لو كان ناشيا عما سبق لم يرد  
كذلك قوله ليطبق على الواحد والتأويل لا يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم حسن يعني في انتفاء الجمعية قوله ينبغي ان يكون منصرفا لان  
منه سند على الجمعية ولا جمعية فيه كما عرفت فانه في ما قيل انتفاء الجمعية لا يقتضي الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرف  
انتفاء الاسباب لا ينفع لان السؤال على بيان الجمع لا على تعريف غير المنصرف قوله حال كونه علما للضيق ظني انه حال عن المبدأ  
على تجويز البعض ويجوز ان يكون حاله من ضمير غير منصرف على وجه غير معني لا وعلى التقديرين التقدير اما لان المراد من كونه  
علما ما ينبغي به الجمعية فيشكل التفسير ايضا لان الموجود فيه بالفعل مما ينبغي به الجمعية العلمية والتشكيكية اياه ويرفعها والرد على سعيد  
الاختش حيث قال يصرف نحو حضا جرحا كونه خلاق الاستعمال فانه في ما قيل لا يصح ان يحيل حاله عن قوله حضا جرحا

سنة ورواها المصنف

سنة ورواها المصنف

منه ان يكون في حواشي المتوسط ومنه يظهر ان الحكم على مدائني بانه مفرد محض ليس جاعلي الى  
ولا في الاصل على ما في الشرح والحوشي البندية ليس على ما ينبغي الا ان يقع ان الجمعية الاصلية لا لم يعتبر كناية ليس في ال  
وقد احيى بان المراد بالجمع الجمع حصروا فيخرج مدائني لعدم كونه جمعا بجميع حروفه وهو مع انه لا حاجة اليه ان يخرص  
عليه بما امكن ان يجمع بجميع حروفه فصاح قوله بغير ما كان يجوز ان لا يخرصه ليس بجميع الحروف لخروج الناعم من جميع  
وقال بعض الناقضين لفي نظر ان فرادته جمع مع التأويل اذ كان مع التأويل مفردا فلا واسطة لخلاف مدائني فانه مع التأويل مجموع فاقتر  
استحقاقه ان يمتنع من المعترض ان التأليس بداهة في صيغة الجمع لعدم وضع صيغة الجمع عليها كاليا وكونه مع  
جمعا لا يدر فيه لايه لايه لايه لايه من قوله جمع مع التأويل ان التأويل لا يخرصه لاننا نقول قد صرح هذا القائل بجملا فحيث قال ان  
في وزن فعاله انما يكون لازمه اذا كانت المنسوب كاشاعة او اما اذا كانت لا تجي فلا كجوابه في جميع جوب صحة  
ان يقع جوابا وبفرادته لا يجي فلا يكون التأويل لازمه اياه ووجه لزومها في جميع المنسوب وكون الاجمعي ان التأويل في جميع  
المنسوب عوض عن يا السببة فيلزم بخلاف الاجمعي اذا التأويل في ليست يوضع عن شيء فلا يكون لازمه هذا وانت خير بان  
قوله فلا تكون التأويل لازمه اياه انما يقع اذا كانت التأويل في فرادته للدلالة على ان واحده معرب واما اذا كانت عوضا من  
اليا فلا اذا اتاح يكون لازمه قال الرضي في بحث الموش واما فرادته وزنا وقرينة فيجوز ان يكون عوضا من اليا المدة وان  
يكون لتعريف الواحد والتأويل في نحو حاجة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتأويل لازمه مع حذف اليا قوله فرزين او فرزين  
بكر الفار من معرب قوله فاعلم ما سبق اي من قوله بغير ما قوله احدهما يكون بغير ما ثانيا ما يكون بها تقيت الاجمال المقصنة  
للتفصيل فيكون اما بالتفصيل وفيه رد على القاضل البندية حيث قال ليست بالتفصيل لعدم اتعد ولا الاستيناف لسبق كلام  
آخر الا ان يفسر الاستيناف بعدم سبق الاجمال كما في بعض الشرح فيكون الاستيناف قوله فاما ما كان بغير ما او اشارة الى تفصيل  
الجمال وتقديره لالا بد منه في التفصيل من تعدد ما قوله وامثاله مما هي قدرة ليكون موافقا لما في تسمى الاجمال الذي ذكره  
وكان المناسب للسابق ان يقدر واما ما كان بها نحو فرادته منصرف قوله هذا جواب سوال مقدرنا من قوله الجمع اذا المراد منه  
هو كون الاسم جمعا ومعلوم ان الجمعية باعتبار بعض فطرته ان سبب هو الجمعية فتشامنه ان جوبا ليس نية معنى الجمعية فكيف يكون  
غير منصرف فانه في ما قيل شاع هذا البيان في الشرح حتى صار جمعا عليه واما محسن تقدير سوال لو كان ناشيا عما سبق لم يرد  
كذلك قوله ليطبق على الواحد والتأويل لا يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم حسن يعني في انتفاء الجمعية قوله ينبغي ان يكون منصرفا لان  
منه سند على الجمعية ولا جمعية فيه كما عرفت فانه في ما قيل انتفاء الجمعية لا يقتضي الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرف  
انتفاء الاسباب لا ينفع لان السؤال على بيان الجمع لا على تعريف غير المنصرف قوله حال كونه علما للضيق ظني انه حال عن المبدأ  
على تجويز البعض ويجوز ان يكون حاله من ضمير غير منصرف على وجه غير معني لا وعلى التقديرين التقدير اما لان المراد من كونه  
علما ما ينبغي به الجمعية فيشكل التفسير ايضا لان الموجود فيه بالفعل مما ينبغي به الجمعية العلمية والتشكيكية اياه ويرفعها والرد على سعيد  
الاختش حيث قال يصرف نحو حضا جرحا كونه خلاق الاستعمال فانه في ما قيل لا يصح ان يحيل حاله عن قوله حضا جرحا











بحث الألف والنون

[illegible][illegible]























في باب ما هو المقصود من هذا الكتاب... في باب ما هو المقصود من هذا الكتاب... في باب ما هو المقصود من هذا الكتاب...

في الصفات وقوله وحرف زائد تقدير الموصوف وحمل المصدر بمعنى الفاعل صفة له وعلى التقديرين شكل الظرفية وليس في اول امر مثلاً وهو العزة زيادة حرف ولا حرف زائد والجواب ما ذكره الفاضل الهندي من ان بينهما عمومًا وخصوصًا من جهة الاعم يصح منظرنا للاختصاص اما قيل على الاول صح لفظه في لان الصفة تنسب الى موصوفها في فعيه ان ما هو صفة لغيره ينسب الى الموصوف به فهو منسوب ليس بصفة نعم لو لم يغير المضاف اليه وقيل في اول صفة الزيادة كما قال به الفاضل الهندي لا مقام ولا حاجة الى حمل في بيته اللام كما قال به بعض الافاضل معلل بان صفة الزيادة تلبس بمطروفت ملء دل بل تمامها ينسب الى موصوفها بل كالاخرى الى محليها وفي جعل ما ذكره المفسر قدس سره اولاً اجاباً لانه يختلف بار وما ذكره الفاضل الهندي في الاجابة من قوله او يراود اول حروفه لا اصول فعيه ان زيادة الحرف ليس في اول حرف من حروف اصول الفاعل كما في من امر مثلاً فاشبهه باقية كجاءه الا ان يتي في معنى على كما ذكره بعض الشارحين لما وما قيل الاول من تقديره في بناء على ظاهر العبارة والثاني بناء على المقصود لان اول الوزن حرفا بصفة الزيادة لا نفس الزيادة الا ان يتي اذا كان الزيادة في اوله يكون الحرف ايم في اوله اذا الحرف لا يفتك عنه فليس بوجه وان كان من وجيه مثال قوله من حروف اثنين ولا ولا لعامل المعاني بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح به الشريف قدس سره في حاشي الرضى ولو سلمت فمقيدة على الدخول على ما ولو سلم فالمراد بهما المتحد بالوضع مما قوله اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل اشارة الى ان قوله غير قابل حال من الصفات اليه وهو الضمير في اول قوله ولم يجعله ما لماس من قوله وزن الفعل شرط لانه يجب التقيد الذي اشتراط وزن الفعل مطلقاً مع انه ليس كذلك فانه ما قيل في ان يكون جالاً من وزن الفعل في قوله وزن الفعل شرط لانه من جهة مانع الصرف فتوقل سنى ولا من قوله زيادة لان جواز الحال من اسم كان مختلف فيه وايضا لان عن ارتكاب تجوز لانه ان غير قابل غير قابل لان يكون حالاً من زيادة لتكريره وما قيل المصدر يذكر ويؤتى فهو اذا لم يكن مع التاء والتاء ويل بان مع الفعل عند العمل لا مطلقاً لانا نقول التاء ويل نكتة في عمدة ذكر الفعل به بغير بدل على ذلك قول السيد سند قدس سره الغزيرة في شرح المفتاح في بحث التقدير فاعل مناسب مصدر صاعف بتاويل ان ايضا صاعف قوله لا خصوصاً بالاسم مع صيرورته بمنزلة الحرف الاخير منه حتى اجزى الاحراب عليه مختلفات الالف واللام فانما وان كانت مختصة بالاسم لكن يصير جواسم الاسم فلم يخرج الاسم به حمله عن وزن الفعل بل هو والمراد من القبول الامكان التوقي الذي لا يبق فيه شبهة امتناع اليه لانه لا مكان الذي فاعل في ما قيل الخروج على تقدير الحق التاء لا على تقدير قبولها والكلام فيه لا يفي لا يخرج الوزن بهذه التام من وزن الفعل لا حاجة الى القيد لان الكلام في وزن الفعل لا ينافر لا يبدى ليكم على ميل دارل ما تحق التاء في المؤنث بالانطراف ولو لم يقيد به لوقم ان يعمل غير منصرف ويعله منصرفه قوله مياساً بالاعتبار الذي انتسج من الصرف آه قيل يكتفى بتقدير عدم القبول يكون مياساً اذا الفرق بين ذكر الاسم ومؤنثه بالتألف القياس ونادوا في القياس الفرق بالصيغة صرح به الرضى في بحث الجمع الصحيح في لفظه قال الرضى في ذلك للتألف في الصفات ان يفرق بين ذكر ومؤنثها بانها والتألف في الاسماء الجوراء ان يفرق بين ذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منها كبر وتان وقد جاء العكس ايم في كليهما كما جرحوا والافضل والفضلي وسكران وسكرى وكامراواه رة هذا كلامه ليس فيه تمسح يكون الفرق بالتاء في التألف خلاف القياس بل حكم بان الفرق بالصيغة في الصفات اي غير غالب مع انه ليس خلاف القياس وايم قال المص في الشافية

في باب ما هو المقصود من هذا الكتاب... في باب ما هو المقصود من هذا الكتاب... في باب ما هو المقصود من هذا الكتاب...

في باب ما هو المقصود من هذا الكتاب... في باب ما هو المقصود من هذا الكتاب... في باب ما هو المقصود من هذا الكتاب...



والفصل للتعديته فبالإضافة لثبوتها بالقياس من الغلبة يستلزم كون خلافا قليلا أو  
لا يستلزم خلاف القياس وأيضا الحكم بالغلبة في كلامه ليس مطلقا الأسافل في أسافل الجواهر وأسود ليس هنا قوله بالاعتبار  
الذي أي غير قابل للتأثير باعتبار ذاته السبب الذي امتنع أي قرب من الامتناع ووزن الفصل أو ما كان على وزن الفصل  
لاجله أي لاجل ذلك السبب أو لا يتبع حقيقة مجرد ذلك السبب الذي شرط عدم قبول التأثير باعتبار بل لا بد من اعتبار  
وزن الفصل أيضا فعدم القبول مقيد باعتبار ذاته السبب لا باعتبار سبب من حيث هو حتى يرد أن امتناع الفصل إنما يعلم  
من تحقق الشرط والعلة في الأسافل فلا بد أن لا يعلم تحقق الشرط من امتناع الفصل ثم إن القيد النحوي قيد للفصل فعدم القبول  
باعتبار ذاته الوصف ثابت لا سود وان كان باعتبار لا باعتبار بل باعتبار آخر متفصلا عنه وانما المقول بهذا المعنى  
لا يستلزم امتناع المقيد حتى يتم على هذا التقدير شكل نحو أسود لأن المطلق أعني عدم القبول ينتج فينتج المقيد بهذا المقيد  
وان كان قيد للفصل فالتقيد باعتبار ذاته السبب ينتج من أسود وثابت ليعمل حيث قبل التأثير باعتبار ذاته الوصف الذي قرئ  
أن يتبع لاجله فلا بد من أن يتبع شكل على هذا التقدير نحو يعمل لأن القبول بهذا الاعتبار ينتج لأن الاعتبار ينتج الصفة وكذا  
أولى في قوله أدلى لك فادلى على اللوح عدي أي الشر القريب غير منصرف للعلة ووزن الفصل لأنه لا يقبل التأثير باعتبار العلية بل  
باعتبار آخر قال الرضي واليس على أنه ليس بأصل تفضيل ولا أصل فعلا ما حكى أبو زيد من قوله أدلة الآن إذا وعد وأخجل  
تأثير الثانية قال على أنه ليس بأصل تفضيل ولا أصل فعلا بل هو مثل أرمل وادله وأولاه أي علم وقوله التأثير لا يضر الوزن لأن  
ذلك في علم آخر فهو كما لو سميت بأرمل وادله فكلما جازمتان من الصفة أو كل علم موضوع وضعه مستانفا هذا كلامه وكذا أرمل  
إذا جعل على غير منصرف للعلة ووزن الفصل حيث لا يقبل التأثير باعتبار العلية بل باعتبار آخر متفصلا عن العلية لا يقبل التأثير أصلا فعلا  
عن أن يكون القبول غير قياسي حتى يحتاج إلى التقيد بقوله قياسا فظن أن الرباع بعد تسمية غير وارده على الصفة على تقدير عدم  
بقوله قياسا قوله فان لم يحق التأثير ذكر أي لحيق الثاني أربعة وأخواتها لاجل أن يميز ما ذكره فثبت الحق هو مذكور لغيره فلا يكون  
قياسا في التأثير أن يكون كونه لاجل الثانية ثم الميزان الثلاثة أي عشرة يكون مجرعا على التأثير إذا كان الميزان مذكرا وتترك  
كان مؤثرا والتأثير والتأثير ليس باعتبار لفظ الجمع بل باعتبار الواحد فان الواحد مذكرا يوتي بالتأثير وان كان لفظ الجمع مؤثرا  
نحو ثلثة حمامات وان كان الواحد مؤثرا يترك وان كان لفظ الجمع مذكرا يولي بالياد وادله وذكر الله قدس سره في بحث أسافل  
العدد وصرح في أن لحيق التأثير حيث قال وتقول لذكر ثلثة إلى عشرة بالتأثير كما ذكره اعتبار الثانية  
ثلثة وعشرة وسائر الجمع المؤثر فتراقبين المذكور المؤثر ولم يقبل الأمر بالعكس لكون المذكور سبقت ويمكن أن يقال إنه غير قياس  
ظاهرا أي من حيث ظاهر اللفظ وقياس باطنا من حيث المعنى والتأويل بالجماعة ويرى عليه أن التأويل بالجماعة غير لازم  
في الجمع بل يجوز أن يؤول بالجمع والثانية في هذه الأعداد واجب عند مذكور العدد وقال الرضي في وجه ثلثة الثلثة أي عشرة  
عند مذكور العدد والآخر عدي أي يتم أن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على الثانية في أصل وضعه وادله على أصل  
وضعه أن يعبر به عن مطلق العدد ونحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية مثل أن يستعمل بمعنى للعدد وكما في جاني ثلثة رجال  
فلا يقع في مطلق العدد وست ضعف ثلثة وانما وضع على الثانية في الأصل لأن كل جمع إنما يصير مؤثرا بسبب كونه على عدد

المراد من قوله أسافل الجواهر وأسود ليس هنا قوله بالاعتبار الذي أي غير قابل للتأثير باعتبار ذاته السبب الذي امتنع أي قرب من الامتناع ووزن الفصل أو ما كان على وزن الفصل لاجله أي لاجل ذلك السبب أو لا يتبع حقيقة مجرد ذلك السبب الذي شرط عدم قبول التأثير باعتبار بل لا بد من اعتبار وزن الفصل أيضا فعدم القبول مقيد باعتبار ذاته السبب لا باعتبار سبب من حيث هو حتى يرد أن امتناع الفصل إنما يعلم من تحقق الشرط والعلة في الأسافل فلا بد أن لا يعلم تحقق الشرط من امتناع الفصل ثم إن القيد النحوي قيد للفصل فعدم القبول باعتبار ذاته الوصف ثابت لا سود وان كان باعتبار لا باعتبار بل باعتبار آخر متفصلا عنه وانما المقول بهذا المعنى لا يستلزم امتناع المقيد حتى يتم على هذا التقدير شكل نحو أسود لأن المطلق أعني عدم القبول ينتج فينتج المقيد بهذا المقيد وان كان قيد للفصل فالتقيد باعتبار ذاته السبب ينتج من أسود وثابت ليعمل حيث قبل التأثير باعتبار ذاته الوصف الذي قرئ أن يتبع لاجله فلا بد من أن يتبع شكل على هذا التقدير نحو يعمل لأن القبول بهذا الاعتبار ينتج لأن الاعتبار ينتج الصفة وكذا أرمل إذا جعل على غير منصرف للعلة ووزن الفصل حيث لا يقبل التأثير باعتبار العلية بل باعتبار آخر متفصلا عن العلية لا يقبل التأثير أصلا فعلا عن أن يكون القبول غير قياسي حتى يحتاج إلى التقيد بقوله قياسا فظن أن الرباع بعد تسمية غير وارده على الصفة على تقدير عدم بقوله قياسا قوله فان لم يحق التأثير ذكر أي لحيق الثاني أربعة وأخواتها لاجل أن يميز ما ذكره فثبت الحق هو مذكور لغيره فلا يكون قياسا في التأثير أن يكون كونه لاجل الثانية ثم الميزان الثلاثة أي عشرة يكون مجرعا على التأثير إذا كان الميزان مذكرا وتترك كان مؤثرا والتأثير والتأثير ليس باعتبار لفظ الجمع بل باعتبار الواحد فان الواحد مذكرا يوتي بالتأثير وان كان لفظ الجمع مؤثرا نحو ثلثة حمامات وان كان الواحد مؤثرا يترك وان كان لفظ الجمع مذكرا يولي بالياد وادله وذكر الله قدس سره في بحث أسافل العدد وصرح في أن لحيق التأثير حيث قال وتقول لذكر ثلثة إلى عشرة بالتأثير كما ذكره اعتبار الثانية ثلثة وعشرة وسائر الجمع المؤثر فتراقبين المذكور المؤثر ولم يقبل الأمر بالعكس لكون المذكور سبقت ويمكن أن يقال إنه غير قياس ظاهرا أي من حيث ظاهر اللفظ وقياس باطنا من حيث المعنى والتأويل بالجماعة ويرى عليه أن التأويل بالجماعة غير لازم في الجمع بل يجوز أن يؤول بالجمع والثانية في هذه الأعداد واجب عند مذكور العدد وقال الرضي في وجه ثلثة الثلثة أي عشرة عند مذكور العدد والآخر عدي أي يتم أن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على الثانية في أصل وضعه وادله على أصل وضعه أن يعبر به عن مطلق العدد ونحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية مثل أن يستعمل بمعنى للعدد وكما في جاني ثلثة رجال فلا يقع في مطلق العدد وست ضعف ثلثة وانما وضع على الثانية في الأصل لأن كل جمع إنما يصير مؤثرا بسبب كونه على عدد

المراد من قوله أسافل الجواهر وأسود ليس هنا قوله بالاعتبار الذي أي غير قابل للتأثير باعتبار ذاته السبب الذي امتنع أي قرب من الامتناع ووزن الفصل أو ما كان على وزن الفصل لاجله أي لاجل ذلك السبب أو لا يتبع حقيقة مجرد ذلك السبب الذي شرط عدم قبول التأثير باعتبار بل لا بد من اعتبار وزن الفصل أيضا فعدم القبول مقيد باعتبار ذاته السبب لا باعتبار سبب من حيث هو حتى يرد أن امتناع الفصل إنما يعلم من تحقق الشرط والعلة في الأسافل فلا بد أن لا يعلم تحقق الشرط من امتناع الفصل ثم إن القيد النحوي قيد للفصل فعدم القبول باعتبار ذاته الوصف ثابت لا سود وان كان باعتبار لا باعتبار بل باعتبار آخر متفصلا عنه وانما المقول بهذا المعنى لا يستلزم امتناع المقيد حتى يتم على هذا التقدير شكل نحو أسود لأن المطلق أعني عدم القبول ينتج فينتج المقيد بهذا المقيد وان كان قيد للفصل فالتقيد باعتبار ذاته السبب ينتج من أسود وثابت ليعمل حيث قبل التأثير باعتبار ذاته الوصف الذي قرئ أن يتبع لاجله فلا بد من أن يتبع شكل على هذا التقدير نحو يعمل لأن القبول بهذا الاعتبار ينتج لأن الاعتبار ينتج الصفة وكذا أرمل إذا جعل على غير منصرف للعلة ووزن الفصل حيث لا يقبل التأثير باعتبار العلية بل باعتبار آخر متفصلا عن العلية لا يقبل التأثير أصلا فعلا عن أن يكون القبول غير قياسي حتى يحتاج إلى التقيد بقوله قياسا فظن أن الرباع بعد تسمية غير وارده على الصفة على تقدير عدم بقوله قياسا قوله فان لم يحق التأثير ذكر أي لحيق الثاني أربعة وأخواتها لاجل أن يميز ما ذكره فثبت الحق هو مذكور لغيره فلا يكون قياسا في التأثير أن يكون كونه لاجل الثانية ثم الميزان الثلاثة أي عشرة يكون مجرعا على التأثير إذا كان الميزان مذكرا وتترك كان مؤثرا والتأثير والتأثير ليس باعتبار لفظ الجمع بل باعتبار الواحد فان الواحد مذكرا يوتي بالتأثير وان كان لفظ الجمع مؤثرا نحو ثلثة حمامات وان كان الواحد مؤثرا يترك وان كان لفظ الجمع مذكرا يولي بالياد وادله وذكر الله قدس سره في بحث أسافل العدد وصرح في أن لحيق التأثير حيث قال وتقول لذكر ثلثة إلى عشرة بالتأثير كما ذكره اعتبار الثانية ثلثة وعشرة وسائر الجمع المؤثر فتراقبين المذكور المؤثر ولم يقبل الأمر بالعكس لكون المذكور سبقت ويمكن أن يقال إنه غير قياس ظاهرا أي من حيث ظاهر اللفظ وقياس باطنا من حيث المعنى والتأويل بالجماعة ويرى عليه أن التأويل بالجماعة غير لازم في الجمع بل يجوز أن يؤول بالجمع والثانية في هذه الأعداد واجب عند مذكور العدد وقال الرضي في وجه ثلثة الثلثة أي عشرة عند مذكور العدد والآخر عدي أي يتم أن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على الثانية في أصل وضعه وادله على أصل وضعه أن يعبر به عن مطلق العدد ونحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية مثل أن يستعمل بمعنى للعدد وكما في جاني ثلثة رجال فلا يقع في مطلق العدد وست ضعف ثلثة وانما وضع على الثانية في الأصل لأن كل جمع إنما يصير مؤثرا بسبب كونه على عدد



فوق الاثنين فما زاد اخص بالذكر في تحصيل حال موثا بسبب وجوب هذا الموضع فتايب العرض في نفسه اولى ثم انه غلب على الظاهر  
العدد والتعيين مما من المبدء وقطر عليها اذن حتى الوصف الذي هو معنى الاسماء المتشعبة اذ جازا لم يمتدح رجال ثلثة رجال  
بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان يتجملها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال ثلثة رجال اغلب من استعمال ثلثة رجال ثلثة  
الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لافعال العدد واداء كثير نحو رجال ثلثة اذا لم تجر على الموصوف التي بما كان موصوفا بعد اياها  
مصنفا فاليه نحو ثلثة رجال واما من نحو ثلثة من الرجال جازا اجرا لما جرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالثا  
فبقيت الاعداد اذ كانت صفة ملحق الذكر على تانيثها الموضوعه هي علمية وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع  
والجمع مؤنث فلو اثنوا التانيث على الجمع لم يمتدح ما قصدوه من اجراءه مجرى الصفات المشتقة فاسقطوها مع جمع المؤنث لان  
تانيثه حتى فكأنه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر واما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعبر هو العارض بسبب الجمعية  
فما تانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجر في السعة قال سنو فلما ازال التانيث العارض  
التذكير الاصل في رجال واما لم ازال التانيث الاصل ايه في سنو لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال فحي في سنو  
لان الشئ لا يفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار سنو كانه مذكر لثا تانيثه ففعل رجال ثلثة وثلثة ثلث نصارت التانيث  
كانت في الاصل التانيث مجر والعدد وتانيث العدد وامتى كلامه وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان المراد عدم قبول التانيث باعتبار  
اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم لحيه الاثني اسودة والاعداد لا يقبل التانيث باعتبار الوضع العددي بل بعدد وضعه في  
وقطر ايه ان ما قيل المراد عدم قبول تانيث واثني في اربعة للمذكر ليس شئ وقطر ايه ان ما قيل ان التانيث اربعة ليست طارة  
على اربع لان اربعة للمذكر واربعة للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة ليس على ما ينبغي وقطر ايه ان انصرف نحو اربع كما انه منسوب  
الى حوض الوصفية يجوز ان يكون منسوب الى قوات شرط وزن الفصل وهو عدم قبول التانيث بره قوله في من اجل شرط  
عدم قبول التانيث ان عدم قبول التانيث للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا على الاستقلال فالتفريع عليه تفريع على المقيد  
من حيث هو اذ لا يتصور وجوده بدون المقيد فاذن ما قيل لا ينبغي ان امتناع امر متفرع على مجموع الشرطين فلما بدلت  
بمعتبر الاشارة المعنوية من كلمة ثم الى المجموع على معنى عدم قبول الزيادة التانيث قوله امتنع امر متفرع امتناع لفظ فيه وصف  
اصل على شرط الزيادة بعدم القبول وهو في الحقيقة جيل وجود الزيادة بشرط عدم الامتناع لفظ فيه وصف اصل لا  
جعل وجود الشرط عليه للشرط حتى يزول عليه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود الشرط ويحتاج الى تحلف في الجواب هو لم يمتدح  
كل اسم جعل ماموصوفة فاحتاج الى تقدير كل ليكون القاعدة كلية على ما هو النظم في القواعد ولو جعلها موصولة لما احتاج الى  
التقدير لافادة العموم والاستغراق قوله بالسببية المختصة مع الوزن سواء كان الاسم قبل العلمية غير منصرف كما هو الما كيزيد وشكر  
ومع العدل في اسم يوضع الا حكاكم واما مع عدل كان قبل العلمية غير منصرف كونه ثلث فلا يخش ابوعلي واكثر النماذ يصر فيه  
لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجري وابن باشا الى منع صفة اعتبار العدل الاصل مع  
وهو قياس قول سيبويه في امر المنكر بعد العلمية ولان في بين العدل والعلمية دليل على ما اخره مجمع اذ العلمية وضع آخر وقول سيبويه اوجب  
لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ اكلام الرضى قول النظم قوله وقول سيبويه اوجب آله لغوية لا اعتبار سيبويه العدل في

فوق الاثنين فما زاد اخص بالذكر في تحصيل حال موثا بسبب وجوب هذا الموضع فتايب العرض في نفسه اولى ثم انه غلب على الظاهر  
العدد والتعيين مما من المبدء وقطر عليها اذن حتى الوصف الذي هو معنى الاسماء المتشعبة اذ جازا لم يمتدح رجال ثلثة رجال  
بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان يتجملها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال ثلثة رجال اغلب من استعمال ثلثة رجال ثلثة  
الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لافعال العدد واداء كثير نحو رجال ثلثة اذا لم تجر على الموصوف التي بما كان موصوفا بعد اياها  
مصنفا فاليه نحو ثلثة رجال واما من نحو ثلثة من الرجال جازا اجرا لما جرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالثا  
فبقيت الاعداد اذ كانت صفة ملحق الذكر على تانيثها الموضوعه هي علمية وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع  
والجمع مؤنث فلو اثنوا التانيث على الجمع لم يمتدح ما قصدوه من اجراءه مجرى الصفات المشتقة فاسقطوها مع جمع المؤنث لان  
تانيثه حتى فكأنه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر واما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعبر هو العارض بسبب الجمعية  
فما تانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجر في السعة قال سنو فلما ازال التانيث العارض  
التذكير الاصل في رجال واما لم ازال التانيث الاصل ايه في سنو لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال فحي في سنو  
لان الشئ لا يفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار سنو كانه مذكر لثا تانيثه ففعل رجال ثلثة وثلثة ثلث نصارت التانيث  
كانت في الاصل التانيث مجر والعدد وتانيث العدد وامتى كلامه وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان المراد عدم قبول التانيث باعتبار  
اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم لحيه الاثني اسودة والاعداد لا يقبل التانيث باعتبار الوضع العددي بل بعدد وضعه في  
وقطر ايه ان ما قيل المراد عدم قبول تانيث واثني في اربعة للمذكر ليس شئ وقطر ايه ان ما قيل ان التانيث اربعة ليست طارة  
على اربع لان اربعة للمذكر واربعة للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة ليس على ما ينبغي وقطر ايه ان انصرف نحو اربع كما انه منسوب  
الى حوض الوصفية يجوز ان يكون منسوب الى قوات شرط وزن الفصل وهو عدم قبول التانيث بره قوله في من اجل شرط  
عدم قبول التانيث ان عدم قبول التانيث للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا على الاستقلال فالتفريع عليه تفريع على المقيد  
من حيث هو اذ لا يتصور وجوده بدون المقيد فاذن ما قيل لا ينبغي ان امتناع امر متفرع على مجموع الشرطين فلما بدلت  
بمعتبر الاشارة المعنوية من كلمة ثم الى المجموع على معنى عدم قبول الزيادة التانيث قوله امتنع امر متفرع امتناع لفظ فيه وصف  
اصل على شرط الزيادة بعدم القبول وهو في الحقيقة جيل وجود الزيادة بشرط عدم الامتناع لفظ فيه وصف اصل لا  
جعل وجود الشرط عليه للشرط حتى يزول عليه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود الشرط ويحتاج الى تحلف في الجواب هو لم يمتدح  
كل اسم جعل ماموصوفة فاحتاج الى تقدير كل ليكون القاعدة كلية على ما هو النظم في القواعد ولو جعلها موصولة لما احتاج الى  
التقدير لافادة العموم والاستغراق قوله بالسببية المختصة مع الوزن سواء كان الاسم قبل العلمية غير منصرف كما هو الما كيزيد وشكر  
ومع العدل في اسم يوضع الا حكاكم واما مع عدل كان قبل العلمية غير منصرف كونه ثلث فلا يخش ابوعلي واكثر النماذ يصر فيه  
لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجري وابن باشا الى منع صفة اعتبار العدل الاصل مع  
وهو قياس قول سيبويه في امر المنكر بعد العلمية ولان في بين العدل والعلمية دليل على ما اخره مجمع اذ العلمية وضع آخر وقول سيبويه اوجب  
لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ اكلام الرضى قول النظم قوله وقول سيبويه اوجب آله لغوية لا اعتبار سيبويه العدل في

فوق الاثنين فما زاد اخص بالذكر في تحصيل حال موثا بسبب وجوب هذا الموضع فتايب العرض في نفسه اولى ثم انه غلب على الظاهر  
العدد والتعيين مما من المبدء وقطر عليها اذن حتى الوصف الذي هو معنى الاسماء المتشعبة اذ جازا لم يمتدح رجال ثلثة رجال  
بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان يتجملها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال ثلثة رجال اغلب من استعمال ثلثة رجال ثلثة  
الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لافعال العدد واداء كثير نحو رجال ثلثة اذا لم تجر على الموصوف التي بما كان موصوفا بعد اياها  
مصنفا فاليه نحو ثلثة رجال واما من نحو ثلثة من الرجال جازا اجرا لما جرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالثا  
فبقيت الاعداد اذ كانت صفة ملحق الذكر على تانيثها الموضوعه هي علمية وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع  
والجمع مؤنث فلو اثنوا التانيث على الجمع لم يمتدح ما قصدوه من اجراءه مجرى الصفات المشتقة فاسقطوها مع جمع المؤنث لان  
تانيثه حتى فكأنه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر واما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعبر هو العارض بسبب الجمعية  
فما تانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجر في السعة قال سنو فلما ازال التانيث العارض  
التذكير الاصل في رجال واما لم ازال التانيث الاصل ايه في سنو لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال فحي في سنو  
لان الشئ لا يفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار سنو كانه مذكر لثا تانيثه ففعل رجال ثلثة وثلثة ثلث نصارت التانيث  
كانت في الاصل التانيث مجر والعدد وتانيث العدد وامتى كلامه وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان المراد عدم قبول التانيث باعتبار  
اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم لحيه الاثني اسودة والاعداد لا يقبل التانيث باعتبار الوضع العددي بل بعدد وضعه في  
وقطر ايه ان ما قيل المراد عدم قبول تانيث واثني في اربعة للمذكر ليس شئ وقطر ايه ان ما قيل ان التانيث اربعة ليست طارة  
على اربع لان اربعة للمذكر واربعة للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة ليس على ما ينبغي وقطر ايه ان انصرف نحو اربع كما انه منسوب  
الى حوض الوصفية يجوز ان يكون منسوب الى قوات شرط وزن الفصل وهو عدم قبول التانيث بره قوله في من اجل شرط  
عدم قبول التانيث ان عدم قبول التانيث للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا على الاستقلال فالتفريع عليه تفريع على المقيد  
من حيث هو اذ لا يتصور وجوده بدون المقيد فاذن ما قيل لا ينبغي ان امتناع امر متفرع على مجموع الشرطين فلما بدلت  
بمعتبر الاشارة المعنوية من كلمة ثم الى المجموع على معنى عدم قبول الزيادة التانيث قوله امتنع امر متفرع امتناع لفظ فيه وصف  
اصل على شرط الزيادة بعدم القبول وهو في الحقيقة جيل وجود الزيادة بشرط عدم الامتناع لفظ فيه وصف اصل لا  
جعل وجود الشرط عليه للشرط حتى يزول عليه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود الشرط ويحتاج الى تحلف في الجواب هو لم يمتدح  
كل اسم جعل ماموصوفة فاحتاج الى تقدير كل ليكون القاعدة كلية على ما هو النظم في القواعد ولو جعلها موصولة لما احتاج الى  
التقدير لافادة العموم والاستغراق قوله بالسببية المختصة مع الوزن سواء كان الاسم قبل العلمية غير منصرف كما هو الما كيزيد وشكر  
ومع العدل في اسم يوضع الا حكاكم واما مع عدل كان قبل العلمية غير منصرف كونه ثلث فلا يخش ابوعلي واكثر النماذ يصر فيه  
لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجري وابن باشا الى منع صفة اعتبار العدل الاصل مع  
وهو قياس قول سيبويه في امر المنكر بعد العلمية ولان في بين العدل والعلمية دليل على ما اخره مجمع اذ العلمية وضع آخر وقول سيبويه اوجب  
لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ اكلام الرضى قول النظم قوله وقول سيبويه اوجب آله لغوية لا اعتبار سيبويه العدل في







هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...  
هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...  
هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...  
هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...  
هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...

الذكر ليس منه على ان ذلك جائز ايضا عند جماعة قال الرضي استثنائين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين...  
اداة الاستثناء اذ الالف في حرف فلا يشترط بها شيان ويجوز مطلقا عند جماعة قوله لا يوجب شي من الامر الداعي الى ان...  
منه اسبب الدائر صدق بين المجموع واحد ما فقط لا ما يعمه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا يخص بواحد منها حتى يلزم استثناء الشيء من نفسه...  
ولا يخفى ان هذا التوجيه من في غاية الحسن لا سيما فيه كما ظن غير ان قوله لا يوجب شي من كلام العرب العرا لکن كثيرا في عبار...  
العلماء في الكشاف فارسلناك الاذني الا حينا لا يعمنا عليهم وما كان ذلك الا بغيا وعنادا لا شبهة في الاسلام وما هي الا شبهة...  
لا غير صرح به العلامة الفخري في شرحه الفتح قوله لا يوجب شي من حيث هو سبب بانها اعملية...  
ينبغي ذات احد السببين ووصف اسببية من الآخر فيما هي شرط فيه لغوات ما يصير به واحد من الاسباب التي اثنان منها...  
سبب للمعنى وان بقي ذاتا كنهنا ليست سببا ناقضا بالمعنى المذكور فانه قد قيل وفيه نظر لان المراد بالسبب اما التام...  
فيحصل بقاء على سبب واحد من المعنى والاما اعم فذات السبب فيجب ناقص حتى بهذا الوصف مع اتفاق اعملية قال اعملي...  
سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه حتى فيه كونه واحد من الاسباب حيث ما فات منه ما يصير به واحد منها وهذا هو المراد من بقاء...  
كونه سببا فاقيل اتفاق اعملية يستلزم اتفاقا في سبب سواء كان شرطا او لا والافتقار الى الشرط دون الالف ليس في قوله لا يوجب شي...  
الوقوله لا يوجب شي من وزن الفعل كنهنا عبارة السيد قدس سره في حاشي المتوسط قوله لا يوجب شي من حيث هو سبب بانها اعملية...  
من الآخر واخر من فنية العدل مع وزن الفعل او منع صرفه لا يقتضي اعتبارا لاخراج لوجوب السببين فيه غير العدل وما هو وزن...  
افضل والصفة الاصلية هذا وما ذكره الشريف ان قيل بان جعل آخر معد ولا عن يعرف باللام كان الآخر ايضا معد ولا عن المعد...  
باللام فقد جمع العدل مع الوزن واوجب انه غير مختص بوزان يكون آخر معد ولا عن آخر من شيء على ان حذف من لا يوجب...  
العدل لكونه غير داخل في الصيغة ولو كانا لوقيل انه يوجب العدل على ما ذهب اليه البعض فاجواب بما ذكره الشارح اما اجاب بعض...  
الافاضل من ان اخر على وزن الفعل لا يمكن على اوزان العدل المشهورة فيبني ان جعل شاذ لا معد ولا اذ هو لا يخرج عن تامل...  
قال وخالف سيبويه الاخش في الرضي قال الاخش في كتاب الاوسط ان خلافة في نحو اخر ما هو في مقتضى القياس اما...  
نوعه من الصرف قوله ولما كان قوله التلميذ الى قوله جعله صلا وسند الخاتمة الى الاسناد فان قلت كون قول التلميذ انظر...  
كونه موافقا لقاعدة ذكره المصنف وسبب ذلك جعل قول التلميذ صلا وسندا والى لغة في الاسناد بعد النبوت فلما كان يعلم شيئا...  
من المتن ليطالب لما كتبه فمن امي فقط المتن اعلم ذلك قلنا من نصب قوله اعتبارا وذلك لانه يجب ان يكون منصوبا على انه...  
مفعول له ليكون صرحا على مستند المذهب سيبويه فخالفه اذا انظر بعد التكميل الانصراف فصلا المعه بيان وجه لوجهه في ذلك في...  
جمله مفعولا بخلاف جعله حالا او ظرفا او مصدرا فانه لا يبعد كونه مفعولا حيا يجب ان يسند الخاتمة الى سيبويه ليجوز شرط...  
نصب المفعول له وهو اتحاد فاعله وفاعل عامله كخلاف ما لو جعل الفاعل الاخش فانه لم يوجد ذلك الشرط اذ المعية سبب...  
وانت خبير بان شرط المذكور امي محبوبا واما عند البعض فليس شرط وهو المضي للشيخ الرضي قوله لان معنى الوصفية فيه...  
قبل العملية ظاهر انظر انما شيان من مجرد لفظ على ما هو الظاهر فيخرج افضل التفسير المقرون من عن كونه محلا للعلم لان ظهوره من...  
من افضلية فانه قد قيل كيف القول منج افضل المقرون من بلا خلاف مع صدق ما هو المراد من نحو اخر ما هو في مقتضى القياس

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...  
هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...  
هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...

هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...  
هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...  
هذا هو اللفظ الذي هو المراد بالاسم في قوله لا يوجب...



س۵۱- ا- د بر مولانا محمد الغفور ۱۲

[illegible]



[illegible]



卷之四

عبد القادر بن محمد بن عبد السلام الدين

قال الرضوي انما وُضعت اللام وان لم يكن محتاجا اليه للحل الوصفية الاصلية وكما يكسبها من العلمية واطاعتها على الملبس  
بما ووصافا والمصادرا جري الصفات فاندفع ما قيل فيه ان اللام تجتمع العلمية اذا كان في الاصل مصدرا  
او صفة كالفصل والسن قوله في هذا القول ان السبب الاسمي اذا بقي حده المصريح على الاطلاق وما اذا قيد بقيد الشارح  
قدس سده للام فيقتضى نحو هذا اذا صرف فلا اذيقه دخول اللام والاضافة لوجب ضعف الشبهة مع الفصل فيقول  
اعتبار السببين او احدهما فلا يكون في الاسم مع اللام والاضافة سببان مقبران كما في هذا واذا اعتبر معا دمه سكنون الو  
لاحي السببين قوله في جمع المرفوع لا المرفوعة تهديد وبيان وجه لقوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ثم ان هذا القول لا يفي  
كونه وجها شاملا اخر اذا حصل ان المرفوع في هذا المقام تعيين وان يكون صفة للاسم بقرينة كون الكلام في الاسم ولو جعل مقصدا  
بالاسم اصطلاحا كما هو انطقالنا بعد تخصيص اجري جري الصفات فيقع صفة للاسم لا موصوفا فاندفع ما قيل انه نظر الى اللغة  
عام والى الاصطلاح اسم لا صفة قوله لان موصوفا الاسم الى قوله ويجمع هذا الجمع صفة المذكور الذي لا يعقل فلا يصح كون  
بعض ماصدق عليه الاسم موشا نحو حمزة وطلحة فالاعتراض عليه بان بعض الاسماء موش وبان بعضها يعقل ساقط غاية  
السقوط وكذا الجواب عنه بان المراد بالذكرا يقابل الموشة حقيقة اي بانها ذكر من الحيوان والاسماء ليست بانها المذكور  
من الحيوان فتمد بر قوله الدال عليه المرفوعات ولانه يجمع على المرفوع قوله اي المرفوع قابل صريح في بيان المرجح وانما يخل بمثل  
بيان المرجح وتقدير البتة انفسه قال لا لا فواو اذا التعريف يكون بالجنس والفصل والخاصة وحدها اوت غير ما شئ من ذلك  
لا يفيد شرح المرفوع من حيث هو بل لابد في ذلك من ذكر الشخصات اي قوله والمراد باستعمال الاسم علميا لا كان المتبادر من  
الاشتغال اشتغال الكل على الاجزاء و اشتغال الطرف على الظروف وقد اطلق على اشتغال القبط في التلطف على التابع فيه قال  
تعيين المراد فعلا لا اشتباها والمراد باستعمال الاسم وار ويكون الاسم موصوفا بالصفة والواو والالف وجود شئ منها معه  
وجود الصفة مع الموصوف ويؤيده قوله لفظا وتقدير لا الوصف بدلول الرفع لمدلول الاسم لانه ليس معنى اشتغال الاسم  
على علم الفاعلية ولانه لا يكون ح قوله لفظا وتقدير اكثر فائدة فاندفع ما قيل على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان  
الاقتضات بدلول الرفع له لول الاسم على انه اضافة الى اعتبار مدلول الاسم فان الاسم متصف بدلول الرفع كالمدلول انما اضافة اليه  
في الرفع فيكون من قبيل جعل الدال على الصفة صفة لاسم قيل ما ذكره راجح قوله ان يكون موصوفا بها اي يكون الاسم مذكورا  
العلامة ذكر الصفة مع الموصوف اي كما يكون الصفة بعد الموصوف كك يكون علامة الفاعلية بعد الاسم بلا فصل لفظا وتقدير  
اي يكون في الاصل كذلك وان لم يكن بالفعل او محلا اي يكون بعده حكما باعتبار كونه بعدا فوض في محله فنزل الواقع بعد الواقع  
في محل الاسم المعنى منزلة الواقع بعده تصحيا لقوله كل فاعل مرفوع مع ان الفاعل في خبرية لا رفع لفظا ولا تقديره او كما هو  
في جاني مولانا قوله ان معنى الرفع محلي انه في محل اي الاسم في محل لوقوع في ذلك محل اسم مرفوع بعده الرفع فعمل ظهور الرفع  
بعده بمنزلة الظهور في المعنى علاقة افعالا وقمعي الرفع محلي خلاصة الشرطية وزبدته وهو عدد رفع المعرب دفعا للمعنى لا البتة الوقوع في  
قوله وكيف يحسن الرفع اي يحجب ان لا يخص التعريف على وجه يوجب خروج الاسماء المبنية الواقعة فاعية عنه بان يرفع المرفوع ما  
اشت على علم الفاعلية لفظا او تقديره لا محلا فلا يكون هو اني جاني هو لامرفوعا كما هو ظاهر لفظا نحو شئ الهندية بل يحجب تاويل



[illegible]



غير خفي البتة ان هذا من مرفوعه سندا الى البتة او كل خبر غير رافع شئ كالجواب فهو وحده سندا الى البتة انما كانت زيدا ككلامه وسنة  
الحاشي الهندية فان قيل الفعل فيه سندا الى ضميره وانه قيل بل اسند اليه ايضا والاسناد فيه منسكوك كما عرفت في المفتاح وغيره  
وما قيل ان قوله وقدم عليه لرفع الوهم دون الاحراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد انتهى وانما ان سندا مجرد  
الفعل الى زيد في زيد قام ان كان مما احتج به النسخة كما هو انط من كلام الرضى فالتقدير للاحرار وان كان عالم يعتبره النسخة كما صح  
به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح من ان سندا مجرد الفعل الى البتة اما لا يقول به النسخة ولا يطالب اصولهم وقال  
في المطول لانهم ان البتة لكونه مبتدأ يمدى غير اسناد والخبر نظور ان تصانيفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقضى في نحو زيد قام ان  
الفعل سندا الى البتة فبا اعتبارا به سندا الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقع الفعل مع ضميره المتصل به فعل فالضمير  
لرفع الوهم واليه ذهب المصنف في اماله وقوله لان الاسناد الى ضمير شئ ليس على ما ينبغي لان التبادر من اسند اليه الفعل  
هو الاسناد بلا واسطة لا للاحتمال حتى يكون وقدم عليه للاحراز هذا وقيل الاحتياج الى ما ذكره اذا جعل قوله وقدم عليه قيد اظلا  
الامر من واما اذا جعل قيد شبه الفعل فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو سندا اليه لا الى ضميره لانه لا يضمير  
بل نقول على ما ذكره المصنف قدس سره قيد لاحد الامر من فكانه قيل ما اسند اليه احدهما وقدم احدهما اليه وعلى هذا ايضا  
لا اشكال اقول جعل قوله وقدم عليه قيد شبه الفعل خلاف النظم وقوله قيد لاحد الامر من ان اراد به انه قيد لاحدهما فقط فهو مضموم  
والا فان اراد بنفي الاشكال نفي الاشكال في كلا الصورتين فهو مضموم وان اراد في صورة شبه الفعل فقط فهو مسلم لكن بقي  
الاشكال في صورة الفعل قوله والمراد بتقديمه عليه وجوبا اي تقديم الفعل او شبهه على ما اسند اليه تقدما واجبا قوله  
نحو كريم من كيرك فانه بعيد عن عليه ان الصفة اسندت الى من كيرك على ان الاسناد الى ضمير شئ سندا اليه في الحقيقة وقد  
ينبغي ان يكون فاعلا فلما قيد التقديم بالوجوب خرج قوله وجوب تقديم نوع اي نوع الفعل او شبهه على ما اسند اليه لان نوع  
الى الفاعل حتى يلزم اخذ العرف في المرفوع ولا نوع المسند حتى يرد انه ليس بتقديم نوع المسند واجبا وعدم كون تقديم نوع  
الفعل على ما اسند اليه واجبا بل جائز بحيث يجوز تأخيرها ايضا كيف ولو كان كذلك لكان زيد في زيد قام فاعلا لكان الخبر كيرك  
من كيرك خبر في الصورتين واللازم لظن فاللزم منه انه قيد لا يخرج المثال المذكور فلو لم يكن التقديم واجبا لما كان خبرا  
بل لغوا مجرد كون قام في زيد قام سندا الى زيد على ما بينه الله قدس سره لا يقدح في الوجوب فانه ما قيل الجواب ساقط  
لانه يشكل بقاء زيد لان نوع قام بل خصوص قام لا يجب تقديمه على اسم اسند اليه لجواز ان يقع زيد قام فانه سندا الى زيد على ما  
بينه الله قدس سره قوله اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل ظاهر بل صحيح في ان الجار والمجرور متعلقان بواقعا وانه صفة  
اسند فاقيل قوله اي سندا ولو اتينا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسمه وصفة مصدره ليس على ما ينبغي وقيل يحتمل ان  
يكون حالا بعد حال وروى بعضهم بان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد ويكون كذلك انتهى اقول فيه بحث لان المراد  
بطريقة القيام ان يكون على حقيقة المعلوم او على ما في حكمها وهو صفة للفعل وشبهه فكيف لا يكون الفعل اليه هذا واعلم انه اذا جعل  
قوله على جهة قيامه بمعمول سندا ولم يجعل قوله وقدم عليه حلا بل حطفا على سندا يلزم الفصل بين العامل والمعمول لغير المعمول الا ان  
ذلك اذا كان العامل تويلا وكما قوله وزيد قام ابوه قال الرضى تشبه زيد قام ابوه لرفع شبهه فعل الفاعل ليس نصا خافضا

منه الى ان لا يثبت له سندا الى البتة او كل خبر غير رافع شئ كالجواب فهو وحده سندا الى البتة انما كانت زيدا ككلامه وسنة  
الحاشي الهندية فان قيل الفعل فيه سندا الى ضميره وانه قيل بل اسند اليه ايضا والاسناد فيه منسكوك كما عرفت في المفتاح وغيره  
وما قيل ان قوله وقدم عليه لرفع الوهم دون الاحراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد انتهى وانما ان سندا مجرد  
الفعل الى زيد في زيد قام ان كان مما احتج به النسخة كما هو انط من كلام الرضى فالتقدير للاحرار وان كان عالم يعتبره النسخة كما صح  
به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح من ان سندا مجرد الفعل الى البتة اما لا يقول به النسخة ولا يطالب اصولهم وقال  
في المطول لانهم ان البتة لكونه مبتدأ يمدى غير اسناد والخبر نظور ان تصانيفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقضى في نحو زيد قام ان  
الفعل سندا الى البتة فبا اعتبارا به سندا الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقع الفعل مع ضميره المتصل به فعل فالضمير  
لرفع الوهم واليه ذهب المصنف في اماله وقوله لان الاسناد الى ضمير شئ ليس على ما ينبغي لان التبادر من اسند اليه الفعل  
هو الاسناد بلا واسطة لا للاحتمال حتى يكون وقدم عليه للاحراز هذا وقيل الاحتياج الى ما ذكره اذا جعل قوله وقدم عليه قيد اظلا  
الامر من واما اذا جعل قيد شبه الفعل فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو سندا اليه لا الى ضميره لانه لا يضمير  
بل نقول على ما ذكره المصنف قدس سره قيد لاحد الامر من فكانه قيل ما اسند اليه احدهما وقدم احدهما اليه وعلى هذا ايضا  
لا اشكال اقول جعل قوله وقدم عليه قيد شبه الفعل خلاف النظم وقوله قيد لاحد الامر من ان اراد به انه قيد لاحدهما فقط فهو مضموم  
والا فان اراد بنفي الاشكال نفي الاشكال في كلا الصورتين فهو مضموم وان اراد في صورة شبه الفعل فقط فهو مسلم لكن بقي  
الاشكال في صورة الفعل قوله والمراد بتقديمه عليه وجوبا اي تقديم الفعل او شبهه على ما اسند اليه تقدما واجبا قوله  
نحو كريم من كيرك فانه بعيد عن عليه ان الصفة اسندت الى من كيرك على ان الاسناد الى ضمير شئ سندا اليه في الحقيقة وقد  
ينبغي ان يكون فاعلا فلما قيد التقديم بالوجوب خرج قوله وجوب تقديم نوع اي نوع الفعل او شبهه على ما اسند اليه لان نوع  
الى الفاعل حتى يلزم اخذ العرف في المرفوع ولا نوع المسند حتى يرد انه ليس بتقديم نوع المسند واجبا وعدم كون تقديم نوع  
الفعل على ما اسند اليه واجبا بل جائز بحيث يجوز تأخيرها ايضا كيف ولو كان كذلك لكان زيد في زيد قام فاعلا لكان الخبر كيرك  
من كيرك خبر في الصورتين واللازم لظن فاللزم منه انه قيد لا يخرج المثال المذكور فلو لم يكن التقديم واجبا لما كان خبرا  
بل لغوا مجرد كون قام في زيد قام سندا الى زيد على ما بينه الله قدس سره لا يقدح في الوجوب فانه ما قيل الجواب ساقط  
لانه يشكل بقاء زيد لان نوع قام بل خصوص قام لا يجب تقديمه على اسم اسند اليه لجواز ان يقع زيد قام فانه سندا الى زيد على ما  
بينه الله قدس سره قوله اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل ظاهر بل صحيح في ان الجار والمجرور متعلقان بواقعا وانه صفة  
اسند فاقيل قوله اي سندا ولو اتينا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسمه وصفة مصدره ليس على ما ينبغي وقيل يحتمل ان  
يكون حالا بعد حال وروى بعضهم بان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد ويكون كذلك انتهى اقول فيه بحث لان المراد  
بطريقة القيام ان يكون على حقيقة المعلوم او على ما في حكمها وهو صفة للفعل وشبهه فكيف لا يكون الفعل اليه هذا واعلم انه اذا جعل  
قوله على جهة قيامه بمعمول سندا ولم يجعل قوله وقدم عليه حلا بل حطفا على سندا يلزم الفصل بين العامل والمعمول لغير المعمول الا ان  
ذلك اذا كان العامل تويلا وكما قوله وزيد قام ابوه قال الرضى تشبه زيد قام ابوه لرفع شبهه فعل الفاعل ليس نصا خافضا

منه الى ان لا يثبت له سندا الى البتة او كل خبر غير رافع شئ كالجواب فهو وحده سندا الى البتة انما كانت زيدا ككلامه وسنة  
الحاشي الهندية فان قيل الفعل فيه سندا الى ضميره وانه قيل بل اسند اليه ايضا والاسناد فيه منسكوك كما عرفت في المفتاح وغيره  
وما قيل ان قوله وقدم عليه لرفع الوهم دون الاحراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد انتهى وانما ان سندا مجرد  
الفعل الى زيد في زيد قام ان كان مما احتج به النسخة كما هو انط من كلام الرضى فالتقدير للاحرار وان كان عالم يعتبره النسخة كما صح  
به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح من ان سندا مجرد الفعل الى البتة اما لا يقول به النسخة ولا يطالب اصولهم وقال  
في المطول لانهم ان البتة لكونه مبتدأ يمدى غير اسناد والخبر نظور ان تصانيفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقضى في نحو زيد قام ان  
الفعل سندا الى البتة فبا اعتبارا به سندا الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقع الفعل مع ضميره المتصل به فعل فالضمير  
لرفع الوهم واليه ذهب المصنف في اماله وقوله لان الاسناد الى ضمير شئ ليس على ما ينبغي لان التبادر من اسند اليه الفعل  
هو الاسناد بلا واسطة لا للاحتمال حتى يكون وقدم عليه للاحراز هذا وقيل الاحتياج الى ما ذكره اذا جعل قوله وقدم عليه قيد اظلا  
الامر من واما اذا جعل قيد شبه الفعل فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو سندا اليه لا الى ضميره لانه لا يضمير  
بل نقول على ما ذكره المصنف قدس سره قيد لاحد الامر من فكانه قيل ما اسند اليه احدهما وقدم احدهما اليه وعلى هذا ايضا  
لا اشكال اقول جعل قوله وقدم عليه قيد شبه الفعل خلاف النظم وقوله قيد لاحد الامر من ان اراد به انه قيد لاحدهما فقط فهو مضموم  
والا فان اراد بنفي الاشكال نفي الاشكال في كلا الصورتين فهو مضموم وان اراد في صورة شبه الفعل فقط فهو مسلم لكن بقي  
الاشكال في صورة الفعل قوله والمراد بتقديمه عليه وجوبا اي تقديم الفعل او شبهه على ما اسند اليه تقدما واجبا قوله  
نحو كريم من كيرك فانه بعيد عن عليه ان الصفة اسندت الى من كيرك على ان الاسناد الى ضمير شئ سندا اليه في الحقيقة وقد  
ينبغي ان يكون فاعلا فلما قيد التقديم بالوجوب خرج قوله وجوب تقديم نوع اي نوع الفعل او شبهه على ما اسند اليه لان نوع  
الى الفاعل حتى يلزم اخذ العرف في المرفوع ولا نوع المسند حتى يرد انه ليس بتقديم نوع المسند واجبا وعدم كون تقديم نوع  
الفعل على ما اسند اليه واجبا بل جائز بحيث يجوز تأخيرها ايضا كيف ولو كان كذلك لكان زيد في زيد قام فاعلا لكان الخبر كيرك  
من كيرك خبر في الصورتين واللازم لظن فاللزم منه انه قيد لا يخرج المثال المذكور فلو لم يكن التقديم واجبا لما كان خبرا  
بل لغوا مجرد كون قام في زيد قام سندا الى زيد على ما بينه الله قدس سره لا يقدح في الوجوب فانه ما قيل الجواب ساقط  
لانه يشكل بقاء زيد لان نوع قام بل خصوص قام لا يجب تقديمه على اسم اسند اليه لجواز ان يقع زيد قام فانه سندا الى زيد على ما  
بينه الله قدس سره قوله اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل ظاهر بل صحيح في ان الجار والمجرور متعلقان بواقعا وانه صفة  
اسند فاقيل قوله اي سندا ولو اتينا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسمه وصفة مصدره ليس على ما ينبغي وقيل يحتمل ان  
يكون حالا بعد حال وروى بعضهم بان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد ويكون كذلك انتهى اقول فيه بحث لان المراد  
بطريقة القيام ان يكون على حقيقة المعلوم او على ما في حكمها وهو صفة للفعل وشبهه فكيف لا يكون الفعل اليه هذا واعلم انه اذا جعل  
قوله على جهة قيامه بمعمول سندا ولم يجعل قوله وقدم عليه حلا بل حطفا على سندا يلزم الفصل بين العامل والمعمول لغير المعمول الا ان  
ذلك اذا كان العامل تويلا وكما قوله وزيد قام ابوه قال الرضى تشبه زيد قام ابوه لرفع شبهه فعل الفاعل ليس نصا خافضا







سہ ماہیہ جم الی انڈیا انڈیا سنہ ۱۳۴۵ء و ہجری ۱۳۴۵ء جماد الثانی سنہ ۱۳۴۵ء جماد الثانی سنہ ۱۳۴۵ء

[illegible]







مطلقا عند الاكثرين واما اذا قدم الواقع بعد الاعلى الآخري وان الالتمس للتعليل الذي ذكره المصنف انما هو التقديم في الصورة  
الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب يحكم بالوجوب في صورتين قال ابن مالك جزم من منع تقديم المحذور مطلقا  
حل المحذور بالاصل المحذور بما يجري المحذور على سبيل واحد بكلامه فقال تجده شهادنا لا للمعترض قوله فليحذر عن الالتباس كون  
تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى من قبيل الالتباس ثم عند من يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل كيف وهو  
قبيل جواز الوجوبين لكون كل من الوجوبين على خلاف الاصل فكيف يقتضي التحريم عن الالتباس النحل امتناع ذلك التقديم وجوز  
ثم عند من لم يرد ذلك خلاف الاصل ولذا حكم الرضي بوجوب التاخير على ما عرفت فانه ما قيل لتأخر ان يعول الخبر عن الالتباس  
النحل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى بالالتباس بالاسمية التي تحل بالمفعول وقد روي في النحل ايضا  
الوجوبين فيما اذا كان كل من الوجوبين خلاف الاصل فتد قوله لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها ان يفسد فيها ضرب الاعور  
زيد بواضرب الصا ومن زيد انما الضرب وفيما ضرب الاريد ثم وهو الضرب الواقع على يده ولا يطابق قوله ما لم يفسد فيضرب  
به الصياح اشارة الى الحكمة الباقية على تركها ما بقية بين السرا والحواب وهي ان التردد وانما جزم في الذات لا في القيام فحذير  
الخبر لا يناسب لانه يقتضي التقوي بتكيد الاسناد وهو انما يجازي اية اذا كان التردد في الحكم وقوله وانما قد روي انما اشارة الى موضع  
تنكاه الحكمة والتقليل في الوجدان اولى مطلقا فكيف اذا انضم الى ما ذكرنا فانه ما قيل في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال  
والجواب وفي حذف الفعل لتقليل الحذف والثاني لا يعارض الا ان فضلا عن ان يرتفع عليه الاتر انهم يعمون رعاية المناسبة  
على رعاية السلامة من ان يندف في باب الاخبار على شريطة التفسير اذا قال سالت قدس سره ان لسرا جملة هيتمية صفة  
ومفعلية حقيقة بيان ذلك ان قوله لا يفسد فيضرب الصا اتمام زيدا ام محروم خالدا الى غير ذلك لا يزيد قام ام محروم خالدا وذلك لان  
الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الاستفهام ولما اريد الاحتياط بوضع كلمة من دالة اتم الاصل تنكاه الى ان يفسد  
هناك ومقتضيه المعنى الاستفهام ولهذا انصرف جزم تقديمها على الفعل فصار التاخير في الصورة لعدم تقديم ما يد  
على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فتمت بما يرا والجواب بانه فاعلم على اصل السؤال في اطلابته من صفة حقيقة ولم يترك ذلك التنبية الا اذا  
منه مانع كما في قوله قل من يحكم من ظلمات البر والبحر قل الله جازم فان تصدرا لاختصاصه لوجب تقديم السند اليه واما قوله تعالى قال من  
يحيى العظام وهي رميم قل يحياها الله وقله قل من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل ولما كان  
فيها هذا كلامه واخر من البص عليه فقال وفيه بحث لما تقرر في باب الناس ان السؤل عنه بالهزة ما يليها فلو كان التقديم اقام  
زيد لكان الشك في الفعل وليس كذلك في الفاعل فوجب ان يقدم زيدا في تمام محروم فاسأل سميته لفظا ومعنى انتهى اقول وفيه  
انه انما يلزم الشك في الفعل انما كانت الهزة فيه لطلب التصور وليس كذلك لانه لطلب التصديق على ما قرره قدس سره في بحث الانشا  
من ان القول بان الهزة في اقام زيدا محروم او ازيد قام محروم لطلب التصديق على انظر في الحقيقة لطلب التصديق اذ السائل يقول لم يفسد  
اليه بوجه وبعد الجواب لم يرد على تصور هاشمي بل يقع على ما كان فالصديق الحاصل قبل السؤال هو الثبوت لاحد جاما مطلقا واطلوا  
به هو الثبوت لاحد جاما معينا الا انه لما كان التاخير بين التصديقين باعتبار تعيين السند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان  
اصل التصديق حاصلاتوه هو الحكم بان التصديق حاصل والاطلوب هو تصور السند اليه ولما ذكره قدس سره بقوله

ما احتجنا الى ان لا يكون في الالتمس في الصورة الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب يحكم بالوجوب في صورتين قال ابن مالك جزم من منع تقديم المحذور مطلقا  
حل المحذور بالاصل المحذور بما يجري المحذور على سبيل واحد بكلامه فقال تجده شهادنا لا للمعترض قوله فليحذر عن الالتباس كون  
تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى من قبيل الالتباس ثم عند من يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل كيف وهو  
قبيل جواز الوجوبين لكون كل من الوجوبين على خلاف الاصل فكيف يقتضي التحريم عن الالتباس النحل امتناع ذلك التقديم وجوز  
ثم عند من لم يرد ذلك خلاف الاصل ولذا حكم الرضي بوجوب التاخير على ما عرفت فانه ما قيل لتأخر ان يعول الخبر عن الالتباس  
النحل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى بالالتباس بالاسمية التي تحل بالمفعول وقد روي في النحل ايضا  
الوجوبين فيما اذا كان كل من الوجوبين خلاف الاصل فتد قوله لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها ان يفسد فيها ضرب الاعور  
زيد بواضرب الصا ومن زيد انما الضرب وفيما ضرب الاريد ثم وهو الضرب الواقع على يده ولا يطابق قوله ما لم يفسد فيضرب  
به الصياح اشارة الى الحكمة الباقية على تركها ما بقية بين السرا والحواب وهي ان التردد وانما جزم في الذات لا في القيام فحذير  
الخبر لا يناسب لانه يقتضي التقوي بتكيد الاسناد وهو انما يجازي اية اذا كان التردد في الحكم وقوله وانما قد روي انما اشارة الى موضع  
تنكاه الحكمة والتقليل في الوجدان اولى مطلقا فكيف اذا انضم الى ما ذكرنا فانه ما قيل في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال  
والجواب وفي حذف الفعل لتقليل الحذف والثاني لا يعارض الا ان فضلا عن ان يرتفع عليه الاتر انهم يعمون رعاية المناسبة  
على رعاية السلامة من ان يندف في باب الاخبار على شريطة التفسير اذا قال سالت قدس سره ان لسرا جملة هيتمية صفة  
ومفعلية حقيقة بيان ذلك ان قوله لا يفسد فيضرب الصا اتمام زيدا ام محروم خالدا الى غير ذلك لا يزيد قام ام محروم خالدا وذلك لان  
الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الاستفهام ولما اريد الاحتياط بوضع كلمة من دالة اتم الاصل تنكاه الى ان يفسد  
هناك ومقتضيه المعنى الاستفهام ولهذا انصرف جزم تقديمها على الفعل فصار التاخير في الصورة لعدم تقديم ما يد  
على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فتمت بما يرا والجواب بانه فاعلم على اصل السؤال في اطلابته من صفة حقيقة ولم يترك ذلك التنبية الا اذا  
منه مانع كما في قوله قل من يحكم من ظلمات البر والبحر قل الله جازم فان تصدرا لاختصاصه لوجب تقديم السند اليه واما قوله تعالى قال من  
يحيى العظام وهي رميم قل يحياها الله وقله قل من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل ولما كان  
فيها هذا كلامه واخر من البص عليه فقال وفيه بحث لما تقرر في باب الناس ان السؤل عنه بالهزة ما يليها فلو كان التقديم اقام  
زيد لكان الشك في الفعل وليس كذلك في الفاعل فوجب ان يقدم زيدا في تمام محروم فاسأل سميته لفظا ومعنى انتهى اقول وفيه  
انه انما يلزم الشك في الفعل انما كانت الهزة فيه لطلب التصور وليس كذلك لانه لطلب التصديق على ما قرره قدس سره في بحث الانشا  
من ان القول بان الهزة في اقام زيدا محروم او ازيد قام محروم لطلب التصديق على انظر في الحقيقة لطلب التصديق اذ السائل يقول لم يفسد  
اليه بوجه وبعد الجواب لم يرد على تصور هاشمي بل يقع على ما كان فالصديق الحاصل قبل السؤال هو الثبوت لاحد جاما مطلقا واطلوا  
به هو الثبوت لاحد جاما معينا الا انه لما كان التاخير بين التصديقين باعتبار تعيين السند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان  
اصل التصديق حاصلاتوه هو الحكم بان التصديق حاصل والاطلوب هو تصور السند اليه ولما ذكره قدس سره بقوله

ان يكون التعليل الذي ذكره المصنف انما هو التقديم في الصورة الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب يحكم بالوجوب في صورتين قال ابن مالك جزم من منع تقديم المحذور مطلقا  
حل المحذور بالاصل المحذور بما يجري المحذور على سبيل واحد بكلامه فقال تجده شهادنا لا للمعترض قوله فليحذر عن الالتباس كون  
تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى من قبيل الالتباس ثم عند من يرى كون الخبر الجملة خلاف الاصل كيف وهو  
قبيل جواز الوجوبين لكون كل من الوجوبين على خلاف الاصل فكيف يقتضي التحريم عن الالتباس النحل امتناع ذلك التقديم وجوز  
ثم عند من لم يرد ذلك خلاف الاصل ولذا حكم الرضي بوجوب التاخير على ما عرفت فانه ما قيل لتأخر ان يعول الخبر عن الالتباس  
النحل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى بالالتباس بالاسمية التي تحل بالمفعول وقد روي في النحل ايضا  
الوجوبين فيما اذا كان كل من الوجوبين خلاف الاصل فتد قوله لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها ان يفسد فيها ضرب الاعور  
زيد بواضرب الصا ومن زيد انما الضرب وفيما ضرب الاريد ثم وهو الضرب الواقع على يده ولا يطابق قوله ما لم يفسد فيضرب  
به الصياح اشارة الى الحكمة الباقية على تركها ما بقية بين السرا والحواب وهي ان التردد وانما جزم في الذات لا في القيام فحذير  
الخبر لا يناسب لانه يقتضي التقوي بتكيد الاسناد وهو انما يجازي اية اذا كان التردد في الحكم وقوله وانما قد روي انما اشارة الى موضع  
تنكاه الحكمة والتقليل في الوجدان اولى مطلقا فكيف اذا انضم الى ما ذكرنا فانه ما قيل في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال  
والجواب وفي حذف الفعل لتقليل الحذف والثاني لا يعارض الا ان فضلا عن ان يرتفع عليه الاتر انهم يعمون رعاية المناسبة  
على رعاية السلامة من ان يندف في باب الاخبار على شريطة التفسير اذا قال سالت قدس سره ان لسرا جملة هيتمية صفة  
ومفعلية حقيقة بيان ذلك ان قوله لا يفسد فيضرب الصا اتمام زيدا ام محروم خالدا الى غير ذلك لا يزيد قام ام محروم خالدا وذلك لان  
الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الاستفهام ولما اريد الاحتياط بوضع كلمة من دالة اتم الاصل تنكاه الى ان يفسد  
هناك ومقتضيه المعنى الاستفهام ولهذا انصرف جزم تقديمها على الفعل فصار التاخير في الصورة لعدم تقديم ما يد  
على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فتمت بما يرا والجواب بانه فاعلم على اصل السؤال في اطلابته من صفة حقيقة ولم يترك ذلك التنبية الا اذا  
منه مانع كما في قوله قل من يحكم من ظلمات البر والبحر قل الله جازم فان تصدرا لاختصاصه لوجب تقديم السند اليه واما قوله تعالى قال من  
يحيى العظام وهي رميم قل يحياها الله وقله قل من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل ولما كان  
فيها هذا كلامه واخر من البص عليه فقال وفيه بحث لما تقرر في باب الناس ان السؤل عنه بالهزة ما يليها فلو كان التقديم اقام  
زيد لكان الشك في الفعل وليس كذلك في الفاعل فوجب ان يقدم زيدا في تمام محروم فاسأل سميته لفظا ومعنى انتهى اقول وفيه  
انه انما يلزم الشك في الفعل انما كانت الهزة فيه لطلب التصور وليس كذلك لانه لطلب التصديق على ما قرره قدس سره في بحث الانشا  
من ان القول بان الهزة في اقام زيدا محروم او ازيد قام محروم لطلب التصديق على انظر في الحقيقة لطلب التصديق اذ السائل يقول لم يفسد  
اليه بوجه وبعد الجواب لم يرد على تصور هاشمي بل يقع على ما كان فالصديق الحاصل قبل السؤال هو الثبوت لاحد جاما مطلقا واطلوا  
به هو الثبوت لاحد جاما معينا الا انه لما كان التاخير بين التصديقين باعتبار تعيين السند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان  
اصل التصديق حاصلاتوه هو الحكم بان التصديق حاصل والاطلوب هو تصور السند اليه ولما ذكره قدس سره بقوله

سماواتهم وارضهم وجميع خلقهم

سماواتهم وارضهم وجميع خلقهم

سماواتهم وارضهم وجميع خلقهم







يجب ان يكون الوجود في الوجود و قد ان كون القاع في مقام الفعل والفاعل مشروطا بما ذكرتم كيف ولو كان لك لما قال الفاعل بوجوب  
او ان في نحو ما زيد لا يصير او انما زيد يصير او لا يصير لغيره عدم افادة قائم مقام الفعل ما افاده اذا قلتم في الاولين الاولين الاولين  
يا صبح بن في اهل البيت وغيره وفي الثالث التكرار صرح في الايضاح بان التكرار نائب عن الفعل باتفاق في مثل زيد يصير  
وقولك الطريق الطريق والاعلام لم يأتوا لغيره في هذه المواضع التي هي في قوله وسد الاوعاء والتكرار في الفعل فالاعلام ومثله  
وايضاح قال الرضى في بحث حروف الشرط في انما زيد فقامم يحصل من قيام جزاء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عند جميع  
شغل جزاء واجب الخ في فاشي آخر معلوم ان جزاء الجزاء قائم مقام الشرط لا يصير ما افاده الشرط وبهذا يظهر ان ما ذكره بعض الافاضل  
على قوله عدم قيام ما يودي بوجوبه ونقض ذلك ان لا يكون كذا فانه وجب فيه حذف الجزاء عن عدم قيام ما يودي بوجوبه  
في مقامه ويمكن رفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يودي بوجوبه بخلاف الجزاء فيجب بالزام الغير موضع ليس على ما  
قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال والمطابقة مطلوبة فلا يترك بل ما منع بخلاف ما اذا منع منه ما منع كما في جواب من قال كاهرت  
فأدفع ما قيل فيه ان ينبغي ان يكون الجواب عن السؤال السابق وهو قوله من قال جله تسمية يحصل التطابق وحسن التاكيد في جواب  
المتردد ولا يوجب كون الجواب جملة تسمية لجواز الاتيان بالفعلية موكدا فاعلم وايضاح في جواب المتردد وحسن التاكيد وبذلك يحصل من جملة  
الاسمية دون الفعلية ليس على ما ينبغي لانه ان لم يرد ان التاكيد لا يحصل بدون الاسمية كما هو الظاهر فمفهومه وان اراد ان الفعلية  
ليس بموكدا كالاسمية فهو ليس بمفيد وانما يفيد لو لم يرد الاتيان بالفعلية موكدا وهو ثم قوله بل العالمان في اهل المعروف من كلام  
بين تقييد العالمين بكونها من قبيل الفعل او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح الفصل خلاف ذلك فقال وقالوا في لعل وعسى  
زيدان يخرج ان على افعال الثاني لعدم صحة لعل زيدان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا لعل الاول ليس  
وعسى زيدا خارج وليس بواضح اول لعل عسى زيدا خارج وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى قلت وفيه نظر لان خبر لعل يتعين  
بان كثير فكيف يجب عند افعال الاول ان يقع خارج وامي محمد وفي حذف منصوب عسى هذا كلامه وقال الفاضل البغدادي في الارشاد  
وافقه على ان لا يعمل من الطرفين المتنازعين ان لم يتصفا على الاحد جابا فافادوا الآخر وعلى ان يعمل الجار والفعل لفظا وغيره والمعنى  
عملا وكفى في ذلك تخرج الجار بالانحصار واللفظ بالانظر فان الراجح حقيقة بالراجح وحسبك بهذا كلامه ولا يخفى عن مناقشة لا  
معنى التنازع عندهم ان يعمل في التنازع فيه وهو في مكانه كذا احد من المتنازعين على سبيل البديل والجهل ورجح كونه متصلا بالجار لا يصح ان  
يعمل فيه كفى على قياس ما قالوا في المضارع المتصل بالفعل ولان الاصل هو كونهما مجردين للاستخدام هو لا يوجد مع الفعل فكيف يتنازعان  
قوله ظاهر في الجواب في المندية مفصول تنازع من باب تجازيها الشوب اقول قوله من باب دفع لايتمهم ان التفاعل لازم فكيف  
يتضمن الفعل فقال كونه لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقول من فاعل المتعدي الى واحد كمتنازل بالمفعول من متنازل  
المتعدي الى واحد فانه لازم اما اذا كان منقول من فاعل المتعدي الى اثنين فانه يتعدي الى واحد كمتنازل بالمفعول من جاذب المتعدي  
الى اثنين حيث يتجه جاذبة الشوب ولفظ الكتاب من هذا القبيل فيتعدي الى واحد قوله اذ هو في الفصل الاول يستحقه اى كل واحد من  
المستقدم والمتوسط ويطلبه بلا معارض لانهما كور ان قبل ذكر الثاني فتعين معمول للقبل ذكره فبعد ذكره لا يبقى مجال للتنازع قوله  
فان لا يتصور تنازعا حقا في انه متصل والمتصل وكذا في الجهر والمتصل فخر كفى بان لا يسلط مع كونه متصلا بالجار لا يصح ان يعمل فيه كفى على سبيل البديل

والكل من جميع النسخ  
فانما عرفت ان الوجود في الوجود و قد ان كون القاع في مقام الفعل والفاعل مشروطا بما ذكرتم كيف ولو كان لك لما قال الفاعل بوجوب  
او ان في نحو ما زيد لا يصير او انما زيد يصير او لا يصير لغيره عدم افادة قائم مقام الفعل ما افاده اذا قلتم في الاولين الاولين الاولين  
يا صبح بن في اهل البيت وغيره وفي الثالث التكرار صرح في الايضاح بان التكرار نائب عن الفعل باتفاق في مثل زيد يصير  
وقولك الطريق الطريق والاعلام لم يأتوا لغيره في هذه المواضع التي هي في قوله وسد الاوعاء والتكرار في الفعل فالاعلام ومثله  
وايضاح قال الرضى في بحث حروف الشرط في انما زيد فقامم يحصل من قيام جزاء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عند جميع  
شغل جزاء واجب الخ في فاشي آخر معلوم ان جزاء الجزاء قائم مقام الشرط لا يصير ما افاده الشرط وبهذا يظهر ان ما ذكره بعض الافاضل  
على قوله عدم قيام ما يودي بوجوبه ونقض ذلك ان لا يكون كذا فانه وجب فيه حذف الجزاء عن عدم قيام ما يودي بوجوبه  
في مقامه ويمكن رفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يودي بوجوبه بخلاف الجزاء فيجب بالزام الغير موضع ليس على ما  
قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال والمطابقة مطلوبة فلا يترك بل ما منع بخلاف ما اذا منع منه ما منع كما في جواب من قال كاهرت  
فأدفع ما قيل فيه ان ينبغي ان يكون الجواب جملة تسمية لجواز الاتيان بالفعلية موكدا فاعلم وايضاح في جواب المتردد وحسن التاكيد وبذلك يحصل من جملة  
الاسمية دون الفعلية ليس على ما ينبغي لانه ان لم يرد ان التاكيد لا يحصل بدون الاسمية كما هو الظاهر فمفهومه وان اراد ان الفعلية  
ليس بموكدا كالاسمية فهو ليس بمفيد وانما يفيد لو لم يرد الاتيان بالفعلية موكدا وهو ثم قوله بل العالمان في اهل المعروف من كلام  
بين تقييد العالمين بكونها من قبيل الفعل او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح الفصل خلاف ذلك فقال وقالوا في لعل وعسى  
زيدان يخرج ان على افعال الثاني لعدم صحة لعل زيدان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا لعل الاول ليس  
وعسى زيدا خارج وليس بواضح اول لعل عسى زيدا خارج وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى قلت وفيه نظر لان خبر لعل يتعين  
بان كثير فكيف يجب عند افعال الاول ان يقع خارج وامي محمد وفي حذف منصوب عسى هذا كلامه وقال الفاضل البغدادي في الارشاد  
وافقه على ان لا يعمل من الطرفين المتنازعين ان لم يتصفا على الاحد جابا فافادوا الآخر وعلى ان يعمل الجار والفعل لفظا وغيره والمعنى  
عملا وكفى في ذلك تخرج الجار بالانحصار واللفظ بالانظر فان الراجح حقيقة بالراجح وحسبك بهذا كلامه ولا يخفى عن مناقشة لا  
معنى التنازع عندهم ان يعمل في التنازع فيه وهو في مكانه كذا احد من المتنازعين على سبيل البديل والجهل ورجح كونه متصلا بالجار لا يصح ان  
يعمل فيه كفى على قياس ما قالوا في المضارع المتصل بالفعل ولان الاصل هو كونهما مجردين للاستخدام هو لا يوجد مع الفعل فكيف يتنازعان  
قوله ظاهر في الجواب في المندية مفصول تنازع من باب تجازيها الشوب اقول قوله من باب دفع لايتمهم ان التفاعل لازم فكيف  
يتضمن الفعل فقال كونه لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقول من فاعل المتعدي الى واحد كمتنازل بالمفعول من متنازل  
المتعدي الى واحد فانه لازم اما اذا كان منقول من فاعل المتعدي الى اثنين فانه يتعدي الى واحد كمتنازل بالمفعول من جاذب المتعدي  
الى اثنين حيث يتجه جاذبة الشوب ولفظ الكتاب من هذا القبيل فيتعدي الى واحد قوله اذ هو في الفصل الاول يستحقه اى كل واحد من  
المستقدم والمتوسط ويطلبه بلا معارض لانهما كور ان قبل ذكر الثاني فتعين معمول للقبل ذكره فبعد ذكره لا يبقى مجال للتنازع قوله  
فان لا يتصور تنازعا حقا في انه متصل والمتصل وكذا في الجهر والمتصل فخر كفى بان لا يسلط مع كونه متصلا بالجار لا يصح ان يعمل فيه كفى على سبيل البديل

هذا هو الاصل في هذا الباب











[illegible]

منصرفا بالاعتقاد على ما ينبغي  
من قولنا جدا بكونه في مسكنات الاختلاف  
بأن عدم الاختلاف في مسكنات الاختلاف  
شيء ما ينبغي للاختلاف ان يكون  
فانهم لم يذكروا ذلك وان كان  
كل احد من هؤلاء ان كان  
و على التفسير الاول فيكون  
يكون ذلك من غير ان يكون  
استدراك قوله في الفصل  
بالفصل في بيان ان  
ان لا يكون في عدم  
وذلك لا ينبغي ان يكون  
في الاسم فيجب ان يكون  
ما اذا كان الوزن  
فان اسم يكون ان  
الذي هو اسم  
للفصل من قريب  
السكنات في غير  
هو انما

[illegible]



عہد القابلی الخلیفۃ السنیۃ ۱۲

*[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a legal or philosophical manuscript. The text is written diagonally across the page. A large number '90' is visible in the lower-left quadrant.]*



[illegible]



عبدالموحي الدردار الهندى السراج هو الشيخ الهندى سنة ١٢٠٤ هـ - ١٢٦٨ هـ

Figure 6

۱۲۱۱

[illegible]







[illegible]



عہدہ فاضل مولانا عصام الدین ۱۲

مسألة في الحفظ

[illegible][illegible]











يعناه وهو بالباء ثم لاجابة الى الباء على التوجيه الثاني بل يصير نحو اختصاصه على ذلك التوجيه وتو قيل معنى قوله اي يبين حاله  
بمعنى ليس ليظهر لنا فائدة او انصيرح مفعول ثانى ولم يستيقدي اليه بواسطة الى والباء بمعناه والا اي وان لم يجعل الباء بفتح  
بل معنى على معناه وليقرب بعدد الى المبتدأ كما في التوجيه الثاني لاجابة اليه او لم يستيقدي الى المفعول الاول بنفسه بل يصير نحو اختصاصه  
يصير وجه المحشى موجبا لكذلك المتبادر وخلاصة ما يقتضيه سوق الكلام والسوق يقتضي ان يتعلق قوله بوجه بقوله ان لا يشبه  
وعلى المعنى المذكور يلزم تفكيكه عنه وبما ذكرنا ظهر ان اصل من ان الباء على التوجيه الثاني للمتعدية ليس بوجه ويحتمل ان يكون المعنى  
حين قيل بالتوجيه لئلا يظن لغيره فائدة وان لم يقل بالتوجيه لئلا يظن بان لية بالتغيير لم يقل بالكتابة لاجابة اليه بل الظاهر الى  
او لم يقل بالتغيير وانه مفعول ثانى بل قيل بانه مفعول اول كما في التوجيه الثاني لاجابة اليه بل يصير نحو اختصاصه او لم يستيقدي الى الاول  
بنفسه هذا ما استخرج من الصواب في قوله لاجابة اليه فلا حاجة اليه قوله وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ وكذا انصيرح  
في انصيرح زيد فاعلى هذا لو اتفق الشئ قدس سره بواحد من هذين التوجيهين لم يقدر الاسم لكان اولى ما يقدر الاسم لا يخلو عن تردده  
قيل ان اريد بالاسم حقيقة يخرج بعض الاخبار الذي ليس باسم حقيقة بل بالانويل وان اريد بعم فالحجة اية اسم بالانويل على ما في  
المصرح به فمخرج قوله الاتي ولم يكن الجملة داخله فيه لان لية القول يتاويل الجملة وان قال به المصرح الا انه لما كان قولنا لا  
تطعي كما قال الرضى ان هذا دعوى من بعض الخاة اطلقها بغير ان تطعي سوى انهم قالوا لاصل هو الاخر او يجب تقديرها بالانصيرح  
لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يعد لان الاخبار بالاجل اكثر لم يفت اليه الله قدس سره بل قدر الاسم وقال الجملة ليست بدخلة  
فيه بينهما على ذلك سيما الى ما ذكره الرضى فتقدر الاسم ليس لا يخرج انصيرح في انصيرح زيد فقط حتى يقيم لاجابة اليه مع احد من  
التوجيهين بل لا بد منه فلا يصدق التعريف على مجرد انصيرح في زيد انصيرح بدون الفاعل لان انصيرح في ضمير شئ وسند  
بالحقيقة ولو قلنا انه لاجابة اليه فلا يصدق التعريف عليه ايضا لان المراد من المبتدأ الى المبتدأ ما يكون بطريق الحقيقة او المطلق  
منصرف الى الكمال وكذا في تعريف الفاعل انط والاصل هو ما ذكرنا الا ان الله قدس سره صرح عنه بجعل قوله مقدا عليه قيد  
اخر انما فوجد هناك قرينة على الصرط ولم يوجد على انه لاجابة الى الصرط هناك ايضا ان المقصود من التعريفات شرح للمايات  
والاخر انما تابع فلان بان يقع فيها قيد لم يكن الا حرازل للشرح كقوله المعاني للصيغة المذكورة على تقدير اختيار واحد من  
التوجيهين المذكورين لا يخرج عن التعريف قائم في نحو زيد قائم بوجه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ مع انه خبر لانا نقول الخبر  
بمجموع اسم الفاعل لا اسم الفاعل وحده على ما عرفت قوله اي تجريد الاسم عن العوالم اللفظية ليسند الى شئ او ليسند اليه شئ ظاهر  
يشعر بان الاول اشارة الى عامل الجزء والقسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل قسم الاول من المبتدأ وقيل الاول اشارة الى  
عامل القسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل القسم الاول من المبتدأ وهذا الابداء بعينه عامل في الخبر لا اختصاصه للمبتدأ او الخبر على  
السواء وكذا السند من الرضى فلا يخل عبارة الله قدس سره على ان تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه سمي بالابتداء فانه يعم  
قال الرضى الفاعل في المبتدأ عند البصيرين هو الابداء وسره تجريد الاسم عن العوالم الاسناد وقال المتأخرون كان خبره  
والخبر في هذا الابداء هو الفاعل في الخبر ايضا لطلبه لاصل السواد وقال الزمخشري في المفصل وكونها مجرد من الاسناد وهو  
لا معنى قد تينا ولما سمعنا ولا واحد من حيث ان الاسناد لا يتاى بدون طرفين سند وسند اليه قوله فمعنى الابداء

هذا المصيرين كان كلامهم في جواب السؤال المذكور في اختصاصه على ذلك التوجيه وتو قيل معنى قوله اي يبين حاله  
بمعنى ليس ليظهر لنا فائدة او انصيرح مفعول ثانى ولم يستيقدي اليه بواسطة الى والباء بمعناه والا اي وان لم يجعل الباء بفتح  
بل معنى على معناه وليقرب بعدد الى المبتدأ كما في التوجيه الثاني لاجابة اليه او لم يستيقدي الى المفعول الاول بنفسه بل يصير نحو اختصاصه  
يصير وجه المحشى موجبا لكذلك المتبادر وخلاصة ما يقتضيه سوق الكلام والسوق يقتضي ان يتعلق قوله بوجه بقوله ان لا يشبه  
وعلى المعنى المذكور يلزم تفكيكه عنه وبما ذكرنا ظهر ان اصل من ان الباء على التوجيه الثاني للمتعدية ليس بوجه ويحتمل ان يكون المعنى  
حين قيل بالتوجيه لئلا يظن لغيره فائدة وان لم يقل بالتوجيه لئلا يظن بان لية بالتغيير لم يقل بالكتابة لاجابة اليه بل الظاهر الى  
او لم يقل بالتغيير وانه مفعول ثانى بل قيل بانه مفعول اول كما في التوجيه الثاني لاجابة اليه بل يصير نحو اختصاصه او لم يستيقدي الى الاول  
بنفسه هذا ما استخرج من الصواب في قوله لاجابة اليه فلا حاجة اليه قوله وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ وكذا انصيرح  
في انصيرح زيد فاعلى هذا لو اتفق الشئ قدس سره بواحد من هذين التوجيهين لم يقدر الاسم لكان اولى ما يقدر الاسم لا يخلو عن تردده  
قيل ان اريد بالاسم حقيقة يخرج بعض الاخبار الذي ليس باسم حقيقة بل بالانويل وان اريد بعم فالحجة اية اسم بالانويل على ما في  
المصرح به فمخرج قوله الاتي ولم يكن الجملة داخله فيه لان لية القول يتاويل الجملة وان قال به المصرح الا انه لما كان قولنا لا  
تطعي كما قال الرضى ان هذا دعوى من بعض الخاة اطلقها بغير ان تطعي سوى انهم قالوا لاصل هو الاخر او يجب تقديرها بالانصيرح  
لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يعد لان الاخبار بالاجل اكثر لم يفت اليه الله قدس سره بل قدر الاسم وقال الجملة ليست بدخلة  
فيه بينهما على ذلك سيما الى ما ذكره الرضى فتقدر الاسم ليس لا يخرج انصيرح في انصيرح زيد فقط حتى يقيم لاجابة اليه مع احد من  
التوجيهين بل لا بد منه فلا يصدق التعريف على مجرد انصيرح في زيد انصيرح بدون الفاعل لان انصيرح في ضمير شئ وسند  
بالحقيقة ولو قلنا انه لاجابة اليه فلا يصدق التعريف عليه ايضا لان المراد من المبتدأ الى المبتدأ ما يكون بطريق الحقيقة او المطلق  
منصرف الى الكمال وكذا في تعريف الفاعل انط والاصل هو ما ذكرنا الا ان الله قدس سره صرح عنه بجعل قوله مقدا عليه قيد  
اخر انما فوجد هناك قرينة على الصرط ولم يوجد على انه لاجابة الى الصرط هناك ايضا ان المقصود من التعريفات شرح للمايات  
والاخر انما تابع فلان بان يقع فيها قيد لم يكن الا حرازل للشرح كقوله المعاني للصيغة المذكورة على تقدير اختيار واحد من  
التوجيهين المذكورين لا يخرج عن التعريف قائم في نحو زيد قائم بوجه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ مع انه خبر لانا نقول الخبر  
بمجموع اسم الفاعل لا اسم الفاعل وحده على ما عرفت قوله اي تجريد الاسم عن العوالم اللفظية ليسند الى شئ او ليسند اليه شئ ظاهر  
يشعر بان الاول اشارة الى عامل الجزء والقسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل قسم الاول من المبتدأ وقيل الاول اشارة الى  
عامل القسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل القسم الاول من المبتدأ وهذا الابداء بعينه عامل في الخبر لا اختصاصه للمبتدأ او الخبر على  
السواء وكذا السند من الرضى فلا يخل عبارة الله قدس سره على ان تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه سمي بالابتداء فانه يعم  
قال الرضى الفاعل في المبتدأ عند البصيرين هو الابداء وسره تجريد الاسم عن العوالم الاسناد وقال المتأخرون كان خبره  
والخبر في هذا الابداء هو الفاعل في الخبر ايضا لطلبه لاصل السواد وقال الزمخشري في المفصل وكونها مجرد من الاسناد وهو  
لا معنى قد تينا ولما سمعنا ولا واحد من حيث ان الاسناد لا يتاى بدون طرفين سند وسند اليه قوله فمعنى الابداء

هذا المصيرين كان كلامهم في جواب السؤال المذكور في اختصاصه على ذلك التوجيه وتو قيل معنى قوله اي يبين حاله  
بمعنى ليس ليظهر لنا فائدة او انصيرح مفعول ثانى ولم يستيقدي اليه بواسطة الى والباء بمعناه والا اي وان لم يجعل الباء بفتح  
بل معنى على معناه وليقرب بعدد الى المبتدأ كما في التوجيه الثاني لاجابة اليه او لم يستيقدي الى المفعول الاول بنفسه بل يصير نحو اختصاصه  
يصير وجه المحشى موجبا لكذلك المتبادر وخلاصة ما يقتضيه سوق الكلام والسوق يقتضي ان يتعلق قوله بوجه بقوله ان لا يشبه  
وعلى المعنى المذكور يلزم تفكيكه عنه وبما ذكرنا ظهر ان اصل من ان الباء على التوجيه الثاني للمتعدية ليس بوجه ويحتمل ان يكون المعنى  
حين قيل بالتوجيه لئلا يظن لغيره فائدة وان لم يقل بالتوجيه لئلا يظن بان لية بالتغيير لم يقل بالكتابة لاجابة اليه بل الظاهر الى  
او لم يقل بالتغيير وانه مفعول ثانى بل قيل بانه مفعول اول كما في التوجيه الثاني لاجابة اليه بل يصير نحو اختصاصه او لم يستيقدي الى الاول  
بنفسه هذا ما استخرج من الصواب في قوله لاجابة اليه فلا حاجة اليه قوله وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ وكذا انصيرح  
في انصيرح زيد فاعلى هذا لو اتفق الشئ قدس سره بواحد من هذين التوجيهين لم يقدر الاسم لكان اولى ما يقدر الاسم لا يخلو عن تردده  
قيل ان اريد بالاسم حقيقة يخرج بعض الاخبار الذي ليس باسم حقيقة بل بالانويل وان اريد بعم فالحجة اية اسم بالانويل على ما في  
المصرح به فمخرج قوله الاتي ولم يكن الجملة داخله فيه لان لية القول يتاويل الجملة وان قال به المصرح الا انه لما كان قولنا لا  
تطعي كما قال الرضى ان هذا دعوى من بعض الخاة اطلقها بغير ان تطعي سوى انهم قالوا لاصل هو الاخر او يجب تقديرها بالانصيرح  
لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يعد لان الاخبار بالاجل اكثر لم يفت اليه الله قدس سره بل قدر الاسم وقال الجملة ليست بدخلة  
فيه بينهما على ذلك سيما الى ما ذكره الرضى فتقدر الاسم ليس لا يخرج انصيرح في انصيرح زيد فقط حتى يقيم لاجابة اليه مع احد من  
التوجيهين بل لا بد منه فلا يصدق التعريف على مجرد انصيرح في زيد انصيرح بدون الفاعل لان انصيرح في ضمير شئ وسند  
بالحقيقة ولو قلنا انه لاجابة اليه فلا يصدق التعريف عليه ايضا لان المراد من المبتدأ الى المبتدأ ما يكون بطريق الحقيقة او المطلق  
منصرف الى الكمال وكذا في تعريف الفاعل انط والاصل هو ما ذكرنا الا ان الله قدس سره صرح عنه بجعل قوله مقدا عليه قيد  
اخر انما فوجد هناك قرينة على الصرط ولم يوجد على انه لاجابة الى الصرط هناك ايضا ان المقصود من التعريفات شرح للمايات  
والاخر انما تابع فلان بان يقع فيها قيد لم يكن الا حرازل للشرح كقوله المعاني للصيغة المذكورة على تقدير اختيار واحد من  
التوجيهين المذكورين لا يخرج عن التعريف قائم في نحو زيد قائم بوجه لانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ مع انه خبر لانا نقول الخبر  
بمجموع اسم الفاعل لا اسم الفاعل وحده على ما عرفت قوله اي تجريد الاسم عن العوالم اللفظية ليسند الى شئ او ليسند اليه شئ ظاهر  
يشعر بان الاول اشارة الى عامل الجزء والقسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل قسم الاول من المبتدأ وقيل الاول اشارة الى  
عامل القسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل القسم الاول من المبتدأ وهذا الابداء بعينه عامل في الخبر لا اختصاصه للمبتدأ او الخبر على  
السواء وكذا السند من الرضى فلا يخل عبارة الله قدس سره على ان تجريد الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه سمي بالابتداء فانه يعم  
قال الرضى الفاعل في المبتدأ عند البصيرين هو الابداء وسره تجريد الاسم عن العوالم الاسناد وقال المتأخرون كان خبره  
والخبر في هذا الابداء هو الفاعل في الخبر ايضا لطلبه لاصل السواد وقال الزمخشري في المفصل وكونها مجرد من الاسناد وهو  
لا معنى قد تينا ولما سمعنا ولا واحد من حيث ان الاسناد لا يتاى بدون طرفين سند وسند اليه قوله فمعنى الابداء



القلم الحافظ

[illegible]















[illegible]



والحال انه لا يلزم فيه لاحذف الموصوف ولا حذف الموصوفين في بعض جوهشيه قوله فانه يتعين جوازه ان يكون مبتدأ مقادير  
كائن في الدار مثل تمام او حالاً فان الطرف يصح ان يكون حالاً فالتبس بالحال وفيه بحث لان الكلام في الطرف الذي حذف  
متعلقه وناب عنه وايضا التباسا بالحال ثم كيف ولا يجوز جعله حالاً في نحو في الدار رجل اذ ليس فيه فاعل ولا مفعول يكون الطرف حالاً  
عنه وجعله حالاً من رجل على انه مبتدأ مع انه متعلق عند الجمهور بمتعلق اليعلم لانه يلزم تقديم الحال على الفاعل المعنوي وهو متعلق على انه ان  
قد رجع المبتدأ مثل المذكور يلزم الاستدراك والاعتماد على عليه وفي الرضي اذ لو قلنا في رجل قائم قائم رجل اصل كون رجل جراً  
عن قائم او بدلا عنه قيل وفيه انه لا يصح عليه شئ من قسمي المبتدأ فكيف يصح ان يقع رجل جراً عنه الا ان يقر انه لا يمكن ان يكون  
مبتدأ محذوف حرف الاستفهام وهو محتمل من حيث انه هم وان اتعجب بعارض اقول وفيه بحث وفي العمل الطرف متعين لاخبرية  
بمختلف قائم رجل فانه لا يتعين له ما جاز ان يقول الفاعل قائم في الدار فيكون مبتدأ متعلق وفيه ايم بحث هذا وهم ان القائمين  
بان مدار الاخبار عن النكرة على الفائدة شرطوا في الخبر الذي طرفه او جارا او مجرورا لاختصاص قلوتيل في الدار رجل لم يجز لان الو  
لا يخ عن ان يكون فيه رجل ما في دارنا فلما فائدة في الاخبار بذلك صرح به صاحب المعنى والقائمون باخصيص ان لم يجوزوه فيه  
لما ذكره يعترفون بان الدار على الفائدة لاصح تخصيص اذ تخصيص فيه حاصل على ما قرره الشافعي سده نحو في الدار رجل وان جوزوه  
لتخصيص مع عليهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل تخصيص فليس كل تخصيص محصلاً لفائدة قوله فو في قوة اختصاصه  
فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن في الدار وهذا المعنى يجب ملاحظة لصحة الحكم وان لم يكن مقصودا او لدا قوله  
بنسبته الى المتكلم لان المصدر منسوب الى فاعل فعله وهو في الرفع على ذلك المعنى قوله اذ اصله سلت سلماً ما اي حيتيت تحتية قوله  
وصدل الى الرفع لقصده وام فان قامت الطرف مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعلية ولا اسمية  
خبرها فعلية لغير التجدد كالفعلية قلنا الدال على الدوام هو العود الى الرفع كما اشار اليه الشافعي قدس سره لان نفس الاسمية  
او تقول الطرف مقدر باسم الفاعل لغرض الالة على الدوام حال العلامة التقديري في المطول نحو زيد في الدار كمثل البشوت  
والجوز بحسب تقدير حاصل او حصل ومنه يعلم ان كون النظرية اختصار الفعلية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي  
خبرها فعلية يعني التجدد والدوام باعتبار الاسناد وليس لشيء اذ الفعل من زيد قائم مستل الى الضمير لا شك انه يدل على تجدد والقيام و  
حدوثه لزيد فكيف يصح ان يقصد من سنا وقام مع ضميره الى زيد ودوام القيام له تسليم الاول ومنع الثاني مكارهة محضه  
او نقول فائدة الاسمية المذكورة للتجديد مقيدة بما اذا لم يكن معدومة عن الفعلية قوله اي سلام من قبل اشار به الى انه ليس معرفة بعد  
الاضافة بل نكرة مخصصة كما كان لك عند النصب ولو قال فكانه قال سلام مني لم يمتح الى التفسير قوله اي السلامي القول بتخصيص  
عند التفكير المبتدأ حتى لا يجوز الاخبار عن النكرة المخصصة المشهور بين النحاة قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة على ان يجب ان يكون المبتدأ  
معرفة او يكون فيها تخصيص ما قوله وقال بعض محققين منهم قال الرضي وقال ابن الدبان وما حسن ما قال انه احصاء الفائدة فاجم  
عن اي نكرة وذلك لان الفرض من الكلام فائدة الخطاب فافحصت جازاً لمكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فخصاً بطه تجوز  
الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كان معرفتين او نكرتين متخصيصين بوجه غير متخصيصين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بمحصل  
ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم ذلك في المعرفة كما علم قيام زيد لغوا ولو لم يكن رجل ماس الرجال قائماً في الدار جاز ولا كسان

صاحب المعنى

المفصل في شرح قوله في الدار رجل قائم او حالاً فان الطرف يصح ان يكون حالاً فالتبس بالحال وفيه بحث لان الكلام في الطرف الذي حذف متعلقه وناب عنه وايضا التباسا بالحال ثم كيف ولا يجوز جعله حالاً في نحو في الدار رجل اذ ليس فيه فاعل ولا مفعول يكون الطرف حالاً عنه وجعله حالاً من رجل على انه مبتدأ مع انه متعلق عند الجمهور بمتعلق اليعلم لانه يلزم تقديم الحال على الفاعل المعنوي وهو متعلق على انه ان قد رجع المبتدأ مثل المذكور يلزم الاستدراك والاعتماد على عليه وفي الرضي اذ لو قلنا في رجل قائم قائم رجل اصل كون رجل جراً عن قائم او بدلا عنه قيل وفيه انه لا يصح عليه شئ من قسمي المبتدأ فكيف يصح ان يقع رجل جراً عنه الا ان يقر انه لا يمكن ان يكون مبتدأ محذوف حرف الاستفهام وهو محتمل من حيث انه هم وان اتعجب بعارض اقول وفيه بحث وفي العمل الطرف متعين لاخبرية بمختلف قائم رجل فانه لا يتعين له ما جاز ان يقول الفاعل قائم في الدار فيكون مبتدأ متعلق وفيه ايم بحث هذا وهم ان القائمين بان مدار الاخبار عن النكرة على الفائدة شرطوا في الخبر الذي طرفه او جارا او مجرورا لاختصاص قلوتيل في الدار رجل لم يجز لان الو لا يخ عن ان يكون فيه رجل ما في دارنا فلما فائدة في الاخبار بذلك صرح به صاحب المعنى والقائمون باخصيص ان لم يجوزوه فيه لما ذكره يعترفون بان الدار على الفائدة لاصح تخصيص اذ تخصيص فيه حاصل على ما قرره الشافعي سده نحو في الدار رجل وان جوزوه لتخصيص مع عليهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل تخصيص فليس كل تخصيص محصلاً لفائدة قوله فو في قوة اختصاصه فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن في الدار وهذا المعنى يجب ملاحظة لصحة الحكم وان لم يكن مقصودا او لدا قوله بنسبته الى المتكلم لان المصدر منسوب الى فاعل فعله وهو في الرفع على ذلك المعنى قوله اذ اصله سلت سلماً ما اي حيتيت تحتية قوله وصدل الى الرفع لقصده وام فان قامت الطرف مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعلية ولا اسمية خبرها فعلية لغير التجدد كالفعلية قلنا الدال على الدوام هو العود الى الرفع كما اشار اليه الشافعي قدس سره لان نفس الاسمية او تقول الطرف مقدر باسم الفاعل لغرض الالة على الدوام حال العلامة التقديري في المطول نحو زيد في الدار كمثل البشوت والتجوز بحسب تقدير حاصل او حصل ومنه يعلم ان كون النظرية اختصار الفعلية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي خبرها فعلية يعني التجدد والدوام باعتبار الاسناد وليس لشيء اذ الفعل من زيد قائم مستل الى الضمير لا شك انه يدل على تجدد والقيام وحدوثه لزيد فكيف يصح ان يقصد من سنا وقام مع ضميره الى زيد ودوام القيام له تسليم الاول ومنع الثاني مكارهة محضه او نقول فائدة الاسمية المذكورة للتجديد مقيدة بما اذا لم يكن معدومة عن الفعلية قوله اي سلام من قبل اشار به الى انه ليس معرفة بعد الاضافة بل نكرة مخصصة كما كان لك عند النصب ولو قال فكانه قال سلام مني لم يمتح الى التفسير قوله اي السلامي القول بتخصيص عند التفكير المبتدأ حتى لا يجوز الاخبار عن النكرة المخصصة المشهور بين النحاة قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة على ان يجب ان يكون المبتدأ معرفة او يكون فيها تخصيص ما قوله وقال بعض محققين منهم قال الرضي وقال ابن الدبان وما حسن ما قال انه احصاء الفائدة فاجم عن اي نكرة وذلك لان الفرض من الكلام فائدة الخطاب فافحصت جازاً لمكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فخصاً بطه تجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كان معرفتين او نكرتين متخصيصين بوجه غير متخصيصين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بمحصل ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم ذلك في المعرفة كما علم قيام زيد لغوا ولو لم يكن رجل ماس الرجال قائماً في الدار جاز ولا كسان

المفصل في شرح قوله في الدار رجل قائم او حالاً فان الطرف يصح ان يكون حالاً فالتبس بالحال وفيه بحث لان الكلام في الطرف الذي حذف متعلقه وناب عنه وايضا التباسا بالحال ثم كيف ولا يجوز جعله حالاً في نحو في الدار رجل اذ ليس فيه فاعل ولا مفعول يكون الطرف حالاً عنه وجعله حالاً من رجل على انه مبتدأ مع انه متعلق عند الجمهور بمتعلق اليعلم لانه يلزم تقديم الحال على الفاعل المعنوي وهو متعلق على انه ان قد رجع المبتدأ مثل المذكور يلزم الاستدراك والاعتماد على عليه وفي الرضي اذ لو قلنا في رجل قائم قائم رجل اصل كون رجل جراً عن قائم او بدلا عنه قيل وفيه انه لا يصح عليه شئ من قسمي المبتدأ فكيف يصح ان يقع رجل جراً عنه الا ان يقر انه لا يمكن ان يكون مبتدأ محذوف حرف الاستفهام وهو محتمل من حيث انه هم وان اتعجب بعارض اقول وفيه بحث وفي العمل الطرف متعين لاخبرية بمختلف قائم رجل فانه لا يتعين له ما جاز ان يقول الفاعل قائم في الدار فيكون مبتدأ متعلق وفيه ايم بحث هذا وهم ان القائمين بان مدار الاخبار عن النكرة على الفائدة شرطوا في الخبر الذي طرفه او جارا او مجرورا لاختصاص قلوتيل في الدار رجل لم يجز لان الو لا يخ عن ان يكون فيه رجل ما في دارنا فلما فائدة في الاخبار بذلك صرح به صاحب المعنى والقائمون باخصيص ان لم يجوزوه فيه لما ذكره يعترفون بان الدار على الفائدة لاصح تخصيص اذ تخصيص فيه حاصل على ما قرره الشافعي سده نحو في الدار رجل وان جوزوه لتخصيص مع عليهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل تخصيص فليس كل تخصيص محصلاً لفائدة قوله فو في قوة اختصاصه فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن في الدار وهذا المعنى يجب ملاحظة لصحة الحكم وان لم يكن مقصودا او لدا قوله بنسبته الى المتكلم لان المصدر منسوب الى فاعل فعله وهو في الرفع على ذلك المعنى قوله اذ اصله سلت سلماً ما اي حيتيت تحتية قوله وصدل الى الرفع لقصده وام فان قامت الطرف مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعلية ولا اسمية خبرها فعلية لغير التجدد كالفعلية قلنا الدال على الدوام هو العود الى الرفع كما اشار اليه الشافعي قدس سره لان نفس الاسمية او تقول الطرف مقدر باسم الفاعل لغرض الالة على الدوام حال العلامة التقديري في المطول نحو زيد في الدار كمثل البشوت والتجوز بحسب تقدير حاصل او حصل ومنه يعلم ان كون النظرية اختصار الفعلية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي خبرها فعلية يعني التجدد والدوام باعتبار الاسناد وليس لشيء اذ الفعل من زيد قائم مستل الى الضمير لا شك انه يدل على تجدد والقيام وحدوثه لزيد فكيف يصح ان يقصد من سنا وقام مع ضميره الى زيد ودوام القيام له تسليم الاول ومنع الثاني مكارهة محضه او نقول فائدة الاسمية المذكورة للتجديد مقيدة بما اذا لم يكن معدومة عن الفعلية قوله اي سلام من قبل اشار به الى انه ليس معرفة بعد الاضافة بل نكرة مخصصة كما كان لك عند النصب ولو قال فكانه قال سلام مني لم يمتح الى التفسير قوله اي السلامي القول بتخصيص عند التفكير المبتدأ حتى لا يجوز الاخبار عن النكرة المخصصة المشهور بين النحاة قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة على ان يجب ان يكون المبتدأ معرفة او يكون فيها تخصيص ما قوله وقال بعض محققين منهم قال الرضي وقال ابن الدبان وما حسن ما قال انه احصاء الفائدة فاجم عن اي نكرة وذلك لان الفرض من الكلام فائدة الخطاب فافحصت جازاً لمكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فخصاً بطه تجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كان معرفتين او نكرتين متخصيصين بوجه غير متخصيصين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بمحصل ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم ذلك في المعرفة كما علم قيام زيد لغوا ولو لم يكن رجل ماس الرجال قائماً في الدار جاز ولا كسان



فإن قيل قد يقال في قوله لا يجوز أن يكون كوكب النقص الساعاتي وبهذا لم ينشأ بين قولين منافاة مائة أو أكثر لا يجوز أن يكون كوكب  
مكة تحفة صلا ولذا قالوا بوجوب تخصيصه وابن الدهان يجوز ذلك إذا حصل الفائدة فيجوز تحته نخوة شجرة وسجدة وبقرة تكلمت أو وقوع ذلك  
من أفراد الجنس غير متساو في الأخبار بما فائدة هذا من غير رجل مائة ونحو ذلك فإذا استدار رجل بالباب أو لا يوجب العادة أن لا  
الحال من أن ينجح عليك عند خبر وجب استدراكه ولو كان غرضهم من بيان تخصيص تعدد موطن الفائدة وضبطها تسهيلا على السامع  
يجوز وأصل المشكلة المذكورة واللازم بطا فائدة ومثله فاقبل لا الثاني بين كلام النماة وبين ما ذكره بعض المحققين إلا أن النماة لما  
راوا أن المبتدئ لا تأتي قوته بالتمييز بين المقيد من الحكم على النكرة ليس على النكرة وغيره ضبطه المشية فلما تخلف عن الفائدة ليكون على  
بصورة ما في الحكم على النكرة ليس على ما ينبغي نعم ما قال صاحب المنهاج لم يقول المتقدمون في ضابطه ذلك إلا على حصول الفائدة ورس  
المتأخرون أنه ليس كل واحد يستدعي إلى موطن الفائدة فتنبهوا فمن مقل محض ومن مكشور وما لا يصح أو معدوم لما مر من متداخلة  
كلامه ثم عد موطن الفائدة وعلى الموارز يحصل الفائدة وإن كان المبتدئ أنكره محقة كما مر من قوله نخوة شجرة إلى قوله أو رجل وصاحبه الجواهر  
حصوا ما نقل فلو قيل في ١٠ أنه لا يجوز أن الوقت لا يخرج من أن يكون فيه رجل مائة في دار فافلا فائدة في الأخبار بذلك وعلى هذا فلا  
منافاة بين القولين بل لا قول إلا واحد قوله في توجيهاتها أي توجيهات الخصائص أي تحتاج في توجيهات أكثر الخصائص إلى التكاليف  
أولا يحتاج في توجيه توجيهات في ولعبه مؤمن إلى التكاليف وإن نوقش في توجيهه للمبتدئ قوله إلى هذه التكاليف إشارة إلى التكاليف  
المذكورة في توجيهاتها ما توجيهها ما صير منك فلا تصرف في تخصيص عن المصطلح وأما توجيه شره ذهاب فائدة في تخصيصه بتخصيص به الفاعل  
أنفس لأن الفاعل تخصيص بتقديم الحكم والحكم هنا مؤخر وكونه في الأصل مؤخر لا يجدي نفعاً وأما توجيهه في أن الرجل فالتكليف لا ينفصل عن  
على ذلك ما يستلزم جواز في داره رجل مائة توجيهه سلام عليك فلا تكلف فيه إلا أن لا يتكلف ما يكون المعنى في حال الرق على ما كان عليه في حال الضبط  
سؤل الفائدة لعدم علم الطالب بحصول الانقضاء الساعة لكوكب قوله ولا يجوز أن يقال رجل قام لعلم الطالب بحصول القيام لم  
ما في العالم قوله وهذا القول أقرب إلى الصواب لخلوه من التكاليف المذكورة ولجنى الأخبار عن النكرة المختصة إذا حصلت الفائدة  
في دارهم نخوة شجرة وسجدة وبقرة تكلمت وخربت فإذا استدار رجل على الباب ونحو ذلك في الجنة وخروج في السيرة ولا يرد على القائل  
بالتخصيص أن القول بالتخصيص لا يصل تحصيل الفائدة فلا معنى لا لقامه إذا حصلت الفائدة به وانه قوله لكونه قسما من الاسم فيه  
أنه إن أراد أن كونه قسما من الاسم يجعله مخصصا بالمعرفة حقيقة فهو كم كيف والخبر في نحو المصلح جيب ليس له ضرورة حقيقة والاء أو كونه  
مخصصا بالمعرفة وأعم من أن يكون حقيقة أو حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلية فيه كم كيف وقد قال الشافعي سره في تعريف  
الكلام وحيث كانت الكلمتان عجم من أن يكونا كلمتين حقيقة أو حكما داخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم أو قام ابوه فان الألف  
ينما مع اسماء كبات في علم الكلمة المعرفة معنى قائم الأب قال من عابده بنبر لا وليس متعلقا باسمها والألفون على ما ذهب إليه البعض  
نعم ذهب البغداديون وابن مالك إلى ترك تنوين المطلق إجراءه بحري المضاف وعلى هذا يجوز أن يكون من عابده متعلقا باسم  
لا صرح في المنهاج كاللام في نعم الرجل زيد قال الشرح في بحث أفعال المرح والزم اللام في الفاعل للعهد الذهني وهي لواحد غير  
متعين ثم قال ولم يتج هذه الجملة الواقعة خبرا إلى ضمير المبتدأ القيام لام تعريف العهد مقامه وهذا الوجه وهو كون اللام للعهد الذهني  
مختارا شيخ ابن الحاجب قدس سره حيث قال فاعلم أن المعرفة باللام وأما مضاف إلى المعرفة وأما ضمير ميم ميمكة منصوبة

فإن قيل قد يقال في قوله لا يجوز أن يكون كوكب النقص الساعاتي وبهذا لم ينشأ بين قولين منافاة مائة أو أكثر لا يجوز أن يكون كوكب  
مكة تحفة صلا ولذا قالوا بوجوب تخصيصه وابن الدهان يجوز ذلك إذا حصل الفائدة فيجوز تحته نخوة شجرة وسجدة وبقرة تكلمت أو وقوع ذلك  
من أفراد الجنس غير متساو في الأخبار بما فائدة هذا من غير رجل مائة ونحو ذلك فإذا استدار رجل بالباب أو لا يوجب العادة أن لا  
الحال من أن ينجح عليك عند خبر وجب استدراكه ولو كان غرضهم من بيان تخصيص تعدد موطن الفائدة وضبطها تسهيلا على السامع  
يجوز وأصل المشكلة المذكورة واللازم بطا فائدة ومثله فاقبل لا الثاني بين كلام النماة وبين ما ذكره بعض المحققين إلا أن النماة لما  
راوا أن المبتدئ لا تأتي قوته بالتمييز بين المقيد من الحكم على النكرة ليس على النكرة وغيره ضبطه المشية فلما تخلف عن الفائدة ليكون على  
بصورة ما في الحكم على النكرة ليس على ما ينبغي نعم ما قال صاحب المنهاج لم يقول المتقدمون في ضابطه ذلك إلا على حصول الفائدة ورس  
المتأخرون أنه ليس كل واحد يستدعي إلى موطن الفائدة فتنبهوا فمن مقل محض ومن مكشور وما لا يصح أو معدوم لما مر من متداخلة  
كلامه ثم عد موطن الفائدة وعلى الموارز يحصل الفائدة وإن كان المبتدئ أنكره محقة كما مر من قوله نخوة شجرة إلى قوله أو رجل وصاحبه الجواهر  
حصوا ما نقل فلو قيل في ١٠ أنه لا يجوز أن الوقت لا يخرج من أن يكون فيه رجل مائة في دار فافلا فائدة في الأخبار بذلك وعلى هذا فلا  
منافاة بين القولين بل لا قول إلا واحد قوله في توجيهاتها أي توجيهات الخصائص أي تحتاج في توجيهات أكثر الخصائص إلى التكاليف  
أولا يحتاج في توجيه توجيهات في ولعبه مؤمن إلى التكاليف وإن نوقش في توجيهه للمبتدئ قوله إلى هذه التكاليف إشارة إلى التكاليف  
المذكورة في توجيهاتها ما توجيهها ما صير منك فلا تصرف في تخصيص عن المصطلح وأما توجيه شره ذهاب فائدة في تخصيصه بتخصيص به الفاعل  
أنفس لأن الفاعل تخصيص بتقديم الحكم والحكم هنا مؤخر وكونه في الأصل مؤخر لا يجدي نفعاً وأما توجيهه في أن الرجل فالتكليف لا ينفصل عن  
على ذلك ما يستلزم جواز في داره رجل مائة توجيهه سلام عليك فلا تكلف فيه إلا أن لا يتكلف ما يكون المعنى في حال الرق على ما كان عليه في حال الضبط  
سؤل الفائدة لعدم علم الطالب بحصول الانقضاء الساعة لكوكب قوله ولا يجوز أن يقال رجل قام لعلم الطالب بحصول القيام لم  
ما في العالم قوله وهذا القول أقرب إلى الصواب لخلوه من التكاليف المذكورة ولجنى الأخبار عن النكرة المختصة إذا حصلت الفائدة  
في دارهم نخوة شجرة وسجدة وبقرة تكلمت وخربت فإذا استدار رجل على الباب ونحو ذلك في الجنة وخروج في السيرة ولا يرد على القائل  
بالتخصيص أن القول بالتخصيص لا يصل تحصيل الفائدة فلا معنى لا لقامه إذا حصلت الفائدة به وانه قوله لكونه قسما من الاسم فيه  
أنه إن أراد أن كونه قسما من الاسم يجعله مخصصا بالمعرفة حقيقة فهو كم كيف والخبر في نحو المصلح جيب ليس له ضرورة حقيقة والاء أو كونه  
مخصصا بالمعرفة وأعم من أن يكون حقيقة أو حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلية فيه كم كيف وقد قال الشافعي سره في تعريف  
الكلام وحيث كانت الكلمتان عجم من أن يكونا كلمتين حقيقة أو حكما داخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم أو قام ابوه فان الألف  
ينما مع اسماء كبات في علم الكلمة المعرفة معنى قائم الأب قال من عابده بنبر لا وليس متعلقا باسمها والألفون على ما ذهب إليه البعض  
نعم ذهب البغداديون وابن مالك إلى ترك تنوين المطلق إجراءه بحري المضاف وعلى هذا يجوز أن يكون من عابده متعلقا باسم  
لا صرح في المنهاج كاللام في نعم الرجل زيد قال الشرح في بحث أفعال المرح والزم اللام في الفاعل للعهد الذهني وهي لواحد غير  
متعين ثم قال ولم يتج هذه الجملة الواقعة خبرا إلى ضمير المبتدأ القيام لام تعريف العهد مقامه وهذا الوجه وهو كون اللام للعهد الذهني  
مختارا شيخ ابن الحاجب قدس سره حيث قال فاعلم أن المعرفة باللام وأما مضاف إلى المعرفة وأما ضمير ميم ميمكة منصوبة

فإن قيل قد يقال في قوله لا يجوز أن يكون كوكب النقص الساعاتي وبهذا لم ينشأ بين قولين منافاة مائة أو أكثر لا يجوز أن يكون كوكب  
مكة تحفة صلا ولذا قالوا بوجوب تخصيصه وابن الدهان يجوز ذلك إذا حصل الفائدة فيجوز تحته نخوة شجرة وسجدة وبقرة تكلمت أو وقوع ذلك  
من أفراد الجنس غير متساو في الأخبار بما فائدة هذا من غير رجل مائة ونحو ذلك فإذا استدار رجل بالباب أو لا يوجب العادة أن لا  
الحال من أن ينجح عليك عند خبر وجب استدراكه ولو كان غرضهم من بيان تخصيص تعدد موطن الفائدة وضبطها تسهيلا على السامع  
يجوز وأصل المشكلة المذكورة واللازم بطا فائدة ومثله فاقبل لا الثاني بين كلام النماة وبين ما ذكره بعض المحققين إلا أن النماة لما  
راوا أن المبتدئ لا تأتي قوته بالتمييز بين المقيد من الحكم على النكرة ليس على النكرة وغيره ضبطه المشية فلما تخلف عن الفائدة ليكون على  
بصورة ما في الحكم على النكرة ليس على ما ينبغي نعم ما قال صاحب المنهاج لم يقول المتقدمون في ضابطه ذلك إلا على حصول الفائدة ورس  
المتأخرون أنه ليس كل واحد يستدعي إلى موطن الفائدة فتنبهوا فمن مقل محض ومن مكشور وما لا يصح أو معدوم لما مر من متداخلة  
كلامه ثم عد موطن الفائدة وعلى الموارز يحصل الفائدة وإن كان المبتدئ أنكره محقة كما مر من قوله نخوة شجرة إلى قوله أو رجل وصاحبه الجواهر  
حصوا ما نقل فلو قيل في ١٠ أنه لا يجوز أن الوقت لا يخرج من أن يكون فيه رجل مائة في دار فافلا فائدة في الأخبار بذلك وعلى هذا فلا  
منافاة بين القولين بل لا قول إلا واحد قوله في توجيهاتها أي توجيهات الخصائص أي تحتاج في توجيهات أكثر الخصائص إلى التكاليف  
أولا يحتاج في توجيه توجيهات في ولعبه مؤمن إلى التكاليف وإن نوقش في توجيهه للمبتدئ قوله إلى هذه التكاليف إشارة إلى التكاليف  
المذكورة في توجيهاتها ما توجيهها ما صير منك فلا تصرف في تخصيص عن المصطلح وأما توجيه شره ذهاب فائدة في تخصيصه بتخصيص به الفاعل  
أنفس لأن الفاعل تخصيص بتقديم الحكم والحكم هنا مؤخر وكونه في الأصل مؤخر لا يجدي نفعاً وأما توجيهه في أن الرجل فالتكليف لا ينفصل عن  
على ذلك ما يستلزم جواز في داره رجل مائة توجيهه سلام عليك فلا تكلف فيه إلا أن لا يتكلف ما يكون المعنى في حال الرق على ما كان عليه في حال الضبط  
سؤل الفائدة لعدم علم الطالب بحصول الانقضاء الساعة لكوكب قوله ولا يجوز أن يقال رجل قام لعلم الطالب بحصول القيام لم  
ما في العالم قوله وهذا القول أقرب إلى الصواب لخلوه من التكاليف المذكورة ولجنى الأخبار عن النكرة المختصة إذا حصلت الفائدة  
في دارهم نخوة شجرة وسجدة وبقرة تكلمت وخربت فإذا استدار رجل على الباب ونحو ذلك في الجنة وخروج في السيرة ولا يرد على القائل  
بالتخصيص أن القول بالتخصيص لا يصل تحصيل الفائدة فلا معنى لا لقامه إذا حصلت الفائدة به وانه قوله لكونه قسما من الاسم فيه  
أنه إن أراد أن كونه قسما من الاسم يجعله مخصصا بالمعرفة حقيقة فهو كم كيف والخبر في نحو المصلح جيب ليس له ضرورة حقيقة والاء أو كونه  
مخصصا بالمعرفة وأعم من أن يكون حقيقة أو حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلية فيه كم كيف وقد قال الشافعي سره في تعريف  
الكلام وحيث كانت الكلمتان عجم من أن يكونا كلمتين حقيقة أو حكما داخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم أو قام ابوه فان الألف  
ينما مع اسماء كبات في علم الكلمة المعرفة معنى قائم الأب قال من عابده بنبر لا وليس متعلقا باسمها والألفون على ما ذهب إليه البعض  
نعم ذهب البغداديون وابن مالك إلى ترك تنوين المطلق إجراءه بحري المضاف وعلى هذا يجوز أن يكون من عابده متعلقا باسم  
لا صرح في المنهاج كاللام في نعم الرجل زيد قال الشرح في بحث أفعال المرح والزم اللام في الفاعل للعهد الذهني وهي لواحد غير  
متعين ثم قال ولم يتج هذه الجملة الواقعة خبرا إلى ضمير المبتدأ القيام لام تعريف العهد مقامه وهذا الوجه وهو كون اللام للعهد الذهني  
مختارا شيخ ابن الحاجب قدس سره حيث قال فاعلم أن المعرفة باللام وأما مضاف إلى المعرفة وأما ضمير ميم ميمكة منصوبة



بحث التنازع

وانما كان لك من جهة قصد والابهام المذموم اولاً ثم من جهة الابهام في اية الالف واللام المقصود الى معهود في الذين  
غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بديك وبين غمطك سوق معهود في الوجود ثم وجه قيام لام المصداق  
مقام الضمير على ما ذكره الله تعالى في سورة النحل في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له الذي لا يملك  
الجنس الذي لا يسمو في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير مع ان قيام الاسم بمقتضى المعقول في الذين كان مقام  
الضمير منه مندرج تحت ما يقدر من احاده في المعنى قال الرضوي وليس الاعتذار بكون اللام للتعريف الذي هو المطابق لكل فرد فيكون  
اذن كالضمير الدارج بشئ اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل مطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذين  
وقد سبب ابو علي واتباعه الى كون اللام لاستغراق الجنس وكون الاستغراق له وغيره فبقرينة العائد وعليه الرضوي بان علامة المعنى  
باللام الاستغرافية صحت اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لغير خاشع ان يعترف نعم كل الرجل زيد وعليه ايضا ان  
نقال وخطا محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم ير جميع الرجال بل امة طوع به في قصد التكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر مطا  
ووجب اذ قصد التثنية ان شئ ولو كان على ما زعموا وجب ان يطابق جميع الجنس وان لا يثنى وان لا يجمع لان اسم الاجناس  
لا يثنى ولا يجمع اذ قصد بهما الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت  
خبراً فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه ومما لم يقدر هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان  
اشبهه لا يعارض الامر القطعية وايضا ما ذكرناه انما هو احد الاحتمالين فان تعدد واحد بالتعين لا يخرجنا عن اثنين متعينين وايضا ما  
على صحت نعم رجلا زيد ويزيد كمالا زعمتم وغيره نعم ولا يصح ان يقع الضمير عائد على زيد لانه يجب ان لا يكون عا  
الى متقدم والا وورد عليه نعم رجلين الزيدان ونعم رجلا الزيدون وايضا فانه يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب  
فان زعموا ان الاصل كان لك فلما نقل الى المعنى الانشأ جعل الضمير متخاذاً يفسر فلا يبعد ان يقع فيما نحن فيه ككس لا لا اشكر ان  
يكون الاصل لك ثم غيره او اما الكلام في رد قوله حال احتمال الانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم ان الاصل ان يكون الرجل ثمة  
المذكور ومنه عائد اليه فاستعمل تارة متصرفاً وتارة مظهر وحصل الابهام بتأخير المفسر عن هذا الكلام وورد هذا الجواب الرضوي حيث  
قال والاعتماد يكون ذي اللام قائماً مقام الضمير على ما قال المصريح لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير كان الضمير اذ قام مقامه  
الى البتة اذ غير محتاج الى الضمير في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضاً لان "ضمير فيه اذن" كما في قوله ابو حنيفة قاتلهم زيد امسى اقول  
يجوز ان يقع ان الضمير في نعم رجلا زيد عائد الى زيد المتقدم رتبة للملح في الجملة الواقعة خبر المبتدأ عن الضمير ما يقوم مقامه قوله لا  
يصح والا وورد عليه قولنا قد انفرد هذا الباب بخصوص فيجوز ان يكون من خواص التزام كون ضميره مستتر عن خبره اذ لو كان مفرد  
اول شئ او لمجوعاً لم يشبهه الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى ان اسم واما الابهام فيحصل من التزام تأخير المخصوص  
في اللفظ لا انا وراكما اعترف بقوله وحصل الابهام بتأخير المفسر عنه وبهذا الاعتبار يصح تميزه بالثبوت ويجوز ايضا ان يكون التميز  
للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا او لرفع ليس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان واجاب السيد السند قدس سره عن قوله  
ولو كان على ما زعموا بان المراد بالجنس اذ لا حقيقة فالابهام موجود كما في المعهود مع تفسيره بخصوص ايضاً واما نعم الرجل  
ونعم الرجل فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه شئ اولاً وجمع ثم عرف بلام الجنس وفي المحل على الجنس بارة

الذين انما كان لك من جهة قصد والابهام المذموم اولاً ثم من جهة الابهام في اية الالف واللام المقصود الى معهود في الذين  
غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بديك وبين غمطك سوق معهود في الوجود ثم وجه قيام لام المصداق  
مقام الضمير على ما ذكره الله تعالى في سورة النحل في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له الذي لا يملك  
الجنس الذي لا يسمو في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير مع ان قيام الاسم بمقتضى المعقول في الذين كان مقام  
الضمير منه مندرج تحت ما يقدر من احاده في المعنى قال الرضوي وليس الاعتذار بكون اللام للتعريف الذي هو المطابق لكل فرد فيكون  
اذن كالضمير الدارج بشئ اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل مطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذين  
وقد سبب ابو علي واتباعه الى كون اللام لاستغراق الجنس وكون الاستغراق له وغيره فبقرينة العائد وعليه الرضوي بان علامة المعنى  
باللام الاستغرافية صحت اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لغير خاشع ان يعترف نعم كل الرجل زيد وعليه ايضا ان  
نقال وخطا محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم ير جميع الرجال بل امة طوع به في قصد التكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر مطا  
ووجب اذ قصد التثنية ان شئ ولو كان على ما زعموا وجب ان يطابق جميع الجنس وان لا يثنى وان لا يجمع لان اسم الاجناس  
لا يثنى ولا يجمع اذ قصد بهما الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت  
خبراً فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه ومما لم يقدر هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان  
اشبهه لا يعارض الامر القطعية وايضا ما ذكرناه انما هو احد الاحتمالين فان تعدد واحد بالتعين لا يخرجنا عن اثنين متعينين وايضا ما  
على صحت نعم رجلا زيد ويزيد كمالا زعمتم وغيره نعم ولا يصح ان يقع الضمير عائد على زيد لانه يجب ان لا يكون عا  
الى متقدم والا وورد عليه نعم رجلين الزيدان ونعم رجلا الزيدون وايضا فانه يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب  
فان زعموا ان الاصل كان لك فلما نقل الى المعنى الانشأ جعل الضمير متخاذاً يفسر فلا يبعد ان يقع فيما نحن فيه ككس لا لا اشكر ان  
يكون الاصل لك ثم غيره او اما الكلام في رد قوله حال احتمال الانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم ان الاصل ان يكون الرجل ثمة  
المذكور ومنه عائد اليه فاستعمل تارة متصرفاً وتارة مظهر وحصل الابهام بتأخير المفسر عن هذا الكلام وورد هذا الجواب الرضوي حيث  
قال والاعتماد يكون ذي اللام قائماً مقام الضمير على ما قال المصريح لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير كان الضمير اذ قام مقامه  
الى البتة اذ غير محتاج الى الضمير في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضاً لان "ضمير فيه اذن" كما في قوله ابو حنيفة قاتلهم زيد امسى اقول  
يجوز ان يقع ان الضمير في نعم رجلا زيد عائد الى زيد المتقدم رتبة للملح في الجملة الواقعة خبر المبتدأ عن الضمير ما يقوم مقامه قوله لا  
يصح والا وورد عليه قولنا قد انفرد هذا الباب بخصوص فيجوز ان يكون من خواص التزام كون ضميره مستتر عن خبره اذ لو كان مفرد  
اول شئ او لمجوعاً لم يشبهه الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى ان اسم واما الابهام فيحصل من التزام تأخير المخصوص  
في اللفظ لا انا وراكما اعترف بقوله وحصل الابهام بتأخير المفسر عنه وبهذا الاعتبار يصح تميزه بالثبوت ويجوز ايضا ان يكون التميز  
للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا او لرفع ليس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان واجاب السيد السند قدس سره عن قوله  
ولو كان على ما زعموا بان المراد بالجنس اذ لا حقيقة فالابهام موجود كما في المعهود مع تفسيره بخصوص ايضاً واما نعم الرجل  
ونعم الرجل فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه شئ اولاً وجمع ثم عرف بلام الجنس وفي المحل على الجنس بارة

المذكور من جهة قصد والابهام المذموم اولاً ثم من جهة الابهام في اية الالف واللام المقصود الى معهود في الذين  
غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بديك وبين غمطك سوق معهود في الوجود ثم وجه قيام لام المصداق  
مقام الضمير على ما ذكره الله تعالى في سورة النحل في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له الذي لا يملك  
الجنس الذي لا يسمو في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير مع ان قيام الاسم بمقتضى المعقول في الذين كان مقام  
الضمير منه مندرج تحت ما يقدر من احاده في المعنى قال الرضوي وليس الاعتذار بكون اللام للتعريف الذي هو المطابق لكل فرد فيكون  
اذن كالضمير الدارج بشئ اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل مطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذين  
وقد سبب ابو علي واتباعه الى كون اللام لاستغراق الجنس وكون الاستغراق له وغيره فبقرينة العائد وعليه الرضوي بان علامة المعنى  
باللام الاستغرافية صحت اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لغير خاشع ان يعترف نعم كل الرجل زيد وعليه ايضا ان  
نقال وخطا محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم ير جميع الرجال بل امة طوع به في قصد التكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر مطا  
ووجب اذ قصد التثنية ان شئ ولو كان على ما زعموا وجب ان يطابق جميع الجنس وان لا يثنى وان لا يجمع لان اسم الاجناس  
لا يثنى ولا يجمع اذ قصد بهما الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت  
خبراً فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه ومما لم يقدر هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان  
اشبهه لا يعارض الامر القطعية وايضا ما ذكرناه انما هو احد الاحتمالين فان تعدد واحد بالتعين لا يخرجنا عن اثنين متعينين وايضا ما  
على صحت نعم رجلا زيد ويزيد كمالا زعمتم وغيره نعم ولا يصح ان يقع الضمير عائد على زيد لانه يجب ان لا يكون عا  
الى متقدم والا وورد عليه نعم رجلين الزيدان ونعم رجلا الزيدون وايضا فانه يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب  
فان زعموا ان الاصل كان لك فلما نقل الى المعنى الانشأ جعل الضمير متخاذاً يفسر فلا يبعد ان يقع فيما نحن فيه ككس لا لا اشكر ان  
يكون الاصل لك ثم غيره او اما الكلام في رد قوله حال احتمال الانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم ان الاصل ان يكون الرجل ثمة  
المذكور ومنه عائد اليه فاستعمل تارة متصرفاً وتارة مظهر وحصل الابهام بتأخير المفسر عن هذا الكلام وورد هذا الجواب الرضوي حيث  
قال والاعتماد يكون ذي اللام قائماً مقام الضمير على ما قال المصريح لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير كان الضمير اذ قام مقامه  
الى البتة اذ غير محتاج الى الضمير في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضاً لان "ضمير فيه اذن" كما في قوله ابو حنيفة قاتلهم زيد امسى اقول  
يجوز ان يقع ان الضمير في نعم رجلا زيد عائد الى زيد المتقدم رتبة للملح في الجملة الواقعة خبر المبتدأ عن الضمير ما يقوم مقامه قوله لا  
يصح والا وورد عليه قولنا قد انفرد هذا الباب بخصوص فيجوز ان يكون من خواص التزام كون ضميره مستتر عن خبره اذ لو كان مفرد  
اول شئ او لمجوعاً لم يشبهه الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى ان اسم واما الابهام فيحصل من التزام تأخير المخصوص  
في اللفظ لا انا وراكما اعترف بقوله وحصل الابهام بتأخير المفسر عنه وبهذا الاعتبار يصح تميزه بالثبوت ويجوز ايضا ان يكون التميز  
للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا او لرفع ليس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان واجاب السيد السند قدس سره عن قوله  
ولو كان على ما زعموا بان المراد بالجنس اذ لا حقيقة فالابهام موجود كما في المعهود مع تفسيره بخصوص ايضاً واما نعم الرجل  
ونعم الرجل فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه شئ اولاً وجمع ثم عرف بلام الجنس وفي المحل على الجنس بارة



[illegible]







[illegible][illegible][illegible]



سید ابو سعید محمد صالح بن ابی العباس

وفي الترجمة الشريفة الشريفة على ما عرفت آنفا وفي المعنى زعم الكوفيون وبناطاهر وخوف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعروني  
الدار ثم استلحقا فقال انباطاهر وخوف الناصب المبتدأ وزعم انه يرشح الجزا اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصب اذا كان غيره  
وان ذلك مذهب سيبيويه وقال الكوفيون الناصب لمعنى وهو كونهما في العين المبتدأ ولا معقول على يدين المذهبين  
وقال الرضي ان نصاب الطرف خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ليعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو الخوازم  
اصا ثم ارتفع ارتفاعه ولما كان في الفاعلية لا يطاق اسم الخبر على المبتدأ خلافا في نحو زيد عندك ان زيدا عند فاعله في الاعراب  
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى الفاعلية التي انصب بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شي في تعيين بها الخبر قوله على انه  
قد روي ليصح الحيل اي فالاكثر شققون على انه قوله اي ما قول بجملة من قيل ذكر اللزوم واردة اللازم وهو جواب عما في الحاشية  
من قوله ما معنى الباء وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الطرف والجواب المذكور فيها ان التقدير يعني الغرض والبالا لاصا  
اي مفروض ملتصقا بجملة واجاب بعض شراحنا ان هذه الباء مثله في قولهم قدرت النعل بالنعل اي الحققت هذا النعل بذلك وجملة  
مثله والمعنى ان الطرف ملحق بالجملة بتقدير الفعل الحاق الجزئي بالكللي ثم في الحاشية من قوله والمقدر هو الجملة بنى على مذهب سيبيو  
حيث ذهب الى ان الضمير حذف مع الفعل وذهب ابو علي ومن تبعه الى انه انتقل الى الطرف نظرا ان ما في بعض مشروحات الجوا  
من قوله معنى مقدر بجملة ان جعل في التقدير جملة وليس المراد ان المقدر هو الجملة لا فاعله على ان الضمير قد انتقل من المقدر الى الطرف  
ومجرى الفعل بلا ضمير ليس بجملة ليس على ما ينبغي قوله بتقدير الفعل فيه اشارة الى ان المقدر هو الفعل وحده لا مع الضمير الضمير  
قد انتقل الى الطرف وان الطرف وان كان فيه ضمير لا يسمى قبل التأويل جملة ثم المقدر يجب ان يكون من الافعال العامة اي ما  
لا يخفى منه من نحو كائن وحاصل ليكون الطرف والاعليه ولو كان خاصا لم يجر ليعدم الدليل وقد يحذف خاص لقيام الدليل  
نحو من بك بالمذهب اي من يضمن ولا يجوز حذف الجهور انظار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الطرقت  
سده وقال ابن الجني بجوازه ولا شاذ به له واما قوله ثم فلما رآه مستورا عنده فمعتاه ساكنا غير متحرك وليس عليه  
كاشا وكذا حال الطرف في الصنعة والصلوة والحال وفيما هذا الموضع الاربعة لا يتعلق الطرف والحال  
والجور والابلفوظ موجود وهذا كلام الرضي قوله وكذا حال الطرف يعني كما ان الطرف الذي هو خبر المبتدأ عامله  
عام محذوف وجوبا لك الطرف الذي وقع صفة او صلة او حالا عامله عام محذوف وجوبا فانظر المستقر لا يكون  
الافعال الاربعة مواضع وفيما عداها يكون انما بقرينة قوله وفيما عدا الموضع الاربعة لا يتعلق الطرف والجور والابلفوظ موجود  
الا انه لا يخفى عن سبكال لانه ان اراد ان حامل الطرف فيما عدا الموضع الاربعة لا يكون الا المذكور كما هو انطس المقابلة فليس  
لكل وجوب الحذف في مثل قولهم لمن ذكر امر امة قد تقدم عنده ح الآن واصلة كان ذلك ح واسم الآن وكذا في نحو قولهم  
صمت فيه صرح به الرضي ولو حمل على الاغلب ليشكل مثل اني الدار زيد او اجعل المرفوع فاعلا للطرف فان حامل الطرف فيه  
لا يقدر خلاصا مع انه ما عدا الموضع الاربعة بل عاما بدليل جواز الامر من غير تقييد وصرح به صاحب المعنى ايضا حيث قال  
خان تقديرهما فحق او استمعها م. وموصوف او موصول او صاحب خبرا وحال فحق المرفوع ثلثة مذاهب احبها ان الاربعة  
كونه مبتدأ خبرا عنه بانظر او المجرور ويجوز كونه فاعلا والتأني ان الاربعة كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيه ان الاربعة











عبدالمطلب بن أبي نوفل الأنصاري

ان اسماء المفعول يقع خبر المكن جملة لا مفردة فليعلم من مقتضيات المصدر يا يقع خبر مفرد الاسماء الاستفهام وليس مقصوده ما قيل  
الوجوب تصدير الخبر من غير الاستفهام لانه ليس يستقيم مع انه خلاصة انهم من ظاهره لفظ قوله مثل اين زيد متى القتال و  
كيف الحال وغير ذلك من الظروف تقتضي الاستفهام المقدره بالجملة على الارجح فان قلت اذا كانت هذه الظروف مقدره  
بالجملة على الارجح فصار ثبوتها في جملة ما كان في نيات ابن ابوه فلا يجب تقديرها على ما ثبت في خبره فلما انا رجب تلك  
لانها في صور المفردات هذا ما ذكره السيد بسند قدس سره في شرح المفتاح قبيل الباب الثالث في الامر فظهر ان ما ذكره  
السيد بسند قدس سره هو با عن قول العلامة القناري قدس سره ان المعنى يا اي عن التاويل بالمفعول في هذه الاشياء  
من قوله وما مثل اين زيد متى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام في داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ والمذكور  
والجواب المقدر له على الخبر هذه فالمعنى ازيد حصل في الدار وفي السوق قلنا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الاشارة بالخبر المبتدأ وليس  
زيد حصل في الدار وفي السوق ليس تمام اذ انما ذكره العلامة لا بد من ذلك من دليل قوله في الجواب ولو لا هذا لما وجب تقديم  
الكلمة المتقدمة للاستفهام على المبتدأ نعم زيد كما في قوله زيد ان هو قلنا للمازلة بمعية كيف ويجوز ان يكون الوجوب لما انا  
في صور المفردات كما ذكره قدس سره فعيا صمد على زيد ان هو قيس مع الفارق قوله بتاخره اي الخبر وهو ابن ابوه عن  
قوله صدره ما له اي شئ ثبت له صدر الكلام قوله تصدرة اي ما له صدر الكلام اي لوقوع ما له صدر الكلام في صدر جملة  
وهذا اندفع ما قيل ان الضم في تصدرة في جملة يرجع الى ابن ابوه وح لا معنى تصدرة في جملة والالزام تصدرة الشئ على  
نفسه اذ انما قيل الصريح ما ذكرناه قوله بتقديم اذ الصريح تقديم الخبر على المبتدأ لانه قوله من حيث انه مبتدأ اذ تقديم الخبر نص في قوله  
بمبتدأ لانه قوله فليعلم منها تقديمه اذ الخبر في على التمرة مثلاً زيدا مجموع الجار والمجرور على ما يصرح به التمر قدس سره والمجموع  
مرتب الاجزاء واد اقدم جزء منه كالتمره على ما قبله لزم تقديم الشئ على نفسه فكل ما يتحقق فيه التبعية يجب تقديمه على ما كان  
تبعية الخبر لكل نحو على التمرة مثلاً او تبعية المضاف اليه المضاف نحو تلام رجل مثله و من كل رجل و من زيادة تبعية المولى  
للعامل بنا على من المضاف عامل في المضاف اليه ولا يرد على ارادة الاول فقط على المدعيه متوكل لانه ان سلم الجارية  
فليس من الجارية المذكور ولا على الثالث لانه وان كان من باب يتعلق المفعول بالعامل الا انه ليس من التبعية المذكورة فمن  
قال لو اربا يتعلق المفعول بالعامل بشكل بالاية فقد سمى نعم لان من ارادته خروج على التمرة مثلاً زيدا وكذا ما قيل انما اراد  
بالمتعلق شئ يتعلق الخبر بالكل دون يتعلق العامل بالمفعول لان المتعلق الخبر يتعلق العامل بالمفعول ضمير في المبتدأ في مثال علم  
عبيده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي قوله فلا يرد نحو على المدعيه متوكل فان عبيده وان كان مبتدأ متوكل خبره  
وفيه ضمير يرجع الى متعلق الخبر ليس ذلك المتعلق تابعاً لتبعية متوكل بل هو مقدم وجعل المبتدأ باقياً في مركزه هذا وقد  
عترض عليه بان كيف يصح ذلك مع لزوم الفصل بين العامل وهو متوكل والمفعول وهو على المدعيه بالاجنبى وهو عبيده اذ المبتدأ  
من الخبر واجاب الفاضل البندى في قوله نعم وبالاخرة هم يوقنون بعد ذكر الاشكال بوقوع الفصل بين العامل والمفعول بالاجنبى  
هو هم بان الفصل بالاجنبى انما لا يجوز اذ لم يكن الاجنبى مستقراً في مركزه بدليل انهم جوازاً في كانت زيدا المحمى تاخذ ان يكون  
ضمير في كانت للقصه والمحمى مبتدأ و تاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ ولم يجوز وان يكون المحمى اسم كانت تاخذ خبره وزيدا







[illegible]

سواء بشرط ان يكون فضله بغير الظرف اليم نحو عمر و كان زيد صار با هذا الكلام وهو يشعر بعدم جواز الفصل بين كان وخبره اي حيث قيد جواز الفصل بين العامل والمعمول يكون العامل قويا وصرح بان الافعال الناقصة عوامل ضعيفة وبعدهم جواز الفصل بين الفعل والفاعل اليم حيث قيد جواز الفصل بين العامل القوي والمعمول بان يكون المعمول فضله لكن جواز افعال الاول عند البعضين وان كان غير مختار صريح في جواز الفصل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة لهم في باب التنازع ليجيبهم الى ذلك حتى يقتصر على مورد واحد وان لم يكن الجواز من الفضلة حسن ومع العمدة قبيح او الجواز على الاطلاق مذهب بعض والجواز على التفصيل مذهب آخرون ثم قال المقترض ثم انظر انتفاع على الصعوبة متوكل ثانيا من الفصل بالاجنبي وانه متنع وان كان المعمول ظرفا كما سيحكي في سلة اكل انه لم يجز وادفع احسن على انه خبر الكحل لئلا يلزم الفصل بالاجنبي بين حسن والمعمول وهو منه بالكحل وهو اجنبي مع ان المعمول ظرفا او جوازه ولكن يحذف الجزاء متوكل على الصعوبة فكل المذكور تفسير المحذوف بهذا الفظة اقول وفيه بحث ايضا اما اوله فلا نالا ثم الفصل بالاجنبي كيف وقد قال العلامة الثاني المحقق والفتا زاني في شرح المختار في القاموس الثاني من لمعاني في الباب الثاني من عند ان عمدة لك في قوله سم عمدة لك يا جوير وخاله بدفع ماء قد حليت على عشارى بدعتة وحليت خبره وكم ظرف او مصدر لقوله حليت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي كما تقول عمر واد يوم الجمعة او خبر يا شديدا زيدا ضربيا او زيدا صار ب وصرح به ايضا السيد السند قدس سره في ذلك الباب واما ثانيا فلا يلزم من عدم جواز الفصل بالاجنبي بين العامل الضعيف والمعمول كاسم التفصيل ولو بانظر طرف عدم جواز الفصل مطلقا ولو بانظر كيف وقد قال الشيخ الرضى في مسئلة الكحل لو رفع حسن على انه خبر الكحل لزم الفصل بين العامل الضعيف والمعمول بالاجنبي ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيد كان عمرو وصار با هذا الكلام فظن ان دعوى الانفصال والاختصار في الانتفاع او الجواز على التقدير ليس بسببه فالانظر ان يمانية الآية مبنى على مذهب الجواز لئلا يحتاج الى التكلف الذي ذكره الفصل المبنى مع انه ليس تمام والتقدير الذي قال به المقترض قوله كان في جانب البتة اشارة الى ان لفظ المتن مصروف عن انطاد انطاد البتة اظرف للتفسير مع انه ليس لك قوله الما قول بالمعنى لكون ان الفتوة مصدرية للجملة الاسمية كما ان الجملة الفعلية في اول الاسمية بمصدرية خبرها مضى الى الاسم ان كان الخبر متصفا او بمعنى المصدر وكون مطلق مصنف نحو بلغني ان زيد اقام اي بلغني قيام زيد او بلغني ان زيد اخوك اي بلغني اخوة زيد لك او بلغني ان هذا زيدا ي بلغني كونه زيدا قال خوف لبس ان الفتوة وفيه ان خوف اللبس مرجح لا موجب ولذا قال المصنف في شريطة التفسير ونحو ان نصب عند خوف لبس النفس بالصعفة قال مثل عذى انك قائم تعين عند تقديم الخبر كون ان الفتوة مع اسمها وخبرها الما قول بالمعنى او المقدم خبره اذ لا يجوز كون مقدم متعلقا بخبر ان او خبرا بعد خبر لما مفتوحة كان او كسورة لان الاولى موصولة وما في خبر الموصول لا يتقدم عليه وللاشارة صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما في خبره وهذا اذا لم يقع ان بعد التفسير لو انها مفتوحة بعده كقولها ما قال وقد تعذر الخبر قال الرضى قد اذ دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاهي في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويدخل ايضا على المضارع فيتضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل وقد يتعمل التحقيق مجردا من معنى التقليل يستعمل لتشكيه في موضع الترجع هذا الكلام ودرج الشرح قدس سره ايضا في بحث قد قدرة التحقيق مع التقليل فاقبل لفظ قد التحقيق ليس على ما ينبغي فاقبل في رده ومن قال



[illegible][illegible]

لنقل دليل التحقيق ودوافع الظن المعنى الحقيقي او المجازي من غير صارت من الحقيقة يقع ليس على ما ينبغي فتدبر قوله من غير تعدد  
عنه اشارة الى ان تعدد الخبر بحسب تعدد المبدء امر ظاهر غير محتاج الى البيان اذ المبدء الهندسي لا يتصور بدون التجربة بل هو ليس  
بتعدد وفي الحقيقة فالتعدد ان يكون لمبدء واحد خبران او اكثر فتقولك ما عالم وجايل ليس من تعدد الخبر قوله فانما في الحقيقة  
خبر واحد والثابت في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لا كل واحد من الطرفين فاجزائهم ثمانية متساوية واحدا تلو ايل فلهذا  
فيه بحث لانه ان اراد انه ليس المقصود اثبات كل منها على وجه الكمال فهو مسلم لكن ذلك لا يوجب التاويل كيت وتحقق ان يكون  
المقصود اثبات كل منها في الجملة وان اراد انه ليس المقصود اثبات كل منها لا على وجه الكمال ولا في الجملة فهو مضمحل والمراعى مع بين  
الحكاية والمقصود على ما قاله الشرف قدس سره في الحاشية وهو اثبات لها في الجملة قوله وفي هذه الصورة اي في الصورة التي  
تعد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط والمبدء واحد كذا علموا من نظائر ما قيل قوله في هذه الصورة ترك العطف اولى انما يتم اذا تعدد  
المبدء وانما عالم وجايل فانه تح العطف واجب ليس على ما ينبغي لان وجوب العطف لا يضر الشرف قدس سره لانه ليس من افراد  
الصورة المذكورة وبالجملة تكلم الله بالوحي ترك العطف في صورة خاصة لا مطلقا فان قلت يلزم من العطف انما كل منها  
بالعلم بالجملة مع ان المراد من عالم والاخر جايل فكيف يصح قيل احسن العطف ثم جعل المجموع خرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم  
السامع قوله وجوز العطف في الصورة المذكورة ثم العطف فيها لا يحتاج الى اعتباره ولا ثم جعل المجموع خرا كما قيل قوله والبطون  
بالعطف اي الذي حصل تعدد الخبر بحسب عطفه على الخبر وهو المخطوط فالصغير في قوله بل هو راجع الى الالف واللام في قوله المتعدد  
الذي هو عبارة عن المخطوط فان من مائل فيضم من ظا العبارة ان التوالج عالم وعامل في قولنا زيد عالم وعامل وليس الامر كـ  
قالوا بل انما يتناول الشرف قدس سره بل المخطوط من توالج الخبر قوله وهو سبب الاول للثاني لوفر يكون الاول ملزوما للثاني  
لان كما صرح به في بحث حكم المجازاة لا احتاج الى قوله او للحكم به قال الرضي لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل لا يلزم  
ان يكون ابعد الفاء لازما لمنضمون ما قبلها كما في جميع اشراط الخبر ونفي قوله ثم قل ان الموت الذي تفرون الآية الملافة لازمة  
لفراقه وليس الفراق سببا للملافة وكذا في قوله ثم وما كنتم من نعمته فمن الله كون النعمة منه ثم لازمة لحصوله معناه فلا يفرق قول  
ان اشراط سبب للجزاء هذا كلامه وهو صريح في ان القائل بسببية الشرط بعض النماة فاقبل ذهب اليه جمهور النحاة ليس على ما ينبغي  
قوله فلا يرد اي اذا قيل ان الحكم لا يرد الآية الكريمة لان حصول النعمة للحيطين ان لم يكن سببا لكونها من الله تعالى لكنه سبب  
الحكم بانها منه ثم قال فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدمه وقوله فيه نظر الى مجرد نقص المبدء اسنى اشراط يشير الى ان جواز الامر  
الشعري قوله فيصح انما هو في ابتداء نظريه الى مجرد تضمنه معنى اشراط ولم يقيد بقصد الدلالة عليه ولا بعدم قصد وعند قصد الدلالة يجب  
الدخول عطفها كما انه يجب عدم الدخول عند عدم القصد والتقيد الجواز ما ذكرنا في مقابلة ما بالما التي تفصيل المجل يدل على ذلك  
كما لا يخفى وفي بحث اما ولا فلا في الفاضل السدي صرح بان جواز الامر من انما هو قصد سببية لا غير حيث قال فيصح ودخل الفاء في خبر  
اذا قصد سببية او الملازمة والا فلا فتقيد صحه ودخل الفاء بقصد سببية شعر بعدم الجواز عند عدم القصد وهو عام شمل ما اذا قصد  
عدم القصد وما ابقى على مجرد نقصه وقوله والا فلا صرح في ذلك وانما ثانيا فلان الرضي صرح بان ودخل الفاء في خبر المبدء المذكور  
بأنزلا واجب حيث قال اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبدء الواقع بعد ما وجوبها وتدخل جوازاني مبتدأ مذكورة وهو شيان احدهما

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسمًا من الموسمين  
والله اعلم بالصواب

[illegible]

کلمین فاد  
 بان و کلمه و المانع فاد  
 مجرزه بتقدیر المعطوفه و من باب  
 من الظاهر علی الاطلاق مجرزه بواو المقابله تنصیرا  
 فان النصیر المندرج فیها کما اذا تأمل  
 کما بواجب اعتبار بعض الشارحین لانه لا یمنع من خروج  
 مایکونه التام القبول لانه مجازی یا مقابله جمله علی عدم الی  
 ولا یابس بعد جمله او لا علی جمله علی الاطلاق  
 قوله راغب انت عن العربی یا ربهم  
 کلام فتن عن والد  
 غدا















[illegible]



اذ لمضاجاة زمانية كما قيل كان التقدير في ذلك الزمان حضور السج على حذف المضاف لان طرف الزمان لا يقع خبر عن الجينية والصحيح  
ان الخبر محذوف اي خرجت فاذا السج واقف لان اذا لا يتصل بالخبر لانه موضوعه المنسوب اليه نسبة فقصر الى جملة تين بهما حسنا ما  
والنحان راجعا الى مجرى التقدير لا الى التقدير المبني على المذهب الصحيح فهو وان كان مفصلا عليه فيه الا انه يلزم حصر المعبارة عن  
مع ان بيان تفرع مجرى التقدير في مقام بيان التقدير المبني على المذهب الصحيح ليس بسديد قوله اذ اعرف زمان عند الزجاج  
ويكتفى على قوله وجوب ثلثة احدا ما ذكر في اشترج والثاني ان يكون في قوله خرجت فاذا السج خبرا بعد ما بتقدير مضاف اي فني  
ذلك الزمان حضور السج لا عرفت والثالث ان يكون مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المخرج اي فاجا وبت وقت  
وجرى السج بالباب الا انه اخرج لاذا عن الغافية اذ هو اذن مقول به فاجا جازت كذا في الرضى اذ اجاب الفاضل الهدي بان فاجا  
نزل منزلة الارزم في المعنى واشارته مذهب الزجاج الى المحشرى وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظا المفاجات قال في قوله تعلم  
اذا عاظم الالة التقدير ثم اذا عاظم فاجا ثم المخرج في ذلك الوقت ولا يعرف ما لغيره واما ما نسبها عنهم الخبر المذكور في نحو جيت  
فاذا زيد جالس او المقدر في فاذا الاسدي حاضرا وان قدرت انما الخبر فعلمنا ان شرطه وان كان عند المبرد وحرف عند الفاضل  
ومع ذلك لم يخرج جيت فاذا ان زيدا بالباب بكسر الهمزة لان لا يعلل ما بعد ما فيها قبلها وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فارفع  
على الخبرية واذا النصب به والنصب على الالية والخبر اذن قيل بانها مكان والا فهو محذوف نعم يجوز ان تقدر ما خبر عن الجينية مع  
قولنا انما زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى هذا مع الفكرة واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين والكوفيين يجوزون نحو خرجت  
فاذا زيد القائم نصب القائم في انفي ان سيبويه دخل على البواكير معتمدا على بن خالد على الجمع بين سيبويه والكسائي فيجعل لذلك يوما  
فلما حضر سيبويه سأل الكسائي عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت  
ما اذا جسد القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب يرفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى نقلا اختلافهما واما  
رئيسا بله كما نحن حكم بليكا فقال له الكسائي هذه العرب بياك قد سمع منهم اهل البلد ينحسرون ويسألون فقال يحيى وجعفر نهضت  
فاحضروا فاحضروا الكسائي فاستكان سيبويه واما يحيى البصرة الاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة  
فيقال ان العرب ارشوا على ذلك وامنهم علوا منسرة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انا قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا يا  
والسبويه قال يحيى ثم ارم ان ينطقوا بذلك فان استنعم لا تطرح بهم انتهى وفيه كيف القول بان العرب ارشوا مع القول  
بانه قال العرب فكنت اظن ان العرب استنعم من الزبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو ايا هي ما صرح به في المعنى وايضا  
قال الكسائي يجوز انما وجين وسأل العرب عن ذلك وكان ثابتي كالحكم فكيف يصح ومنهم انما ذلك نعم وانما العرب الكسائي على ما نقله  
الرضي لا يحج عن شي حيث قال قال الكسائي فاذا هو اياها ولا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي وبما جملة النحان السؤال عنهم  
عن نفس الجيز فهم مبرون عن تهمته الرشوة والنحان عن الجيز على وجه الكثرة ويشيوع في كلام العرب العربا فمواضعهم للكسائي لانج عن  
شي في المخرج هو الصحيح الكثير الواقع في استعمال الفصحى والنصب قائل خارج عن القياس بالخبر لم ين والنصب بلم والخبر بلم ولما  
ينقص سيبويه الى ذلك ونفي الجيز قال صاحب المعنى قد ذكر في توجيه النصب اسورا حدها ان اذ اعرف فيه معنى وجدت ورأيت فجار له  
ان ينصب المفعول وهو مع ذلك طرف مخبر عن الاسم بعده وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما يعلل في الظروف

في قوله ان السج واقف لان اذا لا يتصل بالخبر لانه موضوعه المنسوب اليه نسبة فقصر الى جملة تين بهما حسنا ما  
والنحان راجعا الى مجرى التقدير لا الى التقدير المبني على المذهب الصحيح فهو وان كان مفصلا عليه فيه الا انه يلزم حصر المعبارة عن  
مع ان بيان تفرع مجرى التقدير في مقام بيان التقدير المبني على المذهب الصحيح ليس بسديد قوله اذ اعرف زمان عند الزجاج  
ويكتفى على قوله وجوب ثلثة احدا ما ذكر في اشترج والثاني ان يكون في قوله خرجت فاذا السج خبرا بعد ما بتقدير مضاف اي فني  
ذلك الزمان حضور السج لا عرفت والثالث ان يكون مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المخرج اي فاجا وبت وقت  
وجرى السج بالباب الا انه اخرج لاذا عن الغافية اذ هو اذن مقول به فاجا جازت كذا في الرضى اذ اجاب الفاضل الهدي بان فاجا  
نزل منزلة الارزم في المعنى واشارته مذهب الزجاج الى المحشرى وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظا المفاجات قال في قوله تعلم  
اذا عاظم الالة التقدير ثم اذا عاظم فاجا ثم المخرج في ذلك الوقت ولا يعرف ما لغيره واما ما نسبها عنهم الخبر المذكور في نحو جيت  
فاذا زيد جالس او المقدر في فاذا الاسدي حاضرا وان قدرت انما الخبر فعلمنا ان شرطه وان كان عند المبرد وحرف عند الفاضل  
ومع ذلك لم يخرج جيت فاذا ان زيدا بالباب بكسر الهمزة لان لا يعلل ما بعد ما فيها قبلها وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فارفع  
على الخبرية واذا النصب به والنصب على الالية والخبر اذن قيل بانها مكان والا فهو محذوف نعم يجوز ان تقدر ما خبر عن الجينية مع  
قولنا انما زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى هذا مع الفكرة واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين والكوفيين يجوزون نحو خرجت  
فاذا زيد القائم نصب القائم في انفي ان سيبويه دخل على البواكير معتمدا على بن خالد على الجمع بين سيبويه والكسائي فيجعل لذلك يوما  
فلما حضر سيبويه سأل الكسائي عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت  
ما اذا جسد القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب يرفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى نقلا اختلافهما واما  
رئيسا بله كما نحن حكم بليكا فقال له الكسائي هذه العرب بياك قد سمع منهم اهل البلد ينحسرون ويسألون فقال يحيى وجعفر نهضت  
فاحضروا فاحضروا الكسائي فاستكان سيبويه واما يحيى البصرة الاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة  
فيقال ان العرب ارشوا على ذلك وامنهم علوا منسرة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انا قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا يا  
والسبويه قال يحيى ثم ارم ان ينطقوا بذلك فان استنعم لا تطرح بهم انتهى وفيه كيف القول بان العرب ارشوا مع القول  
بانه قال العرب فكنت اظن ان العرب استنعم من الزبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو ايا هي ما صرح به في المعنى وايضا  
قال الكسائي يجوز انما وجين وسأل العرب عن ذلك وكان ثابتي كالحكم فكيف يصح ومنهم انما ذلك نعم وانما العرب الكسائي على ما نقله  
الرضي لا يحج عن شي حيث قال قال الكسائي فاذا هو اياها ولا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي وبما جملة النحان السؤال عنهم  
عن نفس الجيز فهم مبرون عن تهمته الرشوة والنحان عن الجيز على وجه الكثرة ويشيوع في كلام العرب العربا فمواضعهم للكسائي لانج عن  
شي في المخرج هو الصحيح الكثير الواقع في استعمال الفصحى والنصب قائل خارج عن القياس بالخبر لم ين والنصب بلم والخبر بلم ولما  
ينقص سيبويه الى ذلك ونفي الجيز قال صاحب المعنى قد ذكر في توجيه النصب اسورا حدها ان اذ اعرف فيه معنى وجدت ورأيت فجار له  
ان ينصب المفعول وهو مع ذلك طرف مخبر عن الاسم بعده وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما يعلل في الظروف



[illegible]







[illegible]







[illegible][illegible]



وان من اياك لبطلان صدارة آين ومن ان لم يقدر على ان يظلم ان صدارة ان ان قدما عليه ان قلت كل ما في غير الكلام  
ويوثق في مضمونه فترتبة المصدر كحرف النفي وحرف التثنية والاستفهام وتثنية وتخصيص والعرض وغير ذلك وان الكسورة يوك  
معنى الجملة فقط والتاكيد لقرينة الثابت لا تغير المعنى قلنا مع ذلك كان حرف ابتداء فلذلك وجب تقديرها كاللام صرح به الرشي  
قوله لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الدليل جاز في المجازية مع ان علماء ليس فرعا على ليس قلنا لان المعنى ما معنى  
ليس شيء واحد وكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس تطبيقا للفظ بالمعنى بخلاف ان فاته ليس بمعنى الفعل المتعدي على السوء  
بل معناه يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظ هذا الكلام الرضي قوله في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة فلما يجوز تقديم خبر  
اذا كان اللفظ معرفة والخبر مكرة تجوز دائما حيث يجوز قائم زيد كذلك في جريان اذا كان ظرفا قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم  
مكرة فلما يجب تقديم خبر اللفظ مكرر لابتداء التخصيص كما يجب عند تكرار الاسم لتخصيص قال العلامة التقط ان في الجملة قلنا  
من شيخ عبد القادر بن تيس سره العزيم من خصائصه ان اللفظ مكرر لان يعلى بعد تكرار ان شوا ونشوه وحب البازي  
الامون وايضا سمح ان في هذا التركيب مكرة وخبر نرف وهو من لفظة العيش في المصراع الثاني فلو كان التقديم عند ذلك وجبا  
لوجب فيه ايضا ان هذا يراد على القائلين بالتخصيص دون القائلين بالفائدة لانهم ضبطوا موطن الفائدة وحصرها  
عشرة والبصير واحد منها وهو العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه بالاسم او بالابتداء قال العلامة في شرح  
المعلق معارف ما به لجزالة المعنى او جزالة المعنى يقتضي الصفية والصفية تقتضي تقدير المعرف والتميزان المشهور في راس  
او اسمائكم انتم انما لم يقصد فيه الحدود فاللام حرف تعريف لا موصول فلو سلم حذف الموصول مع بعض الصلة جاز  
عند بعض صرح به السيد بن قدس سره الغزير في اول شرح الفتح على ما مر قوله اي لفظي صفة الى آخره او لفظي الجنس والذات  
بدون ملاحظة الصفة غير معقول قلنا في نحو قوله لا رجل موجود او لا بالذات لفظي الوجود وعن الرجل وان كان يستلزم نفي الرجل نفسه  
وايضا انما هو نفي صفة الجنس فاذ في ما قيل لوصف قوله لفظي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيها لفظي الوجود ولو  
على نفي الجنس لم يتم في ما هو نفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة حال بعض الافراد وحيث جعل العبارة على انظر ولما  
حاجة الى الصرف عنه قوله فاما يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه اذا اثر اللفظ وهو الرض لم يورث لاني يضرب فقط بل في  
مجرع الفعل والفاعل وكذا اثر المعنوي اذا لا ينعى عن الرجل يضرب بل يضرب الاب وكونه ضار باثم ارتفاع الخبر لاني لثا  
المذكور عند الاختش والاكثرين واما سيبويه فقال ارتفاع خبرا عن افرادهما نحو لا رجل قائم باكان مرفوعا به قبل وخولها  
لا بها ولا خلاف بين البصريين في ارتفاعها بها اذا كان اسمها حاصلا صرح به في المنحى واما الكوفيون فيقولون ارتفاع خبرا بالابتداء لا بها  
وكذا خبران كما عرفت فالمراد من جميع النحاة في قول الرضي وارتفاع خبرا لا بها ان لم يكن اسمها مبني عند جميع النحاة وان كان اسمها  
نحو لا رجل ظرف قال سيبويه ارتفاعها يكونه جبر اللفظ ولا رجل مرفوع المل بالابتداء هو البصريون اعلم ان خبرا لا يتقدم على  
اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا صرح به في المنحى قال لا كلام رجل ظرف قال الرضي والنظ في لا البصرية الاستعراق مع ارتفاع  
المتبدا المتكررا بها لان الكثرة في سياق غير الوجوب للعموم على النظم سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي  
او النفي او الاستفهام وكثيرا ان يكون غير الاستعراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انقلب اسمها

من اجل ان لا يكون اللفظ مكرر لابتداء التخصيص كما يجب عند تكرار الاسم لتخصيص قال العلامة التقط ان في الجملة قلنا  
من شيخ عبد القادر بن تيس سره العزيم من خصائصه ان اللفظ مكرر لان يعلى بعد تكرار ان شوا ونشوه وحب البازي  
الامون وايضا سمح ان في هذا التركيب مكرة وخبر نرف وهو من لفظة العيش في المصراع الثاني فلو كان التقديم عند ذلك وجبا  
لوجب فيه ايضا ان هذا يراد على القائلين بالتخصيص دون القائلين بالفائدة لانهم ضبطوا موطن الفائدة وحصرها  
عشرة والبصير واحد منها وهو العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه بالاسم او بالابتداء قال العلامة في شرح  
المعلق معارف ما به لجزالة المعنى او جزالة المعنى يقتضي الصفية والصفية تقتضي تقدير المعرف والتميزان المشهور في راس  
او اسمائكم انتم انما لم يقصد فيه الحدود فاللام حرف تعريف لا موصول فلو سلم حذف الموصول مع بعض الصلة جاز  
عند بعض صرح به السيد بن قدس سره الغزير في اول شرح الفتح على ما مر قوله اي لفظي صفة الى آخره او لفظي الجنس والذات  
بدون ملاحظة الصفة غير معقول قلنا في نحو قوله لا رجل موجود او لا بالذات لفظي الوجود وعن الرجل وان كان يستلزم نفي الرجل نفسه  
وايضا انما هو نفي صفة الجنس فاذ في ما قيل لوصف قوله لفظي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيها لفظي الوجود ولو  
على نفي الجنس لم يتم في ما هو نفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة حال بعض الافراد وحيث جعل العبارة على انظر ولما  
حاجة الى الصرف عنه قوله فاما يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه اذا اثر اللفظ وهو الرض لم يورث لاني يضرب فقط بل في  
مجرع الفعل والفاعل وكذا اثر المعنوي اذا لا ينعى عن الرجل يضرب بل يضرب الاب وكونه ضار باثم ارتفاع الخبر لاني لثا  
المذكور عند الاختش والاكثرين واما سيبويه فقال ارتفاع خبرا عن افرادهما نحو لا رجل قائم باكان مرفوعا به قبل وخولها  
لا بها ولا خلاف بين البصريين في ارتفاعها بها اذا كان اسمها حاصلا صرح به في المنحى واما الكوفيون فيقولون ارتفاع خبرا بالابتداء لا بها  
وكذا خبران كما عرفت فالمراد من جميع النحاة في قول الرضي وارتفاع خبرا لا بها ان لم يكن اسمها مبني عند جميع النحاة وان كان اسمها  
نحو لا رجل ظرف قال سيبويه ارتفاعها يكونه جبر اللفظ ولا رجل مرفوع المل بالابتداء هو البصريون اعلم ان خبرا لا يتقدم على  
اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا صرح به في المنحى قال لا كلام رجل ظرف قال الرضي والنظ في لا البصرية الاستعراق مع ارتفاع  
المتبدا المتكررا بها لان الكثرة في سياق غير الوجوب للعموم على النظم سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي  
او النفي او الاستفهام وكثيرا ان يكون غير الاستعراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انقلب اسمها

لان من البين ان المتبدا بالابتداء هو البصريون اعلم ان خبرا لا يتقدم على  
اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا صرح به في المنحى قال لا كلام رجل ظرف قال الرضي والنظ في لا البصرية الاستعراق مع ارتفاع  
المتبدا المتكررا بها لان الكثرة في سياق غير الوجوب للعموم على النظم سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي  
او النفي او الاستفهام وكثيرا ان يكون غير الاستعراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انقلب اسمها











[illegible]







[illegible][illegible]







[illegible]

قوله على هذه قال الشيخ الرضي ولغني بالعد وليدل على عدو المرات معينا كان العدو او لا وسواء كان العدو معلوما من الوضع نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربا كثيرا ومن العدو والعصرك الميزر بالمصدر نحو ثلاث ضربات او غير الميزر به نحو ضربته العا او من الالة الموضحة موضع المصدر نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربة بسوطا في حذف المصدر والمراد به العدو واما قوله في مقامه والالة على عدد بافراوها وضربت سوطين واسواط الصبح ثنيته الالة وجميعا مقام ثنيته المصدر وجمعه قوله وسيدو قدير لاي المصدر لغيره فقط فعلة بحسب المادة او الباب قال الشيخ الرضي وذلك اما مصدره او غير مصدره على ضربين اما ان يليق الفعل في الاشتقاق نحو قوله نعم وتبلى الميتة تبلى والعد ابتكم من الارض نباتا واما ان يليق فيه نحو قدت جلوسا وتذهب يميني في كل يوم ان المصدر منصوب بفعله المقدرا في تبلى اليد وتبلى نفسك تبلى فان ابتكم من الارض فتمت نباتا وتذهب الما في والميزر والسير في الله منصوب بالفعل الظاهر هو اولي لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة انتهى وبهذا نظر ان ما قيل وفيه ان التقدير لا يجري في مثل قوله نعم ولا يعرفونه شيئا اى ضرا قليلا ليس على ما ينبغي قوله اى سماعيا وسموعا قوله والجدي غنطع الالة او الالذ ان او الشفة او اليد قوله فانه لم يوجد في كلامهم آية بيان لتطبيق للاشكلة المذكورة بقوله سماعيا اى سماعيا موقوفا على السماع لا فاعله يعرف بها فيكون المعنى انما قيل في هذه الاشكلة بالوجوب لعدم وجود احتمال الافعال العاملة في هذه المصداق في كلامهم لا شئ آخر من قاعدة فالوجه هو عدم وجود احتمال الافعال لا غير معنى هذا المشار اليه في قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعيا هو القول ببيان وجوب الحذف انما هو لعدم الوجود ان لا شئ آخر من قاعدة ويدل على هذا المعنى قوله اى حذف قياسي العلم الضابط على باعتبار المقام فانه مع ما قيل لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعيا هذا كان القياس ايضا واجب الحذف سماعيا لانه لم يوجد كلام العرب استعمال الافعال العاملة قوله بان ذلك اى ذكر عوامل هذه المصداق قوله ليس من كلام القضاة بل من كلام المولدين وكلامنا في كلام العرب لان في كلام المولدين وفيه بحث لانه قد وجد احتمال الفعل العاقل في الحذف في قول امير المؤمنين على ابن ابي طالب رضى الله تعالى عنه وهو من افصح العرب العرباء والبلغهم قال الرضي وفي نفع البلاغة نعمة على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله واتساعه حمدا يكون المحنة تضادا وشكرا ادا قوله بان وجوب الحذف انما هو قياسي استعمال باللام وفيه بحث فان الحذف والنحن واجبا عند ذكر اللام نحو حمده وشكره وعجباله لانه قياسي لا سماعي قال الرضي الذي ادعى ان هذه المصداق وانما ان لم يات بعدهما بينهما ويعين ما تعاقبت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو متفقا الله متقيا ورحمك الله رحما وجدحك الله جودا وشكرت شكره وسجدت سجدا واما بين فاعله او مفعوله بالاضافة نحو كتب الله به وضرب الرقاب او بين فاعله او مفعوله بحرف جر نحو بوسالك وجدحك فوجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط على يمحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط فالضابط ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احتراز عن قوله نعم وكره واكرهتم وسمى لها سميها واما قوله لم جردت جوده وحمدت حمده وتصدت تصدده ونحوه فليس مقتضاها الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى تصدته جوده انتهى ينبغي ان يقصد بها من لطلبه ويجوز ان يكون جردت جوده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع هذا ما ذكره الرضي وصرح به صاحب العباب ايضا واعلم ان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده اما باضافة المصدر اليه او

[illegible]



## بحث المفعول المطلق

او بحرف الجر بعين الفاعل او المفعول ولا يكون ببيان النوع يجب حذف فعله قياسا لاسما عا و الا فاعلم يجب لاقياسا ولا سيما عا  
يقول ستفاك المرسقا في جبل هذه المصاحفة و ما يجب حذف فعلها ساعا فانظر انتي قوله موضع ما وقع تقدير مضاف نكتة باوق  
اي مفعول مطلق تفسير لكتبة ما والاولى ايراد التفسير من ما وقع لعل التفسير ولما يتكرر قوله وقع الا انه لم يورد ذلك للميلاد  
بين الموصوف والموصوفات و الصفة بتفسير الموصوف و اما قدر المضاف ليصح جعل قوله منها خبر القوله ما بدو و انت تقدير الموضع بان يجعل ما موصوف  
مفسر بالموضع والمعنى موضع وقع فيه المفعول المطلق شيئا فلما يلزم على هذا التقدير الاحتياج الى تقدير ضمير في الصفة راجع  
الى الموصوف بخلاف ما اختاره الشرحه المرفاهة لا يحتاج والتقدير الذي لا يحتاج الى التقدير اولى وفيه انه لا يحتاج في هذا  
الى تقدير الضمير يحتاج على ما اختاره الشرح الى حذف المضاف قوله اريد شيئا لا يظهر لارادة الاثبات من قوله شيئا فائدة وكون  
الاثبات اعم من ان يكون بنفسه او ينقص النفي بالان لا ينقص ذلك اذ كون الفرض شيئا بعد النفي لا يكون في نفسه بل ينقص قوله  
بعد نفي داخل على اسم ما كان النظم من العبارة ان قوله داخل على اسم صفة لا عد الامرين من نفي ومعنى نفي والمراد دخول كل  
لا احد ما حتى يجب افراد الضمير الراجع الى الموصوف والمعطوف عليه بار بل يجب مطابقة الضمير لما قصد من كلام الامرين وقد كان ظاهر  
العبارة غير مطابق لما قصد افراد داخل والواجب تشبيه قدر بقوله نفي صفة موصوفة تصحى للعبارة واشتعار بان الافراد غير  
صحيح بدون التقدير وانت جبرانه لوجعل ضمير داخل راجعا الى كل واحد منهما كما فعله الفاضل الهندى ليصح ويستقام بلا ارتكاب تقدير  
الذى اختاره الشرح وبالحكمة لا صحة لظاهر العبارة بدون التقدير والتاويل بكل واحد منهما اذا الواجب تشبيه الضمير اذا قصد  
كل الامرين على ما صرح به الرضى فظ ان ايراد الفاضلين الشارحين للحوشى الهندية على تاويل الفاضل الهندى بان الضمير  
الى المعطوف بالوزم توجه فلا يجوز ان يقع زيدا وعمر وجا داخل هذا التاويل المذكور فاسد فاسد قال لا يكون المفعول المطلق  
خبر اعنه اى بلا ارتكاب تجوز فلا يرد تجوز زيد يسير وما زيد الاسير فانه وان جعل المفعول المطلق خبر اعنه اسم لا يصلح ان يكون خبرا  
عنه الا ان المراد بعدم الصلوح بلا ارتكاب تجوز فمجرد ان يقع خبر اعنه بلا ارتكاب التجوز والمقصود من هذا القيد تحصيل احد شرطى  
وجوب الحذف قياسا وهو القرينة اذ لا سم يكون مبتدأ فى الحال او فى الاصل والمفعول المطلق لا يصلح خبر اعنه فالابتداء باعتبار  
المقام قرينة والى على تعيين الجزم الحذف فى كلا الضابطتين مع المسا ومسه الفعل فى الاول والاستثنائية فى الثانية فكلاهما  
او المصدر الاول كذا قالوا وفيه بحث لانه قيدنى وجوب حذف الفعل قياسا بانه لا بد من قيام ما يودى مودى الفعل  
مقامه يشكك بالضابطتين لانهما قالوا وجوب الحذف قياسا فيما مع انه ليس ما قام مقام الفعل مودى موداه ويشكك ايضا  
فى المثال الضابط الثانية حيث قال لبعض فى الآية الكريمة ان القائم مقام الفعل هو كلمة اما وان لم يقيد بالشكل بالفعول  
بعدم وجوب الحذف فيما اذا قال نعم فى جواب اقام زيد مع وجود شرطى وجوب الحذف وهو القرينة وقيام شئ مقام المودى  
بعدم قيام ما يودى موداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك على ما ذكره الشرح قدس سره قوله لانه اى المفعول المطلق  
اى الذى يصلح ان يكون مفعولا مطلقا ويصدق عليه تعريفه ظاهر فان سيرا فى ما سيرا الاسير شديد يصدق عليه انه  
اسم حدث فعلة فاعل فعل مذكور لان الفعل اعم من ان يكون فعلا حقيقة او اسما كاسم الفاعل والمصدر وهذا سقط ما قيل  
فى هذا واثباته لانه لا بد ان يكون مفعولا مطلقا الا انه يتفق فيه القيد قوله لو كان خبر اعنه بلا ارتكاب تجوز قوله ما سيرا

[illegible][illegible]







[illegible][illegible]



[illegible]







التي هي صوت من صلات الشئ  
فانما قولنا لا تاوردا اصل في الكلام  
من صلات الشئ ما راد بالاصل في الكلام  
في قوله لا تاوردا اصل في الكلام  
فانما قولنا لا تاوردا اصل في الكلام



سوالر از بیست و هفت مسئله و مسائل

يُسكن مثل العجني ضرب زيد عمر واما ان وقع الضرب عليه مع انه لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر  
ان الفاعل قلت المصدر وان كان بحسب انطضا فاعلى الفاعل كذا بحسب الحقيقة سند اليه فاعتبارا لا اسنادا واهم من ان يكون  
بحسب انطاضا وبحسب الحقيقة على ان اسناده المصدر الى الفاعل في تقدير الانفصال عن من يقول انها لفظية فانه ما قيل  
يرد مثل العجني ضرب زيد عمر واما انه لم يعتبر اسنادا والضرب الى زيد بل انصبت اليه فلا يكون عمرو مفعولا به وهو لفظ المراء وان المفعول  
به قصد في التركيب وقوع الفعل عليه وذكر من هذه الهيئة فزيد في زيد ضربته ليس مذكورا في التركيب من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل  
بل من حيث انه ابتدأ الفعل عليه ان كان وقوع الفعل على ضمير الراجع اليه وقوما عليه ايضا فانه ما قيل يراد مثل زيد  
ضربه لان وقوع الفعل على ضمير زيد ووقوع عليه حقيقة كذا اسناده الى ضمير زيد في زيد ضرب اسنادا اليه في الحقيقة مع ان قيا  
على زيد ضرب قياس مع الفارق قوله الفاعل فيه لا حاجة اليه قوله لقوة الفعل في الفعل وكذا اسم الفاعل واسم المفعول واما المصدر  
فيقتضيه تقدير مفعوله عليه لانه عند العمل باول بان مع الفعل وان موصول حرفي وما في جزه لا يتقدم لانه كالتقديم خبر من الشئ المترتب  
الاجزاء عليه هذا اذا كان مفعول المصدر غير الظرف واما اذا كان ظرفا وشبهه فالأثر ان جازية تقديمه لان المصدر انما ياول بان مفعول  
يخرج عمله على الفعل والظرف يكفيه راحة الفعل فلا حاجة في عمل المصدر فيه الى التأويل بان مع الفعل شئ اليه ما ذكر صاحب المنفى في  
والمعنى الثالث من ان بعضهم منع عمل المصدر في الظرف المتقدم وهو ليس بشئ لان المصدر ليس مقدرا بحرف مصدرى و  
نذكر بعض الفضلاء ثم الموصول الحرفي يعرف باول مع ما يليه من الجمل المصدر فخرج مخصوصه منه على قول من ياوله بالمصدر واول  
الذي اضعف اليه الظرف نحو يوم نفع الصديقين وحسن ضربت لان ذلك ياول بالمصدر نفسه لا مع ما يليه وهذا الموصول لا يحتاج الى  
ما يؤول اليه كذا ان يجوز ان يكون في حلاله ان يكون محله خبرية في قول سيبويه والى على يلزم ذلك عند غيرهما كما في موصول الا  
قوله فعل في تقدير ما ورج قد يدخل فيه لام التقوية تقول لزيد ضربت ولا يدخله اذا كان متاخرا عن الفعل فلا يقع ضربت لزيد صرح  
به الخطائي في حواشيه على المطول والجلي في ما عليه قال صاحب المنفى لام التقوية هي الزيدة لتقوية عامل فضعف اما بتأخره نحو هدى و  
رحمة للذين هم لهم يربون او بكونه ظرفا في عمل نحو مصدر فاما معهم فعال لما يدرأه للشوى ونحو ضرب زيد حسن واما ضارب  
لعمرو انتهى قال الشيخ الرضى واحتمل ان يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول بيان العمل باللام نحو انما ضرب لزيد وعجني  
ضربك لزيد وذلك لضعف الفاعلية للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المصدر عليه كقوله تم لزيد واسبرون وقولك  
لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لا فادما التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول انتهى وما ذكرنا  
ظرا ما ذكره بعض الفضلاء في حواشيه على الحيا في قوله وما انت بدم من لنا الا ولى ان يميل بقوله تمام الومن لك واتباعك  
اللام دون الاحمال ان يكون اللام التقوية العمل للتعدية لا يخفى عليك ان الايمان متعدد بنفسه على ما ذكر في الصحاح فاللام  
في قوله تمام الومن لك ليست للتعدية بل مواهبة لتقوية العمل ليس على ما ينبغي قوله في باب الاغراض باطل معنى به كرا وحو  
عليه بالواو مع عطوفة فالكر نحو قوله هاك هاك ان من لا اخاله بكساع الى اليسى بغير سلاح به والذي مع العطف  
نحو شاك والى ونفكك ومالعيننا والى خيال الزم ونحو قوله والمنسوب على المدح آه وذلك بان يقطع صفة مدح او  
زم او ترجم عن متابعه موصوفا في الاعراب اطرا والعرض المدح او نحوه باضمار نحو اعني وهو مشروط بان لا يكون ذلك الموصوف



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



هذا هو الصحيح في البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان الحذف الاول وانه مذهب سيبويه  
انتمى قوله لعلها اي قلته كل واحد من الامور الثلاثة لان كل واحد منها واحد وبينا ان الضم واحد بخلاف النصب لانه وان كان واحدا  
الا ان محله ثلاثة فكل واحد من الثلاثة واحد بالذات والمحل والنصب احد بالذات متعدي باعتبار المحل والواحد مقدم على المتعدي  
والفعل مسند الى الجار والمجرور عطف على ما قبله بحسب المعنى كما قيل ان الفعل مسند الى ضمير المتناوئ او الفعل مسند الى الجار والمجرور  
والمعنى وينى المتناوئ على ما يرفع به اي على ما يقع به الرفع من الضمة او الالف او الواو وبهذا لا يتجه ما قيل ان الرفع يكون باليونان  
ايضاً والقرينة على ذلك التحصيل قول الشيخ اي على الضمة او الالف قوله غير ملائم لسوق الكلام لان السوق لبيان المتناوئ  
قوله لا يا اتمام امر آخر اليه وذلك الامر الآخر ما معمول للدولى نحو باطالنا جملنا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف  
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه من الشئ واحد نحو يا ثلثين وثلثين للجمع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو  
خمسة عشر لانه لم يركب لفظة ولا فرق في مثل هذا احد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا وانما عطف المعطوف بان  
يكون مع المعطوف عليه سماً شئ واحد لانه لو لم يكن كذلك لم يكن شئ بالاضاف لجواز جملته فمعرفة لاستعمال الاول وعدم  
احتياج الى الثاني فيتم يا رجل وامرأة واما نعت هو حجة او ظرف نحو قواك يا حليما يا حليما واليا تخلص من ذات عرق لكل ما مضى  
الاضاف سواء جملته علما او لا وانما جملته علما جازان شئ بالاضافة وانما لا يعرف الاضافه لانه جملته علما جازان شئ بالاضافة وانما لا يعرف الاضافه لانه جملته علما جازان شئ بالاضافة  
ولقد روي الدرر اسما لثمة كره وصف الشئ بالمعروفة بعد وصفه بالثمة فلو جاز ان لا يوصف الا بالثمة على تقدير انه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات  
المنكرة قبل النداء وانما قيد الوصف بكونه جملته او ظرفاً لتحقيق الضرورة في جعله مضار حالاً لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملته او الطرف عند  
قصد التعريف مضاراً لما لم يكن الوصف كالميل في جملته مضاراً حالاً لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملته او الطرف عند قصد التعريف مضاراً لما لم يكن  
الموصوف بالجملته ما اذا لم يكن الوصف كالميل في جملته مضاراً حالاً لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملته او الطرف عند قصد التعريف مضاراً لما لم يكن  
يجمع الموصوف بالمعروف او معرفة ووصفه ايضا معرفة نحو يا جل الطرف فظان النخلة مضطرون في جعل الموصوف بالجملته  
او الطرف عند قصد التعريف مضاراً حالاً لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملته او الطرف عند قصد التعريف مضاراً لما لم يكن  
والطرف يصح وقوعه صفة للثمة هذا ما ذكره الشيخ الرضوي قال يا زيدا فان قيل العلم اذا شئ لزمه الالف واللام حراً لما فانه  
من التبيين قامت يا ايضاً بانه فكان المراد لزمه الالف واللام وما يفيد فائدة قوله اي بلام يدخله وقت الاستغناء فاختارة  
اللام الى الاستغناء لما في ملازمة اذ هو لام الجارة لا اختصا ص الالة خفيف الى الاستغناء لانه حوله على المتناوئ وقت  
الاستغناء قوله اي لام التحصيل قال الشيخ الرضوي لانه حوله على المتناوئ وقت الاستغناء لانه حوله على المتناوئ وقت  
المفعول وجاز ذلك مع ان ادعوى متعد بنصبه لضعفه بالاضمار والضعف النائب منابه لا ترى انك تقول ضربي لزيد  
وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد فان قلت فلم لم يدخل اللام في نحو زيد اضربته مع ان الناصب يلزم الحذف قلت  
لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يذف فان قلت ولك حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض  
ولو كان عوضاً لكان عوضاً عنه ثم انه ليس بلفظ الحذف فلم ينزل منزلة من كل وجه فالكلام المعنى وقد عرفت الجواب عن قوله

في قوله لعلها اي قلته كل واحد من الامور الثلاثة لان كل واحد منها واحد وبينا ان الضم واحد بخلاف النصب لانه وان كان واحدا  
الا ان محله ثلاثة فكل واحد من الثلاثة واحد بالذات والمحل والنصب احد بالذات متعدي باعتبار المحل والواحد مقدم على المتعدي  
والفعل مسند الى الجار والمجرور عطف على ما قبله بحسب المعنى كما قيل ان الفعل مسند الى ضمير المتناوئ او الفعل مسند الى الجار والمجرور  
والمعنى وينى المتناوئ على ما يرفع به اي على ما يقع به الرفع من الضمة او الالف او الواو وبهذا لا يتجه ما قيل ان الرفع يكون باليونان  
ايضاً والقرينة على ذلك التحصيل قول الشيخ اي على الضمة او الالف قوله غير ملائم لسوق الكلام لان السوق لبيان المتناوئ  
قوله لا يا اتمام امر آخر اليه وذلك الامر الآخر ما معمول للدولى نحو باطالنا جملنا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف  
عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه من الشئ واحد نحو يا ثلثين وثلثين للجمع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو  
خمسة عشر لانه لم يركب لفظة ولا فرق في مثل هذا احد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا وانما عطف المعطوف بان  
يكون مع المعطوف عليه سماً شئ واحد لانه لو لم يكن كذلك لم يكن شئ بالاضاف لجواز جملته فمعرفة لاستعمال الاول وعدم  
احتياج الى الثاني فيتم يا رجل وامرأة واما نعت هو حجة او ظرف نحو قواك يا حليما يا حليما واليا تخلص من ذات عرق لكل ما مضى  
الاضاف سواء جملته علما او لا وانما جملته علما جازان شئ بالاضافة وانما لا يعرف الاضافه لانه جملته علما جازان شئ بالاضافة وانما لا يعرف الاضافه لانه جملته علما جازان شئ بالاضافة  
ولقد روي الدرر اسما لثمة كره وصف الشئ بالمعروفة بعد وصفه بالثمة فلو جاز ان لا يوصف الا بالثمة على تقدير انه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات  
المنكرة قبل النداء وانما قيد الوصف بكونه جملته او ظرفاً لتحقيق الضرورة في جعله مضار حالاً لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملته او الطرف عند  
قصد التعريف مضاراً لما لم يكن الوصف كالميل في جملته مضاراً حالاً لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملته او الطرف عند قصد التعريف مضاراً لما لم يكن  
الموصوف بالجملته ما اذا لم يكن الوصف كالميل في جملته مضاراً حالاً لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملته او الطرف عند قصد التعريف مضاراً لما لم يكن  
يجمع الموصوف بالمعروف او معرفة ووصفه ايضا معرفة نحو يا جل الطرف فظان النخلة مضطرون في جعل الموصوف بالجملته  
او الطرف عند قصد التعريف مضاراً حالاً لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملته او الطرف عند قصد التعريف مضاراً لما لم يكن  
والطرف يصح وقوعه صفة للثمة هذا ما ذكره الشيخ الرضوي قال يا زيدا فان قيل العلم اذا شئ لزمه الالف واللام حراً لما فانه  
من التبيين قامت يا ايضاً بانه فكان المراد لزمه الالف واللام وما يفيد فائدة قوله اي بلام يدخله وقت الاستغناء فاختارة  
اللام الى الاستغناء لما في ملازمة اذ هو لام الجارة لا اختصا ص الالة خفيف الى الاستغناء لانه حوله على المتناوئ وقت  
الاستغناء قوله اي لام التحصيل قال الشيخ الرضوي لانه حوله على المتناوئ وقت الاستغناء لانه حوله على المتناوئ وقت  
المفعول وجاز ذلك مع ان ادعوى متعد بنصبه لضعفه بالاضمار والضعف النائب منابه لا ترى انك تقول ضربي لزيد  
وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد فان قلت فلم لم يدخل اللام في نحو زيد اضربته مع ان الناصب يلزم الحذف قلت  
لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يذف فان قلت ولك حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض  
ولو كان عوضاً لكان عوضاً عنه ثم انه ليس بلفظ الحذف فلم ينزل منزلة من كل وجه فالكلام المعنى وقد عرفت الجواب عن قوله



يتبع القيد عبثا او قيد مضطرب هو صحيح او لم يكن ان رجلا يور وشمالا نصب المناوى حال كون نصبه قيد في وقت كونه مقولا لغير معين او  
وقت كونه مقولا لمعين لا يكون منصوبا واليه اشار الشيخ بقوله وهذا وقت نصب رجلا لا يقيد لغيره ان قوله لغير معين نصب رجلا  
لا يقيد رجلا فاقيل لغيره ان نصب رجلا موقت بغير مقولية لغير معين لا يقيد لنصب رجلا او ليس نصب رجلا حالان كونه لغير معين  
ولم يكن حتى يقيد بغيره هاهنا ليس لوجه وان كان من وجبه قوله لان توابع المناوى العرب تابعة لفظ فقط لا لحمله ولذا تقول بالزيد وعمر  
بغير عمر ولا يجوز نصب رجلا على العمل نظرا لحراب القبوع وجميع التوابع سواء في ان المناوى اذ كان معربا يكون تابعة للفظ  
لا لحمله المعطوف المحرر عن الامام فلا صرح بالرمي واجاز سيبويه يا عبد الله وزيدا بالنصب وذلك بنا على انه قد يجوز في التابع  
الا يجوز في القبوع بذا ما ذكره في هذا المقام واما البديل فلما ذكره الشيخ الرضي في بحث البديل ولما لم يكن للبديل معنى في القبوع حتى يمتد  
الى القبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من القبوع كما فهم ذلك في التاكيد جازا متبناه مستقلا ولما كان اعرا به بتبعيته الاول  
جاز ان يعتبر غير مستقل فالاول نحو يانيد اخ ويا اخا نزيد بعينين والثاني نحو يا اخا لم بشر بشرا معربا بالوجهين ويا اخا نزيد بالنصب  
والفهم حتى تقيد بها ايضا فيكونان تابعين لفظا للمناوى فيكونان منصوبان المحل او مجرورة فطران ما قيل توابع المناوى العرب  
غير البديل والمعطوف الا في حكمه ليس على ما ينبغي قوله ليدخل فيه المضافات المتعلقة بقوله وانا جعلنا المعروف اعم اما وقت دخول المضاف  
بالاضافة للفظية في المفرد على التعميم خطا واما توقف دخول التبعيض المضاف في المفرد على التعميم انه ليس بمضاف فلما جاز في دخوله  
فيه ان التعميم فلما لا فاسد التعميم قد سدره المفرد الحقيقي بالذي لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضافا تقضي ذلك الى ان الذي  
هو شبه المضاف ليس بمفرد حقيقة والحكم الاتي جاز فيه ضرورة جعل مفردا حكما فتوقف على التعميم وبالحكمة ان كان تفسير المفرد الحقيقي بما  
نفسه الصحيح صح جعل شبه المضاف متوقفا على التعميم والافان لا اعتراض هو عدم صحة التفسير قوله ولما لم يحكم الحكم الاتي جواب عما قيل  
لم فصل بعض التوابع لا الكل وبعد تفصيل البعض لم قيد البعض بقيد على هذا الورد وان عدم البهتان المذكور لا يستدعي التفصيل بل  
التقييد قوله في التوابع كلها عند الكل الا ان الشيخ الرضي قال في هذا البحث واجاز سيبويه يانيد وعمر وعلى الوضع اذ بين ما يشره حرف  
النداء حقيقة كمين ما هو في حكم المباشرة في قولنا يانيد وعمر وبالرفع جمل على اللفظ وقال في بحث البديل جاز نحو يانيد  
بشر بشرا معربا بالوجهين على ما عرفت قوله لفظا والمقدر لم يقل او المحل لان الكلام في المناوى الذي كان معربا قبل النداء ثم  
عرض للمناوى على التعميم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصريح وبني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة والمقصد بالبيان توابع المنا  
البنى على ما يرفع به وهو المبنى بواسطة حرف النداء لا توابع المبنى مطلقا سواء كان مبتدئا بالنداء او قبل حرف النداء بدليل  
تقييد الشر قول المصريح وتوابع المناوى بقوله المبنى على ما يرفع به واليه يشير قول الشيخ لان بناء المناوى حرف  
فيشبه العربانه فما قيل قوله لفظا والمقدر قاصرا لانه لا يشمل المحل على محله نحو يانيد وعمر والعاملون فان لم يولأ المحلين محل رفع ومحل نصب ليس على ما  
لانها اذ وقعت معندى نصب نصبها اذ وقعت توابع اولى لاتحاد الجته في وقوعها المناوى والتوابع بخلاف المضاف بالاضافة اللفظية لفظا  
فان جزمه بتبعين جته الاضافة والشبه بالاضافة وجهه الافرادا غير جته الاضافة وشبهه اذ وقع معندى من لفظا يلزم بناء المضاف وشبهه  
وجهه الافرادا واما ما عرفت في المضاف غنط واما جته في المضاف بالاضافة اللفظية فحلان المجرور في الاصل فوقعوا منصوبا كما  
ليس كالتقدير المقدر كانه لفظا فهو في تقدير الافعال جزمه بالرفع ما قيل في صديقه ان ذلك ليس بحرف في هذه المضاف بالاضافة اللفظية والمضاف جزمه بالمضاف



ان النصب ليس بواجب فيما قوله فالبدل مثل يا زيد زيد فيه ان يدل الكل انما يكون اذا كان اللفظان متغايرين معنويا  
متساويين صدقا واليه يشير قول الشافعي في بحث البدل يعني تجد ان ذاتا لا ان تجد معنويا ليكن متساويين قال الشيخ الرضوي وفي جعل  
التي على زيد في يا زيد بدلا وجعل سبويه اياه عطفا بيان نظرا لان البدل وعطف البيان بعينه ان الالف في الاول من غير  
سني التاكيد والثاني فيهما من فيه لا بعينه الا التاكيد وان وصفت انما في نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يعين الثاني يعنى على انه  
تاكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله الذي  
انما اول لان انما ليعتضى تعزج يا ايها الرجل على وجوده والمعرف باللام مع ان وجوده هو يا ايها الرجل قال قيل مثله  
بأن يا ايها الرجل مخصوص لا يتفرع على مطلق هذا المعنى باللام قال لا سيما تواجد معرب قال الشيخ الرضوي في تفسيره ان المعرب  
لا محل له الا في انما لا يحل على محله ويرى ظاهرا وفي الموضوعين نظرا في الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محصلة محل من  
الاعراب مع كونه معربا لفظا وكذا اما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظكلام سبويه منع المحل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل  
والفعل والصيغة المشبهة والمصدر وان جاء في انما ما يؤم خلافا ذلك فهو يغير له عالما لكنه يشكك بافتقار محله على جواز العطف على  
محله اسم ان في نحو ان زيد مطلق وعمره وان يركب ان الكلمة اضمي محروم من خبره المقدر عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره  
ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم هذا كلامه وانت خبير بان قوله واما الثاني الى قوله لكنه يشكك الى آخره يدل ولانه ظاهرة  
بل صريحة على ان المراد بالاتفاق جميع النخلة وان سبويه داخل فيه نقوله وله ان يركب ليس على ما ينبغي واجاب الفاضل  
عن جواز العطف على محله اسم ان بان التنبه في معرب للموصولة والمعنى لانما تواجد معرب واحد وقال بعض الفاضل الهندية  
وغيره انما يتبع المعرب لفظا ومحللا لان المتبوع منه باعتبار اعرابه معربان لا معرب واحد وقال بعض الفاضل الهندية  
انما لان تواجد النادى المحرور لا يتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربين باعتبار اعرابه والاعراب ولا ثم ان صفة المسموع به  
ليست وانما منادى معنى فيكون منصوب المحل لا محالة واجاب الشافعية في هذا المأوى حيث قال لا سيما تواجد النادى  
وتواجد منادى معرب لا يتبع غير اعرابه اللفظي الا ان باخرا تام بالمعنيين وجهه وقديمن وجهه بعض فضلاء الهندية حيث قال فان  
قلت لم لا يجوز النصب في تواجد النادى المحرور باللام مع ان محله النصب على المفعولية ايضا قلت حمل التواجد على المحل غير جائز الا  
اذا قدر حمل على اللفظ كما في قولنا ما باراني من احد الا زيدا او كان المقدر اقمي من انما بان يكون المقدر حركة اعراب وانما حركة  
بناء كما في نحو يا زيد الظرفيت قال الاندلسي انما من كلام سبويه منع المحل على موضع المحرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر  
وان جاء ما يؤم المحل على المحل فهو يغير له عالما وقد اعترض باسمه افتقار محله على جواز العطف على محله اسم ان في نحو ان زيد مطلق  
وعمره مع استوائهما المقدور وانما لكون كل منهما حركة اعراب ولا تعد ايضا ويمكن ان يجاب بان كلمة ان من حيث انها لا تميز معنى الجملة  
بشرط عدم فكان الرفع الذي هو اثر لا ابتداء ظاهر فيه فيضع المحل عليه واما حمل التواجد على محله اسم الالبيرة فباعتبار انه فرع  
ان اخذت حكمها ثم اتناج حمل التواجد على النادى المحرور وان كان مذهب سبويه لا غير فظ ولا اشكال فيه وان كان بافتقارهم فالجواب  
بين نحو زيد ضارب عمره وخالد ونحو يا زيد وعمره ومن حيث انه يجوز المحل على المحل في الاول دون الثاني شكل ويمكن ان يقال في  
بل في نصب في المحرور بالصفات والمصدر جائز الا انما يقطع الاضافة وكذا انما الرفع المقدر في اسم ان جائز الا انما اذا كف بما

في قوله يا زيد زيد فيه ان يدل الكل انما يكون اذا كان اللفظان متغايرين معنويا متساويين صدقا واليه يشير قول الشافعي في بحث البدل يعني تجد ان ذاتا لا ان تجد معنويا ليكن متساويين قال الشيخ الرضوي وفي جعل التي على زيد في يا زيد بدلا وجعل سبويه اياه عطفا بيان نظرا لان البدل وعطف البيان بعينه ان الالف في الاول من غير سني التاكيد والثاني فيهما من فيه لا بعينه الا التاكيد وان وصفت انما في نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يعين الثاني يعنى على انه تاكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله الذي انما اول لان انما ليعتضى تعزج يا ايها الرجل على وجوده والمعرف باللام مع ان وجوده هو يا ايها الرجل قال قيل مثله بأن يا ايها الرجل مخصوص لا يتفرع على مطلق هذا المعنى باللام قال لا سيما تواجد معرب قال الشيخ الرضوي في تفسيره ان المعرب لا محل له الا في انما لا يحل على محله ويرى ظاهرا وفي الموضوعين نظرا في الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محصلة محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا وكذا اما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظكلام سبويه منع المحل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل والفعل والصيغة المشبهة والمصدر وان جاء في انما ما يؤم خلافا ذلك فهو يغير له عالما لكنه يشكك بافتقار محله على جواز العطف على محله اسم ان في نحو ان زيد مطلق وعمره وان يركب ان الكلمة اضمي محروم من خبره المقدر عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم هذا كلامه وانت خبير بان قوله واما الثاني الى قوله لكنه يشكك الى آخره يدل ولانه ظاهرة بل صريحة على ان المراد بالاتفاق جميع النخلة وان سبويه داخل فيه نقوله وله ان يركب ليس على ما ينبغي واجاب الفاضل عن جواز العطف على محله اسم ان بان التنبه في معرب للموصولة والمعنى لانما تواجد معرب واحد وقال بعض الفاضل الهندية وغيره انما يتبع المعرب لفظا ومحللا لان المتبوع منه باعتبار اعرابه معربان لا معرب واحد وقال بعض الفاضل الهندية انما لان تواجد النادى المحرور لا يتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربين باعتبار اعرابه والاعراب ولا ثم ان صفة المسموع به ليست وانما منادى معنى فيكون منصوب المحل لا محالة واجاب الشافعية في هذا المأوى حيث قال لا سيما تواجد النادى وتواجد منادى معرب لا يتبع غير اعرابه اللفظي الا ان باخرا تام بالمعنيين وجهه وقديمن وجهه بعض فضلاء الهندية حيث قال فان قلت لم لا يجوز النصب في تواجد النادى المحرور باللام مع ان محله النصب على المفعولية ايضا قلت حمل التواجد على المحل غير جائز الا اذا قدر حمل على اللفظ كما في قولنا ما باراني من احد الا زيدا او كان المقدر اقمي من انما بان يكون المقدر حركة اعراب وانما حركة بناء كما في نحو يا زيد الظرفيت قال الاندلسي انما من كلام سبويه منع المحل على موضع المحرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يؤم المحل على المحل فهو يغير له عالما وقد اعترض باسمه افتقار محله على جواز العطف على محله اسم ان في نحو ان زيد مطلق وعمره مع استوائهما المقدور وانما لكون كل منهما حركة اعراب ولا تعد ايضا ويمكن ان يجاب بان كلمة ان من حيث انها لا تميز معنى الجملة بشرط عدم فكان الرفع الذي هو اثر لا ابتداء ظاهر فيه فيضع المحل عليه واما حمل التواجد على محله اسم الالبيرة فباعتبار انه فرع ان اخذت حكمها ثم اتناج حمل التواجد على النادى المحرور وان كان مذهب سبويه لا غير فظ ولا اشكال فيه وان كان بافتقارهم فالجواب بين نحو زيد ضارب عمره وخالد ونحو يا زيد وعمره ومن حيث انه يجوز المحل على المحل في الاول دون الثاني شكل ويمكن ان يقال في بل في نصب في المحرور بالصفات والمصدر جائز الا انما يقطع الاضافة وكذا انما الرفع المقدر في اسم ان جائز الا انما اذا كف بما

في قوله يا زيد زيد فيه ان يدل الكل انما يكون اذا كان اللفظان متغايرين معنويا متساويين صدقا واليه يشير قول الشافعي في بحث البدل يعني تجد ان ذاتا لا ان تجد معنويا ليكن متساويين قال الشيخ الرضوي وفي جعل التي على زيد في يا زيد بدلا وجعل سبويه اياه عطفا بيان نظرا لان البدل وعطف البيان بعينه ان الالف في الاول من غير سني التاكيد والثاني فيهما من فيه لا بعينه الا التاكيد وان وصفت انما في نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يعين الثاني يعنى على انه تاكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله الذي انما اول لان انما ليعتضى تعزج يا ايها الرجل على وجوده والمعرف باللام مع ان وجوده هو يا ايها الرجل قال قيل مثله بأن يا ايها الرجل مخصوص لا يتفرع على مطلق هذا المعنى باللام قال لا سيما تواجد معرب قال الشيخ الرضوي في تفسيره ان المعرب لا محل له الا في انما لا يحل على محله ويرى ظاهرا وفي الموضوعين نظرا في الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محصلة محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا وكذا اما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظكلام سبويه منع المحل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل والفعل والصيغة المشبهة والمصدر وان جاء في انما ما يؤم خلافا ذلك فهو يغير له عالما لكنه يشكك بافتقار محله على جواز العطف على محله اسم ان في نحو ان زيد مطلق وعمره وان يركب ان الكلمة اضمي محروم من خبره المقدر عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم هذا كلامه وانت خبير بان قوله واما الثاني الى قوله لكنه يشكك الى آخره يدل ولانه ظاهرة بل صريحة على ان المراد بالاتفاق جميع النخلة وان سبويه داخل فيه نقوله وله ان يركب ليس على ما ينبغي واجاب الفاضل عن جواز العطف على محله اسم ان بان التنبه في معرب للموصولة والمعنى لانما تواجد معرب واحد وقال بعض الفاضل الهندية وغيره انما يتبع المعرب لفظا ومحللا لان المتبوع منه باعتبار اعرابه معربان لا معرب واحد وقال بعض الفاضل الهندية انما لان تواجد النادى المحرور لا يتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربين باعتبار اعرابه والاعراب ولا ثم ان صفة المسموع به ليست وانما منادى معنى فيكون منصوب المحل لا محالة واجاب الشافعية في هذا المأوى حيث قال لا سيما تواجد النادى وتواجد منادى معرب لا يتبع غير اعرابه اللفظي الا ان باخرا تام بالمعنيين وجهه وقديمن وجهه بعض فضلاء الهندية حيث قال فان قلت لم لا يجوز النصب في تواجد النادى المحرور باللام مع ان محله النصب على المفعولية ايضا قلت حمل التواجد على المحل غير جائز الا اذا قدر حمل على اللفظ كما في قولنا ما باراني من احد الا زيدا او كان المقدر اقمي من انما بان يكون المقدر حركة اعراب وانما حركة بناء كما في نحو يا زيد الظرفيت قال الاندلسي انما من كلام سبويه منع المحل على موضع المحرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يؤم المحل على المحل فهو يغير له عالما وقد اعترض باسمه افتقار محله على جواز العطف على محله اسم ان في نحو ان زيد مطلق وعمره مع استوائهما المقدور وانما لكون كل منهما حركة اعراب ولا تعد ايضا ويمكن ان يجاب بان كلمة ان من حيث انها لا تميز معنى الجملة بشرط عدم فكان الرفع الذي هو اثر لا ابتداء ظاهر فيه فيضع المحل عليه واما حمل التواجد على محله اسم الالبيرة فباعتبار انه فرع ان اخذت حكمها ثم اتناج حمل التواجد على النادى المحرور وان كان مذهب سبويه لا غير فظ ولا اشكال فيه وان كان بافتقارهم فالجواب بين نحو زيد ضارب عمره وخالد ونحو يا زيد وعمره ومن حيث انه يجوز المحل على المحل في الاول دون الثاني شكل ويمكن ان يقال في بل في نصب في المحرور بالصفات والمصدر جائز الا انما يقطع الاضافة وكذا انما الرفع المقدر في اسم ان جائز الا انما اذا كف بما



انما زيد قائم وانما زاده في اسم لا التبرير صحيح ايضا بانما يحسن العمل اما الغيب في المناوي فلا يجوز انما زاده اصلا فالجاء اصل ان الحركة المقصورة  
ان جاز انما زاده بالفتح محل التوابع عليه لكونها للفظ وان لم يجر انما زاده فان كان اتوى من الظي يصح محل عليه ايضا نحو زاده الظريف وان  
لم يكن فلا يصح المحل ح الاصل اللفظية انما زاده لانها على ان الفرق المذكور انما هو على طريقة من شرط في العطف على المحل امكان ظهور  
فك المحل وانما عند من لم يشترط امكان الظهور فالفرق شكل قال صاحب انني العطف على المحل له عند المحققين ثلثة شروط احدها امكان  
ظهور ذلك المحل في التوضيح لا ترى اني يجوز في ليس زيد قائم وما جاز في من امرأة ان تسقط الياء وتصب من ترفع وعلى هذا فلا يجوز مرتبة  
وغيره وانما قال ابن جني لانه لا يجوز فلا يجوز زاده وايضا لا يجوز انما زاده في الصور المذكورة بتغير الكلام من بيتة الى بيتة اخرى كالتبرير في الغيب  
في المناوي كزيد يا وياتان او حوا وانا ودي مقامه قوله يا الله وقد يحذف ياء ويحذف منه الياء في آخر الحقيقة للمعنى آخر ما تبرير كما باسمه  
وقال العزا اصد ياله انما زاده قال القاضي في تفسير قوله قل اللهم مالك الملك تحذف بحذف حرف السين والياء وتعلقا الفعل وجملة اي  
بمحو منه ذم فعل على ما هو الظاهر والياء وجملة استأجرة قطعة لانه فار الفعل لانه امر من ام ياء لا جملة وصل حتى يسقط للدس لا تحذف  
ثانيه في تفسيره انما تزل قوله وجملة لانه تسقط في المخرج لا تحذف على الحذف من الكتابية بل يجره واما في الشرح الرضي  
في قوله فرائس ربه انما تقول اللهم لا ترحم محمدا قوله وجملة الثاني في تأكيد لفظي والاكيد لفظي في الاغلب حكمه الاول وحركة حوكة اخرى  
كانت وبناية فلما ان الاول محذوف التووين لا مضافه لك الثاني مع انه ليس بمضاف بهذا ذكره الشيخ الرضي فعلى هذا لا حاجة الى ما قيل  
ينون عدم الضرر لكونه علما من ثباته ويل القبيلة او لكونه علما واقعا في الشرح يقتضي عدم الضرر فلم يصرف بسبب واحد وهو العلية كما  
يوجب التووين ان يما يمكن ان يما اذ ان كتاب ان التووين حذف لما يلة المؤكدة على ما اعتبره الحاشية وجعل الاسم باقيا على اعله امون من  
استحقاقه او من جوده نسب البعيرة ولزوم كون الاسم على خلاف الاصل قوله فاصل بين المضاف والمضاف اليه ولم يورد  
بعد المضاف اليه لئلا يستتر بقاء الثاني بل مضاف اليه ولا تووين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه  
ما يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة لانه لا مكر الاول بل بلفظ وحركة بانه صرنا الثاني  
والاول في المضاف هناك الا ترى انما تقول ان ان زيدا قائم مع قوله لا يفضل بين ان وسمها باللفظ بها كلام الشيخ الرضي  
قوله او مضاف الى سدى المحذوف عطف على قوله مضاف الى سدى المذكور قال الشيخ الرضي ولم يبدل من المضاف اليه التووين كما كان  
في قوله انما يبدى لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بمثل المضاف اعني عدى اللفظ الذي انصيف اليه ثم الثاني فكان مضافا  
اليه الاول لم يحذف انتهى كلامه ومنه يعلم ان ابدال التووين من المضاف اليه ليس مختصا بكل بعض واذا وان وان حذف المضاف  
اليه عند القرينة ليس يلزمه بناء المضاف على الضم ولا ابدال التووين ولا اتيان اضافته انما يملها قوله او كسورة لمناسبة الياء  
اي لمناسبة طبيعة الياء فانه مركب من كسيتين فلا بد اقل الياء ولا يناسب الا كسور الوار وعلما بل بناية وانا يناسب الكسرة قبلها قوله  
اي ضرورة شعيرة ليشعر بان قوله ضرورة مفعول له وعالمه قوله واقع فان قلت لا يتجدد فاعل واقع وضرورة فكيف حذف اللام  
قلت هو الاول اي حاكم بقوله المرحم ضرورة قوله ولكن جملة شارة الى بعده لانه خلاف ما يقتضيه السياق قوله ليس آخره  
المناوي نظر الى المعنى العلى الخان المركب الاضافي علما فان الجذر الاول بالنسبة اليه بمنزلة زاده واول المعنى الاضافي ان  
لم يكن علما اذا المضاف يتم بالمضاف اليه فصار آخر الاول بمنزلة الوسط فان قلت كيف الترويدي كون المركب الاضافي علما











عبدالحق بن محمد بن عبدالحق

المصنف والمصنف اليه فانه لا يجوز الفصل بينهما الا لغير ضرورة وفيه ان لا اعتبار له  
القاعدة في قراءة ابن عامر في قوله قتل اولادهم شركائهم فبعض اولادهم وجوز شركائهم وهي من اسجح المتواترة الثانية  
بالتواتر من البني صلعم وهي صريح في جواز الفصل بينهما بمفعول المصنف وايضا القراءة تدل على ثبوت ذلك الفصل في كلام الترمذي  
والقرآن واراد على اسلوب كلام العرب فلم يثبت في كلام العرب ذلك الفصل لما ورد والقرآن بذلك ثبت ان ذلك  
القاعدة تنحلف ما ثبت في كلام العرب وايضا تلك القاعدة ليس يتحقق عليها جميع النماة فكيف ينسب بواسطتها تلك القاعدة  
فيما القراءة المتواترة الى الشذوذ فاقول وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وارادة على الشذوذ وليس بصواب في شرح  
الافقية زعم كثير من النحويين ان لا يفصل بين المصنف والمصنف اليه الا في الشعر والحق ان مسائل الفصل سبع منها ثلث جائزة  
في السبعة احدها ان يكون المصنف مصدرا والمصنف اليه فاعلة الفاعل لا مفعول والماعطف الثانية ان يكون المصنف  
وصفا والمصنف اليه مفعولا الاول والفاعل مفعول الثاني كقراءة بعضهم خلاصته من انه مخلف وحده رسله او ظرف كقوله عليه  
هل انتم تاركون صابحي الثالثة ان يكون الفاعل قريبا كقولك هذا كلام والى زيد والاربع الباقية يختص بالشعر احدها الفصل بال  
يعني بمفعول غير المصنف فاما كان او مفعولا او ظرفا الثانية الفصل بفعل المصنف الثالثة الفصل بتبع المصنف الرابعة  
الفصل بالنداء قال ابن مالك في التيسيل وان كان المصنف مصدرا كان ايضا نظما وشرعا الى فاعله مفعولا بمفعوله قوله  
لقيام قرينة والله على كل شيء قدير وقيل لا يجوز فصله سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا وسواء كان مفردا او  
مضافا او مضارا حاله نحو يا رجلا فاعله فاعله سواء تعرف بالنداء نحو يا رجلا او لم يتعرف مثل يا رجلا وسواء كان مفردا او  
لم يكثر كذا العلم ان وجه المحذف مختصا فيكون عدم الحذف في العارفين التي يجوز الحذف فيها والا ليلزم عدم الحذف  
في اسم الجنس لان انتفاء مقتضى مخصوص لا يستلزم انتفاء جميع المتقنيات ويمكن الجواب على اختيار الشق الثاني فقال  
قوله لم يسبق الذهن الى انه منادى ان اراد ذلك بلا قرينة فاللزام منه مسلية لكن الكلام ليس فيه اذ الكلام مع القرينة وان اراد  
مع القرينة الدالة على تعيين المحذوف فاللزام منه مسلية كيف والقرينة والله على كل شيء قدير وقيل لا يجوز فصله سواء تعرف بالنداء  
الا ان يمكن ان لا يطعن على القرينة لفظا او حقا لانه كما سمع الجنب في الابهام الاول ان يقول في ان نداه لم يكثر  
الى آخر ما ذكره اذ لم يعالج عدم الحذف في اسم الجنس بالابهام الا ان يرد بقوله في الابهام في انه يقع الابهام بعد الحذف في  
كونه منادى قال الشيخ الرضي انما لم يحد من اسم الجنس او هي حرف تعريف وحواف التعريف لا يحد ما يعرف بها حتى  
لا يبين بقاءه على التذكير وانما لم يحد من اسم الماشارة مع ان يافيه ليس حرف تعريف لعرفه قبل النداء لانه في الاصل  
موضوع لا يشاء اليه لفظا وبين كونه منادى اي مخاطبا تناوفا طاه فلا يخرج من ذلك الاصل وجعله في  
التي الى علمه طاهرة يدل على تغييره بله مخاطبا قوله من العارفين التي يجوز فيها حذف الحرف حال ان العلم وما عطف عليه  
قوله العلم فاعل بقوله والله تعالى اعلم على العلم قوله والمصنف الى اي معرفة معطوف على هذا اي قوله امرأه امرأه  
وكان نداءه وجوز من النساء فيما جعله منكر بالتشديد اي بغيره النساء وبقية النساء سماعي سبب تركيزه انما كانت كالتثنية الصيغة الجعز  
مروج الملائكة يعني الانفاقة قوله على نام هو سديك بن سديك وقال انه مخفوق فقال له سديك السديك طويل انت مرقى انت من



*[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a philosophical or theological treatise. The text is written diagonally across the page. A large, stylized number '١٥' (15) is visible at the bottom right corner.]*

[illegible]



ان يكون الضمير منصوب بالافعال وحملها على بعضه نظر الى تخويزه من حيث ان شرط انصبابه وانصباب متعلقه  
افعال او محلا الاتري انك تقول هذا ضرب من تلكه ومرة من تلكه والضمير مفعول قوله بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب  
فيه اهتزاعا اذا توسطت بين الاسم والفعل ماله الصدر كان الكسورة وليست وكه وحرف الاستفهام تخويزه انك تفر  
وغيره وليتاك ضربته وتخويزه كم ضربته وضربه او ان المقصود لكونه حرفا مصدريا لا يعمل بابعده فيما قبله او فيما  
ليس مجرد الاشتغال بالضمير فانما من العمل بل توسط ماله الصدر او لو عمل بابعده فيما قبله لطل صدره او توسط الحرف  
المصدرى قوله حيث توسط لمجرد رفع ذلك الاشتغال لنفسه اذا لم يعمل من عمل النصب انما هو الاشتغال لاشئ آخر فاذا رفع  
ذلك الاشتغال الذي ليس مانعا من العمل سواء وجب عمل الضمير وعمل العامل المقدر بسبب عن الاشتغال فاذا رفع الاشتغال  
ارفع اعتبار عمل العامل المقدر فاقبل قوله لمجرد رفع الاشتغال فيه نظر لان ذلك لا يصدق على زيادة ضربته مثلا لان عمل  
العامل المقدر في زيد مانع ايضا من عمل ضربته المذكور على تقدير رفع الاشتغال بالضمير ليس شئ قال او مناسبة قال الشيخ  
الرفعى ليس قوله او مناسبة في اكثر النسخ وانما انه محقق ولم يكن في الاصل اذا لم ينعرض لما في الشرح والمحقق انه لابد  
منها والاخرج تخويزه امر مرتبه وايضا تخويزه ضربته علامه لانه لا بد من مناسبة حتى يصح نداء الان التسليط ليعتبر  
صحة المعنى ولو سلطت ضربته على زيد في هذه المواضع لضميه لكن لا يصح المعنى لانك لم تعد انك ضربت زيد الضمير بل  
قصدت الى اني امنت بضربه علامه هذا كلامه فان قلت لا حاجة اليه لان التسليط اعم من ان يكون بعينه او يلزمه  
قلت المتبادر منه ان يكون التسليط بعين الفعل وحمل الالف على المتبادر واجب مطلقا في التعريف يكون عملها عليه واجبا  
يا طريق الاول فاذا من لا بد من ذكره فان قلت ذكره قوله او مناسبة للمخرج المثال عن التعريف بقوله توسط عليه  
انما يتصور لو لم يخرج بقوله مشغل عن ضمير مع انه ليس كذلك او معناه ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا في ضمير ذلك الاسم  
او متعلقه فاذا نفع العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر وبه يخرج تخويزه ضربته خلافا لادعاء من ضربته عن العمل  
في زيد ليس مجرد الاشتغال في السلق بل بسبب اياه المعنى اي قلت المراد انه لا يكون هناك مانع لفظي فلما يخرج عنه تخويزه  
ضربه علامه ويدخل فيه ايضاً كل شئ فعلوه في الزبر لعدم الصحة على تقدير التسليط في كل شئ فعلوه في الزبر وبأجله ان معنى  
قوله مشغل عنه ضمير متعلقه ان الفعل انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب الاشتغال بالضمير او المتعلق ولو لم يشغل لعل فيه  
فالان هو الاشتغال لا بسبب آخر ثم المراد بالسبب المعنى هو اللفظي لا الاعم من اللفظي والمعنى والاخرج تخويزه ضربته  
علامه وعمره ضربته حدوده مانع السبب المعنوي ايضا لا الاشتغال بالمتعلق فقط عن الباب مع انه حدوده منه علامه ان  
لا يكون فيه مانع لفظي ودخل المثالان ودخل ايضا كل شئ فعلوه في الزبر ولا يرد عليه توسط عليه سلط عليه ومع المعنى حيث كل  
فعلوه وبقى داخل المثالان ونحوهما مما يصح فيه المعنى بتقدير المناسب والدليل على ان صحة معييره في التسليط قوله او مناسبة  
والا لم يخرج اليه بقول التوفيق من سوره توسط لمجرد رفع الاشتغال هو او مناسبة لا يتوجه عليه شئ اذا مانع من تقدير المناسب  
في زيد ضربته علامه هو الاشتغال لاخره وبهذا نظر ان ما قبل قوله لا بسبب آخر وعلمه انه يلزم استدراك قوله توسط عليه  
والا انه اورد له ازيادة التوضيح وكال الكشاف ليس على ما ينبغي قوله اي ما يناسبه اي فعل يناسب الفعل المذكور بالترادف اي بسبب كونه

هذا هو الوجه في قوله

هذا هو الوجه في قوله

وقوله ان الاشتغال بالافعال وحملها على بعضه نظر الى تخويزه من حيث ان شرط انصبابه وانصباب متعلقه  
افعال او محلا الاتري انك تقول هذا ضرب من تلكه ومرة من تلكه والضمير مفعول قوله بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب  
فيه اهتزاعا اذا توسطت بين الاسم والفعل ماله الصدر كان الكسورة وليست وكه وحرف الاستفهام تخويزه انك تفر  
وغيره وليتاك ضربته وتخويزه كم ضربته وضربه او ان المقصود لكونه حرفا مصدريا لا يعمل بابعده فيما قبله او فيما  
ليس مجرد الاشتغال بالضمير فانما من العمل بل توسط ماله الصدر او لو عمل بابعده فيما قبله لطل صدره او توسط الحرف  
المصدرى قوله حيث توسط لمجرد رفع ذلك الاشتغال لنفسه اذا لم يعمل من عمل النصب انما هو الاشتغال لاشئ آخر فاذا رفع  
ذلك الاشتغال الذي ليس مانعا من العمل سواء وجب عمل الضمير وعمل العامل المقدر بسبب عن الاشتغال فاذا رفع الاشتغال  
ارفع اعتبار عمل العامل المقدر فاقبل قوله لمجرد رفع الاشتغال فيه نظر لان ذلك لا يصدق على زيادة ضربته مثلا لان عمل  
العامل المقدر في زيد مانع ايضا من عمل ضربته المذكور على تقدير رفع الاشتغال بالضمير ليس شئ قال او مناسبة قال الشيخ  
الرفعى ليس قوله او مناسبة في اكثر النسخ وانما انه محقق ولم يكن في الاصل اذا لم ينعرض لما في الشرح والمحقق انه لابد  
منها والاخرج تخويزه امر مرتبه وايضا تخويزه ضربته علامه لانه لا بد من مناسبة حتى يصح نداء الان التسليط ليعتبر  
صحة المعنى ولو سلطت ضربته على زيد في هذه المواضع لضميه لكن لا يصح المعنى لانك لم تعد انك ضربت زيد الضمير بل  
قصدت الى اني امنت بضربه علامه هذا كلامه فان قلت لا حاجة اليه لان التسليط اعم من ان يكون بعينه او يلزمه  
قلت المتبادر منه ان يكون التسليط بعين الفعل وحمل الالف على المتبادر واجب مطلقا في التعريف يكون عملها عليه واجبا  
يا طريق الاول فاذا من لا بد من ذكره فان قلت ذكره قوله او مناسبة للمخرج المثال عن التعريف بقوله توسط عليه  
انما يتصور لو لم يخرج بقوله مشغل عن ضمير مع انه ليس كذلك او معناه ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا في ضمير ذلك الاسم  
او متعلقه فاذا نفع العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر وبه يخرج تخويزه ضربته خلافا لادعاء من ضربته عن العمل  
في زيد ليس مجرد الاشتغال في السلق بل بسبب اياه المعنى اي قلت المراد انه لا يكون هناك مانع لفظي فلما يخرج عنه تخويزه  
ضربه علامه ويدخل فيه ايضاً كل شئ فعلوه في الزبر لعدم الصحة على تقدير التسليط في كل شئ فعلوه في الزبر وبأجله ان معنى  
قوله مشغل عنه ضمير متعلقه ان الفعل انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب الاشتغال بالضمير او المتعلق ولو لم يشغل لعل فيه  
فالان هو الاشتغال لا بسبب آخر ثم المراد بالسبب المعنى هو اللفظي لا الاعم من اللفظي والمعنى والاخرج تخويزه ضربته  
علامه وعمره ضربته حدوده مانع السبب المعنوي ايضا لا الاشتغال بالمتعلق فقط عن الباب مع انه حدوده منه علامه ان  
لا يكون فيه مانع لفظي ودخل المثالان ودخل ايضا كل شئ فعلوه في الزبر ولا يرد عليه توسط عليه سلط عليه ومع المعنى حيث كل  
فعلوه وبقى داخل المثالان ونحوهما مما يصح فيه المعنى بتقدير المناسب والدليل على ان صحة معييره في التسليط قوله او مناسبة  
والا لم يخرج اليه بقول التوفيق من سوره توسط لمجرد رفع الاشتغال هو او مناسبة لا يتوجه عليه شئ اذا مانع من تقدير المناسب  
في زيد ضربته علامه هو الاشتغال لاخره وبهذا نظر ان ما قبل قوله لا بسبب آخر وعلمه انه يلزم استدراك قوله توسط عليه  
والا انه اورد له ازيادة التوضيح وكال الكشاف ليس على ما ينبغي قوله اي ما يناسبه اي فعل يناسب الفعل المذكور بالترادف اي بسبب كونه



[illegible]



وبالحكمة القول: تعا ومعتوم الغضلين مع كون احد هاللا والآخر متعديا شكل قال قوله فان الاصل فيه ضربت زيداً ضربته  
انفاد ان يقع فان الاصل فيه ضربت زيداً انما في بعد الحذف لرفع اليه ما من الثاني من الحذف لانه كان مذكراً  
مع انفسه ثم حذف اذ لا فائدة في ذكره مع قوله في مطلق الاضمار على رتبة الرفع التفسير قال الله قدس سره في الحاشية  
اي في مواقع نظير في بابي النظر انه من قبيل الاضمار على رتبة الرفع التفسير وان لم يكن منه في الواقع المقصود من هذا التفسير انما  
ما قبل انه اذا وجب الرفع في موضع كيف يكون ذلك الموضع من مطلق الاضمار على رتبة الرفع التفسير قوله لا يجوز ضرباً لا يترتب عليه بان يتجوز عن  
الحوال العقلية يجب رفعه فكيف يصح قوله لا يجوز ضرباً لا يترتب عليه بان يتجوز عن الحوال العقلية يجب رفعه فكيف يصح قوله لا يجوز ضرباً لا يترتب عليه بان يتجوز عن  
فلا فائدة للقبول من العبارة ان الرفع يختار عند تفاوت قرينة النصب لانه لا يراى وانتفاء قرينة المحكية والالام يمكن الرفع  
مختار بل واجباً وايضاً لا يصح استواء ذات المحكية في صورة اختيار الرفع فيراد ان الرفع يختار عند تفاوت قرينة النصب لانه لا يراى وانتفاء قرينة المحكية والالام يمكن الرفع  
المرجحة للنصب والمراد ان الرفع يختار عند حصول انتفاء القرينة المرجحة للنصب به وان كان يحتمل قرينة مرجحة للرفع بقرينة  
قوله وعند وجود اقوى وقوله وليست في الامران وفي صورة استواء الرفع والنصب ليست ذات القرينة المرجحة للنصب  
نتيجة بل القرينة المرجحة موجودة والمتنفي وصف الترتيب لوجود المعارض الساموي وايضاً ليس في صورة الاستواء وجود  
انتفاء قرينة النصب بل تعارض القرينتين المرجحتين والمراد بالقرينة المرجحة باليسح فيقال قرينة توجب النصب  
بوجوب مساواة للرفع وقرينة توجب اختياره وبما ذكرنا من ان ما قبل هذا الشكل فيما اذا كان النصب مساوياً للرفع  
فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب مع انه لا يختار فيه الرفع ليس لوجوده المكان من وجه اما على الاول فلانه ان  
اراد ان ذات القرينة المرجحة غير موجودة فهو كيف والمتنفي وصف الترتيب لوجود المعارض وان اراد ان وصف الترتيب غير  
موجود فهو ليس الكلام فيه بل الكلام في ذات القرينة وهي موجودة واما على الثاني فلانه لا يصدق فيها في غير  
انتفاء القرينة المرجحة للنصب بل فيه وجود القرينتين السامويتين واما على الثالث فلان المراد انتفاء القرينتين السامويتين  
الصحيح وفي صورة الاستواء ليس لك قوله اي قرينة ترجح قد عرفت وجه التفسير بل جعل غير قوله عند عدم قرينة خلاصة  
راجعاً الى اختيار الرفع لم يتجوز الى هذا التفسير وعدم وجه التفسير بل هذا التقدير لا يرد في صورة انتفاء القرينتين السامويتين  
وهو القرينة المعقولة اذ المعنى ح اختيار الرفع عند عدم قرينة اختيار النصب لانه لا يرد في صورة انتفاء القرينتين السامويتين  
او توجب مساواة للرفع فيصدق عليها ان ليس فيها قرينة اختيار النصب الا ان يتم اختيارها في الرفع لانه لا يرد في صورة انتفاء القرينتين السامويتين  
لان لا يجامع قرينة الوجوب والمساواة بالطريق الاول في انتفاء قرينة اختيار النصب لان لا يوجد مصادماً كما في زيد ضربته  
واما ان يوجد لكل من الصلح مرجحة قرينة اختيار الرفع وللتبني على هذا قال او عند وجود اقوى وهذا انما يقع ما قبل ان يلزم ح  
ستدراك قوله وعند وجود اقوى واما لا اعتراض عليه بان لا يوجد قرينة اختيار النصب في وجوب الرفع فحق غاية الصواب  
او لا بد من اختيار الرفع من اية واحدة ان يكون القرينة المعقولة موجودة والثاني انتفاء قرينة اختيار النصب والثاني وان  
صدق في وجوب الرفع لكن الاول ليس يتحقق فيه قوله لنبلا مته عن الحذف الذي هو خلاف الاصل اقرض بانه وان  
سلم من الحذف الا انه يستلزم خلاف اصل آخر وهو كون الجملة خبراً وهو خلاف الاصل فلما ترجح مع المعارض ردت بان لا يخر

وقال ان الكلام في مواقع نظير في بابي النظر انه من قبيل الاضمار على رتبة الرفع التفسير وان لم يكن منه في الواقع المقصود من هذا التفسير انما  
ما قبل انه اذا وجب الرفع في موضع كيف يكون ذلك الموضع من مطلق الاضمار على رتبة الرفع التفسير قوله لا يجوز ضرباً لا يترتب عليه بان يتجوز عن  
الحوال العقلية يجب رفعه فكيف يصح قوله لا يجوز ضرباً لا يترتب عليه بان يتجوز عن الحوال العقلية يجب رفعه فكيف يصح قوله لا يجوز ضرباً لا يترتب عليه بان يتجوز عن  
فلا فائدة للقبول من العبارة ان الرفع يختار عند تفاوت قرينة النصب لانه لا يراى وانتفاء قرينة المحكية والالام يمكن الرفع  
مختار بل واجباً وايضاً لا يصح استواء ذات المحكية في صورة اختيار الرفع فيراد ان الرفع يختار عند تفاوت قرينة النصب لانه لا يراى وانتفاء قرينة المحكية والالام يمكن الرفع  
المرجحة للنصب والمراد ان الرفع يختار عند حصول انتفاء القرينة المرجحة للنصب به وان كان يحتمل قرينة مرجحة للرفع بقرينة  
قوله وعند وجود اقوى وقوله وليست في الامران وفي صورة استواء الرفع والنصب ليست ذات القرينة المرجحة للنصب  
نتيجة بل القرينة المرجحة موجودة والمتنفي وصف الترتيب لوجود المعارض الساموي وايضاً ليس في صورة الاستواء وجود  
انتفاء قرينة النصب بل تعارض القرينتين المرجحتين والمراد بالقرينة المرجحة باليسح فيقال قرينة توجب النصب  
بوجوب مساواة للرفع وقرينة توجب اختياره وبما ذكرنا من ان ما قبل هذا الشكل فيما اذا كان النصب مساوياً للرفع  
فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب مع انه لا يختار فيه الرفع ليس لوجوده المكان من وجه اما على الاول فلانه ان  
اراد ان ذات القرينة المرجحة غير موجودة فهو كيف والمتنفي وصف الترتيب لوجود المعارض وان اراد ان وصف الترتيب غير  
موجود فهو ليس الكلام فيه بل الكلام في ذات القرينة وهي موجودة واما على الثاني فلانه لا يصدق فيها في غير  
انتفاء القرينة المرجحة للنصب بل فيه وجود القرينتين السامويتين واما على الثالث فلان المراد انتفاء القرينتين السامويتين  
الصحيح وفي صورة الاستواء ليس لك قوله اي قرينة ترجح قد عرفت وجه التفسير بل جعل غير قوله عند عدم قرينة خلاصة  
راجعاً الى اختيار الرفع لم يتجوز الى هذا التفسير وعدم وجه التفسير بل هذا التقدير لا يرد في صورة انتفاء القرينتين السامويتين  
وهو القرينة المعقولة اذ المعنى ح اختيار الرفع عند عدم قرينة اختيار النصب لانه لا يرد في صورة انتفاء القرينتين السامويتين  
او توجب مساواة للرفع فيصدق عليها ان ليس فيها قرينة اختيار النصب الا ان يتم اختيارها في الرفع لانه لا يرد في صورة انتفاء القرينتين السامويتين  
لان لا يجامع قرينة الوجوب والمساواة بالطريق الاول في انتفاء قرينة اختيار النصب لان لا يوجد مصادماً كما في زيد ضربته  
واما ان يوجد لكل من الصلح مرجحة قرينة اختيار الرفع وللتبني على هذا قال او عند وجود اقوى وهذا انما يقع ما قبل ان يلزم ح  
ستدراك قوله وعند وجود اقوى واما لا اعتراض عليه بان لا يوجد قرينة اختيار النصب في وجوب الرفع فحق غاية الصواب  
او لا بد من اختيار الرفع من اية واحدة ان يكون القرينة المعقولة موجودة والثاني انتفاء قرينة اختيار النصب والثاني وان  
صدق في وجوب الرفع لكن الاول ليس يتحقق فيه قوله لنبلا مته عن الحذف الذي هو خلاف الاصل اقرض بانه وان  
سلم من الحذف الا انه يستلزم خلاف اصل آخر وهو كون الجملة خبراً وهو خلاف الاصل فلما ترجح مع المعارض ردت بان لا يخر

هذا التفسير هو الاصل في الكلام

هذا التفسير هو الاصل في الكلام

هذا التفسير هو الاصل في الكلام







عبد القادر بن محمد بن عبد الله بن جابر

عبد القادر بن محمد بن عبد القادر

محمد الفاضل بن محمد عبد الرحمن بن علي

22

[illegible]



[illegible]



على غير التشاريع ان يكون نصيبها ماعدا الوتور اذ القياس لا يقتضي النسخ وان كان لا يصح وليد على عدم الجواز عدم  
الوتور ثم لو وقع في الشمس والقمر انتهى وتعالى ان يقول لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان  
وجه التذكير هو الجواز غير المختار لا غير وهو في الآية ثم كيف يجوز ان يكون وجه التذكير هو تعليق المذكور المعطوف وهو القمر على المونث  
وهو الشمس كما قالوا القليل غالب في المونث مخرج به الرضى يعزى به وهند صار بان زيد وهند ان صار جون وبعد التعليل  
يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة وليد على انه لا يتبع اتفاق القراء على احد الجاهزين فان  
مروجها قوله وجب حذف ناصب لمفعول به فيها مذهب القياس لا يلزم في وجوب الحذف القياسي من قرينة والله على تعيين الحذف  
وقيام شئ مقامه والقرينة الصب والمقام فان التصديق مقام التحذير يدل على تعيين الحذف والمقام مقام الحذف  
هو المعمول المنسوب اذ لا شئ غيره فلم يقل باقامة مقامه يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف القياسي واليقين قد قال التزم قدس  
سره في بحث المفعول المطلق باقامة تعليق مقام الفعل المحذوف فان قلت فينبغي ان يجب الحذف في قوله زيد في جواب من قال  
من قام بوجوه والقرينة هو السؤال وقيام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا الجواز فيه قلت وجوه القرينة وقيام شئ مقام المحذوف  
شرط وجوب الحذف لاعتدله فلا بد لوجوب الحذف القياسي من وجوده لوجوب وجود الشرط عنه وجوده لاشتهر وطول لا يلزم من وجود  
وجود الحذف اذ لا يلزم من وجود الشرط وجوده والعتد في وجوب الحذف هو يفتق الوقت كما ذكره الله قدس قوله اي هم  
عمل فيه نصب اشارة الى ان اثر العال هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعمول وهو الاثر على الاسم باعتبارانه معمول فيه  
قوله على صيغة الجمل عطف على حذره وذكر توجيه ذكره الفاضل السدي جوابا عما ذكره الرضى من ان ذكر مصدر في عطفه على قوله  
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مصنف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذوف منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتقدير  
هو المنسوب فلا يصح الرابع ذكر منسوب حكمه كذا في بعض النسخ او ذكر على صيغة الجمل ليس يجوز لان اوجه متصلة من حيث  
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاني زيدا ومحمدا ولو كان منفصلة جازت الحاقه بين ما بعده وما قبلها يقول  
انا مقيم ثم بعد ذلك فنقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضرب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله  
تسولوا لغيرهم ثم اتوا او كفوروا قال او لا قطع كفوروا لان المعنى لانها اذن اضرائية بمعنى بل فيكون للاضرب عن المعنى من  
اطاعة الاثم فلو قلناه او ذكر كان اضرايا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يسمي مقيم فعلى كونه في لفظه نظر قوله نعم اي نعم  
لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او في المعنى والضمير فيما نحن  
فيه وان لم يكن موجودا في اللفظ لكنه موجود في المعنى اذ انظر في مقام الضمير لكتلة الضمير موجود في التقدير وفي المعنى فوضع  
المظهر موضع المضمرة عبارة عن كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان التمس جعله فيما سبق من قوله فلا بد من ما يند  
قسما للضمير ومقابل له ولا يصح جعله مقابل له في هذا المقام اذ لا معنى لتفسيره ان اثبات الضمير واجب في المعطوف  
كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطوف الا ان يقع معناه ان الاصل والواجب هو الضمير  
الا انه يوتي غيره من الرابطة وهو وضع المظهر موضع المضمرة لكتلة ولما اراوه العايد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي  
اذ الاستدراك آية عهه فاعلم ان قوله التمس بعد الاستدراك عن نفسك مخرج الى الطب لا تخذير الاستدراك

على غير التشاريع ان يكون نصيبها ماعدا الوتور اذ القياس لا يقتضي النسخ وان كان لا يصح وليد على عدم الجواز عدم  
الوتور ثم لو وقع في الشمس والقمر انتهى وتعالى ان يقول لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان  
وجه التذكير هو الجواز غير المختار لا غير وهو في الآية ثم كيف يجوز ان يكون وجه التذكير هو تعليق المذكور المعطوف وهو القمر على المونث  
وهو الشمس كما قالوا القليل غالب في المونث مخرج به الرضى يعزى به وهند صار بان زيد وهند ان صار جون وبعد التعليل  
يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة وليد على انه لا يتبع اتفاق القراء على احد الجاهزين فان  
مروجها قوله وجب حذف ناصب لمفعول به فيها مذهب القياس لا يلزم في وجوب الحذف القياسي من قرينة والله على تعيين الحذف  
وقيام شئ مقامه والقرينة الصب والمقام فان التصديق مقام التحذير يدل على تعيين الحذف والمقام مقام الحذف  
هو المعمول المنسوب اذ لا شئ غيره فلم يقل باقامة مقامه يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف القياسي واليقين قد قال التزم قدس  
سره في بحث المفعول المطلق باقامة تعليق مقام الفعل المحذوف فان قلت فينبغي ان يجب الحذف في قوله زيد في جواب من قال  
من قام بوجوه والقرينة هو السؤال وقيام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا الجواز فيه قلت وجوه القرينة وقيام شئ مقام المحذوف  
شرط وجوب الحذف لاعتدله فلا بد لوجوب الحذف القياسي من وجوده لوجوب وجود الشرط عنه وجوده لاشتهر وطول لا يلزم من وجود  
وجود الحذف اذ لا يلزم من وجود الشرط وجوده والعتد في وجوب الحذف هو يفتق الوقت كما ذكره الله قدس قوله اي هم  
عمل فيه نصب اشارة الى ان اثر العال هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعمول وهو الاثر على الاسم باعتبارانه معمول فيه  
قوله على صيغة الجمل عطف على حذره وذكر توجيه ذكره الفاضل السدي جوابا عما ذكره الرضى من ان ذكر مصدر في عطفه على قوله  
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مصنف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذوف منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتقدير  
هو المنسوب فلا يصح الرابع ذكر منسوب حكمه كذا في بعض النسخ او ذكر على صيغة الجمل ليس يجوز لان اوجه متصلة من حيث  
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاني زيدا ومحمدا ولو كان منفصلة جازت الحاقه بين ما بعده وما قبلها يقول  
انا مقيم ثم بعد ذلك فنقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضرب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله  
تسولوا لغيرهم ثم اتوا او كفوروا قال او لا قطع كفوروا لان المعنى لانها اذن اضرائية بمعنى بل فيكون للاضرب عن المعنى من  
اطاعة الاثم فلو قلناه او ذكر كان اضرايا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يسمي مقيم فعلى كونه في لفظه نظر قوله نعم اي نعم  
لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او في المعنى والضمير فيما نحن  
فيه وان لم يكن موجودا في اللفظ لكنه موجود في المعنى اذ انظر في مقام الضمير لكتلة الضمير موجود في التقدير وفي المعنى فوضع  
المظهر موضع المضمرة عبارة عن كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان التمس جعله فيما سبق من قوله فلا بد من ما يند  
قسما للضمير ومقابل له ولا يصح جعله مقابل له في هذا المقام اذ لا معنى لتفسيره ان اثبات الضمير واجب في المعطوف  
كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطوف الا ان يقع معناه ان الاصل والواجب هو الضمير  
الا انه يوتي غيره من الرابطة وهو وضع المظهر موضع المضمرة لكتلة ولما اراوه العايد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي  
اذ الاستدراك آية عهه فاعلم ان قوله التمس بعد الاستدراك عن نفسك مخرج الى الطب لا تخذير الاستدراك

بجواب

بجواب











[illegible][illegible]



عنه القائل مولانا محمد النوراني  
عنه القائل مولانا محمد النوراني

[illegible]



فيكون له في كل تركيب ذكر في احد ما ليس له فعل مذكور فضلا عن ان يكون مودا معيلا في نصب وفي الثاني وان كان الفعل  
 مذكور لكنه ليس مذكورا لان فعل النصب فكيف يصدر على التام وديب المذكور فيها انه ما فعل لاجله فعل مودا معيلا في نصب  
 وفي الثالث وان صدرق الالة ذكر آخر فلهذا فاعه على طريق التثنية واما على ما ذكرناه فانه فاعه انظر والحق ان ما ذكره السرخس  
 والمحشون في هذا المقام ليس ما يتصدي لذكره اولى الباب بل مسلوب الاختيار عند اهل الاعتبار فان قلت لا عمل في المفعول  
 لان قولك مبتكك للسمن فيخرج عنه قلت العمل اعم من ان يكون لفظا او تقدير او محلا وفي المثال الجور ونصب الجمل والحق  
 واسط في ذلك وجعله بمنزلة المنزلة والتصنيف ليس شيئا قاطعا قوله فان التام وديب انما يحصل بالضرب وتيرب عليه حصول  
 التام وديب بالضرب وترتبه عليه ظاهر انما معايرين بالذات بان يكون التام وديب عبارة عن احداث التام وديب والضرب سبب  
 الاحداث وكسيلة واما اذا كانت متحدتين بالذات على ما سيجري في التثنية والاولى لانهما بهية الضرب والتام وديب واحدة فمختلفا  
 باعتبار انضمام امر آخر اليه باعتبار انه مودم ضرب سبب للحصول وباعتبار انه منضاف للمضروب الى اخلاق حسنة تاديب سبب  
 عن الضرب كاتيل ان التعليم والتعلم واحد وهو انسياق ما الى تحصيل مجهول لمعلوم وبه القياس الى الذي يحصل منه يسمى تعليمه وتعليمه  
 الى الذي يحصل منه يسمى تعلمه وبه انما يقع ما قبل لو كان الضرب عين التام وديب فلا يخفى اما ان يكون الصفة قائمة لمجملين او لا فالحق  
 الاول يلزم قيام الصفة لواحدة بالشخص لمجملين مختلفين وهو محال وان كان الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع استغناء  
 سبب المحمول وهو الضرب وهو ايضا محال ولا بد من مثل ذلك في التسليم ايضا والاولى لانهما لاهراض وشبهه الترتب ايضا اذ في  
 طمئة فتعلم وقال الشيخ الرضوي الضرب هو التام وديب فالتام في الحقيقة ليست بهذا المصدر لان الشيء لا يكون له التام وديب بل هي اثره  
 اي ضربته في ذلك لكن لو صحت بما هو العلة اعني التام وديب لم يتسبب عند النجاة لعدم الاشتراك في السامع اذ في الزمان اذ ربما لا يحصل  
 هذا الاشتراك فيشارك الضرب في الزمان واما نصب هذا المصدر فتضمنه العلة في الحقيقة ومشاركة المحدث في الفاعل والزمان  
 اذ هو هو وعلى هذا فالمراد بقوله فان التام وديب يحصل بالضرب ان اثر التام وديب والمفرد عن سبب الضرب وهو العلة في الحقيقة  
 وان حصل بحسب انما العلة التام وديب فتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة المحدث في الفاعل والزمان لانه بين  
 الضرب وتوحيده شرط تقدير اللام بخلاف العلة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط لعدم الاشتراك في الفاعل فلا بد فيه من التام وديب  
 اللام فلم يحصل علة بحسب الظاهر وبالحكمة اذ لا على العلة يحصل علة سامة لفظا فانه متضمن للعلة الحقيقية مع كونها غير قائمة بالنصب بخلاف الالة  
 عليها وسنة تعليمه لا يلزم من كون الشيء علة كونه قابلا للنصب وهذا هو مراد من قال واما نصب التام وديب فتضمنه العلة الحقيقية  
 ومشاركة المحدث في الفاعل والزمان فانه قد وقع ما دور وعليه ويكذب اقتناع ضربته تادبا قاطعا وقال خلافا للزجاج ان حصل  
 المصدر من قبيل ما بين مضغولة بحرف الجر بعد حذف العامل لبقائه بها لا يعلم مضغولة واما فاعله فقوله يخالف على صيغة العلوم فاعله  
 ضمير القائل وعلى هذا فقوله ظاهر مضغولة خلافا لظاهر قويا له وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره السرخس بقوله وروى قول الزجاج بان مضغولة  
 تادويل آه الا انه يلزم على هذا النسبة المحمالة الى القوم مع ان قول القوم اصل بخاتمة الزجاج وان حصل من قبيل ما بين فاعله  
 بحرف الجر فقوله يخالف على صيغة المحمول فالنايب ضمير فيه يرجع الى الفاعل وقوله خلافا للزجاج لانه على التقدير الاول  
 اشارة الى ان تدبب الجمهور قوي فلا بد من اقبل لا فائدة لقوله غلظا سرا قوله مصدر على حذف المضاف لبيان النوع

فيكون له في كل تركيب ذكر في احد ما ليس له فعل مذكور فضلا عن ان يكون مودا معيلا في نصب وفي الثاني وان كان الفعل  
 مذكور لكنه ليس مذكورا لان فعل النصب فكيف يصدر على التام وديب المذكور فيها انه ما فعل لاجله فعل مودا معيلا في نصب  
 وفي الثالث وان صدرق الالة ذكر آخر فلهذا فاعه على طريق التثنية واما على ما ذكرناه فانه فاعه انظر والحق ان ما ذكره السرخس  
 والمحشون في هذا المقام ليس ما يتصدي لذكره اولى الباب بل مسلوب الاختيار عند اهل الاعتبار فان قلت لا عمل في المفعول  
 لان قولك مبتكك للسمن فيخرج عنه قلت العمل اعم من ان يكون لفظا او تقدير او محلا وفي المثال الجور ونصب الجمل والحق  
 واسط في ذلك وجعله بمنزلة المنزلة والتصنيف ليس شيئا قاطعا قوله فان التام وديب انما يحصل بالضرب وتيرب عليه حصول  
 التام وديب بالضرب وترتبه عليه ظاهر انما معايرين بالذات بان يكون التام وديب عبارة عن احداث التام وديب والضرب سبب  
 الاحداث وكسيلة واما اذا كانت متحدتين بالذات على ما سيجري في التثنية والاولى لانهما بهية الضرب والتام وديب واحدة فمختلفا  
 باعتبار انضمام امر آخر اليه باعتبار انه مودم ضرب سبب للحصول وباعتبار انه منضاف للمضروب الى اخلاق حسنة تاديب سبب  
 عن الضرب كاتيل ان التعليم والتعلم واحد وهو انسياق ما الى تحصيل مجهول لمعلوم وبه القياس الى الذي يحصل منه يسمى تعليمه وتعليمه  
 الى الذي يحصل منه يسمى تعلمه وبه انما يقع ما قبل لو كان الضرب عين التام وديب فلا يخفى اما ان يكون الصفة قائمة لمجملين او لا فالحق  
 الاول يلزم قيام الصفة لواحدة بالشخص لمجملين مختلفين وهو محال وان كان الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع استغناء  
 سبب المحمول وهو الضرب وهو ايضا محال ولا بد من مثل ذلك في التسليم ايضا والاولى لانهما لاهراض وشبهه الترتب ايضا اذ في  
 طمئة فتعلم وقال الشيخ الرضوي الضرب هو التام وديب فالتام في الحقيقة ليست بهذا المصدر لان الشيء لا يكون له التام وديب بل هي اثره  
 اي ضربته في ذلك لكن لو صحت بما هو العلة اعني التام وديب لم يتسبب عند النجاة لعدم الاشتراك في السامع اذ في الزمان اذ ربما لا يحصل  
 هذا الاشتراك فيشارك الضرب في الزمان واما نصب هذا المصدر فتضمنه العلة في الحقيقة ومشاركة المحدث في الفاعل والزمان  
 اذ هو هو وعلى هذا فالمراد بقوله فان التام وديب يحصل بالضرب ان اثر التام وديب والمفرد عن سبب الضرب وهو العلة في الحقيقة  
 وان حصل بحسب انما العلة التام وديب فتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة المحدث في الفاعل والزمان لانه بين  
 الضرب وتوحيده شرط تقدير اللام بخلاف العلة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط لعدم الاشتراك في الفاعل فلا بد فيه من التام وديب  
 اللام فلم يحصل علة بحسب الظاهر وبالحكمة اذ لا على العلة يحصل علة سامة لفظا فانه متضمن للعلة الحقيقية مع كونها غير قائمة بالنصب بخلاف الالة  
 عليها وسنة تعليمه لا يلزم من كون الشيء علة كونه قابلا للنصب وهذا هو مراد من قال واما نصب التام وديب فتضمنه العلة الحقيقية  
 ومشاركة المحدث في الفاعل والزمان فانه قد وقع ما دور وعليه ويكذب اقتناع ضربته تادبا قاطعا وقال خلافا للزجاج ان حصل  
 المصدر من قبيل ما بين مضغولة بحرف الجر بعد حذف العامل لبقائه بها لا يعلم مضغولة واما فاعله فقوله يخالف على صيغة العلوم فاعله  
 ضمير القائل وعلى هذا فقوله ظاهر مضغولة خلافا لظاهر قويا له وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره السرخس بقوله وروى قول الزجاج بان مضغولة  
 تادويل آه الا انه يلزم على هذا النسبة المحمالة الى القوم مع ان قول القوم اصل بخاتمة الزجاج وان حصل من قبيل ما بين فاعله  
 بحرف الجر فقوله يخالف على صيغة المحمول فالنايب ضمير فيه يرجع الى الفاعل وقوله خلافا للزجاج لانه على التقدير الاول  
 اشارة الى ان تدبب الجمهور قوي فلا بد من اقبل لا فائدة لقوله غلظا سرا قوله مصدر على حذف المضاف لبيان النوع

فيكون له في كل تركيب ذكر في احد ما ليس له فعل مذكور فضلا عن ان يكون مودا معيلا في نصب وفي الثاني وان كان الفعل  
 مذكور لكنه ليس مذكورا لان فعل النصب فكيف يصدر على التام وديب المذكور فيها انه ما فعل لاجله فعل مودا معيلا في نصب  
 وفي الثالث وان صدرق الالة ذكر آخر فلهذا فاعه على طريق التثنية واما على ما ذكرناه فانه فاعه انظر والحق ان ما ذكره السرخس  
 والمحشون في هذا المقام ليس ما يتصدي لذكره اولى الباب بل مسلوب الاختيار عند اهل الاعتبار فان قلت لا عمل في المفعول  
 لان قولك مبتكك للسمن فيخرج عنه قلت العمل اعم من ان يكون لفظا او تقدير او محلا وفي المثال الجور ونصب الجمل والحق  
 واسط في ذلك وجعله بمنزلة المنزلة والتصنيف ليس شيئا قاطعا قوله فان التام وديب انما يحصل بالضرب وتيرب عليه حصول  
 التام وديب بالضرب وترتبه عليه ظاهر انما معايرين بالذات بان يكون التام وديب عبارة عن احداث التام وديب والضرب سبب  
 الاحداث وكسيلة واما اذا كانت متحدتين بالذات على ما سيجري في التثنية والاولى لانهما بهية الضرب والتام وديب واحدة فمختلفا  
 باعتبار انضمام امر آخر اليه باعتبار انه مودم ضرب سبب للحصول وباعتبار انه منضاف للمضروب الى اخلاق حسنة تاديب سبب  
 عن الضرب كاتيل ان التعليم والتعلم واحد وهو انسياق ما الى تحصيل مجهول لمعلوم وبه القياس الى الذي يحصل منه يسمى تعليمه وتعليمه  
 الى الذي يحصل منه يسمى تعلمه وبه انما يقع ما قبل لو كان الضرب عين التام وديب فلا يخفى اما ان يكون الصفة قائمة لمجملين او لا فالحق  
 الاول يلزم قيام الصفة لواحدة بالشخص لمجملين مختلفين وهو محال وان كان الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع استغناء  
 سبب المحمول وهو الضرب وهو ايضا محال ولا بد من مثل ذلك في التسليم ايضا والاولى لانهما لاهراض وشبهه الترتب ايضا اذ في  
 طمئة فتعلم وقال الشيخ الرضوي الضرب هو التام وديب فالتام في الحقيقة ليست بهذا المصدر لان الشيء لا يكون له التام وديب بل هي اثره  
 اي ضربته في ذلك لكن لو صحت بما هو العلة اعني التام وديب لم يتسبب عند النجاة لعدم الاشتراك في السامع اذ في الزمان اذ ربما لا يحصل  
 هذا الاشتراك فيشارك الضرب في الزمان واما نصب هذا المصدر فتضمنه العلة في الحقيقة ومشاركة المحدث في الفاعل والزمان  
 اذ هو هو وعلى هذا فالمراد بقوله فان التام وديب يحصل بالضرب ان اثر التام وديب والمفرد عن سبب الضرب وهو العلة في الحقيقة  
 وان حصل بحسب انما العلة التام وديب فتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة المحدث في الفاعل والزمان لانه بين  
 الضرب وتوحيده شرط تقدير اللام بخلاف العلة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط لعدم الاشتراك في الفاعل فلا بد فيه من التام وديب  
 اللام فلم يحصل علة بحسب الظاهر وبالحكمة اذ لا على العلة يحصل علة سامة لفظا فانه متضمن للعلة الحقيقية مع كونها غير قائمة بالنصب بخلاف الالة  
 عليها وسنة تعليمه لا يلزم من كون الشيء علة كونه قابلا للنصب وهذا هو مراد من قال واما نصب التام وديب فتضمنه العلة الحقيقية  
 ومشاركة المحدث في الفاعل والزمان فانه قد وقع ما دور وعليه ويكذب اقتناع ضربته تادبا قاطعا وقال خلافا للزجاج ان حصل  
 المصدر من قبيل ما بين مضغولة بحرف الجر بعد حذف العامل لبقائه بها لا يعلم مضغولة واما فاعله فقوله يخالف على صيغة العلوم فاعله  
 ضمير القائل وعلى هذا فقوله ظاهر مضغولة خلافا لظاهر قويا له وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره السرخس بقوله وروى قول الزجاج بان مضغولة  
 تادويل آه الا انه يلزم على هذا النسبة المحمالة الى القوم مع ان قول القوم اصل بخاتمة الزجاج وان حصل من قبيل ما بين فاعله  
 بحرف الجر فقوله يخالف على صيغة المحمول فالنايب ضمير فيه يرجع الى الفاعل وقوله خلافا للزجاج لانه على التقدير الاول  
 اشارة الى ان تدبب الجمهور قوي فلا بد من اقبل لا فائدة لقوله غلظا سرا قوله مصدر على حذف المضاف لبيان النوع



اول على حذف الفعل كذا وجه كون الفعل له مصدر واحد الزجاج وصاحب اللباب وعلى التقديرين يكون مصدر من جنس  
لفظ فعله وقال الشيخ الرضوي نزهة ان السمية النخاع مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لارآى من كون مضمون عامل المفعول تفصيلا  
وبينا انما في ضربته تاوينا فان معناه او به بالضرب فالتاويين محل والضرب بيان له فكذلك قلت ادبته بالضرب تاوينا ويصح  
ان ليق الضرب هو التاويين فصار مثل ضربت ضربا فيكون مضمون العامل هو المفعول انتهى فعلى الاولين من التوجيهين يكون مصدر  
من جنس فعله وعلى الثاني بغير لفظ فعله اعلم ان ما ذكره الرضوي يحتمل احتمالين الاول انه لما رأى في ضربته تاوينا وبيان العامل  
للمفعول له او مضمونه متعده اعتبره مصدر رافيه من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره مصدر رافيه  
المضاف او حذف العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة الثاني انه اعتقد ان التوجيهين مجريان في جميع المواضع وبعبارة  
والية ذهب الرضوي حيث قال ولا يطرده في جميع النواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجنس ولا يفتقد مفعوله حين الامجا  
وكذا قولك جئتكم اصلا حالكم بالاعطاء او النقص ونحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلا بل بيانه الاعطاء والنقص وبعبارة  
في مثله قعود وجن ومجيى اصلا حالكم بالاعطاء او النقص ونحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلا بل بيانه الاعطاء والنقص وبعبارة  
اختلاف قوله فاسمى في في الناميين المذكورين الى قوله قعود وجن ينادى باعلى صوت على اختلافه وظلالته لا حاجة في جعل  
عن الحرب جينا مصدر رافيه لفظ فعله الى ان يرا وبالجن اثرا الكيفية القائمة بالنفس هو القعود عن الحرب كايما وبالشجاعة الا  
الترتب على الكيفية النفسانية وهو الماقدام كما قيل ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجازيل على ذلك ما ذكرناه  
ذكره الله بقوله جنب في الحرب عن القعود جينا او ضربته ضربا ووب وقعدت قعودا وجن على ان تصح المثل الخاص لا يسن لنا  
ينفي من جرح اولها ودر من قول الله فانه عنده مصدر من غير لفظ فعله ان جميع افراد المفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده هذا اعلم  
ان قول الشيخ الرضوي فالتاويين محل والضرب بيان له يدل على مخالفة الضرب والتاويين بالذات والشئ لا يكون بيانا لنفسه  
فالتاويين محل الشئ هو تاوينا وهو محل كحصول بالضرب او بالنقصية وشم وقوله يصح ان ليق الضرب هو التاويين  
جاد الضرب به التاويين في المعنى كاجاء اختلافين فعلى هذا يجب حل التاويين في ضربته تاوينا وعلى معنى ليق الضرب  
ليكون مخلصا من الكثرة الذي ذكره الرضوي في نفسه على المفعول له فاذا علمت ما ذكرت فذلك ان اقبل نزهة ان الية الضرب  
مفعولا هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ويكون معناه واحدا فالتاويين الما بالضرب والتاويين كما قرر الرضوي  
ادبته بالضرب تاوينا او بان يراو بالتاويين ضربا تاويين على حذف المضاف ليس بلوجه وانما من وجهه قتال حتى يذبح  
ما عليه قوله ورد قول الزجاج قال الشيخ الرضوي ورد المصراعان معنى ضربته تاوينا ضربته للتاويين اتفاقا وقولك للتاويين  
ليس لمفعول مطلق فكذلك تاوينا الذي بمعناه قوله ليس لمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتاويين مفعول مطلق لانه  
لم يرد الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس مفعولا له عنده ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق  
وقال الشيخ الرضوي وفي الرد نظرد ذلك ان ضربا تاويين ايضا معنى للتاويين مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون  
الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقص المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول  
عالم والثاني مفعول فيه قوله اي شرط انتصاب المفعول لاشارة الى ان انتصب مصدر بيتي للمفعول لا الفاعل او تقديره

وهذا هو الذي مر في كتابنا

وهذا هو الذي مر في كتابنا

منه على حذف الفعل كذا وجه كون الفعل له مصدر واحد الزجاج وصاحب اللباب وعلى التقديرين يكون مصدر من جنس  
لفظ فعله وقال الشيخ الرضوي نزهة ان السمية النخاع مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لارآى من كون مضمون عامل المفعول تفصيلا  
وبينا انما في ضربته تاوينا فان معناه او به بالضرب فالتاويين محل والضرب بيان له فكذلك قلت ادبته بالضرب تاوينا ويصح  
ان ليق الضرب هو التاويين فصار مثل ضربت ضربا فيكون مضمون العامل هو المفعول انتهى فعلى الاولين من التوجيهين يكون مصدر  
من جنس فعله وعلى الثاني بغير لفظ فعله اعلم ان ما ذكره الرضوي يحتمل احتمالين الاول انه لما رأى في ضربته تاوينا وبيان العامل  
للمفعول له او مضمونه متعده اعتبره مصدر رافيه من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره مصدر رافيه  
المضاف او حذف العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة الثاني انه اعتقد ان التوجيهين مجريان في جميع المواضع وبعبارة  
والية ذهب الرضوي حيث قال ولا يطرده في جميع النواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجنس ولا يفتقد مفعوله حين الامجا  
وكذا قولك جئتكم اصلا حالكم بالاعطاء او النقص ونحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلا بل بيانه الاعطاء والنقص وبعبارة  
في مثله قعود وجن ومجيى اصلا حالكم بالاعطاء او النقص ونحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلا بل بيانه الاعطاء والنقص وبعبارة  
اختلاف قوله فاسمى في في الناميين المذكورين الى قوله قعود وجن ينادى باعلى صوت على اختلافه وظلالته لا حاجة في جعل  
عن الحرب جينا مصدر رافيه لفظ فعله الى ان يرا وبالجن اثرا الكيفية القائمة بالنفس هو القعود عن الحرب كايما وبالشجاعة الا  
الترتب على الكيفية النفسانية وهو الماقدام كما قيل ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجازيل على ذلك ما ذكرناه  
ذكره الله بقوله جنب في الحرب عن القعود جينا او ضربته ضربا ووب وقعدت قعودا وجن على ان تصح المثل الخاص لا يسن لنا  
ينفي من جرح اولها ودر من قول الله فانه عنده مصدر من غير لفظ فعله ان جميع افراد المفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده هذا اعلم  
ان قول الشيخ الرضوي فالتاويين محل والضرب بيان له يدل على مخالفة الضرب والتاويين بالذات والشئ لا يكون بيانا لنفسه  
فالتاويين محل الشئ هو تاوينا وهو محل كحصول بالضرب او بالنقصية وشم وقوله يصح ان ليق الضرب هو التاويين  
جاد الضرب به التاويين في المعنى كاجاء اختلافين فعلى هذا يجب حل التاويين في ضربته تاوينا وعلى معنى ليق الضرب  
ليكون مخلصا من الكثرة الذي ذكره الرضوي في نفسه على المفعول له فاذا علمت ما ذكرت فذلك ان اقبل نزهة ان الية الضرب  
مفعولا هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ويكون معناه واحدا فالتاويين الما بالضرب والتاويين كما قرر الرضوي  
ادبته بالضرب تاوينا او بان يراو بالتاويين ضربا تاويين على حذف المضاف ليس بلوجه وانما من وجهه قتال حتى يذبح  
ما عليه قوله ورد قول الزجاج قال الشيخ الرضوي ورد المصراعان معنى ضربته تاوينا ضربته للتاويين اتفاقا وقولك للتاويين  
ليس لمفعول مطلق فكذلك تاوينا الذي بمعناه قوله ليس لمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتاويين مفعول مطلق لانه  
لم يرد الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس مفعولا له عنده ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق  
وقال الشيخ الرضوي وفي الرد نظرد ذلك ان ضربا تاويين ايضا معنى للتاويين مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون  
الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقص المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول  
عالم والثاني مفعول فيه قوله اي شرط انتصاب المفعول لاشارة الى ان انتصب مصدر بيتي للمفعول لا الفاعل او تقديره



[illegible][illegible][illegible][illegible]



[illegible][illegible]



[illegible]











بحث اذ وجوب القول به كم كيف وقوله نقضاً للنفي فيسحقه ولو سلم فطالب الاختصار لا يكون سبباً للوقوع في التصسف وقيل  
اي ما يكون الحال واقعا بعد الانقضاء للنفي عطفاً على يكون ذوالحال نكرة موصوفة ونحوه لا يعلم منه كون ذى الحال نكرة  
مع ان الكلام مسوق له فتم تكليف ذى الحال كونها منفية عنها المعرفة بمحوها وتوحيها في غير النفي وعلى هذا فلا حاجة لذكره مبيحة  
بل الاولى ان يحل وتوحيها في غير النفي والنفي والاستغناء وجوب الاستغناء قال الرضوي يجوز تكليف ذى الحال اذا سبقه نفي او  
شبهه ونفي او استغناء لان يصير النكر مع سبق هذه الاشياء مستغنا فلا يبقى فيها ما قاله شراح الباب قال المصنف واما  
تكميله لان الانقضاء بانه عاقله فلا يصح الحال ان يكون صفة له لا لظاهرة عنه وفيه نظر لمجي ما بعد الاضافة لا قبلها ورد عليه  
بعضهم بان منع الاول ان يصح جاء في رجل الا عاقله يعني قوله نقضاً للنفي واما من قال لا يمنع لا يجوز وقوع الصفة بعد القول  
فترية بلامية لان الصفة النافية لا يكون بعد الا واما هو صفة المنعوية من خبر البتة او الحال انتهى اقول وفيه بحث اما اولاً فالحال  
نقطة قوله لو كان صحيحاً كان الكسبة نفيين صحيحين ان لم يكن صحيحاً واما انما يتم لو كان وجب عدم الصحة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور  
وهو عند القائلين بقطع الاتم بل الوجع عدم استقامة المعنى في الموصوف والمفرد وبطرق فائدة قوله نقضاً للنفي واما ثانياً فلان  
قوله لان الصفة آية ان اراد بانه لا يجوز احد من النخاة فهو كم كيف وصرح الرضوي في بحث الاستغناء والمفرد بوقوع الصفة النافية  
التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة القضاة في الطول في آخر بحث القصر حيث قال بالقصر كما يقع بين المجتهدين  
والجواز يقع بين الفضل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاء في رجل الا فاضل وصرح به صاحب الباب ايضا في بحث الاستغناء  
وقال صاحب المنهاج واما ما بالكسبة من فترية اما لما كتب به محام فله صفة ما كان الواو والا ولم ير الخشعي واما البقا واما  
منها ما عدا ان اراد بانه لا يكون كما سنده بعض فهو مسلم لكنه غير مفيد وبالجواب حكم بالنفي على الاطلاق كما هو انط من كلامه وتشيع  
على الجواز تشييعاً ليلحقه كونه اسماً اختلافاً فيتمسك على ما ينبغي قوله وقيل قوله وصاحبها بالفتب عطف على قوله اميرت الكلام  
على وجه التفسير قوله مبتدأ خبر ما قال به السيد السند في حواشي المتوسط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها مفعولاً عطف على المستكن  
في ان يكون ومعرفة منصوباً عطف على مكره لان تعريف ذى الحال ليس بشيء وانه يكون معرفة منه بيا وتقدير الكلام هذا بشرط  
صاحبها ان يكون معرفة وانه متصل بمعنى ما ذكره وانه عاقله انما يلزم الصلة على الضمير المجرور لا إعادة الجار انتهى والتحليل المنعوي الذي  
اشار اليه بقوله لان تعريف ذى الحال ليس بشيء مرفوعاً بذكره الشرح قد مره وانه التحليل المنعوي على التوجيه الثاني يرتفع بارتكاب  
حذف المضاف في صفة في قوله لو كان الماد بانه سائر البعث والتخليه لان الارسل مختص بذكر العلم والشك انما هو في  
اداة الخاص من الامرين قوله والدعال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الخوض قبل تمام الشرب الى السمن ثم يرد من الرد  
على صفة الجبول قوله يشرب ذلك البعير لدخل بين بعيرين عطشانين منه اي من الخوض ما يلازمه يكون ذلك البعير يشرب  
اي شربه منه اي من الخوض في الكثرة الاولى قوله لعل المراد اي من الدخال نفس مدخله بعضها في بعض من قبيل ارادة المطلق  
من القيد لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والاداء وحام او المعنى  
او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه فقال متاول اي المنعوية المعروف الذي يرى فيها انه حال قبل  
اي كل واحد منهما قيل وكذا انما يخرج بل هو احق بالتأويل اقول بهذا وانما يكون ضمير في نحوه راجعاً الى مرتبه واحدة وتأويل

صاحبها الموصوف

في كسبه من الماد بانه سائر البعث والتخليه لان الارسل مختص بذكر العلم والشك انما هو في  
اداة الخاص من الامرين قوله والدعال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الخوض قبل تمام الشرب الى السمن ثم يرد من الرد  
على صفة الجبول قوله يشرب ذلك البعير لدخل بين بعيرين عطشانين منه اي من الخوض ما يلازمه يكون ذلك البعير يشرب  
اي شربه منه اي من الخوض في الكثرة الاولى قوله لعل المراد اي من الدخال نفس مدخله بعضها في بعض من قبيل ارادة المطلق  
من القيد لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والاداء وحام او المعنى  
او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه فقال متاول اي المنعوية المعروف الذي يرى فيها انه حال قبل  
اي كل واحد منهما قيل وكذا انما يخرج بل هو احق بالتأويل اقول بهذا وانما يكون ضمير في نحوه راجعاً الى مرتبه واحدة وتأويل  
في كسبه من الماد بانه سائر البعث والتخليه لان الارسل مختص بذكر العلم والشك انما هو في  
اداة الخاص من الامرين قوله والدعال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الخوض قبل تمام الشرب الى السمن ثم يرد من الرد  
على صفة الجبول قوله يشرب ذلك البعير لدخل بين بعيرين عطشانين منه اي من الخوض ما يلازمه يكون ذلك البعير يشرب  
اي شربه منه اي من الخوض في الكثرة الاولى قوله لعل المراد اي من الدخال نفس مدخله بعضها في بعض من قبيل ارادة المطلق  
من القيد لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والاداء وحام او المعنى  
او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه فقال متاول اي المنعوية المعروف الذي يرى فيها انه حال قبل  
اي كل واحد منهما قيل وكذا انما يخرج بل هو احق بالتأويل اقول بهذا وانما يكون ضمير في نحوه راجعاً الى مرتبه واحدة وتأويل  
في كسبه من الماد بانه سائر البعث والتخليه لان الارسل مختص بذكر العلم والشك انما هو في  
اداة الخاص من الامرين قوله والدعال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الخوض قبل تمام الشرب الى السمن ثم يرد من الرد  
على صفة الجبول قوله يشرب ذلك البعير لدخل بين بعيرين عطشانين منه اي من الخوض ما يلازمه يكون ذلك البعير يشرب  
اي شربه منه اي من الخوض في الكثرة الاولى قوله لعل المراد اي من الدخال نفس مدخله بعضها في بعض من قبيل ارادة المطلق  
من القيد لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والاداء وحام او المعنى  
او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه فقال متاول اي المنعوية المعروف الذي يرى فيها انه حال قبل  
اي كل واحد منهما قيل وكذا انما يخرج بل هو احق بالتأويل اقول بهذا وانما يكون ضمير في نحوه راجعاً الى مرتبه واحدة وتأويل

في كسبه من الماد بانه سائر البعث والتخليه لان الارسل مختص بذكر العلم والشك انما هو في  
اداة الخاص من الامرين قوله والدعال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الخوض قبل تمام الشرب الى السمن ثم يرد من الرد  
على صفة الجبول قوله يشرب ذلك البعير لدخل بين بعيرين عطشانين منه اي من الخوض ما يلازمه يكون ذلك البعير يشرب  
اي شربه منه اي من الخوض في الكثرة الاولى قوله لعل المراد اي من الدخال نفس مدخله بعضها في بعض من قبيل ارادة المطلق  
من القيد لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والاداء وحام او المعنى  
او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه فقال متاول اي المنعوية المعروف الذي يرى فيها انه حال قبل  
اي كل واحد منهما قيل وكذا انما يخرج بل هو احق بالتأويل اقول بهذا وانما يكون ضمير في نحوه راجعاً الى مرتبه واحدة وتأويل



[illegible][illegible]



الى القيد المذكور لان هذه الصورة يخرج بقوله نكرة لان صاحب الحال في هذه الصورة مجموع المعرفة والنكرة لا كلا واحد والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة لان التعريف والتشكيك من خواص الاسم والمجموع ليس باسم بل مركب لانا نقول لا يجوز ان يكون صاحب المجموع اذ هو فاعل او مفعول والفاعل والمفعول اسم كل واحد منهما والاسم لا يجوز وقوعه عن التعريف والتشكيك والمجموع خال عنهما ليس باسم فلا يجوز ان يكون ذا الحال اذ الفاعل والمفعول لابد من ان يكونا معرفتين او نكرتين وبما ذكرنا نظر ان ما قيل في الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة وبمجموع المعرفة والنكرة ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بدع تعديده تعريف صاحب الحال بكونه غالبا ليس على ما ينبغي اذ لا ضرورة في جعل صاحب فيما نحن فيه مجموعا كما احتجى تركيبه على لغة الاصل ويظهر وجه بدع على ما ذكرناه وهو ان قد يكون شيئا لا يكون معرفة ولا نكرة وادى محذوري في جعل صاحب كلا واحد من المعرفة والنكرة بل ليس فيه الا عدم ارتكاب في لغة الاصل التي ينبغي عليه الوجه البديع الذي ذكره وترك الاصل واختيار لغة الاصل امر لا يجوز ارتكابه بالضرورة وعت اليه قول تخصيص النكرة بتقديرها اذ لا يتصور فيه تخصيص بتقدير الحكم لانه باعتبار كون ذي الحال فاعلا او مفعولا او اعتبارا به مبتدأ والخا خبر الملتزم مع الاول بل ينافيه فلا بد فيه من تخصيص حصل بتقديم ما هو بمنزلة الجزاكن يرد ان المقترن في المبتدأ والتقدم الجزاكن الطرف لا مطلقا فكيف تخصيص بتقدير الحال التي ليست بطرف الا ان يقع عدم اعتبارا خبر الطرف في المبتدأ لانه ليس مستحسن للجزاكن وتعيين بفتح الاحتمال بالفضل تخصيص اية مطلوب بالفضل باعتباره مبتدأ او وقع ان ذا الحال مبتدأ معنى وبمنزلة فيكون فيه تخصيص بتقديم ما هو ظرف معنى وبمنزلة ولا يلزم منه كون ظرف الزمان خبرا عن الحقيقة كما قيل ولو سلم قلنا التقدير في جاني راكبا رجل كما نحن مجيئة وقت الركوب وانه ما قيل فيه ان جاء قائما رجل في الحقيقة قائم رجل في تخصيص بالجزاكن المتقدم الذي ليس بطرف وهو لا ينبغي في صحة الاستدلال لا نقول الحال بمنزلة الطرف فتقدمية تقديم الجزاكن الطرف لا نقول لا يصح الاخبار عن الحقيقة بطرف الزمان قوله ولما ليس بالصيغة ظاهرا بانه سبب للتقديم على الاستقلال بان يرمى مع حصول تخصيص اية وقد عرفت ما فيه قوله طرد الاسباب اجماعا لاسباب مطروا بالنظر الى الدليل الثاني واما بالنظر الى الاول فتقدم تخصيص لا يمنع من اجتماع المقننات مع معنى واحد

**قال** ولا يتقدم على صيغة المنة لان فاعله ضمير ارجع الى الحال والاسم سماعي والمسند الى ضمير المنة مطلقا يجب تانيته قوله فيما عدا في تركيبه باو زالكيب المذكور اى لا تقدم على العا المعنوي في تركيبه بالاني تركيب به زيدا كما كبر وقاعدافا منها في هذا التركيب اتت على العا المعنوي لاجل رفع اللبس فان العا المعنوي فيه وهو معنى التشبيه من الكاف يدل على حدتين جرت في العا في العا بارة زقة تعلق بكل منهما حال فوجب ان يلى الحال التي تعلقت باحد الخ صاحب ذلك الحدث وهو زيد القام به الحدث كونه شيئا والاخر صاحب ومعه والقائم به الحدث كونه شيئا والاول لا يلزم الاشتباه والالتباس بقوله بخلاف ما اذا كان العا حال من العا المعنوي اى ان الحال لا يتقدم على العا المعنوي حال كونه متلبسا بخلاف الطرف على التوجيه الثاني يكون حاله من نمية ولا تقدم الراجح الى اللى اى لا تقدم الحال حال كونه متلبسا بخلاف الطرف على العا المعنوي قوله فليجوز زقا كما زيد في الدار وذلك تقدم الحال على حاله الذي وضعف ما عدا الاختلاف ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وهو صاحب رعى صاحبها سبب عنة اى المبتدأ قوله لا يجوز الاحتمال

في قوله لا يجوز ان يكون صاحب المجموع

في قوله لا يجوز ان يكون صاحب المجموع

في قوله لا يجوز ان يكون صاحب المجموع

فصل في تعريف النكرة والنكرات  
النكرة هي التي لا تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
والنكرات هي التي تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
فصل في تعريف المعرفة والمعرفة  
المعرفة هي التي تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
والمعرفة هي التي تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
فصل في تعريف التعريف والتعريف  
التعريف هو الذي يدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
والتعريف هو الذي يدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
فصل في تعريف التسمية والتسمية  
التسمية هي التي تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
والتسمية هي التي تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
فصل في تعريف النكرة والنكرات  
النكرة هي التي لا تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
والنكرات هي التي تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
فصل في تعريف المعرفة والمعرفة  
المعرفة هي التي تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
والمعرفة هي التي تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
فصل في تعريف التعريف والتعريف  
التعريف هو الذي يدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
والتعريف هو الذي يدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
فصل في تعريف التسمية والتسمية  
التسمية هي التي تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة  
والتسمية هي التي تدل على عين واحدة بل تدل على عينات كثيرة



[illegible]



۱۲

[illegible]







[illegible][illegible]



في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

عن القتل ليس بجر والجرى بل بالجرى على الحالة المخصوصة والدعاء ليس لها تعلق لا بما قبله ولا بما بعده قوله وقيل بدل  
استعمال في مقابلة قوله وقيل الجملة صفة مخصوص وقوله وفيه بعد وللقيء الاول وقوله وما بينهما اي ما بين قوم وحشرت وانت  
خير بانه ليس بينهما شيء على تقديره فضلا عن ان يكون احتراسا وجعل قوله او جازم صفة لقوم وقوله بينكم وبينهم شيان اي  
صفة لقوم او لو كان احتراسا لخل الاستثناء المذكور وهو قوله الا الذين يصلون الى قوم او اذا اخرج عن القتل انما يدلنا فتيقن  
الواصلين الى قوم بينهم وبين المسلمين محلا الواصلين الى اي قوم كان هذا في جمل حشرت صدورهم صفة لقوم مجرد ذكره بعد اخر  
وهو عدم استقامة الاستثناء على تقديره جعل قوله او جازم صفة لقوم على ما ذكره المعنى قوله في بعض احوال الموكدة انما يحتاج اليه  
اذا جعل الموكدة اعم من ان يكون بعد سمية او فعلية على ما ذهب اليه بعض قتال صاحب المعنى وفي ثلثة موكد قد علمنا اخر  
مدبر او موكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرأ ونحو من في الاصل كلمة جميعا وموكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطفوا وقال  
سيد الحقين سند الحقين في شرح الفتحا قانما بالقسط في قوله ثم انما آه موكدة للفظ السند لا لغيره من كونه قائما بالقدرة وكذا  
عربا في قوله ثم انما آه لانه قرأنا عريبا يوك اضربه الى الجاء الى القرآن او يفهم من القرآن كونه عريبا واما اذا جعل الموكدة متعينة بكون  
بعد جملة اسمية جازما فاعلمنا قوله اي تحققت ابوة لك ولما ذكره الرضي لا معنى لقولك تحققت الاب وعرفته في حال كونه عريبا  
وان اراد ان المعنى اعلم عطفوا فهو مفعول ثان للحال وحاصل الرد انه ليس المراد بتيقن الاب وعرفته من حيث انه بل من  
حيث انه اب ويرجع حاصله الى قوله تحققت ابوة للمعنى طلب قوله اي موكدة التاكيد لازم للحال الموكدة لانها هي التي لا تنقل  
من صاحبها مادام موجودا فالصاحب يدل على الصفة التي يدل عليها الحال فصارت الحال موكدة لصفة يدل عليها الصفة  
فلا تنقل عنها وبسقط ما قيل ان الحال الموكدة على ضربين ضرب بمعنى تقرير مضمون الخبر وتاكيد وهو ضرب للاستدلال على مضمونه  
لقولك لا محذور الاكل كما ياكل العبد ونحوه ليس من جملة ما مع ان الضرب الثاني ليس وكذا فالمقابلة بين القسمين انما هو باعتبار  
المعقوفين الاول انما هو التاكيد بخلاف الثاني فان المقصود فيه الاول بالذات هو الاستدلال على مضمون الخبر والتاكيد ثانيا  
وبالعرض لان الثاني ليس بموكدة فخبره لك زيد ابوك عطفوا كما قل ان يكون تقرير مضمون خبره ان يكون له اب لعل عليه  
فان قلت الجملة في قولك جازم زيد الشمس طالعة حال على ما قال به النجاشي مع انه لا يدل على صفة فيها وظاهر الشمس ليس من  
صفة زيد قلت قال ابن هشام في المعنى قال ابن جني تاويلها جازم زيد طالعة الشمس عند مجيء في الحال لا لغيره اسبغ كبريت  
بالدار قائما مكانها وبرجل قائم خلفه وقال ابن عروبي ما قوله يقولك مبكرا ونحوه قوله كافي قوله ثم ارسلناك للناس رسولا  
فان رسولا اي كون الشخص مسلا فرج وجوا لا رسال موقوف على غير ذلك لا رسال لا يوك مضمون الجملة وهو ارسال المراد ان كونه  
رسولا لا يتوقف على ارسال المراد بالرسال من خبره قيل هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد به معناه الشرعي او  
انسان بعينه المراد تعالى الخلق بكتاب وشرعية فيكون مضمون الجملة هو ارسال الله ومعنى قولك فيكونك لغيره انما هو مضمون الجملة  
وليس لقافي تاكيد الخبر كما يكون لقافي تاكيد خبره اذا اريد بالرسول معناه اللغوي تاويل في ك ان المراد بالارسال اي معناه  
الشرعي فيكونك ايضا على هذا التقدير مضمون بعض اجزاء الجملة ليس بوجه وان كان من وجهه قوله انما كانت فعليه  
اراد ان الحال في الآية الكريمة وان كانت بموكدة لمضمون الجملة الا ان الجملة ليست اسمية بل فعلية فليس من شأنها ان تكون قائما بالقدرة

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل... في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...



يؤكد لا يفهم من لفظ العدد من كونه قائما بالقسط فهو موكلفهم لفظه انه لا مضمون الجملة كما قلنا عن سيد قدس سره وان  
اراد انه يوكفه جملة فهو وان كان صحيحا الا انه لا وجه للاختراعه بقوله اسمية بل يجب ان تخرجه عما تخرجه عن قوله تعالى  
لناس رسول لا قوله فان البديل منه في حكم التوقيفية اي ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه مبهم بقدر رفع ابهاما  
بالبديل بل اتيان البديل لما انه مقصود بالنسبة لا المبدال منه فبني بدل الاشتغال وان جازا لاجل تفصيل بل منه بدل بعض  
ايضا الا انه ليس مقصودا او ذكر البديل فيما ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود دون المبدال منه فذكر  
المبدال منه والبديل لا يقتضيه رفع الابهام بل هو ترك مبهم وايراد معين فتقوله فهو ليس برفع الابهام اي البديل ليس يقصد  
منه رفع الابهام لانه لا يرفع وقوله بل هو اي البديل بالقياس الى المبدال منه ترك مبهم وايراد معين وتجاوزه ان منع  
تجوز بل هو ترك مبهم وايراد معين مستند بانهم صرحوا ان في بدل الاشتغال اجمالا وتفصيلا وتفسير البديل الابهام غير واقع موقعا  
قوله فان مستقر اشارة الى دفع اعتراض الرضي حيث قال المستقر هو التامت مطلقا سواء كان وضعيا او غير وضعي فلا  
يدل المستقر على الوضعي قوله لكن المطلق قال سيدي محمد حسين في حاشي الرضي واما لفظ المطلق فيصرف الى الكمال عرفا وهو الوضعي  
قوله غير مستقر بحسب الوضع بخلاف عشرة وثلاثين فانه موضوع لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر  
وفي العين طارخا مستقر بما ذكره الشريف قدس سره في حاشي التوسط وهو لا يخفى عن اشكال لانه ان اراد بان عشرة  
مثلا موضوع لشيء معدود بهذا العدد واي شيء كان فالابهام على هذا يكون في الموضوع له لكن يردده اتفاق النجاة على ان  
الوصف في اربع في مرتب بنسبة اربع عارض اذ لو كان الالام كمالا قالوا بعرضه وان اراد انه موضوع لمرتبة من العدد  
مخصوصة متعلقة باي معدود وكان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وابهام المعدود ولا يستلزم ابهاما في مرتبة  
معينة من العدد وايضا التميز في ترك عشرة واربعة في الابهام عن المعدود والاعراض بالعدد وما ذكره الرضي من قوله صفة ترفع الابهام عن  
المشترك في نحو البصر عينيا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي ثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع  
لفظا معني مبهم شاملا لكل نوع كالعديد والوزن والكيل لان الوضع لفظا معني مبهم ثم اتفق اما من ذلك الوضع او من غيره  
ان يضع ذلك اللفظ المعني آخر فيعرض له الابهام عند استعماله لاجل الاشتراك العارض فنشئ الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل  
عوض سبب الاشتراك العارض برفع عليه وروى على سيد قدس سره ان اراد بقوله كالعديد والوزن والكيل موضوع لعدد  
موزون وكيل معدود وموزون وكيل بهذا العدد والوزن والكيل ايا كان اذ هو ايضا قائل بعروض الوصف في اربع  
والالم ثبتت الابهام فضلا عن ان يكون وضعيا واما قيل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي فليس شيئا او المتبادر  
من الوضع عند الاطلاق هو الوضع المقتضية بصفة حمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ويمكن  
ان يقر ارادة المقدرات من المتبادر وان كانت بطريق المجاز الا ان الابهام فيها ليس تابعا من حيث انها معني مجازي بل  
الابهام انما نشأ من الوضع فيصدق ان التميز فيها يرفع الابهام عن الالام في الموضوع له او لفظ المجاز المشهور حقيقة كما ان الحقيقة  
المجوزة مجاز قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له الالام من الوضع وانما خبر بان الابهام وان نشأ من تعدد الموضوع  
لكن تعدده نشأ من الوضع الواحد فان لفظ هذا مثلا موضوع دفعة واحدة بآثار تلك الجزئيات المخصوصة فلما يتعد

الوجه في الالام من كونه قائما بالقسط فهو موكلفهم لفظه انه لا مضمون الجملة كما قلنا عن سيد قدس سره وان اراد انه يوكفه جملة فهو وان كان صحيحا الا انه لا وجه للاختراعه بقوله اسمية بل يجب ان تخرجه عما تخرجه عن قوله تعالى لناس رسول لا قوله فان البديل منه في حكم التوقيفية اي ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه مبهم بقدر رفع ابهاما بالبديل بل اتيان البديل لما انه مقصود بالنسبة لا المبدال منه فبني بدل الاشتغال وان جازا لاجل تفصيل بل منه بدل بعض ايضا الا انه ليس مقصودا او ذكر البديل فيما ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود دون المبدال منه فذكر المبدال منه والبديل لا يقتضيه رفع الابهام بل هو ترك مبهم وايراد معين فتقوله فهو ليس برفع الابهام اي البديل ليس يقصد منه رفع الابهام لانه لا يرفع وقوله بل هو اي البديل بالقياس الى المبدال منه ترك مبهم وايراد معين وتجاوزه ان منع تجوز بل هو ترك مبهم وايراد معين مستند بانهم صرحوا ان في بدل الاشتغال اجمالا وتفصيلا وتفسير البديل الابهام غير واقع موقعا قوله فان مستقر اشارة الى دفع اعتراض الرضي حيث قال المستقر هو التامت مطلقا سواء كان وضعيا او غير وضعي فلا يدل المستقر على الوضعي قوله لكن المطلق قال سيدي محمد حسين في حاشي الرضي واما لفظ المطلق فيصرف الى الكمال عرفا وهو الوضعي قوله غير مستقر بحسب الوضع بخلاف عشرة وثلاثين فانه موضوع لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر وفي العين طارخا مستقر بما ذكره الشريف قدس سره في حاشي التوسط وهو لا يخفى عن اشكال لانه ان اراد بان عشرة مثلا موضوع لشيء معدود بهذا العدد واي شيء كان فالابهام على هذا يكون في الموضوع له لكن يردده اتفاق النجاة على ان الوصف في اربع في مرتب بنسبة اربع عارض اذ لو كان الالام كمالا قالوا بعرضه وان اراد انه موضوع لمرتبة من العدد مخصوصة متعلقة باي معدود وكان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وابهام المعدود ولا يستلزم ابهاما في مرتبة معينة من العدد وايضا التميز في ترك عشرة واربعة في الابهام عن المعدود والاعراض بالعدد وما ذكره الرضي من قوله صفة ترفع الابهام عن المشترك في نحو البصر عينيا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي ثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا معني مبهم شاملا لكل نوع كالعديد والوزن والكيل لان الوضع لفظا معني مبهم ثم اتفق اما من ذلك الوضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ المعني آخر فيعرض له الابهام عند استعماله لاجل الاشتراك العارض فنشئ الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عوض سبب الاشتراك العارض برفع عليه وروى على سيد قدس سره ان اراد بقوله كالعديد والوزن والكيل موضوع لعدد موزون وكيل معدود وموزون وكيل بهذا العدد والوزن والكيل ايا كان اذ هو ايضا قائل بعروض الوصف في اربع والالم ثبتت الابهام فضلا عن ان يكون وضعيا واما قيل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي فليس شيئا او المتبادر من الوضع عند الاطلاق هو الوضع المقتضية بصفة حمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ويمكن ان يقر ارادة المقدرات من المتبادر وان كانت بطريق المجاز الا ان الابهام فيها ليس تابعا من حيث انها معني مجازي بل الابهام انما نشأ من الوضع فيصدق ان التميز فيها يرفع الابهام عن الالام في الموضوع له او لفظ المجاز المشهور حقيقة كما ان الحقيقة المجوزة مجاز قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له الالام من الوضع وانما خبر بان الابهام وان نشأ من تعدد الموضوع لكن تعدده نشأ من الوضع الواحد فان لفظ هذا مثلا موضوع دفعة واحدة بآثار تلك الجزئيات المخصوصة فلما يتعد

هذا القول هو ما ذهب اليه



هذا الموضوع ان كان موضوعا معين معلوم جنسه ثم نشأ الابهام من تعدد الموضوع له كما في المشترك فان انا الابهام فيه  
وضعي قد يقصد رفعه بالتميز نحو ما اذا اريد به المسمى او قد يقصد بالصفة نحو مرت بهذا الرجل فان قلت يعنى ما ذكره الشرع  
بقوله وتحقيق ذلك انه ان الابهام في الجنس يرفع بالتميز لا بالوصف والحال فلا يكون ما ذكره جميعا قلت ما ذكره منقوض  
بما ذكرني في باب الوصف للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المتضمن لبيان الجنس فان قلت الابهام في الجنس  
انما يرفع بالتميز اذا كان مستقرا في الوضع والابهام في الجنس في المبهات ليس من جنسها فرفع بالصفة فلا يكون ما ذكره منقوضا قلت  
لا بالوضع ثم على ما عرفت وايضا قوله بحسب اصل الوضع مشير الى انه في الجنس ما يوضع على ان يكون الابهام في جنس الرجل صفيا  
ثم كيف واذا اريد به الموزون يكون جنسه مبالا لكن ذلك المعنى مستعجلا في له لا حقيقي واذا اريد به مرتبة معينة من مراتب الوزن  
لا يكون فيه ابهام اصلا فضلا عن ان يكون الابهام في الجنس فظن ان قول شارح قدس سره ولا ابهام فيه لا مستعجلا  
ذاته اي جنسه لا يخفى من قولهم في مثل ذلك الوضوح عجزا بقيد المذكور وان حصل الاحتراز عن عطف البيان الخاص للمقام  
في المثال الخاص على ما ذكره لكن لم يحصل الاحتراز عن عطف البيان في قولهم المؤنس العائذات الطير فان الطير عطف بيان  
للعائذات مع ان التعريف يصدق عليه فان الطير يرفع الابهام المستقر في العائذات المبهمة من حيث الجنس وضعا قوله  
لا في الذات اي لا يرفع الابهام للمستقر الواقع في الذات واما الابهام الواقع في الجنس بسبب العارض لا بسبب الوضع  
منه فمجرد ان يرفع بالوصف نحو مرت بهذا الرجل فان هذا من حيث الجنس كان مبالا فرفع ذلك الابهام الوصف لكن ذلك  
الابهام ليس بحسب اصل الوضع بل بحسب العارض وهو تعدد الموضوع له وفيه ان معنى عرضية الابهام ان كان الشيء بحسب  
اصل الوضع محيدا معلوما جنسه ثم حصل الابهام بسبب العارض ولا يتصور ذلك في هذا ما عرفت وايضا قول الشرح قدس سره  
الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المتضمن لبيان الجنس في قول العرفية الابهام في اسناد الاشارة قوله فانه  
في قوة قولنا طاب ثمنه منسوب الى زيد لانه لا اسناد للطيب الى زيد علم ان طيبه يكون باعتبار طيب شيء من اشياء او طيب مجرد الذات  
لا معنى له ثم ان الشرح قدس سره لم يعتبر الشيء مضافا الى زيد كما فعله الرضى ابرار الاحمال آخره فليس طريق التقدير ليس بصريح  
ثم ان ما ذكره الشرح قدس سره تقديره بالاعتقادية للمثال المذكور لا انه يجري في جميع مواضع الذات المقيدة حتى يتجه عليه ان لا يثبت  
في كفي زيد رجلا بل المناسب فيه كفي شيء زيد على ان زيد عطف بيان او يدل على انه يمكن جريانه في كفي زيد رجلا ايضا ان  
كفي شيء منسوب الى زيد هو رجوليته وكذا في كفي زيد شبيه كفي شيء منسوب الى زيد وهو شبيهة وتلك الكفاية انما يكون باعتبار  
صفة من صفاته قوله كفي به باقيل الجملة وشبهها والمضاف شبه الجملة له حكم الجملة فالمعروف مقابل للجزء والمضاف وهو معنى  
حقيقي له المعروف في هذا المقام وان كان متباينا في الحقيقة للنسبة اذ المعنى بالمفرد ان ذاته يقتضيه تميزا من غير ان يقتضيه ذات مقدرة  
باعتبار نسبة الشيء اليه كما في الجملة وشبهها والمضاف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد لم يكن مقابلا للنسبة ولا يرد عليه على هذا  
مثلا زيد امثال المفرد مع انه مضاف لان مثلهما زيد مفرد بالمعنى المذكور وان كان مضافا الى الضمير يدل على ما ذكرنا قول الشرح  
قدس سره مقابلة في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي للجزء والنسبة لا غير قوله اي رفع الابهام مطلقا اي  
سواء كان الذات المذكور مفردا مقدارا او غير مقدار قوله تحقيق في ضمن هذا الرفع تحقيق العام في ضمن الخاص لكن لا يخلط

بل يكون في المثال المذكور في قوله كفي به باقيل الجملة وشبهها والمضاف شبه الجملة له حكم الجملة فالمعروف مقابل للجزء والمضاف وهو معنى حقيقي له المعروف في هذا المقام وان كان متباينا في الحقيقة للنسبة اذ المعنى بالمفرد ان ذاته يقتضيه تميزا من غير ان يقتضيه ذات مقدرة باعتبار نسبة الشيء اليه كما في الجملة وشبهها والمضاف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد لم يكن مقابلا للنسبة ولا يرد عليه على هذا مثلا زيد امثال المفرد مع انه مضاف لان مثلهما زيد مفرد بالمعنى المذكور وان كان مضافا الى الضمير يدل على ما ذكرنا قول الشرح قدس سره مقابلة في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي للجزء والنسبة لا غير قوله اي رفع الابهام مطلقا اي سواء كان الذات المذكور مفردا مقدارا او غير مقدار قوله تحقيق في ضمن هذا الرفع تحقيق العام في ضمن الخاص لكن لا يخلط

ان قوله كفي به باقيل الجملة وشبهها والمضاف شبه الجملة له حكم الجملة فالمعروف مقابل للجزء والمضاف وهو معنى حقيقي له المعروف في هذا المقام وان كان متباينا في الحقيقة للنسبة اذ المعنى بالمفرد ان ذاته يقتضيه تميزا من غير ان يقتضيه ذات مقدرة باعتبار نسبة الشيء اليه كما في الجملة وشبهها والمضاف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد لم يكن مقابلا للنسبة ولا يرد عليه على هذا مثلا زيد امثال المفرد مع انه مضاف لان مثلهما زيد مفرد بالمعنى المذكور وان كان مضافا الى الضمير يدل على ما ذكرنا قول الشرح قدس سره مقابلة في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي للجزء والنسبة لا غير قوله اي رفع الابهام مطلقا اي سواء كان الذات المذكور مفردا مقدارا او غير مقدار قوله تحقيق في ضمن هذا الرفع تحقيق العام في ضمن الخاص لكن لا يخلط



حالا که می بینیم این خطاها چگونه می آید

هذا التفسير كاشف فائدة وكان له ربح في ضمن تهم حتى الشئ في نفسه قوله هو ما يشابه اجزاء اي يتشارك اجزاء الكل في اطلاق  
الاسم فكما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء فانه يطلق على الجزء وعلى كل قطرة منه قوله اي المفرد المقدر هذا هو الوجه لان  
بيان المفرد المقدر قوله او المعنى ان وجهه يعني يجوز ان يغيره كان يرجع الى التمييز ليقا في قوله فيفرد وقوله وتجمع مع ان  
الاول موجود وفيه ايضا المعنى ان كان التمييز متلبسا بتبوين المفرد المقدر او بتبوين شئ اذا قران التمييز بما ذكره عبارة عن  
المفرد المقدر تام بالتبوين او بتبوين التثنية الا ان العود من جنس الناقصة الذي هو الاصل الى التامة عملا وجهه وبما  
ذكرنا نظرا ما قبل اور والاقبال الثاني وان كان خلاف النطلان الاحتمال الاول لا يلزم جواز الامانة بخلاف الثاني و  
ذلك لان تمام الاسم بما يقتضيه تميز الاجزاء الاضافة لانه يشبه الفعل التام فاعلمه فينصبه لا يلزم ترتيب جواز الاضافة عليه  
وتعليقه بخلاف الالتباس بتبوين المقدر ونون التثنية فانه ليس فيه بنية عنه ليس بوجه وان كان من وجهه فمائل وكذا  
ما قبل الوجه الثاني في ركب اذ المتبادر من قوله جازت الاضافة جازت اضافة المتبسن بالتبوين في غير المنع بل المتبادر من  
المفرد المقدر الى التمييز كيف وكون التمييز متلبسا بتبوين المفرد المقدر مثلا عبارة عن وقوع التمييز بعده فكيف يتبادر اضافة  
التمييز اليه قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة ليتلزم الابهام ههنا وذلك ظاهرا لان تعيين النسبة وابهامها بحسب تعيين  
وابهامها فان طرف الناحية معلوم بالاشخص يكون النسبة معلوما بالاشخص او تشخيصها بالاشخص الطرف والناحية معلوم بوجه  
يكون النسبة معلومة بوجه ولا تكون معلومة بالاشخص او تشخيصها عبارة عن تشخص الطرف فكما ان الطرف بهمة في عندك ظل  
بحسب الشخص كك النسبة بهمة بالشخص فالقول بابهام الطرف فيه ومنع ابهام النسبة مكابرة محضه ورفع الابهام من عند  
يستلزم الرفع عنه على حسب رفعها عنه فان رفع الابهام عنها بالكل رفع عنه بالكل وان رفع عنها بوجه رفع عنه بوجه  
فالتمييز في طاب رطل بعد او ياكما يرفع الابهام عن النسبة من وجهه كك يرفع عن الطرف على ذلك الوجه وكما ان الطرف  
بهمة فيه من حيث الجنس كك النسبة بهمة على ذلك الوجه فالقول فيه رفع الابهام عن النسبة وعدم الرفع عن الطرف على الاطلاق  
في غير المنع قال ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فلهو متعلقة قبل في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى  
بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لا انتصب عنه ولا يصح ان يكون متعلقة واجاب الله قدس سره بتقييد مقدمها  
يكون التمييز لم يكن نفسا فيما انتصب عنه وكذلك مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض مثل طاب زيد نفسا وانت  
بان شمول قوله اسما يصح جعله لا انتصب عنه لقوله طاب زيد نفسا انما هو اذ جعل الصحة عبارة عن الامكان المقدر بجانب  
الوجود واذا ضرورة فيه مسلوقة عن الجانب المتعلق والواجب الموافق جازان يكون ضروريا كما اذا كان التمييز نفسا في  
عنه او لم يكن ضروريا بل جازان يكون التمييز انتصب عنه وان يكون متعلقة الا انه لا قيد الله قدس سره المقدم بالقيود  
الذكور خرج نحو طاب زيد نفسا عنه فحق الجواز المحذور وحيردانه يلزم على تقرير الشاخص والشرط والجزءية الانتقاض  
وان كانت منقولة عن العبارة بتقييد الشاخص يلزم اتحاد الشرط والجزء الذي يرد على ما اختاره بعض الشارحين من ان  
ان كان اسما يصح جعله لا انتصب عنه ولست بانه جازان يكون له متعلقة فلما فائدة في العود عنه الى ما ذكره الله قدس  
سره ثم انه في الشرطية الثانية ان كان التمييز الشرطية الاولى في بعينه وهو جازان لا من من كون التمييز متعلقا







[illegible][illegible]











[illegible]











[illegible][illegible]







فقد اى رفق الاول وفتح الثاني قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لاني الاول ليس في الثاني نفى الجنس قوله والا  
اي وان لم يتعين لعطف جملة على جملة بل يجوز عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد يلزم ان يكون قوله لا ابا منه منصوبا ومرفوعا  
لان خبر لا ينفى ليس يكون منصوبا وخبر لا نفى الجنس يكون مرفوعا بقوله وعلى التوجيه الثاني وهو ان يكون لاني الاول  
نفى الجنس الغيت عن العمل لوجود شرطه وهو التكدير وفي الثاني نفى الجنس ايضا لانها ليست ملغاة بل حاله قوله لعطف  
جملة على جملة بان يقدر لكل منها خبرا قوله او عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد على ما مر من التثنية قدس سره تفسير  
المفرد على المفرد وبالجملة على الجملة وفيه انه يلزم توارد الموشرين المتع اصطلاحا واحدا بالابتداء وكله لا على اثر واحد وهو الخبر  
الواحد قوله اي تاثيره بالاشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوي اذ العمل اصطلاحا مختص بالاعراب والمحمل عليه لوجوب  
اخراج نحو لا رجل في الدار لانه لا عمل لكلمة لاني رجل بل هو مبنى مع انه مقصود بالبيان في هذه المسئلة قوله لحيث لا يرجي ما فيه  
بل ان التمني لا يكون الا في المحل الذي لا طمع في وقوعه قوله ولكنه نون الضرورة الشرع قال بعض الفضلاء وفيه  
ما عرف من امتناع تعيين المبنى لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام السراطة عليها شاذ فيج قوله لكان الاتحاد في  
ثبوت الاتحاد وبين المنعوت والنعت معنى لانهما عبارة عن شئ واحد هذا الامل على احد هما كانه داخل على الآخر فالفاصل  
بين لا والنعت وهو المنعوت كانه ليس بفاصل والنعت في الحقيقة قريب من الاخير مفصول عنها فلهذا الوجه في الحقيقة بيان  
لقرب النعت من لا التي هي سبب البناء فاقيل ترك هذا الوجه نظيره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا ليس لموجبه وان كان  
من وجبه قوله والاتصال بينهما فظا ولذا لا يقع الفصل الا نادرا قوله وتوجه النفي اليه لان الاصل في النفي اذ دخل على كلام  
فيه تعلية بوجبه بان يتوجه الى التقييد خاصة وان يقع له خصوصاً نحو لا رجل غريب في المعنى لا لطريف وهذا الوجه بيان لقرب  
قوله اي محله الاعراب بالاشارة الى انه محذوف المبتدأ لا محذوف الفعل لما قال صاحب المعنى فاذا دار الامر بين المحذوف فعلا  
والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالتالي اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون محذوفاً كالمحذوف و  
اما الفعل فانه خبر الفاعل لانه قال اللهم ان يعصه الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او يوضع آخر يشبهه او يوضع آخر فانه  
ح الاول اولى وفيما نحن فيه فليكن لان قوله وان كان معرفة او مفصولا وجب الرفع موبد لتقدير الفعل بان يقتضيه الرفع وقا  
فيه تقييد المحذوف بالنسبة الى قوله محله الاعراب لا غير وكلا العبارتين صير كان في نفي البناء لازمة لاحد هما على الآخر في العلة  
وعدمه فاقيل لم يقل فالاعراب واجب نفى البناء صريحاً مع انها سياج في الدلالة على الاعراب فخطا لا يرد ما قيل الاول  
ان يقتدر بوجوب الرفع ليس لموجبه وان كان من وجبه قوله لكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاثيره لا حتى يجوز في اسمها الرفع عند  
التكرير والتعريف والفصل وبدونه عند المبرر بخلاف ما فان تاثيره قوي فيؤثر في بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمر مع الفصل  
بالعاطف وعلى هذا الحاجة الى قوله لظننته الفصل بلا الموكدة وعلى ما قررنا من ان الجواب عنه بان الفصل بالعاطف لا يكفي في  
منع البناء كما في المعطوف على المنادى ليس لموجبه وان كان من وجبه قوله وسائر التوابع اى ما في التوابع بعد الوصف ولعطف  
من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظي اذ بالمعنى لا يكره الا المعارف فلا يكره اسم لا تكاد في قوله ينبغي ان يكون حكمها  
حكم توابع المنادى هذا ما ذكره الرضي ناقلاً عن الانديسي ثم فصل ذلك فحكم بحذف البناء البديل اذ كان مفرداً نكرة نحو لا رجل

فقد اى رفق الاول وفتح الثاني قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لاني الاول ليس في الثاني نفى الجنس قوله والا  
اي وان لم يتعين لعطف جملة على جملة بل يجوز عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد يلزم ان يكون قوله لا ابا منه منصوبا ومرفوعا  
لان خبر لا ينفى ليس يكون منصوبا وخبر لا نفى الجنس يكون مرفوعا بقوله وعلى التوجيه الثاني وهو ان يكون لاني الاول  
نفى الجنس الغيت عن العمل لوجود شرطه وهو التكدير وفي الثاني نفى الجنس ايضا لانها ليست ملغاة بل حاله قوله لعطف  
جملة على جملة بان يقدر لكل منها خبرا قوله او عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد على ما مر من التثنية قدس سره تفسير  
المفرد على المفرد وبالجملة على الجملة وفيه انه يلزم توارد الموشرين المتع اصطلاحا واحدا بالابتداء وكله لا على اثر واحد وهو الخبر  
الواحد قوله اي تاثيره بالاشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوي اذ العمل اصطلاحا مختص بالاعراب والمحمل عليه لوجوب  
اخراج نحو لا رجل في الدار لانه لا عمل لكلمة لاني رجل بل هو مبنى مع انه مقصود بالبيان في هذه المسئلة قوله لحيث لا يرجي ما فيه  
بل ان التمني لا يكون الا في المحل الذي لا طمع في وقوعه قوله ولكنه نون الضرورة الشرع قال بعض الفضلاء وفيه  
ما عرف من امتناع تعيين المبنى لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام السراطة عليها شاذ فيج قوله لكان الاتحاد في  
ثبوت الاتحاد وبين المنعوت والنعت معنى لانهما عبارة عن شئ واحد هذا الامل على احد هما كانه داخل على الآخر فالفاصل  
بين لا والنعت وهو المنعوت كانه ليس بفاصل والنعت في الحقيقة قريب من الاخير مفصول عنها فلهذا الوجه في الحقيقة بيان  
لقرب النعت من لا التي هي سبب البناء فاقيل ترك هذا الوجه نظيره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا ليس لموجبه وان كان  
من وجبه قوله والاتصال بينهما فظا ولذا لا يقع الفصل الا نادرا قوله وتوجه النفي اليه لان الاصل في النفي اذ دخل على كلام  
فيه تعلية بوجبه بان يتوجه الى التقييد خاصة وان يقع له خصوصاً نحو لا رجل غريب في المعنى لا لطريف وهذا الوجه بيان لقرب  
قوله اي محله الاعراب بالاشارة الى انه محذوف المبتدأ لا محذوف الفعل لما قال صاحب المعنى فاذا دار الامر بين المحذوف فعلا  
والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالتالي اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون محذوفاً كالمحذوف و  
اما الفعل فانه خبر الفاعل لانه قال اللهم ان يعصه الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او يوضع آخر يشبهه او يوضع آخر فانه  
ح الاول اولى وفيما نحن فيه فليكن لان قوله وان كان معرفة او مفصولا وجب الرفع موبد لتقدير الفعل بان يقتضيه الرفع وقا  
فيه تقييد المحذوف بالنسبة الى قوله محله الاعراب لا غير وكلا العبارتين صير كان في نفي البناء لازمة لاحد هما على الآخر في العلة  
وعدمه فاقيل لم يقل فالاعراب واجب نفى البناء صريحاً مع انها سياج في الدلالة على الاعراب فخطا لا يرد ما قيل الاول  
ان يقتدر بوجوب الرفع ليس لموجبه وان كان من وجبه قوله لكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاثيره لا حتى يجوز في اسمها الرفع عند  
التكرير والتعريف والفصل وبدونه عند المبرر بخلاف ما فان تاثيره قوي فيؤثر في بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمر مع الفصل  
بالعاطف وعلى هذا الحاجة الى قوله لظننته الفصل بلا الموكدة وعلى ما قررنا من ان الجواب عنه بان الفصل بالعاطف لا يكفي في  
منع البناء كما في المعطوف على المنادى ليس لموجبه وان كان من وجبه قوله وسائر التوابع اى ما في التوابع بعد الوصف ولعطف  
من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظي اذ بالمعنى لا يكره الا المعارف فلا يكره اسم لا تكاد في قوله ينبغي ان يكون حكمها  
حكم توابع المنادى هذا ما ذكره الرضي ناقلاً عن الانديسي ثم فصل ذلك فحكم بحذف البناء البديل اذ كان مفرداً نكرة نحو لا رجل



[illegible][illegible]



جاءوا

ابن طراوة واستدل ابو حنيفة بانه وجد في الامام وهو مصنف حسان رضي الله عنه فخطه يمين في الخط ولا دليل فيه فلم  
في خط المصنف من اشياء خارجة عن حد القياس وشبه للجمهور انها لو وقف عليها بالبار وانما رسمت منفصلة عن الجين وان  
التاقد كير على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كمين انتهى ولو كان فضلا  
ما ضياع لم يكن للكسر من وجه وقال الشيخ الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحيين في اللغات واشتمالات وايضا فانهم يقولون  
لاست ادان ولات هتا ولا يقيم تا وان وسمنا الثاني في علمنا وفي ذلك ايتم ثلثة نهاب ايضا احدها انما نقل شيئا فان وليها  
مرفوع فبنته اذ حذف جره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش في التقدير عنده في الآية لا اري حين مناص من  
قوة الرفع ولا حين مناص كائن لم قال الشيخ الرضي وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأ لموضع  
متخينة ولا يمنع دعوى كون لالت هي لا القسرية وليقويه لزوم تنكير المصنفين اليه فاذا انصب بين بعد فاجاب بخذو  
كافي لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لالت حين مناص كما في لا عليك الثاني انما تتعل على ان فتصحب الاسم  
وترفع الجوز وهذا قول آخر لا يخش والثالث انما تتعل على ليس في قوله الجوز وعلى كافي قول فلا يذكر كافي بالاول المعنوي  
والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلت في معمولها نحن انما على اسمها تتعل لالت في لفظ الجين وهو قول  
يسوييه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تتعل في الجين وفي ما اوردته قال الزمخشري زيرت التاء على لا وحصلت لغة الايام  
قوله اي اسم يخرج لوم يفسر كلمة بالاسم مخرج الحروف الا الواحدا ايضا اذا المراد اشتغال الشيء على علم المضاف اليه ان يكون  
ذلك الشيء موصوفا لا شك ان الموصوف به هو الاسم لا الحرف الا في معنى كون الشيء موصوفا بانه ذكر بعد ذكر المضافة  
بعد الموصوف والاعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا الحرف الا في معنى قال لفظا او تقديرا كان على التاء ان يقول او محلا كما قال  
في المرفوعات وكون المصريح ذا اقسام المعرب اليصلح نكتته عدم ذكره لوجوده في المرفوعات ايضا كذا يكون الجوز  
محليا غير مشترك بين الكسرة والفتحة والياء اذ كون الرفع محليا غير مشترك بين الضمة والياء والاضمة انما قال في المرفوعات  
او محلا وايضا عدم الشمول لكل لا يقتضي عدم الذكر بل القول على وجه يقتض بالاسم قوله ما هو شبه بهاي ومن اسم هو شبه  
بالمضاف اليه من حيث ان جره حصل بالعامل كما ان جرم المضاف اليه بالحرف المرفوع اذا كان المضافة تفضيئة او معنوية على  
على ما ذهب اليه المصريح واما على ما ذهب اليه الجوهري من ان الحرف ليس بمقدر في اللفظية فانما عمل المضاف اليه الجوز في المضاف  
اليه لمشاكلة المضاف في المعنوية في التجريد عن التنوين او النون للاضافة فكما يعمل المضاف في المضاف اليه الجوز في الضمة  
لنيابة عن الحرف كعمل المضاف في اللفظية فكان الحرف فيه مقدر حكما فلا يتحقق تعريف الجوز وشبهه على غير وجه وقوله  
المشهور بينهم فان المشهور انه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما يخرج باضافة اسم اليه كجوز التنوين من الاول للاضافة قوله  
اي ما لفظا كان قبل التاء قدس سره لفظا او تقديرا جاز ان كان المحذوفه جعل المصدر بمعنى المفعول ليكون التركيب موقفا  
لما هو الاكثر فيه وفي امثاله من وقوح كان وان كان ذلك محتاجا الى الحذف الا ان الحذف قياسي اذ قالوا حذف كان فيما  
وقوعه قياسي ولا شك في ان وقوعه في مثل هذا التركيب اكثر من ان يحصى بخلاف جملة حال من حرف هو فانه وان لم يتجلى الى  
الحذف الا انه يخرج التركيب عما هو الاكثر فيه وفي امثاله وليست كرم كون المصدر حال وهو سماحي عنه الاكثر من وان اعمار البئر



[illegible]



[illegible][illegible]



[illegible]















جواز الاول وانتفاع الثاني وعلى وجوب التحفيظ والتفاد تخصيص جواز التصار بزيادة التصار بزيادة اذ لو افادت تخصيص تعقبا  
او انتفاعا لزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وفرغ على التحفيظ انتفاع الضارب بزيادة قوله ولا شك انه لا دخل بانتفاع الاول  
لا انتفاع التعريف او تخصيص في جواز التصار بزيادة التصار بزيادة كيف ولو افادت التعريف لا منتفاعا للزوم تحصيل الاعلى  
ولو افادت تخصيص تعقبا او انتفاعا للزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وبهذا سقط قوله وعلى هذا كان الانسب قوله وعلى هذا  
بناء على انه لا دخل في هذا التفرع لا انتفاعا التعريف ولا انتفاعا تخصيص بل كفى فيه وجوب التحفيظ فقط بخلاف التفرع السابق فانه  
متفرع على الامر من وجوب التحفيظ وانتفاع التعريف كان الانسب تقديم هذا الفرع لا متفرع على امر واحد والتفرع السابق على  
امر من وما يتفرع على الامر الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه ينزله المنة ومن المركب وهذا المعنى لما لم سوق كلاما حيث قيد  
بقوله فقط وقيل لان احصاه مذكور صريحا بخلاف اصل الترخيص السابقين فانه مذكور ضمنا ورو عليه البعض ويعارضه ان النفي  
متقدم على الاثبات فالترتيب المذكور في الاستدلال مرفى فيما عدا المصريح ليعنى ان النفي متقدم في الذكر عبارة المتن على الاثبات  
فمقتضى الترتيب المذكور ان يقدم الفرع الذي لو حظ في النفي والانتفاع على فرع ليس فيه ذاك واليه اشار بقوله فالترتيب المذكور  
آه فاقبل ان النسبة وان كان متقدما على الاثبات لان العدم سابق على الوجود وليس بوجه وان كان من وجبه ثم قوله الا ان المقصود في الحكم  
الذي معنى اثبات شئ ونفي ما عداه احد جزئية الذي هو الاثبات كمكيف وفي التصريح بجزء ان مقصود ان معاذ فيه كان تقرير  
الصواب مقصودا بهم لكونه الخطا ايضا مقصودا بهم ثم اوعاؤه بان الملازمة سوق الكلام مختص في توجيه ممنوع ايضا كيف قوله  
فقط لا لم كمال التوجيهين لان معناه انه لا يعتبر فيه انتفاع التعريف بخلاف السابق فانه معتبر فيه وبهذا الاعتبار كما يجوز ان يقال  
الفرع الثاني امر واحد واصل الاول متعدد وكذا يصح ان يقال اصل الثاني مذكور صريحا واصل الاول مذكور ضمنا فليس قوله فقط  
لتوجيه غير لازم لتوجيه الفاضل محشى كما زعم ويحتمل ان يكون المعنى بناء على ما ذكرنا من انه لا دخل لا انتفاعا التعريف وتخصيص بل كفى فيه وجوب  
التحفيظ بخلاف السابق فان انتفاع التعريف معتبر فيه كان الانسب تقديمه لان احصاه وجودى بخلاف اصل الفرع السابق فانه  
ليس بوجودى فانه مركب من الوجودى والعدمى وللوجودى شرف على العدم ويمكن ان يقال النفي والاثبات مقصودان معاني  
والفرع الاول ثبت لهما بخلاف الثاني فانه ثبت الاثبات فقط والاثبات لهما اقوى فقدمه لقوة ما يقتضى تقديمه بالنسبة  
الى ما يقتضى تقديم الثاني فتأمل قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة والمصادرة جعل المدعى عين الدليل او جزاء منه  
على التقديم من يلزم توقف الشئ على نفسه وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة اذ لم يجعل انتفاع الضارب بزيادة  
عليه ولا جزاء منه بل عمل الجواب عن تسك الخضم بانتفاع الضارب بزيادة والمذكور فيه ان الجواب عن غير صحيح اذ يقول الخضم  
الضارب بزيادة اول لم يفتنع ان يجاب عن استدلال الخضم على وجوب الاحتياج الى اعتبار انتفاع الضارب بزيادة فهذا هو المقصود  
من اشرح وطاهر ان قوله وضعف الواجب ليس دليلا على انتفاع الضارب بزيادة فاقبل ان في هذا الجواب استدلالا على  
انتفاع الضارب بزيادة يضعف الواجب المات الذي استدلل عليه بانتفاع الضارب بزيادة فليس بوجه وان كان من وجبه قوله  
رفعه على الفاعلية وهو قبيح الخاد عن ضمير الموصوف قوله ونصبه على تشبيهه بالمفعول قال الشيخ الرضى وهو حسن لكون النصيب  
توطئة وهو حسن فيكون النصيب ايضا حسنا قال لكن قل استعماله لاستنكاره في ان النصيب ما هو فاعل حقيقة لا على التميز قوله







الذي انصف اليه صفة فهو صفة مفعول بالاسم فاعله قوله المضاف اليه قوله وارجاع كل من الصورتين بتدويرهما  
والثاني لان المصدر زيد كرويت مع انه مضاف الى المونث قوله معنى آخر فان معنى التركيب الوصفى وصف شئ بشئ وهذا  
لا يتفاوت من التركيب الاصنافي الذي معناه كون شئ مضافا الى الآخر واسطة حروف الجر وكذا لا يتفاوت من الاول فكيف  
يقوم احدهما مقام الآخر لاستفاوته وكون هيئة التركيب الاصنافي في الاضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع  
اختلاف معناه ممنوع ولم لا يجوز ان يكون استعادة معنى التركيب العامل من الاضافة اللفظية بجعلها كالأضافة  
لكونها في تقدير الانفصال لقوة عمل الصفات قوله فلا يقال اي اذ بين ان الصفتين لا يقوم مقام الآخر في الاستفا  
قلاية تركيب اصنافي ويدرو منه المعنى الوصفى قوله وهو قوله ذكر الضمير الراجح الى القاعدة بناء على الاصل والقانون او بناء على  
ان الضمير اذ ادبر بين المرح والجر فعناية الجمل اولي قوله والجامع صفة للوقت لم يقل له مع سبق ذكر الوقت رفعا للاشتباه اذ  
على تقدير الضمير لم يعلم انه راجع الى الوقت والسجد واذا كان كك فكانه لم يسبق ذكره قوله لم يطلو عليه اي شتمه عليه غير مجاز  
الى ذكره مشورة كونه صفة له نصا بحيث يعنى منه وحدة الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة لان هذا المعنى في الجامع ليس  
حقيقته بل ادعاءه ولذا قال الشافعي قدس سره فيكون خبره لصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضى ان يجعل الجامع سجد غير مجاز  
حيث قال يجوز عندي ان يكون اشتمال اضافة الموصوف الى صفة من باب طو سينا وذاك بان يجعل الجامع سجد مفعولا  
والفرق جانيا مفعوما والاولى صلوة مخصوصة والجمعا بقوله مخصوصة ثم يضاف السجد والجانب والصلوة والبقلة للجمعة  
بذاته فتمت لفائدة التخصيص وهذا هو الذي نقله الفاضل عن الرضى ثم قال وحاصله ان اضافة السجد الى الجامع من قبيل اضافة  
العام الى الخاص الى آخر ما ذكره فتمت حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضى لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يرد عليه  
ما اوردوه من ان اقسام الدين من تشييع تشييع قوله حتى صار اي جرد كان اسم غير صفة في انه استعمل على موصوف فاضافة  
الى قطيعة التخصيص لانه اضافة صفة الى الموصوف وفيه ان قطيعة مونث والجر وذكر كيف يكون صفة للقطيعة ولذا قال  
قال الشيخ الرضى ان المعنى تشييع جرد اي بال حذف الموصوف واضيفت صفة الى جنسها للتبيين فقال افادت الاضافة  
التعريفية وتخصيص افادة الاضافة التعريفية لان اللام بالجنس والاستغراق وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف واما افا  
تخصيص فانها اذا كان اللام للمعد الذي هو بعيد في امثال يدين المثاليين المقص من قوله اي يصير خاصا رفع توهم حمل  
يخص على معنى يصير تخيص وهو ليس مستقيم لان المضاف اليه معرفة قوله فيها خلافا اذ اريد بالشئ الموجود وكل الموصوف  
ايض على الموجود واو اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبره وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود والعين على المعدوم  
والموجود فلا خلاف في كون العين اعم من شئ قوله حمل احدهما على الاول والاخر على اللفظ اشارة الى انه لا يمتنع الاول  
لحمل على الاول ولا الثاني للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب لقراء فان اقتضت القرينة حمل الاول على الاول فذلك نحو  
جاءني سعيد كزنان الهجى قرينة على حمل الاول على الاول لعدم تصور الهجى من اللفظ وان اقتضت حمل الثاني عليه حمل  
عليه نحو تلفظت بسعيد كزنان تلفظت بافظ هذا الاول لعدم تصور تلفظ الاول وبهذا نظر ان ما ذكره الشيخ الرضى  
من قوله ما يدل نحو سعيد كزنان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك ان كايطلق اللفظ ويراد به ولو

الذي انصف اليه صفة فهو صفة مفعول بالاسم فاعله قوله المضاف اليه قوله وارجاع كل من الصورتين بتدويرهما  
والثاني لان المصدر زيد كرويت مع انه مضاف الى المونث قوله معنى آخر فان معنى التركيب الوصفى وصف شئ بشئ وهذا  
لا يتفاوت من التركيب الاصنافي الذي معناه كون شئ مضافا الى الآخر واسطة حروف الجر وكذا لا يتفاوت من الاول فكيف  
يقوم احدهما مقام الآخر لاستفاوته وكون هيئة التركيب الاصنافي في الاضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع  
اختلاف معناه ممنوع ولم لا يجوز ان يكون استعادة معنى التركيب العامل من الاضافة اللفظية بجعلها كالأضافة  
لكونها في تقدير الانفصال لقوة عمل الصفات قوله فلا يقال اي اذ بين ان الصفتين لا يقوم مقام الآخر في الاستفا  
قلاية تركيب اصنافي ويدرو منه المعنى الوصفى قوله وهو قوله ذكر الضمير الراجح الى القاعدة بناء على الاصل والقانون او بناء على  
ان الضمير اذ ادبر بين المرح والجر فعناية الجمل اولي قوله والجامع صفة للوقت لم يقل له مع سبق ذكر الوقت رفعا للاشتباه اذ  
على تقدير الضمير لم يعلم انه راجع الى الوقت والسجد واذا كان كك فكانه لم يسبق ذكره قوله لم يطلو عليه اي شتمه عليه غير مجاز  
الى ذكره مشورة كونه صفة له نصا بحيث يعنى منه وحدة الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة لان هذا المعنى في الجامع ليس  
حقيقته بل ادعاءه ولذا قال الشافعي قدس سره فيكون خبره لصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضى ان يجعل الجامع سجد غير مجاز  
حيث قال يجوز عندي ان يكون اشتمال اضافة الموصوف الى صفة من باب طو سينا وذاك بان يجعل الجامع سجد مفعولا  
والفرق جانيا مفعوما والاولى صلوة مخصوصة والجمعا بقوله مخصوصة ثم يضاف السجد والجانب والصلوة والبقلة للجمعة  
بذاته فتمت لفائدة التخصيص وهذا هو الذي نقله الفاضل عن الرضى ثم قال وحاصله ان اضافة السجد الى الجامع من قبيل اضافة  
العام الى الخاص الى آخر ما ذكره فتمت حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضى لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يرد عليه  
ما اوردوه من ان اقسام الدين من تشييع تشييع قوله حتى صار اي جرد كان اسم غير صفة في انه استعمل على موصوف فاضافة  
الى قطيعة التخصيص لانه اضافة صفة الى الموصوف وفيه ان قطيعة مونث والجر وذكر كيف يكون صفة للقطيعة ولذا قال  
قال الشيخ الرضى ان المعنى تشييع جرد اي بال حذف الموصوف واضيفت صفة الى جنسها للتبيين فقال افادت الاضافة  
التعريفية وتخصيص افادة الاضافة التعريفية لان اللام بالجنس والاستغراق وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف واما افا  
تخصيص فانها اذا كان اللام للمعد الذي هو بعيد في امثال يدين المثاليين المقص من قوله اي يصير خاصا رفع توهم حمل  
يخص على معنى يصير تخيص وهو ليس مستقيم لان المضاف اليه معرفة قوله فيها خلافا اذ اريد بالشئ الموجود وكل الموصوف  
ايض على الموجود واو اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبره وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود والعين على المعدوم  
والموجود فلا خلاف في كون العين اعم من شئ قوله حمل احدهما على الاول والاخر على اللفظ اشارة الى انه لا يمتنع الاول  
لحمل على الاول ولا الثاني للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب لقراء فان اقتضت القرينة حمل الاول على الاول فذلك نحو  
جاءني سعيد كزنان الهجى قرينة على حمل الاول على الاول لعدم تصور الهجى من اللفظ وان اقتضت حمل الثاني عليه حمل  
عليه نحو تلفظت بسعيد كزنان تلفظت بافظ هذا الاول لعدم تصور تلفظ الاول وبهذا نظر ان ما ذكره الشيخ الرضى  
من قوله ما يدل نحو سعيد كزنان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك ان كايطلق اللفظ ويراد به ولو

الذي انصف اليه صفة فهو صفة مفعول بالاسم فاعله قوله المضاف اليه قوله وارجاع كل من الصورتين بتدويرهما  
والثاني لان المصدر زيد كرويت مع انه مضاف الى المونث قوله معنى آخر فان معنى التركيب الوصفى وصف شئ بشئ وهذا  
لا يتفاوت من التركيب الاصنافي الذي معناه كون شئ مضافا الى الآخر واسطة حروف الجر وكذا لا يتفاوت من الاول فكيف  
يقوم احدهما مقام الآخر لاستفاوته وكون هيئة التركيب الاصنافي في الاضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع  
اختلاف معناه ممنوع ولم لا يجوز ان يكون استعادة معنى التركيب العامل من الاضافة اللفظية بجعلها كالأضافة  
لكونها في تقدير الانفصال لقوة عمل الصفات قوله فلا يقال اي اذ بين ان الصفتين لا يقوم مقام الآخر في الاستفا  
قلاية تركيب اصنافي ويدرو منه المعنى الوصفى قوله وهو قوله ذكر الضمير الراجح الى القاعدة بناء على الاصل والقانون او بناء على  
ان الضمير اذ ادبر بين المرح والجر فعناية الجمل اولي قوله والجامع صفة للوقت لم يقل له مع سبق ذكر الوقت رفعا للاشتباه اذ  
على تقدير الضمير لم يعلم انه راجع الى الوقت والسجد واذا كان كك فكانه لم يسبق ذكره قوله لم يطلو عليه اي شتمه عليه غير مجاز  
الى ذكره مشورة كونه صفة له نصا بحيث يعنى منه وحدة الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة لان هذا المعنى في الجامع ليس  
حقيقته بل ادعاءه ولذا قال الشافعي قدس سره فيكون خبره لصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضى ان يجعل الجامع سجد غير مجاز  
حيث قال يجوز عندي ان يكون اشتمال اضافة الموصوف الى صفة من باب طو سينا وذاك بان يجعل الجامع سجد مفعولا  
والفرق جانيا مفعوما والاولى صلوة مخصوصة والجمعا بقوله مخصوصة ثم يضاف السجد والجانب والصلوة والبقلة للجمعة  
بذاته فتمت لفائدة التخصيص وهذا هو الذي نقله الفاضل عن الرضى ثم قال وحاصله ان اضافة السجد الى الجامع من قبيل اضافة  
العام الى الخاص الى آخر ما ذكره فتمت حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضى لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يرد عليه  
ما اوردوه من ان اقسام الدين من تشييع تشييع قوله حتى صار اي جرد كان اسم غير صفة في انه استعمل على موصوف فاضافة  
الى قطيعة التخصيص لانه اضافة صفة الى الموصوف وفيه ان قطيعة مونث والجر وذكر كيف يكون صفة للقطيعة ولذا قال  
قال الشيخ الرضى ان المعنى تشييع جرد اي بال حذف الموصوف واضيفت صفة الى جنسها للتبيين فقال افادت الاضافة  
التعريفية وتخصيص افادة الاضافة التعريفية لان اللام بالجنس والاستغراق وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف واما افا  
تخصيص فانها اذا كان اللام للمعد الذي هو بعيد في امثال يدين المثاليين المقص من قوله اي يصير خاصا رفع توهم حمل  
يخص على معنى يصير تخيص وهو ليس مستقيم لان المضاف اليه معرفة قوله فيها خلافا اذ اريد بالشئ الموجود وكل الموصوف  
ايض على الموجود واو اريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبره وحمل العين ايضا على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود والعين على المعدوم  
والموجود فلا خلاف في كون العين اعم من شئ قوله حمل احدهما على الاول والاخر على اللفظ اشارة الى انه لا يمتنع الاول  
لحمل على الاول ولا الثاني للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب لقراء فان اقتضت القرينة حمل الاول على الاول فذلك نحو  
جاءني سعيد كزنان الهجى قرينة على حمل الاول على الاول لعدم تصور الهجى من اللفظ وان اقتضت حمل الثاني عليه حمل  
عليه نحو تلفظت بسعيد كزنان تلفظت بافظ هذا الاول لعدم تصور تلفظ الاول وبهذا نظر ان ما ذكره الشيخ الرضى  
من قوله ما يدل نحو سعيد كزنان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك ان كايطلق اللفظ ويراد به ولو



regionalis

11



بأن رسايتها المراتب هو فيها اذا كان المتكلمان في كلمتين واما اذا كانا في كلمة واحدة فلا وعام واجب قال مثل سليمان  
آه قيل هذه العبارة لا يخرج عن حد شدة لان المقصود منها ان كان تعبير التمثيل كان انما ان يقال لانه اذا اضيف وان كان  
المقصود تعبير التمثيل فهو شدة ما يستغنى عن الجزاء تقدم ما يدل عليه فالوجه ان يقول وصار بالعطف ولا يذكر على طريق الجزاء  
ومثل هذه العبارة قوله مسكون اذا اضيف الى باب التكميم قلبت واوه ياد قوله موجب بها الضمة قبلها غير بان اراد بقاد  
الضمة بعد الاو عام كما هو الظاهر من قوله قدس سره تعبير مسكن حيث لم يقل مسكن ثم ادغم فاللزامية ممنوعة كيف والقاعدة انما هو  
في غير اللغة وان اراد قبل الاو عام فاللزامية انما تصح لو كان بين اجتماع المتكلمين وبين الاو عام زمان وهو غير مسلم وما وقعا  
في آن واحد قال فاني وبالي قيل قدم الاخ لانه بعد عن خلاف المبرد خلافا بنيا على السماع والسماع انما هو في الاب  
فقط وانما خالف في الاخ لمجد له على الاب كما قال الشارح قدس سره واما تقديمه عند القطع عن الاضافة فليكون جاريا  
على الاسلوب السابق قوله تعار بها لفظا لكون كليهما على حرفين بالفعل ولكونهما مفتوح العين في الاصل بدليل ان  
فعل يفتح العين ويصح جمع على افعال وقد جاء جمعا عليه كباد واخار واحم وان كان ايضا مفتوح العين بدليل انه جاء جمعا  
على افعال الاله ليس بينه وبين الاب قرب من حيث المعنى قوله اي امرأة قاتلة صرف العبارة عما هو انط المتبادر في امثال  
هذا المعنى من صيغة الخطاب الى الغيبة استنكار لان ينسب الى الخاطب انه قال هني وعدم صحة القول في الاول قوله ان  
نقل بعضهم وهو ابن بهشت مالک قوله في الاسماء المربعة وهي اب واخ وعم وبن ونقل عنه الخلاف جابر  
والمرح في اخ واب فقط قوله في الاكثة قال الشيخ الرضي وهو صحيح وافصح لان صلة الحاجة الى ابدال الواو مباحة عند القطع  
خوف سقوط العين لساكنين وليس كذلك في الاضافة اذ لا تنوين في المضاف قالوا ولي ترك ابدال الواو مباحا عند القطع  
تابع فان قلت من اين يعلم انه جمع تابع ولم لا يجوز ان يكون جمع تابعة فالجواب عليه الوصفية بجمع على فاعل قلت يد  
على ذلك شهرة التابع في الالفة وايضا المراتب التابع الماسم فلا وجه لتأنيث تابعة والقول بان التأنيث باعتبار  
تاويل الاسم بالكلمة بعيد وايضا لو كان جمع تابعة لكان المناسب في كل شأن كل ثانية وباعراب سابقا قوله اي متاخر اشارة الى  
دفع ما قيل من انه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع لان الثالث والرابع ليس ثانيا ووجه الدفع ظلاله انما يخرج  
لو كانا في محمول على حقيقة وليس كذلك بل يراد منه متاخر فيدخل الثالث والرابع في التعريف ثم اشار الى وجه تعبير المتاخر الثاني  
فوصفه بقوله متى لو حطت سابقه واصلها ان الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر الى المتبوع ثانيا وان كان بالنظر الى غيره ثالثا  
او بالعبارة عنه بالتالي اشعارا بان بالنظر انما هو نسبة الى المتبوع لا الى غيره واشاره الى ان المراد بالتالي ثانيا فوجه تعبير الثانية  
لا بحسب المذكور بل بالتفريق بين الثالث والرابع لانهما في المتبوع على المتبوع فمن اشكل عليه بالتابع المتقدم فقولم يقصو كلاما  
رجح حق التصور ولولم يذكر الشرح قدس سره قوله اي متاخر وقال كل شأن متى لو حطت سابقه الى آخره لكان احسن فتأمل  
قوله ناش كلاهما تقدير لمتعلق الجار وصحة لقوله باعراب سابقة فان قلت هو معرفة بالاضافة الى المعرفة فكيف يوصف بالثقة  
قلت المضاف اليه اسم فاعل مضاف الى محمول لانه اذا كان الاستمرار جاريا عمله وذاك فلا يكون معرفة وان قلت انه ليس  
بمضاف الى محمول فالجواب ان الاضافة للعهد الذي هي لانه يراد واحد غير معين من الخمسة يعني ان المناسب ان يقال ثمانية

في ان كل صوابا

بأن رسايتها المراتب هو فيها اذا كان المتكلمان في كلمتين واما اذا كانا في كلمة واحدة فلا وعام واجب قال مثل سليمان  
آه قيل هذه العبارة لا يخرج عن حد شدة لان المقصود منها ان كان تعبير التمثيل كان انما ان يقال لانه اذا اضيف وان كان  
المقصود تعبير التمثيل فهو شدة ما يستغنى عن الجزاء تقدم ما يدل عليه فالوجه ان يقول وصار بالعطف ولا يذكر على طريق الجزاء  
ومثل هذه العبارة قوله مسكون اذا اضيف الى باب التكميم قلبت واوه ياد قوله موجب بها الضمة قبلها غير بان اراد بقاد  
الضمة بعد الاو عام كما هو الظاهر من قوله قدس سره تعبير مسكن حيث لم يقل مسكن ثم ادغم فاللزامية ممنوعة كيف والقاعدة انما هو  
في غير اللغة وان اراد قبل الاو عام فاللزامية انما تصح لو كان بين اجتماع المتكلمين وبين الاو عام زمان وهو غير مسلم وما وقعا  
في آن واحد قال فاني وبالي قيل قدم الاخ لانه بعد عن خلاف المبرد خلافا بنيا على السماع والسماع انما هو في الاب  
فقط وانما خالف في الاخ لمجد له على الاب كما قال الشارح قدس سره واما تقديمه عند القطع عن الاضافة فليكون جاريا  
على الاسلوب السابق قوله تعار بها لفظا لكون كليهما على حرفين بالفعل ولكونهما مفتوح العين في الاصل بدليل ان  
فعل يفتح العين ويصح جمع على افعال وقد جاء جمعا عليه كباد واخار واحم وان كان ايضا مفتوح العين بدليل انه جاء جمعا  
على افعال الاله ليس بينه وبين الاب قرب من حيث المعنى قوله اي امرأة قاتلة صرف العبارة عما هو انط المتبادر في امثال  
هذا المعنى من صيغة الخطاب الى الغيبة استنكار لان ينسب الى الخاطب انه قال هني وعدم صحة القول في الاول قوله ان  
نقل بعضهم وهو ابن بهشت مالک قوله في الاسماء المربعة وهي اب واخ وعم وبن ونقل عنه الخلاف جابر  
والمرح في اخ واب فقط قوله في الاكثة قال الشيخ الرضي وهو صحيح وافصح لان صلة الحاجة الى ابدال الواو مباحة عند القطع  
خوف سقوط العين لساكنين وليس كذلك في الاضافة اذ لا تنوين في المضاف قالوا ولي ترك ابدال الواو مباحا عند القطع  
تابع فان قلت من اين يعلم انه جمع تابع ولم لا يجوز ان يكون جمع تابعة فالجواب عليه الوصفية بجمع على فاعل قلت يد  
على ذلك شهرة التابع في الالفة وايضا المراتب التابع الماسم فلا وجه لتأنيث تابعة والقول بان التأنيث باعتبار  
تاويل الاسم بالكلمة بعيد وايضا لو كان جمع تابعة لكان المناسب في كل شأن كل ثانية وباعراب سابقا قوله اي متاخر اشارة الى  
دفع ما قيل من انه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع لان الثالث والرابع ليس ثانيا ووجه الدفع ظلاله انما يخرج  
لو كانا في محمول على حقيقة وليس كذلك بل يراد منه متاخر فيدخل الثالث والرابع في التعريف ثم اشار الى وجه تعبير المتاخر الثاني  
فوصفه بقوله متى لو حطت سابقه واصلها ان الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر الى المتبوع ثانيا وان كان بالنظر الى غيره ثالثا  
او بالعبارة عنه بالتالي اشعارا بان بالنظر انما هو نسبة الى المتبوع لا الى غيره واشاره الى ان المراد بالتالي ثانيا فوجه تعبير الثانية  
لا بحسب المذكور بل بالتفريق بين الثالث والرابع لانهما في المتبوع على المتبوع فمن اشكل عليه بالتابع المتقدم فقولم يقصو كلاما  
رجح حق التصور ولولم يذكر الشرح قدس سره قوله اي متاخر وقال كل شأن متى لو حطت سابقه الى آخره لكان احسن فتأمل  
قوله ناش كلاهما تقدير لمتعلق الجار وصحة لقوله باعراب سابقة فان قلت هو معرفة بالاضافة الى المعرفة فكيف يوصف بالثقة  
قلت المضاف اليه اسم فاعل مضاف الى محمول لانه اذا كان الاستمرار جاريا عمله وذاك فلا يكون معرفة وان قلت انه ليس  
بمضاف الى محمول فالجواب ان الاضافة للعهد الذي هي لانه يراد واحد غير معين من الخمسة يعني ان المناسب ان يقال ثمانية

بأن رسايتها المراتب هو فيها اذا كان المتكلمان في كلمتين واما اذا كانا في كلمة واحدة فلا وعام واجب قال مثل سليمان  
آه قيل هذه العبارة لا يخرج عن حد شدة لان المقصود منها ان كان تعبير التمثيل كان انما ان يقال لانه اذا اضيف وان كان  
المقصود تعبير التمثيل فهو شدة ما يستغنى عن الجزاء تقدم ما يدل عليه فالوجه ان يقول وصار بالعطف ولا يذكر على طريق الجزاء  
ومثل هذه العبارة قوله مسكون اذا اضيف الى باب التكميم قلبت واوه ياد قوله موجب بها الضمة قبلها غير بان اراد بقاد  
الضمة بعد الاو عام كما هو الظاهر من قوله قدس سره تعبير مسكن حيث لم يقل مسكن ثم ادغم فاللزامية ممنوعة كيف والقاعدة انما هو  
في غير اللغة وان اراد قبل الاو عام فاللزامية انما تصح لو كان بين اجتماع المتكلمين وبين الاو عام زمان وهو غير مسلم وما وقعا  
في آن واحد قال فاني وبالي قيل قدم الاخ لانه بعد عن خلاف المبرد خلافا بنيا على السماع والسماع انما هو في الاب  
فقط وانما خالف في الاخ لمجد له على الاب كما قال الشارح قدس سره واما تقديمه عند القطع عن الاضافة فليكون جاريا  
على الاسلوب السابق قوله تعار بها لفظا لكون كليهما على حرفين بالفعل ولكونهما مفتوح العين في الاصل بدليل ان  
فعل يفتح العين ويصح جمع على افعال وقد جاء جمعا عليه كباد واخار واحم وان كان ايضا مفتوح العين بدليل انه جاء جمعا  
على افعال الاله ليس بينه وبين الاب قرب من حيث المعنى قوله اي امرأة قاتلة صرف العبارة عما هو انط المتبادر في امثال  
هذا المعنى من صيغة الخطاب الى الغيبة استنكار لان ينسب الى الخاطب انه قال هني وعدم صحة القول في الاول قوله ان  
نقل بعضهم وهو ابن بهشت مالک قوله في الاسماء المربعة وهي اب واخ وعم وبن ونقل عنه الخلاف جابر  
والمرح في اخ واب فقط قوله في الاكثة قال الشيخ الرضي وهو صحيح وافصح لان صلة الحاجة الى ابدال الواو مباحة عند القطع  
خوف سقوط العين لساكنين وليس كذلك في الاضافة اذ لا تنوين في المضاف قالوا ولي ترك ابدال الواو مباحا عند القطع  
تابع فان قلت من اين يعلم انه جمع تابع ولم لا يجوز ان يكون جمع تابعة فالجواب عليه الوصفية بجمع على فاعل قلت يد  
على ذلك شهرة التابع في الالفة وايضا المراتب التابع الماسم فلا وجه لتأنيث تابعة والقول بان التأنيث باعتبار  
تاويل الاسم بالكلمة بعيد وايضا لو كان جمع تابعة لكان المناسب في كل شأن كل ثانية وباعراب سابقا قوله اي متاخر اشارة الى  
دفع ما قيل من انه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع لان الثالث والرابع ليس ثانيا ووجه الدفع ظلاله انما يخرج  
لو كانا في محمول على حقيقة وليس كذلك بل يراد منه متاخر فيدخل الثالث والرابع في التعريف ثم اشار الى وجه تعبير المتاخر الثاني  
فوصفه بقوله متى لو حطت سابقه واصلها ان الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر الى المتبوع ثانيا وان كان بالنظر الى غيره ثالثا  
او بالعبارة عنه بالتالي اشعارا بان بالنظر انما هو نسبة الى المتبوع لا الى غيره واشاره الى ان المراد بالتالي ثانيا فوجه تعبير الثانية  
لا بحسب المذكور بل بالتفريق بين الثالث والرابع لانهما في المتبوع على المتبوع فمن اشكل عليه بالتابع المتقدم فقولم يقصو كلاما  
رجح حق التصور ولولم يذكر الشرح قدس سره قوله اي متاخر وقال كل شأن متى لو حطت سابقه الى آخره لكان احسن فتأمل  
قوله ناش كلاهما تقدير لمتعلق الجار وصحة لقوله باعراب سابقة فان قلت هو معرفة بالاضافة الى المعرفة فكيف يوصف بالثقة  
قلت المضاف اليه اسم فاعل مضاف الى محمول لانه اذا كان الاستمرار جاريا عمله وذاك فلا يكون معرفة وان قلت انه ليس  
بمضاف الى محمول فالجواب ان الاضافة للعهد الذي هي لانه يراد واحد غير معين من الخمسة يعني ان المناسب ان يقال ثمانية



لان الموصوفه متعده والمعنى كما اشار اليه الشافعي من سبعة اجواب سابقه وعند تقدير الوصف الواجب في الصفة  
القائمة بها التثنية فيقال مررت برجلين قائمين لا قائم كلاما والمقصود ان كلا الاعرابين ناشيان من جهة واحدة قوله لان  
المجئى المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه لا اليه مطلقا فلم يتغير الوجه ولم يتعد لان تغيير الوجه وقدره وانما هو  
تغيير تعلق العامل بالمفعول وفيما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعد بل تعلق العامل بالموصوف والصنفه تعلقا واحدا او  
فيها معا على انهما من الهماء وكذا في سائر توابع المرفوع والمنسوب والمجرور في قصد المتكلم انما هو المتبوع والسارح جميعا على  
انما عمل المرفوع والمنسوب او المجرور معا باعتبار تعلق واحد لا باعتبار تعلقين كما في البعد والجلول آخر ما ذكره الشافعي من سبعة اجواب  
من كلام سيبويه في تحقيق سند التثنية في حواشي الرضي حيث قال وتعالى ذكره الرضي في رد ما قال المص من جملة واحدة يخرج  
هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع المجرور من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول  
المفعولين من جهة كونه اولها وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيا بينهما وانتصاب الاول في ضرب زيد قائما من جهة كونه مفعولا به  
والثاني من جهة كونه حالا وكذا في غيرنا الارض عجبنا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تارة وفيه نظر لان  
ارتفاع المبتدأ والمجرور من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلا  
وان قامت تغيير الجرات بسبب تغيير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جازية النظر من جهة كونه  
فاعلا وارتفاع النظر من جهة كونه صفة وكذا في باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة المبتدأ نحو هو الغفور الودود وكذا  
المسندات في نحو صلت زيد علما علما ظاهريا وكذا في احوال المتعددة وكذا المستثنى بعد المستثنى منه لا يتغير اسماءها ولا جراتها  
اعرابها فينبغي ان يدخل في هذا التوابع لا ندعى تغيير الجرات تغيير الاسماء بل تغيير تعلقات العوالم بالمعومات كما في المبتدأ والمجرور  
الى آخر ما ذكره الشافعي ونحو ذلك جاء زيد النظر لم يتغير تعلق العامل بهما بل من حيث انه يقتضي مسند اليه عمل فيما معا واما  
قوله ثم نقول الاخبار المتعددة آه فخوا به ان ليس شئ ما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظ فقط والمراد ما هو ثانيا يتحقق سابقا بقدر  
عليه رتبة ومن قال ان المرفوع علامة للعمدة والنصب علامة للفضلة فلهذا ايضا ان نقول تبعد وجرات في العمدة والفضلة  
فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مفارقة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه  
الفعل جهة مفارقة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل انتهى ومنه يظهر انه لا يراد على التعريف نحو قرأت الكتاب جزأ جزأ  
وامثاله ما كان الحال المجموع الا انه اجري الاعراب على الجملين متكررا نحو اعرب عن الاعراب لان الثاني فيه وان اعرب  
باعراب سابقه من جهة واحدة وحدة شخصية هي الحالة القائمة بالمجموع الا ان التقدم والمتأخر ليس متقدما ومتأخرا  
بالرتبة بل باللفظ وانه لا يراد على قول الشافعي من سبعة لان المجئى المنسوب وانه يلزم ان يكون مقتضى الاعراب زيد في جازية  
علام زيد هو فاعلية غلام لان المجئى المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا لان المراد من قوله  
منسوب اليه مع تابعه ان المجئى من حيث انه يقتضي مسند اليه عمل فيما معا على ما قرره السيد السدوسي من سبعة وعظام زيد ليس لك  
فان قلت الصنفه المأخوذة ذكرت للمدرج والذامة للذم واليه قد تذكر للحم والتاكيد فلما يكون نسبة الفضل فيها الى الموصوف  
والصنفه معاملة الى الموصوف فقط قلت كون ذكر الصنفه لاحراض خصوصية لا ينافي ان يتعلق الفضل بها معا فكون

انما هو من سبعة اجواب سابقه وعند تقدير الوصف الواجب في الصفة القائمة بها التثنية فيقال مررت برجلين قائمين لا قائم كلاما والمقصود ان كلا الاعرابين ناشيان من جهة واحدة قوله لان المجئى المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه لا اليه مطلقا فلم يتغير الوجه ولم يتعد لان تغيير الوجه وقدره وانما هو تغيير تعلق العامل بالمفعول وفيما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعد بل تعلق العامل بالموصوف والصنفه تعلقا واحدا او فيها معا على انهما من الهماء وكذا في سائر توابع المرفوع والمنسوب والمجرور في قصد المتكلم انما هو المتبوع والسارح جميعا على انما عمل المرفوع والمنسوب او المجرور معا باعتبار تعلق واحد لا باعتبار تعلقين كما في البعد والجلول آخر ما ذكره الشافعي من سبعة اجواب من كلام سيبويه في تحقيق سند التثنية في حواشي الرضي حيث قال وتعالى ذكره الرضي في رد ما قال المص من جملة واحدة يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع المجرور من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولها وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيا بينهما وانتصاب الاول في ضرب زيد قائما من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تارة وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والمجرور من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلا وان قامت تغيير الجرات بسبب تغيير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جازية النظر من جهة كونه فاعلا وارتفاع النظر من جهة كونه صفة وكذا في باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة المبتدأ نحو هو الغفور الودود وكذا المسندات في نحو صلت زيد علما علما ظاهريا وكذا في احوال المتعددة وكذا المستثنى بعد المستثنى منه لا يتغير اسماءها ولا جراتها اعرابها فينبغي ان يدخل في هذا التوابع لا ندعى تغيير الجرات تغيير الاسماء بل تغيير تعلقات العوالم بالمعومات كما في المبتدأ والمجرور الى آخر ما ذكره الشافعي ونحو ذلك جاء زيد النظر لم يتغير تعلق العامل بهما بل من حيث انه يقتضي مسند اليه عمل فيما معا واما قوله ثم نقول الاخبار المتعددة آه فخوا به ان ليس شئ ما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظ فقط والمراد ما هو ثانيا يتحقق سابقا بقدر عليه رتبة ومن قال ان المرفوع علامة للعمدة والنصب علامة للفضلة فلهذا ايضا ان نقول تبعد وجرات في العمدة والفضلة فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مفارقة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مفارقة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل انتهى ومنه يظهر انه لا يراد على التعريف نحو قرأت الكتاب جزأ جزأ وامثاله ما كان الحال المجموع الا انه اجري الاعراب على الجملين متكررا نحو اعرب عن الاعراب لان الثاني فيه وان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وحدة شخصية هي الحالة القائمة بالمجموع الا ان التقدم والمتأخر ليس متقدما ومتأخرا بالرتبة بل باللفظ وانه لا يراد على قول الشافعي من سبعة لان المجئى المنسوب وانه يلزم ان يكون مقتضى الاعراب زيد في جازية علام زيد هو فاعلية غلام لان المجئى المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا لان المراد من قوله منسوب اليه مع تابعه ان المجئى من حيث انه يقتضي مسند اليه عمل فيما معا على ما قرره السيد السدوسي من سبعة وعظام زيد ليس لك فان قلت الصنفه المأخوذة ذكرت للمدرج والذامة للذم واليه قد تذكر للحم والتاكيد فلما يكون نسبة الفضل فيها الى الموصوف والصنفه معاملة الى الموصوف فقط قلت كون ذكر الصنفه لاحراض خصوصية لا ينافي ان يتعلق الفضل بها معا فكون



من المتعدي الى المتعدي...  
من المتعدي الى المتعدي...  
من المتعدي الى المتعدي...

من المتعدي الى المتعدي...  
من المتعدي الى المتعدي...  
من المتعدي الى المتعدي...

نسبة الفعل فيها الموصوف فخط في غير المنع وكذا عطف البيان وانما كيدا ان الخط ان الفعل في جاري اليه يخص عمر وني جارا  
كلم منسوب الى المتبوع والتابع معا واما ان منسوب الى المتبوع فخط فلا بد له من دليل فان من وراء المنع وكذا في جاري زيد و  
وجار زيد لا حرم واذا فاعل احد الامر من وهو لا يتم بدون التابع فتعلق الفعل بهما تعلقا واحدا فعل فيها الرض معاقبة حقيقة  
او حكمه تعميم لقوله لفظيا قوله ليست في موضع لانه لا حظ للافراد والتوكيد انما يكون للماهية من حيث هي مجردة عن الافراد فلا  
يليق وقوله على ما لم يلاحظ فيه الافراد قوله وبالجنس لانه انما يكون بالجنس والفعل والخاصة وحدها او مع الجنس وبما كليتان  
ليست بفردين ولا مفيدتين لشخص الافراد قوله وقوله مبتدأ يدل بدل منه وعطف بيان وقوله الى بدل من حيثية حقة للمعنى على معنى  
بهذا التفسير او حال من متعلق فعل يعين من نسبة الجار وهو احرار الى المبتدأ اي سبب اليه لا حذر حال كونه مفسرا بالتفسير المذكور وقوله  
احراز خبر مبتدأ قوله دلالة مطلقة اشارة الى ان مطلقا صفة دلالة فان قلت كيف يصح جعله صفة لدلالة وهو مذكور الدلالة ثم  
قلت صح نظر الى ان الدلالة عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى او فهم المعنى من اللفظ او انضمام المعنى منه او عبارة عن  
انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى واما ما قيل بجعل قوله مطلقا حال من قوله معنى بحيث للمعناف اي يدل على معنى حال كون دلالة  
عليه مطلقا غير مفيدة فليس بوجه وان كان من وجبه قوله احرار من سائر القواعد اي باقية التوابع غير الصفة فان البعض وان ل  
على معنى في تبوعه الا ان دلالة عليه ليست مطلقة بل مقيدة بمقتضى مادة لا يعم دلالة التابع في الاشياء المذكورة ليست بصفة  
تركيبية مع تبوعه بل لاشارة الى ضمير المتبوع لانا نقول اضافة التابع الى ضمير المتبوع ايضا من جملة بنية تركيبية مع المتبوع والقول  
بان اضافة الى ضمير المتبوع ليس من جملة بنية تركيبية في غير المنع قال السيد المحققين سند الدقيقين في رفع الايراد وبالا مشككة  
في حاشي الرضى بكلمة ذكر المصريح في بعض تصانيفه ان ما ذكر في تحيد الالفاظ لا يراوا ما يذكر للدلالة عليه فاذا قيل المفعول به  
ما وقع عليه فعل الفاعل يراوا ما ذكر ليدل على ذلك فلا يتحقق بما ذكره لان صفة انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل على معنى فيضو  
وكذا كهم انما ذكر ليدل على احاطة الجعي للقوم واما كون القوم مشمول للجمعي فانما لازم لا مقصود على لفظ كهم يدل على حال النسبة  
تصد الا على معنى في تبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا هذا الكلام بما ذكره الشافعي من سببه وما نقلناه عن سيد نظرية لا حاجة في الا  
عن التاكيد الى ان يعرف الفت على وجه آخر وفيه بقية غير الشمول كما فعله الرضى وتبعه العلامة الثاني الحق التفتازاني قدس سره  
الغري حيث قال في الطول هو تابع يدل على ذات ومعنى ميتا غير الشمول ثم قال بينه وبين الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بغير  
عموم من وجه تصادقهما على العلم في قولنا العجني هذا العلم ونظرا فيه ما ذكرنا ان ما قيل في وجه العدول عن التعريف  
المشهور المذكور في الكتاب انما عدل من التعريف المشهور لا لمرادها ان قوله مطلقا مما لا حاجة اليه لان الحال يخرج بقوله  
تابع وثانها ان يصيد على التاكيد في قولك جاءني القوم كهم لانه يدل على معنى تبوعه وهو الشمول وثالثها ان يصيد على البدل  
في قولك عجني زيد صفة فانه يدل على معنى في تبوعه وهو غير الشمول فلا دل حذف تقييد مطلقا ولثاني ذكر قيد غير الشمول ولثالث  
زا لفظه ان ليس بشي الا الاول فلانك قد عرفت ان قوله مطلقا ليس لاخراج الحال حتى يكون مستدركا لا لاخراج التاكيد  
وابدل والمعطوف وايضا على تقدير جعل قوله مطلقا لاخراج الحال ليس معناه لولم يذكر لم يخرج الحال بل يخرج ج بقوله  
لكن ذكر قوله مطلقا لرفع الهمم واليه اشار السيد قدس سره في حاشي الرضى حيث قال هذا الكلام صحيح والمعم معروف به لكنه جعل

من المتعدي الى المتعدي...  
من المتعدي الى المتعدي...  
من المتعدي الى المتعدي...

من المتعدي الى المتعدي...  
من المتعدي الى المتعدي...  
من المتعدي الى المتعدي...

من المتعدي الى المتعدي...  
من المتعدي الى المتعدي...  
من المتعدي الى المتعدي...



[illegible]

فذلك احترازه دفع الوهم بما على اشتراك الحال مع النعت في الدلالة على بنية الذات وانتمتها في التقييد والاطلاق ونظير  
هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الحال فان قلت فعلى هذا الشكل بالأكيد والبدل والمعطوف قلت يخرج هذه اشكالية بما ذكره  
قدس سره واما الثاني والثالث فلان صدقه على الأكيد والبدل ثم كيف ويخرج هو والبدل والمعطوف بقوله مطلقا وما  
ذكره السيد قدس سره ثم انه يدعي على هذا التعريف انه يخرج منه بعض افراد الحمد وهو هو قولك أعجبتني هذا العلم فان لم يكن هذا  
نعت نحو معنى لاي يدل على ذات ومعنى كائن في تلك الذات فان العلم يدل على معنى ولا يدل على ذات فيقوم بهذا ذلك المعنى  
ولما اجاب عنه بعض الفضلاء من انه ليس المراد بالذات ما يقابل المعنى بل المستقل بالمعنوية فليس شيء لان ارادة ما يقابل المعنى  
من الذات اذا وقعت في مقابلة المعنى خصوصا اذا احتجرت ثبوت ذلك المعنى في تلك الذات فلا مبادر بل متعين ومحل الالفاظ  
على التبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ولان ارادة المستقل مما لا يسر في لا يعني من جوع لانه لا بد من اعتبار  
ذلك المعنى في تلك الذات والذات المستقل المراد بالذات في تركيب المذكور هو المعنى القائم بالغير الدلول بالعلم ليس شيء آخر  
بدلول العلم ليقوم به المعنى والبعض اراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه الا يخرج عن تعريف النعت في نحو قولك أعجبتني  
هذا السواد او الشديد بالمعنى ما يقوم به غيره وهو ان منع خروج أعجبتني هذا السواد او الشديد ولكنه لا يمنع خروج أعجبتني هذا العلم فقال  
وانه يخرج بقوله غير الشمول بعض افراد الحمد ومثل جاء في القوم الشامل لزيد فانه يدل على معنى في يتبعه وهو الشمول واما  
ما قال بعض الافاضل انه يدعي على التفسير قولك جاءني زيد انك سوا جعل بدلا او عطف بيان فانه يدل على معنى في يتبعه  
وهو المذكورة فليس لو اردت قدر قوله ولا يرد عليه الوجه فلا يرد بالفاء قوله فان دلالة التوابع دليل لقوله ولا يرد عليه  
قوله انما هي بخصوص موادها يعني انما وان دلت ببيئته تركيبها مع يتبعها على حصول معنى في يتبعها الا ان تلك الدلالة  
ليست مطلقة تحققة في كل بدل ومعطوف وتأكيده والا لا تخلف في أعجبتني زيد غلامه وأعجبتني زيد وعلامة وجاءني زيد  
نفسه بهذا ظران ما قيل ذلك في أعجبتني القوم كلهم لبط لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلو لا دلالة  
على حصول الشمول في يتبعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع ليس على ما ينبغي قوله لا تجد لعل لانه فاعلم انما  
ما دل على معنى في يتبعها دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص المادة فخرج عن الصفة او الصنفه بل ببيئته تركيبية مع يتبعه على معنى  
ما يتبعه دلالة مطلقة بحيث لو كان مكانه صفة اخرى واخرى الى غير النهاية لكان يدل على معنى في يتبعه ثم المعنى الثابت في المتبوع  
ثم من ان يكون وصفا حقيقيا للمتبوع كالنقل في جاري رجل عاقل او وصفا اعتباريا لكونه حسنا خلاصة في جاري رجل حسن خلاصة  
قوله ولم يكن هذا من صيا المعبر عنه انما ان الحالتين معطوفتان على جملتي اشترط والجواز الا ان الجاه ليس بوجوده فهو متبوع  
بما قرنته السابق قال اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاء رجلان ثلثة صفة جادة يدل على معنى في يتبعه الا انه ليست  
وضوفا فخرج عن ان يكون صفة قيل المراد بالوضع الاستعمال وقيل الوضع اعم من النوع الذي يكون في الجواز وتخييل ان  
يكون المراد من الوضع التعيين اي اذا كان تعيينه لغرض المعنى قوله اي لغرض الدلالة على المعنى بيان حاصل المعنى لا لانه  
لدلالة في النظم او التفرع والترتب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل  
في هذا التركيب لمحض الاستفهام فليس له دلالة على معنى حتى يكون صالحا لالان يقع لفتا قوله التي هي في حكم الركعة لان الجمل



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



بضره ليس على ما ينبغي مثال قوله بعيد لعدم القرينة على تقديره لكن اشتراطه بل الانشاء الواقع جزا او اعتقا وصلة  
بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان  
الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم وانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام فكيف يلزم من انتفاء الضمير  
كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف غير مرتبط به فقلت ان النجاة لم يعتبر وان في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبره في خبره بل  
بل اعتبره فيها الضمير فقط في المعنى من الاشياء التي تحتاج الى الرابط الجملة الموصوفة بها ولا يربط الالف الضمير بما ذكرنا و  
مقدر الامر فوينا او منصوبا او مجرورا وتعل وجه ان المبتدأ لابد من الخبر فيصرف المبتدأ الجملة التي فيها رابط بوجه ما الى نفسه كذا  
الصفة فانه ليس من ضروريات الموصوف فاشتهر فيه الرابط القوي وهو الضمير قوله اي كمال قاتلة بدي بالموصوف يعني  
يوصف بكمال مثل العبادة على قيامها بالعبادة سواء كان قياما بجهتيها نحو جابر بن حسن واعتبارا بآخرها بمرتبة هذا الرجل فان تعيينه وانما  
في التسمية الالهية لا ان ليس قياما بالعبادة اختيارا بل هو وصف اعتباري قال ورجال متعلقة اي يوصف شئ بكمال قاتلة بمتعلقة اي بالعبادة  
على قيام تلك الحال بالمتعلق الا ان تلك الحال وصف حقيقة للمتعلق واعتباري للموصوف مثلا كون كلام الرجل حنا وصف اعتباري للرجل  
بالجملة جمل حسن السند الى الكلام وصف اعتباري له فاما الوصف وان دل على قيام احسن الكلام الا انه يدل على حصول معنى اعتباري  
في الرجل وهو كونه حسن الكلام واليه اشار الشافعي سره بقوله يعني بصفة اعتبارية يحصل له آه لانه ياول نحو مرتبة رجل كماله بقوله  
مرتبة برجل كماله بحيث يحسن كلامه حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور احسن ما هو اول به اي كماله  
بحيث يحسن كلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بكمال الموصوف بل يلزم ان يكون جاد في  
رجل كماله بحيث يحسن كلامه وصفا بكمال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية يحصل سببا للمتعلق قوله لانه اذا كان حقيقيا  
فيه المذكور والمونث استثناء من متابعه الوصف للموصوف في التذكير والثاني الاول ان يستثنى ما يستوي فيه الواحد والثنائية  
والجمع كالمصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التفضيل المستعمل بمن فانه مفرد لا غير قوله لان فاعله  
هو الضمير ببيان لوجه كون الوصف بكمال الموصوف في الخمسة الباقية كالفعل منه يعلم ان الوجه في كونه كالفعل متعابرا بوجه  
كون الوصف بكمال المتعلق كالفعل والوجه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير يلحق الالف في التثنية والواو في الجمع المذكور والنون في الجمع  
المونث كذلك الصفة يلحق عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والثاني في جمع المونث واخر من حليلان الصفة وان كان كالفعل  
في مجرد الالحاق الا ان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرور كما كان بخلاف الصفة فان الالف والواو علامته  
تثنية وجمعه فلما يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامته تثنية الفعل وجمعه وضمير الفاعل ايضا كان  
وجها لا يلزم على بذاتهما والمونثين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر فيه الفعل والتثنية لانهما نقول المتعصب مطلقا  
توارد المونثين في التثنية او احدى اللفظا والاخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذا المونث الآخر بقصد التكلم بكونه التثنية  
والجمع لانه ياتي عن هذا التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النجاة في نعم يكون الصفة  
بكمال الموصوف كالفعل في خمسة الباقية على نهج الالف في حيث قال لا يكون الواو في الرجال ضروريا مثلا  
حرفا والفاعل مستتر وكذا الزيدان قاما وكذا احمد سمي به الواو وحرف دال على الجملة كما ان التاء في قاست مستتر

منه قوله لا ينبغي ان يكون الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرور كما كان بخلاف الصفة فان الالف والواو علامته تثنية وجمعه فلما يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامته تثنية الفعل وجمعه وضمير الفاعل ايضا كان وجها لا يلزم على بذاتهما والمونثين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر فيه الفعل والتثنية لانهما نقول المتعصب مطلقا توارد المونثين في التثنية او احدى اللفظا والاخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذا المونث الآخر بقصد التكلم بكونه التثنية والجمع لانه ياتي عن هذا التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النجاة في نعم يكون الصفة بكمال الموصوف كالفعل في خمسة الباقية على نهج الالف في حيث قال لا يكون الواو في الرجال ضروريا مثلا حرفا والفاعل مستتر وكذا الزيدان قاما وكذا احمد سمي به الواو وحرف دال على الجملة كما ان التاء في قاست مستتر



والجواب على الثاني كذا في المعنى قال ومن قاعدة خلافه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يخرج قاعدة بالنا  
بل وجب قاعدا بالتذكير قال وضعف قام رجل قاعدا وعلامة ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يخرج الجمع  
اصلا بل وجب الافراد لا فردا للموصوف قوله لجمع فيه فاعلان في الظاهر الامر وباديه من غير اسماء النظر على  
هذا لا يرد ما قيل الاولي ترك في انظر للملا تخرج ان جعل الاسم الظاهر الضمير بدل ليس خلاف الظاهر حتى يكون انما اجتماع فاصليه  
قوله او يجعل الفعل خبرا مقدا على المبتدأ وهذا عند من لم يمتنع التقديم للاتباس بالبدل عن الفاعل من اجل على المفرد وحده  
من منع للاتباس كما ذكره الله قدس سره او جعل على المفرد فلما اذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصورة ايضا قوله  
لانه ليس الضمير معنى الوصفية اي ليس في لفظة اشارة الى قيام معنى بالذات اما في التكلم والمخاطبة فظاهر وكذا في الغائب  
اذا كان مرجعه الذات او اللفظ وان كان ذلك اللفظ صفة وذلك لامعناه ح اللفظ وان كان مرجعه مفهوم مشتق فكذا لانه  
ليس لفظة اشارة الى تعلق الصفة فانه في لفظة اشارة الى قيام معنى بالذات كضارب وتيمم و ذوال مال مطلقا واي رجل  
وقت وقوعه بعد النكرة وفيه كما ان اي رجل بعد النكرة فيه اشارة الى كمال الرجولية لذات لم لا يجوز ان يكون الضمير في مقام  
رجوعه الى معنى مشتق يشير الى قيام معنى بالذات واليه اشارة الرضى وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظرا ذ هو يد  
على ما يدل عليه نفسه فلورج الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل الصفة عليه كقولك زيد كرم ونبت  
هو الا ان يتكون مرجعه الذات او اللفظ هو الاكثر وجوبه الى معنى مشتق قليل نادر فلم يلتفت اليه والحق بالعدم على هذا فالاول  
في التعليل ان يقال الموصوف اخضر ومساو ولا اخضر به وور من الضمير ولا مساو لى حتى يقع صفة له كما ذكره الرضى فيجب  
من التنازع روح انه ترك هذا الدليل الذي ارتضاه الرضى واورد ما زقية الا ان يقال الدليل الرضى يعلم من قوله الاتي والموصوف  
اخضر ومساو مع قول الله والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النجاة ان عرفوا المضمرات فاشارة الشارح قدس سره الى دليل  
آخر ايماء الى انه يصح دليله لتوحي الى ان المناقشة عليه دفعا قوله او الموصول الذي اوله اللام نحو الذي والى واللاتي ويابسا  
لشابه لفظ الصفة المشبهة في كونه على ثلثة مضاعفات من وما واى الموصول كذا في الرضى قوله اي باب اسم الاشارة  
شيرة الى ان المراد من كلمة هذا اسم الاشارة فيكون اضافة الباب اليه بيانية وانما ان هذا محمول على خصوصه ويدر من باب  
هذا اسم الاشارة فالعموم مستفاد من الباب قال رضى اللام اي بلفظ صاحب اللام سواء كان اللام للتعريف او لزيادة  
فيتمثل الذي واللاتي وغيرهما ما اوله اللام قال الرضى وايضا الموصول الذي يقع صفة ذي اللام وان كانت زائدة لا اذا وانما  
قوله لانه يتبين به اي يظهر بالعالم الواقع صفة له في قولك مررت بهذا العالم ان المشار اليه بهذا انسان لان العالم مختص  
بالانسان فاذا وقع صفة له علم ان المشار اليه انسان لا شئ آخر من الحيوان بل علم من وقوع العالم صفة له ان المشار اليه  
رجل لان تذكير الصفة يدل عليه وبهذا نظر ان ما قيل ان المشار اليه انسان بريل الاشارة والمراد لا يخلو عن خلل من جبين  
كذا قول من قال قوله بل رجل متصف بالعلم ليس على ما ينبغي قتال ثم ما ذكره انما يتم لو ثبت ان افراد الجن لا يوصف بالعالم  
لكنه موصوف قوله اي قصد نسبة الى شئ اذ به شئ اليه المقصود الذي ضميره استتر فيه كان راجعا الى التابع وقوله  
متعلقا به بالماضي المحول وجعل فاعله له نسبة وبالنسبة متعلقا بشرا بان لفظ الملقن مصروف عن انما او المقصود بالنسبة

والجواب على الثاني كذا في المعنى قال ومن قاعدة خلافه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يخرج قاعدة بالنا  
بل وجب قاعدا بالتذكير قال وضعف قام رجل قاعدا وعلامة ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يخرج الجمع  
اصلا بل وجب الافراد لا فردا للموصوف قوله لجمع فيه فاعلان في الظاهر الامر وباديه من غير اسماء النظر على  
هذا لا يرد ما قيل الاولي ترك في انظر للملا تخرج ان جعل الاسم الظاهر الضمير بدل ليس خلاف الظاهر حتى يكون انما اجتماع فاصليه  
قوله او يجعل الفعل خبرا مقدا على المبتدأ وهذا عند من لم يمتنع التقديم للاتباس بالبدل عن الفاعل من اجل على المفرد وحده  
من منع للاتباس كما ذكره الله قدس سره او جعل على المفرد فلما اذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصورة ايضا قوله  
لانه ليس الضمير معنى الوصفية اي ليس في لفظة اشارة الى قيام معنى بالذات اما في التكلم والمخاطبة فظاهر وكذا في الغائب  
اذا كان مرجعه الذات او اللفظ وان كان ذلك اللفظ صفة وذلك لامعناه ح اللفظ وان كان مرجعه مفهوم مشتق فكذا لانه  
ليس لفظة اشارة الى تعلق الصفة فانه في لفظة اشارة الى قيام معنى بالذات كضارب وتيمم و ذوال مال مطلقا واي رجل  
وقت وقوعه بعد النكرة وفيه كما ان اي رجل بعد النكرة فيه اشارة الى كمال الرجولية لذات لم لا يجوز ان يكون الضمير في مقام  
رجوعه الى معنى مشتق يشير الى قيام معنى بالذات واليه اشارة الرضى وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظرا ذ هو يد  
على ما يدل عليه نفسه فلورج الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل الصفة عليه كقولك زيد كرم ونبت  
هو الا ان يتكون مرجعه الذات او اللفظ هو الاكثر وجوبه الى معنى مشتق قليل نادر فلم يلتفت اليه والحق بالعدم على هذا فالاول  
في التعليل ان يقال الموصوف اخضر ومساو ولا اخضر به وور من الضمير ولا مساو لى حتى يقع صفة له كما ذكره الرضى فيجب  
من التنازع روح انه ترك هذا الدليل الذي ارتضاه الرضى واورد ما زقية الا ان يقال الدليل الرضى يعلم من قوله الاتي والموصوف  
اخضر ومساو مع قول الله والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النجاة ان عرفوا المضمرات فاشارة الشارح قدس سره الى دليل  
آخر ايماء الى انه يصح دليله لتوحي الى ان المناقشة عليه دفعا قوله او الموصول الذي اوله اللام نحو الذي والى واللاتي ويابسا  
لشابه لفظ الصفة المشبهة في كونه على ثلثة مضاعفات من وما واى الموصول كذا في الرضى قوله اي باب اسم الاشارة  
شيرة الى ان المراد من كلمة هذا اسم الاشارة فيكون اضافة الباب اليه بيانية وانما ان هذا محمول على خصوصه ويدر من باب  
هذا اسم الاشارة فالعموم مستفاد من الباب قال رضى اللام اي بلفظ صاحب اللام سواء كان اللام للتعريف او لزيادة  
فيتمثل الذي واللاتي وغيرهما ما اوله اللام قال الرضى وايضا الموصول الذي يقع صفة ذي اللام وان كانت زائدة لا اذا وانما  
قوله لانه يتبين به اي يظهر بالعالم الواقع صفة له في قولك مررت بهذا العالم ان المشار اليه بهذا انسان لان العالم مختص  
بالانسان فاذا وقع صفة له علم ان المشار اليه انسان لا شئ آخر من الحيوان بل علم من وقوع العالم صفة له ان المشار اليه  
رجل لان تذكير الصفة يدل عليه وبهذا نظر ان ما قيل ان المشار اليه انسان بريل الاشارة والمراد لا يخلو عن خلل من جبين  
كذا قول من قال قوله بل رجل متصف بالعلم ليس على ما ينبغي قتال ثم ما ذكره انما يتم لو ثبت ان افراد الجن لا يوصف بالعالم  
لكنه موصوف قوله اي قصد نسبة الى شئ اذ به شئ اليه المقصود الذي ضميره استتر فيه كان راجعا الى التابع وقوله  
متعلقا به بالماضي المحول وجعل فاعله له نسبة وبالنسبة متعلقا بشرا بان لفظ الملقن مصروف عن انما او المقصود بالنسبة

والجواب على الثاني كذا في المعنى قال ومن قاعدة خلافه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يخرج قاعدة بالنا  
بل وجب قاعدا بالتذكير قال وضعف قام رجل قاعدا وعلامة ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يخرج الجمع  
اصلا بل وجب الافراد لا فردا للموصوف قوله لجمع فيه فاعلان في الظاهر الامر وباديه من غير اسماء النظر على  
هذا لا يرد ما قيل الاولي ترك في انظر للملا تخرج ان جعل الاسم الظاهر الضمير بدل ليس خلاف الظاهر حتى يكون انما اجتماع فاصليه  
قوله او يجعل الفعل خبرا مقدا على المبتدأ وهذا عند من لم يمتنع التقديم للاتباس بالبدل عن الفاعل من اجل على المفرد وحده  
من منع للاتباس كما ذكره الله قدس سره او جعل على المفرد فلما اذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصورة ايضا قوله  
لانه ليس الضمير معنى الوصفية اي ليس في لفظة اشارة الى قيام معنى بالذات اما في التكلم والمخاطبة فظاهر وكذا في الغائب  
اذا كان مرجعه الذات او اللفظ وان كان ذلك اللفظ صفة وذلك لامعناه ح اللفظ وان كان مرجعه مفهوم مشتق فكذا لانه  
ليس لفظة اشارة الى تعلق الصفة فانه في لفظة اشارة الى قيام معنى بالذات كضارب وتيمم و ذوال مال مطلقا واي رجل  
وقت وقوعه بعد النكرة وفيه كما ان اي رجل بعد النكرة فيه اشارة الى كمال الرجولية لذات لم لا يجوز ان يكون الضمير في مقام  
رجوعه الى معنى مشتق يشير الى قيام معنى بالذات واليه اشارة الرضى وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظرا ذ هو يد  
على ما يدل عليه نفسه فلورج الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل الصفة عليه كقولك زيد كرم ونبت  
هو الا ان يتكون مرجعه الذات او اللفظ هو الاكثر وجوبه الى معنى مشتق قليل نادر فلم يلتفت اليه والحق بالعدم على هذا فالاول  
في التعليل ان يقال الموصوف اخضر ومساو ولا اخضر به وور من الضمير ولا مساو لى حتى يقع صفة له كما ذكره الرضى فيجب  
من التنازع روح انه ترك هذا الدليل الذي ارتضاه الرضى واورد ما زقية الا ان يقال الدليل الرضى يعلم من قوله الاتي والموصوف  
اخضر ومساو مع قول الله والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النجاة ان عرفوا المضمرات فاشارة الشارح قدس سره الى دليل  
آخر ايماء الى انه يصح دليله لتوحي الى ان المناقشة عليه دفعا قوله او الموصول الذي اوله اللام نحو الذي والى واللاتي ويابسا  
لشابه لفظ الصفة المشبهة في كونه على ثلثة مضاعفات من وما واى الموصول كذا في الرضى قوله اي باب اسم الاشارة  
شيرة الى ان المراد من كلمة هذا اسم الاشارة فيكون اضافة الباب اليه بيانية وانما ان هذا محمول على خصوصه ويدر من باب  
هذا اسم الاشارة فالعموم مستفاد من الباب قال رضى اللام اي بلفظ صاحب اللام سواء كان اللام للتعريف او لزيادة  
فيتمثل الذي واللاتي وغيرهما ما اوله اللام قال الرضى وايضا الموصول الذي يقع صفة ذي اللام وان كانت زائدة لا اذا وانما  
قوله لانه يتبين به اي يظهر بالعالم الواقع صفة له في قولك مررت بهذا العالم ان المشار اليه بهذا انسان لان العالم مختص  
بالانسان فاذا وقع صفة له علم ان المشار اليه انسان لا شئ آخر من الحيوان بل علم من وقوع العالم صفة له ان المشار اليه  
رجل لان تذكير الصفة يدل عليه وبهذا نظر ان ما قيل ان المشار اليه انسان بريل الاشارة والمراد لا يخلو عن خلل من جبين  
كذا قول من قال قوله بل رجل متصف بالعلم ليس على ما ينبغي قتال ثم ما ذكره انما يتم لو ثبت ان افراد الجن لا يوصف بالعالم  
لكنه موصوف قوله اي قصد نسبة الى شئ اذ به شئ اليه المقصود الذي ضميره استتر فيه كان راجعا الى التابع وقوله  
متعلقا به بالماضي المحول وجعل فاعله له نسبة وبالنسبة متعلقا بشرا بان لفظ الملقن مصروف عن انما او المقصود بالنسبة







[illegible][illegible]







[illegible]

وعدم الفاعل  
فان قيل سئلوا الفعل في  
التي ليس قولك  
ان يكون اجابا الى كان او  
ان الفعل الذي قسمه فانما هو  
فان قيل سئلوا الفعل في  
التي ليس قولك  
ان يكون اجابا الى كان او  
ان الفعل الذي قسمه فانما هو



[illegible][illegible]



[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]



خواب و بیداری کا یہ سلسلہ ہرگز ختم نہیں ہوتا۔

三

۱۲۸۵

50







سید تقی میر کی مرثیہ

○

[illegible]



هذا هو المقصود من الايضاح في حلف البيان هو الايضاح المقصود بالذات والايضاح في البديل ليس مقصودا اصليا بل مقصود بالتبع قوله قسم باسمه اي يحض عمر فان قلت ليس القصيدة ان عمر رضاه قسم باسمه مع ان قول الاعرابي استليم اي يحض عمر صريح في انه قسم قلت ان الشارح رح لم يذكر قسمه الا ان بعض القضاة قد ذكر القسم حيث قال ان اعرابيا عمر بن الخطاب رض فاقسم منه بغيره وكان له بغيره فقال عمر رض لك بغيره اركبه ولا حاجة لك الي بغيري فقال بغيري فقلت بر فقال عمر رض والله ليس لما اكتب ولا بد برفا نشد الاعرابي الشعر المذکور فان قلت قول الاعرابي النحان فخر شير الى التردد مع ان الذنب قد صدر قلت او روي في صورة التردد رعاية للادب او لاحتمال ان يكون معنى حلفه رض والله ما ان بغيره ولا بد برفي فقلت لا لانه ليس بهاذلك في الواقع وتحتل ان يكون ان تخففه عن الشبهة واسمه ضمير الشأن المحذوف على طريقته قوله تعسما بن النحان وعبدنا المفعول ويكون الثاني دليلا على الاول وان روي موقعا في الغاء ونفي غناها على اسلوب قوله نعم وما برحني لئني ان النفس لا مارة بالسوء قوله والا اي وان لم يحل لمعني حبه لا يعني ماله وخلى فحوال لان طرح وخلى مفعول واحد قال القاضي في سورة البقرة في تفسير قوله ثم ذكرهم في ظلمات وتركبني لئني لئني لئني واحد ففهم من معنى الصير فخرى بجرى اخال القلوب قوله مدام به رمت فخرى لقوله لا يقره والجملة وهو قوله فان الطير لا يقره بجران والتعديريان الانسان الطير لا يقره في مدة حصول رمت له قوله وهذا الحد الى لفظ المعنى عبارة الرضى بعينه قوله لكان تعريف المعنى الجمل بالمعنى الجمل فلا يفيد معرفة قوله والامر بغير الامر فيه بل ان الامر باللام معرب والامر عند النجاة حقيقة في الامر باللام وبغير الامر على ما مر في صدر الكتاب قوله ولما اربا بالمشابهة النفسية في تعريف المعرب ليس معناه الحقيقي والا يلزم ان لا يكون المعادى المفرد والمعرفة سنيا بل المراد منها المناسبة قوله ولقد فضل صاحب المعنى المناسبة الموجبة للبنا فيكون معلومة متشعبة فلا يلزم من اخذه في تعريف المعرب كون تعريفه تعريف الجمل قوله اما بانها معاكمة عشرة اذ ذكر على سبيل التعريف اذ انا انتفى فيه كما الامر من التركيب وعدم المناسبة لكونه مناسباً للتصديق لظرف قوله او بانها واحد احد بها فقام هو لا اذ انا انتفى فيه عدم المناسبة لكونه مناسباً للتركيب ونحو زيد وعمر فانه انتفى فيها التركيب ون عدم المناسبة لكونها غير مناسبين لئني الاصل قوله لئني الحلو دون الجمع وقيل يمكن جعلها ما لغة الجمع ايضا بان ياد باناسيب لئني الاصل ما مناسب مناسبة موجبة للبنا وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بناء عدم التركيب ولا خفاء ان سبب بناء هو لا غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة انتفى وفيه لا يمنع من اجتماع المقصديات على مقتضى واحد صرح السيد السد العلاءة التفاتنا في اشارة المفتاح والنحان شبهة توارد للمؤثرين على اثر واحد واردة عليه الا ان ثبت كونه غير مركب مقتضى للبنا اذ المراد مقتضى آخر فان قلت يخرج من القسمين فاق في قوله غان صوت الغراب لعدم مناسبة لئني الاصل وعدم كونه غير مركب قيل جزو جلا يضر لان المقصود بالبيان الاسماء المبنية والاصوات ليست من الاسم المعنى لانهما ليست موضوعات فليست كلمات فصلا عن كونها اسما وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها انتهى وفيه بحث لان الاصوات وان لم تكن اسما لئني كونهما دالة بالوضع لكن ذكرت في باب الاسماء لاجرا لاجرا منها واخذها حكمها وصنيت بجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء صرح بالشارح راجع في باب الاصوات فذكر الاصوات فيما بين المبنيات ليس لجرها ومنزلة المناسبة من غير قول

هذا هو المقصود من الايضاح في حلف البيان هو الايضاح المقصود بالذات والايضاح في البديل ليس مقصودا اصليا بل مقصود بالتبع قوله قسم باسمه اي يحض عمر فان قلت ليس القصيدة ان عمر رضاه قسم باسمه مع ان قول الاعرابي استليم اي يحض عمر صريح في انه قسم قلت ان الشارح رح لم يذكر قسمه الا ان بعض القضاة قد ذكر القسم حيث قال ان اعرابيا عمر بن الخطاب رض فاقسم منه بغيره وكان له بغيره فقال عمر رض لك بغيره اركبه ولا حاجة لك الي بغيري فقال بغيري فقلت بر فقال عمر رض والله ليس لما اكتب ولا بد برفا نشد الاعرابي الشعر المذکور فان قلت قول الاعرابي النحان فخر شير الى التردد مع ان الذنب قد صدر قلت او روي في صورة التردد رعاية للادب او لاحتمال ان يكون معنى حلفه رض والله ما ان بغيره ولا بد برفي فقلت لا لانه ليس بهاذلك في الواقع وتحتل ان يكون ان تخففه عن الشبهة واسمه ضمير الشأن المحذوف على طريقته قوله تعسما بن النحان وعبدنا المفعول ويكون الثاني دليلا على الاول وان روي موقعا في الغاء ونفي غناها على اسلوب قوله نعم وما برحني لئني ان النفس لا مارة بالسوء قوله والا اي وان لم يحل لمعني حبه لا يعني ماله وخلى فحوال لان طرح وخلى مفعول واحد قال القاضي في سورة البقرة في تفسير قوله ثم ذكرهم في ظلمات وتركبني لئني لئني لئني واحد ففهم من معنى الصير فخرى بجرى اخال القلوب قوله مدام به رمت فخرى لقوله لا يقره والجملة وهو قوله فان الطير لا يقره بجران والتعديريان الانسان الطير لا يقره في مدة حصول رمت له قوله وهذا الحد الى لفظ المعنى عبارة الرضى بعينه قوله لكان تعريف المعنى الجمل بالمعنى الجمل فلا يفيد معرفة قوله والامر بغير الامر فيه بل ان الامر باللام معرب والامر عند النجاة حقيقة في الامر باللام وبغير الامر على ما مر في صدر الكتاب قوله ولما اربا بالمشابهة النفسية في تعريف المعرب ليس معناه الحقيقي والا يلزم ان لا يكون المعادى المفرد والمعرفة سنيا بل المراد منها المناسبة قوله ولقد فضل صاحب المعنى المناسبة الموجبة للبنا فيكون معلومة متشعبة فلا يلزم من اخذه في تعريف المعرب كون تعريفه تعريف الجمل قوله اما بانها معاكمة عشرة اذ ذكر على سبيل التعريف اذ انا انتفى فيه كما الامر من التركيب وعدم المناسبة لكونه مناسباً للتصديق لظرف قوله او بانها واحد احد بها فقام هو لا اذ انا انتفى فيه عدم المناسبة لكونه مناسباً للتركيب ونحو زيد وعمر فانه انتفى فيها التركيب ون عدم المناسبة لكونها غير مناسبين لئني الاصل قوله لئني الحلو دون الجمع وقيل يمكن جعلها ما لغة الجمع ايضا بان ياد باناسيب لئني الاصل ما مناسب مناسبة موجبة للبنا وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بناء عدم التركيب ولا خفاء ان سبب بناء هو لا غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة انتفى وفيه لا يمنع من اجتماع المقصديات على مقتضى واحد صرح السيد السد العلاءة التفاتنا في اشارة المفتاح والنحان شبهة توارد للمؤثرين على اثر واحد واردة عليه الا ان ثبت كونه غير مركب مقتضى للبنا اذ المراد مقتضى آخر فان قلت يخرج من القسمين فاق في قوله غان صوت الغراب لعدم مناسبة لئني الاصل وعدم كونه غير مركب قيل جزو جلا يضر لان المقصود بالبيان الاسماء المبنية والاصوات ليست من الاسم المعنى لانهما ليست موضوعات فليست كلمات فصلا عن كونها اسما وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها انتهى وفيه بحث لان الاصوات وان لم تكن اسما لئني كونهما دالة بالوضع لكن ذكرت في باب الاسماء لاجرا لاجرا منها واخذها حكمها وصنيت بجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء صرح بالشارح راجع في باب الاصوات فذكر الاصوات فيما بين المبنيات ليس لجرها ومنزلة المناسبة من غير قول

هذا هو المقصود من الايضاح في حلف البيان هو الايضاح المقصود بالذات والايضاح في البديل ليس مقصودا اصليا بل مقصود بالتبع قوله قسم باسمه اي يحض عمر فان قلت ليس القصيدة ان عمر رضاه قسم باسمه مع ان قول الاعرابي استليم اي يحض عمر صريح في انه قسم قلت ان الشارح رح لم يذكر قسمه الا ان بعض القضاة قد ذكر القسم حيث قال ان اعرابيا عمر بن الخطاب رض فاقسم منه بغيره وكان له بغيره فقال عمر رض لك بغيره اركبه ولا حاجة لك الي بغيري فقال بغيري فقلت بر فقال عمر رض والله ليس لما اكتب ولا بد برفا نشد الاعرابي الشعر المذکور فان قلت قول الاعرابي النحان فخر شير الى التردد مع ان الذنب قد صدر قلت او روي في صورة التردد رعاية للادب او لاحتمال ان يكون معنى حلفه رض والله ما ان بغيره ولا بد برفي فقلت لا لانه ليس بهاذلك في الواقع وتحتل ان يكون ان تخففه عن الشبهة واسمه ضمير الشأن المحذوف على طريقته قوله تعسما بن النحان وعبدنا المفعول ويكون الثاني دليلا على الاول وان روي موقعا في الغاء ونفي غناها على اسلوب قوله نعم وما برحني لئني ان النفس لا مارة بالسوء قوله والا اي وان لم يحل لمعني حبه لا يعني ماله وخلى فحوال لان طرح وخلى مفعول واحد قال القاضي في سورة البقرة في تفسير قوله ثم ذكرهم في ظلمات وتركبني لئني لئني لئني واحد ففهم من معنى الصير فخرى بجرى اخال القلوب قوله مدام به رمت فخرى لقوله لا يقره والجملة وهو قوله فان الطير لا يقره بجران والتعديريان الانسان الطير لا يقره في مدة حصول رمت له قوله وهذا الحد الى لفظ المعنى عبارة الرضى بعينه قوله لكان تعريف المعنى الجمل بالمعنى الجمل فلا يفيد معرفة قوله والامر بغير الامر فيه بل ان الامر باللام معرب والامر عند النجاة حقيقة في الامر باللام وبغير الامر على ما مر في صدر الكتاب قوله ولما اربا بالمشابهة النفسية في تعريف المعرب ليس معناه الحقيقي والا يلزم ان لا يكون المعادى المفرد والمعرفة سنيا بل المراد منها المناسبة قوله ولقد فضل صاحب المعنى المناسبة الموجبة للبنا فيكون معلومة متشعبة فلا يلزم من اخذه في تعريف المعرب كون تعريفه تعريف الجمل قوله اما بانها معاكمة عشرة اذ ذكر على سبيل التعريف اذ انا انتفى فيه كما الامر من التركيب وعدم المناسبة لكونه مناسباً للتصديق لظرف قوله او بانها واحد احد بها فقام هو لا اذ انا انتفى فيه عدم المناسبة لكونه مناسباً للتركيب ونحو زيد وعمر فانه انتفى فيها التركيب ون عدم المناسبة لكونها غير مناسبين لئني الاصل قوله لئني الحلو دون الجمع وقيل يمكن جعلها ما لغة الجمع ايضا بان ياد باناسيب لئني الاصل ما مناسب مناسبة موجبة للبنا وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بناء عدم التركيب ولا خفاء ان سبب بناء هو لا غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة انتفى وفيه لا يمنع من اجتماع المقصديات على مقتضى واحد صرح السيد السد العلاءة التفاتنا في اشارة المفتاح والنحان شبهة توارد للمؤثرين على اثر واحد واردة عليه الا ان ثبت كونه غير مركب مقتضى للبنا اذ المراد مقتضى آخر فان قلت يخرج من القسمين فاق في قوله غان صوت الغراب لعدم مناسبة لئني الاصل وعدم كونه غير مركب قيل جزو جلا يضر لان المقصود بالبيان الاسماء المبنية والاصوات ليست من الاسم المعنى لانهما ليست موضوعات فليست كلمات فصلا عن كونها اسما وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها انتهى وفيه بحث لان الاصوات وان لم تكن اسما لئني كونهما دالة بالوضع لكن ذكرت في باب الاسماء لاجرا لاجرا منها واخذها حكمها وصنيت بجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء صرح بالشارح راجع في باب الاصوات فذكر الاصوات فيما بين المبنيات ليس لجرها ومنزلة المناسبة من غير قول



بما ذكرنا من اجزاءها مجرى الاسماء والقول بينا لها مجرىها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء وعلى هذا لا بد ادخاله  
في قوله او وقع غير مركب من محل وهو ما قاله الشرح المسمى الهندية المراد بغير المركب عام من ان يكون حقيقة او حكما بناء على  
المشاكلية للمسمى الواقع غير مركب حقيقة على ان كون غاق في قولهم فاق صوت الغراب صوتا مجتصا ليس باسم محل بحيث لانه  
حكاية الصوت فيكون اسما لانه علم للصوت قوله اشارة التقدم ما معنونه وجودي مفهوم التركيب وجودي والمناسبة  
عدمي في تعريف المعرب وفي تعريف المبني بالعكس قوله اي القاب المبني فسر الضمير بالمبني ومعلوم ان الضم والفتح والسكر  
والوقف ليس القاب المبني فكيف يصح ان يشار اليه في توجيه بقوله من حيث حركات او اخره وسكونه يعني بعد القاب  
حركات الاواخر والسكون القاب المبني سامة لا اجل هذه الملازمة كما بعد الرجل حسنا بحسن غلامه قوله نحو من الرجل و  
من امرأ ومن زيد فان النون في الاول مكسورة وفي الثاني مضمومة وفي الثالث مساكنة قوله لتقديره اي المصباح الاسود  
فيما بعد بالاصوات لا بالاسماء الاصوات انما لم يصدره باسماء الاصوات لان المراد بالاصوات ما كانت باقية على ماهي  
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرنا في باب الاسماء لاجرا  
مجرىها واخذها حكمها ونسبت لمجرىها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء هذا ما ذكره الشارح راجع في بحيث الاصوات وقال  
الفاضل الهندى في جره نظر لان المذكور من نحو ونحوه صوت الاسم صوتا وكذا في رفضه لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع  
فكيف يذكر في الاسماء المبينة ثم ذكر وجه الذكر ما ذكره الشرح وقال في الارشاد ووجهي لمن جعل الاصوات اسما مبينة كما سما  
الافعال كيف وليست بموضوعة مع عدم كون اصوات غير الانسان الفاظا الا ان يقولوا انها ملحقة بالاسماء عوالت معاملتها  
وقال الرضى ان الالفاظ التي ليس فيها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت صاد من الحيوانات العجم كق  
او عن المجادات كطق وثنايها اصوات خارجة من غير موضع وضعها بل دالة طبعا على معنى في الفسوف ثانيا  
اصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شئ منها اما الجعي او الذهاب او امر اخر فاقيل قول الشرح عطف على اسم الافعال  
لا على الافعال وان كانت اسما ايضا لتقديره باب الاصوات فيما بعد بالاصوات لا بالاسماء الاصوات بناء على انها في نفسها  
اسماء لان المراد ما يلقى بها اصوات البهائم لا نفس اصواتها حتى يصنف الاسماء اليها ليس لموجده وان كان من وجه فتأمل  
ولا تدبر عليك ان قول الفاضل الهندى مع كون عدم اصوات غير الانسان الفاظا ليس على ما ينبغي تأمل تعرف  
قوله لان جميعها ليست مبينة قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة وعشر وقسم معرب  
نحو جلعك انتهي فانه يبنى الجزء الاول منه واخره الثاني مع منع الصرف على الالفح وفيه لغتان اخريان احدهما احو  
الجزئين سعا واصانة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين واصانة الاول الى الثاني وصرف  
الثاني فاقيل بخلاف الموصولات والمركبات فان جميعها مبينة لان اياها مبينة عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات  
التي لا نسبة بينها مبينة ايضا بالكلية جزئية نحو خمسة عشر واحد جزئية نحو جلعك فكلية داقيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات  
لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو جلعك ليس لموجده وان كان من وجه قال ما وضع الشرح  
قول من سبعة زيد ضرب وقولك لزيد الغائب زيد ليضعف كذا فان لفظ زيد وان اطلق











[illegible][illegible]



















ايضا، واصله فيبى بلاتونين لبنائه تحرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذف اللام اعتبارا لما لا كان في يد دوم ثم  
قلبت العين الفا لعلها لان المحذوف اعتبارا لما لا لعدم ولولم يكن كذلك لم تقلب العين لا ترى الى نحو قوله فان  
قلت فعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقطوب هو اللام المتحرك قلت قيل ذلك لكن الاول في حذف اللام  
لكونهما في موضع التغير ومن ثم قل المحذوف العين اعتبارا لكسبة وكثر المحذوف اللام كيدوم وعذو كوها وقيل اصله  
قوله لان باب طويت اكثر من باب جيت ثم اما ان تقول حذف اللام وقلبت العين الفا والا ما لم ينعقد واما ان تقول  
حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب جيت اولى انتهى كلامه قوله  
المعروف من نسبة الخبر الى المبتدأ والمعنى اسماء الاشارة بنسب اليها مجموع ما ذكره حال كون دامت للذكر وعلى هذا القياس  
فلا بد وما قيل فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس في افعال النسبة حتى يصح جملة فاعمال بل الفاعل هو المجموع من حيث  
المجموع قوله اقرب الى مرجعه وهو قوله لئلا يكثر اليه قدس سره حال كونها لشيء المذكور قوله لشيء المونث فما قيل  
اي ليكون ضميه ثناء اقرب الى الذي هو مرجعه ليس بوجه وان كان من وجهه لشيء الفاعل للشارح قدس سره قوله على  
احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان عيسى نعم وهذا ان مبتدأ وسأحران خبره وقيل ضمير الشان في محذوف  
اي انه هذا ان لا ما حران انتهى اقول كلا الوجهين ضعيف لا يجوز حمل الآية عليه انا الاول فلان الجحى ان معنى نحو شاة حتى قيل  
انه لم يثبت ويلزم فيه دخول لام الابتداء على الخبر وان اللام لا يدخل في خبر المبتدأ واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست لابتداء  
او بانها دخلت على مبتدأ محذوف اي لها سحران او بانها دخلت بعد ان هذا شبهه بان للموكدة فقط والضعف الاول ان  
زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان جميع بين لام التاكيد وحذف المبتدأ كالمجموع بين متناهيين واما الثاني فلان  
المونث مع تقوية الكلام لا ينافي سبه المحذوف والمسموع من حذفه شاة في باب ان لمضوحة اذا خففت فاستعمله لورود  
في كلام بني علي في حذوف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب تشديد اذا الضرورة تارة الاشياء الى اصولها او ايقين في تشكا  
دخول اللام في كلام المعنى وقدر صاحب المعنى وجها آخر وهو انه لا اجتماع في التركيب ان بناء والف التثنية في التقدير قد  
بعضه سقوط الف التثنية فلم يمتثل الف في التغير انتهى وهو ايضا في نسخة قال في قلبه ان انما قال وذو قلبه  
فايا، ذلك لان التاء والياء قد يكونان للتثنية كصارتا وتضربان قال في قلبه لا انما يا اي الف تاء يا قال شاة  
المرضى بالجمع بين التاء والياء ولا يمتثل ان التاء والياء علة التثنية بل تقول تخصيصها بالياء بالمرثية دون المذكور  
يكونان في بعض المواضع عطاسي التثنية كما في اخنت وكلتا فان تاءها ليست علامة التثنية قال دة وذه بقلب الاء  
اي الف تاء وذا قوله والياء اي يا تي وذو قال الشيخ الرضوي وذه بقلب الاء ذي ها واصل ذلك ان قلب في الوقف ثم  
يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وذه بقلب الاء تاء قوله بوصول الاء الى الحاصل من الاشباع او الاء  
التي عوضت هي والياء من الالف بها اي بالياء التي في ذه وذه بكسرة الاء فما في بها ضمير يرجع الى الاء او يسمي بالياء اسم  
قال ولان في اي لا يور على صيغة التثنية لان تان وتين ليس بثنية حقيقة سببا على الواحد بل كل واحد منهما صيغة تثنائية لانهما  
والنصب والجر في قول لان المعرف لاثني الا اذا ذكر ولا يترك اسم الاشارة انتهى فمعه نظر لان اختصاص التثنية بالذكورة في خبر الجمع

هذا هو الوجه الثاني في حذف اللام اعتبارا لما لا كان في يد دوم ثم قلبت العين الفا لعلها لان المحذوف اعتبارا لما لا لعدم ولولم يكن كذلك لم تقلب العين لا ترى الى نحو قوله فان قلت فعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقطوب هو اللام المتحرك قلت قيل ذلك لكن الاول في حذف اللام لكونه في موضع التغير ومن ثم قل المحذوف العين اعتبارا لكسبة وكثر المحذوف اللام كيدوم وعذو كوها وقيل اصله قوله لان باب طويت اكثر من باب جيت ثم اما ان تقول حذف اللام وقلبت العين الفا والا ما لم ينعقد واما ان تقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب جيت اولى انتهى كلامه قوله المعروف من نسبة الخبر الى المبتدأ والمعنى اسماء الاشارة بنسب اليها مجموع ما ذكره حال كون دامت للذكر وعلى هذا القياس فلا بد وما قيل فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس في افعال النسبة حتى يصح جملة فاعمال بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع قوله اقرب الى مرجعه وهو قوله لئلا يكثر اليه قدس سره حال كونها لشيء المذكور قوله لشيء المونث فما قيل اي ليكون ضميه ثناء اقرب الى الذي هو مرجعه ليس بوجه وان كان من وجهه لشيء الفاعل للشارح قدس سره قوله على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان عيسى نعم وهذا ان مبتدأ وسأحران خبره وقيل ضمير الشان في محذوف اي انه هذا ان لا ما حران انتهى اقول كلا الوجهين ضعيف لا يجوز حمل الآية عليه انا الاول فلان الجحى ان معنى نحو شاة حتى قيل انه لم يثبت ويلزم فيه دخول لام الابتداء على الخبر وان اللام لا يدخل في خبر المبتدأ واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست لابتداء او بانها دخلت على مبتدأ محذوف اي لها سحران او بانها دخلت بعد ان هذا شبهه بان للموكدة فقط والضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان جميع بين لام التاكيد وحذف المبتدأ كالمجموع بين متناهيين واما الثاني فلان المونث مع تقوية الكلام لا ينافي سبه المحذوف والمسموع من حذفه شاة في باب ان لمضوحة اذا خففت فاستعمله لورود في كلام بني علي في حذوف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب تشديد اذا الضرورة تارة الاشياء الى اصولها او ايقين في تشكا دخول اللام في كلام المعنى وقدر صاحب المعنى وجها آخر وهو انه لا اجتماع في التركيب ان بناء والف التثنية في التقدير قد بعضه سقوط الف التثنية فلم يمتثل الف في التغير انتهى وهو ايضا في نسخة قال في قلبه ان انما قال وذو قلبه فايا، ذلك لان التاء والياء قد يكونان للتثنية كصارتا وتضربان قال في قلبه لا انما يا اي الف تاء يا قال شاة المرضى بالجمع بين التاء والياء ولا يمتثل ان التاء والياء علة التثنية بل تقول تخصيصها بالياء بالمرثية دون المذكور يكونان في بعض المواضع عطاسي التثنية كما في اخنت وكلتا فان تاءها ليست علامة التثنية قال دة وذه بقلب الاء اي الف تاء وذا قوله والياء اي يا تي وذو قال الشيخ الرضوي وذه بقلب الاء ذي ها واصل ذلك ان قلب في الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وذه بقلب الاء تاء قوله بوصول الاء الى الحاصل من الاشباع او الاء التي عوضت هي والياء من الالف بها اي بالياء التي في ذه وذه بكسرة الاء فما في بها ضمير يرجع الى الاء او يسمي بالياء اسم قال ولان في اي لا يور على صيغة التثنية لان تان وتين ليس بثنية حقيقة سببا على الواحد بل كل واحد منهما صيغة تثنائية لانهما والنصب والجر في قول لان المعرف لاثني الا اذا ذكر ولا يترك اسم الاشارة انتهى فمعه نظر لان اختصاص التثنية بالذكورة في خبر الجمع



[illegible]



الناقصة بناء على انها غير محصورة بمعنى تيمم جزا يصير جزا تاما كما تقول كان تسعة فكلما عشرة اى صيرت عشرة كاملة قوله  
ولما راد بالجزء التام آه جواب عما قيل في الجزء وان كان مما يشمل الفضلة لان المراد بالجزء التام لان معنى تيمم جزا لا يصير جزا تاما والمتبادر  
منه الركض ولذا قال الرضى يعنى بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل على قدر  
فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلته وعائده والظاهر ان الموصول اذا لم يكن  
بمبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا لام صلتة وعائده فالمبتدأ والفاعل والمفعول مجموع الموصول والصلته والمستحق للاعراب  
هو المجموع لا الموصول وحده الا ان النحاة قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لاحظ لها من الاعراب وهو  
بارد ولا يظهر داع لعم الى ذلك والتعجب انهم قد قالوا ان زيد قائم ابوه ان المستحق للرفع على الجزية هو الجوز مع من جريه  
الجزية على قائم فاباهم لم يقولوا بذلك في الموصول والصلته قوله المراد بالصلته معناها اللغوية ووجوب ما اذا لفظ  
على التبادر في التعريف انما هو اذا لم يكن قرينة على خلافه رودة قد قامت واليه مشا قدس سره وانه  
على ان المراد بهما معناها اللغوية آه فلا ير وما قيل وفيه ان هذا التعريف محمول على معانيها المتبادرة وانها ان  
المتبادر معناها العرفي الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة وانما ذكرته في قوله فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي  
لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بملحني من قوله وذكر العالم قدس سره في بيان ان الصلة اصطلاحية فبما علمنا  
مباينة في الاختلاف عن مثل اذ حيث وبما ثبت ان قوله في تعريفات وبيان ان الصلة اصطلاحية فبما علمنا  
فلا بأس بان يقع قيد لاجل الشرح للاختلاف فان قيل الصلة المنوطة بما يتصل بالشئ وفي هذا العلم م يدخل الصلة الاسمية  
قلت لا يصير فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوي وما اقره الموصول على لتهير على الصلة على معناها اللغوي فالاصح  
على اسم الشرط نحو من يصير به احضره لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ والخبر ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بل هو صلة  
وعائده ولا يشك ان من مثله ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط كما يقع مبتدأ وادون الشرط على قول من قال الخبر الشرط  
مع الجزاء وبالجمله الموصول لا يجوز ان يصير جزءا دون الصلة بخلاف اسم الشرط فانه يجوز ان يقع مفعولا وبمبتدأ دون  
الشرط فلا يصدق تعريف الموصول اليه على تقدير عمل الصلة على المعنى اللغوي فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحي  
لاجل دفع النقض من الشرطية فاقيل على قوله قدس سره ولما قل ان يقول يجب ان يقول ذلك والا لزم ان نقض ما بين  
ليس على ما ينبغي قال وصلته اى صلتها بالجزء الا بصلته وعائده جعل ضمير صلتها راجعا الى ما القرية وكون الموصول بمنها قوله  
او في معناها كما سمي الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كما قال الشاعر  
الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل لامع دخول معنى يناسب الفعل عليها كالمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من  
تقدير فاعلها كلام الموصولة فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا  
من الاسناد والاصل والاسناد الاصل عبارة عن سناد الخبر الى المبتدأ واسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها  
ليس كذلك فالصفة مع فاعلها انما يكون جملة لكونها بمعنى الفعل فتوفى انما سنادها والصفة الى فاعلها الا انه في الحقيقة  
ومن حيث المعنى سناد الفعل الى الفاعل قوله مفردا صورة اى ليس بجملة صورة لكون الاسناد من حيث الصورة ليس بجملة

كل من لا يورد قوله  
فان قيل انما يكون الموصول لا يصير جزا تاما كما تقول كان تسعة فكلما عشرة اى صيرت عشرة كاملة قوله  
ولما راد بالجزء التام آه جواب عما قيل في الجزء وان كان مما يشمل الفضلة لان المراد بالجزء التام لان معنى تيمم جزا لا يصير جزا تاما والمتبادر  
منه الركض ولذا قال الرضى يعنى بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل على قدر  
فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلته وعائده والظاهر ان الموصول اذا لم يكن  
بمبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا لام صلتة وعائده فالمبتدأ والفاعل والمفعول مجموع الموصول والصلته والمستحق للاعراب  
هو المجموع لا الموصول وحده الا ان النحاة قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لاحظ لها من الاعراب وهو  
بارد ولا يظهر داع لعم الى ذلك والتعجب انهم قد قالوا ان زيد قائم ابوه ان المستحق للرفع على الجزية هو الجوز مع من جريه  
الجزية على قائم فاباهم لم يقولوا بذلك في الموصول والصلته قوله المراد بالصلته معناها اللغوية ووجوب ما اذا لفظ  
على التبادر في التعريف انما هو اذا لم يكن قرينة على خلافه رودة قد قامت واليه مشا قدس سره وانه  
على ان المراد بهما معناها اللغوية آه فلا ير وما قيل وفيه ان هذا التعريف محمول على معانيها المتبادرة وانها ان  
المتبادر معناها العرفي الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة وانما ذكرته في قوله فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي  
لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بملحني من قوله وذكر العالم قدس سره في بيان ان الصلة اصطلاحية فبما علمنا  
مباينة في الاختلاف عن مثل اذ حيث وبما ثبت ان قوله في تعريفات وبيان ان الصلة اصطلاحية فبما علمنا  
فلا بأس بان يقع قيد لاجل الشرح للاختلاف فان قيل الصلة المنوطة بما يتصل بالشئ وفي هذا العلم م يدخل الصلة الاسمية  
قلت لا يصير فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوي وما اقره الموصول على لتهير على الصلة على معناها اللغوي فالاصح  
على اسم الشرط نحو من يصير به احضره لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ والخبر ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بل هو صلة  
وعائده ولا يشك ان من مثله ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط كما يقع مبتدأ وادون الشرط على قول من قال الخبر الشرط  
مع الجزاء وبالجمله الموصول لا يجوز ان يصير جزءا دون الصلة بخلاف اسم الشرط فانه يجوز ان يقع مفعولا وبمبتدأ دون  
الشرط فلا يصدق تعريف الموصول اليه على تقدير عمل الصلة على المعنى اللغوي فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحي  
لاجل دفع النقض من الشرطية فاقيل على قوله قدس سره ولما قل ان يقول يجب ان يقول ذلك والا لزم ان نقض ما بين  
ليس على ما ينبغي قال وصلته اى صلتها بالجزء الا بصلته وعائده جعل ضمير صلتها راجعا الى ما القرية وكون الموصول بمنها قوله  
او في معناها كما سمي الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كما قال الشاعر  
الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل لامع دخول معنى يناسب الفعل عليها كالمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من  
تقدير فاعلها كلام الموصولة فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا  
من الاسناد والاصل والاسناد الاصل عبارة عن سناد الخبر الى المبتدأ واسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها  
ليس كذلك فالصفة مع فاعلها انما يكون جملة لكونها بمعنى الفعل فتوفى انما سنادها والصفة الى فاعلها الا انه في الحقيقة  
ومن حيث المعنى سناد الفعل الى الفاعل قوله مفردا صورة اى ليس بجملة صورة لكون الاسناد من حيث الصورة ليس بجملة

هذا على ان لا يورد قوله

هذا على ان لا يورد قوله

هذا على ان لا يورد قوله



المبتدأ والاسم والفعل في الفاعل قوله عمل المفعول له لانه فمفعول قوله بالتحقيق لان اللام في الحقيقة اسم موصول وهو  
تقتضي كون صلتها جملة خبرية فمفعول صلتها جملة معنى قوله ولشبه لان اللام يشبه اللام الحرفية واللام الحرفية انما تدخل على المفعول  
فذلك يقتضي كون مدخلها مفعول فمفعول صلتها مفعول صورة قال وهي اي الموصولات فان قلت الظاهر ان يقول  
هو لان المرجح المذكور اما الموصول او ما قلت الضمير اذا دار بين المرجح والخبر فحاشا بالخبر اني والخبر جملة الموصولات فكما ان  
الضمير يا صبار الجركم مرجح ايضا باعتباره فالمرجح ما هو مفعول من سبق قال يجوز حذفه في غير صلة الالف واللام فان  
لا يجوز حذفه منها وان كان مفعولا لخاصة موصولة لهما والضمير احد دلائل موصولة لهما قوله اذ لم يفسد مانع ومن الموانع كون  
العائد للمفعول ضمير منفصل بعد الا نحو لجا في الذي ماضيت الاياه لعدم دلالة الموصول عليه واجتماع الضمير من في نصته  
نحو الذي ضربته في داره زيد او يقتضي من ذلك الحذف بالباقي فلا يعود عليه دليل قوله والا اذا كان فاعلا اشارة  
الى دفع ما قيل على المصريح ان تقديم المسند اليه على الخبر الفعلي يوجب نصب الخبر الفعلي على المبتدأ فيضيد ان يجوز الحذف مقصور  
على العائد للمفعول مع انه ليس كذلك اذ العائد للمفعول المبتدأ يجوز حذفه بشرط ان لا يكون خبر جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا  
او لو كان احد ما لم يعلم بعد الخ فانه حذف منه شيء اذا جملة والظرف يصلح ان مع العائد فيها لكونها صلة بشرط ان يكون  
في صلة اي الاستطالة في نفس الموصول وان تطل الصلة وان يكون في الصلة استطالة لقوله تعالى وهو الذي في السما  
آله في الارض تطلت الصلة بالعطف عليها والعائد الجور والضمير يجوز حذفه بشرط ان خبر باضاعة منفعة ناصبة له تقدير نحو لجا  
انا صار بزيدي ضارب باو بنجر يوجب جوعتين وانما شرط التبيين لانه لا بد من حذف الجور من حذف الجار ايضا اذ لا  
حرف جار ولا مجرور ينبغي ان يستعين حتى لا يلتبس بغيره كقوله تعالى النبي لانا مرامنا اي تارنا به فمعين حرف الجر قياسا اذا جهر  
الموصول او موصولة بكون جوعتين في المعنى وتماثل التعلقات نحو مرت بالذي مرت اي ومرت به فالجار ان تماثلان  
وكذا ما تعلقا بها نحو مرت بزيدي الذي مرت وحاصل الدف ان تخصيص اضافي بالقياس الى الفاعل لا حقيقة بالنسبة الى كل  
عده فجاز الحذف مقصور على العائد للمفعول لمعني ان لا يحذف ضمير الفاعل وان كان يحذف الضمير المرفوع المبتدأ والضمير المجرور وفاعلا  
ان لا يحذف ضمير الفاعل ويحذف غيره فالتخصيص بالمفعول انما هو في اللفظ وانما في المعنى فليس بتقدير ولو سلم فالكلام انما هو في حذف  
العائد على الاطلاق ومن حيث انه عائد وهو انما هو في حذف العائد للمفعول وانما حذف العائد للمفعول المبتدأ والعائد للمجرور فليس  
على الاطلاق بل مقيد ولا من حيث انه عائد بل الاستطالة الصلة انما في المرفوع فمما عرفت وانما في الجور فكما قال الشيخ الرضوي  
ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوزة استطالة الصلة فاقبل لا فائدة في تخصيص المفعول بالذكر مع ان خبر  
الضمير يجوز حذفه ليس بواجب وان كان من وجهه قوله اي اذا اردت ان تجزول بالارادة لان تقدير الذي انما هو عند ارادة  
الاجابة لا بعد الاجابة قال صدر ما ينبغي كون التصدير لازما لاجابة فيكون من الموضع الذي يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر  
مع انهم لم يذكره فانما ان ليقع انهم لم يريدوا حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكره بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر وانما لا يشك  
الناظر اوارادوا والتصدير على ما هو الاصل في المبتدأ ومجروره بالضرورة اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم قوله في موضع  
عنه اطلاق الخبر على زيد في ضرورة زيدا جازا باعتبار ما يؤول في الجملة الثانية اذ بعد الوصف ليس ثابته في الجملة الاولى في كل

المبتدأ والاسم والفعل في الفاعل قوله عمل المفعول له لانه فمفعول قوله بالتحقيق لان اللام في الحقيقة اسم موصول وهو  
تقتضي كون صلتها جملة خبرية فمفعول صلتها جملة معنى قوله ولشبه لان اللام يشبه اللام الحرفية واللام الحرفية انما تدخل على المفعول  
فذلك يقتضي كون مدخلها مفعول فمفعول صلتها مفعول صورة قال وهي اي الموصولات فان قلت الظاهر ان يقول  
هو لان المرجح المذكور اما الموصول او ما قلت الضمير اذا دار بين المرجح والخبر فحاشا بالخبر اني والخبر جملة الموصولات فكما ان  
الضمير يا صبار الجركم مرجح ايضا باعتباره فالمرجح ما هو مفعول من سبق قال يجوز حذفه في غير صلة الالف واللام فان  
لا يجوز حذفه منها وان كان مفعولا لخاصة موصولة لهما والضمير احد دلائل موصولة لهما قوله اذ لم يفسد مانع ومن الموانع كون  
العائد للمفعول ضمير منفصل بعد الا نحو لجا في الذي ماضيت الاياه لعدم دلالة الموصول عليه واجتماع الضمير من في نصته  
نحو الذي ضربته في داره زيد او يقتضي من ذلك الحذف بالباقي فلا يعود عليه دليل قوله والا اذا كان فاعلا اشارة  
الى دفع ما قيل على المصريح ان تقديم المسند اليه على الخبر الفعلي يوجب نصب الخبر الفعلي على المبتدأ فيضيد ان يجوز الحذف مقصور  
على العائد للمفعول مع انه ليس كذلك اذ العائد للمفعول المبتدأ يجوز حذفه بشرط ان لا يكون خبر جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا  
او لو كان احد ما لم يعلم بعد الخ فانه حذف منه شيء اذا جملة والظرف يصلح ان مع العائد فيها لكونها صلة بشرط ان يكون  
في صلة اي الاستطالة في نفس الموصول وان تطل الصلة وان يكون في الصلة استطالة لقوله تعالى وهو الذي في السما  
آله في الارض تطلت الصلة بالعطف عليها والعائد الجور والضمير يجوز حذفه بشرط ان خبر باضاعة منفعة ناصبة له تقدير نحو لجا  
انا صار بزيدي ضارب باو بنجر يوجب جوعتين وانما شرط التبيين لانه لا بد من حذف الجور من حذف الجار ايضا اذ لا  
حرف جار ولا مجرور ينبغي ان يستعين حتى لا يلتبس بغيره كقوله تعالى النبي لانا مرامنا اي تارنا به فمعين حرف الجر قياسا اذا جهر  
الموصول او موصولة بكون جوعتين في المعنى وتماثل التعلقات نحو مرت بالذي مرت اي ومرت به فالجار ان تماثلان  
وكذا ما تعلقا بها نحو مرت بزيدي الذي مرت وحاصل الدف ان تخصيص اضافي بالقياس الى الفاعل لا حقيقة بالنسبة الى كل  
عده فجاز الحذف مقصور على العائد للمفعول لمعني ان لا يحذف ضمير الفاعل وان كان يحذف الضمير المرفوع المبتدأ والضمير المجرور وفاعلا  
ان لا يحذف ضمير الفاعل ويحذف غيره فالتخصيص بالمفعول انما هو في اللفظ وانما في المعنى فليس بتقدير ولو سلم فالكلام انما هو في حذف  
العائد على الاطلاق ومن حيث انه عائد وهو انما هو في حذف العائد للمفعول وانما حذف العائد للمفعول المبتدأ والعائد للمجرور فليس  
على الاطلاق بل مقيد ولا من حيث انه عائد بل الاستطالة الصلة انما في المرفوع فمما عرفت وانما في الجور فكما قال الشيخ الرضوي  
ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوزة استطالة الصلة فاقبل لا فائدة في تخصيص المفعول بالذكر مع ان خبر  
الضمير يجوز حذفه ليس بواجب وان كان من وجهه قوله اي اذا اردت ان تجزول بالارادة لان تقدير الذي انما هو عند ارادة  
الاجابة لا بعد الاجابة قال صدر ما ينبغي كون التصدير لازما لاجابة فيكون من الموضع الذي يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر  
مع انهم لم يذكره فانما ان ليقع انهم لم يريدوا حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكره بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر وانما لا يشك  
الناظر اوارادوا والتصدير على ما هو الاصل في المبتدأ ومجروره بالضرورة اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم قوله في موضع  
عنه اطلاق الخبر على زيد في ضرورة زيدا جازا باعتبار ما يؤول في الجملة الثانية اذ بعد الوصف ليس ثابته في الجملة الاولى في كل

المبتدأ والاسم والفعل في الفاعل قوله عمل المفعول له لانه فمفعول قوله بالتحقيق لان اللام في الحقيقة اسم موصول وهو  
تقتضي كون صلتها جملة خبرية فمفعول صلتها جملة معنى قوله ولشبه لان اللام يشبه اللام الحرفية واللام الحرفية انما تدخل على المفعول  
فذلك يقتضي كون مدخلها مفعول فمفعول صلتها مفعول صورة قال وهي اي الموصولات فان قلت الظاهر ان يقول  
هو لان المرجح المذكور اما الموصول او ما قلت الضمير اذا دار بين المرجح والخبر فحاشا بالخبر اني والخبر جملة الموصولات فكما ان  
الضمير يا صبار الجركم مرجح ايضا باعتباره فالمرجح ما هو مفعول من سبق قال يجوز حذفه في غير صلة الالف واللام فان  
لا يجوز حذفه منها وان كان مفعولا لخاصة موصولة لهما والضمير احد دلائل موصولة لهما قوله اذ لم يفسد مانع ومن الموانع كون  
العائد للمفعول ضمير منفصل بعد الا نحو لجا في الذي ماضيت الاياه لعدم دلالة الموصول عليه واجتماع الضمير من في نصته  
نحو الذي ضربته في داره زيد او يقتضي من ذلك الحذف بالباقي فلا يعود عليه دليل قوله والا اذا كان فاعلا اشارة  
الى دفع ما قيل على المصريح ان تقديم المسند اليه على الخبر الفعلي يوجب نصب الخبر الفعلي على المبتدأ فيضيد ان يجوز الحذف مقصور  
على العائد للمفعول مع انه ليس كذلك اذ العائد للمفعول المبتدأ يجوز حذفه بشرط ان لا يكون خبر جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا  
او لو كان احد ما لم يعلم بعد الخ فانه حذف منه شيء اذا جملة والظرف يصلح ان مع العائد فيها لكونها صلة بشرط ان يكون  
في صلة اي الاستطالة في نفس الموصول وان تطل الصلة وان يكون في الصلة استطالة لقوله تعالى وهو الذي في السما  
آله في الارض تطلت الصلة بالعطف عليها والعائد الجور والضمير يجوز حذفه بشرط ان خبر باضاعة منفعة ناصبة له تقدير نحو لجا  
انا صار بزيدي ضارب باو بنجر يوجب جوعتين وانما شرط التبيين لانه لا بد من حذف الجور من حذف الجار ايضا اذ لا  
حرف جار ولا مجرور ينبغي ان يستعين حتى لا يلتبس بغيره كقوله تعالى النبي لانا مرامنا اي تارنا به فمعين حرف الجر قياسا اذا جهر  
الموصول او موصولة بكون جوعتين في المعنى وتماثل التعلقات نحو مرت بالذي مرت اي ومرت به فالجار ان تماثلان  
وكذا ما تعلقا بها نحو مرت بزيدي الذي مرت وحاصل الدف ان تخصيص اضافي بالقياس الى الفاعل لا حقيقة بالنسبة الى كل  
عده فجاز الحذف مقصور على العائد للمفعول لمعني ان لا يحذف ضمير الفاعل وان كان يحذف الضمير المرفوع المبتدأ والضمير المجرور وفاعلا  
ان لا يحذف ضمير الفاعل ويحذف غيره فالتخصيص بالمفعول انما هو في اللفظ وانما في المعنى فليس بتقدير ولو سلم فالكلام انما هو في حذف  
العائد على الاطلاق ومن حيث انه عائد وهو انما هو في حذف العائد للمفعول وانما حذف العائد للمفعول المبتدأ والعائد للمجرور فليس  
على الاطلاق بل مقيد ولا من حيث انه عائد بل الاستطالة الصلة انما في المرفوع فمما عرفت وانما في الجور فكما قال الشيخ الرضوي  
ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوزة استطالة الصلة فاقبل لا فائدة في تخصيص المفعول بالذكر مع ان خبر  
الضمير يجوز حذفه ليس بواجب وان كان من وجهه قوله اي اذا اردت ان تجزول بالارادة لان تقدير الذي انما هو عند ارادة  
الاجابة لا بعد الاجابة قال صدر ما ينبغي كون التصدير لازما لاجابة فيكون من الموضع الذي يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر  
مع انهم لم يذكره فانما ان ليقع انهم لم يريدوا حصر مواضع وجوب التقديم فيما ذكره بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر وانما لا يشك  
الناظر اوارادوا والتصدير على ما هو الاصل في المبتدأ ومجروره بالضرورة اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم قوله في موضع  
عنه اطلاق الخبر على زيد في ضرورة زيدا جازا باعتبار ما يؤول في الجملة الثانية اذ بعد الوصف ليس ثابته في الجملة الاولى في كل



بل في الثانية سواء كان المجرى المعنى الاصطلاحي او اللغوي فاقبل اي الذات الذي اخرجته باستثناء الذي المعلوم لا  
على الوجه المذكور في الجملة الاولى فالمرحمة بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي وعلى هذا حاجة الى ان القيمة التعبير بالمجرى باعتباره  
ما يؤول ليس بوجوه وان كان من وجيه قال واخرته الى المجرى عن الضمير الظن من مقابلة واخرته بقوله صدرتها انه مقابل  
للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ثم انظر المراد بالتأخير وقوعه بعد الوصول والصلته والعائد اذ الوصول والصلته  
مع العائد بمنزلة اسم واحد فلا يتخلل لابين للوصول والصلته ولا بين الصلته والعائد فاقبل اعتبر التأخير عن الضمير لان  
المرحمة لا التأخير بالنسبة الى تصدير الذي كما قيل انظر اعتباره مقابل التصدير لانح يجوز ان يتقدم على الضمير وهو  
غير جائز ليس بوجوه وان كان من وجيه قوله فرجة بفتح الفاء التقصص من العم والخروج عنه قوله كل العقل بكسر العين  
جس يشد به الدابة ليمنعها عن القيام قوله نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الان في  
واجاز الاخفش كونها موصوفة موصوفة ثم رتب ما يوجب لك قوله قيل اي يقع صفة الفاعل قال الشيخ الرضي داي يقع  
صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري لم يذكره المصنف ثم اجاب بما ذكره الشرح قدس سره قوله لا يعرفه كل احد حتى يسأل  
عنه ثم نقلت قوله فاستدأ وان كان فكرة وما بعده خبره وان كان معرفة لان ذلك جاز في الجملة الانشائية ولم يجر في الخبر  
الان في الموضوعين وهذا عند سيبويه وعند غيره بالعكس قوله فعلة بناها كونها مشابهة لمبنى الاصل قال الشيخ الرضي لا تقول  
ان اف بمعنى الفجر واو بمعنى التوجع اذ لو كانا كذلك لاجر باكسماهما بل هما بمعنى تفجرت وتوجعت الانشائيتين ويجوز ان يقال  
ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسما لما اصلا البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك لاصل كالماضي والامر او خرج عنه  
كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور انتهى قوله وهو السبب ان يعبر عنه بالمضارع الى في ان تفجرت وتوجعت  
الانشائيتين ليسا بمعنى الماضي بل اريد بهما الضمير والتوجع الى قوله يقع الفاعل قال الشيخ الرضي قال بعض الفخاه ان مفتوحة  
التأنيدي واصلا هي منه كزلة قلبت الياء الاخرة الفاعل كما وانفتح ما قبلها والتاء للتأنيدي فالتوقف عليها بها  
قوله وبكسر قال الشيخ الرضي اما مكسورة التاء فمفتوحة التاء كسلمات فالتوقف عليها بالتاء والمضمة التاء كمثل لاؤا  
والجمع يجوز الوقف عليها بالياء والتاء قوله لا تصرف تصرفا ويدخل اللام على بعضها والتونين على بعض قوله بشي خبر ليس  
قوله اذ الغنى الفاعل الى الخالص قوله فالتفوق على ادم الفعل من الرباعي لان فاعل بمعنى الامر لم يأت من الرباعي الا بالواو  
جاء من الرباعي وهو قاراي صوت من التصويوت وعراي تلامعوا بالمرعة وهي اقية اصبهان ليس بفعل بل فاعل قوله اذ  
يعني كان المناسب مبنيا ان الاله افرد بتاويل كل واحد قوله ان لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذي ذلك الشيء  
المعدول عنه ما هو ذمته اى من ذلك النوع بان يكون فردا من احوال منته فلا يرد ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة  
وثلثة وثلثة تتماحرا ليست اسما بل تعظيم كبا من سمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن  
نوع اصله او نوع ما التام منه اصله قوله علما للاعيان قيل حال من مفهوم مبنى في الحجاز معرب في تميم اى اختلف  
فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله معنى ومعرب لزم توارده العالمين على معرو  
واحد وان تعلق باحد لزم خلوا الآخرة عن التعلق بهن هذا حالهم الا ان يقدر لا فخر كما في باب التنازع انتهى يعني

بفتح اسماء الافعال

بفتح اسماء الافعال

اشترطوا في هذا الكلام ان يكون المجرى المعنى الاصطلاحي او اللغوي فاقبل اي الذات الذي اخرجته باستثناء الذي المعلوم لا على الوجه المذكور في الجملة الاولى فالمرحمة بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي وعلى هذا حاجة الى ان القيمة التعبير بالمجرى باعتباره ما يؤول ليس بوجوه وان كان من وجيه قال واخرته الى المجرى عن الضمير الظن من مقابلة واخرته بقوله صدرتها انه مقابل للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ثم انظر المراد بالتأخير وقوعه بعد الوصول والصلته والعائد اذ الوصول والصلته مع العائد بمنزلة اسم واحد فلا يتخلل لابين للوصول والصلته ولا بين الصلته والعائد فاقبل اعتبر التأخير عن الضمير لان المرحمة لا التأخير بالنسبة الى تصدير الذي كما قيل انظر اعتباره مقابل التصدير لانح يجوز ان يتقدم على الضمير وهو غير جائز ليس بوجوه وان كان من وجيه قوله فرجة بفتح الفاء التقصص من العم والخروج عنه قوله كل العقل بكسر العين جس يشد به الدابة ليمنعها عن القيام قوله نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الان في واجاز الاخفش كونها موصوفة موصوفة ثم رتب ما يوجب لك قوله قيل اي يقع صفة الفاعل قال الشيخ الرضي داي يقع صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري لم يذكره المصنف ثم اجاب بما ذكره الشرح قدس سره قوله لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت قوله فاستدأ وان كان فكرة وما بعده خبره وان كان معرفة لان ذلك جاز في الجملة الانشائية ولم يجر في الخبر الان في الموضوعين وهذا عند سيبويه وعند غيره بالعكس قوله فعلة بناها كونها مشابهة لمبنى الاصل قال الشيخ الرضي لا تقول ان اف بمعنى الفجر واو بمعنى التوجع اذ لو كانا كذلك لاجر باكسماهما بل هما بمعنى تفجرت وتوجعت الانشائيتين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسما لما اصلا البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك لاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور انتهى قوله وهو السبب ان يعبر عنه بالمضارع الى في ان تفجرت وتوجعت الانشائيتين ليسا بمعنى الماضي بل اريد بهما الضمير والتوجع الى قوله يقع الفاعل قال الشيخ الرضي قال بعض الفخاه ان مفتوحة التأنيدي واصلا هي منه كزلة قلبت الياء الاخرة الفاعل كما وانفتح ما قبلها والتاء للتأنيدي فالتوقف عليها بها قوله وبكسر قال الشيخ الرضي اما مكسورة التاء فمفتوحة التاء كسلمات فالتوقف عليها بالتاء والمضمة التاء كمثل لاؤا والجمع يجوز الوقف عليها بالياء والتاء قوله لا تصرف تصرفا ويدخل اللام على بعضها والتونين على بعض قوله بشي خبر ليس قوله اذ الغنى الفاعل الى الخالص قوله فالتفوق على ادم الفعل من الرباعي لان فاعل بمعنى الامر لم يأت من الرباعي الا بالواو جاء من الرباعي وهو قاراي صوت من التصويوت وعراي تلامعوا بالمرعة وهي اقية اصبهان ليس بفعل بل فاعل قوله اذ يعني كان المناسب مبنيا ان الاله افرد بتاويل كل واحد قوله ان لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذي ذلك الشيء المعدول عنه ما هو ذمته اى من ذلك النوع بان يكون فردا من احوال منته فلا يرد ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة وثلثة تتماحرا ليست اسما بل تعظيم كبا من سمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما التام منه اصله قوله علما للاعيان قيل حال من مفهوم مبنى في الحجاز معرب في تميم اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله معنى ومعرب لزم توارده العالمين على معرو واحد وان تعلق باحد لزم خلوا الآخرة عن التعلق بهن هذا حالهم الا ان يقدر لا فخر كما في باب التنازع انتهى يعني







عاشقانه و مخلصانه

الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار غير مخرجه فتأمل قوله هي بهذا الاعتبار وهو ما كانت باقية على تباين  
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية قوله ولم يذكر المصريح القسم الاول المذكور في قوله منها ما يعرض للامتنان عند عرض  
معنى له كقول المتنم او التعجب هي قوله قيل فانه الفاضل الهندى وحاصل ما ذكره ان هذين القسمين لما كانا مختصين  
بالاسماء المبنيّة مع ما فيها من المبعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذى ليس فيه ذلك للمبعد اولى بالالحاق  
وانما وجه كون التعلق بالغير بعد احسن الالحاق فغيره وانما قيل المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى  
الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهم الغير لالحالة وما لم يتعلق  
بالغير كوى التعجب فانه يتلفظ بيقين الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب  
الى المركب مع الغير معا كان ما هو في غاية البعد عنه بالطريق الاولى ان لا يكون معا فليس شئ وان كون الصوت  
لتفهم الغير كما ان المركب ايضا لتفهم الغير لا يوجب تركيبا في الصوت لا حقيقة ولا حكما وكذا ما قيل حاصل التوجيه ان البنائين  
خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء لعدم وضعها معنى الا انها الحقت بالاسماء المبنيّة والقسم الاول  
بما لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره يوم ذلك التعلق منه من جنس الاصوات الحيوانات يتكلم فيما بينها اليش  
وان كان من وجيه قوله اي المركبات المعدودة ليشير الى ان اللام للمعد لكن لا يصح الحمل اذ لا يصح ان يقال المركبات  
اسم مركب وجعل اسم مركب تعريفا محذوف بتقديره اباي المركبات والمركب كل اسم لا يناسب كون التعريف في نظائره كقوله  
وجعل اللام للجنس وبطلته الجمعية يرفع اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل التعريف في نظائره للمعد قوله المعدودة من المبنيّة  
فان قلت وصف المركبات كيف يصح على الاطلاق بالمعدودة من المبنيّة مع ان شئ معد كيرب وجعلك الثاني فيها  
معرب بل قد يعرب كلا الجزئين قال الشيخ الرضى وقد رخصنا صدره المركب الى حجرة فيتاثر الصدر بالعوامل بالم تسمى كعربة  
فان حرف العلة يبق في الاحوال ساكنا ويجرح ماله مفردا من الصرف وتركه قال الشيخ الرضى وقد بينى الثاني ايضا تشبيها بما  
يتضمن الحرف قلت معنى الوصف انه لوجود فيها البناء ولو باحد الاعتبار او باختيار واحد الجزئين وانما ما قيل المراد بالمعدودة  
من المبنيّة اعم من المعدود ونفسه ويجزئه فليس على ما ينبغي قال كل اسم قال الشئ الرضى لا يطلب في الحد العموم وانما يطلب  
فيه بيان ماهية الشئ فلا حاجة الى قوله كل قد اعتذر عند الشئ قدس سره في بحث التوابع ثم الظ والمبتدأ وان المحدود  
هو الاسم المبني لا الاسم منه اذ الكلام في الاسم المبني فلا يذهب الوهم الى اعم منه فاقول في جواب الرضى ان قوله اسم ليس  
محتاجا اليه كما في سائر الحدود والمقدمة لانه في قسم الاسماء صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة  
كما في اخواته لان القرينة تخصيصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب متحد ووده اعم من الاسم المبني الا ترى ان عليك  
معرب ليس على ما ينبغي بل الجواب عما ذكره الرضى ان الاولى والابقي في التعريفات التفصيل وشرح الماهيات ولا بدقت  
فيها الى القرائن قوله لاني الحال محالا يحتاج اليه لان المركب من كلمتين هما يشير الى ان النسبة بينهما في الحال قوله  
ولا قبل التركيب هذا اولى منه قول الرضى قبل العلمية نحو قوله خرج بهذا القيد اي بقوله ليس بينهما نسبة قال الشيخ  
الرضي خرج عن هذا الى بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خرج عشرين حرفا خرجت بيت بين خرجت بيتا



[illegible]



عائشة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

كَيْتُ وَكَيْتٌ وَهُوَ الْخَالُ غَيْرُ ظَالِمٍ أَلَا تَعْلَمُ قَوْلُهُ لَأَنْ كُلَّ مَنْهَا كَلِمَةٌ وَاقِفَةٌ أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ وَجْهَ الْبِنَاءِ سَابِقُ مَعْنَى الْأَصْلِ وَالْوُجُوهُ  
غَيْرُ كَيْبٍ وَهَذَا لِوَجْهِ لَيْسَ مِنْهَا قَوْلُهُ لَكَانَ كَمَا لَأَنَّ كُلَّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ مَسَاوٍ لِلْآخَرِ فِي الظَّرْفِيَّةِ فَالْحُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ كَمَا  
بَلَا بَاحْتِ وَتَنْجِجٌ مِنْ غَيْرِ مَرَجٍ بِخِلَافِ الْوَسْطِ فَهَذَا لَا يَشَارِكُهُ فِي الْوَسْطِيَّةِ فَلَكَ وَهَذَا مَرَجٌ قَوْلُهُ جَوَازُ التَّخْشِيرِ آهَ عِبَارَةٌ  
السَّيِّدُ يَسْتَدْنِي حَوْشِيَّةٌ عَلَى الرَّضِيِّ وَالْمَقْصِدُ مِنْهُ رَدُّ قَوْلِ الرَّضِيِّ لَمْ يَحْزَرْ عَلَيْهِ مَجْرُورٌ أَمِنْ فِي تَنْظِيمٍ وَلَا تَشْرُؤُا دَلَّ عَلَى جَوَازِهِ كِتَابُ  
مَنْ كَتَبَ هَذَا الْقَضَاءُ وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الْعَلَمَةُ التَّفْتَا زَانِي فِي الْمَطُولِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَقُولُ لَيْكِنْ إِنْ لِقَالِ قَوْلُهُ هَذَا فَهَذَا  
أَوْ الْمَقْصِدُ فَضْلٌ بَيْنَ كَمْ وَمِمَّا يَحْزُرُ كَمْ بِحَرْفِ الْجَوَازِ يَشِيرُ إِلَيْهِ الْمَثَلَانِ الذَّكُورَانِ وَقَوْلُهُ قَبِيلُ هَذَا الْقَوْلِ وَإِذَا كَانَ الْفَضْلُ  
بَيْنَ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ وَمِمَّا يَحْزُرُ الْفَعْلُ مَتَّعُوجُ الْإِيْتَانِ بَيْنَ الْمَثَلَيْنِ الْمَمْدُودِ لَيْسَ بِمَعْنَى الْفَعْلِ تَعْدِيٍّ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى تَعَالَى تَعَالَى  
وَكَمْ أَلَمْ تَكُنْ مِنْ قَوْمٍ عَصَاكُمْ لَمْ تَسْتَعْمِلُوا مِثْلَهُ مَعَ الْفَضْلِ كَمَا لَمْ يَحْزُرْ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا وَقَوْلُهُ قَبِيلُ قَوْلِهِ هَذَا فَهَذَا  
الاستفهامية ولا يجوز جر ميم كَمْ الاستفهامية إذا انفردت بحرف الجر نحو على كَمْ جَدَّعَ بَنِي بَيْنِيكَ وَكَمْ رَجُلٌ مَرَّتْ وَالْجَوَازُ  
تطابق كَمْ وميمه جَوَازُ الْجَوَازِ عِنْدَ الزَّجَاجِ لِسَبَبِ إِضَافَةِ كَمْ إِلَى مِيزَةٍ وَعِنْدَ النُّحَاةِ هُوَ مَجْرُورٌ بِمِنْ مَقْدَرَةٍ بِجَوَازِ إِضْمَارِهَا تَقْدِيرُ  
التَّطَابُقِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ بِدَلَامِنْ كَمْ لَأَنَّ بَدَلَ مَقْصُودِ الاستفهام يَقْتَضِي بَهْرَةَ الاستفهام فَتَقْبَلُ وَمِمَّا يَحْزُرُ  
مَا ذَكَرَهُ قَبِيلُ هَذَا الْكَلَامِ أَنْ يَجُوزَ جَرُّ مِيمِ كَمْ الاستفهامية بِالْجَوَازِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي قَوْلُهُ يَدُلُّ عَلَى انْتِشَاةِ التَّكْثِيرِ  
وَلَا يَنْفِي ذَلِكَ كَوْنُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ كَلَامًا مَحْتَمَلًا لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ بِسَبَبِ نِسْبَةِ غَيْرِ نِسْبَةِ التَّكْثِيرِ فَإِذَا قُلْتَ كَمْ رَجُلٌ عَنَدِي  
فَوَيْحٌ يَحْزُرُ بِأَحْثَا رُسْمَةِ الطَّرَفِ إِلَى الرِّجَالِ كَلَامٌ خَبَرِيٌّ يَحْتَمِلُ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ وَأَمَّا بِأَحْثَا رُسْمَةِ التَّكْثِيرِ أَيْ هُمْ هَذَا  
يَحْتَمِلُ لَأَنَّكَ سَتَكْثُرُ تَعْمٌ وَلَمْ تَحْزُرْ عَنْ كَثَرَتِهِمْ قَوْلُهُ لَكَانَ أَوْ قَدْ لَيْسَ إِلَى أَنْ الْمَوَاقِفَةَ ثَابِتَةً عَلَى تَقْدِيرِ التَّذْكِيرِ وَذَلِكَ لِأَنَّ  
ثَانِيَةً أَنَّهُ هُوَ تَبَاوُلُهُ بِالْكَلِمَةِ هُوَ لَيْسَ بِإِلَازِمٍ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَأُولَ بِالْأَسْمِ وَالْأَفْظِ وَالنَّوْعِ كَمَا قَالَ الرَّضِيُّ قَوْلُهُ كَلَامًا  
أَيُّ كَمْ الاستفهامية وَكَمْ الْخَبَرِيَّةُ قَوْلُهُ أَيْ كَلَامًا مِنْهَا إِنْ شَارَ إِلَى أَنْ أَفْرَادَ الْخَبَرِ هُوَ مَوْقِعٌ يَنْبَغِي عَلَى تَأْوِيلِ كَلَامًا بِأَحْثَا  
وَالْأَفْرَادُ أَجَابَ لِنِسْبَةِ وَتَقْبَلُ أَنْ يَكُونَ أَفْرَادُهُ لِرَاعِيَةِ لَفْظِهِ أَفْظُهُ مَعْرُودٌ قَوْلُهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ عَنْهُ كَيْفَ عَنْ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ شَرْطًا  
بِنَاصِلِهِ فَإِنَّهُ مَقَالُ الشَّيْخِ الرَّضِيِّ يَنْقُضُ لِقَوْلِكَ كَمْ جَاءَكَ فَإِنْ جَاءَكَ فَعَلٌ مُشْتَقٌّ عَنْ كَمْ بِضَمِّهِ لَأَنَّ مَعْنَى الاستفهام  
عَنْهُ لَهْزِيَّةٌ إِنْ كَانَ يَنْصِبُهُ لَوْ لَمْ يَنْصِبْ صَحِيحُهُ مَعَ كَوْنِ كَمْ مَرْفُوعٍ الْحُلُّ مَبْدَأُ أَنْتَهَى أَيْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ فَعْلًا خَبَرٌ  
عَنْهُ فَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا الْحُلُّ مَعَ أَنْ لَيْسَ كَمْ وَالْعَجَبُ أَنْ يَنْقُضَ مَا ذَكَرَهُ عَلَى مَا شَرَحَ قَوْلُهُ وَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فَعْلٌ شَرْطٌ  
قَالَ أَيْ إِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَعْلٌ لَمْ يَشْتَغَلْ عَنْ نَصْبِ كَمْ نَصْبُ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَيْهِ كَأَنِّي نَحْنُ كَمْ رَجُلًا خَبَرٌ بِنَاصِلِهِ وَنَصْبُ مَعْلُوقٍ  
ذَلِكَ الضَّمِيرُ كَأَنِّي نَحْنُ كَمْ رَجُلًا خَبَرٌ بِنَاصِلِهِ كَانَ مَنْصُوبًا مَعْمُولًا عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الْفَعْلِ أَيْ عَلَى حَسَبِ اقْتِضَائِهِ فَكَيْفَ قَا  
بِالْإِقْتِضَاءِ قَوْلُهُ وَعَمَلُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَسَبِ الْمِيزَانِ فَعَمَلُ الْفَعْلِ لَمْ يَلِغْ لِيَتَصَوَّرَ إِلَّا بَعْدَ تَخْصِيصِ أَنْ تَرَفُّ أَوْ خَيْرٌ ظَرْفٌ أَوْ  
مَصْدَرٌ فَلَا جَائِزَةَ إِلَى أَنْ يَقْتَضِيَ مَعْمُولًا عَلَى حَسَبِهِ وَحَسَبِ الْمِيزَانِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الرَّضِيُّ قَوْلُهُ وَأَنَا جَعَلْنَا الْفَعْلَ شَرْطًا لَمْ يَحْزُرْ  
أَنْ يَكُونَ مَلْفُوظًا أَوْ مَقْدَرًا لِيَدْخُلَ وَالْفَاضِلُ الْهِنْدِيُّ أَوْغَلَهُ فِي قَوْلِهِ وَالْأَفْرَادُ مَعْمُولٌ عَلَى مَا كَانَ الْعَامُّ الْمَقْصِدُ  
بِحَاثِ الْوُجُوهِ فَيَشْمَلُ الْجَوَازُ وَالْوُجُوبُ وَحَلُّ قَوْلِهِ مَنْصُوبًا عَلَى وَجْهِ النِّصْبِ لَمْ يَقُلْ بِالشَّارِحِ لَأَنَّ الْقَوْلَ بِالْوُجُوبِ



[illegible][illegible]

*[Faint handwritten Persian script, likely bleed-through from the reverse side.]*



سكنت قبل انفسه بهذا التعريف قوله الشدة الابهام الذي فيه لان غير الشيء المقتض ذادون ذات قوله لا فيها لكونها جازية  
غير محصورة لكون اقبل قبل الى الابدانية وكذا غيره قوله لم تحت فيه مصان في مفرد هو سبيل قال الشيخ الرضى وبعضهم مرفوع سبيل  
على انه مبتدأ محذوف الجزاء سبيل موجود وهو حرف جازية الذي بعده حيث غير قليل قوله معمول ترى فان قلت كذا فيكون  
مفعولا وهو يكون ظرفا لغير قلت ظرف فيه غالبة لانما فيه تصريح به الشيخ الرضى قوله امي لكون معنى شرط فيها قبل الاول في  
بقوله ولذا كذا امي لكون معنى شرط فيها غير قوتية كانه لغير تصريح عليه بقوله فيها معنى شرط انتهى لا اعتبارا لارتباط على كون  
معنى شرط فيها اذا لكون ليعتدق على ما يكون متصلا فيه بحجب بعده الفعل فلا بد لترتيب الاختيار من التقييد لكونها  
غير قوتية فيه قوله قول المصريح فيها وفيها معنى شرط انما يدل على ان معنى الشرط ضعيف فيها وانما غير متصلة فيه  
فلا حاجة الى ما ذكره والحق الدلالة لان قوله فيها معنى شرط يدل على انه ظاهر على انها غير متصلة فيه بل وضعه كشيء آخر  
لوحظ معنى شرط كذا لكون معنى شرط فيها ما يدل عليه يجب انما قال بالتقيد مع انه صريح بان قول المصريح فيها معنى شرط يدل  
على ضعف معنى شرط فيها مرتين احدهما عرفت والثانية والحق اشار الى ضعف معنى شرط فيها بقوله فيها معنى شرط وان  
لم يدل عليه بطل قوله في قوله وجوز الاسم قال الشيخ الرضى بعد عراقة اذ في شرطية جاز مع كونها للشرط ان يكون جازا في  
بغيرها كما في قوله ثم اذا ما غصبوا ثم يعفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من كونهم في الاثنين  
تاكيد اللوا والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا في الاسمية الحالية عن الفعل بعد قوله في  
بالضم والدليل انما قيده بالضم والمدلان الفجاءة كالعنزة مصدر فيا بمعنى اخذه بغتته قوله والالم بين اذا ظرفية وذو اليجوز  
لانه لازم الظرفية على ما حكم به الشافعي في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام قوله وقد يستعمل مجرورا عن معنى الظرفية  
في نحو اذ يقوم زيد اذا يقصدهم وامي وقت قيام زيد وقت تقوم وعمر وقال الشيخ الرضى وانما لم اعشره على شاهد من كلام العرب  
واما قوله تعالى ثم اذا دعوا من الارض اذا اتمتم يخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية لانها جازية في مكان الفاء قوله  
وقدم اليه امي الى ان اذا قد يستعمل مجرورا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد  
يستعمل مجرورا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويضع اسماء كذا  
نحو اذ يقوم زيد اذ يقصدهم وامي وقت قيام زيد وقت تقوم وعمر وفي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانما لم اعشر  
لنذا على شاهد من كلام العرب قوله اذ يلزمه الظرفية الا ان ايضا فيلها زمان كقوله ثم بعد اذا نجانا الله ولم يمدحجورا  
باسم الابد بعد ويقع مفعولا بهما قوله وقد جاز في زيد بمعنى كيف وفيه ان الشيخ الرضى قال ولا يخفى اني بمعنى متى وكيف الا و  
بعده فعل نحو اني لو فكون بجني كيف ويجوز ان يكون بمعنى من اين فكون فسر قوله ثم ان شتم على الواجهة الثالثة قوله ومنها  
كيف انما وكيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والحال والظرف متقاربان قال او حكما بان يكون المذكور صيغة التثنية او الجمع  
لكن لا يكون العدم مقصودا بل لوحظ على وجهه صيغة معرفة فالتثنية وانما ظاهر ليس مفردا معرفة الا انه  
مادة زمان عدم رويته زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفردة معرفة فالتثنية وانما ظاهر ليس مفردا معرفة الا انه  
في حكمه لانه ناول به لان العدم ليس مقصودا والعجب من الشافعي في قوله انه اورد مثال التثنية الذي في حكم المفرد المعرفة

هذا الكلام هو الاصل في كلامه

في قوله لا فيها لكونها جازية  
في قوله لم تحت فيه مصان في مفرد هو سبيل قال الشيخ الرضى وبعضهم مرفوع سبيل  
في قوله امي لكون معنى شرط فيها غير قوتية كانه لغير تصريح عليه بقوله فيها معنى شرط انتهى لا اعتبارا لارتباط على كون  
في قوله ولذا كذا امي لكون معنى شرط فيها غير قوتية كانه لغير تصريح عليه بقوله فيها معنى شرط انتهى لا اعتبارا لارتباط على كون  
في قوله ثم اذا ما غصبوا ثم يعفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من كونهم في الاثنين  
في قوله ثم اذا دعوا من الارض اذا اتمتم يخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية لانها جازية في مكان الفاء قوله  
في قوله وقد يستعمل مجرورا عن معنى الظرفية  
في قوله وقت قيام زيد وقت تقوم وعمر وقال الشيخ الرضى وانما لم اعشره على شاهد من كلام العرب  
في قوله ثم اذا يقوم زيد اذ يقصدهم وامي وقت قيام زيد وقت تقوم وعمر وفي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانما لم اعشر  
في قوله اذ يلزمه الظرفية الا ان ايضا فيلها زمان كقوله ثم بعد اذا نجانا الله ولم يمدحجورا  
في قوله وقد جاز في زيد بمعنى كيف وفيه ان الشيخ الرضى قال ولا يخفى اني بمعنى متى وكيف الا و  
في قوله بجني كيف ويجوز ان يكون بمعنى من اين فكون فسر قوله ثم ان شتم على الواجهة الثالثة قوله ومنها  
في قوله كيف انما وكيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والحال والظرف متقاربان قال او حكما بان يكون المذكور صيغة التثنية او الجمع  
في قوله لكن لا يكون العدم مقصودا بل لوحظ على وجهه صيغة معرفة فالتثنية وانما ظاهر ليس مفردا معرفة الا انه  
في قوله مادة زمان عدم رويته زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفردة معرفة فالتثنية وانما ظاهر ليس مفردا معرفة الا انه  
في قوله في حكمه لانه ناول به لان العدم ليس مقصودا والعجب من الشافعي في قوله انه اورد مثال التثنية الذي في حكم المفرد المعرفة











١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سید الشہداء علی بن ابی طالب علیہ السلام

المصنفات في الطب

لم يعد من النحويين في المعارف فلكونه فرع المقدمات لان تفرده في موقع كاف الخطاب قوله ما عرف بالام العددية  
او الاستغرافية كثيرة اما يذكر الاستغرافية والعددية في مقابلة الجنسية فصارا كاختصاص عيوة فلا يكون قسمها الى الجنسية والعددية  
تقسيم شئ الى نفس شئ قسم قوله فمستثنى من هذا الحكم جواز الاشارة الى المجموع جازان قوله والا اي وان لم يصدر بالام  
او الام او الابن او النسب وقوله فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب جزا للقبلة والافني للقبلة لا بد من قصد المدح والذم  
فاللفظ اذا تضمن المدح او الذم ولم يقصد به مدح او ذم فهو اللقب جزا للقبلة والافني للقبلة لا بد من قصد المدح والذم  
يزين النطقين قال الشيخ الرضي والكيفية عند العرب يقصد بها التظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او  
يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانها لا تعظم الكنى بعنا بابل لعدم التفسير بالاسم قوله والا اي وان لم يقصد به مدح او ذم  
كزيد وعمر وهو الاسم جازا لقوله والا قوله لانه ان صدر بالاب او الام آه قيل هكذا في كتب النحويين قال صاحب القاموس  
ابو العتاهية للكنية لقب الى اسماق اسمعيل بن سويد لالكنية وبهيم الجوهري هذا فاحفظه فانه يفتح انتهى يعني ما قاله القاموس  
في خلافه ما في كتب النحويين من ان المصدر بالاب او الام كنية لللقب والقاموس قد صرح بان باب العتاهية لقب مع تعدد  
بالاب ويمكن ان يقر ابو العتاهية بمعنى العتاهية في لقب ويشير اليه بقوله لكونه كنية لكونه غير محتاج اليه لانه بين الترتيب بين انواع  
اي تناول ابوضع واحدا اشار الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناول وهو مفعول مطلق لقوله غير متناول فالتعريف بكونه  
بوضع واحد لا غير وانما في تناول الخاص لا التناول مطلقا لانه يخرج الاحكام المستترة قوله بترتيبها متعلق باشار قوله فينا  
يكون بل بعض من منها ما في في هضاف يكون فيها اي في ذلك الاصناف هذا الترتيب اي الترتيب في الاعرفية قوله فقال  
القاموس للتعقيب هذا الكلام ليشعر بان لا ترتيب في الاعرفية في هضاف المعارف الا في هضاف المقدمات وقوله واقتصر على بيان  
النسبة صريح في انه يوجد بين هضاف الاصناف الى احد باسمي الاله لم يتعرض له لكونه غير محتاج اليه لانه بين الترتيب بين انواع  
المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها وقوله فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احد اي الاصناف  
المضاف الى احد يقتضيه هذا المحصر تفاوت اصناف المبهات فان اسم الاشارة اعرف من الوصول قوله ولنه اي لاجل ان  
تفاوت المضاف بحسب تفاوت المضاف اليه قوله بين اصنافه اي اصناف المضاف اليه قوله بعد بيان في تفاوت قوله منفردة  
كانت تلك الاحاد او مجمعة بحسب ما قيل اسم العدد على ما يعلم من التعريف ما يدل على كنيته اذ اعداد معدودة اي يعلم من ذلك ان  
ان افراد المحدود وثلاثة واربعه او خمسة مثلا اذ قيل كم جمعا عندك فتقول ثمانية يعلم منه ان افراد ثمانية اذ قيل واحدا واثنا  
لا يعلم منها كنيته الا افراد بل يعلم ان المحدود واحد واثنا ينبغي ان لا يكون من العدد يحصل الجواب ان اسم العدد ما يدل على  
كنية الاحاد اعم من ان يدل عليها فوجه ثمانية مثلا او بدفعات كالتواحد والاثنين وتصوير الالهات على الدخات ما اذا سئل عن  
هذا العدد وذاك وذلك فالواحد المذكور في الالهية يدل على احاد الاشياء يعني ان ان اريد ان لا بد من الاحاد في كل شئ من  
افراد الاشياء ففي الصورة المذكورة ليس كذلك وان اريد مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد ويشكل باذا قيل كم جمعا  
عندك فتقول واحد وليس هنا احاد ولا اشياء فالجواب ان لفظ العدد ونا وضع كنيته الشئ فحسب وج لم يدل على جرحه بل  
يخرج واحد واثنا لان لفظ الشئ يقع على كل ذي عدد من الفرد والثنائي وما فوق ذلك هذا عبارة الشيخ الرضي قوله فحسب







وفيه ان يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور في قوله في الذكر صفة الثاني وقوله كراهية خبر تذكير الثاني وفيه ان  
تذكير الثاني ليس كراهية اجتماع تانيثين فكيف يحل عليه الا ان يقال المعنى تذكير الثاني منع من كراهية اجتماع تانيثين لم  
فان التانيث فيهما من جنسين اما في الاول فظاهر واما في الثاني فم كيت واثنان تانيثان بالاول ولا منه حذف حروف  
الغنة في الاول وعلى هذا الصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة واثنان عشرة فان التانيث فيهما من جنسين اما الاول  
فقط واما الثاني فلان التانيثين يدل من لام الكلمة فلم تميم للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولما حكمنا عليه بان جنس آخر  
من التانيث واما اثنان فمحمول على اثنين قوله واما تذكير الثاني في احدى عشرة واثنان عشرة انه لا يلزم اجتماع تانيثين على  
تقدير تانيث الثاني قوله محمول على التذكير في ثلثة عشرة الذي يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني من جنس واحد  
قوله واما في اثنان وان كانت للتانيث الصواب فانها وان كانت قوله لانه لا وجب الصواب فلانه لا وجب قوله تذكيره  
اي تذكير الجزء الثاني قوله لما عرفت من كراهية اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثاني قوله وجب تانيثه اي  
الجزء الثاني قوله وهو عدم الفرق حصول الفرق بالجزء الاول قوله اربع فتحات فيما هو كاللغة الواحدة قوله المنصوب  
محلا لمفعولية القول لما خرج عن خلل اذ الاسم انما يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا محلا اذا كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا  
وهو ظاهر انما المحتمل فيه ان يكون محليا فالصواب المنصوب تقديره لا يشغل آخره بالحركة الحكاية وفيه ان الحركة انما يكون اذا  
سبق ذكره بالواو لفظا او تقديرا وليس كذلك والقول بانه لا محالة يكون واقعا في محل ما بالواو والمذكور في الكتاب حكاية  
ليس بشئ لانه من باب الهذيان اذ لم يلزم منه الا عدم القول يقتضي القواعد الخفية لانه لو قرأ بعد الراء منصوبا وبعد التانيث  
مرفوعا وبعد الجار مرفوعا او منصوبا فخطاؤه احد ان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكبرة وفيه انه قد سبق ذكر  
بالواو في اول الكتاب في بيان الاعراب في قوله والواو في عشرون واخاها بالواو والياء والمذكورة حكاية معناه وحمل  
ان يكون المحكي بعد قول العشرون الذي يقع هذا قال الشيخ الرضي وما يدخل على البدل او الجرح القول وما يتصرف منه والاسم  
في استحالته ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم والذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم  
فيصح ان يكون المحكي الواقعة بعد قول في هذا الكلام متقطعا به لفظ آخر في غير هذا الكلام واللام يكن حكاية او الذي يقع نحو اقول  
خدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مقروا وجملة وجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ  
المتقطع به في غير هذا الكلام قال ثم بالعطف اي ثم تقول قولنا متلبسا بالعطف اي بعطف العقول على اللفظ كما ذكره الشارح  
او بعطف اللفظ على العقول نحو عشرون واثنان وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة او ثلث قال الشيخ الرضي  
والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعجالا والشارح خصص العطف بعطف العقول وعلى اللفظ وعمم في قوله ثم بالعطف  
على ما تقدم وتبع في ذلك الفاضل المندى والمناسب التعميم في الموضوعين اذ لا وجه تخصيص الا ان يقال لما كان عطف  
الاكثر على الاقل اكثر استعجالا اكتفي به او الاشارة الى انه الاصل وتعرض للتعيين ثانيا تنبيهها على الجواز قوله كذا ذلك  
الزائد الا على متلبسا ذلك الزائد خصص الحال في الموضوعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل  
من العقول والزائد متلبسا او واقعا قوله بل الى تسع وتسعين يعني المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين

في قوله في الذكر صفة الثاني وقوله كراهية خبر تذكير الثاني وفيه ان تذكير الثاني ليس كراهية اجتماع تانيثين فكيف يحل عليه الا ان يقال المعنى تذكير الثاني منع من كراهية اجتماع تانيثين لم فان التانيث فيهما من جنسين اما في الاول فظاهر واما في الثاني فم كيت واثنان تانيثان بالاول ولا منه حذف حروف الغنة في الاول وعلى هذا الصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة واثنان عشرة فان التانيث فيهما من جنسين اما الاول فقط واما الثاني فلان التانيثين يدل من لام الكلمة فلم تميم للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولما حكمنا عليه بان جنس آخر من التانيث واما اثنان فمحمول على اثنين قوله واما تذكير الثاني في احدى عشرة واثنان عشرة انه لا يلزم اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني قوله محمول على التذكير في ثلثة عشرة الذي يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني من جنس واحد قوله واما في اثنان وان كانت للتانيث الصواب فانها وان كانت قوله لانه لا وجب الصواب فلانه لا وجب قوله تذكيره اي تذكير الجزء الثاني قوله لما عرفت من كراهية اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثاني قوله وجب تانيثه اي الجزء الثاني قوله وهو عدم الفرق حصول الفرق بالجزء الاول قوله اربع فتحات فيما هو كاللغة الواحدة قوله المنصوب محلا لمفعولية القول لما خرج عن خلل اذ الاسم انما يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا محلا اذا كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحتمل فيه ان يكون محليا فالصواب المنصوب تقديره لا يشغل آخره بالحركة الحكاية وفيه ان الحركة انما يكون اذا سبق ذكره بالواو لفظا او تقديرا وليس كذلك والقول بانه لا محالة يكون واقعا في محل ما بالواو والمذكور في الكتاب حكاية ليس بشئ لانه من باب الهذيان اذ لم يلزم منه الا عدم القول يقتضي القواعد الخفية لانه لو قرأ بعد الراء منصوبا وبعد التانيث مرفوعا وبعد الجار مرفوعا او منصوبا فخطاؤه احد ان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكبرة وفيه انه قد سبق ذكره بالواو في اول الكتاب في بيان الاعراب في قوله والواو في عشرون واخاها بالواو والياء والمذكورة حكاية معناه وحمل ان يكون المحكي بعد قول العشرون الذي يقع هذا قال الشيخ الرضي وما يدخل على البدل او الجرح القول وما يتصرف منه والاسم في استحالته ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم والذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم فيصح ان يكون المحكي الواقعة بعد قول في هذا الكلام متقطعا به لفظ آخر في غير هذا الكلام واللام يكن حكاية او الذي يقع نحو اقول خدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مقروا وجملة وجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتقطع به في غير هذا الكلام قال ثم بالعطف اي ثم تقول قولنا متلبسا بالعطف اي بعطف العقول على اللفظ كما ذكره الشارح او بعطف اللفظ على العقول نحو عشرون واثنان وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة او ثلث قال الشيخ الرضي والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعجالا والشارح خصص العطف بعطف العقول وعلى اللفظ وعمم في قوله ثم بالعطف على ما تقدم وتبع في ذلك الفاضل المندى والمناسب التعميم في الموضوعين اذ لا وجه تخصيص الا ان يقال لما كان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعجالا اكتفي به او الاشارة الى انه الاصل وتعرض للتعيين ثانيا تنبيهها على الجواز قوله كذا ذلك الزائد الا على متلبسا ذلك الزائد خصص الحال في الموضوعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل من العقول والزائد متلبسا او واقعا قوله بل الى تسع وتسعين يعني المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين



[illegible][illegible]

\_\_\_\_\_



عن الواحد اذا كان التميز مفردا قيد الاستغناء عن الواحد وقوله وعن الاثنين اذا كان شئ قيد الاستغناء عن الاثنين فحال الكلام انه بذكر التميز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد واما اذا لم يكن مفردا فلا يذكر التميز الشئ يحصل الاستغناء عن الاثنين اما ان لم يكن شئ فلا يحصل الاستغناء وبالحقيقة فالاستغناء المفهوم من لفظ المتن ح ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين وعلى هذا لا ورود قوله فان قلت سبب اصلا ولولم يقيد الشئ قدس سببه الاستغناء بما ذكره كان له ورود قوله فذكر سببا في بذكر رجل ورجلين قوله استغناء عن التميز على صيغة اسم المفعول اي ما يصلح ان يكون مميزا هو الواحد والاثنان قوله ان التميز الواحد على صيغة اسم الفاعل اي تميز الواحد قوله معنى عندي عن الواحد ان اريد الاختفاء مطلقا فهو مناف لقوله اذا كان التميز مفردا فانه يشعر به اذا لم يكن التميز مفردا فليس بمن والالكان التقييد نحو وان اريد الاختفاء على تقدير يكون التميز مفردا فالواحد والاثنان سواء في حصول الاستغناء عنها اذا كان تميزا مفردا وشئ وفي حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا وشئ فلا معنى لتسليم الاختفاء في الواحد على الاطلاق والمنع في الاثنين اذا كان تميزا مفردا قوله كك اي معنى عن الاثنين قوله ينبغي ان يعتبر الصواب كان المناسب ان يعتبر ثم ان ان اراد ان كان للناسب ان يكون تميزا شئ وان لم يكن واجبا كما ينبغي ان يكون التميز المذكور وما نقلنا عن الرضي فذكره لا يصلح جوابا عن السؤال وهو ان اراد الوجوب يكون التقييد المذكور في الشرح لغوا ويرده ما ذكره الشيخ الرضي قوله ولا يبعد ان يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التميز على الاول مجموع جوهر حروفه وعلامته الا فرادى اعني التثوين وعلامته التثنية فلفظ التميز وصيغة رجل مع التثوين ورجلين مع التثنية والنون يدل عليه فان من صيغة رجل يعنى الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والتثنية وعلى الثاني حروفه الاصلية المصورة بهيئة خاصة من الحركات والسكنات والتقديم القابلة لحقوق علامة الافراد والتثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر معه اسم عدد فيقال واحد رجل واثنان رجل ولا شك ان رجلان ورجلين من واحد رجل واثنان رجل فلا جرم اختيار الاول دون الثاني وانت خبير بان قوله فان من صيغة رجل يعنى الجنس والوحدة ليس بتمام قوله على حدة كعدة مصدر واحد محذوف استغنى عن ذكر الواحد ذكر كائنا على الفراء واستقلال قوله اذ ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداءا واحدا وقوله فلما جرى ذلك اي اعتبار التمييز قوله فيما تحت الاثنين بان يكون الثاني مسيرا لما تحت الاثنين لان ما تحته اسمر منه فلا يتصور ان يعبر عنه وما تحته مثل بل الاثنين مصير لما قبله اثنين والثلاثة مصير لما فوقه وهو الاثنين الثلاثة والاربعة مصير لما فوقه وهما الثلاثة اربعة وهكذا الى عشرة قوله اي مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التمييز قوله لانه اي الثالث عشر اسم لواحد مذكر فيكون مسما مذكرا فلا معنى للتثنية فيه قوله فانه اي ثلثة عشر رجلا اسم لثلاثة فيكون مسما مؤنثا فانه ثلثان مسما قوله الى عدد ليساوي ذلك العدد عدده اي عدد الثالث اي العدد الذي يدل عليه الاضا لادني ملابسة قوله او يكون اي يكون ذلك العدد فوقه اي فوق عدد يدل عليه قوله بل باعتبار وقوعه في مرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة لا يخرج عن حقل لان معناه ان معنى ثلثة ثلثة احد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وهو يتم ومعنى ثلثة اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة

المراد بالواحد ان يكون التميز مفردا قيد الاستغناء عن الواحد وقوله وعن الاثنين اذا كان شئ قيد الاستغناء عن الاثنين فحال الكلام انه بذكر التميز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد واما اذا لم يكن مفردا فلا يذكر التميز الشئ يحصل الاستغناء عن الاثنين اما ان لم يكن شئ فلا يحصل الاستغناء وبالحقيقة فالاستغناء المفهوم من لفظ المتن ح ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين وعلى هذا لا ورود قوله فان قلت سبب اصلا ولولم يقيد الشئ قدس سببه الاستغناء بما ذكره كان له ورود قوله فذكر سببا في بذكر رجل ورجلين قوله استغناء عن التميز على صيغة اسم المفعول اي ما يصلح ان يكون مميزا هو الواحد والاثنان قوله ان التميز الواحد على صيغة اسم الفاعل اي تميز الواحد قوله معنى عندي عن الواحد ان اريد الاختفاء مطلقا فهو مناف لقوله اذا كان التميز مفردا فانه يشعر به اذا لم يكن التميز مفردا فليس بمن والالكان التقييد نحو وان اريد الاختفاء على تقدير يكون التميز مفردا فالواحد والاثنان سواء في حصول الاستغناء عنها اذا كان تميزا مفردا وشئ وفي حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا وشئ فلا معنى لتسليم الاختفاء في الواحد على الاطلاق والمنع في الاثنين اذا كان تميزا مفردا قوله كك اي معنى عن الاثنين قوله ينبغي ان يعتبر الصواب كان المناسب ان يعتبر ثم ان ان اراد ان كان للناسب ان يكون تميزا شئ وان لم يكن واجبا كما ينبغي ان يكون التميز المذكور وما نقلنا عن الرضي فذكره لا يصلح جوابا عن السؤال وهو ان اراد الوجوب يكون التقييد المذكور في الشرح لغوا ويرده ما ذكره الشيخ الرضي قوله ولا يبعد ان يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التميز على الاول مجموع جوهر حروفه وعلامته الا فرادى اعني التثوين وعلامته التثنية فلفظ التميز وصيغة رجل مع التثوين ورجلين مع التثنية والنون يدل عليه فان من صيغة رجل يعنى الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والتثنية وعلى الثاني حروفه الاصلية المصورة بهيئة خاصة من الحركات والسكنات والتقديم القابلة لحقوق علامة الافراد والتثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر معه اسم عدد فيقال واحد رجل واثنان رجل ولا شك ان رجلان ورجلين من واحد رجل واثنان رجل فلا جرم اختيار الاول دون الثاني وانت خبير بان قوله فان من صيغة رجل يعنى الجنس والوحدة ليس بتمام قوله على حدة كعدة مصدر واحد محذوف استغنى عن ذكر الواحد ذكر كائنا على الفراء واستقلال قوله اذ ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداءا واحدا وقوله فلما جرى ذلك اي اعتبار التمييز قوله فيما تحت الاثنين بان يكون الثاني مسيرا لما تحت الاثنين لان ما تحته اسمر منه فلا يتصور ان يعبر عنه وما تحته مثل بل الاثنين مصير لما قبله اثنين والثلاثة مصير لما فوقه وهو الاثنين الثلاثة والاربعة مصير لما فوقه وهما الثلاثة اربعة وهكذا الى عشرة قوله اي مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التمييز قوله لانه اي الثالث عشر اسم لواحد مذكر فيكون مسما مذكرا فلا معنى للتثنية فيه قوله فانه اي ثلثة عشر رجلا اسم لثلاثة فيكون مسما مؤنثا فانه ثلثان مسما قوله الى عدد ليساوي ذلك العدد عدده اي عدد الثالث اي العدد الذي يدل عليه الاضا لادني ملابسة قوله او يكون اي يكون ذلك العدد فوقه اي فوق عدد يدل عليه قوله بل باعتبار وقوعه في مرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة لا يخرج عن حقل لان معناه ان معنى ثلثة ثلثة احد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وهو يتم ومعنى ثلثة اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة



[illegible]



اذ ليس فيما في المضمر قوله فانه مع الفصل كسب انما ينجز جازات اليوم زيد لرفع الالتباس لما يذهب عليك ان وجوب ان  
التامع الفصل لرفع الالتباس مختص بما يلزم فيه التباس على تقدير ترك التامع كالمثال المذكور في المشرح فانه ترك التامع لا يلزم  
ان العامل في ذلك او موثقا فاذ ذكره المشرح خيرا محتاج الى التقييد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التامع لعدم وجوب ان  
في جاز اليوم زيد لرفع الالتباس المذكور خارج عن البحث اذ البحث وجوب التامع التامع لرفع الالتباس اللازم على تقدير ترك  
التامع والمثال ليس لكسب وانما يحتاج اليه لولم يذكر قوله لرفع الالتباس فانه ما قبل الظاهر ان وجوب التامع مقتضى ما اذا لم  
قرينة تدل على التامع اذ الحكم بالوجوب في كلام التامع على الاطلاق بل على تقدير التامع عند ترك التامع وهو انما يكون  
اذ لم تدل قرينة على التامع واما ما قيل في الجواب باذ قد وقع التامع والراي فليس بوجه وان كان من وجه فان قلت قوله  
وانت في ظاهر غير الحقيقة بالخير ليشمل اللفظي الذي علم لذكر الحقيقة مع انه لا يجوز فيه الحاق التامع قال المشرح الرضي ولا يجوز  
مثل ذلك في علم المذكر الحقيقة الذي فيه علامة التامع كطلمة لا يقال قامت طلمة الا عند بعض اللغويين قلت لا بعد ان  
بظاهر غير الحقيقة ان لا يكون هذا المذكر الحقيقة بقوته قوله بالخير واعلم ان الموثق اللفظي الذي يقع على المذكر والموثق يجوز  
لفظه في تامة الفعل المسند اليه لكن يجب في المذكر ما يدل على التذكير نحو حوت حامة ذكر ولا تقول حوت حامة وتريد المذكر  
او ترك علامة الموثق نحو حوت حامة من البطة ذكر فانت العدو باعتبار لفظ البطة لكن مير لعلامة وهو ذكره ولولم يذكر  
لم يخر تامة العدو ونحوه مما يقع على المذكر والموثق حيث يقال غلة ذكر يجب فيه ايضا التامع لعلامة تدل على التذكير عند ارادة المذكر  
ولم يذكر العلامة مثلا لوجه عند ارادة التامع كقوله قلت غلة دل ذلك على ان العامل بونش حقيقة واللازم ترك رعاية ما يجب به  
وهو لم يقع في كلام احد من الصحابة فكيف في كلام العلماء الغيوب والعيوب وهذا هو وجه استدلال الامام الاظم على ان غلة  
سليمان لم كانت انشأ في ان قتادة رضى الله عنه دخل الكوفة فجمع عليه الناس فقال سألوا عما شتمتم وكان ابو حنيفة رضى  
حاضر فساله عن غلة سليمان اذ كان ام انشأ فخر قتادة فقال ابو حنيفة رضى عن كانت انشأ فضيل لمن ابن نعم فقال من  
كتاب السيرة قلت غلة قال صاحب الزبارة وما يشترك فيه المذكر والموثق كوجه حقيقة في الاول اللفظي في الثاني لكان  
للتامع لا بد لذكر من ميزه فقال لا شيا قال يونس اذ ارادوا ذلك قالوا هذه حامة ذكر فالتامع في قالت غلة ميثق والا  
لقليل قال غلة انشأ قوله الا اى د ان كانت غلة في الآية مذكر القليل قال غلة تذكير الفعل او بتأنيته والتامع لعلامة نحو ان  
قالت غلة ذكر لكن لم يقل لك غلة ان غلة ميثق وبينه نقل ابن السكيت انه قال اذ اراد به التامع المذكر فانه كان غلة في  
لا يجوز اعتبار لفظ اصله فكما لا يقال قامت طلمة بل قام طلمة لك لا يقع فالتامع عند ارادة التذكير بل قال غلة عنه وقد  
وقع في القرآن قالت غلة فطران غلة ميثق فقل ان يكون باقالة الامام مبنيا على ما ذهب اليه ابن السكيت واذا خرجت  
ما ذكرنا لم يكن ان يعترض الشيخ ابن ابي حنيفة وهو ان يكون تأنيته لاجل التامع اللفظي سابقا وان ما ذكره الشيخ  
الرضي قد يكون اللفظي هو انما ذكره حامة ذكر فخران يقول حوت حامة ذكر وحديث ثلث من البطة ذكر فخران  
يكون غلة في قوله قلت غلة ذكر او اعتبر لفظه فانت ما استدل به ليس على ما ينبغي اذ قوله الاول ينادى باعلى صوت  
على مناء قوله فخران يكون غلة آه قوله اى آخر مفرد هاءى مفرد الفتي وفيه لينة في وجهه مع معرفة المفرد على المشي وقد كان

والجواب ان الرفع لا يكون في المثال المذكور في المشرح فانه ترك التامع لا يلزم  
ان العامل في ذلك او موثقا فاذ ذكره المشرح خيرا محتاج الى التقييد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التامع لعدم وجوب ان  
في جاز اليوم زيد لرفع الالتباس المذكور خارج عن البحث اذ البحث وجوب التامع التامع لرفع الالتباس اللازم على تقدير ترك  
التامع والمثال ليس لكسب وانما يحتاج اليه لولم يذكر قوله لرفع الالتباس فانه ما قبل الظاهر ان وجوب التامع مقتضى ما اذا لم  
قرينة تدل على التامع اذ الحكم بالوجوب في كلام التامع على الاطلاق بل على تقدير التامع عند ترك التامع وهو انما يكون  
اذ لم تدل قرينة على التامع واما ما قيل في الجواب باذ قد وقع التامع والراي فليس بوجه وان كان من وجه فان قلت قوله  
وانت في ظاهر غير الحقيقة بالخير ليشمل اللفظي الذي علم لذكر الحقيقة مع انه لا يجوز فيه الحاق التامع قال المشرح الرضي ولا يجوز  
مثل ذلك في علم المذكر الحقيقة الذي فيه علامة التامع كطلمة لا يقال قامت طلمة الا عند بعض اللغويين قلت لا بعد ان  
بظاهر غير الحقيقة ان لا يكون هذا المذكر الحقيقة بقوته قوله بالخير واعلم ان الموثق اللفظي الذي يقع على المذكر والموثق يجوز  
لفظه في تامة الفعل المسند اليه لكن يجب في المذكر ما يدل على التذكير نحو حوت حامة ذكر ولا تقول حوت حامة وتريد المذكر  
او ترك علامة الموثق نحو حوت حامة من البطة ذكر فانت العدو باعتبار لفظ البطة لكن مير لعلامة وهو ذكره ولولم يذكر  
لم يخر تامة العدو ونحوه مما يقع على المذكر والموثق حيث يقال غلة ذكر يجب فيه ايضا التامع لعلامة تدل على التذكير عند ارادة المذكر  
ولم يذكر العلامة مثلا لوجه عند ارادة التامع كقوله قلت غلة دل ذلك على ان العامل بونش حقيقة واللازم ترك رعاية ما يجب به  
وهو لم يقع في كلام احد من الصحابة فكيف في كلام العلماء الغيوب والعيوب وهذا هو وجه استدلال الامام الاظم على ان غلة  
سليمان لم كانت انشأ في ان قتادة رضى الله عنه دخل الكوفة فجمع عليه الناس فقال سألوا عما شتمتم وكان ابو حنيفة رضى  
حاضر فساله عن غلة سليمان اذ كان ام انشأ فخر قتادة فقال ابو حنيفة رضى عن كانت انشأ فضيل لمن ابن نعم فقال من  
كتاب السيرة قلت غلة قال صاحب الزبارة وما يشترك فيه المذكر والموثق كوجه حقيقة في الاول اللفظي في الثاني لكان  
للتامع لا بد لذكر من ميزه فقال لا شيا قال يونس اذ ارادوا ذلك قالوا هذه حامة ذكر فالتامع في قالت غلة ميثق والا  
لقليل قال غلة انشأ قوله الا اى د ان كانت غلة في الآية مذكر القليل قال غلة تذكير الفعل او بتأنيته والتامع لعلامة نحو ان  
قالت غلة ذكر لكن لم يقل لك غلة ان غلة ميثق وبينه نقل ابن السكيت انه قال اذ اراد به التامع المذكر فانه كان غلة في  
لا يجوز اعتبار لفظ اصله فكما لا يقال قامت طلمة بل قام طلمة لك لا يقع فالتامع عند ارادة التذكير بل قال غلة عنه وقد  
وقع في القرآن قالت غلة فطران غلة ميثق فقل ان يكون باقالة الامام مبنيا على ما ذهب اليه ابن السكيت واذا خرجت  
ما ذكرنا لم يكن ان يعترض الشيخ ابن ابي حنيفة وهو ان يكون تأنيته لاجل التامع اللفظي سابقا وان ما ذكره الشيخ  
الرضي قد يكون اللفظي هو انما ذكره حامة ذكر فخران يقول حوت حامة ذكر وحديث ثلث من البطة ذكر فخران  
يكون غلة في قوله قلت غلة ذكر او اعتبر لفظه فانت ما استدل به ليس على ما ينبغي اذ قوله الاول ينادى باعلى صوت  
على مناء قوله فخران يكون غلة آه قوله اى آخر مفرد هاءى مفرد الفتي وفيه لينة في وجهه مع معرفة المفرد على المشي وقد كان

الرفع لا يكون في المثال المذكور في المشرح فانه ترك التامع لا يلزم  
ان العامل في ذلك او موثقا فاذ ذكره المشرح خيرا محتاج الى التقييد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التامع لعدم وجوب ان  
في جاز اليوم زيد لرفع الالتباس المذكور خارج عن البحث اذ البحث وجوب التامع التامع لرفع الالتباس اللازم على تقدير ترك  
التامع والمثال ليس لكسب وانما يحتاج اليه لولم يذكر قوله لرفع الالتباس فانه ما قبل الظاهر ان وجوب التامع مقتضى ما اذا لم  
قرينة تدل على التامع اذ الحكم بالوجوب في كلام التامع على الاطلاق بل على تقدير التامع عند ترك التامع وهو انما يكون  
اذ لم تدل قرينة على التامع واما ما قيل في الجواب باذ قد وقع التامع والراي فليس بوجه وان كان من وجه فان قلت قوله  
وانت في ظاهر غير الحقيقة بالخير ليشمل اللفظي الذي علم لذكر الحقيقة مع انه لا يجوز فيه الحاق التامع قال المشرح الرضي ولا يجوز  
مثل ذلك في علم المذكر الحقيقة الذي فيه علامة التامع كطلمة لا يقال قامت طلمة الا عند بعض اللغويين قلت لا بعد ان  
بظاهر غير الحقيقة ان لا يكون هذا المذكر الحقيقة بقوته قوله بالخير واعلم ان الموثق اللفظي الذي يقع على المذكر والموثق يجوز  
لفظه في تامة الفعل المسند اليه لكن يجب في المذكر ما يدل على التذكير نحو حوت حامة ذكر ولا تقول حوت حامة وتريد المذكر  
او ترك علامة الموثق نحو حوت حامة من البطة ذكر فانت العدو باعتبار لفظ البطة لكن مير لعلامة وهو ذكره ولولم يذكر  
لم يخر تامة العدو ونحوه مما يقع على المذكر والموثق حيث يقال غلة ذكر يجب فيه ايضا التامع لعلامة تدل على التذكير عند ارادة المذكر  
ولم يذكر العلامة مثلا لوجه عند ارادة التامع كقوله قلت غلة دل ذلك على ان العامل بونش حقيقة واللازم ترك رعاية ما يجب به  
وهو لم يقع في كلام احد من الصحابة فكيف في كلام العلماء الغيوب والعيوب وهذا هو وجه استدلال الامام الاظم على ان غلة  
سليمان لم كانت انشأ في ان قتادة رضى الله عنه دخل الكوفة فجمع عليه الناس فقال سألوا عما شتمتم وكان ابو حنيفة رضى  
حاضر فساله عن غلة سليمان اذ كان ام انشأ فخر قتادة فقال ابو حنيفة رضى عن كانت انشأ فضيل لمن ابن نعم فقال من  
كتاب السيرة قلت غلة قال صاحب الزبارة وما يشترك فيه المذكر والموثق كوجه حقيقة في الاول اللفظي في الثاني لكان  
للتامع لا بد لذكر من ميزه فقال لا شيا قال يونس اذ ارادوا ذلك قالوا هذه حامة ذكر فالتامع في قالت غلة ميثق والا  
لقليل قال غلة انشأ قوله الا اى د ان كانت غلة في الآية مذكر القليل قال غلة تذكير الفعل او بتأنيته والتامع لعلامة نحو ان  
قالت غلة ذكر لكن لم يقل لك غلة ان غلة ميثق وبينه نقل ابن السكيت انه قال اذ اراد به التامع المذكر فانه كان غلة في  
لا يجوز اعتبار لفظ اصله فكما لا يقال قامت طلمة بل قام طلمة لك لا يقع فالتامع عند ارادة التذكير بل قال غلة عنه وقد  
وقع في القرآن قالت غلة فطران غلة ميثق فقل ان يكون باقالة الامام مبنيا على ما ذهب اليه ابن السكيت واذا خرجت  
ما ذكرنا لم يكن ان يعترض الشيخ ابن ابي حنيفة وهو ان يكون تأنيته لاجل التامع اللفظي سابقا وان ما ذكره الشيخ  
الرضي قد يكون اللفظي هو انما ذكره حامة ذكر فخران يقول حوت حامة ذكر وحديث ثلث من البطة ذكر فخران  
يكون غلة في قوله قلت غلة ذكر او اعتبر لفظه فانت ما استدل به ليس على ما ينبغي اذ قوله الاول ينادى باعلى صوت  
على مناء قوله فخران يكون غلة آه قوله اى آخر مفرد هاءى مفرد الفتي وفيه لينة في وجهه مع معرفة المفرد على المشي وقد كان



[illegible]



والجس لا يستغنى عن قوله من جنسه هذا ما ذكره الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولا يبعد في هذه الارادة لانه وان كان متاخلا  
لقوله في الجمع ليدل على ان معناه اكثر منه وان النظر فيه وان لم يفر من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر الا ان الارادة المذكورة لا يتلوا  
المقابلة كيف والمراد من قوله اكثر منه افراد آخر مثل المفرد في الوحدة والجس هو ما هو قوله فليعتبر بل هذا التاويل اي تاويل  
الاسم بالسمي يحصل مفهوم يتناو لها فتيقن انسان قوله لا احتياج الى اعادة كما يتضح في الابوين والقرين قوله اسميه  
للطهر والحض فانه اذا اراد به القرين لمحض والطهر لا يحتاج الى ان يدعى ان لمحض او الطهر سمي بالقرين فانه موضوع لكل واحد  
منهما حقيقة قوله فانه موضوع آه تعليل لقوله لا احتياج قوله ثنية اي المشترك قوله والمهم احتار عدم جواز اى عدم  
جواز ثنية المشترك كبحر واشتركة المظني بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قران ويراد به الطهر والحض بل يراد  
بقران بان السمي للحض طهرا وحضنا بان سمي الطهر ايضا يحصل الاتفاق في المعنى لا يتجنى ان قوله فان قلت فليعتبر مشتر  
به التاويل في القرين ايضا اي كما يعتبر في الابوين والقرين من اما تجرد لو كان مدار جواز الابوين والقرين على التاويل فليس  
بليس الامر كما لك فان مدار جوازها على الاتفاق في المعنى كما اشار اليه الشرح قدس سره بقوله قلنا جازاه وعلى هذا التاويل  
فكيف يمكن اعتبار التاويل في القوامع ان لمعتبر في الابوين الذي هو متشابه السؤال كما الامر من قوله لا احتياج الى اعادة  
الى قوله فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة مما لا أساس له في هذا المقام لان الاوعاء المذكور في الابوين يحصل الاتفاق  
في المعنى وذلك لا يحصل من وضعه لكل منهما بل لابد من اعادة كون الطهر سمي بالحض والحض سمي بالطهر وباجمله فكذا  
لا يخفى عن غفل لانه ان اراد كلا الامرين فاخلطوا وان اراد التاويل فقط ففني ان السؤال كما يشترط الفاء بسبب عما سبق و  
فيه كلا الامرين قوله في صحة هذا الاعتبار وهو التاويل بالسمي يحصل مفهوم يتناو لها قوله في جواز ثنية اي الاسم المشترك  
قوله لمجر واشتركة المظني بدون الاتفاق في المعنى قوله وهو الذي اي جواز ثنية المشترك كبحر واشتركة قوله اختار عدم جواز  
اي ثنية الاسم المشترك كبحر واشتركة المظني بدون الاتفاق في المعنى قوله وبهذا الاعتبار المشار اليه بهذا هو الاعتبار والارادة  
هو التاويل بالسمي اي يصح بانها ويل بالسمي ثنية الاعلام المشتركة اشتراكا حقيقيا او ادعائيا لحصول الامرين  
التاويل والاتفاق في المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقدم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح  
يفيد تخصيصه فيفيد ان وجه الصفة هو الا اعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التقدم  
لتخصيص وان كان الا حذب فيه تخصيص قوله وجهما اي الاعلام المشتركة قوله ورده اي اعتبار الامرين في الاعلام  
قوله وينبغي ان لا يذكر وفيه ان هذا البعض ان لم يعتبر الامرين في الاعلام لكنه يعتبر في سبب الاجناس فكيف يقال  
فعل قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف الثنية قوله من جنسه على الاطلاق قوله الف مفردة بلا ضرورة لازمة لا تنفك  
عن الكلمة بخلاف غير اللازمة فانه لا يسمي مقصورا كالالف في رأيت زيدا في الوقف قوله بان كان جمول الاصل وذلك  
بان يقع في شكل الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يل ولم يسمع فيه الالة قوله فقلت واوالان قلب الالف واواني  
الاولى واجب وفي الثانية اولى قال الشر الرضى وان لم تسمع الالة قالوا اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل اليان في التوسين  
اولى سمعت الالة اول لكونها اخف من الواو فخل الصورة الثانية واحلة تحت الاولى وقسمتها كما فعله الشرح ليس

والجس لا يستغنى عن قوله من جنسه هذا ما ذكره الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولا يبعد في هذه الارادة لانه وان كان متاخلا  
لقوله في الجمع ليدل على ان معناه اكثر منه وان النظر فيه وان لم يفر من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر الا ان الارادة المذكورة لا يتلوا  
المقابلة كيف والمراد من قوله اكثر منه افراد آخر مثل المفرد في الوحدة والجس هو ما هو قوله فليعتبر بل هذا التاويل اي تاويل  
الاسم بالسمي يحصل مفهوم يتناو لها فتيقن انسان قوله لا احتياج الى اعادة كما يتضح في الابوين والقرين قوله اسميه  
للطهر والحض فانه اذا اراد به القرين لمحض والطهر لا يحتاج الى ان يدعى ان لمحض او الطهر سمي بالقرين فانه موضوع لكل واحد  
منهما حقيقة قوله فانه موضوع آه تعليل لقوله لا احتياج قوله ثنية اي المشترك قوله والمهم احتار عدم جواز اى عدم  
جواز ثنية المشترك كبحر واشتركة المظني بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قران ويراد به الطهر والحض بل يراد  
بقران بان السمي للحض طهرا وحضنا بان سمي الطهر ايضا يحصل الاتفاق في المعنى لا يتجنى ان قوله فان قلت فليعتبر مشتر  
به التاويل في القرين ايضا اي كما يعتبر في الابوين والقرين من اما تجرد لو كان مدار جواز الابوين والقرين على التاويل فليس  
بليس الامر كما لك فان مدار جوازها على الاتفاق في المعنى كما اشار اليه الشرح قدس سره بقوله قلنا جازاه وعلى هذا التاويل  
فكيف يمكن اعتبار التاويل في القوامع ان لمعتبر في الابوين الذي هو متشابه السؤال كما الامر من قوله لا احتياج الى اعادة  
الى قوله فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة مما لا أساس له في هذا المقام لان الاوعاء المذكور في الابوين يحصل الاتفاق  
في المعنى وذلك لا يحصل من وضعه لكل منهما بل لابد من اعادة كون الطهر سمي بالحض والحض سمي بالطهر وباجمله فكذا  
لا يخفى عن غفل لانه ان اراد كلا الامرين فاخلطوا وان اراد التاويل فقط ففني ان السؤال كما يشترط الفاء بسبب عما سبق و  
فيه كلا الامرين قوله في صحة هذا الاعتبار وهو التاويل بالسمي يحصل مفهوم يتناو لها قوله في جواز ثنية اي الاسم المشترك  
قوله لمجر واشتركة المظني بدون الاتفاق في المعنى قوله وهو الذي اي جواز ثنية المشترك كبحر واشتركة قوله اختار عدم جواز  
اي ثنية الاسم المشترك كبحر واشتركة المظني بدون الاتفاق في المعنى قوله وبهذا الاعتبار المشار اليه بهذا هو الاعتبار والارادة  
هو التاويل بالسمي اي يصح بانها ويل بالسمي ثنية الاعلام المشتركة اشتراكا حقيقيا او ادعائيا لحصول الامرين  
التاويل والاتفاق في المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقدم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح  
يفيد تخصيصه فيفيد ان وجه الصفة هو الا اعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التقدم  
لتخصيص وان كان الا حذب فيه تخصيص قوله وجهما اي الاعلام المشتركة قوله ورده اي اعتبار الامرين في الاعلام  
قوله وينبغي ان لا يذكر وفيه ان هذا البعض ان لم يعتبر الامرين في الاعلام لكنه يعتبر في سبب الاجناس فكيف يقال  
فعل قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف الثنية قوله من جنسه على الاطلاق قوله الف مفردة بلا ضرورة لازمة لا تنفك  
عن الكلمة بخلاف غير اللازمة فانه لا يسمي مقصورا كالالف في رأيت زيدا في الوقف قوله بان كان جمول الاصل وذلك  
بان يقع في شكل الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يل ولم يسمع فيه الالة قوله فقلت واوالان قلب الالف واواني  
الاولى واجب وفي الثانية اولى قال الشر الرضى وان لم تسمع الالة قالوا اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل اليان في التوسين  
اولى سمعت الالة اول لكونها اخف من الواو فخل الصورة الثانية واحلة تحت الاولى وقسمتها كما فعله الشرح ليس











المذكور ما ذكره في بحث البنية ان الحذف في الجملة اذا كانت خبر العتبة اولى ما قال سيويته يجوز في الشعر بل اضعف وهو في غيره  
ضعيف و اجاب الفاضل البندى عن الاول والثالث بقوله اللهم الا ان كل على حذف اما فيكون الثاني جواب اما ونحوه  
عشر شرط بين البندى والخبر بالشرط والتميم الى ضعف ما ذكره اذ كلمة التميم لم تعلق فيما اذا قصدت شيئا ام لا ويستبعد  
كانه يستعان بالبناء في تحصيله الاضعف الاول فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعده الفاء امر او نهي وما قبلها منصوبا  
او بغيره فلا يقال زيد انضربت ولا زيد انضربته بتقدير اما وما قولك زيد فوجد الغافية زائدة هذا ما ذكره الرضي واما وجه  
ضعف الثاني فلان المنع بدون السند وان كان موجبا على قانون التوجيه الا ان منع ما ذكره لمحقق بدون سند لشعره بالخط  
او بعدم الاختصاص ليس يقوى وقال الفاضل البندى يجوز ان يكون شرط مبتدأ وما يذكره خبره وقوله ان كان اسما فذكر علم  
بيان للشرط كما قيل في قوله تعالى التائيه والرائي مبتدأ وحذف المضاف الى حكم التائيه والرائي وخبره محذوف وهو ما يتلى  
وقوله فاجله و ابيان الحكم المذكور ويرد عليه ان هذا انما يحسن اذا كان بين المذكور والآتي ضملا واما اذا لم يكن فصل فانظروا  
اخر حسن كما يكلم بسلامة الطبع والشارح قدس سره اشار الى ان شرط مبتدأ وقوله فذكر علم خبره اذ هو ما دل بكونه مذكورا  
علماء ويرد عليه انه لا بد له التاويل من وجه يصير به موجبا وقال الفاضل المحشي انه مبني على اعتبار الحقيعية ومال الحقيعية كونه  
علماء وانت خبره بانه لا بد لاحقا بالحقيعية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرطه قرينة عليه اذ الشرط ما يكون حادثا  
وان الاخر ارض الثالث بقى وادخل عليه الا ان يقال ان الشرط المتوسط ليس محتججا في خبر الشعر بل جائزا الا انه ضعيف  
وكذا دخل الفاعل بقى وادخله بالجملة لم يندفع شيء مما ذكره الرضي بما ذكره الله قدس سره قوله من حيث سماء ونفع لما عسى  
ان يقال ان ليعقل صفة لقوله علم ومضمون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة فعلية وانه كذلك مع ان العقل  
ليس قائما بالعلم لانه لفظ وحاصل الجواب ان الصفة سببية لان معناه علم ليعقل سماء قوله فاعطى فيه ضمير يرجع الى الجمع وهو  
مفعول الاول وقوله الاشرف بالنسب مفعول الثاني وقوله لا كشف حلة الاحاطة وقدم مشهد في صدر الكتاب فذكر قوله  
واراد بالمذكور في الرضي قال المص ربح في الشرح كان مستغنيا عن قوله بذكر لان الكلام في الجمع المذكور وانما ذكره ليدفع وهم  
من ظن ان قوله الجمع المذكور السالم كالمقرب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحت معنى كالمسمى الالبين بالاسود او ليدفع وهم  
من يزيل عن تقدم الذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في بروة هذين ثم قال اولين ان طلحة واخى فجمع على طلحون وهذا ايضا  
ليس بشيء لان كونه طلحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكور ان لم يخرج بالاول لانه مذكور المعنى لا مذكور اللفظ لم  
يخرج بانثاني ايضا فكان عليه ان يقول شرط التخرج عن التاويل من حيث هو وقوله او سلمى اسمى رجلين فانما يجعجان بالواو  
اتفاقا ونحوه في قوله وحده هذا الكلام ولا يخفى ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره فاذا ذكره الحشي من قوله  
اجاب به ما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر يخرج عن التاويل من حيث هو وقوله او سلمى اسمى رجلين فانما يجعجان بالواو  
ليس على ما ينبغي قوله فاقم اجازوا بسكون اللام وابن كيسان فيهما قيا ساعلى الجمع بالالف والتاكا لطلحات واللمرات  
وذلك لان حقه الالف والتاكا قالوا الرضون لفتح الراء لان كان حقه الالف والتاكا لطلحات واللمرات بالالف والفتحة او تقدير اذا كان  
مفتوح الفاء ساكن العين جازمه بالالف والتاكا لفتح العين نحو ترات بالفتح في مرة بالسكون في التاكا في اذ صح باب مرة

المذكور ما ذكره في بحث البنية ان الحذف في الجملة اذا كانت خبر العتبة اولى ما قال سيويته يجوز في الشعر بل اضعف وهو في غيره  
ضعيف و اجاب الفاضل البندى عن الاول والثالث بقوله اللهم الا ان كل على حذف اما فيكون الثاني جواب اما ونحوه  
عشر شرط بين البندى والخبر بالشرط والتميم الى ضعف ما ذكره اذ كلمة التميم لم تعلق فيما اذا قصدت شيئا ام لا ويستبعد  
كانه يستعان بالبناء في تحصيله الاضعف الاول فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعده الفاء امر او نهي وما قبلها منصوبا  
او بغيره فلا يقال زيد انضربت ولا زيد انضربته بتقدير اما وما قولك زيد فوجد الغافية زائدة هذا ما ذكره الرضي واما وجه  
ضعف الثاني فلان المنع بدون السند وان كان موجبا على قانون التوجيه الا ان منع ما ذكره لمحقق بدون سند لشعره بالخط  
او بعدم الاختصاص ليس يقوى وقال الفاضل البندى يجوز ان يكون شرط مبتدأ وما يذكره خبره وقوله ان كان اسما فذكر علم  
بيان للشرط كما قيل في قوله تعالى التائيه والرائي مبتدأ وحذف المضاف الى حكم التائيه والرائي وخبره محذوف وهو ما يتلى  
وقوله فاجله و ابيان الحكم المذكور ويرد عليه ان هذا انما يحسن اذا كان بين المذكور والآتي ضملا واما اذا لم يكن فصل فانظروا  
اخر حسن كما يكلم بسلامة الطبع والشارح قدس سره اشار الى ان شرط مبتدأ وقوله فذكر علم خبره اذ هو ما دل بكونه مذكورا  
علماء ويرد عليه انه لا بد له التاويل من وجه يصير به موجبا وقال الفاضل المحشي انه مبني على اعتبار الحقيعية ومال الحقيعية كونه  
علماء وانت خبره بانه لا بد لاحقا بالحقيعية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرطه قرينة عليه اذ الشرط ما يكون حادثا  
وان الاخر ارض الثالث بقى وادخل عليه الا ان يقال ان الشرط المتوسط ليس محتججا في خبر الشعر بل جائزا الا انه ضعيف  
وكذا دخل الفاعل بقى وادخله بالجملة لم يندفع شيء مما ذكره الرضي بما ذكره الله قدس سره قوله من حيث سماء ونفع لما عسى  
ان يقال ان ليعقل صفة لقوله علم ومضمون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة فعلية وانه كذلك مع ان العقل  
ليس قائما بالعلم لانه لفظ وحاصل الجواب ان الصفة سببية لان معناه علم ليعقل سماء قوله فاعطى فيه ضمير يرجع الى الجمع وهو  
مفعول الاول وقوله الاشرف بالنسب مفعول الثاني وقوله لا كشف حلة الاحاطة وقدم مشهد في صدر الكتاب فذكر قوله  
واراد بالمذكور في الرضي قال المص ربح في الشرح كان مستغنيا عن قوله بذكر لان الكلام في الجمع المذكور وانما ذكره ليدفع وهم  
من ظن ان قوله الجمع المذكور السالم كالمقرب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحت معنى كالمسمى الالبين بالاسود او ليدفع وهم  
من يزيل عن تقدم الذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في بروة هذين ثم قال اولين ان طلحة واخى فجمع على طلحون وهذا ايضا  
ليس بشيء لان كونه طلحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكور ان لم يخرج بالاول لانه مذكور المعنى لا مذكور اللفظ لم  
يخرج بانثاني ايضا فكان عليه ان يقول شرط التخرج عن التاويل من حيث هو وقوله او سلمى اسمى رجلين فانما يجعجان بالواو  
اتفاقا ونحوه في قوله وحده هذا الكلام ولا يخفى ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره فاذا ذكره الحشي من قوله  
اجاب به ما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر يخرج عن التاويل من حيث هو وقوله او سلمى اسمى رجلين فانما يجعجان بالواو  
ليس على ما ينبغي قوله فاقم اجازوا بسكون اللام وابن كيسان فيهما قيا ساعلى الجمع بالالف والتاكا لطلحات واللمرات  
وذلك لان حقه الالف والتاكا قالوا الرضون لفتح الراء لان كان حقه الالف والتاكا لطلحات واللمرات بالالف والفتحة او تقدير اذا كان  
مفتوح الفاء ساكن العين جازمه بالالف والتاكا لفتح العين نحو ترات بالفتح في مرة بالسكون في التاكا في اذ صح باب مرة

المذكور ما ذكره في بحث البنية ان الحذف في الجملة اذا كانت خبر العتبة اولى ما قال سيويته يجوز في الشعر بل اضعف وهو في غيره  
ضعيف و اجاب الفاضل البندى عن الاول والثالث بقوله اللهم الا ان كل على حذف اما فيكون الثاني جواب اما ونحوه  
عشر شرط بين البندى والخبر بالشرط والتميم الى ضعف ما ذكره اذ كلمة التميم لم تعلق فيما اذا قصدت شيئا ام لا ويستبعد  
كانه يستعان بالبناء في تحصيله الاضعف الاول فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعده الفاء امر او نهي وما قبلها منصوبا  
او بغيره فلا يقال زيد انضربت ولا زيد انضربته بتقدير اما وما قولك زيد فوجد الغافية زائدة هذا ما ذكره الرضي واما وجه  
ضعف الثاني فلان المنع بدون السند وان كان موجبا على قانون التوجيه الا ان منع ما ذكره لمحقق بدون سند لشعره بالخط  
او بعدم الاختصاص ليس يقوى وقال الفاضل البندى يجوز ان يكون شرط مبتدأ وما يذكره خبره وقوله ان كان اسما فذكر علم  
بيان للشرط كما قيل في قوله تعالى التائيه والرائي مبتدأ وحذف المضاف الى حكم التائيه والرائي وخبره محذوف وهو ما يتلى  
وقوله فاجله و ابيان الحكم المذكور ويرد عليه ان هذا انما يحسن اذا كان بين المذكور والآتي ضملا واما اذا لم يكن فصل فانظروا  
اخر حسن كما يكلم بسلامة الطبع والشارح قدس سره اشار الى ان شرط مبتدأ وقوله فذكر علم خبره اذ هو ما دل بكونه مذكورا  
علماء ويرد عليه انه لا بد له التاويل من وجه يصير به موجبا وقال الفاضل المحشي انه مبني على اعتبار الحقيعية ومال الحقيعية كونه  
علماء وانت خبره بانه لا بد لاحقا بالحقيعية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرطه قرينة عليه اذ الشرط ما يكون حادثا  
وان الاخر ارض الثالث بقى وادخل عليه الا ان يقال ان الشرط المتوسط ليس محتججا في خبر الشعر بل جائزا الا انه ضعيف  
وكذا دخل الفاعل بقى وادخله بالجملة لم يندفع شيء مما ذكره الرضي بما ذكره الله قدس سره قوله من حيث سماء ونفع لما عسى  
ان يقال ان ليعقل صفة لقوله علم ومضمون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة فعلية وانه كذلك مع ان العقل  
ليس قائما بالعلم لانه لفظ وحاصل الجواب ان الصفة سببية لان معناه علم ليعقل سماء قوله فاعطى فيه ضمير يرجع الى الجمع وهو  
مفعول الاول وقوله الاشرف بالنسب مفعول الثاني وقوله لا كشف حلة الاحاطة وقدم مشهد في صدر الكتاب فذكر قوله  
واراد بالمذكور في الرضي قال المص ربح في الشرح كان مستغنيا عن قوله بذكر لان الكلام في الجمع المذكور وانما ذكره ليدفع وهم  
من ظن ان قوله الجمع المذكور السالم كالمقرب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحت معنى كالمسمى الالبين بالاسود او ليدفع وهم  
من يزيل عن تقدم الذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في بروة هذين ثم قال اولين ان طلحة واخى فجمع على طلحون وهذا ايضا  
ليس بشيء لان كونه طلحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكور ان لم يخرج بالاول لانه مذكور المعنى لا مذكور اللفظ لم  
يخرج بانثاني ايضا فكان عليه ان يقول شرط التخرج عن التاويل من حيث هو وقوله او سلمى اسمى رجلين فانما يجعجان بالواو  
اتفاقا ونحوه في قوله وحده هذا الكلام ولا يخفى ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره فاذا ذكره الحشي من قوله  
اجاب به ما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر يخرج عن التاويل من حيث هو وقوله او سلمى اسمى رجلين فانما يجعجان بالواو  
ليس على ما ينبغي قوله فاقم اجازوا بسكون اللام وابن كيسان فيهما قيا ساعلى الجمع بالالف والتاكا لطلحات واللمرات  
وذلك لان حقه الالف والتاكا قالوا الرضون لفتح الراء لان كان حقه الالف والتاكا لطلحات واللمرات بالالف والفتحة او تقدير اذا كان  
مفتوح الفاء ساكن العين جازمه بالالف والتاكا لفتح العين نحو ترات بالفتح في مرة بالسكون في التاكا في اذ صح باب مرة



تقبل ترات بانفتح والاسكان ضرورة واما الصفات فبالا سكان فالكلمة فيكون قاسوه على الصفة وابن كيسان على الاسم قوله  
ويدخل فيه بالنسب عطفت على قوله يخرج في قوله يخرج عنه قال الشيخ الرضي الذي قالوه في هذا القياس ولا استعمال لما استعمل  
فموسى نظر السرا عطفا وفنوه به بسبب ان طلبة اطلاقه واما القياس فلان التالو بعين مع الواو والنون فثبتت  
علامتا التذكير والتانيث وان حذف كما علموه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وحسب على الظن ان يجمع الجوز عنها كون  
جمع الجوز بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو جرحون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا اذا التنا  
على ذي الالف فليس لهم ذلك لان المهدودة تعاقب داوا فتبقى صورة علامة التانيث والالف المقصورة تحذف  
ويبقى القوم قبلها اذ لم يلبسها قوله وان كان ذلك الاسم الذي اريد بجمعه صفة غير علم لا يظهر فائدة كما قيل قوله اي مذكرا  
غير مستعمل يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون  
التا والمونث بالتا فالصفة الذي اريد بجمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتا في المونث ولذا لا يجمع هذا الجمع  
افعل فعلا ولا فعلا فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر والمونث فان قلت افعل التفضيل غير قابل للتا فيجب ان لا يجمع هذا الجمع  
مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه  
التا ولعل ذلك جبر الحافاة من عمله في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة المفعول واتم من اسم الفاعل الذي  
انما يعمل منها لاجل معنى الصفة قوله مع المونث متعلق بقوله مستوفى له بان يكون المذكر على صيغة افعل اذ بيان لقوله  
غير مستوفى له في افعل التفضيل كمال فلا يناسب ان يترك الكمال غير مجروح هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله وانما  
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة قوله لانه اى الفرق بين المذكر والمونث فيما هي في فعلا فعلامته بالتا  
وعدمه هو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات  
ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتا والغالب في الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما  
كجرحا وتان وحمل وناقة هذا هو الغالب في الموضعين قد جاز العكس ايضا فكيفما كان حرجا والافضل والفضل وسكان  
وسكرى في الصفات وكامرا وامرا ورمل في الاسماء وكل صيغة اليلحقها التا فكذا من قبيل الاسماء فكذا المجمع هذا الجمع  
افعل وفعلا وفعلا فعلى وفعلى فعلا يناسب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيما من الفرق بالتا وحده  
ويترك الجارى على القياس فيها غير مجروح هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اى الكائن صفة تدل عليه  
السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم ما قيل اى الذي اريد بجمعه ليس بوجه وان كان من  
وجبه اذ السياق ينادى باعلى صوت على ضاده وانما قدس سده اشار بقوله والشرط الرابع ان لا يكون ذلك المذكور  
الى ان قول المصريح ولا مستويا عطفت على قوله افعل فعلا وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا جبر لا يكون  
بتقدير الموصوف اى مذكرا مستويا في الوصف مع المونث والمقصود ما ورد الشيخ الرضي من ان قوله ولا مستويا فيه  
عبارة اسخف من الاول لان مستويا عطفت على افعل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك  
الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المونث

الاسم الكائن صفة فيكون مستويا في الوصف مع المونث وان كان ذلك الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون التا والمونث بالتا فالصفة الذي اريد بجمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتا في المونث ولذا لا يجمع هذا الجمع افعل فعلا ولا فعلا فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر والمونث فان قلت افعل التفضيل غير قابل للتا فيجب ان لا يجمع هذا الجمع مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التا ولعل ذلك جبر الحافاة من عمله في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة المفعول واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل منها لاجل معنى الصفة قوله مع المونث متعلق بقوله مستوفى له بان يكون المذكر على صيغة افعل اذ بيان لقوله غير مستوفى له في افعل التفضيل كمال فلا يناسب ان يترك الكمال غير مجروح هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله وانما الثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة قوله لانه اى الفرق بين المذكر والمونث فيما هي في فعلا فعلامته بالتا وعدمه هو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتا والغالب في الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كجرحا وتان وحمل وناقة هذا هو الغالب في الموضعين قد جاز العكس ايضا فكيفما كان حرجا والافضل والفضل وسكان وسكرى في الصفات وكامرا وامرا ورمل في الاسماء وكل صيغة اليلحقها التا فكذا من قبيل الاسماء فكذا المجمع هذا الجمع افعل وفعلا وفعلا فعلى وفعلى فعلا يناسب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيما من الفرق بالتا وحده ويترك الجارى على القياس فيها غير مجروح هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اى الكائن صفة تدل عليه السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم ما قيل اى الذي اريد بجمعه ليس بوجه وان كان من وجبه اذ السياق ينادى باعلى صوت على ضاده وانما قدس سده اشار بقوله والشرط الرابع ان لا يكون ذلك المذكور الى ان قول المصريح ولا مستويا عطفت على قوله افعل فعلا وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا جبر لا يكون بتقدير الموصوف اى مذكرا مستويا في الوصف مع المونث والمقصود ما ورد الشيخ الرضي من ان قوله ولا مستويا فيه عبارة اسخف من الاول لان مستويا عطفت على افعل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المونث

هذا الاسم الكائن صفة

هذا الاسم الكائن صفة



كان شيئا وحاصل الرد ان السخافة انما يلزم ان لو كان ضمير ان لا يكون الى الوصف وليس كبل ضميره راجع الى  
الكائن صفة وخبره مستويا بتقدير الوصف فالمستوى في الوصف مع الموتى المذكور لا الوصف ولا سخافة فيه وانت خبير  
السخافة وان زالت بحسب الظاهر وبما يجب الحقيقة فباقتة لان التقدير ان لا يكون الاسم الكائن صفة وصفا مذكرا مستويا  
ذلك الوصف في الوصف مع الموتى لان كل على حذف المضاف والتقدير والشرط الرابع ان لا يكون مسمى الاسم الكائن  
صفة مذكرا مستويا في الوصف مع الموتى هذا وقد اخذ الشافعي من سره الوجه المذكور من كلام الفاضل السدي وقد ذكره الفاضل  
التوجيهين في رد ما ذكره الشيخ الرضوي وحمل التوجيهين على ما يريد وعلى الشراح قدس سره قال الفاضل السدي قوله ولا مستويا  
عطف على قوله ولا زائدة لتأكيد النفي وضميره عائدا الى المذكر المذكور اي وشبهه لان صفة حصول مذكور عدم كون  
المذكر مستويا في ذلك الوصف مع الموتى او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكور يعقل ذو عدم كون المذكر فيه افضل فعل  
وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع الموتى انتهى وانت خبير بان المذكر في الوجوه يراود بان صفة كمالا لا على من لا  
السياق فالسخافة باقية ولو قال الشافعي والشرط الرابع ان لا يكون الاسم الكائن صفة مستويا فيه المذكر مع الموتى لان  
اشبهه بالكلية قوله والشرط الخامس ذكر هذا الشرط وان كان مستغنى عنه بقوله فذكره وفعل التوهم ان يراوده مذكور المعنى لا مذكور اللفظ  
وهو دليل على ان المراد بالمذكر في قوله ان كان سماعا مذكور علم المجرى عن التا لا مذكر المعنى لان التجرى عن التأ عام للاسماء والصفات  
قال الشيخ الرضوي اعلم ان شرط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين علم للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام  
لما شئنا ان احدهما التجرى عن تأ التانيث فلا يجمع خطوطه في الاسماء وعلامته الصفات بالواو والنون ولان الوجه المذكور  
في الموضوعين يقتضي ذلك واما قوله او مقدرة فلا دليل عليه قوله بكسر السين انما كسر تنبيهيا على انه ليس بجمع في الحقيقة  
وقد جاسن في بعض ما يورد فيقال قال الشيخ الرضوي وبمثل هذا التنبية كسر واو حشرين وجا في بعض ما هو مفهوم الفاء الكسر مع ضم  
كالقنون وثيون وليس بمراد ما كسر الفاء فم يجمع فيه التغيير كالعصين قوله تحت قاعدة كية هي قوله سوى ما جبر تفصيله  
من ذي التأ الخ وانه لا يجمع مع ما لا مذكر له مع ما لا يجمع فادخل في القاعدة فهو ليس بشا ذواليسين داخل فهو شا ذكاز  
قوله اي آخر مفردة قد عرفت ووجه تقدير المضاف قوله لا يلزم مزية الفرج وهو الموتى ان جميع بالالف والتاء مذكور  
لم يجمع بالواو والنون على الاصل وهو المذكر وهو غير جائز والى صل ان كان له مذكر فان جميع مذكور بالواو والنون كما فضل  
جميع بالواو والنون كما فضلون جميع الموتى بالالف والتاء كفضل جمع على فضليات وان لم يجمع مذكور بالواو والنون لم يجمع  
الموتى بالالف والتاء اصلا كما جرحوا وفلان فعلى كسر ان سكروى وان لم يكن له مذكر اصلا فشرط ان لا يكون الموتى مجرور  
عن التأ كى انضفة فانه جميع على حائضات بخلاف حائض فانه لم يجمع بالالف والتاء قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو ونون  
من قوله فان يكون مذكور جمع بالواو والنون ان الموتى ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون لم يجمع بالالف والتاء اصلا وان  
تقييد قوله مذكر في قوله وان لم يكن له مذكر بقوله جمع بالواو والنون ان الموتى ان كان له مذكر لم يجمع بالواو والنون فشرط جمع  
الموتى بالالف والتاء ان لا يكون الموتى مجرور عن التأ لان انتفا المقيد يكون ابا انتفا المقيد مع تعادلات المقيد واما  
بانتفا المقيد والمقيد معا والغالب الظاهر الاول بل هو السعير فيما نحن فيه والاصار التقييد لغوا وهذا المفهوم مناف للمفهوم الا





فما هو اب ترك تقييد قوله ذكر فلو جمع بالواو والنون قوله لانه ليس تحقيق ولا ظاهر العلامة قال الشيخ الرضى فمجموع هذا الجمع قياسا  
 من الاسماء الموصولة الاصل الموصولة ظاهرة كانت هذه العلامة كعشرة وسلي او مقدره كعنداء واثنا العاشر الظاهرة سواء كان ذلك  
 حقيقة كعنداء ولا كعنداء قوله من حيث نفسه اى نفس بنى الواحد اى تغير نفس بنى الواحد واموره اى امور بنى الواحد والاختلاف  
 فيها اى بنى الواحد بان لم يبق بنى الواحد على بيته وصورة كان عليها قبل الجمع بخلاف جمعي السلامة فان بنى الواحد فيها  
 باق على بيته كانت عليها قبل الجمع وان تغير بمعنى ان لم يبق أحده المفرد ولم يكن لاحقا قبل الجمع وبالجمله التفسير  
 المعبر في جمع التفسير تغير يقع في خلال حروفه وبنيته لا يحصل بالحقوق واليه اشارة بقوله تغير بناء واحد  
 بالحقوق الحروف الخارجية الزائدة لا بوقوعها في الخلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة ليس لمعبر في  
 التفسير وهذا مذكور في الشيخ الرضى لا شك ان جميع السلامة بالواو والنون تغير بناء واحد اى تغييرا يباين  
 لا كما ينبغي بها بناء مستانقا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضمت اليها الاثنين صار عشرة  
 ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فغير اى في جميع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في صرح التفسير  
 قوله كذا كذا في تعريف الجمع قوله وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما انما تعريف الجمع القاطنة فجمع الكثرة المقابل للواحد يطلق على  
 ما ذكره واللام لم يكن مانعا ولان المقابلة يقتضى ذلك ويشير اليه ايضا قول الله قدس سره جمع كثره يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا  
 نهاية له فاقول جمع الكثرة عشرة واكثر لا نهاية له واقل جمع العلة ثلثة واكثر عشرة واليه يشير في الرضى حيث قال المراد بالتقابل  
 من الثلثة الى العشرة والحدان واخلاق وبالكثير ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح  
 لان اقل الجمع ثلثة واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام اى في مقام بيان عموم الجمع المحلى باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى  
 ما لا نهاية له مستدلا بان اقل الجمع ثلثة تبين جميع العلة وجمع الكثرة فدل بظاهرة على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بخلاف  
 ان جميع العلة مختص بالعشرة فادونها جميع الكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة وبذلك لا يستحال وان صرح  
 بحمل اكثر من الثقات هذا كلامه لكن قال قبيل هذا في شرح قوله فالجمع مثل الرجال والنساء واني معناه من العام المتناول  
 للجمع مثل الرجال والنساء والقوم يصح اطلاقه على اى عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية له ولا يخفى ان الكلام في الجمع المعروف واما التفسير  
 فذكره وكذا اسما المجموع والافق سبق ان الربط اسم لما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصار الى اصل المعنى  
 باللام من المجموع واسما لها جميع الافراد قلت او كثره وان كان بدون اللام لما دون العشرة كما لفظ او العشرة فادونها جميع العلة  
 مثل المسلمين والمسلمات والانفس ونحو ذلك انتهى وهذا الكلام مرفوع الخالفة بين تصرح الثقات وبين فرقتهم في هذا المقام ويوجب  
 التوفيق بينهما وان كان الاول صريحا في مخالفة وعدم التوفيق واليه يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام المتوقع عند البعض  
 حتى يقوم الدليل لانه يحمل لاختلاف اعداد الجمع فان جميع العلة يصح ان يراى منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجميع الكثرة يصح ان  
 منه كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية له فاذا قال لزيد على الفلاس يصح بيانه من الثلثة الى العشرة بهذا كلامه فتأمل ليطالع هذا الكلام  
 يابى التوفيق فتدبر قال وفعله كغلبة في الرضى وزاد الفاعلة كقولهم هم اكمل اسس قليلون كقوله شيعهم راس واحد  
 وليس بشئ اذا قلنا مفهومه من قرينة شيعهم باكل راس لاسم الاطلاق فعلة قوله الظاهر ان الرضى قال ان حروف الجمع السلامة

والا فلو كان الجمع بالواو والنون قوله لانه ليس تحقيق ولا ظاهر العلامة قال الشيخ الرضى فمجموع هذا الجمع قياسا  
 من الاسماء الموصولة الاصل الموصولة ظاهرة كانت هذه العلامة كعشرة وسلي او مقدره كعنداء واثنا العاشر الظاهرة سواء كان ذلك  
 حقيقة كعنداء ولا كعنداء قوله من حيث نفسه اى نفس بنى الواحد اى تغير نفس بنى الواحد واموره اى امور بنى الواحد والاختلاف  
 فيها اى بنى الواحد بان لم يبق بنى الواحد على بيته وصورة كان عليها قبل الجمع بخلاف جمعي السلامة فان بنى الواحد فيها  
 باق على بيته كانت عليها قبل الجمع وان تغير بمعنى ان لم يبق أحده المفرد ولم يكن لاحقا قبل الجمع وبالجمله التفسير  
 المعبر في جمع التفسير تغير يقع في خلال حروفه وبنيته لا يحصل بالحقوق واليه اشارة بقوله تغير بناء واحد  
 بالحقوق الحروف الخارجية الزائدة لا بوقوعها في الخلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة ليس لمعبر في  
 التفسير وهذا مذكور في الشيخ الرضى لا شك ان جميع السلامة بالواو والنون تغير بناء واحد اى تغييرا يباين  
 لا كما ينبغي بها بناء مستانقا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضمت اليها الاثنين صار عشرة  
 ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فغير اى في جميع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في صرح التفسير  
 قوله كذا كذا في تعريف الجمع قوله وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما انما تعريف الجمع القاطنة فجمع الكثرة المقابل للواحد يطلق على  
 ما ذكره واللام لم يكن مانعا ولان المقابلة يقتضى ذلك ويشير اليه ايضا قول الله قدس سره جمع كثره يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا  
 نهاية له فاقول جمع الكثرة عشرة واكثر لا نهاية له واقل جمع العلة ثلثة واكثر عشرة واليه يشير في الرضى حيث قال المراد بالتقابل  
 من الثلثة الى العشرة والحدان واخلاق وبالكثير ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح  
 لان اقل الجمع ثلثة واعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام اى في مقام بيان عموم الجمع المحلى باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى  
 ما لا نهاية له مستدلا بان اقل الجمع ثلثة تبين جميع العلة وجمع الكثرة فدل بظاهرة على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بخلاف  
 ان جميع العلة مختص بالعشرة فادونها جميع الكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة وبذلك لا يستحال وان صرح  
 بحمل اكثر من الثقات هذا كلامه لكن قال قبيل هذا في شرح قوله فالجمع مثل الرجال والنساء واني معناه من العام المتناول  
 للجمع مثل الرجال والنساء والقوم يصح اطلاقه على اى عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية له ولا يخفى ان الكلام في الجمع المعروف واما التفسير  
 فذكره وكذا اسما المجموع والافق سبق ان الربط اسم لما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصار الى اصل المعنى  
 باللام من المجموع واسما لها جميع الافراد قلت او كثره وان كان بدون اللام لما دون العشرة كما لفظ او العشرة فادونها جميع العلة  
 مثل المسلمين والمسلمات والانفس ونحو ذلك انتهى وهذا الكلام مرفوع الخالفة بين تصرح الثقات وبين فرقتهم في هذا المقام ويوجب  
 التوفيق بينهما وان كان الاول صريحا في مخالفة وعدم التوفيق واليه يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام المتوقع عند البعض  
 حتى يقوم الدليل لانه يحمل لاختلاف اعداد الجمع فان جميع العلة يصح ان يراى منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجميع الكثرة يصح ان  
 منه كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية له فاذا قال لزيد على الفلاس يصح بيانه من الثلثة الى العشرة بهذا كلامه فتأمل ليطالع هذا الكلام  
 يابى التوفيق فتدبر قال وفعله كغلبة في الرضى وزاد الفاعلة كقولهم هم اكمل اسس قليلون كقوله شيعهم راس واحد  
 وليس بشئ اذا قلنا مفهومه من قرينة شيعهم باكل راس لاسم الاطلاق فعلة قوله الظاهر ان الرضى قال ان حروف الجمع السلامة



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

مشتركان بين القلة والكثرة وانظماهما المطلق المجموع من غير نظرا الى القلة والكثرة فيحصل ان لما قال مذكر كان كالمسلمين او مؤثما  
كالمسلمات اعلم انهما اذا كانتا نكرتين يكونان للقلة واذا كانتا معرفتين فلكثرة قال ذلك المذكور انما قلنا ان افراد اسم  
الاشارة مع تعدد المشار اليه معنى على تدويله بالمذكور قوله يعني بالحدث معنى قائما بالغير قال بعض الفضلاء انما قلنا عن شريح  
المطالع والمراد بالقيام بالغير كونه ناعثا له بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب وعلى هذا لا يلزم ان يكون  
السواو بمعنى سياهي اسم لحدث اذ لا يشتق منه اسمه واليه يخرج منه ذلك بقوله الجارى على الفعل اذ معنى جريانه على الفعل اذ جعل له  
وما ذكره يشتق منه والسواو بمعنى سياهي لا يشتق منه الفعل قوله لا يكون مصدرا اذ لم يصح له ان يكون جاريا على الفعل بل يصح  
وما ذكره اشتق منه الفعل ونحو العالمية والقادرية ليس كذلك وفيه ان نحو العالمية لم يدرى في قوله اسم الحدث حتى يخرج بقوله الجارى  
على الفعل اذ يوليين كقوله فضلا عن ان يكون اسما قال بعض الفضلاء وانظما له ليس بكلمة لوجوب كونها مفردة غير ذاتية جارية على  
معناها والعالمية ليست كذلك وهذا في نظر ان جعل قيد الجارى على الفعل في قول ابن الحاجب با معناه اسم الحدث الجارى على الفعل  
اخرنا عن مثل العالمية كما فعله الفاضل الاستربادي على بحث قال وانما ان الاخيرين معنى اصطفاى وقع في الاستعمال  
كونها مفعولين مطلعين بخلاف الاولين اذ لم يقع في الاستعمال كونها كذلك وانما حسن انما لا يمكن ان يكون الالف في الامكان الذي  
فان منع ما قيل ان ارجوزة وقوعها خلا اختصاص له بهما بل تجري في الاولين اليهم اذ انما سقط في المفعول المطلق وان اراد  
وجوب وقوعها فجزءه قوله ويل للطفنيين قال وهو من التثنية في حال من مفعول الكلام اى قصر المصدر على السماح حال كونه  
من التثنية وفي جملة متعلقات السماح نظر لعدم ذى الحال لانه ليس لقوله سمع فاعل مظهر لا مضمرة هذا ما ذكره الفاضل السدي  
في الحاشي وقال بعض الشارحين لما وقد رقت عليه ان قوله سمع اى على حذف النسبة اى سماعي فيكون في حكم المشتق الحامل  
لضمير فهو مبتدأ ويل سموح والمصدر الاول بالصفة جازية الاضمار يدل عليه قوله مرت برجل سوا هو والعدم قالوا يجوز في سوا  
الجرحى انما سقط الرجل بمعنى ستوفى يكون هو تاكيدا للمشتك في سوا وانما اكيد يصح عطف قوله والعدم عليه فقد اخبر الاضمار في سوا عند  
تدويله بالصفة مع انه مصدرها اكلامة وهو صريح في انه يجوز حذف النسبة وقال بعضهم لم يثبت هذا قوله يدل عليه قوله و  
فيه ان القول المذكور محتمل والمحمّل لا يكون دليلا على احواله واما قلنا محتمل لانه محتمل ان يكون سوا مفعولا على انه خبر لقوله لم يولد  
على ان هو مبتدأ والعدم معطوف عليه ويدل عليه قوله يجوز في سوا الجرح والدليل على ان المصدر الاول يجوز فيه الاضمار قول الرضى  
على ما قلنا عنه في مصدر الكتاب ان لفظ وانما مصدر الا لانه بمعنى المفعول فيكون فيه ضمير قال سماع اى سماعي ظاهر انه  
على حذف الالف لانه لم يثبت حذف الالف اقول بانه اراد ان المصدر بمعنى المفعول اى سموح او محمول على حذف الضمير اى ذو  
سماع لان هذا المعنى لازم معنى قولنا سماعي قوله وذلك العمل حاصل لمناسبة الاشتقاق اى للنسبة الذي هو الاشتقاق  
فالاضافة بيانية اى كون احد هما مشتقا والاخر مشتقا منه فطران التاويل بان مع الفعل وانما سببا للعلم ومدار له  
لكنه ليس منحصر فيه بل مدار علمه شيان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان وبهذا اسقط ما قال  
الشيخ الرضى واقتدرهم للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع فلهذا استعمل  
بجملات ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معما على معنى المضى وما قال الفاضل السدي في الارشاد انه محمول على مطلق التاويل

[illegible][illegible]



[illegible][illegible][illegible]



[illegible]

قال الخطاب يا ايها الذين آمنوا ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما  
 فما حلال الله تعالى من هذه الاشياء فخذوها حلالا وما حرام الله تعالى من هذه الاشياء فاجتنبوها  
 حراما فان الله تعالى قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما فما حلال الله تعالى من هذه الاشياء فخذوها حلالا  
 وما حرام الله تعالى من هذه الاشياء فاجتنبوها حراما فان الله تعالى قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما  
 فما حلال الله تعالى من هذه الاشياء فخذوها حلالا وما حرام الله تعالى من هذه الاشياء فاجتنبوها حراما



لا يتصور بدون اثنين على ان الفعل في الاول قائم بغير متعلق بغيره على ما هو مقتضى التركيب وان بالاعكس ضمنا على ما قالوا خامنه  
باب مفاعلة آتست كم هي كي باو يكرى همان كنه كم ويكرى باوى وكذا التقرب والتباعد والاتجار قائم بالمتكلم متعلق بفعلان وان كان  
خصوصية الفعل اقتضت ان يكون قائما بفعلان ايضه فلان ما ذكره الشيخ الرضى لا يشيل جميع الفاعلين نحو زيد مقاتل عمر وادانا  
متقرب بفعلان او متباعد منه وتجمع مع فان هذه الاحداث تنسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر  
قوله فان هذه آه يعني لا يقوم بالمتكلم معينا دون الآخر فلا معنى له اذا لم يرد ان يكون له معنى للمعنى للقيام بشئ لا  
الحشي في رده قوله لا يقوم بالمتكلم معينا دون الآخر فلا معنى له اذا لم يرد ان يكون له معنى للمعنى للقيام بشئ لا  
على التبيين ليس على ما ينبغي وكذا قوله بان معنى المضارب ليس بالتصريف بالضرب بل بالتصريف بغير متعلق بغيره  
عنه ضرب متعلق بفعل الضرب الاول ليس على ما ينبغي قوله وغير ذلك من الآله والموضع والزمان قوله وان يكون من  
قام به تمام المعنى الموضوع له عطفت على قوله ان يكون يتكون هذا ايضا متبادرا لكن كون هذا المعنى متبادرا فكيف وضع  
المبالغة من افراد اسم الفاعل بل المتبادر الى الذهن ان يكون من قام به الفعل اعم من ان يكون مع زيادة او لا كما يدل  
عليه قوله وما وضع منه المبالغة اي من اسم الفاعل للمبالغة ويلزم منه وجود الابل الذي اوردوه الشرح سوره  
على الخروج من قوله وحصره صيغ اسم الفاعل ذا حصر وقوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل ليس بدليل بان  
فان المحصر ليس لطلق الصيغة بل لصيغة اذ لم يكن للمبالغة واما الثاني فلانه محل المعنيين لا يكون محله على احد احتماليهما اذا كان  
الاحتمال الذي يطلب عليه الدليل خلافا لظلاله ليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا لو اقتضى تشبيه احكام صيغ المبالغة باحكام  
اسم الفاعل كون صيغها خارجا من اسم الفاعل للزم ان يكون لشئ والمجموع خارجا عن اسم الفاعل لانه تشبه احكامها باحكام  
اسم الفاعل واللازم بط فالمراد من تشابه وايضا يلزم من خروج اسم الفاعل الذي هو من باب المفاعلة نحو ضارب في فصرته اضربه  
فان اضارب لان معناه ذات قام به الضرب مع زيادة الا ان يقال باب المفاعلة موضوع للمبالغة وضعنا نوعيا معنى ضربته  
غلبة في الضرب ومعنى ضارب غالب في الضرب فيكون ضارب عما قام به الفعل لا الزيادة فعلى هذا لا يقتضى تعريف اسم  
به على ما قال به الشيخ الرضى حيث قال انتقص نحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المفاعلة والى  
ان يقال هو المبني على فعل الزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر مشتق هو منه وفي قوله والاولى دون الصواب يشاء  
الى ان له توجيه آخر قوله ولا يبعد قلت بل التزم كون قوله لمن قام به مخرجا لصيغ المبالغة بعيدا لان التبادر من قوله لما  
وضع منه المبالغة مثله في العمل ودخل صيغ المبالغة في تعريف اسم الفاعل كيف ونقطة منه والى على انما من افراد وما ذكره  
الشارح قدس سره في معناه مع انه خلاف الظاهر المتبادر لا يدل عليه دليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا جعل الشرح سره  
قوله وما وضع منه المبالغة محتملا لاحتمالين احدهما خروجها عن اسم الفاعل وثانيها دخولها فيه ولا معنى له الاحتمال اذا كان  
قوله من قام به مخرجا لها وايضا ما نقله الشارح عن الترجمة الشريفة يدل على ان قوله لمن قام به يشمل صيغ المبالغة واسم الفاعل  
فان يرفع بعض المطلب بغيره قوله اي صيغة اسم الفاعل اذ لم يكن للمبالغة واختاره للبيان لكثرة وكونه اصل المعنى  
عليه قوله غالبا ثانيا ان يباين في ان الشرح في بحث الاضافة بان الاضافة البانية انما يكون اذا كان للصفات

الظاهر وانما يقع على  
سبيل المثال في قوله لا يقوم  
بغيره على ما هو مقتضى التركيب  
باب مفاعلة آتست كم هي كي  
خصوصية الفعل اقتضت ان يكون  
متقرب بفعلان او متباعد منه  
قوله فان هذه آه يعني لا يقوم  
على التبيين ليس على ما ينبغي  
عنه ضرب متعلق بفعل الضرب  
قام به تمام المعنى الموضوع  
المبالغة من افراد اسم الفاعل  
عليه قوله وما وضع منه المبالغة  
على الخروج من قوله وحصره  
فان المحصر ليس لطلق الصيغة  
الاحتمال الذي يطلب عليه الدليل  
اسم الفاعل كون صيغها خارجا  
اسم الفاعل واللازم بط فالمراد  
فان اضارب لان معناه ذات قام  
غلبة في الضرب ومعنى ضارب  
به على ما قال به الشيخ الرضى  
ان يقال هو المبني على فعل الزيادة  
الى ان له توجيه آخر قوله ولا  
وضع منه المبالغة مثله في العمل  
الشارح قدس سره في معناه مع  
قوله وما وضع منه المبالغة محتملا  
قوله من قام به مخرجا لها وايضا  
فان يرفع بعض المطلب بغيره قوله  
عليه قوله غالبا ثانيا ان يباين

ان يكون البنية  
ولا يجوز ان يكون  
بغيره على ما هو مقتضى التركيب  
باب مفاعلة آتست كم هي كي  
خصوصية الفعل اقتضت ان يكون  
متقرب بفعلان او متباعد منه  
قوله فان هذه آه يعني لا يقوم  
على التبيين ليس على ما ينبغي  
عنه ضرب متعلق بفعل الضرب  
قام به تمام المعنى الموضوع  
المبالغة من افراد اسم الفاعل  
عليه قوله وما وضع منه المبالغة  
على الخروج من قوله وحصره  
فان المحصر ليس لطلق الصيغة  
الاحتمال الذي يطلب عليه الدليل  
اسم الفاعل كون صيغها خارجا  
اسم الفاعل واللازم بط فالمراد  
فان اضارب لان معناه ذات قام  
غلبة في الضرب ومعنى ضارب  
به على ما قال به الشيخ الرضى  
ان يقال هو المبني على فعل الزيادة  
الى ان له توجيه آخر قوله ولا  
وضع منه المبالغة مثله في العمل  
الشارح قدس سره في معناه مع  
قوله وما وضع منه المبالغة محتملا  
قوله من قام به مخرجا لها وايضا  
فان يرفع بعض المطلب بغيره قوله  
عليه قوله غالبا ثانيا ان يباين



[illegible]

*[The page contains dense handwritten Arabic script, likely a manuscript or a collection of letters. The text is written in a cursive style typical of Ottoman-era documents. There are several large, bold letters at the top, possibly indicating the start of new sections or names. The handwriting is somewhat slanted and compact.]*

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



مَدَامُ لِي مَوْلَاكِ الْوَلَدِ

五

...



[illegible][illegible][illegible]



في تصنيف حاصل في الصفة نحو زيد سيبويه ولكن على قبح كافي حسن وجهه فانه قد قيل في الصدق على قولنا الزيدان الحسن  
وجها مع انه لا يتحقق فيه وجه الماشع وهو عدم التصنيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه قوله لا لا تصح فيه بواحد منها او التثنية  
لم يكن في الصفة بسبب الاسم والضمير في وجهه باق لم يحدف قوله على قبح وليس مستقبلا لاجل اجتماع الضميرين فان كان  
زيادته على القدر المحتاج اليه وهو ليس بقبح كافي بل من انوار اياه قوله لان الضمير في تقديره لا قبل ان قدر الى ايمان يحيل ربطا  
بالموصوف والربط يكتفي ضمير واحد فانيان ضمير آخر للربط زيادة على القدر المحتاج اليه قوله لا لا تشمل على ضمير زائد على قدر الى ايمان  
الى ان ذلك ما يكون اذا كان ايتان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحيل ضمير في الصفة فانيان ضمير  
في المفعول للربط زائد على القدر المحتاج اليه فلا يكون زيد حسن وجهه احسن من زيد احسن وجهه لانه ايتان الضميرين مستغنيا للربط  
لتيامين اللاب يتعين الوجه اذ قيل زيد احسن وجهه اللاب لا يتعين اللاب ولا الوجه قوله عدم الربط بالموصوف في حذف ضمير الموصوف  
عن المفعول ورفع قبح لا ازالة للربط بلا ضرورة بخلاف نعم المفعول زيد اذ ليس من قبيل حذف الربط بلا ضرورة بل الربط في الموصوف  
واللام فان قلت الالف واللام في الوجه يفتي غنا الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان القبح هو ان يضاف  
الذي يشبه بالربط لفظا وايتان ما يكون رابطا معني واليه يشير قول الشافعي سره لعدم الربط بالموصوف لفظا اذ لا يقيده عدم لفظ  
باللفظ ليشعر بوجود الربط معني قوله في رخصته سمى الصفة بما هي الصفة والمقابلة من رخصته انما هو رخصه بالوجه فانه قد قيل في  
بعضه ان يجوز ان يكون المفعول به لا يشترط ان يقال بل لا بد من تعدد الفاعل او التباس البديل بالفاعل قوله فيها ضمير الموصوف ليس ذلك  
في جميع الصور بل انما جازا ساء الصفة الى الضمير السبب بعد اسنادها الى سبب لكونها في اللفظ جارية على السبب جارا وانما اوجا  
وفي المعنى والالف على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كافي زيد حسن وجهه فانه يحسن وجهه ولا يجوز زيد خيطا شقيقا  
اي قبح فان لم يجر في اللفظ على سبب نحو زيد وجهه حسن او جوت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجوز استكان الضمير فيها فيجب  
اسود فوس ظلام الاخ وزيدا يبيض الثور وزيدا صغر فلان لا معنى للمجيب الا انه صاحب سبب تصدق بالموصوف المذكور فيجب  
ان يحيل صفة سبب صفة نفسه فيضميرها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل ليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض  
ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا فانت معنى كونه صاحب مفهوم من كون ثوره سبب زيد لانه صفة سبب  
وانما حسن جنان الكلب لانه كناية عن كبره اي هو كرم قوله في رخصه ان الفاعل سوا كانه المعنى الماضي او المعنى المضارع او لا تحترق  
او لا تطلق فان رخصه المسمى الى لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في مفعولها الرفع جاز النصب والجر لا يفرق عاده وانما  
يجوز انتقال الضمير اليها من المفعول ثم نصب المفعول او جره اذا كان يحيل لصاحبها المتقدم وصفه بالتصايف مفعولها بضمير  
كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائما بالاولى قائم ابن العم بجر المفعول ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب بالاخ  
بجر المفعول هذا الكلام الرضي قوله تقول زيد قائم اللاب ومضروب اللاب برفع اللاب والضمير وجهه وفيه انه لا يجوز نصب  
اللاب ولا جره في زيد قائم اللاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة السبب كما قلنا من الشيخ الرضي انما قوله اي اسم شئ  
لو قال ما اي اسم شئ لا كرم التكرار قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه يشير الى تقدير صفة لموصوف يعني عن  
تقدير صفة لموصوف وهو لموصوف بالفعل فلا يرد ان المتبادر من الموصوف بان شئ ما قام بالشئ لا ما وقع عليه شئ

في تصنيف حاصل في الصفة نحو زيد سيبويه ولكن على قبح كافي حسن وجهه فانه قد قيل في الصدق على قولنا الزيدان الحسن  
وجها مع انه لا يتحقق فيه وجه الماشع وهو عدم التصنيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه قوله لا لا تصح فيه بواحد منها او التثنية  
لم يكن في الصفة بسبب الاسم والضمير في وجهه باق لم يحدف قوله على قبح وليس مستقبلا لاجل اجتماع الضميرين فان كان  
زيادته على القدر المحتاج اليه وهو ليس بقبح كافي بل من انوار اياه قوله لان الضمير في تقديره لا قبل ان قدر الى ايمان يحيل ربطا  
بالموصوف والربط يكتفي ضمير واحد فانيان ضمير آخر للربط زيادة على القدر المحتاج اليه قوله لا لا تشمل على ضمير زائد على قدر الى ايمان  
الى ان ذلك ما يكون اذا كان ايتان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحيل ضمير في الصفة فانيان ضمير  
في المفعول للربط زائد على القدر المحتاج اليه فلا يكون زيد حسن وجهه احسن من زيد احسن وجهه لانه ايتان الضميرين مستغنيا للربط  
لتيامين اللاب يتعين الوجه اذ قيل زيد احسن وجهه اللاب لا يتعين اللاب ولا الوجه قوله عدم الربط بالموصوف في حذف ضمير الموصوف  
عن المفعول ورفع قبح لا ازالة للربط بلا ضرورة بخلاف نعم المفعول زيد اذ ليس من قبيل حذف الربط بلا ضرورة بل الربط في الموصوف  
واللام فان قلت الالف واللام في الوجه يفتي غنا الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان القبح هو ان يضاف  
الذي يشبه بالربط لفظا وايتان ما يكون رابطا معني واليه يشير قول الشافعي سره لعدم الربط بالموصوف لفظا اذ لا يقيده عدم لفظ  
باللفظ ليشعر بوجود الربط معني قوله في رخصته سمى الصفة بما هي الصفة والمقابلة من رخصته انما هو رخصه بالوجه فانه قد قيل في  
بعضه ان يجوز ان يكون المفعول به لا يشترط ان يقال بل لا بد من تعدد الفاعل او التباس البديل بالفاعل قوله فيها ضمير الموصوف ليس ذلك  
في جميع الصور بل انما جازا ساء الصفة الى الضمير السبب بعد اسنادها الى سبب لكونها في اللفظ جارية على السبب جارا وانما اوجا  
وفي المعنى والالف على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كافي زيد حسن وجهه فانه يحسن وجهه ولا يجوز زيد خيطا شقيقا  
اي قبح فان لم يجر في اللفظ على سبب نحو زيد وجهه حسن او جوت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجوز استكان الضمير فيها فيجب  
اسود فوس ظلام الاخ وزيدا يبيض الثور وزيدا صغر فلان لا معنى للمجيب الا انه صاحب سبب تصدق بالموصوف المذكور فيجب  
ان يحيل صفة سبب صفة نفسه فيضميرها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل ليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض  
ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا فانت معنى كونه صاحب مفهوم من كون ثوره سبب زيد لانه صفة سبب  
وانما حسن جنان الكلب لانه كناية عن كبره اي هو كرم قوله في رخصه ان الفاعل سوا كانه المعنى الماضي او المعنى المضارع او لا تحترق  
او لا تطلق فان رخصه المسمى الى لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في مفعولها الرفع جاز النصب والجر لا يفرق عاده وانما  
يجوز انتقال الضمير اليها من المفعول ثم نصب المفعول او جره اذا كان يحيل لصاحبها المتقدم وصفه بالتصايف مفعولها بضمير  
كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائما بالاولى قائم ابن العم بجر المفعول ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب بالاخ  
بجر المفعول هذا الكلام الرضي قوله تقول زيد قائم اللاب ومضروب اللاب برفع اللاب والضمير وجهه وفيه انه لا يجوز نصب  
اللاب ولا جره في زيد قائم اللاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة السبب كما قلنا من الشيخ الرضي انما قوله اي اسم شئ  
لو قال ما اي اسم شئ لا كرم التكرار قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه يشير الى تقدير صفة لموصوف يعني عن  
تقدير صفة لموصوف وهو لموصوف بالفعل فلا يرد ان المتبادر من الموصوف بان شئ ما قام بالشئ لا ما وقع عليه شئ

في تصنيف حاصل في الصفة نحو زيد سيبويه ولكن على قبح كافي حسن وجهه فانه قد قيل في الصدق على قولنا الزيدان الحسن  
وجها مع انه لا يتحقق فيه وجه الماشع وهو عدم التصنيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه قوله لا لا تصح فيه بواحد منها او التثنية  
لم يكن في الصفة بسبب الاسم والضمير في وجهه باق لم يحدف قوله على قبح وليس مستقبلا لاجل اجتماع الضميرين فان كان  
زيادته على القدر المحتاج اليه وهو ليس بقبح كافي بل من انوار اياه قوله لان الضمير في تقديره لا قبل ان قدر الى ايمان يحيل ربطا  
بالموصوف والربط يكتفي ضمير واحد فانيان ضمير آخر للربط زيادة على القدر المحتاج اليه قوله لا لا تشمل على ضمير زائد على قدر الى ايمان  
الى ان ذلك ما يكون اذا كان ايتان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحيل ضمير في الصفة فانيان ضمير  
في المفعول للربط زائد على القدر المحتاج اليه فلا يكون زيد حسن وجهه احسن من زيد احسن وجهه لانه ايتان الضميرين مستغنيا للربط  
لتيامين اللاب يتعين الوجه اذ قيل زيد احسن وجهه اللاب لا يتعين اللاب ولا الوجه قوله عدم الربط بالموصوف في حذف ضمير الموصوف  
عن المفعول ورفع قبح لا ازالة للربط بلا ضرورة بخلاف نعم المفعول زيد اذ ليس من قبيل حذف الربط بلا ضرورة بل الربط في الموصوف  
واللام فان قلت الالف واللام في الوجه يفتي غنا الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان القبح هو ان يضاف  
الذي يشبه بالربط لفظا وايتان ما يكون رابطا معني واليه يشير قول الشافعي سره لعدم الربط بالموصوف لفظا اذ لا يقيده عدم لفظ  
باللفظ ليشعر بوجود الربط معني قوله في رخصته سمى الصفة بما هي الصفة والمقابلة من رخصته انما هو رخصه بالوجه فانه قد قيل في  
بعضه ان يجوز ان يكون المفعول به لا يشترط ان يقال بل لا بد من تعدد الفاعل او التباس البديل بالفاعل قوله فيها ضمير الموصوف ليس ذلك  
في جميع الصور بل انما جازا ساء الصفة الى الضمير السبب بعد اسنادها الى سبب لكونها في اللفظ جارية على السبب جارا وانما اوجا  
وفي المعنى والالف على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كافي زيد حسن وجهه فانه يحسن وجهه ولا يجوز زيد خيطا شقيقا  
اي قبح فان لم يجر في اللفظ على سبب نحو زيد وجهه حسن او جوت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجوز استكان الضمير فيها فيجب  
اسود فوس ظلام الاخ وزيدا يبيض الثور وزيدا صغر فلان لا معنى للمجيب الا انه صاحب سبب تصدق بالموصوف المذكور فيجب  
ان يحيل صفة سبب صفة نفسه فيضميرها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل ليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض  
ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا فانت معنى كونه صاحب مفهوم من كون ثوره سبب زيد لانه صفة سبب  
وانما حسن جنان الكلب لانه كناية عن كبره اي هو كرم قوله في رخصه ان الفاعل سوا كانه المعنى الماضي او المعنى المضارع او لا تحترق  
او لا تطلق فان رخصه المسمى الى لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في مفعولها الرفع جاز النصب والجر لا يفرق عاده وانما  
يجوز انتقال الضمير اليها من المفعول ثم نصب المفعول او جره اذا كان يحيل لصاحبها المتقدم وصفه بالتصايف مفعولها بضمير  
كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائما بالاولى قائم ابن العم بجر المفعول ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب بالاخ  
بجر المفعول هذا الكلام الرضي قوله تقول زيد قائم اللاب ومضروب اللاب برفع اللاب والضمير وجهه وفيه انه لا يجوز نصب  
اللاب ولا جره في زيد قائم اللاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة السبب كما قلنا من الشيخ الرضي انما قوله اي اسم شئ  
لو قال ما اي اسم شئ لا كرم التكرار قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه يشير الى تقدير صفة لموصوف يعني عن  
تقدير صفة لموصوف وهو لموصوف بالفعل فلا يرد ان المتبادر من الموصوف بان شئ ما قام بالشئ لا ما وقع عليه شئ



قوله في اصل ذلك الفعل وهو مشتق منه فالجاء ان اسم التفضيل اسم مشتق لموصوف تصديقا وانه على غير حرف في اصل ذلك  
الفعل وهو مشتق منه فلا بد من حرف فاعل وزائد وخالف فان الذات فيها وان قصد زيادة وتما على غير الكسرة لان في مشتق منه بل في ا  
آخر فخر فائدة او يجر قوله اصل فلا بد لاجل فائدة في ادراج لفظ الاصل فان قلت اسم الفاعل من باب المعالجة تصديقا وانه  
على غير حرف في مشتق منه نحو ضارب بنى فخرية اضربه فانما ضارب اي خالف على الغير في الضرب فقلت باب المعالجة تصديقا وانه  
فاسم الفاعل بمعنى الفعل اذ ضربته بمعنى غلبته في الضرب قوله لان المراد بالموصوف ذات بهم ليس حمل الموصوف على ذات  
موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه لمحض اخراج اسم الزمان والمكان والآلة بل لان الذات الماخوذة في الصفات  
هي الذات التي لا تعين فيها اصلا معني قائم شئ اما اوقات ماله القيام بخلاف معنى مقام فانه زمان او مكان او وقع في التسيار  
ومع ذلك يخرج اسم الزمان والمكان والآلة وان خرجت بقوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه اذ انه لما منه لموصوف  
بذات موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه خرجت بالقياس الاول وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل  
ان كان للمعالجة لانه لم يقصد فيه الزيادة على الغير وهو المراد من قوله بزيادة على غيره فمن قال لا يعني في كون التفضيل  
ما نفا لم يتعوض لخروج صيغة المعالجة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا للمفعول حروجه لانه موصوف  
للموصوف بالزيادة على الغير فكان لم يتصور لمعنى قول الشافعي سره وقوله بزيادة على غيره يخرج قوله من حيث اصيغ  
قدره لتصح المحل لان ظاهرا ان اسم التفضيل عبارة عنه ومراد منه فعل وليس لك قوله ان يكون تمام حروف  
ثلاثي مجردا مثلا اذا قيل اخرج بالحاء والراء المثلتين والجم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروف وحج  
او من حرج وحروف تمام حروف حرج والكل اصول قوله او يكون بالنصب عطف على يكون في ان يكون  
يعني يحتمل ان يكون الحروف الثلاثة بعض حروف المزيد فيه ثلثا كان او رباعيا اما بعض اصوله وبعض زوائد  
او بعض ما من الاصول وبعضها من الزوائد مثلا اذا قيل اخرج بالحاء المجهولة والجم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروف  
تمام حروف حرج او من استخرج وحروف بعض حروف استخرج والكل اصول واذا قيل اخرج بالحاء المجهولة والجم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروف  
انه مشتق من حرج وحروف تمام حروف حرج والكل اصول او مشتق من استخرج وحروف حرج بعضه اصل وبعضه زائد اعلم  
ان كون حروف فعل بعضا من حروف لا يستقيم في التثنية في المزيد فلا يصح قوله اما من اصوله على الاطلاق قوله في الجواب  
بان المراد به الجواب ذكره الفاضل السدي في حاشيته واشارة الى حنيفة بكلمة الله لانه انما يورد اذا احتج الى استناده  
ضعيف كانه ليعتبرين بالمدنى في اتمامه وكلمة فيه التي كتب تحت هذا الجواب اشارة الى البحث فيه فقول الشارح قدس  
سروان بيان مراد الفاضل ووجاهة تشريره وانما هو هذا لان الشارح مطلع على حاشية اطلعا ما تاما فوجاهة التفقه وان كان  
تثنية الفاضل هو ليس على ما ينبغي لا عرف قوله نحو فلان ابلد من فلان وحق وارعن واهوج واخرق مع ان  
بعضها يحكي منها الفعل لغير التفضيل ايها كحق وحقا وارعن ورحناه واهوج وهو جاء واخرق واخرق وعج  
والنوك ولو كان فلا يطرر لتعليقه بان منها فعل لغيره فالاولى ان يقال لا يعني الفعل التفضيل من الاولان  
والعيوب انظاره لان غالب الاولان ياتي افعاله على افعال فعل كل ما جاء من التثنية في عليها

قوله في اصل ذلك الفعل وهو مشتق منه فالجاء ان اسم التفضيل اسم مشتق لموصوف تصديقا وانه على غير حرف في اصل ذلك  
الفعل وهو مشتق منه فلا بد من حرف فاعل وزائد وخالف فان الذات فيها وان قصد زيادة وتما على غير الكسرة لان في مشتق منه بل في ا  
آخر فخر فائدة او يجر قوله اصل فلا بد لاجل فائدة في ادراج لفظ الاصل فان قلت اسم الفاعل من باب المعالجة تصديقا وانه  
على غير حرف في مشتق منه نحو ضارب بنى فخرية اضربه فانما ضارب اي خالف على الغير في الضرب فقلت باب المعالجة تصديقا وانه  
فاسم الفاعل بمعنى الفعل اذ ضربته بمعنى غلبته في الضرب قوله لان المراد بالموصوف ذات بهم ليس حمل الموصوف على ذات  
موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه لمحض اخراج اسم الزمان والمكان والآلة بل لان الذات الماخوذة في الصفات  
هي الذات التي لا تعين فيها اصلا معني قائم شئ اما اوقات ماله القيام بخلاف معنى مقام فانه زمان او مكان او وقع في التسيار  
ومع ذلك يخرج اسم الزمان والمكان والآلة وان خرجت بقوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه اذ انه لما منه لموصوف  
بذات موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه خرجت بالقياس الاول وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل  
ان كان للمعالجة لانه لم يقصد فيه الزيادة على الغير وهو المراد من قوله بزيادة على غيره فمن قال لا يعني في كون التفضيل  
ما نفا لم يتعوض لخروج صيغة المعالجة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا للمفعول حروجه لانه موصوف  
للموصوف بالزيادة على الغير فكان لم يتصور لمعنى قول الشافعي سره وقوله بزيادة على غيره يخرج قوله من حيث اصيغ  
قدره لتصح المحل لان ظاهرا ان اسم التفضيل عبارة عنه ومراد منه فعل وليس لك قوله ان يكون تمام حروف  
ثلاثي مجردا مثلا اذا قيل اخرج بالحاء والراء المثلتين والجم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروف وحج  
او من حرج وحروف تمام حروف حرج والكل اصول قوله او يكون بالنصب عطف على يكون في ان يكون  
يعني يحتمل ان يكون الحروف الثلاثة بعض حروف المزيد فيه ثلثا كان او رباعيا اما بعض اصوله وبعض زوائد  
او بعض ما من الاصول وبعضها من الزوائد مثلا اذا قيل اخرج بالحاء المجهولة والجم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروف  
تمام حروف حرج او من استخرج وحروف بعض حروف استخرج والكل اصول واذا قيل اخرج بالحاء المجهولة والجم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروف  
انه مشتق من حرج وحروف تمام حروف حرج والكل اصول او مشتق من استخرج وحروف حرج بعضه اصل وبعضه زائد اعلم  
ان كون حروف فعل بعضا من حروف لا يستقيم في التثنية في المزيد فلا يصح قوله اما من اصوله على الاطلاق قوله في الجواب  
بان المراد به الجواب ذكره الفاضل السدي في حاشيته واشارة الى حنيفة بكلمة الله لانه انما يورد اذا احتج الى استناده  
ضعيف كانه ليعتبرين بالمدنى في اتمامه وكلمة فيه التي كتب تحت هذا الجواب اشارة الى البحث فيه فقول الشارح قدس  
سروان بيان مراد الفاضل ووجاهة تشريره وانما هو هذا لان الشارح مطلع على حاشية اطلعا ما تاما فوجاهة التفقه وان كان  
تثنية الفاضل هو ليس على ما ينبغي لا عرف قوله نحو فلان ابلد من فلان وحق وارعن واهوج واخرق مع ان  
بعضها يحكي منها الفعل لغير التفضيل ايها كحق وحقا وارعن ورحناه واهوج وهو جاء واخرق واخرق وعج  
والنوك ولو كان فلا يطرر لتعليقه بان منها فعل لغيره فالاولى ان يقال لا يعني الفعل التفضيل من الاولان  
والعيوب انظاره لان غالب الاولان ياتي افعاله على افعال فعل كل ما جاء من التثنية في عليها

قوله في اصل ذلك الفعل وهو مشتق منه فالجاء ان اسم التفضيل اسم مشتق لموصوف تصديقا وانه على غير حرف في اصل ذلك  
الفعل وهو مشتق منه فلا بد من حرف فاعل وزائد وخالف فان الذات فيها وان قصد زيادة وتما على غير الكسرة لان في مشتق منه بل في ا  
آخر فخر فائدة او يجر قوله اصل فلا بد لاجل فائدة في ادراج لفظ الاصل فان قلت اسم الفاعل من باب المعالجة تصديقا وانه  
على غير حرف في مشتق منه نحو ضارب بنى فخرية اضربه فانما ضارب اي خالف على الغير في الضرب فقلت باب المعالجة تصديقا وانه  
فاسم الفاعل بمعنى الفعل اذ ضربته بمعنى غلبته في الضرب قوله لان المراد بالموصوف ذات بهم ليس حمل الموصوف على ذات  
موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه لمحض اخراج اسم الزمان والمكان والآلة بل لان الذات الماخوذة في الصفات  
هي الذات التي لا تعين فيها اصلا معني قائم شئ اما اوقات ماله القيام بخلاف معنى مقام فانه زمان او مكان او وقع في التسيار  
ومع ذلك يخرج اسم الزمان والمكان والآلة وان خرجت بقوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه اذ انه لما منه لموصوف  
بذات موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه خرجت بالقياس الاول وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل  
ان كان للمعالجة لانه لم يقصد فيه الزيادة على الغير وهو المراد من قوله بزيادة على غيره فمن قال لا يعني في كون التفضيل  
ما نفا لم يتعوض لخروج صيغة المعالجة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا للمفعول حروجه لانه موصوف  
للموصوف بالزيادة على الغير فكان لم يتصور لمعنى قول الشافعي سره وقوله بزيادة على غيره يخرج قوله من حيث اصيغ  
قدره لتصح المحل لان ظاهرا ان اسم التفضيل عبارة عنه ومراد منه فعل وليس لك قوله ان يكون تمام حروف  
ثلاثي مجردا مثلا اذا قيل اخرج بالحاء والراء المثلتين والجم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروف وحج  
او من حرج وحروف تمام حروف حرج والكل اصول قوله او يكون بالنصب عطف على يكون في ان يكون  
يعني يحتمل ان يكون الحروف الثلاثة بعض حروف المزيد فيه ثلثا كان او رباعيا اما بعض اصوله وبعض زوائد  
او بعض ما من الاصول وبعضها من الزوائد مثلا اذا قيل اخرج بالحاء المجهولة والجم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروف  
تمام حروف حرج او من استخرج وحروف بعض حروف استخرج والكل اصول واذا قيل اخرج بالحاء المجهولة والجم لا يعلم انه مشتق من حرج وحروف  
انه مشتق من حرج وحروف تمام حروف حرج والكل اصول او مشتق من استخرج وحروف حرج بعضه اصل وبعضه زائد اعلم  
ان كون حروف فعل بعضا من حروف لا يستقيم في التثنية في المزيد فلا يصح قوله اما من اصوله على الاطلاق قوله في الجواب  
بان المراد به الجواب ذكره الفاضل السدي في حاشيته واشارة الى حنيفة بكلمة الله لانه انما يورد اذا احتج الى استناده  
ضعيف كانه ليعتبرين بالمدنى في اتمامه وكلمة فيه التي كتب تحت هذا الجواب اشارة الى البحث فيه فقول الشارح قدس  
سروان بيان مراد الفاضل ووجاهة تشريره وانما هو هذا لان الشارح مطلع على حاشية اطلعا ما تاما فوجاهة التفقه وان كان  
تثنية الفاضل هو ليس على ما ينبغي لا عرف قوله نحو فلان ابلد من فلان وحق وارعن واهوج واخرق مع ان  
بعضها يحكي منها الفعل لغير التفضيل ايها كحق وحقا وارعن ورحناه واهوج وهو جاء واخرق واخرق وعج  
والنوك ولو كان فلا يطرر لتعليقه بان منها فعل لغيره فالاولى ان يقال لا يعني الفعل التفضيل من الاولان  
والعيوب انظاره لان غالب الاولان ياتي افعاله على افعال فعل كل ما جاء من التثنية في عليها



وما لم يجز من مداخل وافعال كالمجرى والتميم والتوج والتميم لم يبين كون بعضها مالا يقبل الزيادة والنقصان  
كالتميم والبواقي محمد له على القسمين المذكورين في الامتناع قوله اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان الاضافة  
لا في طلبه وبطلانها في الوقوع فيه قوله اي ليست من مخرج قال الشيخ الرضوي في مجوز ان يكمل بزيادة اللام ومن فضيلة  
وان يقدر فعل آخر عاريا من اللام متعلقا به اي بالاكثرة كترتهم قوله اي اكثر كل شئ فان قلت المضاف اليه لا يذف  
الا اذا عوض عنه التنوين او بني او اتى باضافة متعلما وليس في هذه المواضع شئ منها فقلت قال الشيخ الرضوي ولما لم يسم  
المحصر فيها ذكره من الوجه بما ذهب اليه الخليل في الجمع واخواته من كونها معارف تبقي بالاضافة مع عريتها من تلك الوجوه  
ثم قال وفي بعض من التنوين يكون الفعل غير منصرف فاستشبع واما جوهه فخاصة من تنوين النصرف فافترجوع اليها  
لزال السالكين في غير المنصرف استعمل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فموضع التنوين من اليا وانت خبر بانه لا حاجة  
الى العذر لان المتنوعين التمكن للتنوين العوض وبهذا نظر ان ما قيل اورده حاشية انه لا بد من تنوين المضاف اليه واجب  
بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منها فالتنوين وينتقص بالتعويض في جوارحه من جعله تنوين العوض على انه لا مانع  
من البناء على الضم ليس على ما ينبغي قوله اي احد بزيادة موصوفة المقصودة به اشارة الى دفع ما قيل لا يصح جعل المقصد  
على المعنى الذي هو المقصود وجه الدفع ان يجعل ان المقصد مصدر المعنى المفعول وجعل باضافة الى الزيادة بيانية و  
ما ذكره حصل الاضافة البيانية وما له واجب حصة في الحاشية لانه يوجب ثلثة احدى حذف المضاف من احدهما اي  
قصد احدهما والثاني حذف المضاف من ان يقصد اي احدهما وقصد والثالث جعل قوله ان يقصد  
محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد به كذا قوله اي على ما اضيف يشير الى ان ذكر كلمة من تعقيب  
لا تخصيص قوله باعتبار حقيقة اي تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل  
والمناسب ليقوله على ما اضيف اليه في ضمن بعض الافراد فدخل المفضل في ما اضيف اليه باعتبار المعنوم لا باعتبار  
المراد قوله والا اي وان لم يعين حقيقة في ضمن بعضهم بل يعين حقيقة في ضمن جميع الافراد قوله خرج عنهم والا يلزم  
اذا لنفسه قوله لتوضيح اسم التفضيل ان كان المضاف اليه معرفة قوله وتخصيصه ان كان نكرة قوله لعدم ذكر المفضل عليه  
بعد جمالي بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة واسم التفضيل المرفوع باللام فاذا لم يكن المفضل  
عليه مذكور لم يتصور امتزاج اسم التفضيل بين التفضيلية التي كانت مانعة عن مطابقة الصفة لموصوفها وفيه ان عدم  
ذكر المفضل عليه في القسم الاول سمي وفي الثاني سمي كيف واللام فيه العهد وهو فعل المذكور معه المفضل عليه فيكون  
المفضل عليه مذكور معنى فيكون من مذكور معنى يقال الفاضل العهدى لا بد له من المفضل عليه وذاتي من الاضافة  
على ظهور مع اللام مع دسوى لاشارة اللام العهدية الى الفعل المذكور معه المفضل عليه واليه قال الترفيعا قبل واما مع اللام  
فمن في حكم المذكور الى قوله لا العهد الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعد جمالا اذا كان المفضل عليه مذكورا  
لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كما في الاضافة التي يكون المقصود منها ايراد  
على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اذا اشير باللام الى الفعل المذكور معه من فهو ليس من الاكره معنى قوله المرفوع

في قوله لا العهد الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعد جمالا اذا كان المفضل عليه مذكورا لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كما في الاضافة التي يكون المقصود منها ايراد على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اذا اشير باللام الى الفعل المذكور معه من فهو ليس من الاكره معنى قوله المرفوع

في قوله لا العهد الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعد جمالا اذا كان المفضل عليه مذكورا لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا بل قد لا يكون مذكورا لفظا بل معنى كما في الاضافة التي يكون المقصود منها ايراد على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اذا اشير باللام الى الفعل المذكور معه من فهو ليس من الاكره معنى قوله المرفوع



Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely providing commentary or additional examples related to the main text.

بالفعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة للتخصيص وليس المراد التعميم ان الاستثناء يدل على انه يوثق في مستثنى بالشرط  
التي ذكرت وهو صريح في ان الكلام في الذي يكون اثره في الجملة واما الذي ليس اثره فلا كلام فيه كالمصوب على ان الكلام  
مفعول به فان كل الناحية متفقون على انه لا ينصبه وانه لا يستلزم عليه وجه نظر ان ما قيل في وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل  
في مستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عودته يعني لا يعمل اصلا في المنظر الا في منظر كذا عناية ان العمل  
في هذا المنظر لا يتصور الا بالفاعل عليه ليس على ما ينبغي قوله لانه يعمل في المنظر باذنا كان او مستترا والرضى فيه بالمستتر قوله لا يظهر  
اثره في اللفظ اي في لفظ المنظر لكونه مبنيا وهذا لانه لا يلزم اطراها فانه قد ما قيل وليس المراد انه لا يظهر في لفظه اثر  
العمل والالجار عمله في سائر البنيات قوله لانه لا ينصب للمفعول اصلا فلا فائدة في ذكره مع الفاعل في نفي العمل عنه فجميع  
الاوليات واثباته في وقت خاص اذا كان لا ينصب اسم التفضيل مطلقا فكيف ينصب في ذلك الوقت والعبارة على لغة  
التعميم توهم ذلك فعدم قصد التعميم لاجل هذا المانع فانه قد ذكره الفاعل لمشيئته ان يقال يراو بالمنظر المفعول فامطر كان  
او ضمير بارزا فلا حاجة الى تخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في مفعول الرفع بالفاعلية ولم ينصب بكونه مفعولا لانه اذا  
كان مفعولا لمشيئته فانه يعمل الرفع بالفاعلية قوله لا يخرج عن معنى الفعل فلا بد ان يعمل فيه اسم التفضيل الذي فيه معنى الفعل قوله  
لان هذا العمل آه وجه متعلق لنفي عمله بمشابهة الفعل كما ان قوله ولا لانه لا كان وجه متعلق بمعنى عمله بمشابهة اسم الفاعل فانه قد قيل  
الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد في عمل الرفع وليس وجه مستقلا كما ينبغي اعادة اللام قوله لا ينبغي  
بشيء من لفظ المتن وهو قوله مفعوله وصفا ولم يفسر لكان اولى اذ لا باحث له وليس قوله مفعوله مآذره الشارح حتى يقال  
ولا معنى للتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قوله باعتبار الاول قال الشيخ الرضائي ان قيل يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار  
غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على ان لا يتعدى الفعل وشبهه محرم في مفعولين لفظا ومعنى فلا يقال حررت بزيد بعد ولا  
حرف عطف قلت قوله باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي  
متلبسا باعتبار الاول متقربا به انتهى قوله ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيل بالنفي على النفي وانما سهل اخراجه عن المعنى التفضيل  
على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل الشيء على نفسه وان كان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان  
المفضل والمفضل عليه امرين متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عنه بالنفي العارض قوله والسماواة ياباها مقام  
المدح اذ المدح يقتضي ان يكون حسن كل عين فزيد زائد على حسن كل عين رجل قيل عمل اسم التفضيل عام شمل المواو التي  
اخرج فيها اسم التفضيل عن المعنى التفضيلي بالنفي وما ذكره الشارح يخص مثلا لا يكون المقصود فيه المدح الا ان يقال حاصل  
هذا الوجه انه يعمل بعد النفي اذا كان التفضيل شيئا واحدا لا اعتبارين وما ذكره الشارح زيادة اعتبره بامكان المدح واما الوجه  
الثاني فخاص بمقام المدح او يقال الدال على الزيادة لا يخرج عن مدح او ذم قوله مجرد عن الزيادة فيه ان تجرده عن الزيادة  
اذا كان مقرونا بكلمة من لا يخرج عنها لكونه من متدينا اياها فلا يجوز لنا التقتضي بلا ضرورة قوله لان نفي الزيادة  
لا يلزم المدح لانه يحتمل بعد نفي الزيادة ان يكون مساويا وذلك ينافي المدح او ذم قوله لا يناسب المقام اي مقام  
المدح لان نفي المدح نية يستلزم واحدا من السماواة والزيادة وذلك ينافي المدح قوله فان نفي السماواة اي

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion or providing further examples and explanations in Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the discussion or providing further examples and explanations in Arabic script.



مسألة من كل عين رجل حسن كل عين زيد لان ما يرجع اليه المعنى يدل صريحاً على نفي المساواة ونفي المساواة في  
مقام المدح يدل على نفي الزيادة بالطريق الآخر على قوله بالنفي اي في النفي لان البياض المعنى في صرح به في المعنى وزوال  
الزيادة في النفي اعم من ان يكون بالنفي او بوجه آخر فلا يرد هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة بالنفي بل يتوجه على زوال  
الزيادة سواء كان يرجع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قوله فصلوا بينه وبين معموله وهو لا يجوز لضعف علامة الخلاف اذا كان  
العامل قوياً فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله نحو زيد كان عمر وصار باو اما ما وقع في شرح المفتاح للعلامة الثاني المحقق  
انفتاحاً في في القانون الثاني من المعاني في الباب الثاني من ان عمته لك في قوله في عمته لك يا جريرو وخالته  
فدعاً قد علمت على عشاري به مبتداً علمت خبره وكلمة ظرف او مصدر لقوله علمت وشمل هذا لا يعد من الفصل بين العامل  
ولم يحول بالايجبي كما تقول عمر او يوم الجمعة او ضرباً شديداً زيد ضرب او زيد ضرباً فموجباً على اشتباك واتحاد بين اللفظ  
والجهر فالبتة اعم حيث انه يتحد بالجهر ليس فضلاً بالاجبي من هذه الهيئة وان كان فضلاً بالاجبي من حيث انه ليس من معمولات  
الجهر والكحل وجهه هو موثراً قوله ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل ويقال ما رأيت رجلاً احسن منه في عين زيد في عينه  
الكحل وهو جواب عما قيل حاصل قوله مع انهم لو دعوا آه انهم مضطرون في احواله لانه لو رفعه بالجهر يترك الفصل بين العامل  
الضعيف ومعموله بالاجبي وهو غير جائز مع انه لا اضطراب لكان ان يقدم قوله منه فاجاب عنه بانه على تقدير التقديم وان  
لم يلزم الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب تقديم وتأخير يتعسر فهم معنى اللفظ بسببه والمعنى بالاضطرار هو ان لا يوجد وجه غير  
محل المقصود وقوله وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلاً احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد والاصل ما رأيت  
رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقدم منه على في عينه الكحل واقيم مقام التفسير الكحل وجعل البتة التفسير الرجوع الى الكحل  
ضرورة لانه لو كان منظر لم يكن من تفصيل الشيء على نفسه بالاعتبار لانه يتعد الكحل فيتحايز الفصل والفضل عليه بالذات  
فتتقديم من الكحل على في عينه هو محصل التقدير والركاكة وهو محل المقصود قوله لان اصله من كل عين زيد كما قال الشيخ  
الرضي وقال لانه تفصيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وفيه ان يكون هذه العبارة احضر من الاول يقتضي كون المعنى  
على ما كان عليه اذ كون احدي العبارتين اطول والاخرى احضاراً هو عند اتحاد المعنى المراد فلا حاجة الى التقدير قوله اذ  
يتعد الكحل فيتحايز الفصل والفضل عليه بالذات وقد قرر عند الحاجة انه انما يعمل اذا كان التفصيل على خلاف الاصل لانه  
اخرجه من المعنى تفصيل من منع توقف على اسم التفصيل عليه ما اجماعاً عليه قوله مقدم ما عليه اي على اسم التفصيل والظاهر مقدم عليه  
قوله استغنى عن ذكره ثانياً اي ذكر العين والظن ذكر ما قال الشيخ الرضي انما استغنى في هذه العبارة عما بعد المرفوع لانه  
قولك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه  
في عين زيد مماثلة بعين زيد في أصل الكحل به اندفع ما ذكره الشيخ الرضي ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل منه لقولك كعين  
زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في الحسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف  
زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قوله ويلزم من هذا اي من قوله ما رأيت عيناً كعين في كونها احسن فيها منه في  
غير ما قوله على ابلغ وجه ان الكحل آه لانه يكون بمنزلة الاثبات بالبينة لان هذا المعنى يلزم من المعنى قوله ما رأيت عيناً آه

هذا هو وجهه

هذا هو وجهه

ان يكون هذا المعنى في النفي لان ما يرجع اليه المعنى يدل صريحاً على نفي المساواة ونفي المساواة في  
مقام المدح يدل على نفي الزيادة بالطريق الآخر على قوله بالنفي اي في النفي لان البياض المعنى في صرح به في المعنى وزوال  
الزيادة في النفي اعم من ان يكون بالنفي او بوجه آخر فلا يرد هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة بالنفي بل يتوجه على زوال  
الزيادة سواء كان يرجع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قوله فصلوا بينه وبين معموله وهو لا يجوز لضعف علامة الخلاف اذا كان  
العامل قوياً فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله نحو زيد كان عمر وصار باو اما ما وقع في شرح المفتاح للعلامة الثاني المحقق  
انفتاحاً في في القانون الثاني من المعاني في الباب الثاني من ان عمته لك في قوله في عمته لك يا جريرو وخالته  
فدعاً قد علمت على عشاري به مبتداً علمت خبره وكلمة ظرف او مصدر لقوله علمت وشمل هذا لا يعد من الفصل بين العامل  
ولم يحول بالايجبي كما تقول عمر او يوم الجمعة او ضرباً شديداً زيد ضرب او زيد ضرباً فموجباً على اشتباك واتحاد بين اللفظ  
والجهر فالبتة اعم حيث انه يتحد بالجهر ليس فضلاً بالاجبي من هذه الهيئة وان كان فضلاً بالاجبي من حيث انه ليس من معمولات  
الجهر والكحل وجهه هو موثراً قوله ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل ويقال ما رأيت رجلاً احسن منه في عين زيد في عينه  
الكحل وهو جواب عما قيل حاصل قوله مع انهم لو دعوا آه انهم مضطرون في احواله لانه لو رفعه بالجهر يترك الفصل بين العامل  
الضعيف ومعموله بالاجبي وهو غير جائز مع انه لا اضطراب لكان ان يقدم قوله منه فاجاب عنه بانه على تقدير التقديم وان  
لم يلزم الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب تقديم وتأخير يتعسر فهم معنى اللفظ بسببه والمعنى بالاضطرار هو ان لا يوجد وجه غير  
محل المقصود وقوله وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلاً احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد والاصل ما رأيت  
رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقدم منه على في عينه الكحل واقيم مقام التفسير الكحل وجعل البتة التفسير الرجوع الى الكحل  
ضرورة لانه لو كان منظر لم يكن من تفصيل الشيء على نفسه بالاعتبار لانه يتعد الكحل فيتحايز الفصل والفضل عليه بالذات  
فتتقديم من الكحل على في عينه هو محصل التقدير والركاكة وهو محل المقصود قوله لان اصله من كل عين زيد كما قال الشيخ  
الرضي وقال لانه تفصيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وفيه ان يكون هذه العبارة احضر من الاول يقتضي كون المعنى  
على ما كان عليه اذ كون احدي العبارتين اطول والاخرى احضاراً هو عند اتحاد المعنى المراد فلا حاجة الى التقدير قوله اذ  
يتعد الكحل فيتحايز الفصل والفضل عليه بالذات وقد قرر عند الحاجة انه انما يعمل اذا كان التفصيل على خلاف الاصل لانه  
اخرجه من المعنى تفصيل من منع توقف على اسم التفصيل عليه ما اجماعاً عليه قوله مقدم ما عليه اي على اسم التفصيل والظاهر مقدم عليه  
قوله استغنى عن ذكره ثانياً اي ذكر العين والظن ذكر ما قال الشيخ الرضي انما استغنى في هذه العبارة عما بعد المرفوع لانه  
قولك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه  
في عين زيد مماثلة بعين زيد في أصل الكحل به اندفع ما ذكره الشيخ الرضي ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل منه لقولك كعين  
زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في الحسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف  
زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قوله ويلزم من هذا اي من قوله ما رأيت عيناً كعين في كونها احسن فيها منه في  
غير ما قوله على ابلغ وجه ان الكحل آه لانه يكون بمنزلة الاثبات بالبينة لان هذا المعنى يلزم من المعنى قوله ما رأيت عيناً آه



في تحقيق الازم وصدق دليل على تحقق المذموم وصدق قوله لانه اي المص كان قليل لقوله وحرك ترك موصوف احسن آه  
قوله والاية فعلية قوله قدم عليه لاستقامة الوزن لا التذكير لانه مستغرق لوقوعه في خبر النفي قوله اما اعتراضه تقديره  
شعر بانه راجع على الحالية والاقتصار على بيان الحالية في قوله والحال اني لا اري شيئا ان الحالية اخرج قوله عن الاقا  
مستغرق لقوله وقاية السر قوله على وجه لم يضم فيه ان الاشتراك بين الاقسام وهو الكلمة لا يميز كلامنا عن الآخر ولو ضم على ما هو  
التقسيم الحقيقي يكون الحد ومصرته بها في التقسيم ولم يستعملها الى دليل الاقتصار بل لم يمتح اليه فلتقسيم على الوجه المذكور مدخل  
في معلومية حدود الاقسام من دليل الاقتصار فان رفع ما قيل لا يخفى ما في العبارة من الخوازة اذ لا مدخل للتقسيم في معلومية  
حدود الاقسام من الدليل قوله ان قلت جملة علم صفة لقوله وجه ولا فائدة فيه قلت العائد مقدر تقديره علم بهاي السبب  
ذلك الوجه قوله بذلك القدر اي بمعلومية الحد ومن الدليل قوله بل بعد اشارة الى ان عدم الاكتفاء اعم هو بالنية  
الى تقدير المباحث بالتعريف لا غير قوله ولما وصلت النوبة جوابه قوله سلك تلك الطريقة والمجوز جوابه ان الاول قوله  
سلك تلك الطريقة المسلوكة في مباحث الاسم الا انه ذكر قوله وصدرها اشارة الى ما ذكره للامام في قوله انما قلنا  
اي هو بعد بيان الاقسام على طريقة واحدة مما يدل على انه بعد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل  
ذلك في قسم اسم انتهى فان قلت الدلالة على ما ذكرنا انما يتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا ولم يذكر فلم يتم الدلالة بل كانت  
ذكر خواص الحرف فرع الوجود وليس للحرف خواص وجودية بل الحرف اختص بان تعري عما اختص بالاسم والفعل فافهم  
ما قيل وفيه ان الدلالة على ما ذكرنا انما يتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا قوله لانه اي كلمة ولست اشارة الى ان كلمة  
معبارة عن الكلمة بغير ما ولا محذور في ذلك ولا بد من ذلك من وجود ما في قول الشارح اقوى دليل على ان كلمة ما من  
الكلمة ولما كان معناه يقتضي التانيث قال اي كلمة ولست تحت ما قال الفاضل المحشي على قوله اي في نفس ما دل على الكلمة  
جميع بين ما دل الكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما من معناه انتهى ولا يرد عليه  
قيل وفيه بحيث لان كلمة باليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ واضح لمعنى مفرد وتانيثه ليس له انما كانت  
معنى هبند بل لو انت الضمير الراجح يكون ذلك التانيث له غاية لفظ الكلمة فالتذكير كما يجوز ان يكون باعتبار لفظ ما يجوز ان  
يكون باعتبار معناه ايضا وذلك لانه لما مر لفظ ما بالكلمة اقتضى معناه التانيث واعتبار معنى المعنى بعيد وقول الشارح في  
صدر الكتاب فتذكير الضمير على لفظ الموصول انما هو بالنظر الى تفسيره حيث قال اي كلمة ولست على معنى كائن في نفسه اي سنة  
نفس ما دل على الكلمة فلو لا ينبغي ان الضمير يعني يقتضي التذكير ولا كلام له مع ذلك الجواب من محشي كيف اعترض به العلامة  
في صدر الكتاب قوله على معنى كائن في نفسه جعل قوله في نفسه ظرفا مستقرا صفة مله في رعاية لفظ المعنى ولم يجعله حالاً لانه  
اذ ليس المعنى على المقيدية وان كان الحال واحداً اي الحال عن النكرة لا سيما غير مقدمة عليها الحال قيل ولا مستقلاً  
بدل لبعده قيل ويمنع منه ايضاً استلزام كون كلمة في معنى الباء وهو مجاز غير مشهور كتحريكه في التعريفات اقول وكونه  
مجازاً ممنوع كيف وقال صاحب المعنى في حرف جر عشر معاني اعمها النظرية قال والحياس مراد به الباء لقوله  
وتركب يوم الفروع منا فارس به بعد وان في لحن الاباء هو الكلي هو المتبادر عن إطلاق المعنى وهو المعنى الحقيقي قال

في تحقيق الازم وصدق دليل على تحقق المذموم وصدق قوله لانه اي المص كان قليل لقوله وحرك ترك موصوف احسن آه  
قوله والاية فعلية قوله قدم عليه لاستقامة الوزن لا التذكير لانه مستغرق لوقوعه في خبر النفي قوله اما اعتراضه تقديره  
شعر بانه راجع على الحالية والاقتصار على بيان الحالية في قوله والحال اني لا اري شيئا ان الحالية اخرج قوله عن الاقا  
مستغرق لقوله وقاية السر قوله على وجه لم يضم فيه ان الاشتراك بين الاقسام وهو الكلمة لا يميز كلامنا عن الآخر ولو ضم على ما هو  
التقسيم الحقيقي يكون الحد ومصرته بها في التقسيم ولم يستعملها الى دليل الاقتصار بل لم يمتح اليه فلتقسيم على الوجه المذكور مدخل  
في معلومية حدود الاقسام من دليل الاقتصار فان رفع ما قيل لا يخفى ما في العبارة من الخوازة اذ لا مدخل للتقسيم في معلومية  
حدود الاقسام من الدليل قوله ان قلت جملة علم صفة لقوله وجه ولا فائدة فيه قلت العائد مقدر تقديره علم بهاي السبب  
ذلك الوجه قوله بذلك القدر اي بمعلومية الحد ومن الدليل قوله بل بعد اشارة الى ان عدم الاكتفاء اعم هو بالنية  
الى تقدير المباحث بالتعريف لا غير قوله ولما وصلت النوبة جوابه قوله سلك تلك الطريقة والمجوز جوابه ان الاول قوله  
سلك تلك الطريقة المسلوكة في مباحث الاسم الا انه ذكر قوله وصدرها اشارة الى ما ذكره للامام في قوله انما قلنا  
اي هو بعد بيان الاقسام على طريقة واحدة مما يدل على انه بعد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل  
ذلك في قسم اسم انتهى فان قلت الدلالة على ما ذكرنا انما يتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا ولم يذكر فلم يتم الدلالة بل كانت  
ذكر خواص الحرف فرع الوجود وليس للحرف خواص وجودية بل الحرف اختص بان تعري عما اختص بالاسم والفعل فافهم  
ما قيل وفيه ان الدلالة على ما ذكرنا انما يتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا قوله لانه اي كلمة ولست اشارة الى ان كلمة  
معبارة عن الكلمة بغير ما ولا محذور في ذلك ولا بد من ذلك من وجود ما في قول الشارح اقوى دليل على ان كلمة ما من  
الكلمة ولما كان معناه يقتضي التانيث قال اي كلمة ولست تحت ما قال الفاضل المحشي على قوله اي في نفس ما دل على الكلمة  
جميع بين ما دل الكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما من معناه انتهى ولا يرد عليه  
قيل وفيه بحيث لان كلمة باليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ واضح لمعنى مفرد وتانيثه ليس له انما كانت  
معنى هبند بل لو انت الضمير الراجح يكون ذلك التانيث له غاية لفظ الكلمة فالتذكير كما يجوز ان يكون باعتبار لفظ ما يجوز ان  
يكون باعتبار معناه ايضا وذلك لانه لما مر لفظ ما بالكلمة اقتضى معناه التانيث واعتبار معنى المعنى بعيد وقول الشارح في  
صدر الكتاب فتذكير الضمير على لفظ الموصول انما هو بالنظر الى تفسيره حيث قال اي كلمة ولست على معنى كائن في نفسه اي سنة  
نفس ما دل على الكلمة فلو لا ينبغي ان الضمير يعني يقتضي التذكير ولا كلام له مع ذلك الجواب من محشي كيف اعترض به العلامة  
في صدر الكتاب قوله على معنى كائن في نفسه جعل قوله في نفسه ظرفا مستقرا صفة مله في رعاية لفظ المعنى ولم يجعله حالاً لانه  
اذ ليس المعنى على المقيدية وان كان الحال واحداً اي الحال عن النكرة لا سيما غير مقدمة عليها الحال قيل ولا مستقلاً  
بدل لبعده قيل ويمنع منه ايضاً استلزام كون كلمة في معنى الباء وهو مجاز غير مشهور كتحريكه في التعريفات اقول وكونه  
مجازاً ممنوع كيف وقال صاحب المعنى في حرف جر عشر معاني اعمها النظرية قال والحياس مراد به الباء لقوله  
وتركب يوم الفروع منا فارس به بعد وان في لحن الاباء هو الكلي هو المتبادر عن إطلاق المعنى وهو المعنى الحقيقي قال

في تحقيق الازم وصدق دليل على تحقق المذموم وصدق قوله لانه اي المص كان قليل لقوله وحرك ترك موصوف احسن آه  
قوله والاية فعلية قوله قدم عليه لاستقامة الوزن لا التذكير لانه مستغرق لوقوعه في خبر النفي قوله اما اعتراضه تقديره  
شعر بانه راجع على الحالية والاقتصار على بيان الحالية في قوله والحال اني لا اري شيئا ان الحالية اخرج قوله عن الاقا  
مستغرق لقوله وقاية السر قوله على وجه لم يضم فيه ان الاشتراك بين الاقسام وهو الكلمة لا يميز كلامنا عن الآخر ولو ضم على ما هو  
التقسيم الحقيقي يكون الحد ومصرته بها في التقسيم ولم يستعملها الى دليل الاقتصار بل لم يمتح اليه فلتقسيم على الوجه المذكور مدخل  
في معلومية حدود الاقسام من دليل الاقتصار فان رفع ما قيل لا يخفى ما في العبارة من الخوازة اذ لا مدخل للتقسيم في معلومية  
حدود الاقسام من الدليل قوله ان قلت جملة علم صفة لقوله وجه ولا فائدة فيه قلت العائد مقدر تقديره علم بهاي السبب  
ذلك الوجه قوله بذلك القدر اي بمعلومية الحد ومن الدليل قوله بل بعد اشارة الى ان عدم الاكتفاء اعم هو بالنية  
الى تقدير المباحث بالتعريف لا غير قوله ولما وصلت النوبة جوابه قوله سلك تلك الطريقة والمجوز جوابه ان الاول قوله  
سلك تلك الطريقة المسلوكة في مباحث الاسم الا انه ذكر قوله وصدرها اشارة الى ما ذكره للامام في قوله انما قلنا  
اي هو بعد بيان الاقسام على طريقة واحدة مما يدل على انه بعد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل  
ذلك في قسم اسم انتهى فان قلت الدلالة على ما ذكرنا انما يتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا ولم يذكر فلم يتم الدلالة بل كانت  
ذكر خواص الحرف فرع الوجود وليس للحرف خواص وجودية بل الحرف اختص بان تعري عما اختص بالاسم والفعل فافهم  
ما قيل وفيه ان الدلالة على ما ذكرنا انما يتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا قوله لانه اي كلمة ولست اشارة الى ان كلمة  
معبارة عن الكلمة بغير ما ولا محذور في ذلك ولا بد من ذلك من وجود ما في قول الشارح اقوى دليل على ان كلمة ما من  
الكلمة ولما كان معناه يقتضي التانيث قال اي كلمة ولست تحت ما قال الفاضل المحشي على قوله اي في نفس ما دل على الكلمة  
جميع بين ما دل الكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما من معناه انتهى ولا يرد عليه  
قيل وفيه بحيث لان كلمة باليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ واضح لمعنى مفرد وتانيثه ليس له انما كانت  
معنى هبند بل لو انت الضمير الراجح يكون ذلك التانيث له غاية لفظ الكلمة فالتذكير كما يجوز ان يكون باعتبار لفظ ما يجوز ان  
يكون باعتبار معناه ايضا وذلك لانه لما مر لفظ ما بالكلمة اقتضى معناه التانيث واعتبار معنى المعنى بعيد وقول الشارح في  
صدر الكتاب فتذكير الضمير على لفظ الموصول انما هو بالنظر الى تفسيره حيث قال اي كلمة ولست على معنى كائن في نفسه اي سنة  
نفس ما دل على الكلمة فلو لا ينبغي ان الضمير يعني يقتضي التذكير ولا كلام له مع ذلك الجواب من محشي كيف اعترض به العلامة  
في صدر الكتاب قوله على معنى كائن في نفسه جعل قوله في نفسه ظرفا مستقرا صفة مله في رعاية لفظ المعنى ولم يجعله حالاً لانه  
اذ ليس المعنى على المقيدية وان كان الحال واحداً اي الحال عن النكرة لا سيما غير مقدمة عليها الحال قيل ولا مستقلاً  
بدل لبعده قيل ويمنع منه ايضاً استلزام كون كلمة في معنى الباء وهو مجاز غير مشهور كتحريكه في التعريفات اقول وكونه  
مجازاً ممنوع كيف وقال صاحب المعنى في حرف جر عشر معاني اعمها النظرية قال والحياس مراد به الباء لقوله  
وتركب يوم الفروع منا فارس به بعد وان في لحن الاباء هو الكلي هو المتبادر عن إطلاق المعنى وهو المعنى الحقيقي قال



قلت في كل من الوجهين يوجد ما لا يخرج من قبح الفاصل بين العامل ومفعوله لا يعني وهو ان لم يتبين كمن غير متحرر  
فلما كونه غير متحرر لم يكن كيف وهو واقع في القرآن والتزام اشتراكه على ذلك باطل قوله والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة ولا  
عليه آه اورد وعليه ان كون المعنى في نفس الكلمة صفة للمعنى ولا لها عليه من غير حاجة آه صفة للكلمة فكيف يفسر ما هو صفة للمعنى  
بما هو صفة للمعنى وكيف يحل عليه فالأختر انما هو على تفسير الادل بالثاني وحمله عليه الا ان من التفسير لا على عبارة الشارح  
حتى يقال في الجواب فرق بين حل دلالة الكلمة على المعنى على كون المعنى في نفس الكلمة وحمله على المراد بكون المعنى في نفس الكلمة  
وكونه في محل على المراد بكونه في نفس الكلمة على كون المعنى في نفس الكلمة تامل فقال البعض في التفسير تسامح والمراد كون المعنى بحيث  
يدل عليه الكلمة من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وقال البعض كون المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة  
صفة للكلمة الا انه لا يشترط منه ما يحل عليها وادور عليه البعض انه لو صح كان دلالة الكلمة على المعنى صفة للمعنى وان كان  
احل الدلالة صفة للكلمة فبطل أصل السؤال ولا يصح قوله كون المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة  
والجواب ان دلالة الكلمة على المعنى مشتقة من معنى الكلمة والمعنى فان قيل المراد منه كون الكلمة بحيث يدل على المعنى من غير حاجة الى  
السؤال ويحتاج الى الجواب وان قيل المراد كون المعنى بحيث يدل عليه الكلمة من غير حاجة الى معنى السؤال والمصباح الجواب ان  
يعتبر حاصل التعريف بعد الازالة من كون المعنى في نفس الكلمة ولا لها عليه آه كلمة دلت على معنى كما ان في نفس الكلمة اي دلت  
عليه من غير حاجة آه ولا حاجة فيه وانما الساجدة فيما حصل المورد وحاصل التعريف حيث قال لو كان المراد من كون المعنى في نفس  
الكلمة ما ذكره كان حاصل معنى التعريف بهذا الكلمة دلت على معنى دلت عليه من غير حاجة آه ولا ينبغي ما فيه من المصحة والساجدة  
قوله اخرى اليه الصواب اليها قوله بالاستقلال بالمعنوية لتعريف لقوله من غير حاجة آه وانما من كلام الشارح قدس سره  
في تعريف الاسم ان معنى الاستقلال كونه مدركا مقصدا ومطوفا في ذاته ويشير اليه قوله ليعيد هذا آه فلا حظا فيها فكلما  
بالمعنوية وكذا قوله كبره لا يتحقق الا في ضمن التقني او النسبة الى فاعل باليست مستقلة بهذا المعنى فيستقيم المحصر والمبني كونه  
مستقلا بدون ذكر متعلق بضمه فالنسبة بهذا المعنى مستقلة كونه بالمعنوية من الفعل بدون ذكر متعلق بفعلها فكيف يستقيم  
المحصر كونه في النسبة الى فاعل باليست مستقلة بهذا المعنى مع ان الفعل يدل عليها من غير ضم كلمة اخرى اليها نعم الا  
ان يقال عدم احتياج الكلمة الى ضم كلمة اخرى اليها معطل بهذا المعنى باعتبار افراد المعنى سوى النسبة ومغفل باعتبار ما به  
معنى كونه مستقلا بدون ذكر متعلق بمفهوم فان قلت بالاستقلال بالمعنوية معنى اخرى وهو انعام المعنى من الكلمة من  
غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها والنسبة مستقلة بهذا المعنى فلم لا يحل عليه قلت يا اي عنه قوله فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك  
النسبة وانما قيل ان الاستقلال بهذا المعنى مضائق لدلالة الكلمة على المعنى من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها اخرج يتوزم  
تعريف احد المتعنيين بالآخر في غير المنع كيف والمضامين كون اثنين بحيث لا يعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل  
الآخر وانعام المعنى والدلالة ليس كذلك قوله فرجح كون المعنى مصدر ميمي بدليل تعلق قوله الى امر واحد به لا طرفين  
لانه لا يعقل اصلا وحاصل المعنى ان يتحقق ويحصل حتى يتحقق كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة وقوله وثالثا  
الى فاعل ما قال سيد المحققين في حاشي شرح المطالع ليس المراد بغير المعين آه ما اعتبر فيه عدم التعيين حتى يتبين ان المعين

هذا الكلام على ما في المتن من ان المعنى في نفس الكلمة صفة للمعنى ولا لها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها نعم الا ان يقال عدم احتياج الكلمة الى ضم كلمة اخرى اليها معطل بهذا المعنى باعتبار افراد المعنى سوى النسبة ومغفل باعتبار ما به معنى كونه مستقلا بدون ذكر متعلق بمفهوم فان قلت بالاستقلال بالمعنوية معنى اخرى وهو انعام المعنى من الكلمة من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها والنسبة مستقلة بهذا المعنى فلم لا يحل عليه قلت يا اي عنه قوله فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة وانما قيل ان الاستقلال بهذا المعنى مضائق لدلالة الكلمة على المعنى من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها اخرج يتوزم تعريف احد المتعنيين بالآخر في غير المنع كيف والمضامين كون اثنين بحيث لا يعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر وانعام المعنى والدلالة ليس كذلك قوله فرجح كون المعنى مصدر ميمي بدليل تعلق قوله الى امر واحد به لا طرفين لانه لا يعقل اصلا وحاصل المعنى ان يتحقق ويحصل حتى يتحقق كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة وقوله وثالثا الى فاعل ما قال سيد المحققين في حاشي شرح المطالع ليس المراد بغير المعين آه ما اعتبر فيه عدم التعيين حتى يتبين ان المعين











[illegible][illegible]















ببحث الالهي







*[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript such as "Risala fi al-Filosophiya". The text is written diagonally across the page. A large number '٨٦' is visible at the bottom right corner.]*



















قوله فلا يقبل الاعراب ما لم يتبع ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجزم فلا اثر العامل  
فيتمتع ان يجعل ما يقبل العامل اثر العامل قوله اي من المضارع ان جعل اللام فيه للبعد والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو  
المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث فتعريف الجمع بحيث يشتمل جميع المونث ليس على ما ينبغي لانه خارج للبحث  
او المبحث في المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث وان لم يجعل لك بل يراى مطلقا صحيح سواء كان مبني  
او معربا فالأخرى لكون جميع المونث دون نون التاكيد ليس بسديدا ويصدق على المضارع المتصل به نون التاكيد نحو بل  
يفرض ان يصح مجر عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والخطاب المونث فينبغي ان يكون بالنصب والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس  
ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جميع المونث على طريقة الشارح قدس سره الا ان الشارح قد اخرجها بقوله وذلك في حصة  
موضع لكن الاشكال بنون التاكيد بان يحالها فالحصول جعل اللام للبعد وترك التعريف فاقبل لو كان المراد بالصحيح من المضارع مطلق  
اصح معربا كان او مبني وكان المراد بالجمع اعم من المونث لاصح تخصيص الاخراج كما اتصل به نون جمع المونث بل لابد من اخراج  
ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولما استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وهذا المشمول المتصل به ذلك  
ح ما اتصل به نون الجمع المونث ولا شك ان ليس معربا بالنون ولا محذوفا ليس على ما ينبغي اذ قوله لما استقام غير مستقيم قوله وهو في حصة  
آه سره في الفعلية بواسطة بعد العهد والا فالشارح سره بهذا التفسير في حصة الاضافة حيث قال في شرح قول المصنف واذا اضيف  
الاسم الصحيح وهو في حصة النحاة قال ليس في حصة آخره حرف حذفت اما قال حرفه لم يقبل لانه حرف حذفت شمل المضارع اذ  
آخره حرفان من جنس واحد من حرف العلة مثلا مثل سرعوى فان آخره واوان قلبت الاخرة يا ولوقوعها فاما بكرة فانه  
اختلف في ان الواو الاولى زائدة والثانية فاختانت الاولى زائدة فلا يخبر على تقدير اختيار ان لانه حرف حذفت فاختانت الثانية  
زائدة فتفسيره فان الحرف الذي يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشبه تعريف اصح من حيث الاخراج الا ان يقال  
لما حصر الزائدة باللام صار بمنزلة لام الكلمة وبما ذكرنا من ما قبل عليه وانت خبير بان الاختلاف في لانه لا يقدح في شمول  
ايها بلا شبهة قوله متصل به الوجه ترك قوله لان المراد من التجر يدان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز المرفوع لانه متصل به ضمير  
قوله في حال الجزم المقيد به يكون لفظا الكفاء باسبق اذ كل واحد منهما يكون لفظيا وتقديره بالماكونهما فظنوا لانهما تقديرين فلا  
النصب والفتحة يكون تقديره اذ وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديره بالماكونهما فظنوا لانهما تقديرين فلا  
مالا يتلفظ به مادام سببه وباعته موجودا والوقف دائم بدوام باعته وعدم هذا الوقت من موضع تقدير الاعراب في غير المنحصر  
النحاة تقدير الاعراب فيما تقديره يستشقل لا يضر كيف والوقف جزئي من جزئيات التعذر والاستشقال وكون التحريك لا يقتضي  
جلا يردم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديره يأمرون كيف وحذف حرف الاعراب لا يقتضي السكينة والاعراب تقدير الاعراب  
على ما قال به العلامة الفخراني في كتابه المسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لا يقتضي السكينة  
حتى يعدا حدهما عايدوم دون الآخر قوله لم يضر مثال الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس مثالا لكون المضارع معربا  
بالنصب والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن اعادة ذلك لكن تأخيره عن قوله بالنصب والفتحة والسكون مما يشبهه يكونه مثالا  
للاعراب ولذا جعله قدس سره مثالا للاعراب وعطف عليه وليس يضر بل لم يضر تنبيهه على انه لا يقيم مثالا بدونه واثبت

والنصب والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن اعادة ذلك لكن تأخيره عن قوله بالنصب والفتحة والسكون مما يشبهه يكونه مثالا  
للاعراب ولذا جعله قدس سره مثالا للاعراب وعطف عليه وليس يضر بل لم يضر تنبيهه على انه لا يقيم مثالا بدونه واثبت  
قوله فلا يقبل الاعراب ما لم يتبع ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجزم فلا اثر العامل  
فيتمتع ان يجعل ما يقبل العامل اثر العامل قوله اي من المضارع ان جعل اللام فيه للبعد والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو  
المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث فتعريف الجمع بحيث يشتمل جميع المونث ليس على ما ينبغي لانه خارج للبحث  
او المبحث في المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث وان لم يجعل لك بل يراى مطلقا صحيح سواء كان مبني  
او معربا فالأخرى لكون جميع المونث دون نون التاكيد ليس بسديدا ويصدق على المضارع المتصل به نون التاكيد نحو بل  
يفرض ان يصح مجر عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والخطاب المونث فينبغي ان يكون بالنصب والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس  
ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جميع المونث على طريقة الشارح قدس سره الا ان الشارح قد اخرجها بقوله وذلك في حصة  
موضع لكن الاشكال بنون التاكيد بان يحالها فالحصول جعل اللام للبعد وترك التعريف فاقبل لو كان المراد بالصحيح من المضارع مطلق  
اصح معربا كان او مبني وكان المراد بالجمع اعم من المونث لاصح تخصيص الاخراج كما اتصل به نون جمع المونث بل لابد من اخراج  
ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولما استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وهذا المشمول المتصل به ذلك  
ح ما اتصل به نون الجمع المونث ولا شك ان ليس معربا بالنون ولا محذوفا ليس على ما ينبغي اذ قوله لما استقام غير مستقيم قوله وهو في حصة  
آه سره في الفعلية بواسطة بعد العهد والا فالشارح سره بهذا التفسير في حصة الاضافة حيث قال في شرح قول المصنف واذا اضيف  
الاسم الصحيح وهو في حصة النحاة قال ليس في حصة آخره حرف حذفت اما قال حرفه لم يقبل لانه حرف حذفت شمل المضارع اذ  
آخره حرفان من جنس واحد من حرف العلة مثلا مثل سرعوى فان آخره واوان قلبت الاخرة يا ولوقوعها فاما بكرة فانه  
اختلف في ان الواو الاولى زائدة والثانية فاختانت الاولى زائدة فلا يخبر على تقدير اختيار ان لانه حرف حذفت فاختانت الثانية  
زائدة فتفسيره فان الحرف الذي يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشبه تعريف اصح من حيث الاخراج الا ان يقال  
لما حصر الزائدة باللام صار بمنزلة لام الكلمة وبما ذكرنا من ما قبل عليه وانت خبير بان الاختلاف في لانه لا يقدح في شمول  
ايها بلا شبهة قوله متصل به الوجه ترك قوله لان المراد من التجر يدان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز المرفوع لانه متصل به ضمير  
قوله في حال الجزم المقيد به يكون لفظا الكفاء باسبق اذ كل واحد منهما يكون لفظيا وتقديره بالماكونهما فظنوا لانهما تقديرين فلا  
النصب والفتحة يكون تقديره اذ وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديره بالماكونهما فظنوا لانهما تقديرين فلا  
مالا يتلفظ به مادام سببه وباعته موجودا والوقف دائم بدوام باعته وعدم هذا الوقت من موضع تقدير الاعراب في غير المنحصر  
النحاة تقدير الاعراب فيما تقديره يستشقل لا يضر كيف والوقف جزئي من جزئيات التعذر والاستشقال وكون التحريك لا يقتضي  
جلا يردم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديره يأمرون كيف وحذف حرف الاعراب لا يقتضي السكينة والاعراب تقدير الاعراب  
على ما قال به العلامة الفخراني في كتابه المسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لا يقتضي السكينة  
حتى يعدا حدهما عايدوم دون الآخر قوله لم يضر مثال الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس مثالا لكون المضارع معربا  
بالنصب والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن اعادة ذلك لكن تأخيره عن قوله بالنصب والفتحة والسكون مما يشبهه يكونه مثالا  
للاعراب ولذا جعله قدس سره مثالا للاعراب وعطف عليه وليس يضر بل لم يضر تنبيهه على انه لا يقيم مثالا بدونه واثبت

لكن ان كان في حصة النحاة قال ليس في حصة آخره حرف حذفت اما قال حرفه لم يقبل لانه حرف حذفت شمل المضارع اذ  
آخره حرفان من جنس واحد من حرف العلة مثلا مثل سرعوى فان آخره واوان قلبت الاخرة يا ولوقوعها فاما بكرة فانه  
اختلف في ان الواو الاولى زائدة والثانية فاختانت الاولى زائدة فلا يخبر على تقدير اختيار ان لانه حرف حذفت فاختانت الثانية  
زائدة فتفسيره فان الحرف الذي يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشبه تعريف اصح من حيث الاخراج الا ان يقال  
لما حصر الزائدة باللام صار بمنزلة لام الكلمة وبما ذكرنا من ما قبل عليه وانت خبير بان الاختلاف في لانه لا يقدح في شمول  
ايها بلا شبهة قوله متصل به الوجه ترك قوله لان المراد من التجر يدان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز المرفوع لانه متصل به ضمير  
قوله في حال الجزم المقيد به يكون لفظا الكفاء باسبق اذ كل واحد منهما يكون لفظيا وتقديره بالماكونهما فظنوا لانهما تقديرين فلا  
النصب والفتحة يكون تقديره اذ وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديره بالماكونهما فظنوا لانهما تقديرين فلا  
مالا يتلفظ به مادام سببه وباعته موجودا والوقف دائم بدوام باعته وعدم هذا الوقت من موضع تقدير الاعراب في غير المنحصر  
النحاة تقدير الاعراب فيما تقديره يستشقل لا يضر كيف والوقف جزئي من جزئيات التعذر والاستشقال وكون التحريك لا يقتضي  
جلا يردم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديره يأمرون كيف وحذف حرف الاعراب لا يقتضي السكينة والاعراب تقدير الاعراب  
على ما قال به العلامة الفخراني في كتابه المسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لا يقتضي السكينة  
حتى يعدا حدهما عايدوم دون الآخر قوله لم يضر مثال الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس مثالا لكون المضارع معربا  
بالنصب والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن اعادة ذلك لكن تأخيره عن قوله بالنصب والفتحة والسكون مما يشبهه يكونه مثالا  
للاعراب ولذا جعله قدس سره مثالا للاعراب وعطف عليه وليس يضر بل لم يضر تنبيهه على انه لا يقيم مثالا بدونه واثبت



[illegible][illegible]



عبد القادر بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد البر بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

*[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a manuscript titled "Risala fi al-Hikma". The text is written diagonally across the page. A large number "٢٩٥" is visible at the bottom left.]*



ان اسما او حذف الجمله المضاف اليها وعوض منها التثنية لاقصد جملة صالحة لجميع الازمنة الثالثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انتم اراو والاشارة الى زمان فعل مذكور فقصده والى لفظ اذا الذي هو بمعنى مطابق الوقت لفظه وجروده عن معنى الماضي وجعله صالحا للارزمنة الثالثة وحذفوا منه الجمله المضاف اليها لانهم لا قصدوا ان يشيروا الى زمان الفعل المذكور بل ذلك ليعمل السابق على الجمله المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اركب اى تزورنى اركب اى وقت زيارتك اسأل اكر وعوض التثنية من المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الاضافات مبربان واذا مبنى انتهى قال او بعد لام الجود وهى الداخلة على الفعل مسبوقه بما كان او لم يكن ناقصتين من حيثين لا اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان لم ير ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغير لهم دينهم الا انهم لم يحجوا ولما زمتها لى اى النفي قال النحاس والصواب تسميتها باللام النفي لان الحمد فى النفي انكار ما تقرر لا مطلق الا انكار ما نعتى ومعناه توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان ليفعل ثم ادخل اللام تقوية النفي كما دخلت الباء فى ما زيد بقا فم لا ذلك فمضد اتمها حرف نائمه موكد غير جار وكذا ناسب ولو كان جار لم يتعلق عندم لئلا يزداد فكيف وهو غير جار ووجه عند البصريين ان الاصل ما كان فاصد الفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفسه ففى عندهم حرف معد متعلق بغيره كان المحذوف وان النسب بان مضرة وجوبها بذكره صاحب النفي قوله وبعد او بمعنى ا او اما وهما لا يدخلان الاعلى الاسماء فوجب تقدير ان يصير الفعل مصدرا ولا يعرف وجه ترك الشرح قدس سره وجه تقدير ان بعد قوله وقد انتع عطف الخبر على الانشاء لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل بينهما كمال الانقطاع ولا بد من المناسبة بين المعطوفين من كونها خبريتين وانشاءيتين وبعد وجود المناسبة لا بد من الواو من وجود الجانعين بين الجمعيتين باعتبار المسند والمسموع اليهما جميعا بخلاف الفاء ونتم حتى فان كل منهما معنى اذا وجد ذلك لم ينى كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ولا يجوز زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان يصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة فط ان ما قبل نقضا لقوله وقد انتع عطف الخبر على الانشاء وان التقطنا زانى قد صرح فى شرح التخصيص بان يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس لغير الواو من غير اشتراط شئى وانما المنتع عطف احدهما على الآخر بالواو فلا ينتع العطف فى المضارع الواقع بعد الفعل على ما قبلها ليس على ما ينبغي اذ لم يصح العلامة بما ذكره فى شرح التخصيص اذ المذكور فيه هذا شرط كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشير ويعطى وينسخ قوله نحوه الظاهر ان اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء ونتم وحتى وهذا فاسد لان هذا حكم يخص بالواو لان كل من الفاء ونتم وحتى معنى اذا وجد كان لعطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ولا يجوز زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان يصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع هذا كلامه وليس فيه تصريح بما ذكره هذا على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب ان قصد ربط الثانية بالاول على معنى عاطف سوى الواو وعطف الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شئى آخر هذا كلامه وهو ايضا ليس بصريح فيما ذكرنا اى الخفة قبل حسنة الفضل المحمدي هى الخفة لا غير به صار مقابلا لقوله والتى يقع بعد النظم انتهى قوله المحمدي المحمدي المحمدي فى السند اليه على ما هو وضع ضيقة الفضل فانها موضوعه لقصر السند والسند اليه لا العكس فبما ان الكون مخففا من المشقة لا يخصص فى التى بعد العلم ولا يوجد فى غير معنى لا يوجد الكون مخففا من المشقة جزا فى التى بعد النظم فالقصر ضا فى بالقياس الى النظم

ان اسما او حذف الجمله المضاف اليها وعوض منها التثنية لاقصد جملة صالحة لجميع الازمنة الثالثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انتم اراو والاشارة الى زمان فعل مذكور فقصده والى لفظ اذا الذي هو بمعنى مطابق الوقت لفظه وجروده عن معنى الماضي وجعله صالحا للارزمنة الثالثة وحذفوا منه الجمله المضاف اليها لانهم لا قصدوا ان يشيروا الى زمان الفعل المذكور بل ذلك ليعمل السابق على الجمله المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اركب اى تزورنى اركب اى وقت زيارتك اسأل اكر وعوض التثنية من المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الاضافات مبربان واذا مبنى انتهى قال او بعد لام الجود وهى الداخلة على الفعل مسبوقه بما كان او لم يكن ناقصتين من حيثين لا اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان لم ير ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغير لهم دينهم الا انهم لم يحجوا ولما زمتها لى اى النفي قال النحاس والصواب تسميتها باللام النفي لان الحمد فى النفي انكار ما تقرر لا مطلق الا انكار ما نعتى ومعناه توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان ليفعل ثم ادخل اللام تقوية النفي كما دخلت الباء فى ما زيد بقا فم لا ذلك فمضد اتمها حرف نائمه موكد غير جار وكذا ناسب ولو كان جار لم يتعلق عندم لئلا يزداد فكيف وهو غير جار ووجه عند البصريين ان الاصل ما كان فاصد الفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفسه ففى عندهم حرف معد متعلق بغيره كان المحذوف وان النسب بان مضرة وجوبها بذكره صاحب النفي قوله وبعد او بمعنى ا او اما وهما لا يدخلان الاعلى الاسماء فوجب تقدير ان يصير الفعل مصدرا ولا يعرف وجه ترك الشرح قدس سره وجه تقدير ان بعد قوله وقد انتع عطف الخبر على الانشاء لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل بينهما كمال الانقطاع ولا بد من المناسبة بين المعطوفين من كونها خبريتين وانشاءيتين وبعد وجود المناسبة لا بد من الواو من وجود الجانعين بين الجمعيتين باعتبار المسند والمسموع اليهما جميعا بخلاف الفاء ونتم حتى فان كل منهما معنى اذا وجد ذلك لم ينى كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ولا يجوز زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان يصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة فط ان ما قبل نقضا لقوله وقد انتع عطف الخبر على الانشاء وان التقطنا زانى قد صرح فى شرح التخصيص بان يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس لغير الواو من غير اشتراط شئى وانما المنتع عطف احدهما على الآخر بالواو فلا ينتع العطف فى المضارع الواقع بعد الفعل على ما قبلها ليس على ما ينبغي اذ لم يصح العلامة بما ذكره فى شرح التخصيص اذ المذكور فيه هذا شرط كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشير ويعطى وينسخ قوله نحوه الظاهر ان اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء ونتم وحتى وهذا فاسد لان هذا حكم يخص بالواو لان كل من الفاء ونتم وحتى معنى اذا وجد كان لعطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ولا يجوز زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان يصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع هذا كلامه وليس فيه تصريح بما ذكره هذا على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب ان قصد ربط الثانية بالاول على معنى عاطف سوى الواو وعطف الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شئى آخر هذا كلامه وهو ايضا ليس بصريح فيما ذكرنا اى الخفة قبل حسنة الفضل المحمدي هى الخفة لا غير به صار مقابلا لقوله والتى يقع بعد النظم انتهى قوله المحمدي المحمدي المحمدي فى السند اليه على ما هو وضع ضيقة الفضل فانها موضوعه لقصر السند والسند اليه لا العكس فبما ان الكون مخففا من المشقة لا يخصص فى التى بعد العلم ولا يوجد فى غير معنى لا يوجد الكون مخففا من المشقة جزا فى التى بعد النظم فالقصر ضا فى بالقياس الى النظم

ان اسما او حذف الجمله المضاف اليها وعوض منها التثنية لاقصد جملة صالحة لجميع الازمنة الثالثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انتم اراو والاشارة الى زمان فعل مذكور فقصده والى لفظ اذا الذي هو بمعنى مطابق الوقت لفظه وجروده عن معنى الماضي وجعله صالحا للارزمنة الثالثة وحذفوا منه الجمله المضاف اليها لانهم لا قصدوا ان يشيروا الى زمان الفعل المذكور بل ذلك ليعمل السابق على الجمله المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اركب اى تزورنى اركب اى وقت زيارتك اسأل اكر وعوض التثنية من المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الاضافات مبربان واذا مبنى انتهى قال او بعد لام الجود وهى الداخلة على الفعل مسبوقه بما كان او لم يكن ناقصتين من حيثين لا اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان لم ير ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغير لهم دينهم الا انهم لم يحجوا ولما زمتها لى اى النفي قال النحاس والصواب تسميتها باللام النفي لان الحمد فى النفي انكار ما تقرر لا مطلق الا انكار ما نعتى ومعناه توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان ليفعل ثم ادخل اللام تقوية النفي كما دخلت الباء فى ما زيد بقا فم لا ذلك فمضد اتمها حرف نائمه موكد غير جار وكذا ناسب ولو كان جار لم يتعلق عندم لئلا يزداد فكيف وهو غير جار ووجه عند البصريين ان الاصل ما كان فاصد الفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفسه ففى عندهم حرف معد متعلق بغيره كان المحذوف وان النسب بان مضرة وجوبها بذكره صاحب النفي قوله وبعد او بمعنى ا او اما وهما لا يدخلان الاعلى الاسماء فوجب تقدير ان يصير الفعل مصدرا ولا يعرف وجه ترك الشرح قدس سره وجه تقدير ان بعد قوله وقد انتع عطف الخبر على الانشاء لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل بينهما كمال الانقطاع ولا بد من المناسبة بين المعطوفين من كونها خبريتين وانشاءيتين وبعد وجود المناسبة لا بد من الواو من وجود الجانعين بين الجمعيتين باعتبار المسند والمسموع اليهما جميعا بخلاف الفاء ونتم حتى فان كل منهما معنى اذا وجد ذلك لم ينى كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ولا يجوز زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان يصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة فط ان ما قبل نقضا لقوله وقد انتع عطف الخبر على الانشاء وان التقطنا زانى قد صرح فى شرح التخصيص بان يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس لغير الواو من غير اشتراط شئى وانما المنتع عطف احدهما على الآخر بالواو فلا ينتع العطف فى المضارع الواقع بعد الفعل على ما قبلها ليس على ما ينبغي اذ لم يصح العلامة بما ذكره فى شرح التخصيص اذ المذكور فيه هذا شرط كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشير ويعطى وينسخ قوله نحوه الظاهر ان اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء ونتم وحتى وهذا فاسد لان هذا حكم يخص بالواو لان كل من الفاء ونتم وحتى معنى اذا وجد كان لعطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ولا يجوز زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان يصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع هذا كلامه وليس فيه تصريح بما ذكره هذا على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب ان قصد ربط الثانية بالاول على معنى عاطف سوى الواو وعطف الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شئى آخر هذا كلامه وهو ايضا ليس بصريح فيما ذكرنا اى الخفة قبل حسنة الفضل المحمدي هى الخفة لا غير به صار مقابلا لقوله والتى يقع بعد النظم انتهى قوله المحمدي المحمدي المحمدي فى السند اليه على ما هو وضع ضيقة الفضل فانها موضوعه لقصر السند والسند اليه لا العكس فبما ان الكون مخففا من المشقة لا يخصص فى التى بعد العلم ولا يوجد فى غير معنى لا يوجد الكون مخففا من المشقة جزا فى التى بعد النظم فالقصر ضا فى بالقياس الى النظم



فلا يشك في وجود الخفية من التثنية في غير العلم واما ان التي بعد العلم يجوز ان يكون له صفة غير الكون فحقها من التثنية لا مقتضى  
عليه لا مقتضى فاقبل وفيه ان الحصر لا يتم بعد الجواز ان يكون ما ينفرد به العلم واليقين مقتضى المعنى القول ايضا مثل نادى وادى  
وحج جواز ان يكون الواقعة بعد مفسر ايضا بعد ما قران الصيغة تقتصر على السند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب  
القبيل الاول قوله وليست هذه تاييد للحصر لا يقتضي على ما شره الشارح قدس سره حيث يقال وليست اى ان الواقعة بعد العلم  
هذه اى ان التاخير لا ينافي في تقديره للسند اليه في السند وصاحب القبيل لم يقتضيه الا ان يقال تاييد للحصر بالنظر الى مجرد  
لفظ الحق من غير نظر الى ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان الخفية هذه اى التاخير من التثنية مستلزم بالاضافة الى  
الماخوذة من التثنية قوله فانها لا بد من اى لرجاء الدخول وطع وقوله فلا يتصور منها تحقيق الذي يناسب العلم قوله على غلبة  
الوقوع اى بجهان وقوله داخل حلبة النظم ثباتا كان ادنى لان الظن عبارة عن الطرف الراجح فاقبل وهذا انما ينفرد  
الموجبه فخلطت ان يقوم دون السالبة فخلطت ان لا يقوم فان الغالب والراجح منها هو الاول وقوله دون الوقوع قوله  
يخرج في ان التي بعده الوجان في ذكر التثنية بعد ذكر الدليل اشعار بان موصول اليها فلا يكون ذكرها مالا حاجة اليه كما قيل قوله  
لن مستقبل اى لفي الفصل الذي يستقبل وجوده وتيقن قوله لا سويده مطلقا كما قيل اولاً في الدنيا كما قيل قوله والا اى وان كان  
من التاخير بل لم آه فالدليل انما هو دليل على نفي التاخير لا عليه وعلى اثبات التاخير حتى يروا انه لا يثبت التاخير ثم بناءً لزوم التثنية  
على انما اذا نظرت في معناه الحقيقي واما ارادة التاخير بطريق الجواز فيظهر من لزوم السند جواز ان يكون في الآيات مستعملة  
في النفي الغير المؤيد بخرج بالظاهر قيل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤيد لزم التكرار في قوله لم ولن تيممه ابد اذا حصل  
ويرد عليه ان قوله ابد كقيل التاكيد فلا محذور ويرد عليه انه لا يقتضي الجواز الاول من الدعي وهو ان ليس من النفي المؤيد واما الجواز  
الثاني وهو انه لنفي المؤيد فلا بد لانه عليه نفي وانست خبير بان ايراد الثاني غير وارد على ما ذكره كيف وقد قال وقد يستدل آه قوله  
وحق ما ذن الانتهاء عطف الجملة على الجملة ولم يعطف حتى على ان والانتها على التاخير لزم عطف الاسمين على معنوي حاملين  
من غير تقديم الجواز وقوله اى لم يكن باعدها معمولاً لما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد اذن المتعذر على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة  
مواضع وكون ما بعد معمولاً لما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره انه قدس سره قلت لعل ما ذكره  
بناءً على التاخير او ايراد من كونه معمولاً لكونه متعلقاً بما قبلها من قبيل ذكر اللزوم واردة اللازم والاولى ان يقال اى لا يكون  
من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضى ليعنى بالاعتماد ان لا يكون ما بعده من تمام قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعد  
جزءاً مما قبلها نحو اذن ان الكرك الثاني ان يكون جزءاً للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتى اذن الكرك الثالث ان يكون جواباً للتمسك  
الذي قبلها نحو والله اذن لا خرج ولا تقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة مستعمل على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله  
فانه اذا عتبه ما بعده على ما قبلها الاولى تركه والا بقاء بقوله لا نالضعف آه قوله لانها الضعف المناسب لقوله لا يكون معمولاً  
لما قبلها لانها لو كانت في معمول لزم توارد الموترين للفظين على اثر واحد وذلك متنع اصطلاحاً لقوله لانه اى كان ما بعده اسبقاً  
اى وقع سابقاً عليها واذن ضعفها في العمل لا يعمل في معمول المتقدم قوله لكونها اى لكون اذن جواباً للقول القائل بالفعل  
وعدة له ثم اذا صدر من القائل ما قاله وادعيت بما وعدت صار ذلك جزءاً بالفعل ثم هذا الكلام يشير الى انه لا بد في اذن من تقديم

فلا يشك في وجود الخفية من التثنية في غير العلم واما ان التي بعد العلم يجوز ان يكون له صفة غير الكون فحقها من التثنية لا مقتضى  
عليه لا مقتضى فاقبل وفيه ان الحصر لا يتم بعد الجواز ان يكون ما ينفرد به العلم واليقين مقتضى المعنى القول ايضا مثل نادى وادى  
وحج جواز ان يكون الواقعة بعد مفسر ايضا بعد ما قران الصيغة تقتصر على السند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب  
القبيل الاول قوله وليست هذه تاييد للحصر لا يقتضي على ما شره الشارح قدس سره حيث يقال وليست اى ان الواقعة بعد العلم  
هذه اى ان التاخير لا ينافي في تقديره للسند اليه في السند وصاحب القبيل لم يقتضيه الا ان يقال تاييد للحصر بالنظر الى مجرد  
لفظ الحق من غير نظر الى ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان الخفية هذه اى التاخير من التثنية مستلزم بالاضافة الى  
الماخوذة من التثنية قوله فانها لا بد من اى لرجاء الدخول وطع وقوله فلا يتصور منها تحقيق الذي يناسب العلم قوله على غلبة  
الوقوع اى بجهان وقوله داخل حلبة النظم ثباتا كان ادنى لان الظن عبارة عن الطرف الراجح فاقبل وهذا انما ينفرد  
الموجبه فخلطت ان يقوم دون السالبة فخلطت ان لا يقوم فان الغالب والراجح منها هو الاول وقوله دون الوقوع قوله  
يخرج في ان التي بعده الوجان في ذكر التثنية بعد ذكر الدليل اشعار بان موصول اليها فلا يكون ذكرها مالا حاجة اليه كما قيل قوله  
لن مستقبل اى لفي الفصل الذي يستقبل وجوده وتيقن قوله لا سويده مطلقا كما قيل اولاً في الدنيا كما قيل قوله والا اى وان كان  
من التاخير بل لم آه فالدليل انما هو دليل على نفي التاخير لا عليه وعلى اثبات التاخير حتى يروا انه لا يثبت التاخير ثم بناءً لزوم التثنية  
على انما اذا نظرت في معناه الحقيقي واما ارادة التاخير بطريق الجواز فيظهر من لزوم السند جواز ان يكون في الآيات مستعملة  
في النفي الغير المؤيد بخرج بالظاهر قيل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤيد لزم التكرار في قوله لم ولن تيممه ابد اذا حصل  
ويرد عليه ان قوله ابد كقيل التاكيد فلا محذور ويرد عليه انه لا يقتضي الجواز الاول من الدعي وهو ان ليس من النفي المؤيد واما الجواز  
الثاني وهو انه لنفي المؤيد فلا بد لانه عليه نفي وانست خبير بان ايراد الثاني غير وارد على ما ذكره كيف وقد قال وقد يستدل آه قوله  
وحق ما ذن الانتهاء عطف الجملة على الجملة ولم يعطف حتى على ان والانتها على التاخير لزم عطف الاسمين على معنوي حاملين  
من غير تقديم الجواز وقوله اى لم يكن باعدها معمولاً لما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد اذن المتعذر على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة  
مواضع وكون ما بعد معمولاً لما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره انه قدس سره قلت لعل ما ذكره  
بناءً على التاخير او ايراد من كونه معمولاً لكونه متعلقاً بما قبلها من قبيل ذكر اللزوم واردة اللازم والاولى ان يقال اى لا يكون  
من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضى ليعنى بالاعتماد ان لا يكون ما بعده من تمام قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعد  
جزءاً مما قبلها نحو اذن ان الكرك الثاني ان يكون جزءاً للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتى اذن الكرك الثالث ان يكون جواباً للتمسك  
الذي قبلها نحو والله اذن لا خرج ولا تقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة مستعمل على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله  
فانه اذا عتبه ما بعده على ما قبلها الاولى تركه والا بقاء بقوله لا نالضعف آه قوله لانها الضعف المناسب لقوله لا يكون معمولاً  
لما قبلها لانها لو كانت في معمول لزم توارد الموترين للفظين على اثر واحد وذلك متنع اصطلاحاً لقوله لانه اى كان ما بعده اسبقاً  
اى وقع سابقاً عليها واذن ضعفها في العمل لا يعمل في معمول المتقدم قوله لكونها اى لكون اذن جواباً للقول القائل بالفعل  
وعدة له ثم اذا صدر من القائل ما قاله وادعيت بما وعدت صار ذلك جزءاً بالفعل ثم هذا الكلام يشير الى انه لا بد في اذن من تقديم



كلام الشيخ الرضوي لما كان اذن اشارة على زمان الصانع المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المشكك باذن نحو ان حيثما اذن  
الركب واما في كلام المشكك آخر فتقول اذن الركب واما اذن الركب في جواب من قال انا اذن برك قال الشيخ والغالب في المبني  
على القبح تضمن الشرط وهو مبني بقول سيويو اذن جزاء وانما تضمن معنى الجزاء لكونه كاذبا وحشيا في حذف الجملة انصاف اليها  
فان الطرف الواجب انصافه الى الجملة ليقطع عن الانصاف تضمنه الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاصناف يوجب  
في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة انصاف اليها اذ تامة متبنة من حيث المعنى ومبدلة عنها التوضيح في اللفظ بخلاف اذا وحشا  
لم يجزم ما هو جواها نحو اذن الركب كما جزم اذا وحشا وقال اعم ان اذن اذا اوليه المتعارج احتمل ان يكون لا شرطي في المستقبل  
كان وان يكون لخال فلا تضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يجلس بحد يث اذن انك كاذبا باه لا معنى في الشرط والجزاء اما في المستقبل  
او في الماضي ولا دخل للجزاء في اذن فلما احتمل اذن التي يليها المتعارج معنى الجزاء فالصانع يلحق الاستقبال واحتمل مطلق الزمان  
فالمتعارج بمعنى احوال قصد التنصيص على معنى الجزاء واذن نصب المتعارج بان لم يقدر لانهما تخلص المتعارج للاستقبال فاحتمل اذن على  
هو الغالب فيه اعني كونه الجزاء استعماله محل المتعارج اذ ذلك على الحالة المألوفة من الجزاء واذن نصب المتعارج على ان يمل بان يلقى  
حي علم الاستقبال قوله واما في الجواب والجزاء قوله لا يمكن ان لا في الاستقبال اما الجواب فانه عدة في العهدة لا يكون انما مقبلا  
واما الجزاء فانه ايضا عدة في قوله وجب الرفع وجوب الرفع ليس مترتبا على فقد احد الشرطين فطاعا على قوله بان يثبته بان يثبته  
المذكور بعد اذن جزاء المبتدأ وقع قبله بان اريه بالصانع بعده الحال على ما يثبته بالاشارة المذكورة في شجرة لانه محتاج الى  
البيان لانه واما اذا كان المتعارج المذكور بعد اذن معمولا لان شرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان على  
ان شرطية ليس الا الجرم وليس له وجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن لثبته فان المتعارج المذكور بعد اذن جواب القسم فانه يقع  
فيه بحث لان الجواب احد الامرين لا يعينه ما ارفع او الجرم دون الرفع بعينه وذلك لان من صور ادعاء على ما قبلها ان يكون  
ما قبلها شرطيا وما بعده جزاء نحو ان اذن الركب وجب الجرم واجب قوله لا يحتمل الا الاستقبال اذ لا دخل يكون في الآخرة  
لاحالة واما ما احتمل ان يكون قوله اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال استعد عند دخول الجنة فليس بشيء اذ المتكلم قد علم  
ان بين له وعنده دخول الجنة لاحاجة اليه قوله المتكلم مع اى مع اذن قوله كما اشرنا اليه اى الى الانتصاب بقوله واذن التي  
ينصب المتعارج فيه ان المعلوم من قبل انما هو انصاف اذن بطلان الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فانها  
في الصلة غير مناسبة فالوجه ان يقال واذن التي ينصب به المتعارج ينصب اذ لم يعتد به قوله فالوجه ان يقال  
الشاح قدس سره الوجهان مبتدأ ومخدوف الجزاء فاعلم مخدوف الفعل لان المبتدأ عين الخبر فالحذف من الثابت  
فيكون حذفه كالحذف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في المعنى وقيل جعل وجهان مبتدأ لانهما لا يحذف الخبر هون من حذف  
عامل الفاعل لان فيه حذف العامل ولمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح  
العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد وان كان ذلك مشهورا وحذف الخبر حذف امرين متغايرين بالاشارة الى ان المسند  
لستة في جملة اى فيه الظاهر حذف عامل المسند فالوجهان متغايران في المسند فلهذا لا يمكن ان يقال ان المسند  
لا يوصف بالحذف اذ الموصوف به ما هو مطلق حقيقة في رتبة من الوجودات ولا يستلزم كذا ما يحذفه من المسند

في قوله اذن اشارة على زمان الصانع المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المشكك باذن نحو ان حيثما اذن  
الركب واما في كلام المشكك آخر فتقول اذن الركب واما اذن الركب في جواب من قال انا اذن برك قال الشيخ والغالب في المبني  
على القبح تضمن الشرط وهو مبني بقول سيويو اذن جزاء وانما تضمن معنى الجزاء لكونه كاذبا وحشيا في حذف الجملة انصاف اليها  
فان الطرف الواجب انصافه الى الجملة ليقطع عن الانصاف تضمنه الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاصناف يوجب  
في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة انصاف اليها اذ تامة متبنة من حيث المعنى ومبدلة عنها التوضيح في اللفظ بخلاف اذا وحشا  
لم يجزم ما هو جواها نحو اذن الركب كما جزم اذا وحشا وقال اعم ان اذن اذا اوليه المتعارج احتمل ان يكون لا شرطي في المستقبل  
كان وان يكون لخال فلا تضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يجلس بحد يث اذن انك كاذبا باه لا معنى في الشرط والجزاء اما في المستقبل  
او في الماضي ولا دخل للجزاء في اذن فلما احتمل اذن التي يليها المتعارج معنى الجزاء فالصانع يلحق الاستقبال واحتمل مطلق الزمان  
فالمتعارج بمعنى احوال قصد التنصيص على معنى الجزاء واذن نصب المتعارج بان لم يقدر لانهما تخلص المتعارج للاستقبال فاحتمل اذن على  
هو الغالب فيه اعني كونه الجزاء استعماله محل المتعارج اذ ذلك على الحالة المألوفة من الجزاء واذن نصب المتعارج على ان يمل بان يلقى  
حي علم الاستقبال قوله واما في الجواب والجزاء قوله لا يمكن ان لا في الاستقبال اما الجواب فانه عدة في العهدة لا يكون انما مقبلا  
واما الجزاء فانه ايضا عدة في قوله وجب الرفع وجوب الرفع ليس مترتبا على فقد احد الشرطين فطاعا على قوله بان يثبته بان يثبته  
المذكور بعد اذن جزاء المبتدأ وقع قبله بان اريه بالصانع بعده الحال على ما يثبته بالاشارة المذكورة في شجرة لانه محتاج الى  
البيان لانه واما اذا كان المتعارج المذكور بعد اذن معمولا لان شرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان على  
ان شرطية ليس الا الجرم وليس له وجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن لثبته فان المتعارج المذكور بعد اذن جواب القسم فانه يقع  
فيه بحث لان الجواب احد الامرين لا يعينه ما ارفع او الجرم دون الرفع بعينه وذلك لان من صور ادعاء على ما قبلها ان يكون  
ما قبلها شرطيا وما بعده جزاء نحو ان اذن الركب وجب الجرم واجب قوله لا يحتمل الا الاستقبال اذ لا دخل يكون في الآخرة  
لاحالة واما ما احتمل ان يكون قوله اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال استعد عند دخول الجنة فليس بشيء اذ المتكلم قد علم  
ان بين له وعنده دخول الجنة لاحاجة اليه قوله المتكلم مع اى مع اذن قوله كما اشرنا اليه اى الى الانتصاب بقوله واذن التي  
ينصب المتعارج فيه ان المعلوم من قبل انما هو انصاف اذن بطلان الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فانها  
في الصلة غير مناسبة فالوجه ان يقال واذن التي ينصب به المتعارج ينصب اذ لم يعتد به قوله فالوجه ان يقال  
الشاح قدس سره الوجهان مبتدأ ومخدوف الجزاء فاعلم مخدوف الفعل لان المبتدأ عين الخبر فالحذف من الثابت  
فيكون حذفه كالحذف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في المعنى وقيل جعل وجهان مبتدأ لانهما لا يحذف الخبر هون من حذف  
عامل الفاعل لان فيه حذف العامل ولمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح  
العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد وان كان ذلك مشهورا وحذف الخبر حذف امرين متغايرين بالاشارة الى ان المسند  
لستة في جملة اى فيه الظاهر حذف عامل المسند فالوجهان متغايران في المسند فلهذا لا يمكن ان يقال ان المسند  
لا يوصف بالحذف اذ الموصوف به ما هو مطلق حقيقة في رتبة من الوجودات ولا يستلزم كذا ما يحذفه من المسند

في قوله اذن اشارة على زمان الصانع المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المشكك باذن نحو ان حيثما اذن  
الركب واما في كلام المشكك آخر فتقول اذن الركب واما اذن الركب في جواب من قال انا اذن برك قال الشيخ والغالب في المبني  
على القبح تضمن الشرط وهو مبني بقول سيويو اذن جزاء وانما تضمن معنى الجزاء لكونه كاذبا وحشيا في حذف الجملة انصاف اليها  
فان الطرف الواجب انصافه الى الجملة ليقطع عن الانصاف تضمنه الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاصناف يوجب  
في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة انصاف اليها اذ تامة متبنة من حيث المعنى ومبدلة عنها التوضيح في اللفظ بخلاف اذا وحشا  
لم يجزم ما هو جواها نحو اذن الركب كما جزم اذا وحشا وقال اعم ان اذن اذا اوليه المتعارج احتمل ان يكون لا شرطي في المستقبل  
كان وان يكون لخال فلا تضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يجلس بحد يث اذن انك كاذبا باه لا معنى في الشرط والجزاء اما في المستقبل  
او في الماضي ولا دخل للجزاء في اذن فلما احتمل اذن التي يليها المتعارج معنى الجزاء فالصانع يلحق الاستقبال واحتمل مطلق الزمان  
فالمتعارج بمعنى احوال قصد التنصيص على معنى الجزاء واذن نصب المتعارج بان لم يقدر لانهما تخلص المتعارج للاستقبال فاحتمل اذن على  
هو الغالب فيه اعني كونه الجزاء استعماله محل المتعارج اذ ذلك على الحالة المألوفة من الجزاء واذن نصب المتعارج على ان يمل بان يلقى  
حي علم الاستقبال قوله واما في الجواب والجزاء قوله لا يمكن ان لا في الاستقبال اما الجواب فانه عدة في العهدة لا يكون انما مقبلا  
واما الجزاء فانه ايضا عدة في قوله وجب الرفع وجوب الرفع ليس مترتبا على فقد احد الشرطين فطاعا على قوله بان يثبته بان يثبته  
المذكور بعد اذن جزاء المبتدأ وقع قبله بان اريه بالصانع بعده الحال على ما يثبته بالاشارة المذكورة في شجرة لانه محتاج الى  
البيان لانه واما اذا كان المتعارج المذكور بعد اذن معمولا لان شرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان على  
ان شرطية ليس الا الجرم وليس له وجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن لثبته فان المتعارج المذكور بعد اذن جواب القسم فانه يقع  
فيه بحث لان الجواب احد الامرين لا يعينه ما ارفع او الجرم دون الرفع بعينه وذلك لان من صور ادعاء على ما قبلها ان يكون  
ما قبلها شرطيا وما بعده جزاء نحو ان اذن الركب وجب الجرم واجب قوله لا يحتمل الا الاستقبال اذ لا دخل يكون في الآخرة  
لاحالة واما ما احتمل ان يكون قوله اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال استعد عند دخول الجنة فليس بشيء اذ المتكلم قد علم  
ان بين له وعنده دخول الجنة لاحاجة اليه قوله المتكلم مع اى مع اذن قوله كما اشرنا اليه اى الى الانتصاب بقوله واذن التي  
ينصب المتعارج فيه ان المعلوم من قبل انما هو انصاف اذن بطلان الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فانها  
في الصلة غير مناسبة فالوجه ان يقال واذن التي ينصب به المتعارج ينصب اذ لم يعتد به قوله فالوجه ان يقال  
الشاح قدس سره الوجهان مبتدأ ومخدوف الجزاء فاعلم مخدوف الفعل لان المبتدأ عين الخبر فالحذف من الثابت  
فيكون حذفه كالحذف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في المعنى وقيل جعل وجهان مبتدأ لانهما لا يحذف الخبر هون من حذف  
عامل الفاعل لان فيه حذف العامل ولمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح  
العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد وان كان ذلك مشهورا وحذف الخبر حذف امرين متغايرين بالاشارة الى ان المسند  
لستة في جملة اى فيه الظاهر حذف عامل المسند فالوجهان متغايران في المسند فلهذا لا يمكن ان يقال ان المسند  
لا يوصف بالحذف اذ الموصوف به ما هو مطلق حقيقة في رتبة من الوجودات ولا يستلزم كذا ما يحذفه من المسند



سید علی نقی بن ابی طالب علیہ السلام

وأيضا لما لم يظهر عمل العامل في المستتر صارا كانه ليس بجاعل فعلى تقدير انجز الحدوف ليس الالام واحد سند وما على تقدير الفعل فالحدوف  
شئى ذو صفتين وهو فعل عامل ظاهر اثره في المفعول سند فان قلت الشرط ان كان عدم وجود الاعتماد مطلقا فيا كان او ضعيفا  
فيستغنى ان يجب الرفع بعد الواو والفاء لوجود الاعتماد ولو ضعيفا وان كان عدم وجود الاعتماد والقوى فيستغنى ان يجب انصاف بعد الواو  
لعدم وجود الاعتماد والقوى قلت المراد الشق الاول وهو شرط لوجوب الانصاف وعند انصاف يجب الرفع عند قوة الاعتماد  
ويعجز به وانصاف عن ضعفه قوله وكى قال الشيخ الرضى نهى عن الانصاف ان كفى في جميع استقالاتها صرف جرد انصاف فعل  
بعدها بتقدير ان عند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجارة ضمير بعدها ان واذا قلنا الالام نحو كذا الالام فمضى  
لا غير معنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو استفاد من الالام واذا جابا بعد بان ففى جارة لا غير معنى التعليل بل كذا ان كى  
لا يجر الالام الصريح الا فى كى وفي غير ذلك الموضع نحو جئتكم كى تكرمى كى ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة  
كاللام ضمير بها ان واللام فى كى ليعتضى بانه محذوف من كى الجارة وان عندهم فى كى ان يدل من كى لان كى  
بعد اللام معنى ان انتهى كلامه فلو امسكنا استلنا ادخل الجارة كى فى هذا المثال لا سببية اى لكون ما بعدها سببا عما قبلها  
مشكل لان الشيخ الرضى قال اذا قلنا الالام معنى ما مبتدئ معنى ان وليس فيها معنى التعليل واذا جابا بعد بان ففى جارة لا غير  
بمعنى التعليل قال وفى غير هذه المواضع نحو جئتكم كى تكرمى كى ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة  
اللام ضمير بها ان ولا شك ان المثال المذكور من غير الموضع المذكور فالواجب ان يكون ما بعدها سببا وصد لا قبلها لا سببا  
وهو لا لا معنى لتعليل يجب ان يكون ما بعده باعته ومكنت ان يقال اذ لم يكن قبلها اللام ولا بعدها ان يجوز ان يكون ناصبة  
بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام ضمير بعدها ان واللام قد يدخل على ما هو علة فى الذهن لا ما هو معلول له فى الخارج  
فكذلك ما بعده يدخل على ما ذكره المثال المذكور فان الدخول علة فى الذهن لا سلام وان كان معلولا فى الخارج فانه قد دخل  
انظر ان كى لم يجرى ما نداء هذه السببية فان حرف التعليل انما يدخل على العلة دون المعلول قوله اذا كان متعلقا بمفعول  
لا يجوز ان نصب لان الصفة يجب ان يكون الناطق عالما بالانصاف والموصول لمضمونها والمعلوم ما سبق هو انصاف المصداق  
بعدها بتقدير ان لا غير قوله وان كان بالنظر آه وان قلت ان الوصلية تقتضى كون قبض الشرط اولى بالاشتراف لجزء من  
مع انه لا يصح بالنظر الى قوله او مستقبلا فالصواب تركه او تبديل قوله وان كان لبعوله سواء كان قلت قد ذكر ان فى مقام التسمية  
مع واو الى جرد الوصل والربط دون الشرط فلا يذكر له جردا وتحذيره وان كثر ما لم يجرى فمحو وان اعطى جابا لئيم كذا ذكره  
التفتا زانى فى مباحث الشروط المطول وفيه انه يشبه ح انه يلزم ان يكون الفعل بالنظر الى زمان الحكم ماضيا او حال او مستقبلا  
مع انه ليس كذلك فيجوز ان لا يكون على احد الا وجه التثنية وذلك بان يكون منك السيرة بالدخول على ان حتى بمعنى كى اولى  
الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع من حصول الدخول فلم يكن الدخول فى احد الا زمته التثنية وان جعل الواو فى قوله وان  
بالنظر الى حال بل للعطف على محذوف تقديره ان لم يكن الفعل بالنظر الى زمان الحكم ماضيا ولا حال او مستقبلا وان كان بالنظر آه  
يريد المراد المذكور به انصاف ما ذكره الشيخ الرضى سواء كان تحت الاخبار ماضيا او حال او مستقبلا ولا يمكن على احد الا وجه التثنية  
وهو كماله بان يكون منك آه قوله بمعنى كى سببية اخرى يحسن كى معنى التحديد فانه قد قيل لان ما نداء التثنية كما يقول السببية



لا سيما وقد علم سني كقيل ذلك قوله لا انتهاء الفايه اخر زمن الى معنى مع قوله ان يكون اى المضارع ماضيا بان يكون الكلام  
بهذا الكلام بعد الفراع من سير والدخول قوله و حالاً بان يكون الكلام بهذا الكلام في زمان الدخول واما كون المضارع  
مستقبلاً بالنظر الى زمان التكلم بهذا الكلام فغير ظاهر لان انطائه اخبار بعد الفراع وحين الدخول واما انه اخبار قبل الدخول  
فليس بظاهر ولذا كقول لا قيل الاستقبال كما لا يخفى والاحتمال الغير الظاهر عملاً بحجة به فاقيل جواباً عن قيل لا خفاء في إمكان  
صدور هذا الكلام من الكلام بعد الدخول وحين الدخول وهو ظاهر وقيل ايضاً بان سار الى ان وصل البلد فلم يدخله ووقف زماناً  
وقال هذا الكلام ثم دخل ليس جواباً قوله اى بطريق التحقيق اشارة الى ان نصيبه على نزع الحافض قوله لا تقول كنت سرت  
اسم لولم يوت باس لاحتل ان سيرة قضي وانقض الا ان الدخول كقول ان يكون يقع في الحال الحقيقي واهي اجزاء من ادخالها  
واوائل مستقبل فلا يكون ماضياً في زمان التكلم وما ذكره كلمة اس ارتفع ذلك الاحتمال وتعين ان يكون الدخول ماضياً  
في زمان التكلم فإيتان صيغة المضارع حكايته للحال فاندفع ما قيل ذكر اس مع ماضى قبل المضارع لا يجعل المضارع حكايته  
ولا يتوقف حكايته حال على ذكر اس مع ماضى قبل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة المقابلة لذلك  
في كلام المصنف حكيم قوله وكانك كنت آه تصويراً واحياً صادم منه وتوطئة لحكاية الحال قوله وتحكيما اى الصادرة  
بشيء في زمان الدخول بان تفرض ذلك الزمان موجوداً في زمان التكلم قوله في هذه العبارة مرفوعاً لانه اريد به الحال الحقيقية  
قوله فابقية اى مابعد حتى على اعراب كان على ذلك الاعراب في زمان الدخول قوله وحكيته اى مابعد حتى على الاعراب المذكور  
لانه اريد به الحال حكايته قوله في زمان الحكاية ايضاً يكون مرفوعاً ماضياً لانه علم الاستقبال فلا يجوز تقديره قبل  
فعل اريد به الحال وفيه ان يكتفى بما اذا كان بعد حتى ماضياً بتقدير ان لكونه مستقبلاً بالنظر الى ما قبل حتى واريده بذلك الفعل  
النصب للحال قوله كلام متأنف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها قوله لانه لا يقدر بعد ما يمتد الى ان لا يركب خلاف  
الاصل بلا ضرورة بوجوه وجعل يحتاج الى الحذف ولانه لا يطر في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع قبل قوله  
في الثاني بان يمكن تقدير الشان بان يقال حتى الشان ليقول الرسول انتهى وفيه لا قرينة على ذلك مع ان المعهود قبل الجملة  
ضمير الشان والقصة لا لفظ الشان قوله ويجب السببية لعدم ظهور رابط معنوي سواء يصلح للاختبار فاندفع ما قيل قد يقال  
بان الاتصال المعنوي لا يخصر في سببية بل يجوز ان يكون بوجه آخر فكيف يجب السببية لحصول الاتصال المعنوي قوله  
نظر الى الامر الاول اى نظراً الى انتفاء الامر بخلاف الامر الثاني فانه متحقق لان معنى التركيب والترتيب ان يكون ثبت سيري  
وان يكون كان سيري حاصل على كلا التقديرين فالتفسير متحقق سببية واما ان معنى التركيب كقول ان يكون كان سيري  
منفياً فالمقام آبه عنه باظهاره ولو سلم تخصيص الامر الاول اشارة الى ان انتفاكل كاف في انتفاع الرفع فاندفع ما قيل  
فيه نظراً لانتفاء الامر الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سبباً للدخول لان سبب وقوع السيرة كان سيري كقول ان يكون  
في تقدير سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منفياً الى غير ذلك فالتفسير متحقق خبر كان لا يصلح للسببية قوله في  
وقت حصول كان بخلاف ثلثة الفاظ قوله فيبقى الناقصة لا خبر فيه ان هذا غاية ما ان لو كان المراد ان هذا التركيب تام  
من غير تقدير وليس لك لانه لا يقدر خبر كان على تقدير النصب وتكون كان ناقصة يدل على ذلك عدم كون كان متعينا

الاستقبال والامر الاول اى نظراً الى انتفاء الامر بخلاف الامر الثاني فانه متحقق لان معنى التركيب والترتيب ان يكون ثبت سيري وان يكون كان سيري حاصل على كلا التقديرين فالتفسير متحقق سببية واما ان معنى التركيب كقول ان يكون كان سيري منفياً فالمقام آبه عنه باظهاره ولو سلم تخصيص الامر الاول اشارة الى ان انتفاكل كاف في انتفاع الرفع فاندفع ما قيل فيه نظراً لانتفاء الامر الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سبباً للدخول لان سبب وقوع السيرة كان سيري كقول ان يكون في تقدير سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منفياً الى غير ذلك فالتفسير متحقق خبر كان لا يصلح للسببية قوله في وقت حصول كان بخلاف ثلثة الفاظ قوله فيبقى الناقصة لا خبر فيه ان هذا غاية ما ان لو كان المراد ان هذا التركيب تام من غير تقدير وليس لك لانه لا يقدر خبر كان على تقدير النصب وتكون كان ناقصة يدل على ذلك عدم كون كان متعينا

الاستقبال والامر الاول اى نظراً الى انتفاء الامر بخلاف الامر الثاني فانه متحقق لان معنى التركيب والترتيب ان يكون ثبت سيري وان يكون كان سيري حاصل على كلا التقديرين فالتفسير متحقق سببية واما ان معنى التركيب كقول ان يكون كان سيري منفياً فالمقام آبه عنه باظهاره ولو سلم تخصيص الامر الاول اشارة الى ان انتفاكل كاف في انتفاع الرفع فاندفع ما قيل فيه نظراً لانتفاء الامر الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سبباً للدخول لان سبب وقوع السيرة كان سيري كقول ان يكون في تقدير سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري منفياً الى غير ذلك فالتفسير متحقق خبر كان لا يصلح للسببية قوله في وقت حصول كان بخلاف ثلثة الفاظ قوله فيبقى الناقصة لا خبر فيه ان هذا غاية ما ان لو كان المراد ان هذا التركيب تام من غير تقدير وليس لك لانه لا يقدر خبر كان على تقدير النصب وتكون كان ناقصة يدل على ذلك عدم كون كان متعينا



۱۴۰۰

محمد صالح المنجد

مع انعامی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم

مجلس







لعل الخ لا سبب المذكور في الآية وان كان لفظ التزجي الا ان معناه التمني لان يدور السمع على المعنى فقال حماد بن عيسى او يمكن لما توقع ولا طاعة في وقوعه وانما على اصحها بلطف لعل ابقاء الحكم على حاله وتبينها على تصور عقل فرعون حيثما اشغل التزجي في مقام استعمال التمني قوله اي معناه ما قبلها لما بعد اي يكون حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعد ما في زمان واحد قوله والا اي وان لم يكن المراد بالجمعة ايضا

ليكن القول بان احد شرطى الواو والجمعة لفظا او مجعلا لان فيك عن الواو فاشراط الواو به قرينة على ارادة الخاص من العام فلا بد ان هو مجاز لا ينساق اليه لئلا يسهل قوله اي ما ياتى الواقع وقع لا قبل تشبيه الاشياء الستة الواقعة قبل الواو بالاشياء الستة الواقعة قبل الفاء من قبيل تشبيه الشيء بنفسه فيكون باطلا وحاصل الجواب ان التغير الاعتبارى كاف وهو ان الاشياء من حيث وقوعها قبل الواو منها من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشارح لمخاشي الهندية بان اشل مقم قوله وان كانت منها اي من حروف العاطفة المذكورة قوله اسماء صريحة كقيد الاسم بالصرح لانه لو كان المعطوف عامية اسماء صريحة كان يكون فعلا مضارعا ان نحو اعجبني ان يعزب زير فيشتم لما وجب تقدير ان في المعطوف مجازا ان يكون معطوفا على ما دخل ان فيكون منصوبا بان التي دخلت على عليه كذا قيل وفيه بحث لان ما ذكره ليس من البحث بل خارج عنه لان البحث ان المعطوف عليه اذا كان اسما صرحا عاما ولا يجب تقديره في الفعل المعطوف عليه فتوافقه شتم اذا كان معطوفا على ان يعزب وجب فيه تقدير ان وجاز عطفه على يعزب لا يعزب لما نحن بصده و قد قال هذا القائل وفيه نظر لا يشك راجع الى انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان انتهى الى ان المعطوف عليه فيه هو المجموع وهو اسما صرحا ينبغي ان لا يجب فيه تقدير ان مع انه واجب قد عرفت وجب اندفاع الاشكال قوله او على آخرها قالوا اذا ذكر المعطوف عليه الكثير فالعطف اما معطوف على الاول او على الآخر ولم يجوزوا العطف على الاواسط والوجه ظاهر لان المناسب للعطف على الاقرب او على السابق فلا وجه ترك السابق والاقرب بلا باعث قوله وان كان البدحسب اللفظ لبعده قوله اقرب بحسب المعنى لانه لا يرد عليه ما يرد على التقدير الاول قوله يلزم تخصيص الحكم به اني بما ذكره قبل قيل ثبت الحكم في غير المذكور والالة وبالمذكور جارية فان الوجه لتقدير ان هو الاخر اخرج عن عطف الجملة على المفرد وهو مشترك بين المذكور وغيره وفيه ان عطف المفرد على الجملة جائز اذا كان الجملة محل من الاحراب وكذا عطف الجملة على المفرد جائز مع بسبب اثنين من التقديرين هو شئ اطول الالة لا يصح عطف الجملة على المفرد في المثال المذكور في الشرح قوله ان كان المناسب اي حين عطف على قوله والعاطفة على احد الطرفين هو اثنين في التفصيل ذكرها اي ذكر قوله والعاطفة مرتين مرة في الاحتمال وهو من قوله بان مقدرة بعد حتى الى قوله فان مثل اريد ان تحسن التفصيل من الى آخر الكلام ومرة في التفصيل يكون ذكرها مرة واحدة كما ذكر في التفصيل حيث ذكر حتى دلا على ولام الجرد والفاء الواو في الاجمال ثم ذكر الكل في التفصيل لعضو الجرد والتشليل وبعضها البيان بشرط قوله والعاطفة في الاجمال لكان الاسلوب واحدا لعضو الجرد واذكر في التفصيل ما قيل في الجواب العاطفة في تقدير ان على تخمين احدها اعتبارا لبعض من بعض في الشرط والاشارة في التكرار في جميع في هذا ولا خصوصية بشرط ليعتبط ونصل عقيدتها بشرط انتم اتم العدد في التكرار في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل فخصية ترك مواضع الاسلوب بلا باعث على ان ما ذكره حصل على تقدير ذكر العاطفة مرتين وبما يخلف ما عطف قوله والعاطفة على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فانه لا يرد عليه ما يرد به قوله ويرد عليه لان قوله والعاطفة يكون داخل في الاجمال ويكون قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صرحا يتبعه يكون التقدير ينصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما صرحا على هذا فالجواب بحسب المعنى الثاني لا الاول ولو سلم انه يرد على الثاني لم يرد

سما قال في جواب السؤال الثاني

من انما ذكره في قوله لا سبب المذكور في الآية وان كان لفظ التزجي الا ان معناه التمني لان يدور السمع على المعنى فقال حماد بن عيسى او يمكن لما توقع ولا طاعة في وقوعه وانما على اصحها بلطف لعل ابقاء الحكم على حاله وتبينها على تصور عقل فرعون حيثما اشغل التزجي في مقام استعمال التمني قوله اي معناه ما قبلها لما بعد اي يكون حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعد ما في زمان واحد قوله والا اي وان لم يكن المراد بالجمعة ايضا

ليكن القول بان احد شرطى الواو والجمعة لفظا او مجعلا لان فيك عن الواو فاشراط الواو به قرينة على ارادة الخاص من العام فلا بد ان هو مجاز لا ينساق اليه لئلا يسهل قوله اي ما ياتى الواقع وقع لا قبل تشبيه الاشياء الستة الواقعة قبل الواو بالاشياء الستة الواقعة قبل الفاء من قبيل تشبيه الشيء بنفسه فيكون باطلا وحاصل الجواب ان التغير الاعتبارى كاف وهو ان الاشياء من حيث وقوعها قبل الواو منها من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشارح لمخاشي الهندية بان اشل مقم قوله وان كانت منها اي من حروف العاطفة المذكورة قوله اسماء صريحة كقيد الاسم بالصرح لانه لو كان المعطوف عامية اسماء صريحة كان يكون فعلا مضارعا ان نحو اعجبني ان يعزب زير فيشتم لما وجب تقدير ان في المعطوف مجازا ان يكون معطوفا على ما دخل ان فيكون منصوبا بان التي دخلت على عليه كذا قيل وفيه بحث لان ما ذكره ليس من البحث بل خارج عنه لان البحث ان المعطوف عليه اذا كان اسما صرحا عاما ولا يجب تقديره في الفعل المعطوف عليه فتوافقه شتم اذا كان معطوفا على ان يعزب وجب فيه تقدير ان وجاز عطفه على يعزب لا يعزب لما نحن بصده و قد قال هذا القائل وفيه نظر لا يشك راجع الى انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان انتهى الى ان المعطوف عليه فيه هو المجموع وهو اسما صرحا ينبغي ان لا يجب فيه تقدير ان مع انه واجب قد عرفت وجب اندفاع الاشكال قوله او على آخرها قالوا اذا ذكر المعطوف عليه الكثير فالعطف اما معطوف على الاول او على الآخر ولم يجوزوا العطف على الاواسط والوجه ظاهر لان المناسب للعطف على الاقرب او على السابق فلا وجه ترك السابق والاقرب بلا باعث قوله وان كان البدحسب اللفظ لبعده قوله اقرب بحسب المعنى لانه لا يرد عليه ما يرد على التقدير الاول قوله يلزم تخصيص الحكم به اني بما ذكره قبل قيل ثبت الحكم في غير المذكور والالة وبالمذكور جارية فان الوجه لتقدير ان هو الاخر اخرج عن عطف الجملة على المفرد وهو مشترك بين المذكور وغيره وفيه ان عطف المفرد على الجملة جائز اذا كان الجملة محل من الاحراب وكذا عطف الجملة على المفرد جائز مع بسبب اثنين من التقديرين هو شئ اطول الالة لا يصح عطف الجملة على المفرد في المثال المذكور في الشرح قوله ان كان المناسب اي حين عطف على قوله والعاطفة على احد الطرفين هو اثنين في التفصيل ذكرها اي ذكر قوله والعاطفة مرتين مرة في الاحتمال وهو من قوله بان مقدرة بعد حتى الى قوله فان مثل اريد ان تحسن التفصيل من الى آخر الكلام ومرة في التفصيل يكون ذكرها مرة واحدة كما ذكر في التفصيل حيث ذكر حتى دلا على ولام الجرد والفاء الواو في الاجمال ثم ذكر الكل في التفصيل لعضو الجرد والتشليل وبعضها البيان بشرط قوله والعاطفة في الاجمال لكان الاسلوب واحدا لعضو الجرد واذكر في التفصيل ما قيل في الجواب العاطفة في تقدير ان على تخمين احدها اعتبارا لبعض من بعض في الشرط والاشارة في التكرار في جميع في هذا ولا خصوصية بشرط ليعتبط ونصل عقيدتها بشرط انتم اتم العدد في التكرار في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل فخصية ترك مواضع الاسلوب بلا باعث على ان ما ذكره حصل على تقدير ذكر العاطفة مرتين وبما يخلف ما عطف قوله والعاطفة على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فانه لا يرد عليه ما يرد به قوله ويرد عليه لان قوله والعاطفة يكون داخل في الاجمال ويكون قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صرحا يتبعه يكون التقدير ينصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما صرحا على هذا فالجواب بحسب المعنى الثاني لا الاول ولو سلم انه يرد على الثاني لم يرد











[illegible]



الشرط يجب ان يوافق قرينة في الاشياء والنفي قال الشيخ الرضى وليس ما ذهب اليه الكسائي بسبب ساعد نقل قوله فالعرف قرينة  
الشرط المتيقن مع ان الكسائي يجوز ان يسلّم تدخل النار يعني ان لم تسلم تدخل النار فالاولى ما في الرضى والكسائي يجوز ان يسلّم قيام القرينة  
ان الضمير المتيقن بعد النفي وعلى العكس فيجوز ان لا تدخل النار قوله كقولنا لا يكون من كذا وكذا وليا يرثني الجمهور على ان يرثني ان  
صفة وليا ورث السكاني بانه يلزم منه ان ذكره لم يورث من وصفه اطلاقا كقوله قبل اياه وفكنا باطل لا لما قيل من ان يجب ان يكون  
كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لا يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبت له فانه يدل على  
تعالى اعطى ذكره ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه وقد اجبت عن ردة بان الروايات  
متعارضة والاكثر من علمي هلاك ذكره ما قبله يعني قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى تصفون سنة الا رضى  
مرتين اولها قتل ذكره يا وحسب امر ميا حين انذرهم سمحوا لغيرهم والاخرى قتل يحيى بن زكريا لا يقال الاستيناف  
غير جائز بانه يرثه فيلزم المكذب في كلامه عليه السلام ما اختاره السكاكي فلا يجوز حمل عليه لا نقول المقصود  
التفصيل لا الاخبار كما قيل لم يطلب فقال ميرثي واغضاضته في عدم ترتيب غرضه على ما طلبه لاجل فأن قلت لا يحسن من الاخبار الكاذب  
على قراءة الخرج قلت لعلي بن ابي طالب على كذا قال ان تطلب وليا يرثني في كذا وكذا وبذلك التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه  
والسلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليمين مع وجود السهو كما ذكره سيدهم في تحقيق سنن الترمذي في شرح المفتاح واجاب البعض بان الوصية  
ليست على صحتها والمعنى المجازي يجوز ان يتحقق من محي عليه السلام وان قيل بل ذكره بان ما قد مره العلم وعلمه من عاشق عليه او يتي به كذا  
او شرح به المقصود ولحق ذلك الكتاب والشرح معولا بعد ذكره ايضا الى حين قوله الراهي بالثال قوله فانه دليل على ارادة الصفة من المثال قوله  
انما قال مثال الامر حاصله انه لو لم يرد المثال وقيل الامر لما يجمل الناطق على معنى المصدرى قبل الوصول الى قوله صيغة لطلب بها الفعل  
والحمل عليه غير جائز لان المعروف الصيغة لا معنى لمصدرى ولما قيل مثال الامر علم اول الامر ان المعروف الصيغة لا معنى لمصدرى من المثال  
ويريدون بالصيغة روح ارادة بمعنى المصدرى من الامر لا يضر لان المثال المضاف الى الامر ارادة الصيغة فانه يقع به ما قيل الامر  
المعرف بالصيغة لا يحمل ان يكون بمعنى المصدر في ريادة المثال من قوله ارادة المصدر توهم عليه على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك  
ان يكون الامر بمعنى المصدر ثم الامر على ما وقع في بعض نسخ مطلق بطلاق الامر لا يطبق على امر الغائب بل يقال لامر الغائب قال الشيخ  
الرضي فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه لانه ان لفظ الامر في اصطلاح النحوي  
اعم من امر الغائب او مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق فيه خصه من امر المضاف الى شئ اخر فالحق في معنى الامر ان  
يحمل الامر على معنى المثال الامر الغائب اذ هو خلاف اصطلاح النحوي وان كان الامر يشمل الامر الغائب عند الصريحين اذ لا ضرورة  
في ترك اصطلاح النحوي والحمل على اصطلاح الصري ولكن حمل عليه فاما عن اصطلاح النحوي فزيادة المثال لا يخرج امر الغائب  
اذ المثال الامر بمعنى صيغة الامر وهو اعم يشمل امر الغائب بخلاف الامر بالصيغة فانه يخص بالامر الخاص فانه يقع ما قيل والوجه ان يقال الامر  
في سنن الصريين يشمل الامر باللام وهذه الاصطلاح المشتركة بين المحققين في ان كل الامر عليه فراء المثال ليكون في قوة التعبير  
عنه بالامر بالصيغة قوله هو اي الامر في اصطلاح النحوي بخصوص بالامر بالصيغة قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح  
انما يجب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام واصح النصوص وكسب عرف الاصوليين في الظاهرية على سبيل الاستعلاء وقال

ان الشرط يجب ان يوافق قرينة في الاشياء والنفي قال الشيخ الرضى وليس ما ذهب اليه الكسائي بسبب ساعد نقل قوله فالعرف قرينة  
الشرط المتيقن مع ان الكسائي يجوز ان يسلّم تدخل النار يعني ان لم تسلم تدخل النار فالاولى ما في الرضى والكسائي يجوز ان يسلّم قيام القرينة  
ان الضمير المتيقن بعد النفي وعلى العكس فيجوز ان لا تدخل النار قوله كقولنا لا يكون من كذا وكذا وليا يرثني الجمهور على ان يرثني ان  
صفة وليا ورث السكاني بانه يلزم منه ان ذكره لم يورث من وصفه اطلاقا كقوله قبل اياه وفكنا باطل لا لما قيل من ان يجب ان يكون  
كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لا يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبت له فانه يدل على  
تعالى اعطى ذكره ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه وقد اجبت عن ردة بان الروايات  
متعارضة والاكثر من علمي هلاك ذكره ما قبله يعني قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى تصفون سنة الا رضى  
مرتين اولها قتل ذكره يا وحسب امر ميا حين انذرهم سمحوا لغيرهم والاخرى قتل يحيى بن زكريا لا يقال الاستيناف  
غير جائز بانه يرثه فيلزم المكذب في كلامه عليه السلام ما اختاره السكاكي فلا يجوز حمل عليه لا نقول المقصود  
التفصيل لا الاخبار كما قيل لم يطلب فقال ميرثي واغضاضته في عدم ترتيب غرضه على ما طلبه لاجل فأن قلت لا يحسن من الاخبار الكاذب  
على قراءة الخرج قلت لعلي بن ابي طالب على كذا قال ان تطلب وليا يرثني في كذا وكذا وبذلك التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه  
والسلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليمين مع وجود السهو كما ذكره سيدهم في تحقيق سنن الترمذي في شرح المفتاح واجاب البعض بان الوصية  
ليست على صحتها والمعنى المجازي يجوز ان يتحقق من محي عليه السلام وان قيل بل ذكره بان ما قد مره العلم وعلمه من عاشق عليه او يتي به كذا  
او شرح به المقصود ولحق ذلك الكتاب والشرح معولا بعد ذكره ايضا الى حين قوله الراهي بالثال قوله فانه دليل على ارادة الصفة من المثال قوله  
انما قال مثال الامر حاصله انه لو لم يرد المثال وقيل الامر لما يجمل الناطق على معنى المصدرى قبل الوصول الى قوله صيغة لطلب بها الفعل  
والحمل عليه غير جائز لان المعروف الصيغة لا معنى لمصدرى ولما قيل مثال الامر علم اول الامر ان المعروف الصيغة لا معنى لمصدرى من المثال  
ويريدون بالصيغة روح ارادة بمعنى المصدرى من الامر لا يضر لان المثال المضاف الى الامر ارادة الصيغة فانه يقع به ما قيل الامر  
المعرف بالصيغة لا يحمل ان يكون بمعنى المصدر في ريادة المثال من قوله ارادة المصدر توهم عليه على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك  
ان يكون الامر بمعنى المصدر ثم الامر على ما وقع في بعض نسخ مطلق بطلاق الامر لا يطبق على امر الغائب بل يقال لامر الغائب قال الشيخ  
الرضي فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه لانه ان لفظ الامر في اصطلاح النحوي  
اعم من امر الغائب او مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق فيه خصه من امر المضاف الى شئ اخر فالحق في معنى الامر ان  
يحمل الامر على معنى المثال الامر الغائب اذ هو خلاف اصطلاح النحوي وان كان الامر يشمل الامر الغائب عند الصريحين اذ لا ضرورة  
في ترك اصطلاح النحوي والحمل على اصطلاح الصري ولكن حمل عليه فاما عن اصطلاح النحوي فزيادة المثال لا يخرج امر الغائب  
اذ المثال الامر بمعنى صيغة الامر وهو اعم يشمل امر الغائب بخلاف الامر بالصيغة فانه يخص بالامر الخاص فانه يقع ما قيل والوجه ان يقال الامر  
في سنن الصريين يشمل الامر باللام وهذه الاصطلاح المشتركة بين المحققين في ان كل الامر عليه فراء المثال ليكون في قوة التعبير  
عنه بالامر بالصيغة قوله هو اي الامر في اصطلاح النحوي بخصوص بالامر بالصيغة قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح  
انما يجب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام واصح النصوص وكسب عرف الاصوليين في الظاهرية على سبيل الاستعلاء وقال

الشرط يجب ان يوافق قرينة في الاشياء والنفي قال الشيخ الرضى وليس ما ذهب اليه الكسائي بسبب ساعد نقل قوله فالعرف قرينة  
الشرط المتيقن مع ان الكسائي يجوز ان يسلّم تدخل النار يعني ان لم تسلم تدخل النار فالاولى ما في الرضى والكسائي يجوز ان يسلّم قيام القرينة  
ان الضمير المتيقن بعد النفي وعلى العكس فيجوز ان لا تدخل النار قوله كقولنا لا يكون من كذا وكذا وليا يرثني الجمهور على ان يرثني ان  
صفة وليا ورث السكاني بانه يلزم منه ان ذكره لم يورث من وصفه اطلاقا كقوله قبل اياه وفكنا باطل لا لما قيل من ان يجب ان يكون  
كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لا يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبت له فانه يدل على  
تعالى اعطى ذكره ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه وقد اجبت عن ردة بان الروايات  
متعارضة والاكثر من علمي هلاك ذكره ما قبله يعني قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى تصفون سنة الا رضى  
مرتين اولها قتل ذكره يا وحسب امر ميا حين انذرهم سمحوا لغيرهم والاخرى قتل يحيى بن زكريا لا يقال الاستيناف  
غير جائز بانه يرثه فيلزم المكذب في كلامه عليه السلام ما اختاره السكاكي فلا يجوز حمل عليه لا نقول المقصود  
التفصيل لا الاخبار كما قيل لم يطلب فقال ميرثي واغضاضته في عدم ترتيب غرضه على ما طلبه لاجل فأن قلت لا يحسن من الاخبار الكاذب  
على قراءة الخرج قلت لعلي بن ابي طالب على كذا قال ان تطلب وليا يرثني في كذا وكذا وبذلك التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه  
والسلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليمين مع وجود السهو كما ذكره سيدهم في تحقيق سنن الترمذي في شرح المفتاح واجاب البعض بان الوصية  
ليست على صحتها والمعنى المجازي يجوز ان يتحقق من محي عليه السلام وان قيل بل ذكره بان ما قد مره العلم وعلمه من عاشق عليه او يتي به كذا  
او شرح به المقصود ولحق ذلك الكتاب والشرح معولا بعد ذكره ايضا الى حين قوله الراهي بالثال قوله فانه دليل على ارادة الصفة من المثال قوله  
انما قال مثال الامر حاصله انه لو لم يرد المثال وقيل الامر لما يجمل الناطق على معنى المصدرى قبل الوصول الى قوله صيغة لطلب بها الفعل  
والحمل عليه غير جائز لان المعروف الصيغة لا معنى لمصدرى ولما قيل مثال الامر علم اول الامر ان المعروف الصيغة لا معنى لمصدرى من المثال  
ويريدون بالصيغة روح ارادة بمعنى المصدرى من الامر لا يضر لان المثال المضاف الى الامر ارادة الصيغة فانه يقع به ما قيل الامر  
المعرف بالصيغة لا يحمل ان يكون بمعنى المصدر في ريادة المثال من قوله ارادة المصدر توهم عليه على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك  
ان يكون الامر بمعنى المصدر ثم الامر على ما وقع في بعض نسخ مطلق بطلاق الامر لا يطبق على امر الغائب بل يقال لامر الغائب قال الشيخ  
الرضي فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه لانه ان لفظ الامر في اصطلاح النحوي  
اعم من امر الغائب او مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق فيه خصه من امر المضاف الى شئ اخر فالحق في معنى الامر ان  
يحمل الامر على معنى المثال الامر الغائب اذ هو خلاف اصطلاح النحوي وان كان الامر يشمل الامر الغائب عند الصريحين اذ لا ضرورة  
في ترك اصطلاح النحوي والحمل على اصطلاح الصري ولكن حمل عليه فاما عن اصطلاح النحوي فزيادة المثال لا يخرج امر الغائب  
اذ المثال الامر بمعنى صيغة الامر وهو اعم يشمل امر الغائب بخلاف الامر بالصيغة فانه يخص بالامر الخاص فانه يقع ما قيل والوجه ان يقال الامر  
في سنن الصريين يشمل الامر باللام وهذه الاصطلاح المشتركة بين المحققين في ان كل الامر عليه فراء المثال ليكون في قوة التعبير  
عنه بالامر بالصيغة قوله هو اي الامر في اصطلاح النحوي بخصوص بالامر بالصيغة قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح  
انما يجب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام واصح النصوص وكسب عرف الاصوليين في الظاهرية على سبيل الاستعلاء وقال







ومعلوم انه على تقدير فتح الحفرة لا يلزم الالتباس بالواحد المتكلم الجمل ولما بالماضي الجمل على تقدير كسر الحفرة فوجب ان يفسر تقدير  
الذكر بفتح العين ويجعل قوله فعالا للتياس عند لا شتر لضم العين على تقدير ضم الحفرة يعني اشتراط ضم العين على تقدير ضم الحفرة اذ  
لو لم يكن العين مضمومة على تقدير ضم الحفرة لكان مفتوحة او مكسورة ويلزم على الاول الالتباس بالواحد المتكلم الجمل وعلى الثاني  
بالماضى الجمل من الرباعي وفيه انه لو كان كك قتل فانه اذا قيل في اضم بضم الحفرة التباس بالمتكلم الواحد الجمل من المضارع  
واذا قيل في اضرب بضم الحفرة التباس بالماضى الجمل من الرباعي وح لا معنى لقوله فانه اذا قيل في اقتل اقتتل بفتح التاء ولا لقوله  
اذا قيل قتل بالکسر والحق ان هذه النسخة ليس على ما ينبغي وان قول القائل الاول في تعريف هذه النسخة حق وان توجيه القائل  
الثاني ليس بشيء والنسخة الصحيحة ما وقع في بعض النسخ فعالا للتياس بالمضارع الجمل على تقدير فتح وتحرز من الخروج من كسر  
الى الضمة على تقدير الكسرة ولا ينبغي ان قوله فعالا للتياس نكتة بعد الوقوع والافهم لم يخرج من قتل وعادى قال مكسوة اي  
زودته حرفة وما ياتي بعد حرف المضارعة حال كون تلك الحرفة مكسورة في ما سواه اي في صورة وجود ساكن سوى ساكن  
بعده ضمة فتولد فيما سواه فتولد مكسورة وقيل له لان قوله ان كان بعد ضمة قيد لقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن الحال  
ان الحرفة مكسورة في صورة يتحقق فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة وهو ان يكون بعده فتحة او كسرة فانه مع هذا التقدير قيل  
ليس الحرفة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارعة ضمة بضمير سواء الى صيغة الامر الذي من مضارع  
فيه ساكن بعد حرف المضارعة بعده ضمة وما قيل ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة ايضا غير الساكن الذي بعده ضمة  
مع انه لا يكره فيه الحرفة بل بضمير واليها سوى الساكن الذي بعده ضمة تينادول الحرف المتحرك والساكن الذي بعده فتحة او كسرة مع  
ان لا معنى لزيادة الحرفة فيه قتال قوله بالماضى الجمل حالة الوقف قوله لا التباس بالامر منه اي من الاضرب قوله بالمضارع  
الجمل حالة الوقف قوله بالماضى الرباعي حالة الوقف قوله لم مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لابد لتصح هذه العبارة  
عن ان يتقدم فيها كسرة فيكون بضمير راجعا الى الموصول وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن بعده فيكون اسما  
ليكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكنه بعده ضمة قوله لم مثال لما يكون بعده كسرة اي مثال  
لام يكون فيه بعده اي بعد ساكن بعد حرف المضارعة كسرة وهذه العبارة تامة وختم لاخبار عليها وكذا التي يليها فما قيل الا  
ان يقال مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة ضمة وكذا الحال في اخويه ليس على ما ينبغي لان اخويه تامة لا تامة  
عليها اذ ضمير بعده فيما راجع الى ساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وفتحة اسم يكون وان كان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد  
حرف المضارعة ساكن بالفعل وان كان الحرف الذي يخرج من المضارعة حرف آخر هو متحرك قال الشيخ الرضي ان كان بعد حرف  
المضارعة متحرك كحركة اسماية ابتدء بها النحان متحرك كما يحركه مستقوله اليه من حروف آخر لفظ ان كان ما بعده متحرك كحرف لاجل حرف  
المضارعة رد ذلك المتحرك وابتداء بذلك المتحرك والاسم الذي ياتي به حركة والاسم الذي ياتي به حركة والاسم الذي ياتي به حركة والاسم الذي ياتي به حركة  
ان قيل قوله لا ان تامة فتحة او كسرة في ما سواه اي في صورة وجود ساكن سوى ساكن بعده ضمة فتولد فيما سواه فتولد مكسورة وقيل له لان قوله ان كان بعد ضمة قيد لقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن الحال  
ان الحرفة مكسورة في صورة يتحقق فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة وهو ان يكون بعده فتحة او كسرة فانه مع هذا التقدير قيل  
ليس الحرفة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارعة ضمة بضمير سواء الى صيغة الامر الذي من مضارع  
فيه ساكن بعد حرف المضارعة بعده ضمة وما قيل ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة ايضا غير الساكن الذي بعده ضمة  
مع انه لا يكره فيه الحرفة بل بضمير واليها سوى الساكن الذي بعده ضمة تينادول الحرف المتحرك والساكن الذي بعده فتحة او كسرة مع  
ان لا معنى لزيادة الحرفة فيه قتال قوله بالماضى الجمل حالة الوقف قوله لا التباس بالامر منه اي من الاضرب قوله بالمضارع  
الجمل حالة الوقف قوله بالماضى الرباعي حالة الوقف قوله لم مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لابد لتصح هذه العبارة  
عن ان يتقدم فيها كسرة فيكون بضمير راجعا الى الموصول وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن بعده فيكون اسما  
ليكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكنه بعده ضمة قوله لم مثال لما يكون بعده كسرة اي مثال  
لام يكون فيه بعده اي بعد ساكن بعد حرف المضارعة كسرة وهذه العبارة تامة وختم لاخبار عليها وكذا التي يليها فما قيل الا  
ان يقال مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة ضمة وكذا الحال في اخويه ليس على ما ينبغي لان اخويه تامة لا تامة  
عليها اذ ضمير بعده فيما راجع الى ساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وفتحة اسم يكون وان كان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد  
حرف المضارعة ساكن بالفعل وان كان الحرف الذي يخرج من المضارعة حرف آخر هو متحرك قال الشيخ الرضي ان كان بعد حرف  
المضارعة متحرك كحركة اسماية ابتدء بها النحان متحرك كما يحركه مستقوله اليه من حروف آخر لفظ ان كان ما بعده متحرك كحرف لاجل حرف  
المضارعة رد ذلك المتحرك وابتداء بذلك المتحرك والاسم الذي ياتي به حركة والاسم الذي ياتي به حركة والاسم الذي ياتي به حركة والاسم الذي ياتي به حركة

الواحد المتكلم الجمل ولما بالماضي الجمل على تقدير كسر الحفرة فوجب ان يفسر تقدير  
الذكر بفتح العين ويجعل قوله فعالا للتياس عند لا شتر لضم العين على تقدير ضم الحفرة يعني اشتراط ضم العين على تقدير ضم الحفرة اذ  
لو لم يكن العين مضمومة على تقدير ضم الحفرة لكان مفتوحة او مكسورة ويلزم على الاول الالتباس بالواحد المتكلم الجمل وعلى الثاني  
بالماضى الجمل من الرباعي وفيه انه لو كان كك قتل فانه اذا قيل في اضم بضم الحفرة التباس بالمتكلم الواحد الجمل من المضارع  
واذا قيل في اضرب بضم الحفرة التباس بالماضى الجمل من الرباعي وح لا معنى لقوله فانه اذا قيل في اقتل اقتتل بفتح التاء ولا لقوله  
اذا قيل قتل بالکسر والحق ان هذه النسخة ليس على ما ينبغي وان قول القائل الاول في تعريف هذه النسخة حق وان توجيه القائل  
الثاني ليس بشيء والنسخة الصحيحة ما وقع في بعض النسخ فعالا للتياس بالمضارع الجمل على تقدير فتح وتحرز من الخروج من كسر  
الى الضمة على تقدير الكسرة ولا ينبغي ان قوله فعالا للتياس نكتة بعد الوقوع والافهم لم يخرج من قتل وعادى قال مكسوة اي  
زودته حرفة وما ياتي بعد حرف المضارعة حال كون تلك الحرفة مكسورة في ما سواه اي في صورة وجود ساكن سوى ساكن  
بعده ضمة فتولد فيما سواه فتولد مكسورة وقيل له لان قوله ان كان بعد ضمة قيد لقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن الحال  
ان الحرفة مكسورة في صورة يتحقق فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة وهو ان يكون بعده فتحة او كسرة فانه مع هذا التقدير قيل  
ليس الحرفة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارعة ضمة بضمير سواء الى صيغة الامر الذي من مضارع  
فيه ساكن بعد حرف المضارعة بعده ضمة وما قيل ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة ايضا غير الساكن الذي بعده ضمة  
مع انه لا يكره فيه الحرفة بل بضمير واليها سوى الساكن الذي بعده ضمة تينادول الحرف المتحرك والساكن الذي بعده فتحة او كسرة مع  
ان لا معنى لزيادة الحرفة فيه قتال قوله بالماضى الجمل حالة الوقف قوله لا التباس بالامر منه اي من الاضرب قوله بالمضارع  
الجمل حالة الوقف قوله بالماضى الرباعي حالة الوقف قوله لم مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لابد لتصح هذه العبارة  
عن ان يتقدم فيها كسرة فيكون بضمير راجعا الى الموصول وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن بعده فيكون اسما  
ليكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكنه بعده ضمة قوله لم مثال لما يكون بعده كسرة اي مثال  
لام يكون فيه بعده اي بعد ساكن بعد حرف المضارعة كسرة وهذه العبارة تامة وختم لاخبار عليها وكذا التي يليها فما قيل الا  
ان يقال مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة ضمة وكذا الحال في اخويه ليس على ما ينبغي لان اخويه تامة لا تامة  
عليها اذ ضمير بعده فيما راجع الى ساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وفتحة اسم يكون وان كان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد  
حرف المضارعة ساكن بالفعل وان كان الحرف الذي يخرج من المضارعة حرف آخر هو متحرك قال الشيخ الرضي ان كان بعد حرف  
المضارعة متحرك كحركة اسماية ابتدء بها النحان متحرك كما يحركه مستقوله اليه من حروف آخر لفظ ان كان ما بعده متحرك كحرف لاجل حرف  
المضارعة رد ذلك المتحرك وابتداء بذلك المتحرك والاسم الذي ياتي به حركة والاسم الذي ياتي به حركة والاسم الذي ياتي به حركة والاسم الذي ياتي به حركة



[illegible]



من اعماد الحق والعدل والبر

[illegible]



[illegible]



ਅੰਤਰਿ ਮਨੁ ਭਾਇ ਸੇਵਕੁ ਹੋਇ ॥

عائقہ فیضی علی اصغر علی کا بی. ۱۲

فالتاخر بعد ظهور تأثيرها كفعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجرحين بخلاف غيرهما من افعال الجوارح فانها تظهر تأثيرها  
ظاهرا لا يضعف بالتوسط والتاخر فكون الامر من شترتين بينهما وبين غيرهما من افعال الجوارح في غير المنع وهذه الافعال ظاهرة  
بغناها من فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجرحين لينظر كونها من فعل القلب فسقط متع استلزام الامر من معالجها اذا لا لغا  
لاحتال الحاجة الى نصب الجرحين لمعرفة كونها من افعال القلوب قوله زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضوي الفعل الملقى للبيان ما  
عمه مضمون الجملة من الشك واليقين لا لشك ان معنى الفعل الملقى معنى الطرف فهو زيد قائم فثبتت بمعنى زيد قائم في ظني قال  
او قصد فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو عجبني فلانك زيد قائما وحكمك لزيد قائم  
اما لا لغا فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم في ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذا قصدت ما قبل كما قيل  
انتهى كلامه وهذا صريح في ان كون الملقى ظنا فاعضوا بالبيان للحاصل من كون المقصد  
البيان ما صدر عنه مضمون الجملة لا انه اشارة الى ان العمل وان كان متفنيا في اللفظ باق في المعنى فانه قد قيل اعترض على الر  
بانه لا يصح في زيد قائم في ظني غالب فان نفسه قال معناه ظني زيدا قائما غالب والظان على هذا المنوال في جميع صور الالغاء اي يكون  
المعنى في صورة الالغاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والاحال ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل قوله اشارة الى  
جواز احوالها ايضا قال الشيخ الرضوي واذا توسط الفعل بين الابتداء والجواز الالغاء لا مانع ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويا  
قوله فلنذكر اي فكون الالغاء في هذه الصور واجبا لا جازما قوله قيد جواز يعني تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تاخرت لا اجل  
وجوب الالغاء في الصور المذكورة اذ لو كان الالغاء جازما في الصور المذكورة لتصار التقييد لغوا وفيه انه يجوز ان يكون التقييد  
شيوخ هذا الالغاء وكثرة وقوه وكونه مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لم يكن كك قوله او بواسطة الحاجة اليه لانه  
قال قدس سره في بحثه كجمل الجارح ان كان او جوارح الجرح وكلمة واحدة مستحقة للصدر قوله من حيث اللفظ وعي  
الاستفهام اذ لو عريت الاعمال من حيث اللفظ لكان مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكره حاشية كذا  
قوله ان الالغاء جازم لا واجب الظاهر ان بيان الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق ويؤيده ما في بعض شروح الباب ان الالغاء  
ابطال اعمالها على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليق هو ابطال اعمالها على سبيل الوجوب لفظا ومعنى لان الظاهر انه بيان فرق بين التقييد  
لكن قيل لو كان الجواز اخل في مفهوم الالغاء لما صح اضافته الجواز اليه قلت اصنافه وفعلا لفظا وكثيرا ان يكون من قبيل التجريد  
انه لو كان كك لما حكم الشايع قدس سره لوجوب الالغاء في الصور التي ذكرها بقوله وقد يقع فيها انه قلت مقتضى الالغاء والجواز  
والوجوب انما هو بحسب السمع او اراد الجواز ان لا يمكن العام لم يقيد بحسب الوجوب فثبت الوجوب فان قلت فيما معنى لقوله لا واجب  
قلت اراد انه ليس واجبا فقط وقيل لم يقصد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين ماصدق عليه الالغاء وما صد  
عليه التعليق بان الاول قد يكون واجبا وقد يكون جازما والثاني لا يكون الا واجبا وبين الالغاء والتعليق المذكورين في المتن  
بان الاول جائز التبعة والثاني واجب التبعة ولم يرد به ان الجواز التبعة معتبر في مفهوم الالغاء وكيف ومنه فيما سبق بابطال العمل  
لفظا ومعنى لا يجوز ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الالغاء فيما سبق مفسر بابطال عملها ولم يذكر لفظا ومعنى فكما لا يلزم من عدم  
ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى من مفهوم كك لا يلزم من عدم ذكر الجواز وجوب مفهوم قوله لان اصل الفاعل الجرح



[illegible]

ان يكون الفاعل الفاعل الفاعل اي سماء موشرا في المفعول به وقوله والمفعول به متاثر المفعول معطوف على الفاعل ومتاثر على موشرا اي موشرا  
المفعول ان يكون متاثر اقل بالمتاثر الفاعل لانها كانت بين الدال والمذلول مناسبة على الدال حكم المذلول فاعتبر تغيرا لغير الدال  
ليكون الدال ان على طبق الدولين قوله لانها اي الفاعل والمفعول ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا اي ليس الفاعل متاثر  
في المفعول الاول ولا المفعول الاول متاثر عن الفاعل قوله بعد احسبت وخلت وزعمت بدل من البعض بدل البعض قوله اي  
اي معانيها الاول المتعددة باعتبار تعدد المواد وبهذا الاعتبار جمع وان لم يكن متعددة في نفس الامر اما العلم المتعدد والحاصل  
في المواد الثلاثة والظن المتعدد والحاصل في المواد الثلاثة وعلى هذا الحاجة الى ان يراى بالجمع ما فوق الواحد ولا يراى ايضا انه لا يصح حمل  
احد الامر من على المعاني الاول قوله بحيث يتعلق بقوله قريب قوله وانما قد ناسخنا آخر لقوله قريب من معانيها الاول قوله لانها  
اي بقوله بحيث يمكن ان يتوهم انه قوله لئلا يقال لا وجه للتخصيص ببعض حاصل الرفع انه ليس المراد بيان مطلق بمعنى بل المعنى الذي  
يتوهم به انه متعلق بالمفعولين وهذا المعنى ليس بكما بل لبعضها يدل عليه ما ذكره الشيخ الرضى قدس سره حيث لم يصرح في صحت وجوب  
وهو الذي في شعرة شفرة وخالت اي صرت داخل اي خيلا وزعمت بمعنى كفت وهذه التسمية بهذه المعاني يكون لازمة قال  
المعنى في شرح الفصل المراد بيان استحالة هذه الافعال مع ثباتها افعال القلوب واستعمال ظننت وخالت ورأيت ووجدت  
بالمعاني التي ذكرت لا يخرجها عن كونها افعال القلوب بخلاف المعاني التي يكون هذه الافعال لازمة بالنظر اليها فان استعمالها  
بتلك المعاني يخرجها عن كونها افعال القلوب انتهى وانتم خبير بان عدم الاخراج عن افعال القلوب على تقدير كونها متعددة  
الى مفعول واحد يشكل لان فعل القلوب عبارة عن فعل يتعدى الى مفعولين ثمانية عاين الاول واذا تعدى الى واحد كلفنا الخروج  
عن حقيقة ولا يمكن حمل كلام الشارح عليه كما لا يخفى الا ان يقال يقال معنى على التقديرين واحد لا تفاوت على ما ذكره الشيخ الرضى حيث قال  
لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرق معنوي كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائما وعرفت ان زيدا قائما واحد الا ان عرف لا تعجب  
جزئي الا سميت كما تعجب علم لا فرق معنوي بينهما بل هو موكل الى اختيار العرب فانهم يخصون احد المتساويين في المعنى بكلمة ففعل دون الآخر  
قوله قريب من معنى العلم بالعلم ولا يفتقر للجمع وفي بعض النسخ قريب بالتذكير وهو ينشأ على تأويل المعاني بالجمع قوله استغنيت آه قيل  
فتية على ترتيب اللفظ فان وجدت المشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنى استغنيت ووجدت المشتق من المودة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنى خضبت  
ووجدت المشتق من الوجد بفتح الواو بمعنى خربت قوله لانها اي المعاني المذكورة ليس كل واحد منها بمعنى العلم والظن بالبالا الزائدة في خبر  
اي ليس معنى ينسب الى العلم والظن كما قال قدس سره والوجه في عدم العلم وهو العلم بنفس الشيء وقال اي احبتهما وعلتهما فلا  
يرد ما قيل انما الضمير ارجا الى المعاني المذكورة فالعصا ان يقال لانها ليست قرينة من العلم والظن قوله لانها لا تتم في جميعها  
اي لا تعبير كلاما ما يصح السكوت عليه مجرد ذكر اسمها الذي هو فاعلا بل يحتاج الى الخبر الذي يستدل به الاسم فليس كان واخرا  
مع الاسم كلاما ما يصح السكوت عليه بل يحتاج الى استدلال المعنى من الاحتياج وعدم الاحتياج الى استدلال الاستدلال وعدمه بخلاف  
الافعال الثلاثة فانها تامة بغا صلا لا يحتاج الى استدلال الاستدلال وقيل نقصان مدلولها عن مدلول التامة بالمرث الدار في قوله  
وهي ناقيل وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال الدرس والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غير الزمان انتهى وفيه ان وجه التسمية  
ليس علة الاطلاق بل هو لبيان الاول فلا يلزم اطلاقها صرح به العلامة التفتنا في المظن قيل ولك ان تقول سميت بها ناقصة

*[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript titled "Risala fi al-Asma'". The handwriting is cursive and fills most of the page area.]*

[illegible]



مع القائلين بذلك أعصمهم خير من القائلين بالمرأى لتحقيق أصناف الكمال ١٢

عدد ما بالنسبة الى الافعال التي تتقدم بها وتماثل وفيه ان افعال العتوب انقص عددا من هذه الافعال وافعال المسح والذم انقص  
منها وفعل العتوب من كل مع انهم لا يسمون شيئا منها ناقصة حتى اقول هذا وان ورد على العاكل الموجه لانه قد ورد مثل هذا على من  
قال انقصان به لولها من مدلول الناقصة بالحدث الا انه ليس بوار في الحقيقة على ما تم القبول بنقصان الافعال الناقصة من  
الحدث مبني على قول من قال ان الافعال الناقصة لا تدل على الحدث كما اشار اليه قدس سره في حاشي شرح المطالع الحديث ليس  
حجابه عن المعنى مطلقا والا فلكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجوه والته على الحدث وليس لك بل الحدث معنى منسوب الى  
الفاعل بانه قائم به انتهى وهو صريح في ان الافعال الناقصة لا تدل على حدث يكون منه الى الفاعل ويصح السكوت عليه ويظهر  
لانه لا يفيد الحيا طلب فائدة تمامه تواتر زيدا كان اذا كان ناقصة وكذا اخواته واليه يشير قول من قال اما الفعل فيدل على النسبة ويجوز  
حدثا زمانا في الاكثر وان كان قد يعبر عن الحدث لكان او عن الزمان كنعم ونجس بعث واشترت وعلى هذا لا يصح على الاطلاق  
قول النحاة الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولهذا قال سید الحقيقين سند القدين نظر النحاة فيها من حيث  
اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة انها تشارك ما عداها من الافعال الثلاثة في كثير من العلامات  
والاحوال المنطوية جعلوها افعالا وانتهى بها ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها وارجوها  
في الادوات واستدركه الشيخ الرضي في تعريف من قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر حيث قال ليس بشي لان  
كان نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو المحصول لاطلاق خبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله في اول  
بنفاذ والى حصول انتم عين بالخر ذلك الحاصل وكانك قلت حصل شيء ثم قلت القيام فالفائدة في ايراد مطلق المحصول او انتم خصيصه  
كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة اخرى وهي دلالة على تعيين زمان ذلك المحصول ولو قلنا قائما زيدم يحصل  
باتان الفائدة ان معا كان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده  
في كان لا يدل على ان كان يدل على حدث سنة يصح السكوت عليه فقال تقرير الفاعل اي معمله وتبنيته على مبنية قوله اي بعد  
امشاة الى دفع ما قيل المتبادر من قولك ان هذا اللفظ منوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى تمام الموضوع له لانه خبره فيلزم ان  
يكون التقرير تمام الموضوع له لانه الافعال مع انه ليس لك لدخول الزمان في الموضوع له لهذه الافعال ان قلت الزمان خبره الموضوع  
لكما ان التقرير ايهام لك فكيف يكون التقرير بعدة قلت لان التقرير اصل ومطروف والزمان قيد وظرف لافعال زمان وان كان خبره  
الموضوع له الا انه محتمل لغيره فانه قد يقع ما اريد بالعمدة وما يفرق بين خبره وخبره قوله ولا شك ان  
هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة اي خارجة عن الموضوع له لهذه الافعال الا انه غير عنه بالتقرير لكونه عمدة فكأن  
الموضوع له فسطحا ما قيل خروج الصفة عن التقرير مشتركة بين الافعال الناقصة والثابتة فهو غير نافع وانما النافع ودخل الصفة  
فيما وضعت له الافعال الثابتة وخروجها عما وضعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط عمدة فيما وضعت له الافعال الناقصة  
وكون كل واحد من التقرير والصفة عمدة فيما وضعت له الافعال الثابتة قوله لان ذلك التقرير يراى الجمل والتبنيته نسبة اضافية  
كما تخليق بين الخالق والمخلوق فظن ان ما قيل فيه ان النسبة هي ثبوت الصفة للفاعل والتقرير ان كان مصدر لبني الفاعل كما هو  
فهو صفة الشكر وان كان مصدر لبني المفعول فهو صفة الفاعل وايا ما كان فهو ليس بنفس ثبوت الصفة للفاعل فادارة ثبوت الصفة



[illegible]

الفاعل بمسماحة لا يلحق بمقام التعريف ومع ذلك لا يصح احصائه الى الفاعل وجعل على صفة له اللهم الا ان يقال ان نسبتنا لما ريت  
 بمجموع تقرير الفاعل على صفة لا بالتقرير فحسب ليس على ما ينبغي قوله فخرج عن الحد الافعال التامة تفرج على قوله ولا شك على ما في  
 قوله فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له وجه كونها عمدين كونهما اسلان ومطر ومان والزمان وان كان جزءا لا انه قيد ظرف فقط  
 لو كان مجرد الدخول في الموضوع له يستلزم ما يكون عمدة فيما وضع له كان الزمان التي عمدة في هذه الافعال وقوله كل من الصفة والتقرير عمدة  
 مشير الى ان الصفة والتقرير ليس تمام الموضوع له الافعال التامة بل هما عمدا في هذا الجزء الثالث الغير الفاعل الزمان فقوله قدس سره لانها  
 موضوعه لصفة وتقرير الفاعل عليها معناه ان التقرير والصفة عمدة في الموضوع له لانها الموضوع له وقوله وجعل الموضوع له جواب  
 آخر للايراد المذكور مقابل لقوله اى العمدة فيما وضعت له ومحصل الجواب ان الموضوع له باصدق عليه تقرير الفاعل على صفة من الجزئيات  
 وكل جزئى اخذ فيه تقرير الفاعل والزمان وفي بعضها مع التقرير والزمان والاتصال والروام وغير ما يمدل عليه بعض الافعال ومع ذلك  
 الى قوله اى العمدة قوله بالنسبة الى ما هو اى بالنسبة الى لفظ هو اى ذلك اللفظ موضوع له اى لذلك الجزئى قوله ولا يصح جواب ثالث  
 الايراد قوله ولا شك ان الغرض اى الغرض الاصلى من تقرير الزمان وان كان غرضا لا انه ليس باصلى بل اعتبر فيه التقرير والآخر  
 اصنافى قوله لا يحتاج الى قيد زائد كما قال الشيخ الرضى حيث قال ينبغي ان يتبدل الصفة فتقول على صفة غير مصدرية فان زيدا في ضرب زيدا  
 ايعني تصدق صيغة الضرب وكذا جميع الافعال التامة قال شيخنا المحققين وسندنا المقتضين في حاشية الطول زاد على التعريف قيدا بتبعها غيره  
 فقال على صفة غير مصدر ذلك الفعل اخر اعراف الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هى مصدرها ولا حاجة الى هذه الزيادة  
 لان المتبادر من قولك اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لانه جزءه والافعال التامة موضوعه لصفة وتقرير الفاعل عليها معا  
 والافعال الناقصة موضوعه لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف ينطبق عليها دون التامة حتى حصل  
 ما ذكره قدس سره انه لا حاجة الى اعتبار قيد ذكره الشيخ الرضى اخر اعراف الافعال التامة لانها موضوعه لتقرير دون الصفة فلا يدخل  
 فيها الافعال التامة لانها موضوعه لتقرير والصفة فظان ما ذكره المولى المحشى عصام الله والدين كانه اشار الى قيد ذكره المحشى الشريف ان المراد  
 خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة وكذا ذكره المولى المحشى الصادق الكاظمي كانه اشار الى قيد ذكره الشريف حيث قال المراد صفة خارجة  
 مدلولها الى قيد ذكره الرضى حيث قال المراد صفة غير مصدرية ولا شك ان اعتبار كل منها اعتبارا تميزا في التعريف ودعى تبادرها من العبارة محلنا  
 ليس على ما ينبغي نسبتها اليه قدس سره ما يبرهن في منه قوله ثم التسعة بنوا عشرة اى يصير التسعة عشرة تامة قوله وقوله اى قول الخواص اول  
 من قال ذلك الخواص قاله لابن عباس رضى الله تعالى عنه حيث جاء اليم رسولاس على رضى الله تعالى عنه قوله وفيما ضمير لما تقدم  
 من القراءة قيل به والغرض كمالها بكسر الفين المحجمة العقلة وعدم التورية والمعنى ما جاءت عقلة حاجتك اى لم تجدنا فاعلمين كما تريدنا  
 و هذا المعنى قوله اى لم يكن به على قدر ما يحتاج اليه قوله قال لاندلسى لا يحجوا وراه قال شيخ الرضى ان طرد بعضهم وقال المص واحاد الاد  
 طردوا ونى مثل فقد جاء البرغف من قبل هو حال وليس شئ لانه لا يراد ان البرجاء فى حال كونه تفتين ولا معنى له قال واما قد فلا يطردنا  
 قلنا باطرد فاما يطرد فى مثل الموضوع الذى يستعمل فيه ولا معنى قول الاعرابى فلا يقال فقد كما تباهى صا ربلى يقال فقد كانه  
 سلطان كونه مثل فقدت كانه حربة قوله خلافا للفرادى كقولنا ان يكون خلاف الفراءى فكليهما او فى احدهما قوله المركبة من المتبادر والآخر  
 لا قاعدة فى الوصف اذا جملة الاسمية لا يمكن الابتداء بخر او الوصف الكاشف انما يكون اذا كان فى ما به الوصف الموصوف خفاء وليس

[illegible]



نحو قائم زيد وما قام زيد اسمية أو الكلام لا بد فيه من الاستناد الأصلي وهو يستند الفعل إلى الفاعل واستناد الخبر إلى المبتدأ أو  
كونهما كلاهما من الاستناد فيهما أصليا بمعنى على تاويل اسم الفاعل بالفعل فتاويل ليستا جملتين مستيتين بعده فجملتين  
وقيل كانتا حرفين متتبعين بالجملة الاسمية من مثل قائم زيد وما قام زيد فانها جملتان اسميتان مركبتان من المبتدأ والفاعل  
فتاويل قوله بمعنى لا تتركب عليه إشارة إلى أن الحكم بمعنى الأثر وأصنافه إلى معنى لا مية تغيير وعلى القول بأن الحكم مستند  
حتى جعل إضافة الية نيائية قوله لكونه فاعلا هذا على وقوع قوله لتغير الفاعل على صفة والظاهر أنه ليس بفاعل إذا فاعل الية  
إليه الفعل أو اسم الفاعل على وجه تصحيح السكون عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسمي منصوبا المشبه بالمفعول مفعولا فالتعويض أن  
لا يسمي مفعولا المشبه بالفاعل فاعلا لكنه مفعول فاعلا على القصة قوله كانه إشارة إلى أن الفاعل متصرف لقوله ناقصة ولو  
جعل حاله لم يبعد لكونه مشبها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به قوله وما تماشيا إشارة إلى أن قوله ما تماشيا صفة لمفعول  
مطلق محذوف وقوله أي كانه في الزمان الماضي إشارة إلى أن قوله ما تماشيا صفة لزمان مقدرة متعلقة بقوله كانه أو بيان حال  
اسمي قوله لا على أي قسم منه أي ليس قوله بمعنى صار مفعولا على قوله ناقصة الذي هو أي قوله بمعنى صار قسم منه أي من قوله  
ناقصة لأنه لو كان مفعولا عليه لزم أن يكون قوله بمعنى صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك فمقتضى أن يرجع قوله هو إلى قوله لبت  
غيره لا سيما يدل على كون الأمرين اثنين لقوله ناقصة قال الشيخ الرضي كان يكون ناقصة لمعنيين أحدهما ثبوت خبره بالاسما  
والثاني أن يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة إلى معنى الأول قوله لبت أي كانه في تبيينها لفتح التاء المقابلة التي هي  
فيها السالك ولا يهتدي وقدر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الحائلي عن الماء والكل أو المطلق بفتح الهم وكسر الطاء المعلقة  
وتشديد الياء جمع مطبقة وهي المركبة في سرعتها كانهما شبهتا بالقطا بفتح القاف والقصر جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران  
يقال له بالعامية سكة خوارك الحزن لفتح الحاء المعجمة وسكون الزاء المعجمة ما غط من الأرض وارتفع خشن وكان إضافة  
القطا إليه لانهما تعيش وترعى فيها بلانها أسرع طائرا من قطا غيرهما والفرخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتحها وسكون الراء المعجمة وهو  
ولد الطير والبيض بضم الباء الموحدة جمع البيضة والمعنى أن المطن في غاية السرعة وكما العدة حيث يشبه بالقطا التي صارت  
بوضعها فرخا وهي تكون حشد طيرنا حرا صا على الفرخ واهتماما باطعامها خصوصا إذا كانت في أرض لا ماء فيها ولا كلاء  
قوله فان بوضعها لم يكن فرخا دليل على أن كان بمعنى صار وليس على معناه إذ لو كان على معناه لكان ثبوت خبره لاسمه  
في الزمان الماضي فيكون بمعنى ان البيض كانت فرخا في الزمان الماضي واللام ليس لك إذا البيض لم تثبت لها الفرخ هذا  
بل صارت فرخا بعد لم تكن وإنما ما قيل ليست بمعنى صار لأنه يؤيد على عكس المعنى لانه يشعر بأن الفرخ سابقا على البيض  
ففيه أنه لا يخلو عن خلل وليس تامه لأنه يجب على هذا أن يكون فرخا حاله فيكون ان يكون البيض في حال كونه فرخا وهو  
وليس لأنه من نصب فرخا قوله ويكون فيها ضمير الشأن الذي فيها ضمير الشأن وان كان ناقصة لانه ليس لثبوت خبره  
ولا بمعنى صار فذلك ذكره عليه إشارة إلى أنه ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكره فإما قيل غير خارج عما هو بمعنى صار ومقابلته ليس على  
ما ينبغي قوله وإجماعه الواقعة بعد خبر قال بعض كان الذي فيها ضمير الشأن تامه فاعلموا ذلك الضمير أي وقعت للقصة ثم سرقة القصة  
بالجملة قال الشيخ الأول ما ولي لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن الابتدائي في الحال نحو قولهم هو عدو لعدو في الأصل كما سمعنا أن داود

أما قوله ما قام زيد وما قام زيد اسمية أو الكلام لا بد فيه من الاستناد الأصلي وهو يستند الفعل إلى الفاعل واستناد الخبر إلى المبتدأ أو كونهما كلاهما من الاستناد فيهما أصليا بمعنى على تاويل اسم الفاعل بالفعل فتاويل ليستا جملتين مستيتين بعده فجملتين وقيل كانتا حرفين متتبعين بالجملة الاسمية من مثل قائم زيد وما قام زيد فانها جملتان اسميتان مركبتان من المبتدأ والفاعل فتاويل قوله بمعنى لا تتركب عليه إشارة إلى أن الحكم بمعنى الأثر وأصنافه إلى معنى لا مية تغيير وعلى القول بأن الحكم مستند حتى جعل إضافة الية نيائية قوله لكونه فاعلا هذا على وقوع قوله لتغير الفاعل على صفة والظاهر أنه ليس بفاعل إذا فاعل الية إليه الفعل أو اسم الفاعل على وجه تصحيح السكون عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسمي منصوبا المشبه بالمفعول مفعولا فالتعويض أن لا يسمي مفعولا المشبه بالفاعل فاعلا لكنه مفعول فاعلا على القصة قوله كانه إشارة إلى أن الفاعل متصرف لقوله ناقصة ولو جعل حاله لم يبعد لكونه مشبها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به قوله وما تماشيا إشارة إلى أن قوله ما تماشيا صفة لمفعول مطلق محذوف وقوله أي كانه في الزمان الماضي إشارة إلى أن قوله ما تماشيا صفة لزمان مقدرة متعلقة بقوله كانه أو بيان حال اسمي قوله لا على أي قسم منه أي ليس قوله بمعنى صار مفعولا على قوله ناقصة الذي هو أي قوله بمعنى صار قسم منه أي من قوله ناقصة لأنه لو كان مفعولا عليه لزم أن يكون قوله بمعنى صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك فمقتضى أن يرجع قوله هو إلى قوله لبت غيره لا سيما يدل على كون الأمرين اثنين لقوله ناقصة قال الشيخ الرضي كان يكون ناقصة لمعنيين أحدهما ثبوت خبره بالاسما والثاني أن يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة إلى معنى الأول قوله لبت أي كانه في تبيينها لفتح التاء المقابلة التي هي فيها السالك ولا يهتدي وقدر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الحائلي عن الماء والكل أو المطلق بفتح الهم وكسر الطاء المعلقة وتشديد الياء جمع مطبقة وهي المركبة في سرعتها كانهما شبهتا بالقطا بفتح القاف والقصر جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران يقال له بالعامية سكة خوارك الحزن لفتح الحاء المعجمة وسكون الزاء المعجمة ما غط من الأرض وارتفع خشن وكان إضافة القطا إليه لانهما تعيش وترعى فيها بلانها أسرع طائرا من قطا غيرهما والفرخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتحها وسكون الراء المعجمة وهو ولد الطير والبيض بضم الباء الموحدة جمع البيضة والمعنى أن المطن في غاية السرعة وكما العدة حيث يشبه بالقطا التي صارت بوضعها فرخا وهي تكون حشد طيرنا حرا صا على الفرخ واهتماما باطعامها خصوصا إذا كانت في أرض لا ماء فيها ولا كلاء قوله فان بوضعها لم يكن فرخا دليل على أن كان بمعنى صار وليس على معناه إذ لو كان على معناه لكان ثبوت خبره لاسمه في الزمان الماضي فيكون بمعنى ان البيض كانت فرخا في الزمان الماضي واللام ليس لك إذا البيض لم تثبت لها الفرخ هذا بل صارت فرخا بعد لم تكن وإنما ما قيل ليست بمعنى صار لأنه يؤيد على عكس المعنى لانه يشعر بأن الفرخ سابقا على البيض وفيه أنه لا يخلو عن خلل وليس تامه لأنه يجب على هذا أن يكون فرخا حاله فيكون ان يكون البيض في حال كونه فرخا وهو وليس لأنه من نصب فرخا قوله ويكون فيها ضمير الشأن الذي فيها ضمير الشأن وان كان ناقصة لانه ليس لثبوت خبره ولا بمعنى صار فذلك ذكره عليه إشارة إلى أنه ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكره فإما قيل غير خارج عما هو بمعنى صار ومقابلته ليس على ما ينبغي قوله وإجماعه الواقعة بعد خبر قال بعض كان الذي فيها ضمير الشأن تامه فاعلموا ذلك الضمير أي وقعت للقصة ثم سرقة القصة بالجملة قال الشيخ الأول ما ولي لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن الابتدائي في الحال نحو قولهم هو عدو لعدو في الأصل كما سمعنا أن داود

هذا هو الأصل في قوله ما قام زيد وما قام زيد

هذا هو الأصل في قوله ما قام زيد وما قام زيد

هذا هو الأصل في قوله ما قام زيد وما قام زيد

كجبر







مسألة في معرفة ما إذا كان المسلم الذي يبيع

[illegible]











[illegible][illegible]

1







[illegible]

فان جعل المطلق اعم من المقتضى  
 مطلقا بوجه المصادق ليعلم ان مقتضى  
 وان كان مقتضى مطلقا ولكن لا يصلح ان  
 لان مقتضى مصدر الصدق لا يصلح ان  
 منها قال مولانا احمد ان مقتضى الفعل  
 بل مقتضى المطلق ليس على ما ينبغي لان المراد  
 مطلقا والمراد ان لا يصلح ان لان مقتضى  
 بالفعل فانما لان الاخير مقتضى مقتضى  
 لان اللاحقة والاولى فلا وجه للتخصيص  
 لذلك انما ان الثاني فرع الاول في  
 قوله لم يدل كلف دليل مقتضى في  
 بل مقتضى بالفعل لا مقتضى ليس  
 مقتضى حاصل كلام الفاضل في قوله  
 بولان في ذلك من المراد



في المعنى التساوي في أصل الوضع وحكما اذا كان فعلا مكتوب بالالف فواصله الواو نحو جلافة اذا كان فعلا موصوفا وكذا من في دلي  
افعالا اصلها الينج وادنى وادنى قال الشيخ الرضوي ونجا قال نظرا لان فعلا الاسمية يكتب الفاء واصلها واو اتفاقا كلفنا  
اضيف الى الضمير فيقلب الالف يا تشبيها للضمية قال الرضوي ثم اعترض الصنف على نفسه وقال نجا شاعرا فعلا موصوفا  
لا اصل لانها متماثلة فاعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء استثنيت الحرف في مقدم الضمير فصار كانهما  
لا اصل لانها متماثلة قال الشيخ الرضوي وهذا حذر بار وقوله باسم الجوز وهي القاية لانها اسم جوز من المسافة وجوز الجوز الاخير قوله  
على الكل وهو المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية اذ لا ابتداء ابتداء المسافة فلا ابتداء النهاية اذ لا نهاية لا يتقسم حتى يوصف بالالف  
قوله ما من المكان اه قال الشيخ الرضوي من لابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان الجوز فيها مكانا نحو شربت من البصرة او  
غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى هل ينس من اول يوم وقوله  
للصلاة من يوم الجمعة قال واما لاري في الآيتين معنى الابتداء او المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي  
من الابتداء شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوها ويكون الجوز من المشي الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو شربت من البصرة او يكون  
الفعل المتعدي هنا اصلا للمشي الممتد نحو شربت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت  
من الدار اذ انفصل منها ولو باقل من خطوة وليس النداء والتأسيس حديثين متدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان اختلفا  
فيما بعد من هذا معنى في من في الآيتين بمعنى في من في الظروف كثيرا يقع بمعنى في نحو خرجت من قبل زيد ومن بعده ومن شيئا  
وبينك حجاب وكنت من قدامك قوله التبعي اليه وافر اليه فالباء اذ فارت معنى الانتهاء قوله من انهم يكون قبل من او بعدها  
يصح ان يكون الجوز بين غير له فيوقع اسم ذلك الجوز على ذلك المسمى كما يقال مثلا للرجل اية الاوثان والعشرة من اية الدراهم والضمير  
في قوله من قائل اية العالم بجملة التبعي فان الجوز ربما لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور لبعض الجوز  
واسم الكل لا يقع على البعض فان قلت عشرون من الدراهم فان اشترت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين من مبيعة  
لان العشرين بعضها وان قصدت جس الدراهم هي بنية لفظه اطلاق اسم الجوز على العشرة من قوله فانه اي من لابتداء الخروج  
محملا بالجسدية اي بكونه خبر القول من فيصح عطف المرفوع على الجوز لكونه مرفوعا محملا وفي قوله فانه مرفوع مساحه  
قوله في غير الوجه في المعنى الرابع عشر من معنى من التخصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاء في من رجل فانه قبل دخولها  
يحمل على الجنس ونفي الوحدة وانما يصح ان يقال بل رجلا وان يتبع بعد دخول من الى انفس عشر قوله كذا العموم وهي الزائدة في  
نحو ما جاء في من احد ومن ديار فان احدا او ديارا ههنا عموم وشروط زياتها في النوعين تقدم نفي او استعظام قبل نحو ما  
تستقط من ورقة الا عليها ما في في خلق الرحمن من تفاوت فارج البصر الى ترى من فطرو وتقول ولا تقرب من احد منك  
مخروا والكوفيون والاشعرطون وذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم من في جزا لا يجاب وهو واطه ملو  
المعرفة وهي عند سيدي مبيعة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا نائبا عنه واجيب بان قوله  
يغفر لكم من ذنوبكم خطاب اقوم توح عم وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا  
ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافي غفران كلها قال صاحب

في الحق المتساوي في أصل الموضوع وهكذا إذا كان فعلا مكتوب بالالف نواصلة الواو بخلافه إذا كان أصلا حرفا وكذا من في دلي  
أفعالا أصلا الزينج وواو في واو في قال الشيخ الرضي ونحوها قال نظر لان هذا الاسم مكتوب الفاء واصلا واو الفاء الكسدة  
اضيف الى الضمير يقاب الالف يا تشبيها للضمير في قوله قال الرضي ثم اخرج من الضمير على نفسه وقال في حاشيا وخلا وعدا الحرفية  
لا اصل لالفاتها قال الشيخ الرضي وهذا حذر بار وقوله لاسم الجوز وهي القاية لاسم الجوز من المسافة وهو الجوز الا في قوله  
على الكل وهو المسافة اذا لا معنى لا ابتداء النهاية اذا ابتداء المسافة كلابتداء النهاية لا يفسد حتى لا يفسد بالالف  
قوله اما من المكان آه قال الشيخ الرضي من لا ابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان الجوز بهما كما نأخو شرت لكن البصرة او  
غيره فلهذا الكتاب من زيد الى حرو و اجاز الكوفيين استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى السس من اول يوم وقوله كود  
للصلاة من يوم الجمعة قال وانا لا اري في الآيتين معنى لا ابتداء او المقصود من معنى لا ابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي  
من لا ابتداء شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوها ويكون الجوز من المشي الذي من ابتداء ذلك الفعل نحو شرت من البصرة او يكون  
الفعل المتعدي هنا اصلا للمشي المتعدي من فلان الى فلان وكذا اخرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت  
من الدار اذ انفصل منها ولو باقل من خطوة وليس النداء والتأسيس حديثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان  
فيما بعد من وهذا معنى في من في الآيتين بمعنى في في الظروف كثيرا يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن جيتنا  
ويبينك حجاب وكنت من قدامك قوله التي اليه فاقم اليه فالباء آه فادت معنى لا ابتداء قوله من امرهم يكون قبل من او بعدها  
يصح ان يكون الجوز من غير انه فيوقع اسم ذلك الجوز على ذلك اليهم كما يقال مثلا لاخيس انه الا وثان والعشرون من الدرامم والضمير  
في قوله من قال انه القائل بخلاف التبعية فيكون الجوز بهما لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض الجوز  
واسم الكل لا يقع على البعض فان قلت عشرون من الدرامم فان اشترت بالدرهم الى درهم معنية اكثر من عشرين فمن مبيعة  
لان العشرين بعضها وان قصدت جيش الدرهم من مبيعة لطلقات اسم الجوز على العشرين قوله فانه اي من لا ابتداء الجوز  
محملا بالجسدية اي يكونه خبر القول من فيصح عطف المرفوع على الجوز لكونه مرفوعا محملا وفي قوله فانه مرفوع مسامحة  
قوله في غير الوجه في المعنى الرابع عشر من معنى من التخصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاء في من رجل فانه قبل دخولها  
يحمل على الجنس ونفي الوحدة فلهذا يصح ان يقال بل رجلان ويشتق بعد دخول من الحاسن عشر تركب العموم وهي الزائدة في  
نحو ما جاء في من احد ومن ديار فان احدا او ديارا مفعلا محموم وشروط زيا وتماما في النوصين تقدم نفي او استعظام قبل نحو ما  
تسقط من ورقة الا على ما تاتي في خلق الرحمن من تفاوت فارج البصر الى توي من فطور وتقول ولما تقرب من احد ونكبه  
مجرورها والكوفيين والاشعر لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى لا يفرككم من ذنوبكم فمن في جزا لا يجاب وهو واحد مذكور  
المعركة وهي عند سيبويه مبيعة اي يفرككم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان الله يفرك الذنوب جميعا فانا قد ضاع واجيب بان قوله  
يفرككم من ذنوبكم خطاب يقوم لوجه عم وقوله تعالى ان الله يفرك الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا  
ايض خطابا لامة واحدة ففقران بعض الذنوب لا ينافي نقص فقران كلها بل عدم فقران بعضها ينافي نقص فقران كلها ثم قال صاحبنا



هذا جمع من زوائد تها في المنصوب والمرفوع والمنتهى لا بد ان يكون مقعولا لا يخرج بقية القاعيل وكانه وجه من زوائد تها  
في الفعل مع والفعل لاجله والفعل فيه لا نهى في المعنى فلهذا لم يرد في الجواب ولا يجاب من لکن لا ينظر في  
في الفعل لطلق وجه قد خرج عليه الواليتا في الكتاب من شي فقال من زائدة وشي في موضع المنصوب في الفعل  
ولا يناد في ثانيا مقعولا طين ولا ثالث مقعولات اعلم لا نهى في الاصل خبرا عما انه جاز من لم يترك في الكتاب منها لتبديل  
توما خطيا تم اعزقوا والبهل تواترهم بالحجوة الدنيا مع الاخر وتويعت مصححنا بديل مقامه ومرا دة عن خوفه في القاعة  
قلوبهم من ذكر الله ومرا دة الباء نحو منظر ون اليك من طرف خفي هو را دة في تخار وني ما واخول من الارض اذا اودى  
للمصولة من يوم الجمعة ومرا دة على نحو نصرنا من القوم وقيل على التضمن في معنى منعه من كذا ذكر في المعنى قوله او منسى  
مطرقا في الشيخ الرضى فيه نظر لان حذف الموصوف واجابة الجملة او النظرة والجاء والجوهر مقامة بطلان يكون الموصوف  
بعض ما قبله من الجواب وحين اولى في قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما من الا له مقام معلوم اي امن ملائكتنا الا ملك  
لهم مقام وان لم يكن كذا لم يقيم النظر والجملة مقامة الى ما لا يبين رجلا وطلعا الشمس ابدت في موضع النما  
تعرفوني بها انتهى وبهذا يظهر ان ما في المطول اي ابن رطل رجلا من تحت المرحمة وقيل ان المصنعة اذا كانت جملة لا يحذف  
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجواب وحين اولى في قوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في  
القوم دون هذا في غير نادرا سيما اذا اذ لم يمتد اضافته في الطرف الى الجاه ليس بذلك قوله او هو وار على الحكاية  
فزيدت في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب فقوله ام هو اي قد كان من مطر عطف على ما قبله بحسب المعنى  
كانه قيل من فيه غير الزائدة بل هو للتبسيط والتبيين فهو غير وار على الحكاية او هو وار على الحكاية فيكون من فيه زائدة قوله  
الى لا نهى الغاية في الزمان والمكان باختلاف صرح به الشيخ الرضى قوله وتبعها الجواب والمنصوب قوله للظرفية اما مكانية  
او زمانية وقد اجتمعا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض من بعد عليهم س غلبون في بضع سنين ومن معناه  
المصاحبة نحو ادخلوا في اعم قد خلت اي معهم فخرج على قومه في زينة والتعليل نحو قد كمن الذي استنى فيه لمسك فاما انصترو في الله  
ان امرأة وعلت النار في هرة حسبها ومرا دة الباء كقولك ويركب يوم الروح منا فراس من يصرون في طعن الاباء وروا  
ومرا دة الى نحو فردوا ايدهم في افواههم ومرا دة من كذا في المعنى قوله لان المصداق يستلزم المصاحبة اي حقيقة المصاحبة  
يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة المصداق المجاني في المعنى المصداق حقيقة كما مسكت بزيدا اذا قبضت على  
شي من جسمه او على ما يحمله من ثوب ونحوه ويجازى نحو مرت بزيدا المصداق انما يكون حقيقة اذا كان مضمنا الى  
نفس الشيء كما مسكت بزيدا وان افضى الى ما يقرب منه فجازا كمرت بزيدا فاندفع ما قبله حتى بحث لجازا ان يكون مشتركا في  
في مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراك قوله والمقابلة في المعنى وهي الدخلة على الاعراض  
كاشترية بالف وكافات احسانه يصفه وقوله لم يتركها ومنه او خلوا الجنة بالتمتع تعلمون وانما لم تقدمها باد السببية كما  
قالت المقترنة كما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة تعلمون لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا واما السببية فلا يوجد بدون اسباب  
وقد تبين ان لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلي البائين جميعا من اللاد كذا في المعنى قوله والتعدي بهذا المعنى

هذا جمع من زوائد تها في المنصوب والمرفوع والمنتهى لا بد ان يكون مقعولا لا يخرج بقية القاعيل وكانه وجه من زوائد تها  
في الفعل مع والفعل لاجله والفعل فيه لا نهى في المعنى فلهذا لم يرد في الجواب ولا يجاب من لکن لا ينظر في  
في الفعل لطلق وجه قد خرج عليه الواليتا في الكتاب من شي فقال من زائدة وشي في موضع المنصوب في الفعل  
ولا يناد في ثانيا مقعولا طين ولا ثالث مقعولات اعلم لا نهى في الاصل خبرا عما انه جاز من لم يترك في الكتاب منها لتبديل  
توما خطيا تم اعزقوا والبهل تواترهم بالحجوة الدنيا مع الاخر وتويعت مصححنا بديل مقامه ومرا دة عن خوفه في القاعة  
قلوبهم من ذكر الله ومرا دة الباء نحو منظر ون اليك من طرف خفي هو را دة في تخار وني ما واخول من الارض اذا اودى  
للمصولة من يوم الجمعة ومرا دة على نحو نصرنا من القوم وقيل على التضمن في معنى منعه من كذا ذكر في المعنى قوله او منسى  
مطرقا في الشيخ الرضى فيه نظر لان حذف الموصوف واجابة الجملة او النظرة والجاء والجوهر مقامة بطلان يكون الموصوف  
بعض ما قبله من الجواب وحين اولى في قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما من الا له مقام معلوم اي امن ملائكتنا الا ملك  
لهم مقام وان لم يكن كذا لم يقيم النظر والجملة مقامة الى ما لا يبين رجلا وطلعا الشمس ابدت في موضع النما  
تعرفوني بها انتهى وبهذا يظهر ان ما في المطول اي ابن رطل رجلا من تحت المرحمة وقيل ان المصنعة اذا كانت جملة لا يحذف  
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجواب وحين اولى في قوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في  
القوم دون هذا في غير نادرا سيما اذا اذ لم يمتد اضافته في الطرف الى الجاه ليس بذلك قوله او هو وار على الحكاية  
فزيدت في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب فقوله ام هو اي قد كان من مطر عطف على ما قبله بحسب المعنى  
كانه قيل من فيه غير الزائدة بل هو للتبسيط والتبيين فهو غير وار على الحكاية او هو وار على الحكاية فيكون من فيه زائدة قوله  
الى لا نهى الغاية في الزمان والمكان باختلاف صرح به الشيخ الرضى قوله وتبعها الجواب والمنصوب قوله للظرفية اما مكانية  
او زمانية وقد اجتمعا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض من بعد عليهم س غلبون في بضع سنين ومن معناه  
المصاحبة نحو ادخلوا في اعم قد خلت اي معهم فخرج على قومه في زينة والتعليل نحو قد كمن الذي استنى فيه لمسك فاما انصترو في الله  
ان امرأة وعلت النار في هرة حسبها ومرا دة الباء كقولك ويركب يوم الروح منا فراس من يصرون في طعن الاباء وروا  
ومرا دة الى نحو فردوا ايدهم في افواههم ومرا دة من كذا في المعنى قوله لان المصداق يستلزم المصاحبة اي حقيقة المصاحبة  
يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة المصداق المجاني في المعنى المصداق حقيقة كما مسكت بزيدا اذا قبضت على  
شي من جسمه او على ما يحمله من ثوب ونحوه ويجازى نحو مرت بزيدا المصداق انما يكون حقيقة اذا كان مضمنا الى  
نفس الشيء كما مسكت بزيدا وان افضى الى ما يقرب منه فجازا كمرت بزيدا فاندفع ما قبله حتى بحث لجازا ان يكون مشتركا في  
في مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراك قوله والمقابلة في المعنى وهي الدخلة على الاعراض  
كاشترية بالف وكافات احسانه يصفه وقوله لم يتركها ومنه او خلوا الجنة بالتمتع تعلمون وانما لم تقدمها باد السببية كما  
قالت المقترنة كما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة تعلمون لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا واما السببية فلا يوجد بدون اسباب  
وقد تبين ان لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلي البائين جميعا من اللاد كذا في المعنى قوله والتعدي بهذا المعنى

هذا جمع من زوائد تها في المنصوب والمرفوع والمنتهى لا بد ان يكون مقعولا لا يخرج بقية القاعيل وكانه وجه من زوائد تها  
في الفعل مع والفعل لاجله والفعل فيه لا نهى في المعنى فلهذا لم يرد في الجواب ولا يجاب من لکن لا ينظر في  
في الفعل لطلق وجه قد خرج عليه الواليتا في الكتاب من شي فقال من زائدة وشي في موضع المنصوب في الفعل  
ولا يناد في ثانيا مقعولا طين ولا ثالث مقعولات اعلم لا نهى في الاصل خبرا عما انه جاز من لم يترك في الكتاب منها لتبديل  
توما خطيا تم اعزقوا والبهل تواترهم بالحجوة الدنيا مع الاخر وتويعت مصححنا بديل مقامه ومرا دة عن خوفه في القاعة  
قلوبهم من ذكر الله ومرا دة الباء نحو منظر ون اليك من طرف خفي هو را دة في تخار وني ما واخول من الارض اذا اودى  
للمصولة من يوم الجمعة ومرا دة على نحو نصرنا من القوم وقيل على التضمن في معنى منعه من كذا ذكر في المعنى قوله او منسى  
مطرقا في الشيخ الرضى فيه نظر لان حذف الموصوف واجابة الجملة او النظرة والجاء والجوهر مقامة بطلان يكون الموصوف  
بعض ما قبله من الجواب وحين اولى في قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما من الا له مقام معلوم اي امن ملائكتنا الا ملك  
لهم مقام وان لم يكن كذا لم يقيم النظر والجملة مقامة الى ما لا يبين رجلا وطلعا الشمس ابدت في موضع النما  
تعرفوني بها انتهى وبهذا يظهر ان ما في المطول اي ابن رطل رجلا من تحت المرحمة وقيل ان المصنعة اذا كانت جملة لا يحذف  
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجواب وحين اولى في قوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في  
القوم دون هذا في غير نادرا سيما اذا اذ لم يمتد اضافته في الطرف الى الجاه ليس بذلك قوله او هو وار على الحكاية  
فزيدت في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب فقوله ام هو اي قد كان من مطر عطف على ما قبله بحسب المعنى  
كانه قيل من فيه غير الزائدة بل هو للتبسيط والتبيين فهو غير وار على الحكاية او هو وار على الحكاية فيكون من فيه زائدة قوله  
الى لا نهى الغاية في الزمان والمكان باختلاف صرح به الشيخ الرضى قوله وتبعها الجواب والمنصوب قوله للظرفية اما مكانية  
او زمانية وقد اجتمعا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض من بعد عليهم س غلبون في بضع سنين ومن معناه  
المصاحبة نحو ادخلوا في اعم قد خلت اي معهم فخرج على قومه في زينة والتعليل نحو قد كمن الذي استنى فيه لمسك فاما انصترو في الله  
ان امرأة وعلت النار في هرة حسبها ومرا دة الباء كقولك ويركب يوم الروح منا فراس من يصرون في طعن الاباء وروا  
ومرا دة الى نحو فردوا ايدهم في افواههم ومرا دة من كذا في المعنى قوله لان المصداق يستلزم المصاحبة اي حقيقة المصاحبة  
يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة المصداق المجاني في المعنى المصداق حقيقة كما مسكت بزيدا اذا قبضت على  
شي من جسمه او على ما يحمله من ثوب ونحوه ويجازى نحو مرت بزيدا المصداق انما يكون حقيقة اذا كان مضمنا الى  
نفس الشيء كما مسكت بزيدا وان افضى الى ما يقرب منه فجازا كمرت بزيدا فاندفع ما قبله حتى بحث لجازا ان يكون مشتركا في  
في مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراك قوله والمقابلة في المعنى وهي الدخلة على الاعراض  
كاشترية بالف وكافات احسانه يصفه وقوله لم يتركها ومنه او خلوا الجنة بالتمتع تعلمون وانما لم تقدمها باد السببية كما  
قالت المقترنة كما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة تعلمون لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا واما السببية فلا يوجد بدون اسباب  
وقد تبين ان لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلي البائين جميعا من اللاد كذا في المعنى قوله والتعدي بهذا المعنى











عبداللہ بن عمر رضی اللہ عنہما

[illegible][illegible]



[illegible]



هو ان لا يكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فتكون له في قولك اكرم زيد لانه فاضل في ابتداء الكلام او ليس لتعلق  
لفظي بقوله اكرم زيد وان كان تعلق من حيث المعنى حيث وقع عمله وعلى هذا الحاجة الى ما ذكره الشيخ الرضوي من قوله سواء كان في  
اول كلام المتكلم نحو ان زيد اقام او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيد لانه فاضل فتكون له في فاضل كلام  
مستأنف وقع عمله لما تقدم قوله بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاحتجاج والشال لظن والعلم فانها تفتح كما تفتح بعد العلم  
والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء كلام الحكمي قوله ففتح ان اي عين تفتح حال كونها مع جملتها فاعلمت ولا  
يتصور كونها فاعلمت وحدها قوله لولا انك ضربتني صدر منك اي لولا صدرك منك ضرب اي اي قوله نحو لو انك قائم متفتني او ذكر  
قدس سره في بحث حروف الشرط من انه التزام به بوجهه ليكون كانه من فعل المحذوف فيقال لو انك اطلقت ولا يفتق  
لو انك منطلق عدم جواز قوله لو انك قائم بل وجب ان يقال لو انك قتلت ولذلك قيل صوابه لو انك قتلت انتهى وفيه انه صريح  
في ان وقوع اسم الفاعل بعد بوجهه لا قول واحكم عليه باللفظ مشكل لانه وجد في الترتيل انه وقع فيها الجرس استقامت وهي  
قوله تعالى يودونهم يا وون في الاحراب ووجهه انه يخرج فيها حرف و هو لو ان عندنا ذكر اسن لا وليس فظن ان القول بوجوب  
كون الجرس فعله ليكون جوهض من فعل المحذوف ليس على ما ينبغي وان الجواب عن الاعتراض على الترتيل بقوله تعالى وون  
ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الترتيل لا في اللفظ ليس تمام قوله في ان اي في اللفظ الواقعة قبل الون قوله  
على جملة خبر ان اي كان على جملة قوله فانما اكرمه يعني كون الجزاء جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم واكرمه قوله لانها اي ان قوله  
والنحان من يكرهه اي وان كان المراد ان اكرمه خبر مبتدأ محذوف هو قوله فجاؤه وان قوله اني اكرمه مبتدأ وبتبنا ويدفوا  
بان يوحذف الخبر مصدر مضاف الى الاسم والية تشبيه قوله قدس سره واكرامه ثابت له وهو محط على قوله فجاؤه اني اكرمه  
جزء محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الخبر الواقع خبر الان مفتوحة الواقعة مع اسمها وجزءا تابا ويل المفرد مبتدأ وكذا  
عدم جواز حذفه للموجب للالتباس انما هو في التيقن لا في الحمل كما لا يخفى على من اتقى الله وهو شهيد لان التيقن يعلم فيه كونه  
مفتوحة من تقديم الخبر والاما كان محتملا بل من امر آخر فلا يمنع من حذفه وتقديره موخر فظن ان ما قيل في كونه مبتدأ بحث لا يتم  
كما وجوب تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه لوجوب الالتباس كالتأخير وبالحمل قوله واكرامه  
ثابت له لوجوب تقديم الخبر فجاؤه لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي قوله لا غير في الجملة فانه لا يحمل  
الجملة مفردا فاعلا او مفعولا او حالا او تميزا وغير ذلك مما يكون تأثيره في المعنى فكان ان ليس بذكره فكان  
اسم المصنوع كانه في محل يستحق فيه الرفع اذا ابتداء هو التجزؤ من العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى قوله فان في هذا المثال اي  
لفظ ان قوله في مفسورة الوجه ترك الفاء لم يدخل في خبر المبتدأ الذي لم يتضمن معنى الشرط قوله لو ان يكون اي ان المفتوحة باتا  
او اليا قوله مع ما في مع اسم وجزءا قلت ان المفتوحة فيه اي ذلك الاسم اسما كان او جزاء قوله لتباويل الجملة لان ان مع  
الاسم والخبر سادة مسند مفعولي علت وفيه ان كونها سادة مسند مفعولي علت لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد لان مفعولي  
علت بتقدير المفرد او معنى علت زيد اقامت قيا م زيد كما ذكره الشيخ الرضوي قوله احسن ان والابتداء وانما يمنع اصطلاحا هو  
توارد المؤثرين للفظيين على معمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزل منزلة اللفظ قوله فان المحذوف المذكور وهو

فانما العمل بالمراد  
منه ان لا يكون له تعلق  
لفظي بالسابق واللاحق  
فتكون له في قولك اكرم  
زيد لانه فاضل في ابتداء  
الكلام او ليس لتعلق  
لفظي بقوله اكرم زيد وان  
كان تعلق من حيث المعنى  
حيث وقع عمله وعلى هذا  
الحاجة الى ما ذكره الشيخ  
الرضوي من قوله سواء  
كان في اول كلام المتكلم  
نحو ان زيد اقام او كان في  
وسط كلامه اذا كان  
ابتداء كلام آخر نحو  
اكرم زيد لانه فاضل فتكون  
له في فاضل كلام  
مستأنف وقع عمله لما  
تقدم قوله بعد القول اذا  
قصدت به الحكاية لا  
الاحتجاج والشال لظن  
والعلم فانها تفتح كما  
تفتح بعد العلم والظن  
وانما كسرت بعد القول  
بمعنى الحكاية لانه  
ابتداء كلام الحكمي  
قوله ففتح ان اي عين  
تفتح حال كونها مع  
جملتها فاعلمت ولا  
يتصور كونها فاعلمت  
وحدها قوله لولا انك  
ضربتني صدر منك اي  
لولا صدرك منك ضرب اي  
اي قوله نحو لو انك  
قائم متفتني او ذكر  
قدس سره في بحث حروف  
الشرط من انه التزام  
به بوجهه ليكون كانه  
من فعل المحذوف فيقال  
لو انك اطلقت ولا يفتق  
لو انك منطلق عدم  
جواز قوله لو انك قائم  
بل وجب ان يقال لو انك  
قتلت ولذلك قيل  
صوابه لو انك قتلت  
انتهى وفيه انه صريح  
في ان وقوع اسم  
الفاعل بعد بوجهه  
لا قول واحكم عليه  
باللفظ مشكل لانه  
وجد في الترتيل انه  
وقع فيها الجرس  
استقامت وهي قوله  
تعالى يودونهم يا وون  
في الاحراب ووجهه  
انه يخرج فيها حرف  
و هو لو ان عندنا  
ذكر اسن لا وليس  
فظن ان القول بوجوب  
كون الجرس فعله  
ليكون جوهض من فعل  
المحذوف ليس على ما  
ينبغي وان الجواب عن  
الاعتراض على الترتيل  
بقوله تعالى وون ما في  
الارض من شجرة اقلام  
بان ذلك في الترتيل  
لا في اللفظ ليس تمام  
قوله في ان اي في اللفظ  
واقعة قبل الون قوله  
على جملة خبر ان اي  
كان على جملة قوله  
فانما اكرمه يعني كون  
الجزء جملة اسمية  
مركبة من ضمير المتكلم  
واكرمه قوله لانها  
اي ان قوله والنحان من  
يكرهه اي وان كان  
المراد ان اكرمه خبر  
مبتدأ محذوف هو قوله  
فجاؤه وان قوله اني  
اكرمه مبتدأ وبتبنا  
ويدفوا بان يوحذف  
الخبر مصدر مضاف الى  
الاسم والية تشبيه  
قوله قدس سره واكرامه  
ثابت له وهو محط على  
قوله فجاؤه اني اكرمه  
جزء محذوف وهو ثابت  
له ثم ان وجوب  
تقديم الخبر الواقع  
خبر الان مفتوحة  
واقعة مع اسمها  
وجزءا تابا ويل  
المفرد مبتدأ وكذا  
عدم جواز حذفه  
للموجب للالتباس  
انما هو في التيقن  
لا في الحمل كما لا  
يخفى على من اتقى  
الله وهو شهيد لان  
التيقن يعلم فيه كونه  
مفتوحة من تقديم  
الخبر والاما كان  
محتملا بل من امر  
آخر فلا يمنع من  
حذفه وتقديره  
موخر فظن ان ما قيل  
في كونه مبتدأ بحث  
لا يتم كما وجوب  
تقديم الخبر لئلا  
يلتبس المفتوحة  
بالكسورة فكيف  
يجوز حذفه وحذفه  
لوجوب الالتباس  
كالتأخير وبالحمل  
قوله واكرامه ثابت  
له لوجوب تقديم  
الخبر فجاؤه لا  
يجوز لان المقام  
مقام وجوب  
تقديم الخبر ليس  
على ما ينبغي قوله  
لا غير في الجملة  
فانه لا يحمل  
الجملة مفردا  
فاعلا او مفعولا  
او حالا او تميزا  
غير ذلك مما يكون  
تأثيره في المعنى  
فكان ان ليس  
بذكره فكان اسم  
المصنوع كانه في  
محل يستحق فيه  
الرفع اذا ابتداء  
هو التجزؤ من  
العوامل اللفظية  
المؤثرة في  
المعنى قوله فان  
في هذا المثال  
اي لفظ ان قوله  
في مفسورة الوجه  
ترك الفاء لم  
يدخل في خبر  
المبتدأ الذي لم  
يتضمن معنى  
الشرط قوله لو  
ان يكون اي ان  
المفتوحة باتا  
او اليا قوله مع  
ما في مع اسم  
وجزءا قلت ان  
المفتوحة فيه اي  
ذلك الاسم  
اسما كان او  
جزاء قوله لتباويل  
الجملة لان ان مع  
الاسم والخبر  
سادة مسند  
مفعولي علت  
وفي فيه ان كونها  
سادة مسند  
مفعولي علت لا  
يخرجها عن كونها  
بتقدير المفرد لان  
مفعولي علت  
بتقدير المفرد او  
معنى علت زيد  
اقامت قيا م زيد  
كما ذكره الشيخ  
الرضوي قوله احسن  
ان والابتداء وانما  
يمنع اصطلاحا هو  
توارد المؤثرين  
للفظيين على  
معمول واحد  
والابتداء وان لم  
يكن لفظا لكنه  
منزل منزلة اللفظ  
قوله فان المحذوف  
المذكور وهو

هذا هو اللفظ المشكل

لا يمكن ان يكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فتكون له في قولك اكرم زيد لانه فاضل في ابتداء الكلام او ليس لتعلق لفظي بقوله اكرم زيد وان كان تعلق من حيث المعنى حيث وقع عمله وعلى هذا الحاجة الى ما ذكره الشيخ الرضوي من قوله سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيد اقام او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيد لانه فاضل فتكون له في فاضل كلام مستأنف وقع عمله لما تقدم قوله بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاحتجاج والشال لظن والعلم فانها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء كلام الحكمي قوله ففتح ان اي عين تفتح حال كونها مع جملتها فاعلمت ولا يتصور كونها فاعلمت وحدها قوله لولا انك ضربتني صدر منك اي لولا صدرك منك ضرب اي اي قوله نحو لو انك قائم متفتني او ذكر قدس سره في بحث حروف الشرط من انه التزام به بوجهه ليكون كانه من فعل المحذوف فيقال لو انك اطلقت ولا يفتق لو انك منطلق عدم جواز قوله لو انك قائم بل وجب ان يقال لو انك قتلت ولذلك قيل صوابه لو انك قتلت انتهى وفيه انه صريح في ان وقوع اسم الفاعل بعد بوجهه لا قول واحكم عليه باللفظ مشكل لانه وجد في الترتيل انه وقع فيها الجرس استقامت وهي قوله تعالى يودونهم يا وون في الاحراب ووجهه انه يخرج فيها حرف و هو لو ان عندنا ذكر اسن لا وليس فظن ان القول بوجوب كون الجرس فعله ليكون جوهض من فعل المحذوف ليس على ما ينبغي وان الجواب عن الاعتراض على الترتيل بقوله تعالى وون ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الترتيل لا في اللفظ ليس تمام قوله في ان اي في اللفظ الواقعة قبل الون قوله على جملة خبر ان اي كان على جملة قوله فانما اكرمه يعني كون الجزاء جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم واكرمه قوله لانها اي ان قوله والنحان من يكرهه اي وان كان المراد ان اكرمه خبر مبتدأ محذوف هو قوله فجاؤه وان قوله اني اكرمه مبتدأ وبتبنا ويدفوا بان يوحذف الخبر مصدر مضاف الى الاسم والية تشبيه قوله قدس سره واكرامه ثابت له وهو محط على قوله فجاؤه اني اكرمه جزء محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الخبر الواقع خبر الان مفتوحة الواقعة مع اسمها وجزءا تابا ويل المفرد مبتدأ وكذا عدم جواز حذفه للموجب للالتباس انما هو في التيقن لا في الحمل كما لا يخفى على من اتقى الله وهو شهيد لان التيقن يعلم فيه كونه مفتوحة من تقديم الخبر والاما كان محتملا بل من امر آخر فلا يمنع من حذفه وتقديره موخر فظن ان ما قيل في كونه مبتدأ بحث لا يتم كما وجوب تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه لوجوب الالتباس كالتأخير وبالحمل قوله واكرامه ثابت له لوجوب تقديم الخبر فجاؤه لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي قوله لا غير في الجملة فانه لا يحمل الجملة مفردا فاعلا او مفعولا او حالا او تميزا وغير ذلك مما يكون تأثيره في المعنى فكان ان ليس بذكره فكان اسم المصنوع كانه في محل يستحق فيه الرفع اذا ابتداء هو التجزؤ من العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى قوله فان في هذا المثال اي لفظ ان قوله في مفسورة الوجه ترك الفاء لم يدخل في خبر المبتدأ الذي لم يتضمن معنى الشرط قوله لو ان يكون اي ان المفتوحة باتا او اليا قوله مع ما في مع اسم وجزءا قلت ان المفتوحة فيه اي ذلك الاسم اسما كان او جزاء قوله لتباويل الجملة لان ان مع الاسم والخبر سادة مسند مفعولي علت وفيه ان كونها سادة مسند مفعولي علت لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد لان مفعولي علت بتقدير المفرد او معنى علت زيد اقامت قيا م زيد كما ذكره الشيخ الرضوي قوله احسن ان والابتداء وانما يمنع اصطلاحا هو توارد المؤثرين للفظيين على معمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزلة اللفظ قوله فان المحذوف المذكور وهو



اجتماع عاملين على محمول واحد قوله مشترك بينهما أي بين الاسم المبنى والعرب قوله خلافاً للبريد والكسائي قال الشيخ الرضي  
 انط ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذکور في كتب النحويين في المعنى شرط الفراء وهو الرفع قبل مجيء الخبر فناء اعراب الاسم  
 لما يتناظر اللفظ ولم يشترط الكسائي قوله على الخبر انما يخلو اذ لم يكن ما ضياء مجزوعاً عن قدر لا يجوز ان زيد القام كما لا يجوز ان زيد  
 يقوم قوله اذ اخلص اي يقع فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا الله اي او بظرف هو متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيد قامة  
 وينكر عمل ما بعد اللام فيما قبله فنقصان محقق من التصديق قوله وهو متعلق بالخبر اذ لم يكن الخبر ما ضياء مجزوعاً عن قدر ولا تقول ان زيداً  
 لغى الدار قامة قوله في معناه الذي هو التاكيد عدم الموافقة على الاطلاق ثم كيف وقد قال صاحب المعنى في معناه ثمة اقول ان هذا  
 وهو مشهور انه واحد وهو الاستدراك الثاني انها تارة تارة للاستدراك وتارة للتاكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط الثالث  
 انها للتوكيد راجعاً مثل ان ويصح التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن جني و قال في المغرب لكن معناه التوكيد ولم يرد على ذلك  
 وقال في الشرح معنى لكن التوكيد ويعطى مع ذلك الاستدراك هذا كلامه قوله اللام فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الاستدراك  
 افادت مع اخاوتها التوكيد نسبة وتخلص المضارع الى الالف الفرق بين ان الخففة من الثقلة وان النافثة وانما صار تارة مجردة  
 ان كانت جائرة وزعم ابو علي وابو الفتح و جماعة انها غير لام الابتداء اجملت للفرق وجهه اني على دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيداً  
 قامة وعلى منصوب الفعل الموحى من ناصبه في نحو وان وجدنا اكثرهم فاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة قوله امانى الاعمال اي  
 واما لزوم اللام في اعمال ان الخففة وجعلها عاملاً وان كان لا يمتلج اليه حصول الفرق بالعل فلفظ الباب اي التبع باب الالف  
 او التبع باب الاعمال اذا كان الاحراب تقديرها او محمياً ومنه نظر ان حرف قوله ولان كثير على قوله فلفظ الباب وجعله مقابلاً له  
 ليس سديداً فزيد لزوم اللام في بعض صور الاعمال وهو اذا كان الاحراب فلفظاً بطر بعض الآخر وهو اذا كان الاحراب  
 تقديرها او محمياً الا ان يقال المقابلة باعتبار قيد الكل والبعض للابا اعتباراً بطر فيقول المعنى ان لزوم اللام في صورة الاعمال  
 يحتمل ان يكون لفظ وكل الباب لكل الباب وان يكون لفظ والبعض للبعض قوله حصول الفرق بالعل حال الشيخ الرضي حال  
 ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافثة فعلى قوله يلزم ان كان الاسم مبنياً او معرباً مقصوراً انتهى وانتهى  
 خير بان تقييد العرب بقوله مقصور ليس على ما ينبغي قوله اكثر من مشابهة المسدرة به اي بالفعل المفتوحة مشابهة بالماضي  
 والمسدرة مشابهة باللام يكون مشابهة الاول اكثر من مشابهة الثاني لا يخلو عن المناقشة قوله الصالحة لان يكون  
 مفسرة ضمير الشأن الذي اعتمدته في ان الخففة ثم هذه الصفة موضحة لا مفيدة قوله لكن مشددة النون قوله فقلت  
 كسرة النمرة الى الكاف قال الشيخ الرضي ولا يخفى انما المتكلم فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى التحرك الاصل عدم التركيب  
 قوله يدخل على المكان الذي لا يكون لك توقع او طاعة في وقوعه والاصار ترجيحاً يستعمل فيه فعل او عسى نحو ليت زيداً  
 قائم اذا كان القيام محالاً يتوقع من زيد وعلى استحليل قوله فيا ليت اشباب يعود يوماً فاجزه بما فعل الشيب قوله  
 واجب عنه قال الشيخ الرضي ان روى بفتح اللام الاخرة يحتمل ان يقال اسم فعل وهو ضمير الشأن مقدراً واي المعوار مجزوعاً بلام مقدراً  
 حذف التوالي اللامات اي لعله لاني المعوار منك قريب ويجوز ان يقال ثانياً لامي فعل محذوف واللام المفتوحة جارة للفظ كما نقل  
 عن الاخفش ان يسمع عن العرب فتح اللام بالجاره اذ حلت على لفظه ونقل اليه ذلك عن يونس وابي عبيدة والاجر وان روى بكسر اللام

[illegible]











هذا العطف متعة النبيانون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن حنفية في شرح الايضاح ونقله  
عن كثيرين واجازه الصغار وجماعة قوله لم يجر تركيب ارايت زيدا ام عمرو واقدار التركيب لان الفاعل يكون مفردا وقوله  
ارأيت ليس لك الا انه ينبغي ان يقر بالتثنية وقوله ارايت بيان لما دخل في تقدير الاضافة يلزم اضافة غير الطرف الى الجملة  
قوله ام عمرو وهو قوله يليها احد الامر من الى قوله طلب التبيين قوله لكنه امي الام الواحد قوله شرطين احدهما احد الامر  
المستويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما طلب التبيين قوله واما استفهام عطف على قوله انا جبر قوله كما تقول ازيد عندك  
ام عمرو اي بل عمرو وقية انه لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئي الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام كذا  
يلتبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس الجوز ان المذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تخص بملته شيئا منها لانه يليها المفرد  
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ومقدرا احدهما نحو انا لابل ام شيا  
قال جابا سدا لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بين المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظ جملة  
بعد ما في الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الجرح لالتباس نحو انا لابل ام شاة انتهى في الاشياء  
منقطعة بمعنى بل والفرقة يقع في الجرح والاستفهام ويلزم في الاخر لفظ الجملة والالا يعرف المنقطعة هي ام متصلة انتهى وفي بعض  
شرح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعد ما في الاستفهام بالفرقة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين ولا يجوز حذف احدي جزئيهما  
اذا كانت بعد الاستفهام بالفرقة خيفة اللبس اي ليس ام المنقطعة بالمتصلة ان حذف احدي جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك  
عمرو فانه لو قيل ام عمرو وحذف احدي الجزئين التبت المنقطعة بالمتصلة لا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعد ما في الجرح وفي الاستفهام بغير الفرقة  
حيث لا القياس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان يتقدمها نكرة الاستفهام انتهى قوله لكن ساكنة النون قوله لازمة للنفي في المعنى  
ان يليها مفرد وفي عطفه بشرطين احدهما ان يتقدمها نكرة او نفي نحو اقام زيد لكن عمرو ولا يقيد زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت  
بلكن جئت ما حرف ابتداء فقلت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يعم الثاني ان لا يقرن بالواو قاله الفارسي واكثر اخوين وقال قوم لا يعمل مع المفرد  
الا بالواو واختلف في نحو اقام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها يليه ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لان  
مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو اقام زيد ولكن عمرو ولكن قام  
عمرو الثالث لان حنفية ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لان كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة  
قوله الاما قال الشيخ الرضي هما حرفا استفتاح يتبدا بهما الكلام وفائدتهما المعنوية تؤكد مضمون الجملة كأنهما مكررتان  
من جملة النكار وحر في النفي والاسكار نفى ونفي النفي اثبات فاما فادة الاثبات والتحقيق فصار المعنى ان الاثباتا غير  
حاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امر او نهي او استفهام او تمن او غير ذلك ويختصمان بالجملة مجازا  
وفائدهما اللفظية كون الكلام بعد ما مبتدأ وقدر نسب التنبيه اليهما كما هو من بابهم قوله تدخل الاكثر اعلى السند او ما كثر  
على القسم ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام الا بالداخله على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او  
في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله ويجعل اي تجعل النفي ايجابا اي على مخصصة يجعل النفي ايجابا فلا يجاب بها الايجاب  
وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد في صحيح البخاري في كتاب الايمان

توصل الى تنبيه على ما في كتاب التسهيل وابن حنفية في شرح الايضاح ونقله عن كثيرين واجازه الصغار وجماعة قوله لم يجر تركيب ارايت زيدا ام عمرو واقدار التركيب لان الفاعل يكون مفردا وقوله ارايت ليس لك الا انه ينبغي ان يقر بالتثنية وقوله ارايت بيان لما دخل في تقدير الاضافة يلزم اضافة غير الطرف الى الجملة قوله ام عمرو وهو قوله يليها احد الامر من الى قوله طلب التبيين قوله لكنه امي الام الواحد قوله شرطين احدهما احد الامر المستويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما طلب التبيين قوله واما استفهام عطف على قوله انا جبر قوله كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل عمرو وقية انه لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئي الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام كذا يلتبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس الجوز ان المذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تخص بملته شيئا منها لانه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ومقدرا احدهما نحو انا لابل ام شيا قال جابا سدا لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بين المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظ جملة بعد ما في الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الجرح لالتباس نحو انا لابل ام شاة انتهى في الاشياء منقطعة بمعنى بل والفرقة يقع في الجرح والاستفهام ويلزم في الاخر لفظ الجملة والالا يعرف المنقطعة هي ام متصلة انتهى وفي بعض شرح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعد ما في الاستفهام بالفرقة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين ولا يجوز حذف احدي جزئيهما اذا كانت بعد الاستفهام بالفرقة خيفة اللبس اي ليس ام المنقطعة بالمتصلة ان حذف احدي جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فانه لو قيل ام عمرو وحذف احدي الجزئين التبت المنقطعة بالمتصلة لا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعد ما في الجرح وفي الاستفهام بغير الفرقة حيث لا القياس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان يتقدمها نكرة الاستفهام انتهى قوله لكن ساكنة النون قوله لازمة للنفي في المعنى ان يليها مفرد وفي عطفه بشرطين احدهما ان يتقدمها نكرة او نفي نحو اقام زيد لكن عمرو ولا يقيد زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جئت ما حرف ابتداء فقلت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يعم الثاني ان لا يقرن بالواو قاله الفارسي واكثر اخوين وقال قوم لا يعمل مع المفرد الا بالواو واختلف في نحو اقام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها يليه ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لان مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو اقام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو الثالث لان حنفية ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لان كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة قوله الاما قال الشيخ الرضي هما حرفا استفتاح يتبدا بهما الكلام وفائدتهما المعنوية تؤكد مضمون الجملة كأنهما مكررتان من جملة النكار وحر في النفي والاسكار نفى ونفي النفي اثبات فاما فادة الاثبات والتحقيق فصار المعنى ان الاثباتا غير حاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امر او نهي او استفهام او تمن او غير ذلك ويختصمان بالجملة مجازا وفائدهما اللفظية كون الكلام بعد ما مبتدأ وقدر نسب التنبيه اليهما كما هو من بابهم قوله تدخل الاكثر اعلى السند او ما كثر على القسم ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام الا بالداخله على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله ويجعل اي تجعل النفي ايجابا اي على مخصصة يجعل النفي ايجابا فلا يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد في صحيح البخاري في كتاب الايمان



دولت

والله اعلم بالصواب



بحسب حرفي المنقذ

[illegible]



[illegible]

في ارتكاب الخذف ولا دليل عليه قوله بجعل الفرة معاودة لام المتصلة ولا يصح جعل بل معاودة لما فلا يصح بل زيد عندكم أم عمرو ولا  
مقروح المفرد بعد لام دليل الاتصال ولام المتصلة تطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فمنى لا تكون الا تطلب التصديق  
بعد حصول التصديق بنفس الحكم بل ليس الا تطلب التصديق فحينئذ قد مضى قوله فاستعمال الفرة الى قوله النسب واليق فيه ان يستعمل  
بل معاودة لام المتصلة يكون ح مناسبا على ما هو مقتضى اسم التفصيل مع انه لا يصح فالتام القريب قوله بام المقدرة بالقرينة في  
المادة بالقرينة قوله وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للماويل هذا المعنى ايضا من المعاني المتبعة بمحذول اللغة الواردة في استعمال  
عرفا فانهم قد قصدوا الاستدلال في الامور المعرفية كما يقال كسبل زيد في البلد فتقول لا ادلوك ان كان محض فثبت بل بعدم المحذور  
على عدم كونه في البلد لكنه اقل استعمالا من احدى الاول والثاني والآية واردة على مقتضى اوضاع ارباب العقول وان هذا المعنى انما هو  
بحسب الاوضاع الاصطلاحية لا ارباب العقول فبصريح لان القرآن لم ينزل على اوضاع ارباب العقول قوله لم يعلم من ذلك اي  
من كون الفساد متفيا انتفاء التعدد لان انتفاء اللزوم يدل على انتفاء اللزوم قوله وخطا اي نسب الى الخطا الشيخ ابن النجاشي  
قال بان الاول سبب والثاني سبب والسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون الشئ اسبابا فتفقه كانا رؤس الشمس لما شئت  
وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء السبب بخلاف انتفاء السبب فانه يوجب انتفاء السبب قوله ولم يد الشئ ابن الحاجب قوله احد  
انتفايين المعنويين كون الانتفايين معلومين اعلم من قول العلماء ولو لتعلق حصول مفهوم الجواز بحصول مفهوم الشرط  
فرضا فلا ير وما قيل باعتبار العلم لا يخلو عن مناقشة قوله فلا يتصور هناك استدلال اذ لا بد منه من كون احد الشئيين معلوما  
والآخر مجبولا و لا ليس لك قوله البعد واختار البعيد اولى من الالبعد ولانه لا يعد حذف المؤكدة والعامل مع بقا التأكيد  
كما ذكره التفتازاني في المطول في اول بحث السند قوله ولا يقال لو انك نطق بده قوله تعويدون لو انهم بادون في الاعراب  
قوله له اي في اول زمان التكلم قال الفاضل السدي اول ظرف تقدم تضمنين الدخول اي اذا تقدم القسم على الشرط داخل اول  
الكلام والا فلا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا سمعا قوله لانه يلزم ان يكون مجزوا وغير مجزوم لان الشرط اذا كان مانعيا  
وان لم يجب كون الجزاء مجزوا بل يجوز جزمه لكن يكفي في المحذور والذكور جوازه لانه على تقدير العمل بالجواز يلزم كونه مجزوا وغير مجزوا  
فالمراد باللزوم اللزوم على تقدير خاص او هيئة العمل في الصورة وان لم يكن واجبا المانة اولى كما يشعره قوله لكان الجزم بخلاف  
المعنى اولى والاولى بغيره الواجب قوله معنى المشي الاول وهو جازان بغير القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط  
قوله هذا اي انا والله ان اتى انك قوله فيكون باعتبار التقديم الى قوله نشر اعملى غير ترتيب اللف وذلك لان ذكر التقديم بشرط  
مقدم على ذكر تقديم غير الشرط واعتبار القسم ايضا مقدم على اعتبار الشرط في اللف وفي المثال قدم غير الشرط على القسم  
واعتبر الشرط بقرينة جزم انك اذ لو اعتبر القسم القليل آتيك بالياء فيكون النشر على غير ترتيبه قوله وعلى المعنى الثاني وهو قوله  
ويحتمل ان يكون المعنى جازا ان يعتبر الشرط اه قوله فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم  
على تقديم غيره وفي المثال قدم غير الشرط قوله وباعتبار الشرط على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم  
في المثال لك بقرينة جزم انك قوله هذا مثال اي قوله وان آتيني والله لا آتيك قوله بموا اعتبارهما اي اعتبار الشرط  
واعتماد القسم قوله نشر على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غير الشرط واعتبار القسم مقدم على اعتبار الشرط

[illegible][illegible]



卷之四

[illegible]



منه قوله لا انما السكون فالحركة عليه كالحركة بخلاف حركة اللام في قولهم تخافوا وخافوا فان عين الفعل في هذه  
لم ينفذ لان سكوت اللام المضارع ليس باصل بل اصله المضارع فاصل للام لم تخافوا وخافا  
ولم تقولوا وقولها هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كاللارمة لانها الاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجر الكلمة بخلاف تحت  
المدح والرفع ولم تنج الثوب وبيع الثوب ولم تقبل الحق وقيل الحق للام والنحان اصلها الحركة لانها الآن عارضة  
ليست كاللارمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في احتشون وخشون وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين  
الحرفين السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضي ولا يخفى عن خل قوله كالحرف الاخير والدليل على كونها كلام الكلمة ودران الاحراب  
عليها في حركاته وتقلب الاسمية في الوقف بما يخرج من الفعلية او القلب ته رن وهو بالمعرب اولى قوله ومن حيث  
انها من احكامها انما تليق فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحقيقتين قوله اي بنا تها اي وضعا قوله فلا يفرها  
اي النون الساكنة قوله الحركة العارضة يعني لما يخرج عن تعريف التنوين التنوين الذي حركت بحركة عارضة لانهما  
وضعا قوله وهي اي النون الساكنة قوله شاملة فيديان النون المحركة على التنوين من حروف المعاني بقرينة ان  
التنوين من اقسام الحرف وهي من اقسام الكلمة فكيف يشمل نونات هي من حروف المعاني كما يشير اليه قوله قدس  
سرة تنوين التمر ليس موضوعا باراء معنى من المعاني ففي عد تنوين التمر من اقسام الحروف التي هي من اقسام  
الكلمة المعبر فيها الوضع تسأل قوله فان هذه اي نون من ولدن ولم يكن دليل لقوله فانه جها بقوله انه قوله  
قال الشيخ الرضي ومفاده كون الاسم مع اقل سيد محققين سعدا لثقتين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على  
اكنيته الكلمة اي كون الاسم الى آخر ما ذكره قوله نحو صدى الرضى قيل ونجيت بالصوت واسم الفعل قال صاحب المعنى تنوين  
التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية وقا من معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماح كصير ومير واه وفي العلم لم يمت  
بويه بالقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر ما تنوين رجل ونحو من العربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد توهم بعض الطلبة  
ولهذا التوسيت به رجل اي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير قوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو  
للتمكن فيديان التنوين لا يدخلها اصلا فكيف يقال انه للتمكن لا للتنكير فالمراد ان التنوين في العلم ليس للتنكير فيه ان التنوين  
في العلم لا يحل التنكير فالقول بانه ليس للتنكير لقوله هو صاع من المضاف اليه فوجه او من حرف اولى او زائد كجاء وخرج  
فانه عوض عن الياء وفاقا لسيبويه والجمهور قوله وهو خطأ لانه انما يحل ان يكون التنوين للمكان والمقابلة وفاقا سمي باسمه  
تحض المقابلة كما قال قدس سره تنوين رجل اي هذا التنكير ايضا فاذا جعلته علما لمحض للتمكن قوله لعدم مساعده المعنى اذ  
ليس المعنى على حذف المضاف اليه ولا على حذف الياء وهو ظاهر قوله انه لا يكون بابدال حروف الاطلاق به في المعنى فظا  
قوله ان تنوين محصل التمرم وقد صرح بذلك ابن يعيش والذي صرح بسيبويه وغيره من محققين انه مجي قطع التمرم وان التمر  
وهو التقى يحصل باحرف الاطلاق لقبولها للصوت فيما فاذا انشدوا ولم تترنوا جاء ويا بنون في مكانها زعم ابن مالك  
في القصة ان تسمية اللاحق للمقولة في المطلق والعوا في المقيدة تنوينا مجازا وانما هو لكون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم و  
بجامع الالف واللام وثبتت في الوقف قوله في اعتبار الوضع في بعضه ايضا تامل كنون العوض والمقابلة قوله هو هو

بالاخر انما السكون فالحركة عليه كالحركة بخلاف حركة اللام في قولهم تخافوا وخافوا فان عين الفعل في هذه  
لم ينفذ لان سكوت اللام المضارع ليس باصل بل اصله المضارع فاصل للام لم تخافوا وخافا  
ولم تقولوا وقولها هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كاللارمة لانها الاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجر الكلمة بخلاف تحت  
المدح والرفع ولم تنج الثوب وبيع الثوب ولم تقبل الحق وقيل الحق للام والنحان اصلها الحركة لانها الآن عارضة  
ليست كاللارمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في احتشون وخشون وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين  
الحرفين السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضي ولا يخفى عن خل قوله كالحرف الاخير والدليل على كونها كلام الكلمة ودران الاحراب  
عليها في حركاته وتقلب الاسمية في الوقف بما يخرج من الفعلية او القلب ته رن وهو بالمعرب اولى قوله ومن حيث  
انها من احكامها انما تليق فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحقيقتين قوله اي بنا تها اي وضعا قوله فلا يفرها  
اي النون الساكنة قوله الحركة العارضة يعني لما يخرج عن تعريف التنوين التنوين الذي حركت بحركة عارضة لانهما  
وضعا قوله وهي اي النون الساكنة قوله شاملة فيديان النون المحركة على التنوين من حروف المعاني بقرينة ان  
التنوين من اقسام الحرف وهي من اقسام الكلمة فكيف يشمل نونات هي من حروف المعاني كما يشير اليه قوله قدس  
سرة تنوين التمر ليس موضوعا باراء معنى من المعاني ففي عد تنوين التمر من اقسام الحروف التي هي من اقسام  
الكلمة المعبر فيها الوضع تسأل قوله فان هذه اي نون من ولدن ولم يكن دليل لقوله فانه جها بقوله انه قوله  
قال الشيخ الرضي ومفاده كون الاسم مع اقل سيد محققين سعدا لثقتين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على  
اكنيته الكلمة اي كون الاسم الى آخر ما ذكره قوله نحو صدى الرضى قيل ونجيت بالصوت واسم الفعل قال صاحب المعنى تنوين  
التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية وقا من معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماح كصير ومير واه وفي العلم لم يمت  
بويه بالقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر ما تنوين رجل ونحو من العربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد توهم بعض الطلبة  
ولهذا التوسيت به رجل اي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير قوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو  
للتمكن فيديان التنوين لا يدخلها اصلا فكيف يقال انه للتمكن لا للتنكير فالمراد ان التنوين في العلم ليس للتنكير فيه ان التنوين  
في العلم لا يحل التنكير فالقول بانه ليس للتنكير لقوله هو صاع من المضاف اليه فوجه او من حرف اولى او زائد كجاء وخرج  
فانه عوض عن الياء وفاقا لسيبويه والجمهور قوله وهو خطأ لانه انما يحل ان يكون التنوين للمكان والمقابلة وفاقا سمي باسمه  
تحض المقابلة كما قال قدس سره تنوين رجل اي هذا التنكير ايضا فاذا جعلته علما لمحض للتمكن قوله لعدم مساعده المعنى اذ  
ليس المعنى على حذف المضاف اليه ولا على حذف الياء وهو ظاهر قوله انه لا يكون بابدال حروف الاطلاق به في المعنى فظا  
قوله ان تنوين محصل التمرم وقد صرح بذلك ابن يعيش والذي صرح بسيبويه وغيره من محققين انه مجي قطع التمرم وان التمر  
وهو التقى يحصل باحرف الاطلاق لقبولها للصوت فيما فاذا انشدوا ولم تترنوا جاء ويا بنون في مكانها زعم ابن مالك  
في القصة ان تسمية اللاحق للمقولة في المطلق والعوا في المقيدة تنوينا مجازا وانما هو لكون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم و  
بجامع الالف واللام وثبتت في الوقف قوله في اعتبار الوضع في بعضه ايضا تامل كنون العوض والمقابلة قوله هو هو

منه قوله لا انما السكون فالحركة عليه كالحركة بخلاف حركة اللام في قولهم تخافوا وخافوا فان عين الفعل في هذه  
لم ينفذ لان سكوت اللام المضارع ليس باصل بل اصله المضارع فاصل للام لم تخافوا وخافا  
ولم تقولوا وقولها هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كاللارمة لانها الاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجر الكلمة بخلاف تحت  
المدح والرفع ولم تنج الثوب وبيع الثوب ولم تقبل الحق وقيل الحق للام والنحان اصلها الحركة لانها الآن عارضة  
ليست كاللارمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في احتشون وخشون وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين  
الحرفين السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضي ولا يخفى عن خل قوله كالحرف الاخير والدليل على كونها كلام الكلمة ودران الاحراب  
عليها في حركاته وتقلب الاسمية في الوقف بما يخرج من الفعلية او القلب ته رن وهو بالمعرب اولى قوله ومن حيث  
انها من احكامها انما تليق فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحقيقتين قوله اي بنا تها اي وضعا قوله فلا يفرها  
اي النون الساكنة قوله الحركة العارضة يعني لما يخرج عن تعريف التنوين التنوين الذي حركت بحركة عارضة لانهما  
وضعا قوله وهي اي النون الساكنة قوله شاملة فيديان النون المحركة على التنوين من حروف المعاني بقرينة ان  
التنوين من اقسام الحرف وهي من اقسام الكلمة فكيف يشمل نونات هي من حروف المعاني كما يشير اليه قوله قدس  
سرة تنوين التمر ليس موضوعا باراء معنى من المعاني ففي عد تنوين التمر من اقسام الحروف التي هي من اقسام  
الكلمة المعبر فيها الوضع تسأل قوله فان هذه اي نون من ولدن ولم يكن دليل لقوله فانه جها بقوله انه قوله  
قال الشيخ الرضي ومفاده كون الاسم مع اقل سيد محققين سعدا لثقتين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على  
اكنيته الكلمة اي كون الاسم الى آخر ما ذكره قوله نحو صدى الرضى قيل ونجيت بالصوت واسم الفعل قال صاحب المعنى تنوين  
التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية وقا من معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماح كصير ومير واه وفي العلم لم يمت  
بويه بالقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر ما تنوين رجل ونحو من العربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد توهم بعض الطلبة  
ولهذا التوسيت به رجل اي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير قوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو  
للتمكن فيديان التنوين لا يدخلها اصلا فكيف يقال انه للتمكن لا للتنكير فالمراد ان التنوين في العلم ليس للتنكير فيه ان التنوين  
في العلم لا يحل التنكير فالقول بانه ليس للتنكير لقوله هو صاع من المضاف اليه فوجه او من حرف اولى او زائد كجاء وخرج  
فانه عوض عن الياء وفاقا لسيبويه والجمهور قوله وهو خطأ لانه انما يحل ان يكون التنوين للمكان والمقابلة وفاقا سمي باسمه  
تحض المقابلة كما قال قدس سره تنوين رجل اي هذا التنكير ايضا فاذا جعلته علما لمحض للتمكن قوله لعدم مساعده المعنى اذ  
ليس المعنى على حذف المضاف اليه ولا على حذف الياء وهو ظاهر قوله انه لا يكون بابدال حروف الاطلاق به في المعنى فظا  
قوله ان تنوين محصل التمرم وقد صرح بذلك ابن يعيش والذي صرح بسيبويه وغيره من محققين انه مجي قطع التمرم وان التمر  
وهو التقى يحصل باحرف الاطلاق لقبولها للصوت فيما فاذا انشدوا ولم تترنوا جاء ويا بنون في مكانها زعم ابن مالك  
في القصة ان تسمية اللاحق للمقولة في المطلق والعوا في المقيدة تنوينا مجازا وانما هو لكون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم و  
بجامع الالف واللام وثبتت في الوقف قوله في اعتبار الوضع في بعضه ايضا تامل كنون العوض والمقابلة قوله هو هو



[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



حقوق ما هو كالجاء وهو ضمير الفاعل نحو صونا وصونا وقولا وقولا وهو لا يتجاوز عن ضل لان كون حركة النون واللام  
 حاصل بالاتصال الالف والواو وانما يتصور ان لو قيل ان الاصل كان ضن وقل فلما اتصل الالف والواو بهما فتح  
 النون واللام او ضم فاعيد الواو لزوال التقاء الساكنين بحصول حركة هي بمنزلة الاصلية وليس ككبل قالوا ان صونا  
 وقولا وصونا وقولا اما خذات من تصونان وتصونون وتقولان وتقولون فبعد حذف حرف الضمايح حذف لاجل  
 الوقف النون لاجل حركة النون واللام فكيف يقر انه بالاتصال الالف والواو حصل الحركة والظاهر ان الاصل صن وقل ثم اتصل  
 بهما الالف والواو والياء والنون فان قلت اذا كانت الحركة الحاصلة بواسطة الضمير بمنزلة الاصلية فلم لم يعد الالف  
 المحذوف في رمت ورمث مع ان الحركة حصلت بالالف قلت قالوا ليعا والمحذوف لاتقاء الساكنين بحصول حركة بواسطة  
 الضمير او كان الحرف الساكن الذي حرك بالاتصال الضمير لم يكن موضوعا على السكون هذا هو التقدير المناسب للمقام لان الظاهر  
 ان وصف الاتصال لم يدخل في رد المحذوف واليعم كون الحركة الحاصلة بالاتصال الضمير بمنزلة الاصلية ليتيم في مطلق الضمير  
 بخلاف ما ذكره قدس سره تقول اخرون وارمين وخشين برو اللامات وتحتها فانه ليس كك فان حذف اللامات كان لا  
 الوقت فلما اتصل النون زال موجب الحذف وهو الوقف ولا دخل للاتصال في الرد ولو سلم فليس في الرد واو ارميا  
 واختيار اللامات بالاتصال الضمير اذ الوقف وقع على النون لاعلى الواو والياء ولم يل يرين قلب الالف ياء وفتر الان  
 ما قبل النون يكون مبنيا على الفتح والالف لا يقبل الحركة فان قلبت بالياء الذي هو الاصل قوله كما يقال يريان قلب  
 الالف ياء والا لتقى الساكنان فلو حذف احدهما لتبس بالواحد في صورة النصب قوله لم ترى الناس بكسر الياء لانه  
 لما اتصل به الناس لتقى ساكنان فحرك الاول بالكسر قوله لاصلى ترين والالزم دخول بل على الامر قوله ليرود اللام  
 المحذوفة لانه حذف لاجل الوقف ولما قصد البناء لم ين الوقف فاحيد وفتح قوله كما يريد مع ضمير التثنية في اغروا لا يخلو  
 عن ضل قوله وهذه الاشئلة وقعت على ترتيب تصرفها من تقديم المفرد المذكور على الجمع المذكور وان كان يقتضيه راحة  
 المثل لم يقدم الجمع على واحد الخاطبة قوله واللاى وان لم يكن النون الخفيفة محذوفة قوله ان يقال لا يرين  
 بحذف الياء وكسر النون لاتقاء الساكنين قوله اصبت خير اقلب النونين الفاء في حالة الوقف لكون ما قبله متحركا  
 قوله اصباى خير يحذف النونين لكون ما قبلها مضموما قوله وختم لي بخير يحذف النونين لكون ما قبلها مكسورا  
 ولا يخفى ما في قوله من كمال حسن الختم

خاتمة الطبع حامدا ومصليا قد انطبعت حاشية الفاضل جمال بن نصير على الفوائد الضيائية في شهر صفر من سنة الحاشية  
 والتسعين بعد الالف المائتين من الهجرة في المطبع العلوي احلام الى ههنا كانت حاشية الجمال في الخوض وحاشية  
 عمدا رحمن على الحاشية وقعد هذا حاشية محمد الرحمن مكتوبة في الخوض والحاشية كليها

من الفاضل جمال بن نصير على الفوائد الضيائية في شهر صفر من سنة الحاشية  
 والتسعين بعد الالف المائتين من الهجرة في المطبع العلوي احلام الى ههنا كانت حاشية الجمال في الخوض وحاشية  
 عمدا رحمن على الحاشية وقعد هذا حاشية محمد الرحمن مكتوبة في الخوض والحاشية كليها

من الفاضل جمال بن نصير على الفوائد الضيائية في شهر صفر من سنة الحاشية  
 والتسعين بعد الالف المائتين من الهجرة في المطبع العلوي احلام الى ههنا كانت حاشية الجمال في الخوض وحاشية  
 عمدا رحمن على الحاشية وقعد هذا حاشية محمد الرحمن مكتوبة في الخوض والحاشية كليها



[illegible]







[illegible][illegible][illegible]







[illegible][illegible]



وقيد المرفوع بالتصل لانه اذا كان مع الضمير البارز للمرفوع غير المتصل يكون اعراب الضمير كذلك مثل يضرب الالهون فان الضمير هو  
بارز مرفوع لانه فاعل يضرب ولكنه غير متصل به لوجود الفصل بكلمة الا قال مولانا عاصم الاحتياج الى زيادة قيد المتصل لانه قوله  
فالصحيح المجرى في مقابل بقوله والمضارع المتصل به وذلك الخ فيكون قوله المجرى في مقابل قوله المتصل فلا يكون المجرى من المجرى  
الاعدام الاتصال انتهى حاصل كلامه اقول ان قوله المتصل به انما يكون لبيان المراد فلا اشكال لا يقال كيف يكون قوله المتصل  
به احتراز عن قولنا ما يضرب الالهون لانه قيد الضمير البارز للمرفوع المتصل به بقوله للتثنية والجمع فانه لا بد ان يكون تحت عن الضمير البارز  
المرفوع الذي لم يتصل به وذلك لانه كان للتثنية والجمع لا انا نقول المناقشة في المثال ليست معتدة عند المحققين فيقول هو  
احتراز عن قولنا ما يضرب الالهون لانه قوله والجمع المذكور الخ قال مولانا عاصم لا يفهم الجمع من المذكور والمونث بل لا بد ان يخص  
الجمع بالمذكر لان الكلام في اعراب المضارع وهو مع نون المونث مبني لاعراب فيه فيكون المراد من قوله فاصح المجرى الخ  
انه اصبحت من المضارع الذي لا يكون فيه نون جمع المونث ان قلت ان قوله فاصح المجرى الخ كلام مبني فيصح  
ان يقال ان المضارع الذي ليس فيه ضمير الجمع المونث اعراب بالفتحة رفعا الخ واما اذا كان مع نون الجمع المونث فهو مبني لاعراب فيه  
فانما لا يصح قوله والمضارع المتصل به ذلك الخ لان معناه ان المضارع المتصل به ذلك الخ الضمير البارز للمرفوع المتصل الذي في التثنية  
والجمع المذكور والجمع المونث يكون اعرابه بالنون الخ مع انه بطم لان المضارع مع نون المونث فهو مبني كما عرفت اقول ان مبنى قوله  
والمضارع المتصل به الخ ان المضارع المتصل به ذلك من المضارع الذي هو موبد بكون اعرابه بالنون الخ اولا فانه ان قوله ذكره شانه الى  
الجمع ولكن تخصيص الجمع بطريق الاستخدام فلا اشكال ح كن الاولى ان لا يجر الجمع من المذكور والمونث بل ينبغي ان يخصه بالذكر لعدم الغافرة  
في التثنية لانه غير صحيح كما هو ذهب الفاضل المذكور لانك عرفت تصحيحه من قوله والمضارع المتصل به الخ اى ذات الالهون فاصح توصيفه  
بالمونث قوله والمونث قال مولانا عاصم ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المونث انتهى كلامه وهذا انما يصح اذا كان الضمير  
في منه في قوله فاصح منه لاجل الى المضارع للمعرب وليس كذلك بل هو يرجع الى المضارع مطلقا قوله فانه اى الصحيح المجرى على وجه  
ان يقول هذا لانه ان يقال تانيث باعتبار الجر وهو قوله اربع فان تانيث اسماء العدد من التثنية الى العشرة بخلاف تانيث  
الاسماء قوله في الواحد الغائب المونث والمراد بالواحد ذات له الوحدة وكذا المراد بالغائب ذات له الغيبة فيصح توصيفها بالتثنية  
ويكون ان يقع لما كان للفظ اشعار بالتانيث ترك تانيثها قوله واسكن الخ وانما لم يقيد السكون بقوله لفظا كما قيد الضمة  
به لان المضارع الصحيح لا يكون الا بالفتحة والفتحة اللطيفة ولا يكون اعرابه تقديرية واعراب المضارع العقل يكون تقديرية لا  
مثل يرمى ويدعو واما السكون فيكون لفظيا في الصحيح فلا لم يقيد باللفظ قال مولانا عاصم ان السكون ايضا تقديرية كالسكون  
في لم يكن في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا الا انى الاصل لم يكن بسكون النون اقول المراد من السكون في قوله والسكون في  
حال الجر هو السكون الذي في نفس الكلمة بدون عارض مثل هذا السكون لا يكون تقديرية وانما يكون السكون تقديرية بـ  
سكون دخول وهو الذين فان حركة النون في لم يكن بسكون مدخوله وما قيل في الجواب عنه بان السكون في كلامه اسم  
من اللفظ والتقديرية ليس شيئا اما اولا فلا لانه ليس في المقابلة لان الكلام في لم يورد قوله لفظا بعد السكون حتى تشمل الضمة والفتحة  
والسكون جميعا واما ثانيا فلا ان قوله حال الجر لم ياتي عنه لان السكون التقديرية ليس في حال الجر ثم قوله مثل يضرب اوردا

على الصلح قال مولانا عاصم ان الضمير البارز للمرفوع غير المتصل يكون اعراب الضمير كذلك مثل يضرب الالهون فان الضمير هو  
بارز مرفوع لانه فاعل يضرب ولكنه غير متصل به لوجود الفصل بكلمة الا قال مولانا عاصم الاحتياج الى زيادة قيد المتصل لانه قوله  
فالصحيح المجرى في مقابل بقوله والمضارع المتصل به ذلك الخ فيكون قوله المجرى في مقابل قوله المتصل فلا يكون المجرى من المجرى  
الاعدام الاتصال انتهى حاصل كلامه اقول ان قوله المتصل به انما يكون لبيان المراد فلا اشكال لا يقال كيف يكون قوله المتصل  
به احتراز عن قولنا ما يضرب الالهون لانه قيد الضمير البارز للمرفوع المتصل به بقوله للتثنية والجمع فانه لا بد ان يكون تحت عن الضمير البارز  
المرفوع الذي لم يتصل به وذلك لانه كان للتثنية والجمع لا انا نقول المناقشة في المثال ليست معتدة عند المحققين فيقول هو  
احتراز عن قولنا ما يضرب الالهون لانه قوله والجمع المذكور الخ قال مولانا عاصم لا يفهم الجمع من المذكور والمونث بل لا بد ان يخص  
الجمع بالمذكر لان الكلام في اعراب المضارع وهو مع نون المونث مبني لاعراب فيه فيكون المراد من قوله فاصح المجرى الخ  
انه اصبحت من المضارع الذي لا يكون فيه نون جمع المونث ان قلت ان قوله فاصح المجرى الخ كلام مبني فيصح  
ان يقال ان المضارع الذي ليس فيه ضمير الجمع المونث اعراب بالفتحة رفعا الخ واما اذا كان مع نون الجمع المونث فهو مبني لاعراب فيه  
فانما لا يصح قوله والمضارع المتصل به ذلك الخ لان معناه ان المضارع المتصل به ذلك الخ الضمير البارز للمرفوع المتصل الذي في التثنية  
والجمع المذكور والجمع المونث يكون اعرابه بالنون الخ مع انه بطم لان المضارع مع نون المونث فهو مبني كما عرفت اقول ان مبنى قوله  
والمضارع المتصل به الخ ان المضارع المتصل به ذلك من المضارع الذي هو موبد بكون اعرابه بالنون الخ اولا فانه ان قوله ذكره شانه الى  
الجمع ولكن تخصيص الجمع بطريق الاستخدام فلا اشكال ح كن الاولى ان لا يجر الجمع من المذكور والمونث بل ينبغي ان يخصه بالذكر لعدم الغافرة  
في التثنية لانه غير صحيح كما هو ذهب الفاضل المذكور لانك عرفت تصحيحه من قوله والمضارع المتصل به الخ اى ذات الالهون فاصح توصيفه  
بالمونث قوله والمونث قال مولانا عاصم ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المونث انتهى كلامه وهذا انما يصح اذا كان الضمير  
في منه في قوله فاصح منه لاجل الى المضارع للمعرب وليس كذلك بل هو يرجع الى المضارع مطلقا قوله فانه اى الصحيح المجرى على وجه  
ان يقول هذا لانه ان يقال تانيث باعتبار الجر وهو قوله اربع فان تانيث اسماء العدد من التثنية الى العشرة بخلاف تانيث  
الاسماء قوله في الواحد الغائب المونث والمراد بالواحد ذات له الوحدة وكذا المراد بالغائب ذات له الغيبة فيصح توصيفها بالتثنية  
ويكون ان يقع لما كان للفظ اشعار بالتانيث ترك تانيثها قوله واسكن الخ وانما لم يقيد السكون بقوله لفظا كما قيد الضمة  
به لان المضارع الصحيح لا يكون الا بالفتحة والفتحة اللطيفة ولا يكون اعرابه تقديرية واعراب المضارع العقل يكون تقديرية لا  
مثل يرمى ويدعو واما السكون فيكون لفظيا في الصحيح فلا لم يقيد باللفظ قال مولانا عاصم ان السكون ايضا تقديرية كالسكون  
في لم يكن في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا الا انى الاصل لم يكن بسكون النون اقول المراد من السكون في قوله والسكون في  
حال الجر هو السكون الذي في نفس الكلمة بدون عارض مثل هذا السكون لا يكون تقديرية وانما يكون السكون تقديرية بـ  
سكون دخول وهو الذين فان حركة النون في لم يكن بسكون مدخوله وما قيل في الجواب عنه بان السكون في كلامه اسم  
من اللفظ والتقديرية ليس شيئا اما اولا فلا لانه ليس في المقابلة لان الكلام في لم يورد قوله لفظا بعد السكون حتى تشمل الضمة والفتحة  
والسكون جميعا واما ثانيا فلا ان قوله حال الجر لم ياتي عنه لان السكون التقديرية ليس في حال الجر ثم قوله مثل يضرب اوردا











[illegible]







[illegible]







من الضد منها ستمائة للمفوض لا الاصطلاح وكذا الضدين وجودهم انما يكون باعتبار المعنى الاصطلاحي قوله على جميع انواع  
المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على الخطاب قوله وكل المجازاة المذكورة من قبل اشارة الى انما في ذيل القاموس  
فيكون مطلقا على لم في قوله فلم الخ فاجعل الاضافة للمصداق والمجازاة المعرفة فانها اذا عرفت كانت عين الاولى غالبا  
قوله تدخل على الفعلين ان قلت هذا يدل على عدم كون الجزاء اجلة اسمية وليس كذلك كما في قولنا ان كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود قلت المراد انها تدخل على الفعلين غالبا فليس كذلك ان تتوهم منه وقوع الشرط جلة اسمية كما ينبغي  
قوله اي جعل الفعل الاول سببا ولا يخفى ان كل المجازاة لم يجعل الاول سببا والثاني مسببا بل الاول قد يكون سببا للثاني  
في نفس الامر فكل المجازاة دالة بغيره سببية الاول للثاني لكن لما جعل المص في شرحه كك فاشم تبعه فيه ولهذا قال  
وفي شرح المص الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بجعل المذكوران التكلم بجعل ضرب الخطاب سببا لضرب نفسه في قولنا ان  
تضربني فاضربك بل التكلم ليعتبر منه شيء بشي ويجعل كل المجازاة دالة على سببية فتعوله ولا شك الخ اشارة الى الاحتياط  
على ما وقع في شرح المص وجعله فالمراد الخ اشارة الى جوابه قوله ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك سببية  
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني كسببا خارجيا ولا فنيها قوله بل ينبغي ان يعتبر الخ اي التكلم ليعتبر منه  
بنيما هو باعتبار تلك النسبة صحيح ايروا بما في صورة السبب السبب بل في صورة الملام والمزوم والاصل انه ليس المراد من سبب  
والسبب الحقيقيين كذا من اللازم والمزوم بل المراد هو اللازم والمزوم باعتبار التكلم اي التكلم ليعتبر منه النسبة ليصح بها ايراد  
في صورة اللازم والمزوم وان كان في بعض المواضع سببية ومزومية حقيقيين كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واذ قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول  
ملزوما للثاني كسببا بل السبب هو الثاني ففي قولنا ان تمشي اكرام لا يكون التمشي سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو  
ظاهر ولا في الذهن اي لا يكون التمشي مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كلا تصور التمشي تصور الاكرام لانهما متماثلان بل  
يتصور الامانة التي هي لازم التمشي عند تصورهما وليس الاكرام ايضا سببا حقيقيا للتمشي لاني الخاج ولا في الذهن قوله  
اظهار المكارم الاخلاق اي اعتبار تلك السببية لاظهار التكلم الخلق كسنة الى نفسه بان التمشي الذي هو سبب الامانة  
عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق كمن قيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الماخلاق كسنة  
قوله يعني انه اي التكلم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من للعلية لكان اي بوجوده ومزومية ليصير التمشي الخ قوله لا ينظر  
اي شرط وسبب لوجود الثاني قوله من حيث انه اي الثاني يتبين على وجود الاول فتعوله اعتبار الجزاء منصوب على نزع  
الخاص قوله ان تترني اذكر في الاصل تروني وازدرك فخذفت الواو فيها التقاء الساكنين بين الواو والراء  
قوله او الاول عطف على منبرني كان لوجود الفصل فذكر فقط تصريحا بانه بالقسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انه وفار  
فصية في جزاء الشرط المحذوف اي اذا عرفت وتجعل ان تكون زائدة لترتين الكلام قوله ان تترني فقد زدك قبل  
ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ما ضيا اجيب بان المراد تخبر بزيارتك اي الان اخترت بزيارتي  
ايك اسس قوله وما ينبغيها والضمير المستر الى ما والجارز الى ان وهوها والشرط وانما قال مع صلاحية المحل لان الجزاء لو كان

من الضد منها ستمائة للمفوض لا الاصطلاح وكذا الضدين وجودهم انما يكون باعتبار المعنى الاصطلاحي قوله على جميع انواع  
المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على الخطاب قوله وكل المجازاة المذكورة من قبل اشارة الى انما في ذيل القاموس  
فيكون مطلقا على لم في قوله فلم الخ فاجعل الاضافة للمصداق والمجازاة المعرفة فانها اذا عرفت كانت عين الاولى غالبا  
قوله تدخل على الفعلين ان قلت هذا يدل على عدم كون الجزاء اجلة اسمية وليس كذلك كما في قولنا ان كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود قلت المراد انها تدخل على الفعلين غالبا فليس كذلك ان تتوهم منه وقوع الشرط جلة اسمية كما ينبغي  
قوله اي جعل الفعل الاول سببا ولا يخفى ان كل المجازاة لم يجعل الاول سببا والثاني مسببا بل الاول قد يكون سببا للثاني  
في نفس الامر فكل المجازاة دالة بغيره سببية الاول للثاني لكن لما جعل المص في شرحه كك فاشم تبعه فيه ولهذا قال  
وفي شرح المص الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بجعل المذكوران التكلم بجعل ضرب الخطاب سببا لضرب نفسه في قولنا ان  
تضربني فاضربك بل التكلم ليعتبر منه شيء بشي ويجعل كل المجازاة دالة على سببية فتعوله ولا شك الخ اشارة الى الاحتياط  
على ما وقع في شرح المص وجعله فالمراد الخ اشارة الى جوابه قوله ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك سببية  
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني كسببا خارجيا ولا فنيها قوله بل ينبغي ان يعتبر الخ اي التكلم ليعتبر منه  
بنيما هو باعتبار تلك النسبة صحيح ايروا بما في صورة السبب السبب بل في صورة الملام والمزوم والاصل انه ليس المراد من سبب  
والسبب الحقيقيين كذا من اللازم والمزوم بل المراد هو اللازم والمزوم باعتبار التكلم اي التكلم ليعتبر منه النسبة ليصح بها ايراد  
في صورة اللازم والمزوم وان كان في بعض المواضع سببية ومزومية حقيقيين كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واذ قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول  
ملزوما للثاني كسببا بل السبب هو الثاني ففي قولنا ان تمشي اكرام لا يكون التمشي سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو  
ظاهر ولا في الذهن اي لا يكون التمشي مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كلا تصور التمشي تصور الاكرام لانهما متماثلان بل  
يتصور الامانة التي هي لازم التمشي عند تصورهما وليس الاكرام ايضا سببا حقيقيا للتمشي لاني الخاج ولا في الذهن قوله  
اظهار المكارم الاخلاق اي اعتبار تلك السببية لاظهار التكلم الخلق كسنة الى نفسه بان التمشي الذي هو سبب الامانة  
عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق كمن قيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الماخلاق كسنة  
قوله يعني انه اي التكلم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من للعلية لكان اي بوجوده ومزومية ليصير التمشي الخ قوله لا ينظر  
اي شرط وسبب لوجود الثاني قوله من حيث انه اي الثاني يتبين على وجود الاول فتعوله اعتبار الجزاء منصوب على نزع  
الخاص قوله ان تترني اذكر في الاصل تروني وازدرك فخذفت الواو فيها التقاء الساكنين بين الواو والراء  
قوله او الاول عطف على منبرني كان لوجود الفصل فذكر فقط تصريحا بانه بالقسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انه وفار  
فصية في جزاء الشرط المحذوف اي اذا عرفت وتجعل ان تكون زائدة لترتين الكلام قوله ان تترني فقد زدك قبل  
ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ما ضيا اجيب بان المراد تخبر بزيارتك اي الان اخترت بزيارتي  
ايك اسس قوله وما ينبغيها والضمير المستر الى ما والجارز الى ان وهوها والشرط وانما قال مع صلاحية المحل لان الجزاء لو كان

من الضد منها ستمائة للمفوض لا الاصطلاح وكذا الضدين وجودهم انما يكون باعتبار المعنى الاصطلاحي قوله على جميع انواع  
المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على الخطاب قوله وكل المجازاة المذكورة من قبل اشارة الى انما في ذيل القاموس  
فيكون مطلقا على لم في قوله فلم الخ فاجعل الاضافة للمصداق والمجازاة المعرفة فانها اذا عرفت كانت عين الاولى غالبا  
قوله تدخل على الفعلين ان قلت هذا يدل على عدم كون الجزاء اجلة اسمية وليس كذلك كما في قولنا ان كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود قلت المراد انها تدخل على الفعلين غالبا فليس كذلك ان تتوهم منه وقوع الشرط جلة اسمية كما ينبغي  
قوله اي جعل الفعل الاول سببا ولا يخفى ان كل المجازاة لم يجعل الاول سببا والثاني مسببا بل الاول قد يكون سببا للثاني  
في نفس الامر فكل المجازاة دالة بغيره سببية الاول للثاني لكن لما جعل المص في شرحه كك فاشم تبعه فيه ولهذا قال  
وفي شرح المص الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بجعل المذكوران التكلم بجعل ضرب الخطاب سببا لضرب نفسه في قولنا ان  
تضربني فاضربك بل التكلم ليعتبر منه شيء بشي ويجعل كل المجازاة دالة على سببية فتعوله ولا شك الخ اشارة الى الاحتياط  
على ما وقع في شرح المص وجعله فالمراد الخ اشارة الى جوابه قوله ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك سببية  
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني كسببا خارجيا ولا فنيها قوله بل ينبغي ان يعتبر الخ اي التكلم ليعتبر منه  
بنيما هو باعتبار تلك النسبة صحيح ايروا بما في صورة السبب السبب بل في صورة الملام والمزوم والاصل انه ليس المراد من سبب  
والسبب الحقيقيين كذا من اللازم والمزوم بل المراد هو اللازم والمزوم باعتبار التكلم اي التكلم ليعتبر منه النسبة ليصح بها ايراد  
في صورة اللازم والمزوم وان كان في بعض المواضع سببية ومزومية حقيقيين كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واذ قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول  
ملزوما للثاني كسببا بل السبب هو الثاني ففي قولنا ان تمشي اكرام لا يكون التمشي سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو  
ظاهر ولا في الذهن اي لا يكون التمشي مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كلا تصور التمشي تصور الاكرام لانهما متماثلان بل  
يتصور الامانة التي هي لازم التمشي عند تصورهما وليس الاكرام ايضا سببا حقيقيا للتمشي لاني الخاج ولا في الذهن قوله  
اظهار المكارم الاخلاق اي اعتبار تلك السببية لاظهار التكلم الخلق كسنة الى نفسه بان التمشي الذي هو سبب الامانة  
عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق كمن قيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الماخلاق كسنة  
قوله يعني انه اي التكلم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من للعلية لكان اي بوجوده ومزومية ليصير التمشي الخ قوله لا ينظر  
اي شرط وسبب لوجود الثاني قوله من حيث انه اي الثاني يتبين على وجود الاول فتعوله اعتبار الجزاء منصوب على نزع  
الخاص قوله ان تترني اذكر في الاصل تروني وازدرك فخذفت الواو فيها التقاء الساكنين بين الواو والراء  
قوله او الاول عطف على منبرني كان لوجود الفصل فذكر فقط تصريحا بانه بالقسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انه وفار  
فصية في جزاء الشرط المحذوف اي اذا عرفت وتجعل ان تكون زائدة لترتين الكلام قوله ان تترني فقد زدك قبل  
ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ما ضيا اجيب بان المراد تخبر بزيارتك اي الان اخترت بزيارتي  
ايك اسس قوله وما ينبغيها والضمير المستر الى ما والجارز الى ان وهوها والشرط وانما قال مع صلاحية المحل لان الجزاء لو كان







[illegible]

فانما يستدعيه اذ كان في ان ليس له كلام  
فانما يقول للمرسلين انهم على ما هم عليه  
فانما قالوا في قولنا انهم على ما هم عليه

حرف العلة والمازلف وقيل تدخل فيهم الملام لا يعلم انه قصد السببية بخلاف ما اذا كسرت فانح يعلم قصد السببية حيث تغير  
 بالقطر يدل على تغير المعنى فيقدر ان لا يظهر قصد الحكماء عرف اتفاق قوله فهو سبب لما ادى الاسلام سبب لقاعدة الاسلام  
 وهي دخول الجنة وقصد اداها كانت السببية بالاسلام قصد ان قوله قيل ان تسلم اي ان تسلم فالكسائي تسلم دخل الجنة قوله  
 لان المعنى اي لا والله السببية في قوله لا تكفر قرينة كلف الفعل المطلوب مفعولاً ولا يكون قرينة للفعل الثابت وهو ان تكفر قوله وهذا  
 اي ولا يصل ان المعنى قرينة الفعل النفي لا مثبت اذ لا تكفر الخ قوله فلا فالكسائي اي يخالف خلافا ثابتا على الكسائي على  
 الفعل الجعول ليكون الكسائي مخالفا للجمهور واخالف الكسائي خلافا حذف الفعل وقدم المصدر لقصور الفعل واللام في التقوية  
 الفعل قوله فاعتناء اشار الى ان قوله لان التقدير على الانتعاش وفي بعض النسخ لان التقدير ان تكفر ففوح دليل الكسائي قوله  
 وهو ظاهر الفساد لان عند عدم الكفر يدخل الجنة لا النار قوله العرف قرينة وهذا التقوية ذهب الكسائي والمعنى الذي ذكره الجمهور  
 يكون بحسب اللفظ قوله وهذا اذا قصد اي المضارع انما يخرج اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد السببية لم يخرج الجزم من الجوارم  
 بل بحسبان يرفع المضارع لكن قد ابا الصفة او الحال او الاستيناف لا يقيم ان كون المضارع صفة لا يكون سببا لكونه  
 مرفوعا وهو ظاهر ولا ثم ذلك ايضا في صورة الحالية لان حالته شئ سبب لكونه منصوبا بالمرور فوعا فلا يصح قوله بل يجب ان يرفع  
 ابا الصفة الخ لا نأقول معناه انه بل يجب ان يرفع على تقدير عدم قصد السببية فاذا رفع فمما صفة او حال قوله ذهب الى ان  
 ذلك الخ وقوله لدن يعني عند ذهب امرن وذهب يفتح المار لا بكسر الهمزة لانح يكون امره ذهب بكسر الميم ويجوز ان يكون امر  
 من باب يهاب والقصم بالتمثيل هو يرثني بضم التاء وعلى قرينة بعض يساويها فقه له يرثني جملة وصفية فانه صفة بقوله وليا بالفتح  
 هب كن مرارا متكررا ودل عليه واربث باشد يعني فرزندى بده كير لث كير واز من قوله من قرأ اي عنه من قرأ مرفوعا لا عند  
 من قرأ مخبرا فمكته في معنى عند قوله اي وليا واربثا اشار به الى كونه صفة ولا يجوز ان يكون يرثني حال لا عن ليلى ولا لا يجب  
 تقديره لشكرك قوله او بالحال كذلك عطف على قوله بالصفة اي يجب ان يرفع بالحالية ان كان صالحا الى الحالية قوله فذكر  
 الخ بفتح الدال امرن زار يزار ومن وزر يزر والقصور بالتمثيل ليعون وهو حال من ضمير الخ فمكته حال لا عن الفعل الذي  
 في المضارع الواضحة حال لا هو الضمير في يعون ولا يجوز التوضيف اذ المضم لا يوصف معناه بالفارسية پس گذارت كذا فران را  
 ورضالت شان در جاتي كه سرگردان شده اند كذا فران يعني تاسر گردان شوند دران ضلالت قوله اي عسر كسر الميم  
 وانما قال ذلك لان الحال من التصويبات فهو حال بنا ويليهمين فان نصب بالياء قوله وقال لا بد لهم ان سوا قوله سوا  
 بفتح النون وسكون الراء صفة امرن سايدي وقوله لا بد لهم بفتح الهمزة والراء واما قوله السعفة في قوله لا بد لهم بفتح النون وسكون الراء  
 لا يكونا مرفوعا لانهم متانف لا حلق له عاقبة فيكون مرفوعا ولا استيناف في كسب العربية جازم في جواب سؤال المقدر فيقال الخ الكلام  
 مستانفي جواب الال مستانفاه بفارسية گفت پیش وان جماعتی که از کاروان بگذشتند گویند بگروید و الاستيد که مراوت كينهم كذا  
 فتوله تراولها كلام متانف مرفوع ولو كان الاستيناف في جواب الال مقدر فالسؤال المقدر ان هذا الجملة اقرب لكون على انهم لم يعرفوا ان الاثر  
 الاثبات فيقول له ان في جواب الال جواب الكفار فكل هذا الخ يعني ليس سرور بفتح السين واداء بفتح الدال واداء بفتح الدال واداء بفتح الدال  
 انما هو من السببية في قوله لا بد لهم بفتح النون وسكون الراء واداء بفتح الدال واداء بفتح الدال واداء بفتح الدال

[illegible][illegible]



لا بد وان الاحترار عنما غير موجبة لانها خارجان بقوله صيغة لان المراد منها موجبة الفعل لقربة المقام وبها صيغة الاسم قوله اي  
آخر الامر في الحقيقة انما قال في الحقيقة لان عند الكوفيين وقف آخر وسكونه ليس بحسب الحقيقة بل بلام المقدرة كما سألني وتقول  
والبناء على السكون عطف تفسير بقوله الوقف اعلم ان البصريين ذهبوا الى ان الامر مبنى وسكونه سكون البناء لا سكون الاعراب  
وذهب الكوفيون الى انه معرب وسكونه سكون الاعراب لسكون لم يضرع المصم او رد كلامه على وجهين اولهما ان كل المذكرين  
حيث قال حكم الجوز وقوله لا تنفعا ليقضي الخ هذا علة البناء على السكون وانما صل ان علة كون المضارع معربا هي حرف  
المضارعة حيث بسبب حرف المضارعة يشابه الاسم المشترك كالعين فان ضرب مثلا قبل دخول حرف المضارعة عليه يراد منه  
واحد وهو معنى الماضي واذا دخل حرف المضارعة عليه يراد منه حيان وبها الحال والاقبال فيشابه الاسم المشترك بسبب حرف  
المضارعة فلما حذف حرف المضارعة من الامر فرجع الى اصله الذي هو البناء لان الأصل في الافعال البناء وقوله وفي الصورة حكم الجوز  
وانما قال في الصورة لعدم صحة التثنية باعتبار الحقيقة عند البصريين لان حكم الامر هو البناء والوقف وحكم الجوز والاعراب الجوز  
قوله اي مثل حكم المضارع اي حكم آخر المضارع وانما قدر المضاف ليصح الحكم فان حكم آخر الامر ليس الا حكم آخر المضارع الجوز فان حكم  
الجوز ومختص بالجوز كما ان حكم الامر مختص به ثم البناء على السكون اعلم من اللفظي والتقدير فلا يراد وادع وخش قوله  
لانه لما شابه مضارعا ثبته للامر من الجوز اي من المضارع الجوز ومن مثل الضرب وكلمة من البيان وتوكل مني تميز عن نسبة الفعل  
الى الضمير المرجع الى الامر والاشابه الصورية فلان معنى الضرب والتضرب بالقدسية بنك وكونا بنك في قوله بلام مقدرة منك  
اضرب في الاصل لتضرب حذف اللام كما حذف حرف المضارعة اما حذف اللام فلكثرة الاستعمال اما حذف حرف المضارعة فليلا  
يلتبس بالمضارع قوله فان كان بعده لا يقال فينبغي تقديره على قوله وحكم آخره حكم الجوز لان قوله فان كان الخ ما يتعلق بقوله  
يحذف حرف المضارعة لا انما نقول يحذف حرف المضارعة مع قوله وحكم آخره حكم الجوز لبيان حذف الاخير من الحركة حرف لعل فيكون  
التعقيب المفهوم من الفاء في قوله فان كان الخ بالنظر الى حكم آخره حكم الجوز ولم يضرع الى سكان الآخر لعدم الاحتياج اليه  
قوله فلهذا لانه مشهور ويتل ان يكون عدم ذكره لفظ العمل في قوله والمراد بالرباعي الخ وهذا دفع ما يقال ان قولنا يضرب مضارع  
رباعي مع انه زيد عليه هزرة الوصل فيقال اضرب في الامر من علم ان الرباعي عند الصنفين هو الذي كان ماضية على اربعة احرف  
اصلية فقط وعند النحويين هو الذي كان ماضية على اربعة احرف اصلية كيد حرج او لا يخرج  
كما مر سابقا ولكن المراد من الرباعي ههنا في مضارع رباعي كان بعد حرف المضارعة ساكن  
ما يكون على اربعة احرف من المزيدية وكلمة من البيان ما في قوله ما يكون ويضرب في تمامه وارجح الى ما كان ماضية على اربعة احرف  
من المزيدية وبعد حرف مضارعة ساكن فيخرج فعل كد حرج لانه ليس من المزيدية وكذلك يخرج سافر سافر لانه وان كان  
من المزيدية لكن ليس ما يلي حرف المضارعة ساكنا فاذا رقت هذا التفسير فلا يراد ما قال هو لا تعصم وفيه نظر لان الرباعي  
لا يكون مخصوصا بالمزيدية فلهذا في قوله ليس من المزيدية اي يتوصل الحكم بسبب الهزرة الى النطق اي الحكم بالسكون فلا يراد  
ح ان يزيد هزرة متحركة ساكنة لان الهزرة الساكنة لا يسلم لذلك انما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالسكن  
كما هو المتعارف فلهذا الى وجهه ميتة ما بالوصل وقيل سبت هزرة الوصل لا ما سبقت في الارجح وتصل قبلها بما بعدهم بخلاف هزرة

فانما سألني في قوله اي مثل حكم المضارع اي حكم آخر المضارع وانما قدر المضاف ليصح الحكم فان حكم آخر الامر ليس الا حكم آخر المضارع الجوز فان حكم  
الجوز ومختص بالجوز كما ان حكم الامر مختص به ثم البناء على السكون اعلم من اللفظي والتقدير فلا يراد وادع وخش قوله  
لانه لما شابه مضارعا ثبته للامر من الجوز اي من المضارع الجوز ومن مثل الضرب وكلمة من البيان وتوكل مني تميز عن نسبة الفعل  
الى الضمير المرجع الى الامر والاشابه الصورية فلان معنى الضرب والتضرب بالقدسية بنك وكونا بنك في قوله بلام مقدرة منك  
اضرب في الاصل لتضرب حذف اللام كما حذف حرف المضارعة اما حذف اللام فلكثرة الاستعمال اما حذف حرف المضارعة فليلا  
يلتبس بالمضارع قوله فان كان بعده لا يقال فينبغي تقديره على قوله وحكم آخره حكم الجوز لان قوله فان كان الخ ما يتعلق بقوله  
يحذف حرف المضارعة لا انما نقول يحذف حرف المضارعة مع قوله وحكم آخره حكم الجوز لبيان حذف الاخير من الحركة حرف لعل فيكون  
التعقيب المفهوم من الفاء في قوله فان كان الخ بالنظر الى حكم آخره حكم الجوز ولم يضرع الى سكان الآخر لعدم الاحتياج اليه  
قوله فلهذا لانه مشهور ويتل ان يكون عدم ذكره لفظ العمل في قوله والمراد بالرباعي الخ وهذا دفع ما يقال ان قولنا يضرب مضارع  
رباعي مع انه زيد عليه هزرة الوصل فيقال اضرب في الامر من علم ان الرباعي عند الصنفين هو الذي كان ماضية على اربعة احرف  
اصلية فقط وعند النحويين هو الذي كان ماضية على اربعة احرف اصلية كيد حرج او لا يخرج  
كما مر سابقا ولكن المراد من الرباعي ههنا في مضارع رباعي كان بعد حرف المضارعة ساكن  
ما يكون على اربعة احرف من المزيدية وكلمة من البيان ما في قوله ما يكون ويضرب في تمامه وارجح الى ما كان ماضية على اربعة احرف  
من المزيدية وبعد حرف مضارعة ساكن فيخرج فعل كد حرج لانه ليس من المزيدية وكذلك يخرج سافر سافر لانه وان كان  
من المزيدية لكن ليس ما يلي حرف المضارعة ساكنا فاذا رقت هذا التفسير فلا يراد ما قال هو لا تعصم وفيه نظر لان الرباعي  
لا يكون مخصوصا بالمزيدية فلهذا في قوله ليس من المزيدية اي يتوصل الحكم بسبب الهزرة الى النطق اي الحكم بالسكون فلا يراد  
ح ان يزيد هزرة متحركة ساكنة لان الهزرة الساكنة لا يسلم لذلك انما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالسكن  
كما هو المتعارف فلهذا الى وجهه ميتة ما بالوصل وقيل سبت هزرة الوصل لا ما سبقت في الارجح وتصل قبلها بما بعدهم بخلاف هزرة



[illegible]

فيكون في الامور كلها  
 من الامور كلها  
 فيكون في الامور كلها  
 من الامور كلها  
 فيكون في الامور كلها  
 من الامور كلها  
 فيكون في الامور كلها  
 من الامور كلها

قال مولانا عاصم كما ان اضافة الفاعل الى المفعول لا تدل على ملازمة كذا في اضافة الفاعل الى المفعول لا تدل على ملازمة لان الفاعل لا يضاف الى الفاعل ولا الى المفعول في صحة الاضافة لما عرفت ان الاضافة الى المفعول ايضا بداني ملازمة وهي كونه واقعا عليه انتهى حاصل كلامه قول ان الفعل كما يضاف الى الفاعل ايضا الى المفعول ايضا ولكن الاضافة في الفاعل بطريق الاستناد وفي المفعول بطريق الوقوع غاية ما في الباب ان اضافة الفاعل الى الفاعل شائع من اضافة الى المفعول وهذا لا يستدعي ان يكون اضافة الدال على ملازمة وقوله الواقع عليه ليس لاجل ان اضافة اي اضافة الفاعل الى المفعول لا تدل على ملازمة كما توهم بل دفع الاعتراض للفعل المفعول بان الفعل يضاف الى الفاعل المفعول جميعا ولكن الاضافة في الفاعل على سبيل الاستناد وفي المفعول على سبيل الوقوع كما مر قوله ولا يجوز ان يضاف المفعول الى الفاعل الخ ووافق ما مر في المفعول مالم يسم فاعله لان ما في عبارة عن الفعل الذي لم يسم فاعله لا يسم فاعله فاعله راجع الى هذا الفعل ولا يكون في الاضافة مسامحة ثم المراد من الفعل في قوله مراد بالاسم المفعول الذي الخ كما هو الفعل المفعول وتوصيفه بقوله الذي لم يذكر فاعله لبيان ذلك لا يريد ما قيل انه اذا كان المراد من المفعول هو الفعل الخاص وهو الفعل الذي لم يذكر فاعله فيلزم التكرار لان قوله مالم يسم فاعله مذكوري الكلام فاذا اريد من كلمة ما ايضا يلزم التكرار قوله ويكون اضافة الفعل اليه اي الى الموصول ببيانته اتحل تدحال والانسب ان يكون اضافة العام الى الخاص ببيانته بحسب المعنى كما اضافة العلم الى الفقه وادخاله الشجر الى الاراك فيكون المضاف اليه مبنيا للمضاف وجب له الاضافة داخلية في الاضافة الدالمة على وجه غير معلوم فالشجر على هذا يضاف الى الاراك في بحث البحر ورات بما وقع في كلام النجاة من جعل اضافة العام الى الخاص لا يمتنع لا يريد ما قيل ان اضافة العام الى الخاص لا يمتنع لا يمتنع قيل الاضافة البينانية فيما اذا كان بينهما عموم من وجه وهما ليس كذلك اقول ان اضافة العام الى الخاص لا يمتنع في الكلام في ان هذه الاضافة تناسبان تكون ببيانته بحسب المعنى ففي قولنا علم الفقه وعلم المنطق شجر الاراك معناه علم من الفقه وشجر من الاراك اي العلم الذي هو الفقه والشجر الذي هو الاراك فتكون الاضافة لا تدل على ملازمة فليكون بينهما مجاز و لا يلزم في بينهما عموم من وجه لانه فيما اذا كانت الاضافة البينانية على سبيل الحقيقة قال اكثر في بحث البحر ورات واما الاضافة بمعنى اللام فهي كثيرة قال مولانا عبد الغفور وايضا لما كثرت لزوم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بداني لا يمتنع مجاز انتهى وهذا الكلام يؤيد ما قلنا كما لا يخفى على المتأمل في الاحتياج الى ان يحجب عن بيان المراد من الفعل هو الفعل شريفة لانه لا يكتفى بالاصل بان المراد بالفعل الدال على الحدث فيكون بينهما عموم من وجه قوله هو ما حذف فاعله وهو مبتدأ وما بعده خبره فيكون قوله فعل مالم يسم فاعله خبر مبتدأ محذوف اي هذا بيان فعل مالم يسم فاعله وكما ان يكون هذا المبتدأ من الخبر خبر القول فاعله مالم يسم فاعله عدم ذكر الفاعل لان فاعله غير مقصود لان مقصود التكلم ليس الا ذكر المفعول واما النسيان الفاعل واما جهل التكلم بالفاعل مثل ان يرى مقتولا في صحراء ولم يعلم قاتله واما التعظيم الفاعل واما التحقير او الشبهة او قصد صدق الفعل عن اي فاعل كان او قصد الاختصاص قوله واقسم المفعول مقامه انما زاد هذا التاكيد ليقض التعريف نحو اخبرين بخبر الواد والياء ولكن لا يكون اقامة المفعول مقامه قوله فيما سبق في مفعول مالم يسم فاعله ولم يذكره لظهوره لان حذف الفاعل لا يجوز الا ان يقوم شيء مقامه كما هو المستقر بينهم قوله فعل الذي اريد حذف وهذا لدفع ما يقع من عدم ترتيب الجزاء وهو قوله ضم اول الخ على الشرط وهو كون فعل مالم يسم فاعله لان ضم الاول كسر لا يقتضي ان يكون الفعل مجهولا فيستدبر الارادة وجعلها شرطاً ليندفع ذلك اي ان يريد كون فعل مالم يسم فاعله

[illegible][illegible]



مفتاح الفهم بحث الفضل السعدي وغيره السعدي

اي ما ذكره بقوله الا صوب هذا حال كلام الفاضل المذكور فيه نظر لان اختياره للاصوب من الصواب لعل لا اجل فكل الاحتمال لان البتة  
من المعنى هو العرفي لا اللغوي وان جاز ان يكون اشارة الى ان عدم ذكر قيد المنقلبة عنه الفا الاكتفاء بالمثال اشارة الى ان  
عده ومصدره من الشواذ لا لفضل القواعد بما قوله انما يخص مقتضى العينة التخصيص بالنسبة الى المقالات الاخر فتكون كلمة انما لاجل  
لا المحصر قوله لزيادة من غير فهم الغرض من الاختلاف في شئ ليس لغيره القاء فيه قوله في المبني المقول سنة من المعنى  
وفي بعض النسخ في المبني للفاعل منه وهو على ما سنسوقه من النسخ قوله كما ذكره بقوله ومقتضى العين اي لا يكون منه قوله ويتبعه اي  
ذكره شيعته المقول من الماضي المقول العين المقول من المضارع فيما بعد ومقتضى العين ينقلب فيما قوله ما ذكرنا من زيادة العينة  
والاختلاف قوله الاصح فيه وانما زاد لفظه فيه لان الخبر اذا كان جملة لا بد له من علامة لفظها كان او محذوفاً قوله وهو صحيح  
ليس فيه زيادة فصاحة بخلاف قيل وبمع فان فيما زيادة الفصاحة ولما قال الاصح بصيغة هم التفتيل قوله وفي شرحه  
لا يقال الرضى شرح الكافية فكيف يصح اضافة الشرح اليه فانقول لسيمون لكافية باسم الرضى ايضاً فانه قال في شرح الكافية  
يقول اضافة الشرح الى الرضى بياضه لا مية قوله اي تحوي تيل كسرة فالفعل الى جانب الضمة في بيت الباء الساكنة والفاء  
تحو الى واو قليلا لان الياء تابعة بحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تيسر الى الضمة قليلا فيس الى الواو قليلا ضرورة قوله كالا شاماً  
حالة الوقت وجاز به المعنى عند الفراء ايضا مثلاً واعلامه قوله اعني هم التفتيل بان لا يكون التغير في الحركة بل يكون حركة  
الفاء كسرة خالصة ولكن يظم التفتيل عند الفراء لئلا يشعربان الفاء مضمومة مع انها بكسرة خالصة ولما قالوا ان الاصم يدرك  
الاشياء الذي هو يظم التفتيل ولا يدرك له الاعمال لعدم العين له حتى يرى يظم التفتيل هذا مشكل عند من قد اكرسوا لفظه  
قوله الايمان اي الاعلام بان الاصل الضم الحرف فالمراد من قوله في اوائل هذه الحروف هو الحروف والاول من الماضي المجرى  
فيل اضافة الضم الى الموصوف قوله وجعل الياء واو اي في جوع يظم الياء قوله من التلاني الجود وتيد المشبه به بالمثل  
الجود واليا لم يشبه الشئ بنفسه قوله اذ تير قيد كبير التاء والفاء في اختياره والتفتيل قبل وبع في اللغات الثلاثة المذكورة  
بلاضافة قوله بسكون ما قبل حرف العلة فيما اي في استخراجه وقيم فلا يظن غير ذلك من خلاف اختياره والتفتيل فان ما قبل حرف العلة منها  
شرك في الحال وفي الاصل اي في مجرى فيها اللغات الثلاث قوله فيقال سنو وقيم لخاصة من اللغات الثلاث المذكورة وفيها  
بعد الاعمال شل قبل وبع فلما لم يكن ما قبل المقول متحركاً في الاصل فيما لم يحذف اللغات الثلاث منها قوله اريد صرفه وتقدير  
ارادة للمعنى في الماضي من عدم ترتيب الجاء على الشرط لتقدم الجاء على الشرط وهذا تقدير الالة وجعلها شرطاً اي ان يبد  
حذف فاعلم اوله الجاء والمراد به ضم اوله لم يكن مضموماً وكذلك فتح ما قبل آخره قوله وان كان مضارعاً عطف على قوله ان  
كان ماضياً قوله نحو يضر قبل الماعلى ايراد الاشارة بعد قوله وفتح ما قبل آخره قوله ومقتضى العين قد سبق ان ذكره شيعته  
مقتضى العين الماضي لعدم الغرض والاختلاف قوله حقيقة كما في اختياره ونيفاً وحكما كما في قيامه وتجاراً صلها يقوم به تفتيل  
حركة الواو والياء الى ما قبلها ثم قبلها ان الفلا تها متحرك الال قوله المتعدي غير المتعدي اي نه باب المتعدي ولم يميز  
اليه اكتفاء بما ذكره في المعرفة والتكرار حيث قال نه باب بيان المعرفة والتكرار قوله فالتعدي من الفعل وكذلك المتعدي  
من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما لكنه خص نه الحكم بالفعل لاصالة قوله على متعلق بفتح اللام لا يقال لا يتوقف



[illegible][illegible]







١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]







[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



*(Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.)*

[illegible]

كبريا و العز و الجلال و الاكرام و المجد و الشرف و النور و البرق و الخوارق و المعجزات و  
 القدر و الحجة و البينات و الدلائل و الايات و السموات و الارض و ما بينهما و ما تحتهما  
 من خلق و رزق و رحمة و عذاب و جنة و نار و ملائكة و انبياء و اولياء و صلوة و سلام  
 على سيدنا محمد و آله الطيبين الطاهرين اجمعين و الحمد لله رب العالمين



[illegible][illegible]



[illegible]















[illegible]



[illegible][illegible]



في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات... في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات... في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات...

رب رجلا ويكون ذكره في اشارة اليه لا يقال ان الصلوة معرفة فكيف يصح ان يكون هذا الصلوة معجزة لاننا نقول الصلوة المعروفة هو الصلوة التي تقدم المرجح عليها ولم تقدم المرجح على الصلوة في كان الصلوة في ربه رجلا فيكون هذا الصلوة معرفة لا معرفة قوله وهو اراد على سبيل الحكاية وبهذا جواب على تقدير التسليم اي قوله قد كان من مطاوعه على سبيل الحكاية لا على سبيل الامسالة فقولنا من زائدة في غير الكلام الموجب اهم من ان يكون غير الكلام الموجب بالفعل او بالاصل فيكون قد كان من مطاوعه كلام موجب في الاصل بل كان من مطاوعه فاتيتم في الجواب مقام بل فيكون مادة الجواب والسؤال متحدان فيكون ان الجواب غير الكلام الموجب في الاصل فيما ذكرنا من ان ذكره الفاضل الحلواني في رد ما ذكره مولانا عصام حيث قال الفاضل المحمدي فالما ذكره في غير الكلام الموجب كونه منه في الحال او في الاصل انتهى وفيه ان من في القول المذكور ليس في غير الموجب لاني في الحال ولا في الاصل بل غير الموجب هو السؤال وهو ترتيب آخر وليس باصل الجواب ولم يعهد اطلاق الاصل عليه بالنسبة الى الجواب انتهى كلامه قيل ويمكن ان يكون حاصل تميم غير الموجب حقيقة وكما وجاب باليس لموجب في حكم غير الموجب ويجوز ان يكون حاصله تسليم كون من زائدة وتخصيص اشترط كوننا في غير الموجب بما يكون على سبيل الحكاية قوله والى الانتهاء اي بقرينات الانتهاء بتقدير المضاف لان الانتهاء كما لا يتبادر الى اذهن اذ المراد به الانتهاء الخاص لشهرته ولعلو منتهى قوله اي لانتهاء الغاية بحمل اللام عوضا عن المضاف اليه والغاية هي هنا ان يمتنع المسافة لا بمعنى النهاية لانه ليس للنهاية نهاية لانها هي النقطة الاخيرة ولم يرد بها الفرض هنا كالفاء بما سبق ويجوز ان يكون بمعنى الامر الممتد سواء كان ممتدا بنفسه او كان منشأ له كما في خرجت الى السوق فان الخروج وان لم يكن ممتدا ولكنه سببه له كالسير والجلوس قوله في هذا المعنى مقابلة لمن هو سواء كان الانتهاء في المكان الخ وبهذا اشارة الى وجه ايرادها بعد من كان قيل اذا كان الى هذا المعنى مقابلة لمن فلا يكون الى في غير الزمان والمكان لان من يكون للابتداء في الزمان والمكان دون غيرهما فلم يكن اذ كان ذلك ولا يصح حينئذ قوله او غيرهما اجيب بان الى هذا المعنى مقابلة لمن في الجملة اي في بعض النوادر والمراد انها مقابلة لمن باعتبار اصل الابتداء والانتفاء ولقائل ان يقول في دفع التشبيه ان من يكون للابتداء في غير الزمان والمكان ايضا مثل اخذوا من الشيطان الرجيم فان كلمة او في قوله وبهذا الابتداء اما من المكان او من الزمان لمنع الجمع لا يمنع الجمع نحو اخذوا من المؤمنين الى اليسل اي التماسك من اول اليوم اي من اول الفجر الى اول الليل قوله فان قلب الخاطب باسم الفاعل وهو التكلم الفصح من الباء في قوله قلبي والضمير في اليه راجع الى الخاطب باسم المفعول المتفاد من الكاف في قوله اليك فيكون المرجح اليه ضمير الغائب مذكور معنى وجاز ان يكون المرجح اليه فيه مذكور حكما واليه يدل ما ذكره في شرح المختصر ان الضمير في يديه ورجليه مع مرفعية وكسبية راجع الى صاحب الوجه له لانه الوجه عليه التزام مرجح الضمير مذكور حكما انتهى كلامه فليامر وحيدنا ما ذكره الفاضل الحلواني من ان في قوله فان قلب الخاطب الخ خرازة لان الخاطب الخاطب على صيغة اسم المفعول كقوله منتهى وكان اليه مفعول مالم يسم فاعله بقوله منتهى ضمير راجع الى قلب الخاطب كان الاولي ترك القلب لان المذكور في المثال قلب الخاطب فاعله فاعله ان يقال فان الخاطب منتهى وان كان على صيغة اسم الفاعل كقوله منتهى وكان ضمير اليه راجع الى الخاطب المعبر عنه بالكاف كان الظاهر ان يقال الى الخاطب على صيغة اسم المفعول اذ لا وجه للضمير القايه انتهى كلامه قوله باعتبار الشوق واليسل يعني اسناد الانتهاء الى القلب ليس باعتبار نفسه فان فاعله ليس بضمير اليه بل بضمير منتهى اليه ولا يتجاوز منه الى غيره ويمكن تقدير المضاف اي يسيل

في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات... في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات... في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات... في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات... في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات...

في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات... في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات... في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات... في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات... في قوله تعالى ان الله لا يقبل منكم الا الصالحات...



فلان الحرفية متعينة لعدم الحركة للزوم البناء الحرف وكون السكون اصلا في البناء ولكن سكونها متعذر لتعذر الابتداء بالسكان  
فجاءت مبنية على الكسرة الذي هو قريب من السكون فيكون السكون عدم الحركة والكسرة عدم وقوله على الفعل وغير الخرف قليل وقريب من عدم  
واما اعتقاده للزوم مجزوية مدخولها بناء على الكسرة للنسبة بين حركتها وعملها قوله اي يمكن ان يقرب منه وصلة القرب لا تكون  
الاسم فلما قال منه دون به لكنها بمعنى الباشارة الى ان الاصاق في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان هروء لم يكن شيئا  
لمتصفا بزيادة بل مجوز ان يقول مررت بزيد مع ان يتيكس بين زيد وموصفا واسعا فالمتق برودي بموضع يقرب زيدا منه  
والعلامة ان القرب من الشيء في حكمه واللصوق به في حكم اللصوق بذلك الشيء ثم لما كان في الاصاق المجازي خفاء فذكره  
ولم يذكر الاصاق الحقيقي مع اصالة كمان به وادخله وما قيل من ان الاقتصاف على مثال الاصاق الحقيقي ليس على ما ينبغي  
قوله كتبت بالقلم اي باستيعابه واليه قوله مصاحبة السرج حال اشتراء الفرس في الاشتراء وفي بعض النسخ مصاحبة السرج وشره  
مع الفرس في الاشتراء قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق اللزوم الجزئي و  
هذا دفع ما يتوهم من سابقه لان المتبادر من اشتراء الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقوله مصاحبة على صفة  
اسم الفاعل او المفعول خبر لقوله يكون والضمير فيه للسرج وضمير الجوز والفرس قوله فالاصاق استلزام المصاحبة والفاء فصيحة و  
ليست للتفريع لان ما يتفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة للاصاق لا استلزام الاصاق للمصاحبة ولا يجوز ان يجعل  
التفريع نظريا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة على مجزوء مفهوم المصاحبة ثم اعلم ان استلزام الاصاق للمصاحبة  
انما يكون في الاصاق الحقيقي دون المجازي فلا يردح ما قال مولانا نعم وفي بحث الجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يفر  
من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك بانه اذا اشترى رجل فرسا  
بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشترى الفرس فيه فيجوز ان يكون الاصاق متحققا لما مر ان السرج موجود في المكان الذي  
اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة لعدم اشتراء السرج بل اشتراء الفرس فقط ثم المراد من اللزوم الكلي لا الجزئي لانه حينئذ لم يمتنع  
قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي يتحقق فيكون قوله اي جعل الفعل لازما متديا والمراد من الفعل هو الاعم من المعنوي  
والاصطلاحي ويجعل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل فيه الفعل المعنوي فيه بالمقاييس مثل اما اذا سب زيد قوله  
والتعدي به المعنى فحقته بالادق سوال تقريره ان التعدي لا يخص بالباء بوجوده في جميع الحروف الجارة كما يقال انجب به  
على التراب الانسحاب الجوار وتقرير الجواب ان المراد هو التعدي التي كانت تفيض الفعل معنى تصديره وهذه حصة بالباء بخلاف التعدي  
التي بمعنى الصال معنى الفعل الى معموله فانما متحققة في جميع الحروف الجارة قوله وزائدة بالرفع عطف على قوله للاصاق او على احوط  
فيكون مرفوعا على العطف على الجزئي ما عرفت في من قوله في الجزئي الاستعظام الخ اي هذه زائدة في خبر كلام الاستعظام بل او في خبر  
الابتداء في الاستعظام اي في وقت الاستعظام قوله والشي عطف على الاستعظام اي في زيادة في خبر كلام النفي بليس وبما قوله وهي  
تزداد في الجزئي توطئة لقوله قياسا فاشارة الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسية  
وسماعية يجعل القياس والسماح بمعنى القياسي والسماح او يحذف ياء النسبة وهو شائع بينهم قوله اي غير الجزئي الواقع في اشارة  
الى ان الضمير راجع الى الجزئي المذكور فلما مر وان الظاهر ان يقول وفي غيرهما قوله سواء لم يكن جزاء اي قوله وفي غيرهما فيه احتمالا لان الا

في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان هروء لم يكن شيئا لمتصفا بزيادة بل مجوز ان يقول مررت بزيد مع ان يتيكس بين زيد وموصفا واسعا فالمتق برودي بموضع يقرب زيدا منه والعلامة ان القرب من الشيء في حكمه واللصوق به في حكم اللصوق بذلك الشيء ثم لما كان في الاصاق المجازي خفاء فذكره ولم يذكر الاصاق الحقيقي مع اصالة كمان به وادخله وما قيل من ان الاقتصاف على مثال الاصاق الحقيقي ليس على ما ينبغي قوله كتبت بالقلم اي باستيعابه واليه قوله مصاحبة السرج حال اشتراء الفرس في الاشتراء وفي بعض النسخ مصاحبة السرج وشره مع الفرس في الاشتراء قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق اللزوم الجزئي وهذا دفع ما يتوهم من سابقه لان المتبادر من اشتراء الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقوله مصاحبة على صفة اسم الفاعل او المفعول خبر لقوله يكون والضمير فيه للسرج وضمير الجوز والفرس قوله فالاصاق استلزام المصاحبة والفاء فصيحة وليست للتفريع لان ما يتفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة للاصاق لا استلزام الاصاق للمصاحبة ولا يجوز ان يجعل التفريع نظريا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة على مجزوء مفهوم المصاحبة ثم اعلم ان استلزام الاصاق للمصاحبة انما يكون في الاصاق الحقيقي دون المجازي فلا يردح ما قال مولانا نعم وفي بحث الجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يفر من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك بانه اذا اشترى رجل فرسا بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشترى الفرس فيه فيجوز ان يكون الاصاق متحققا لما مر ان السرج موجود في المكان الذي اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة لعدم اشتراء السرج بل اشتراء الفرس فقط ثم المراد من اللزوم الكلي لا الجزئي لانه حينئذ لم يمتنع قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي يتحقق فيكون قوله اي جعل الفعل لازما متديا والمراد من الفعل هو الاعم من المعنوي والاصطلاحي ويجعل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل فيه الفعل المعنوي فيه بالمقاييس مثل اما اذا سب زيد قوله والتعدي به المعنى فحقته بالادق سوال تقريره ان التعدي لا يخص بالباء بوجوده في جميع الحروف الجارة كما يقال انجب به على التراب الانسحاب الجوار وتقرير الجواب ان المراد هو التعدي التي كانت تفيض الفعل معنى تصديره وهذه حصة بالباء بخلاف التعدي التي بمعنى الصال معنى الفعل الى معموله فانما متحققة في جميع الحروف الجارة قوله وزائدة بالرفع عطف على قوله للاصاق او على احوط فيكون مرفوعا على العطف على الجزئي ما عرفت في من قوله في الجزئي الاستعظام الخ اي هذه زائدة في خبر كلام الاستعظام بل او في خبر الابتداء في الاستعظام اي في وقت الاستعظام قوله والشي عطف على الاستعظام اي في زيادة في خبر كلام النفي بليس وبما قوله وهي تزداد في الجزئي توطئة لقوله قياسا فاشارة الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسية وسماعية يجعل القياس والسماح بمعنى القياسي والسماح او يحذف ياء النسبة وهو شائع بينهم قوله اي غير الجزئي الواقع في اشارة الى ان الضمير راجع الى الجزئي المذكور فلما مر وان الظاهر ان يقول وفي غيرهما قوله سواء لم يكن جزاء اي قوله وفي غيرهما فيه احتمالا لان الا



والله اعلم  
بما في  
الغيب  
والله اعلم  
بما في  
الغيب

والله اعلم اي وضعا قوله ثم يستعمل في التثنية رفع دخل تقريره انما اذا كان رب في معنى التثنية اصله فيكون في معنى التثنية  
جاء في قوله ان لا يحتاج في استعماله على التثنية في قوله تعالى ان لا يحتاج في استعماله على التثنية في قوله تعالى ان لا يحتاج في استعماله على التثنية  
ان استعماله في معنى التثنية يحتاج مشهور فيكون كالحقيقة قشرته بمنزلة القرينة واستعماله على التثنية ليس سببا فيحتاج الى القرينة  
قوله تعالى اي اخلق به رب وايراده لبيان الاضافة التي في قوله فعلها اي الفعل العامل في رب قوله ولا يتصور اي لا يمتنع  
ذلك اي التثنية المحقق الا في الماضي فلا يكون فعلها مضارع فلا يجوز ان يقال رب رب رجل كريم سألني او لا يليق فان معنى التثنية  
الاسم في المضارع الحال فلا يدور ما قيل ان المضارع الحال ايضا يدل على التحقيق فلا بد ان يقع فعلها فعل المضارع كالمضارع لا يقال  
ان المضارع الاستعالي مطلقا لا يكون مشكوك الوقوع فان بعضها استحق الوقوع مثل يؤخرني قوله تعالى لا يؤخر الاجل ويموت في  
يوت زيدا لا تقول لا يسع في ايضا قوله لم افارقة بصيغة التكلم الواحد فيكون فعلها حينئذ مضيا لم قوله اي ذلك الفعل الماضي اشار به  
الى ان نصبه على نزع الخافض وتنويه عوض عن المضاف اليه قوله القرآن باعتبار المواتم اللام في قوله لوجود التثنية في التثنية  
لان القرينة شرط المحذ لا علمه قوله لا مرجح له اي ليس له مرجع معين لقصد الرجوع اليه والا فلا ضمير لا بد من المرجح كما يدل عليه تعريفه  
وقوله جبرلاي لا مرجح موجود قوله ميز بكرة منصوبة على التثنية قوله على التثنية منصوب لا قيد له وذلك النكرة بعد قوله ميز لان النكرة  
مشروطة عند البصر بين خلافا للكوفيين وقيدوا حتى لان التثنية منصوب اتفاقا قوله خلافا للكوفيين في مطابقة التثنية واخص الاختلاف  
بالمطابقة للما يصر الى الدخول على الضمير المميز لا يدخل على الضمير عند هم او يدخل عليه لكن لا على المميز او يدخل على الضمير المميز لكن لا  
على التثنية قوله بالكافة مشتقة من الكف وهو المنع فيكون قوله المالكه صفة كما شفه لها ويكون تحقيق ما بهية الكف كما يقال الجسم طويل غير  
محقق مع ان الطول والعرض والعمق جميعا مقبلة في مفهوم الجسم فالطول والعرض المميز تحقيق ما بهية الجسم قوله بعد حقوق ما على  
رب اشار به الى التعقيب المعلوم من الفاء والجملة اعم من الفعلية والاسمية والفعلية اعم من الماضوية والاستقبالية نحو رب ما زيد قائم و  
رب ما قام زيدا او يقوم وبما اشار الى دفع سوال تقريره ان دخول رب على الجملة يمنع لان حرف الجر انما يدخل على المفردات ولذلك قال  
انما خصته بكرة تقريره الجواب بانها تدخل على الجملة بعد حقوق ما بالكافة عليها مثل رب ما يولد والذين كفروا الوداة بالفارسية كقبح قوله  
ربا صرته بالجواز فائدة يدخل الاسم كما يدخل الجملة والحقيقة فيل بمعنى مفعول من صقله اذا جلاه قوله اي داود رب في حكمها اشار به  
الى ان الاول ان القول واوباني حكمها ثم قال هذا القائل وهو مولانا نعم ولم يقل واوباني حكمها لئلا يفسد الحق بالكافة بالواو  
ودخلها على الضمير قول يمكن ان يقال المراد واوباني ودخلها ههنا على نكرة موصوفة بقرينة ايراد قوله يدخل على نكرة موصوفة  
بعدها في جميع الاحكام قوله وبلدة بالجر والمراد منها المفارقة ههنا والمراد من الانيس المونس اليعاقبة او الما بعد الحق وحشي وعبر  
بالكسر الابل الابيض قوله لان ذلك لعسف اي تقدير العطف عليه اذا كان في اول الكلام تعسف اي خروج من سبيل  
المستقيم عند حذف الفعل وعند معنى مع وقوله اي عطف الفعل اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه والاضافة بيانية  
اي الفعل الذي هو مشتق من القسم فلا يجوز استعمال واو القسم مع وجود فعل القسم لا يقال اقسم والنزول الباء فانها  
يستعمل مع اطراف فعل القسم وحذف يقول احلفا بانك لا فعلن كذا او بالسر لا فعلن كذا قوله وكذلك كثره في اي عدم ذكر الواو مع  
فعل القسم كثره استعمال الواو في القسم فلا يحتاج الى ذكر فعل القسم مع الواو لشهرتها في القسم فيثقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم

والله اعلم  
بما في  
الغيب  
والله اعلم  
بما في  
الغيب

والله اعلم  
بما في  
الغيب  
والله اعلم  
بما في  
الغيب







بذلك لا يصح إطلاق القول على جميع الكائنات بل يجب  
رفع قولنا عن كونه كمالا أو كمالا في الخ  
وتعريفه في نفسه بما يصلح الخ  
والجواب أن ما قيل من أن الخ  
مكتسب من الأنشأ ومنه بالاشتقاق أو بال  
والأول كاللام واما في الأصل في الاشتقاق  
لأن الخ دخل في الأصل في الاشتقاق أو بال  
وهنا في قولنا إن الخ في الأصل في الاشتقاق  
لأنه الاشتقاق إنما هو في ما ليس له أصل  
وأيضا بيان الاشتقاق في ما كان له أصل في الأصل  
والجواب أن الخ في الأصل في الاشتقاق أو بال  
لأنه لا يصلح إطلاق القول على جميع الكائنات بل يجب  
رفع قولنا عن كونه كمالا أو كمالا في الخ  
وتعريفه في نفسه بما يصلح الخ  
والجواب أن ما قيل من أن الخ  
مكتسب من الأنشأ ومنه بالاشتقاق أو بال  
والأول كاللام واما في الأصل في الاشتقاق  
لأن الخ دخل في الأصل في الاشتقاق أو بال  
وهنا في قولنا إن الخ في الأصل في الاشتقاق  
لأنه الاشتقاق إنما هو في ما ليس له أصل  
وأيضا بيان الاشتقاق في ما كان له أصل في الأصل  
والجواب أن الخ في الأصل في الاشتقاق أو بال











و في بعض النسخ جمعها اي اللزمتان واليه ميل قوله بارادة تمام حوالها هذه الرفع باليقال ان اللمازم جميع مع انه ليس بشخص واحد لا  
لزم من تحت الاذن فلا بد ان يقال واللمن من بصيغة التثنية لا الجمع قوله مع حوالها يقع اللام اي حوالها اللزمتين تعليميا كابوين  
حيث اطلق اسم الاب على اللام ايضا قوله اي مثل عبد الله واللممازم مثل شبهه لا يقال الظاهر ان يكون المراد شبه كل واحد من بن كزني  
فاني اكرمه واذا عبد الله واللممازم لان المراد بالشبه ليس بالمراد مزيدا خصا بالصورة التثنية بل المراد به الموضع الآخر لجواز  
التقديرين اي تقدير المفعول والجملة المستفاد من قوله فان جازا التقدير ان الخ لا تقول ان شبه كل واحد من الصورتين شبه  
الاخرى لما عرفت ان المراد بالشبه ليس بالمراد مزيدا خصا بالصورة التثنية بل المراد به الموضع الآخر لجواز التقديرين المذكورين  
فبيان سنية الصورة التثنية يستلزم بيان شبه الصورة الاولى فحينئذ لا يخرج الى ارتكاب التاويل لكونه احد مناهل كفى ان  
يضاف قوله وشبهه الى الصورة التثنية تقريبا فلا يرده حينئذ ان يضاف لوقال وشبهه كان اظهر لان الاختصار مطلوب في المتن  
مع ثبوت المطلوب قوله وما وجد ذلك اي قوله وشبهه ليس لموجود في كثير من النسخ قوله كان حاصل المعنى الخ وانما قال حاصل الخ  
لان ما لو كان موصولة مفعول اول المفعولات ولو كانت موصولة معناه اول مفعولات فيكون اول مفعولات في حاصل معناه  
قوله لان اول المفعولات في احكامها فانه لا يمتنع ان يكون اول المفعولات في احكامها فانه لا يمتنع ان يكون اول المفعولات في حاصل معناه  
ما دون ارادة القول او المفعول لاجل لفظ الاول لانه لطلب التقدير قوله لا المعنى المصدرى اي اول المفعولات ليس  
المصدرى المستفاد من قوله اني احمد الله وهو قول الحمد وذلك لانه لا بد من حمل بين التبدل والجزء وهو التغير في الذهن والاعمال  
في الخارج وليس المعنى المصدرى متحد بالمفعولات في الخارج والحاصل ان المعنى المصدرى قول خاص ليس من جنس المفعولات  
لان ما هو من جنس المفعولات انما يكون جملة والمعنى المصدرى ليس بجملة مع انه لا بد ان يكون الجزء محمولا على التبدل وليس المعنى  
المصدرى محمولا على المفعولات بان يقال اول مفعولات في قول الحمد لان المعنى المصدرى لا يكون المحمولا على المعنى بان  
يقال اول قول في قول الحمد على تقدير كون ما مصدرية قوله اول اقوال فانه في تاويل المصدر بما المصدرية اي اول قول  
فيكون المعنى المصدرى الذي بسبب ان المفترضة محمولا عليه اي على المعنى المصدرى الذي بما المصدرية يحصل التباين  
في الذهن والاتحاد في الخارج على هذا التقدير بخلاف المعنى المصدرى واول المفعولات في احكامها وان كان بينهما اتحاد في اللفظ  
ولكن ليس بينهما اتحاد في الخارج كما لا يخفى على السائل الصادق قوله لا ما هو من جنس القول اي ليس اول الاقوال ما هو من جنس  
المقول حتى يقال لا يكون اول الاقوال في الخارج هو معنى ان المفترضة مع جملتها قوله كان اسمها المنصوب في محل الرفع اي  
لاجل ذلك يكون اسمها الذي هو منصوب بالفعل في محل الرفع لانها لما تغيرت معنى الجملة فيكون مدحها باقيا على كونه جملة فيكون  
اسمها مرفوعا كما كان قبل دخولها وهذا اعتراض على المصنف بانه جعل قوله لك علة لجواز العطف على اسم ان الكسورة مع  
انه ليس علة لكون اسمها المنصوب محل الرفع صريحا فالاولي ايراد قوله كان اسمها المنصوب في محل الرفع موضع قوله جاز  
العطف على اسم ان الكسورة والمعلقة الصريحة الظاهرة لجواز العطف عليه كون اسمها المنصوب في محل الرفع نعم قوله جاز العطف  
من مقدمات كون اسمها المنصوب في محل الرفع فينبغي ان يقول الشارح جاز العطف حينئذ لانه لم يقل كذلك لكونه كتابية  
محمولة وتسل المراد من الاحصاء من كلامه في هذا المقام هو ما ذكرنا حيث حال الظاهر في ان لا يربط باتباعه وكما حفظ كتابه والتمس



[illegible]







[illegible]



[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

ان اكثر من اربعين اذ حسمت تفسيره حيث قال  
 الساجي فيما حسمت تفسيره حيث قال  
 وعنده الاكثرين ان ما بعده ما ذكره الفاضل  
 فيكون كله اى المفسرة تفسيره  
 فلا نفاة حيث قد بينا ذكرنا  
 وبين ما ذكر في بعض شرح التلخيص  
 نقول ان كل من بعض شرح التلخيص  
 ما يخالفه ليس على ما بيننا في شرح التلخيص  
 اى المفسرة حسمت تفسيره المفسرة فلا يكون  
 ما بعده اى المفسرة من التلخيص فلا يكون  
 ويبدو ان تعريف الساجي في قوله  
 سابقا الى ما بيننا في شرح التلخيص  
 كما ذهب بعض اهلنا الى ان الساجي  
 ومنه ان الساجي في قوله  
 كما يكون الا انما هو اصل التحقيق اى  
 الساجي في قوله لا بد من تحقيقه في الحديث  
 انقصنا ما بعده ما ذكره الفاضل  
 بل قوله لان ما بعده ما ذكره الفاضل  
 ما قبله بل انما يقع على الحديث  
 اذ المكيين بل لا ضرب ولم يكن  
 للشرقة بل نقول











قوله اي من اجل ما ذكر بيته من مجموع قوله لان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهزة بعد ثبوت الخ  
ولكن قوله ومن ثم في الاول تكون عليه المجموع باعتمار الجزء الثاني منه على ما عرفت قوله لان السؤال عنه  
اي من التبيين لان المتكلم لم يوجد احد من الالاء لئلا يسأل التبيين من الخطاب فلو اجيب بغيره لا يكون الجواب مطابقا  
للسؤال قوله دون قسم او لا اي لا يجوز الجواب عن ام المتصلة بنعم او لا في جواب اني اريد اريد ام قسم او لا  
ختمها بالمتكلم لان تعيينها يكفي فيما بعده من الفرق بين ام المتصلة وبين او واما ام المنقطعة قوله بخلاف او واما  
مع الهزة متعلق باو واما ما قال الفاضل المحمدي ولو قال بخلاف او واما ام المنقطعة مع الهزة لكان او على  
لان ام المنقطعة مع الهزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله بخلاف او واما مع الهزة معناه بخلاف باقين الكلمتين اذا  
كانتا متعلقتين مع الهزة فانه يصح جوابها بلا قسم وليس في جواب ام المنقطعة بلا قسم مع ان الكلام في او واما  
وام المتصلة والمنقطعة فمذكورة بعد ذلك قوله فانه يصح جوابها بلا قسم وان جئت بالتبيين يحصل الجواب ايضا  
ويظهر من تعيين ثبوت احد هاتين مع الزيادة فيه غمنا للسائل عن السؤال مرة اخرى وهو السؤال من التبيين  
قوله لان المقصود بالسؤال في سؤال او واما ان احد هاتين على التبيين جاك فيجب بان احدهما لا على التبيين جاك  
او لم يجز وهو معنى نعم ولا قوله وقديما في معنى كليهما اي وقديما في بلا في كلا المستويين في السؤال لم المتصلة  
الظاهر انه متعلق بقول احد كان جوابها بالتبيين لا بقول اشد فانه يصح جوابها بلا قسم بقرينة قوله لاحتمال الخطا  
في اعتقاد المتكلم لوجود احد هاتين لان جوابها بالتبيين على تقدير اعتقاده بوجود احد هاتين على التبيين في علم ان  
قول اشد جاز ان يكون اعتراضا على المص حيث حصر في جوابها التبيين ونفي جوابها باعتمار ان المتحقق بلا في كليهما  
لان عرفت ان المتكلم يحتمل ان يخطئ ويخبرم وجود احد هاتين فيجب ان يقال في الجواب لا نعمناه حينئذ سلب كلي  
السؤال بقول اريد عندك ام قسم ومثلا ويحتمل ان يكون قوله تحقيقا لكلام احد بان احصر استفاد من كلام  
المص يكون اضافيا لا حقيقيا فليس معناه لانه لا يجب عن بلا مطلقا حتى يكون احصر حقيقيا بل معناه لا يجب على  
تقدير الجزم لوجود احد هاتين والافصح الجواب بلا قوله فالتمس اليه ثم يفتح الثامن هاتين الاشارة وقوله امر وحشارة  
الى قوله وام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهزة بعد ثبوت احد هاتين على التبيين والمفرد عليه تفسير ثم  
في الموضوعين لذلك الامر الوجه قوله على شرطين احد هاتين قوله ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهزة  
بعد ثبوت احد هاتين على التبيين قوله الصحة وقوع ام المتصلة اي كون هذا الامر الواحد يشتمل على شرطين  
لاجل صحة وقوع الخ وقوله فرع عليه اي على مجموع الامر الواحد وهو جزاء اشد وقوله وجعلها وهو على صيغة  
المصدر مبتدأ وقوله لا يتخلو عن ساجدة خبره اي جعل ثم في كل واحد من الموضوعين اشارة الى شرط من الشرطين  
الذكورين لا يتخلو عن ساجدة لانه بعيد من العبارة فيكون اشارة الى مجموع لكن الاشارة في كل واحد من الموضوعين  
باعتبار على ما عرفت غير مرة وقوله جعلها الهزة كلام بعض الشارحين حيث فسر في الموضوع الاول بقوله  
اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهزة وفي الموضوع الثاني بقوله اي لاجل انها

المتكلم في قوله اي من اجل ما ذكر بيته من مجموع قوله لان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهزة بعد ثبوت الخ  
ولكن قوله ومن ثم في الاول تكون عليه المجموع باعتمار الجزء الثاني منه على ما عرفت قوله لان السؤال عنه  
اي من التبيين لان المتكلم لم يوجد احد من الالاء لئلا يسأل التبيين من الخطاب فلو اجيب بغيره لا يكون الجواب مطابقا  
للسؤال قوله دون قسم او لا اي لا يجوز الجواب عن ام المتصلة بنعم او لا في جواب اني اريد اريد ام قسم او لا  
ختمها بالمتكلم لان تعيينها يكفي فيما بعده من الفرق بين ام المتصلة وبين او واما ام المنقطعة قوله بخلاف او واما  
مع الهزة متعلق باو واما ما قال الفاضل المحمدي ولو قال بخلاف او واما ام المنقطعة مع الهزة لكان او على  
لان ام المنقطعة مع الهزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله بخلاف او واما مع الهزة معناه بخلاف باقين الكلمتين اذا  
كانتا متعلقتين مع الهزة فانه يصح جوابها بلا قسم وليس في جواب ام المنقطعة بلا قسم مع ان الكلام في او واما  
وام المتصلة والمنقطعة فمذكورة بعد ذلك قوله فانه يصح جوابها بلا قسم وان جئت بالتبيين يحصل الجواب ايضا  
ويظهر من تعيين ثبوت احد هاتين مع الزيادة فيه غمنا للسائل عن السؤال مرة اخرى وهو السؤال من التبيين  
قوله لان المقصود بالسؤال في سؤال او واما ان احد هاتين على التبيين جاك فيجب بان احدهما لا على التبيين جاك  
او لم يجز وهو معنى نعم ولا قوله وقديما في معنى كليهما اي وقديما في بلا في كلا المستويين في السؤال لم المتصلة  
الظاهر انه متعلق بقول احد كان جوابها بالتبيين لا بقول اشد فانه يصح جوابها بلا قسم بقرينة قوله لاحتمال الخطا  
في اعتقاد المتكلم لوجود احد هاتين لان جوابها بالتبيين على تقدير اعتقاده بوجود احد هاتين على التبيين في علم ان  
قول اشد جاز ان يكون اعتراضا على المص حيث حصر في جوابها التبيين ونفي جوابها باعتمار ان المتحقق بلا في كليهما  
لان عرفت ان المتكلم يحتمل ان يخطئ ويخبرم وجود احد هاتين فيجب ان يقال في الجواب لا نعمناه حينئذ سلب كلي  
السؤال بقول اريد عندك ام قسم ومثلا ويحتمل ان يكون قوله تحقيقا لكلام احد بان احصر استفاد من كلام  
المص يكون اضافيا لا حقيقيا فليس معناه لانه لا يجب عن بلا مطلقا حتى يكون احصر حقيقيا بل معناه لا يجب على  
تقدير الجزم لوجود احد هاتين والافصح الجواب بلا قوله فالتمس اليه ثم يفتح الثامن هاتين الاشارة وقوله امر وحشارة  
الى قوله وام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهزة بعد ثبوت احد هاتين على التبيين والمفرد عليه تفسير ثم  
في الموضوعين لذلك الامر الوجه قوله على شرطين احد هاتين قوله ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهزة  
بعد ثبوت احد هاتين على التبيين قوله الصحة وقوع ام المتصلة اي كون هذا الامر الواحد يشتمل على شرطين  
لاجل صحة وقوع الخ وقوله فرع عليه اي على مجموع الامر الواحد وهو جزاء اشد وقوله وجعلها وهو على صيغة  
المصدر مبتدأ وقوله لا يتخلو عن ساجدة خبره اي جعل ثم في كل واحد من الموضوعين اشارة الى شرط من الشرطين  
الذكورين لا يتخلو عن ساجدة لانه بعيد من العبارة فيكون اشارة الى مجموع لكن الاشارة في كل واحد من الموضوعين  
باعتبار على ما عرفت غير مرة وقوله جعلها الهزة كلام بعض الشارحين حيث فسر في الموضوع الاول بقوله  
اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهزة وفي الموضوع الثاني بقوله اي لاجل انها















لا حور الخور بضم الحاء المعجمة وسكون الواو مصدر بمعنى الملكة والملك وقوله بغيره بمعنى القدر وقوله شعر الخور  
المعجمة وكسر العين من الشعر والعلم وكلية ما نافية والمضات هو البير والمصرع الثالث في الكهنة اذا أصبح حشر والنظر  
في المصرع الاول متعلق بغيره وقدم لفظة الشعر والنظر في المصرع الثاني متعلق بغيره او بما شعر وسج  
نمايه لا يرتفع حشر الصبح اذا طلع والراد هو صبح الموت فيكون حشر الثاني والنا فيه لبيان اصرع الاول وهذا البيت في  
حق المؤمنين العاصيين والكافرين يعني مؤمنين عاصيين ورجاه مملوكه انداخته نفسها ايشان را حال آنكه ميده انداخته  
قوله الكهنة وزن اخر به بمعنى الملك فلا بد ان يقول به موضع قوله بالكهنة بجمع النصب لبيان الملك لانه وضع المظهر  
المعجم في المصرع الاول بحسب المعنى وحاصل قوله اذا أصبح حشر بالفارسية وقبح عالم ميشوند بافتادون مذكور كطلوع كنه جميع موت  
لاكن عالم شدن ودران زمان سو وندارد وقوله شمسك على ذكر مواضع زيادتها لعل هذا كالمعجم حيث ذكر مواضع زيادته الام  
فيما سبق غير ظاهر قوله حرفا التفسير الخ قال مولانا عصم شينخ ان يكون من حروف التفسير الفارسي قوله تعالى الزانية والزانية  
فاجله و الخ هذا نهى سبويه استتم كلامه اقول الشعر جعل الفسار لسببية في بحث ما شعر عامه على نهى سبويه  
ثم قال وقيل زائدة اول التفسير فالظاهر ان يكون ايراده بلفظ قيل اشارة الى فصيح كون الفاء للتفسير على نهى سبويه فانه لم يجد  
الفارسي قوله تعالى الزانية والزانية الخ من حروف التفسير فقام ان يقول الفاء للتفسير تحقيق بنهيم فان الفاء في قوله  
ففي تفسير كل صبح الخ للتفسير فلا بد من عدم فاء التفسير من حروف التفسير الا ان يقال ان الفاء في الاصل يكون للتحقيق كذا قالوا  
ثم سئل لما للتفسير والعطف والتفريق فلا يكون من حروف التفسير بل من حروف التحقيق في الاصل قوله اي مات فهو تفسير  
لقوله قطع زرقه وهو جملة قوله وان قطع العزة وسكون النون المخففة كاي وهي اي ان مخففة باسمه في معنى القول اي ان  
مخففة بمفعول مقدر لفعل هو في معنى القول بان يفهم القول منه اي من ذلك الفعل والية اشارة الى قوله اي قبل مقتر  
اشاره الى ان المراد من كلمة ما هو الفعل و اشارة بقوله مقتر اي ثابت في معنى الخ الى ان ظرفية المعنى للفعل الذي هو لفظ  
اعتبارية فلا يرد انه يلزم ظرفية المعنى للفظ وهو باطل فان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا مجازية وبيان ذلك ان اللفظ قد يكون  
منظروفا للمعنى بناء على ان اللفظ يقدرا بالمعنى ويزداد بزيادة كذا ان المنظوف يقدر بالظرف ويزداد بقدره وقد يكون  
المعنى منظروفا للفظ بناء على ان المعنى يستفاد من اللفظ فكانت الالفاظ تواليب نصب فيما المعاني وهذا هو الاكثر  
قوله غير متفكر عنه تفسير للاختصاص قوله في التفسير اكثر الامفعول لا مقدر الخ اشارة الى من المسامحة التي في عبارة  
المصنف بان اوده انها مخففة بمفعول في معنى القول وتقدير المفعول بالنظر الى الاكثر لا يقال انظم ان تكون الفاء  
للتفريق وفي تفرعه على ما قبله نظر لا انا نقول التفريق قد يكون نظريا يثبت بضم مقدمته وانما قال في الاكثر لانها قد  
مفعول لا ظاهر اللفظ هو غير صريح القول يودي ذلك اللفظ معناه قوله اي تا دينا به لفظ هو الخ فان قوله لفظ مفعول  
مقدر له بواسطة حرف الجر والقول المقدر اعلم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة والفرق بين هذا المثال المثال الثاني  
هذا الاعتبار فان المفعول المقدر في المثال الثاني بلا واسطة حرف الجر والمفعول الاول هو الضمير في تا دينا به وكونه في معنى  
القول فان القول لازم للمنداد قوله اي كنت ايمه شيئا هو اي ذلك الشيء ايت بمعنى يا تو فان شيئا مفعول به مقدر له

قوله بغيره بمعنى القدر وقوله شعر الخور  
المعجمة وكسر العين من الشعر والعلم وكلية ما نافية والمضات هو البير والمصرع الثالث في الكهنة اذا أصبح حشر والنظر  
في المصرع الاول متعلق بغيره وقدم لفظة الشعر والنظر في المصرع الثاني متعلق بغيره او بما شعر وسج  
نمايه لا يرتفع حشر الصبح اذا طلع والراد هو صبح الموت فيكون حشر الثاني والنا فيه لبيان اصرع الاول وهذا البيت في  
حق المؤمنين العاصيين والكافرين يعني مؤمنين عاصيين ورجاه مملوكه انداخته نفسها ايشان را حال آنكه ميده انداخته  
قوله الكهنة وزن اخر به بمعنى الملك فلا بد ان يقول به موضع قوله بالكهنة بجمع النصب لبيان الملك لانه وضع المظهر  
المعجم في المصرع الاول بحسب المعنى وحاصل قوله اذا أصبح حشر بالفارسية وقبح عالم ميشوند بافتادون مذكور كطلوع كنه جميع موت  
لاكن عالم شدن ودران زمان سو وندارد وقوله شمسك على ذكر مواضع زيادتها لعل هذا كالمعجم حيث ذكر مواضع زيادته الام  
فيما سبق غير ظاهر قوله حرفا التفسير الخ قال مولانا عصم شينخ ان يكون من حروف التفسير الفارسي قوله تعالى الزانية والزانية  
فاجله و الخ هذا نهى سبويه استتم كلامه اقول الشعر جعل الفسار لسببية في بحث ما شعر عامه على نهى سبويه فانه لم يجد  
ثم قال وقيل زائدة اول التفسير فالظاهر ان يكون ايراده بلفظ قيل اشارة الى فصيح كون الفاء للتفسير على نهى سبويه فانه لم يجد  
الفارسي قوله تعالى الزانية والزانية الخ من حروف التفسير فقام ان يقول الفاء للتفسير تحقيق بنهيم فان الفاء في قوله  
ففي تفسير كل صبح الخ للتفسير فلا بد من عدم فاء التفسير من حروف التفسير الا ان يقال ان الفاء في الاصل يكون للتحقيق كذا قالوا  
ثم سئل لما للتفسير والعطف والتفريق فلا يكون من حروف التفسير بل من حروف التحقيق في الاصل قوله اي مات فهو تفسير  
لقوله قطع زرقه وهو جملة قوله وان قطع العزة وسكون النون المخففة كاي وهي اي ان مخففة باسمه في معنى القول اي ان  
مخففة بمفعول مقدر لفعل هو في معنى القول بان يفهم القول منه اي من ذلك الفعل والية اشارة الى قوله اي قبل مقتر  
اشاره الى ان المراد من كلمة ما هو الفعل و اشارة بقوله مقتر اي ثابت في معنى الخ الى ان ظرفية المعنى للفعل الذي هو لفظ  
اعتبارية فلا يرد انه يلزم ظرفية المعنى للفظ وهو باطل فان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا مجازية وبيان ذلك ان اللفظ قد يكون  
منظروفا للمعنى بناء على ان اللفظ يقدرا بالمعنى ويزداد بزيادة كذا ان المنظوف يقدر بالظرف ويزداد بقدره وقد يكون  
المعنى منظروفا للفظ بناء على ان المعنى يستفاد من اللفظ فكانت الالفاظ تواليب نصب فيما المعاني وهذا هو الاكثر  
قوله غير متفكر عنه تفسير للاختصاص قوله في التفسير اكثر الامفعول لا مقدر الخ اشارة الى من المسامحة التي في عبارة  
المصنف بان اوده انها مخففة بمفعول في معنى القول وتقدير المفعول بالنظر الى الاكثر لا يقال انظم ان تكون الفاء  
للتفريق وفي تفرعه على ما قبله نظر لا انا نقول التفريق قد يكون نظريا يثبت بضم مقدمته وانما قال في الاكثر لانها قد  
مفعول لا ظاهر اللفظ هو غير صريح القول يودي ذلك اللفظ معناه قوله اي تا دينا به لفظ هو الخ فان قوله لفظ مفعول  
مقدر له بواسطة حرف الجر والقول المقدر اعلم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة والفرق بين هذا المثال المثال الثاني  
هذا الاعتبار فان المفعول المقدر في المثال الثاني بلا واسطة حرف الجر والمفعول الاول هو الضمير في تا دينا به وكونه في معنى  
القول فان القول لازم للمنداد قوله اي كنت ايمه شيئا هو اي ذلك الشيء ايت بمعنى يا تو فان شيئا مفعول به مقدر له

قوله بغيره بمعنى القدر وقوله شعر الخور  
المعجمة وكسر العين من الشعر والعلم وكلية ما نافية والمضات هو البير والمصرع الثالث في الكهنة اذا أصبح حشر والنظر  
في المصرع الاول متعلق بغيره وقدم لفظة الشعر والنظر في المصرع الثاني متعلق بغيره او بما شعر وسج  
نمايه لا يرتفع حشر الصبح اذا طلع والراد هو صبح الموت فيكون حشر الثاني والنا فيه لبيان اصرع الاول وهذا البيت في  
حق المؤمنين العاصيين والكافرين يعني مؤمنين عاصيين ورجاه مملوكه انداخته نفسها ايشان را حال آنكه ميده انداخته  
قوله الكهنة وزن اخر به بمعنى الملك فلا بد ان يقول به موضع قوله بالكهنة بجمع النصب لبيان الملك لانه وضع المظهر  
المعجم في المصرع الاول بحسب المعنى وحاصل قوله اذا أصبح حشر بالفارسية وقبح عالم ميشوند بافتادون مذكور كطلوع كنه جميع موت  
لاكن عالم شدن ودران زمان سو وندارد وقوله شمسك على ذكر مواضع زيادتها لعل هذا كالمعجم حيث ذكر مواضع زيادته الام  
فيما سبق غير ظاهر قوله حرفا التفسير الخ قال مولانا عصم شينخ ان يكون من حروف التفسير الفارسي قوله تعالى الزانية والزانية  
فاجله و الخ هذا نهى سبويه استتم كلامه اقول الشعر جعل الفسار لسببية في بحث ما شعر عامه على نهى سبويه فانه لم يجد  
ثم قال وقيل زائدة اول التفسير فالظاهر ان يكون ايراده بلفظ قيل اشارة الى فصيح كون الفاء للتفسير على نهى سبويه فانه لم يجد  
الفارسي قوله تعالى الزانية والزانية الخ من حروف التفسير فقام ان يقول الفاء للتفسير تحقيق بنهيم فان الفاء في قوله  
ففي تفسير كل صبح الخ للتفسير فلا بد من عدم فاء التفسير من حروف التفسير الا ان يقال ان الفاء في الاصل يكون للتحقيق كذا قالوا  
ثم سئل لما للتفسير والعطف والتفريق فلا يكون من حروف التفسير بل من حروف التحقيق في الاصل قوله اي مات فهو تفسير  
لقوله قطع زرقه وهو جملة قوله وان قطع العزة وسكون النون المخففة كاي وهي اي ان مخففة باسمه في معنى القول اي ان  
مخففة بمفعول مقدر لفعل هو في معنى القول بان يفهم القول منه اي من ذلك الفعل والية اشارة الى قوله اي قبل مقتر  
اشاره الى ان المراد من كلمة ما هو الفعل و اشارة بقوله مقتر اي ثابت في معنى الخ الى ان ظرفية المعنى للفعل الذي هو لفظ  
اعتبارية فلا يرد انه يلزم ظرفية المعنى للفظ وهو باطل فان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا مجازية وبيان ذلك ان اللفظ قد يكون  
منظروفا للمعنى بناء على ان اللفظ يقدرا بالمعنى ويزداد بزيادة كذا ان المنظوف يقدر بالظرف ويزداد بقدره وقد يكون  
المعنى منظروفا للفظ بناء على ان المعنى يستفاد من اللفظ فكانت الالفاظ تواليب نصب فيما المعاني وهذا هو الاكثر  
قوله غير متفكر عنه تفسير للاختصاص قوله في التفسير اكثر الامفعول لا مقدر الخ اشارة الى من المسامحة التي في عبارة  
المصنف بان اوده انها مخففة بمفعول في معنى القول وتقدير المفعول بالنظر الى الاكثر لا يقال انظم ان تكون الفاء  
للتفريق وفي تفرعه على ما قبله نظر لا انا نقول التفريق قد يكون نظريا يثبت بضم مقدمته وانما قال في الاكثر لانها قد  
مفعول لا ظاهر اللفظ هو غير صريح القول يودي ذلك اللفظ معناه قوله اي تا دينا به لفظ هو الخ فان قوله لفظ مفعول  
مقدر له بواسطة حرف الجر والقول المقدر اعلم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة والفرق بين هذا المثال المثال الثاني  
هذا الاعتبار فان المفعول المقدر في المثال الثاني بلا واسطة حرف الجر والمفعول الاول هو الضمير في تا دينا به وكونه في معنى  
القول فان القول لازم للمنداد قوله اي كنت ايمه شيئا هو اي ذلك الشيء ايت بمعنى يا تو فان شيئا مفعول به مقدر له



[illegible]











قال الفاضل المحل في لقي نهنا بحث وهو انه قدم في بحث كالمجاناة ان الجرم واجب النكاح كل من شرطه والجزء الشرط  
فقط مضارعا وجانزا كان الجزء فقط مضارعا وهو يدل على ان التطابق بين الشرط والجزء في العمل وعدمه مما لا يجب  
فكيف يجب التطابق نهنا حتى لا يشرط معنى الجزاء انتهى كلامه اقول وجوب التطابق بين الشرط والجزء كما هو الظاهر فما  
نحن فيه على تقدير تقدم القسم على الشرط وعدمه وجوبه على تقدير عدم تقدم القسم عليه كما في بحث كالمجاناة فلا شك  
حينئذ قوله وكان الجواب للقسم فقط لفظا اي لفظا فقط لما عرفت من ظهور علامات جواب القسم فيه لفظا وعدم ظهور ادوات  
الشرط فيه لفظا قوله لا للقسم والشرط جميعا للتنافي بين الشرطية والجرم وعدم الجرم قوله لا يلزم ان يكون اي الجواب  
مجردا ولو نظر ادوات الشرطية لفظا وغير مجردة لو نظر فيه علامات جواب القسم اي يلزم ان يكون مجردا وغير مجردة في آن  
واحد على سبيل الوجوب لانه باعتبار انه جواب القسم غير مجرد قطع الان القسم لا يجرم شيئا باعتبار انه جواب الشرط مجرد  
قطعا وهو محال واذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره لاننا علم من انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جرم الجزاء فكيف يلزم  
كونه مجردا وغير مجرد انتهى كلامه وذلك لانه اذا كان الشرط ماضيا لم يجرم ان يكون لادوات الشرطية تأثير في الجزاء لفظا لان  
الجزء اذا كان مضارعا حينئذ فالمشكك في الجرم مثل والسر ان آتيني آتيتك في صورة عدم الجرم ويقال والسر ان آتيتي  
آتيتك بخلاف البقاء في صورة الجرم مع ان ما ذكره من لزوم كونه مجردا وغير مجرد على تقدير تأثيره فيه لفظا ويمكن الجواب  
ايضا بانه اذا كان الشرط ماضيا يجب جرم الجزاء اذا تقدم القسم على شرط نعم لا يجب جرم الجزاء اذا لم تقدم القسم عليه كما هو  
المراد في بحث كالمجاناة واجاب عنه مولانا عصام وقال وجوبه انه يتكلف ويقال اراد من صحة كونه مجردا وجوب كونه غير  
مجرد انتهى كلامه وحاصل جواب الفاضل المذكور ان الشرط او لفظه مجردا وغير مجرد هو صحة كونه مجردا باعتبار تأثير  
ادوات الشرطية فيه وجوب كونه غير مجرد باعتبار كونه جواب القسم وهو محال ايضا لان صحة كونه مجردا باعتبار كونه  
جوابا وهو محال ايضا لان صحة كونه مجردا هو ما كان كونه مجردا وان كان محال اقول عدم الجرم وجوبا لا يمتنع  
الجرم وهذا هو النطق بل ان ما ذكره الشايدل الا على ان الجواب لا يجرم ان يكون جواب القسم والشرط جميعا ولا يدل على انه لا يجرم  
ان يكون جواب الشرط فقط ايضا مع ان المدعى هو كون الجواب جواب القسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط  
حسب بان وجوبه كون الجواب للشرط فقط ان تقديم القيد الذي لا يكون هذا التقديم ضروريا في اصل الكلام وهو القسم  
نهنا ليعني كمال الاهتمام بذلك القيد فجعل الجواب بغير هذا القيد لفظا ماضيا ظاهر او بعبارة اخرى بان تقديم القسم يدل على  
العناية اي بالقسم فيجعله جوابا له اولى من جواب الشرط ويمكن الجواب ايضا بانهم لما قدموا القسم بقدر ان يكون الجواب  
جوابا للقسم والشرط معا لفظا لما عرفت فوجب ان يكون جوابا لا محالة لجعله جوابا لغيره من ادلى من حمله جوابا لغيره من  
لان الشرط مفروض بخلاف القسم لانه غير مفروض قوله لكون آتيتي عليه اي على جواب القسم اي والسر ان آتيتي  
قوله وللشرط اي فهو جواب لكون الشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان كراهه له مشروطا بآتيانه قوله الماضي لفظا  
اي الشرط يكون ماضيا لفظا قوله اولم تاتني اي والسر ان لم تاتني فالشرط يكون ماضيا معني لان لم تاتني معني المضارع  
الى الماضي قوله لا كرتك بلام الابداء واولون التاكيد التقوية فيكون الجواب للقسم لشهادة اللام والنون قوله اي تقديم

الشرطية لكونه مضارعا وجانزا كان الجزء فقط مضارعا وهو يدل على ان التطابق بين الشرط والجزء في العمل وعدمه مما لا يجب  
فكيف يجب التطابق نهنا حتى لا يشرط معنى الجزاء انتهى كلامه اقول وجوب التطابق بين الشرط والجزء كما هو الظاهر فما  
نحن فيه على تقدير تقدم القسم على الشرط وعدمه وجوبه على تقدير عدم تقدم القسم عليه كما في بحث كالمجاناة فلا شك  
حينئذ قوله وكان الجواب للقسم فقط لفظا اي لفظا فقط لما عرفت من ظهور علامات جواب القسم فيه لفظا وعدم ظهور ادوات  
الشرط فيه لفظا قوله لا للقسم والشرط جميعا للتنافي بين الشرطية والجرم وعدم الجرم قوله لا يلزم ان يكون اي الجواب  
مجردا ولو نظر ادوات الشرطية لفظا وغير مجردة لو نظر فيه علامات جواب القسم اي يلزم ان يكون مجردا وغير مجردة في آن  
واحد على سبيل الوجوب لانه باعتبار انه جواب القسم غير مجرد قطع الان القسم لا يجرم شيئا باعتبار انه جواب الشرط مجرد  
قطعا وهو محال واذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره لاننا علم من انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جرم الجزاء فكيف يلزم  
كونه مجردا وغير مجرد انتهى كلامه وذلك لانه اذا كان الشرط ماضيا لم يجرم ان يكون لادوات الشرطية تأثير في الجزاء لفظا لان  
الجزء اذا كان مضارعا حينئذ فالمشكك في الجرم مثل والسر ان آتيني آتيتك في صورة عدم الجرم ويقال والسر ان آتيتي  
آتيتك بخلاف البقاء في صورة الجرم مع ان ما ذكره من لزوم كونه مجردا وغير مجرد على تقدير تأثيره فيه لفظا ويمكن الجواب  
ايضا بانه اذا كان الشرط ماضيا يجب جرم الجزاء اذا تقدم القسم على شرط نعم لا يجب جرم الجزاء اذا لم تقدم القسم عليه كما هو  
المراد في بحث كالمجاناة واجاب عنه مولانا عصام وقال وجوبه انه يتكلف ويقال اراد من صحة كونه مجردا وجوب كونه غير  
مجرد انتهى كلامه وحاصل جواب الفاضل المذكور ان الشرط او لفظه مجردا وغير مجرد هو صحة كونه مجردا باعتبار تأثير  
ادوات الشرطية فيه وجوب كونه غير مجرد باعتبار كونه جواب القسم وهو محال ايضا لان صحة كونه مجردا باعتبار كونه  
جوابا وهو محال ايضا لان صحة كونه مجردا هو ما كان كونه مجردا وان كان محال اقول عدم الجرم وجوبا لا يمتنع  
الجرم وهذا هو النطق بل ان ما ذكره الشايدل الا على ان الجواب لا يجرم ان يكون جواب القسم والشرط جميعا ولا يدل على انه لا يجرم  
ان يكون جواب الشرط فقط ايضا مع ان المدعى هو كون الجواب جواب القسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط  
حسب بان وجوبه كون الجواب للشرط فقط ان تقديم القيد الذي لا يكون هذا التقديم ضروريا في اصل الكلام وهو القسم  
نهنا ليعني كمال الاهتمام بذلك القيد فجعل الجواب بغير هذا القيد لفظا ماضيا ظاهر او بعبارة اخرى بان تقديم القسم يدل على  
العناية اي بالقسم فيجعله جوابا له اولى من جواب الشرط ويمكن الجواب ايضا بانهم لما قدموا القسم بقدر ان يكون الجواب  
جوابا للقسم والشرط معا لفظا لما عرفت فوجب ان يكون جوابا لا محالة لجعله جوابا لغيره من ادلى من حمله جوابا لغيره من  
لان الشرط مفروض بخلاف القسم لانه غير مفروض قوله لكون آتيتي عليه اي على جواب القسم اي والسر ان آتيتي  
قوله وللشرط اي فهو جواب لكون الشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان كراهه له مشروطا بآتيانه قوله الماضي لفظا  
اي الشرط يكون ماضيا لفظا قوله اولم تاتني اي والسر ان لم تاتني فالشرط يكون ماضيا معني لان لم تاتني معني المضارع  
الى الماضي قوله لا كرتك بلام الابداء واولون التاكيد التقوية فيكون الجواب للقسم لشهادة اللام والنون قوله اي تقديم



[illegible]

ان النشر على المعنى الثاني في المثال الاول باعتبار التقديم على غير ترتيب باعتبار الجواز على الترتيب وفي المثال الثاني باعتبار التقديم على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه ليس لاختلافه بين الاعتبارين في المثالين فان النشر على المعنى الاول بكلا الاعتبارين على غير ترتيب اللفظة المثال الاول وعلى ترتيبه في المثال الثاني فاما كان كذلك فاحتمل عبارة المعنى الاول من المعنى الثاني قوله يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لان المثال الثاني في التقديم الشرط واعتبار القسم مقدم في المثال على المعنى الاول بخلاف المثال الاول فانه مثال لتقديم غير الشرط والغاء القسم للمؤخرين في المثال قوله لكنه اراد اتصال المثال بالمثال بقدر الامكان الخ يعني لما كان للفروض تقدم القنين وبما المثالان على نشرهما وبما المثالان على ما فعله المصنف قصد ان يكون المثال متصلا وقريبا بالمثال له وبهذا يتأتى في تقديم الاول حيث اشتمل على جواز الغاء القسم المذكور في المثال وعلى مثال تقديم غير الشرط المذكور في المثال قريبا منه بخلاف ما لو قدم المثال الثاني فانه شتمل على مثال تقديم الشرط وبما القسم البعيد ان عنه في الذكر في المثال واما قال بقدر الامكان لانه لم يحقق اتصال جميع الاشياء بالمشكلات حقيقة على ما فعله المصنف بل ما تحقق هو اتصال المثال الاول بمثله باعتبار اني في خبريه وقربه بالمثال باعتبار الجواز الاول واما قال على تقدير تقدم القنين الخ لانه لو قدم اللفظ الاول فقط واورد المثال الثاني يحصل اتصال المثال بالمثال ايضا لكن هذا خلاف ما فعله المعنى والكلام فيه فظهر لك مما قلناه ان القنين عبارة عن المشتملين والنشر عبارة عن المثالين وقوله من حيث مثالها البيان النشرين قوله وتقديم القسم كاللفظ اي حكم ما اذا كان القسم مقدرا لحكم ما اذا كان القسم لفظا ويكون تقديره في صدر الكلام قبل ما وجب للتخصيص بصدر الكلام لانه لما ان القسم المقدري في اول الكلام المقدم على الشرط كالقسم المذكور للفظ في اول الكلام المقدم على الشرط في اشتراط معنى الشرط ويكون الجواب له كذا لانه القسم المقدري في وسط الكلام المؤخر عن الشرط وغيره كالقسم للفظ المتوسط بتقديم الشرط او غيره في جواز الاعتبار به الا ان المثال الاول من قبيل الاول لما وجب للتخصيص لخلوا وجه لقوله في صدر الكلام واجب بان تقدير القسم في الوسط فاعلم ان جاز انما هو المقصود بالصدر قوله اي كالتلفظ به او المقدر كاللفظ اشار به الى ان المراد من التقدير اذا كان معناه المقصود بغير المراد من اللفظ هو اللفظ الذي معناه المصدرى واذا كان المراد من التقدير هو المقدر الذي هو المراد من اللفظ هو اللفظ الذي معناه المصدرى وان يكون اللفظ بمعنى اللفظ لعدم معنى التقدير فثبت قوله فلزم في اشتراط الجواز اذا كان حكمه حكم القسم للفظ في اول الكلام فلزم القسم في الشرط الخ وقوله وكان الجواب للقسم عطف على لزم اي كان الجواب بانه لم يثبت في قوله اي بالجوهر ان لا يكون الجرم بحد ذاته النيران او الى به لان المعنى اذا في كونه الفصل اذا كان الجرم بحد ذاته لا يوجب حصارا جازما بوجوه جازمة ايضا وقوله في الفاصلة بالاجنبى هو الفعل الثاني بدم عمل شدة نيابة عنه فانما احسب كذا في ان الجرم حينئذ اكثر فيكون اكثرية وجه الاولوية لان العمل بالكثرة ولي قوله يلزم الاتيان بالامداد اي فانك لا تترك ان المراد هو انما او ما يقوم مقامه كذا المفاجأة فلا يرد حينئذ ان في لزوم الاتيان في الجملة الاسمية نظرا لانه قد يوتي فيها بانها لا يابى انما على ما صرح به في بحث كالمجازة لقوله ويجوز اذا مع الجملة الاسمية موضع الغاء قوله او اما جملة في المراد اي يكون كلمة التفصيل بالجملة الكلام بشرط ان يكون الجمل معلوما للثاني طلب بالامتنان والاختلاف ان يتقدم اي عليها اجمال كما هو الواضح في احوال الكتب كقولهم ما بعد هذه قوله وقد يكتفى بذكر قسم او اي قد يكتفى في رواية كتر قسم واحد وهو كون اما مذكورة في اول الكلام قوله حيث يكون المذكور الخ اي كذا في

[illegible][illegible]











الممكن فلم يكونا غير متصرفين مع انهما غير متصرفين اما احدهما فللعلمية ووزن الفعل واما ابراهيم فللعلمية والعجزة لا تانقول ان التنوين  
فيهما للممكن بعد التثنية وقيل العلمية وبعد العلمية فلهما ممكن ولعل ايراد قوله واما التنوين في اجماعهما بهنا لاجل ما يقال ان احمد  
ابراهيم بعد التثنية متصرفان فالمتنوين فيهما التثنية فيكونان قارعا بين المعرفة والتثنية بان المتنوين فيهما نكرة والمعرفة فيها معرفة فيلزم  
ان يكونا غير متصرفين بعد التثنية مع انهما بعد التثنية متصرفان فاجاب بقوله واما المتنوين في نحو احمد وابراهيم بعد التثنية ليس التثنية بل هو للممكن  
وانما قال لم يثبت في الحاشية ليس بغرض الفرق بين المعرفة والتثنية لان كان مدخوله نكرة قوله قال الرضي وانا لا ادرى سماعا  
ان ان يكونان متصرفين واحدا للممكن والتثنية محال ليقال تنوين الواحدهما ان يكون للممكن والتثنية في زمان واحد وان قلت انه  
للتثنية قبل العلمية والممكن بعد العلمية قلنا فلا يكونان تنوين الواحدهما بل كل منهما تنوين على معرفة الا ان يقال يقال معنى كلام الشيخ  
ان المتنوين في الواحدهما واحد للممكن اي رتبة التثنية في ال قولنا قال المتنوين في كل واحد قولنا لنعلم انهما  
اخر الكلاهما كما يكون المضاف اليه في آخر الكلام كذا كالتنوين في آخرها وكون المتنوين الموصوفين بالاسم يظهر بالاول و  
اما في اختصاصه او اكلان بعد ضاهن السواد وعن السواد عن حركة التثنية لا ياء عن خفاء الا ان يقال ان من قال ان تنوين الضم  
يكون في آخره اسن السواد من حركتها فله وجه آخر لاختصاص بالاسم غير ان ذكره في خواص الاسم قوله والحق بهما المتنوين عوضا  
من جملة خبر النقصان فلم يجر في حق النحاة ناصقة وهذا معنى قوله للممكن الكلمة اقصاة قوله اي يوم او كان كذا اليوم زمان  
حين سبأ طلوع الشمس من طلوع الفجر ونسأه غروب الشمس وقد سئل بمعنى الوقت المطلق فعلى الاول الاضافه ببيانته وعلى  
الثاني لانه واما اراضا فانه في سماعه من غير بيانته اعلم ان في بعض فان المتنوين فيه موصوفين عن انظم فكانه  
مضاف اليه لا تبين قوله قوله لم يجر في حق النحاة ناصقة وهذا معنى قوله للممكن الكلمة اقصاة قوله اي يوم او كان كذا اليوم زمان  
ما نصح ان يكون تنوين الواحدهما للممكن والتثنية كذلك لان من ان يكون تنوين الواحدهما للممكن والمقابلة فيكون كل كلام صاحب الكشاف  
على المتنوين ايضا لان المتنوين دون المقابلة انتهى كلامه او قال لان من لا يكون تنوين الواحدهما للممكن والمقابلة فيكون كل كلام صاحب الكشاف  
لا يستلزم مدم المانع مع كون تنوين الواحدهما للممكن والتثنية انما هو في شئ خاصه وعلى تنبيه تسليم عدم اللام بينهما كما في  
الشيخ فلهذا لم يرد من عدم المانع من غير ما قوله ولو كان المتنوين اي المتنوين بعد العلميه لانها غير متصرفه بل علمية وقيل  
مع ان تنوين الممكن ان يكون في غير المتصرف قال الفاضل الحلواني ان انيت في مسلمات ليست لبعض التانيث لا سماعا لانه  
ولم يرد ان قد توشع في منع الصرف فوجود العلميه والتانيث لا يوجب زوال تنوين الممكن على ما اتهم ان المتنوين بعد العلميه  
هو الذي كان له انما انما يكونان يكونان المتنوين قبل العلميه فلهما ممكن بل في المقابلة والمقابلة في زمان واحد بين الممكن والمقابلة فيكون  
ان يكون المتنوين قبل العلميه للممكن والمقابلة معا ونحس بالمقابلة بعد ان انتهى كلامه اقول ما ذكره الفاضل المذكور او لا ليس شئ  
ما في القوم جميعا التانيث في مسلمات موشرة في منع الصرف كما سبق في اول الكتاب فبينا كلامهم الشئ على ذلك فحينئذ وجود العلميه  
والتانيث لا يوجب زوال تنوين الممكن وما ذكره متابا خلافا لاعتبار لان انما ان يكون المتنوين فيه قبل العلميه هو المتنوين بعلميه  
ما ان المتنوين في مسلمات عند الجمهور هو تنوين التانيث قبل العلميه واما ما ذكره ثانيا ايضا ليس شئ لان عدم العلم بالمناقاة  
بين الممكن والمقابلة لا يستلزم عدم المناقاة بينهما وقد ذكرنا انما في جوابه فبينا كان على كفره انه ما علم موضع محروف



الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...  
الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...  
الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...

الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...  
الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...  
الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...

جمع من تحتين او يضم عين وسكون اسم اطراف الصحر او اطراف البلد والحدود بالحاء المعجمة الحالى وتحرق بضم الميم وسكون  
الحاء المعجمة فتح الراء اسم مكان اى المحل الذى لم فيه بسوءه ومعنى المصراع بالفارسية يعنى بسيارى اربله باست كه سياه شدر  
اطراف او وحالى شده است عمل مرورا ويعنى كسى لم يكدردواين اشارده است بانك بلد ويران است قوله شبه الاعلام لماع  
المتحقق الاعلام جمع علم بفتح عين علامت راه ونشانه راه واشتباه الاعلام التباس العلامات يعرف بها الطريق والكماع  
سابقة اللامع واللمعان الاضاءه وهذ يدل على كثرة اللعان وقوله فحق من المتحقق بسكون الفاء لكن حركت لوزن البيت بالفتحة  
سرب كه درو او گرم آب مى نمايد ومعنى المصراع بالفارسية شبيهه شيوه وعلامتهاى وراه اى بلده بكيه بكيه بسيارى اربله  
يعنى از درخشندي و در شنى آب مى نمايد قوله فحق كركت القاف الساكنه حذفتى بالفتح او الكسرة لئلا يلزم القاء الساكنين عند الحاق  
النون اما الكسرة فلان اصل القاف الكسرة حاوى اقترق ولما حذفت النون قيل الخ قوله وقوله تجاوزت وقوله تجاوز  
الاصليه واما الفتح فلما ثبت من ان ثلثها اذا لم يجرى ما اخره ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى القاء الساكنين كقوله  
اضرون واكثر من ثلثها التاكيد الثقيله قوله والحق بهماى بالقاف النون فحقيل الخ قوله وقوله تجاوزت وقوله تجاوز  
بفتحهم حذره او حذره ان ثبت فى الوقت ومن الرسل وهو الكسرة وقوله ولما حذفت النون لان الفتح لا يخرج النون من  
بدونه قوله موضوع لغرض الترخيم اى تنوين الترخيم بالحق آخر الايات والمصاريع لغرض الترخيم قوله واما التنوينات الاخرى  
اعتبار الوضع فى بعضها ايضا نال اراد بعضها تنوين العوض والمقابله لان تنوين العوض موضوع لغرض التوقيض وجر  
الانقصان اى التوقيض عن المضاف اليه لان موضوعه كان هو معناه كذلك تنوين المقابلة موضوع لغرض التوقيض  
سمى له الموضوع له بالمسماحة والمجاز قوله وحذف اى التنوين اى تنوين التمكن لان العلم الموصوف بابن لا يوجد فيه تنوين  
التنكير والعوض وتنوين الترخيم انما زيدت لتحسين الانشاء وحسن الغناء والحذف نافية وتنوين المقابلة انما يكون فى جمع المثنى  
السالم هو له من العلم المادون هذا العلم ومن العلم الثانى ايضا اعم من الكنية واللقب والاسم قوله مضافا الى علم اخر اى  
غير العلم الاول ولحق ذلك لئلا يخل بالزيدين زيدا اذا كان كل من الابن والاب يسمى بزيد فان الابن منه ليس مضافا  
الى علم اخر بل الى العلم الاول واجيب بان التغير المضمون من قوله اخر اعم من الذاتى والماعتبارى فزيد من حيث انه علم الاب  
غيره من حيث انه علم الابن والحاصل ان زيدا باعتبار انه اعتبارا غيرا باعتبار انه ابن فالتغير بين الدوليين بالذات بين  
الاعتباريين بالاعتبار فغير الدوليين ذاتيا كان او اعتباريا سري الى اللفظين ولجمعا متغيرين لفظا وقوله علم اخر  
بالتركيب المضاف الى التوضييف يندفع النفس كما لا يخفى قوله لكثرة استعمال ابن والكثرة تناسب التخفيف اى لكثرة استعماله  
بين علمين من شدة الاتصال بينهما كما نكته واحدة من ان التنوين علامته التام والافصال قوله وخطاى خطا وكتابة  
بحدف المالف فحقه خطا عطف على لفظاى الابن لطلب التخفيف لفظا وخطا ان طلبه تخفيف خطا لا ينافى طلبه تخفيف لفظا  
ايضا فالحذير وما ذكره الفاضل الحلوانى ان حذف الاصل لا يخفى بالخطاى هو تخفيف فى اللفظ ايضا قوله لانه اى الفلان  
بن فلان كناية عن العلم والماد من العلم ههنا اعم من العلم والكناية عنه قوله ويعلم من الخ والحاصل انه اذا قصد احده الشرط  
لم يجب الحذف بل لا يندفع قوله اذا كان اى الابن صفة لغير علم او كان مضافا الى غير العلم اى كان له موضوعا علميا لكن لفظا

الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...  
الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...  
الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...

الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...  
الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...  
الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...

الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...  
الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...  
الان في قوله لا ينفصل العلم عن العلم...



بل ينبغي في الدارين من النون التاكيد مع النون بما حمل نظر خلاف النون بلا المشابهة انتهى حتى قيل مجيبا في النون بلا النقص  
قياس حمدا بن جني بخلاف النقص وان جاءت نحو لا في الدارين غير من ليس ينبغي ثم اعلم ان المراد من النون الواقع في المتن معنى عام  
ليشمل فعل الجرح لدخول نون التاكيد عليه ايضا لانه مشابه للنون في جزم الآخر قوله ولزم ان نون التاكيد قال مولانا عيسى  
ونقص ما ذكره بقوله تعالى اذا تم او قلتم لا في الدارين غير من جواب القسم ونسبت ايضا انه لم يدخل نون التاكيد عليه اي على خبر  
ولقسم مقدر فيه اي والامر اذا تم الخ واجاب عنه بان ذلك فيما اذا لم يكن الجرح مقدا عليه فلما ير والاشكال حينئذ تقدم الجرح  
فيه وهو في الدارين قوله اي في جوابه المثبت اشار به الى ان الاضافة الى القسم في قوة الجواب اليه اي الى القسم لان المثبت ليس  
الا القسم في الجواب لا غير ومن جعل اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كجرح تطبيقه كما اختاره السمع  
الذي هو بارتكاب السامحة والتزام السائل قوله لان القسم محل التاكيد تسامح لان محل التاكيد هو جواب القسم دون نفس  
القسم بل هو مفيد للتاكيد قوله ان يؤكده الفعل بام منفصل عنه اي عن الفعل وذلك الامر المنفصل هو القسم من غير ان يؤكده  
اي بفعل بما يحصل بالفعل وهو النون بعد صلابة له اي بعد صلابة الفعل لتاكيد الامر المتصل الذي هو نون التاكيد لانه متصل  
بالفعل بخلاف القسم قوله اي بشرط المؤكده حرفه بما سواء كان التاكيد بما لا زكما في ضمها واذا وجازا كما في مما قوله فانه لا  
الدهاء اي حرف الشرط وهو ان اصل اما ان ما يحمل النون بها وادغم الميم في الميم قوله ليلما ينقص بالصاد والمهمل  
من النقصان فان القصد وتاكيد الفعل من غيره وهو الحرف قوله مع ضمير المذكورين اي الغائب والمخاطب قوله ليلد على  
الواو المحذوف قوله قال الفاضل المحلوا في هذا التام في مثل لا تخشون وكذا لا يدل على الياء المحذوفة في مثل لا تخشون الا ان يعتبر اطراف  
الباب انتهى كلامه اقول ان اصل لا تخشون تخشون قلبت الواو الفا بالاصل اول من اصول القلب فحذفت الالف وحذرت  
النون الاخرى بعد دخول نون التاكيد ويحذف الواو ايضا اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فيض الواو فيقال لا تخشون فيكون  
في الاصل لا تخشون بنون التاكيد فحذفت الواو والتقاء الساكنين وكذا في قوله لا تخشون قوله لا لتقاء الساكنين اي في  
كلمتين فان التقاء الساكنين على حده في كلمتين غير جائز لان المشددة كلمة اخرى ولهذا اشار بقوله ان بشرط في التقاء  
الساكنين الخ فلما ير حينئذ قوله ليلد على الواو المحذوفة لا لتقاء الساكنين لانه لا معنى بحذف الواو لا لتقاء الساكنين  
لجواز التقاء الساكنين على حده قوله ان بشرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فعلى  
هذا لا بد من حذف الالف في اضربان واضربان بنون التاكيد الثقيلة لعدم تحقق شرط التقاء الساكنين على حده حيث  
قال النون المشددة كلمة اخرى الا انها لم تحذف في اضربان لئلا يشبه بالواحد ولم يحذف في اضربان لئلا يلزم  
اجتماع ثلث نوبات متواليات وقد يقال ان بشرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة  
او فيما هو كالقلم الواحدة او في حكمها والنون المشددة في التثنية وجمع المونث والخاصة في كلمة اخرى حقيقة الا انها نزلت  
منزلة الجرح ومنها المشددة الاتصال والامترج بها وكذا الحال في جميع المذكور والواحدة المخاطبة ولا وجه لحذف الواو والياء  
فيما لا لتقاء الساكنين الا ان الشك لم ينفذ الى هذا الشرط في التقاء الساكنين على حده ولا يجعله مذهبنا ثم انه لم يفرق من  
قوله ان بشرط ان يكون الخ ان التقاء الساكنين اذا كان في كلمتين وبما الفصل والتموين يكون واحدا في التقاء الساكنين

على غير ما ذكره في المتن من النون التاكيد مع النون بما حمل نظر خلاف النون بلا المشابهة انتهى حتى قيل مجيبا في النون بلا النقص  
قياس حمدا بن جني بخلاف النقص وان جاءت نحو لا في الدارين غير من ليس ينبغي ثم اعلم ان المراد من النون الواقع في المتن معنى عام  
ليشمل فعل الجرح لدخول نون التاكيد عليه ايضا لانه مشابه للنون في جزم الآخر قوله ولزم ان نون التاكيد قال مولانا عيسى  
ونقص ما ذكره بقوله تعالى اذا تم او قلتم لا في الدارين غير من جواب القسم ونسبت ايضا انه لم يدخل نون التاكيد عليه اي على خبر  
ولقسم مقدر فيه اي والامر اذا تم الخ واجاب عنه بان ذلك فيما اذا لم يكن الجرح مقدا عليه فلما ير والاشكال حينئذ تقدم الجرح  
فيه وهو في الدارين قوله اي في جوابه المثبت اشار به الى ان الاضافة الى القسم في قوة الجواب اليه اي الى القسم لان المثبت ليس  
الا القسم في الجواب لا غير ومن جعل اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كجرح تطبيقه كما اختاره السمع  
الذي هو بارتكاب السامحة والتزام السائل قوله لان القسم محل التاكيد تسامح لان محل التاكيد هو جواب القسم دون نفس  
القسم بل هو مفيد للتاكيد قوله ان يؤكده الفعل بام منفصل عنه اي عن الفعل وذلك الامر المنفصل هو القسم من غير ان يؤكده  
اي بفعل بما يحصل بالفعل وهو النون بعد صلابة له اي بعد صلابة الفعل لتاكيد الامر المتصل الذي هو نون التاكيد لانه متصل  
بالفعل بخلاف القسم قوله اي بشرط المؤكده حرفه بما سواء كان التاكيد بما لا زكما في ضمها واذا وجازا كما في مما قوله فانه لا  
الدهاء اي حرف الشرط وهو ان اصل اما ان ما يحمل النون بها وادغم الميم في الميم قوله ليلما ينقص بالصاد والمهمل  
من النقصان فان القصد وتاكيد الفعل من غيره وهو الحرف قوله مع ضمير المذكورين اي الغائب والمخاطب قوله ليلد على  
الواو المحذوف قوله قال الفاضل المحلوا في هذا التام في مثل لا تخشون وكذا لا يدل على الياء المحذوفة في مثل لا تخشون الا ان يعتبر اطراف  
الباب انتهى كلامه اقول ان اصل لا تخشون تخشون قلبت الواو الفا بالاصل اول من اصول القلب فحذفت الالف وحذرت  
النون الاخرى بعد دخول نون التاكيد ويحذف الواو ايضا اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فيض الواو فيقال لا تخشون فيكون  
في الاصل لا تخشون بنون التاكيد فحذفت الواو والتقاء الساكنين وكذا في قوله لا تخشون قوله لا لتقاء الساكنين اي في  
كلمتين فان التقاء الساكنين على حده في كلمتين غير جائز لان المشددة كلمة اخرى ولهذا اشار بقوله ان بشرط في التقاء  
الساكنين الخ فلما ير حينئذ قوله ليلد على الواو المحذوفة لا لتقاء الساكنين لانه لا معنى بحذف الواو لا لتقاء الساكنين  
لجواز التقاء الساكنين على حده قوله ان بشرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فعلى  
هذا لا بد من حذف الالف في اضربان واضربان بنون التاكيد الثقيلة لعدم تحقق شرط التقاء الساكنين على حده حيث  
قال النون المشددة كلمة اخرى الا انها لم تحذف في اضربان لئلا يشبه بالواحد ولم يحذف في اضربان لئلا يلزم  
اجتماع ثلث نوبات متواليات وقد يقال ان بشرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة  
او فيما هو كالقلم الواحدة او في حكمها والنون المشددة في التثنية وجمع المونث والخاصة في كلمة اخرى حقيقة الا انها نزلت  
منزلة الجرح ومنها المشددة الاتصال والامترج بها وكذا الحال في جميع المذكور والواحدة المخاطبة ولا وجه لحذف الواو والياء  
فيما لا لتقاء الساكنين الا ان الشك لم ينفذ الى هذا الشرط في التقاء الساكنين على حده ولا يجعله مذهبنا ثم انه لم يفرق من  
قوله ان بشرط ان يكون الخ ان التقاء الساكنين اذا كان في كلمتين وبما الفصل والتموين يكون واحدا في التقاء الساكنين











# استہار

ماہران علوم عربیہ و طالبان علوم نحو یہ کو بشارت بجاتی ہے خبر فرحت اثر گوش گذار کی جاتی ہے کہ ایک عرصہ سے طلبہ علوم کو حاشیہ جمال اور حاشیہ عبد الرحمن شرح ملا جامی کا کہ عمدہ ترین حواشی شرح ملا سے ہیں اور ہمیشہ فاضل و دانش ان دونوں کو پسند کرتے آئے ہیں شہنشاہی رہا کرتا تھا ابو جاسکے کہ جمال کا حاشیہ اب تک مطبوع نہیں ہوا تھا اور حاشیہ عبد الرحمن اگرچہ مطبوع ہو چکا تھا مگر صرف بحث کمال تک مطبوع ہوا تھا ان دونوں حاشیوں کا علی التمام و الکمال ملنا نعمتات سے شمار کیا جاتا تھا لہذا اس فقیر نے چاہا کہ اگر یہ دونوں حاشیے تمام و کمال مطبوع ہو کے طلبہ علوم میں شایع ہو جائیں تو بہتر ہو کہ نفع عام ہو جاوے اور وقت جوان حواشی کے حاصل کرنے میں ہوتی ہے مرقع ہو جاوے بناؤ علیہ نسخہ حاشیہ جمال کو چند نسخہ صحیح معتدہ سے مقابلہ کیا بقدر طاقت تصحیح میں کمال اہتمام کر کے اوسکو حوض میں لکھوایا اور حاشیہ عبد الرحمن تمام و کمال حاشیہ پر لکھوایا کے مطبع علوی امین چھاپنے کے واسطے دیا الحمد للہ تبصیح و مشقت مولوی محمد معشوق علی صاحب کے مطبع مذکور میں یہ کتاب چھپ کر تیار ہوئی لہذا جلد آراہ مطابع کو اطلاع دیجاتی ہے کہ قصد چھاپنے یا چھپوانے اس کتاب کا نہ فرماوین بعوض نفع کے نقصان نہ اوٹھاوین جب قدر نسخے مطلوب ہوں فقیر کے پاس طلب کر دیں اور یہ کتابیں مطبوع ہو گئیں گے اس جو ہر

ہذا یہ تمام کمال مطبوع مصطفیٰ نو آمد سیدی تاج الدین مصطفیٰ لاہور عبد الحی ہما مآشیہ بحر العلوم بر سر اہل بیت علیہ السلام و آلہ علیہ السلام  
مجموعہ میرزا اہل جلال شرح عقائد شفیعی عجیبی جدیدہ مآشیہ جمال عبد الرحمن شرح ملا حاشیہ مولانا علی ہند میرزا اہل جلال اور یہ  
کتابیں بفرمائش میں مطبع امین شریعہ جدیدہ شرح تائیدی علی حاشیہ مولانا محمد رفیع حاشیہ حافظ دراز جس صاحب کو خریداری  
ان کتب کی منظوری دی مار سال خط و تہیت مقام شہر سکونہ محل فرنگی محل نام باخبر ہوا طلب فرماوین فقط

محمد خادم حسین عفا اللہ عنہ



